
النُّبُوءَات

حقوق الطبع محفوظة



رقم الايداع

٢٠٠٦/٣١٠٤

مكتبة ابن عباس

سمنود - جمهورية مصر العربية

شارع الثورة بجوار سنترال الدولية

هاتف وفاكس: ٠٤٠٢٩٦٧٣٦٨ محمول: ٠١٢٣٤٦١٨٩٦

رسائل في العقيدة

(٢)

التبوّات

للإمام العلامة شيخ الإسلام علم الأعلام

تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية

المتوفي سنة ٧٢٨ هجرية

بتعليقات للشيخ الفقي رحمه الله

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَضَبَطَهُ

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَضِيضِيِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

الأنبياءُ هم أئمة الهدى ومصائب الدجى

(والإيمان بالنبوة

أصل النجاة والسعادة، فمن لم يحقق
هذا الباب اضطرب عليه باب الهدى والضلال، والإيمان والكفر،
ولم يميز بين الخطأ والصواب).

● ● النبوة لا تحصل بكسب العبيد، إنما هي فضلٌ ومِنَّةٌ مهداة،
لأفضل خلق الله: (قولا وعملا وصفة وحالا).

● ● ● وظيفة الرسل؛ هي إخراج الناس من الظلمات إلى النور وإقامة
حجة الله عليهم؛ وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلى الطعام
والشراب والهواء.

○ والإيمانُ بالأنبياء ركنٌ ركين من أركان الإيمان برب العالمين؛ من لم
يحققه خسر الدنيا والآخرة، وذلك هو الخسران المبين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

○ مقدمة المحقق ○

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله؛

○ أما بعد ؛

● فهذا هو تعليلي وتحقيقي لكتاب «النبوات» لشيخ الإسلام أحمد بن عبد السلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى ، وطيب ثراه ، ونور قبره - ، هو وسائر علمائنا ومشايخنا ، إنه خير مسؤول وهو حسبنا ونعم الوكيل .

ومما شدّني للعمل في هذا الكتاب الفدّ ما كنتُ بصدد البحث فيه في موضوع كبير حول : أحاديث الأنبياء وسيرهم وفضائلهم بالأسانيد الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وكان كلّما وقع نظري على كتاب له مساسٌ بالموضوع سارعت إليه ، وإلى قراءته ، والاستفادة منه ؛ فكان مما ظفرت به مجموعة كتبٍ ورسائل وأجزاء ؛ وكان منها كتاباً لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ، صاحب «عمدة الأحكام» ، رأيت له كتاباً بعنوان : «أحاديث الأنبياء» ، ولكنه - رحمه الله - وافته المنية قبل إتمامه وإكماله ، ولو كُمل لكان عظيم الفائدة في بابه ، إذ أحاديثه مسندة ؛ فأخذت هذا الجزء الصغير ، وحققته وعلّقتُ عليه ، وطبع والله الحمد والمنة وحده . واستخرجت من هذا المشروع الكبير لي كتاباً لعموم الأمة ؛ سمّيته «روضة المشتاقين في فضائل الأنبياء والمرسلين

وشيء من أخبارهم» وقد طُبِعَ - والله الحمدُ والمنة - بدار الفاروق بمصر في مجلد .

● ● هذا ؛

وكان كتابُ «النبوات» للشيخ ابن تيمية - رحمه الله - ؛ من جملة الكتب التي وقفت عليها ؛ والتي لها تعلقٌ - وإن كان ليس مباشراً - بمشروعي ؛ فكتابُ «النبوات» موضوعه عن المعجزاتِ والفرقِ بينها وبين الكراماتِ وبين خوارق السحرة وأشباههم من الكذابين .

ففيه متعلّقٌ بمعجزاتِ الأنبياء وآياتهم والتفريقِ بينها وبين ما ذكر ، فأخذتُ هذا الكتاب ؛ لأنه لشيخ الإسلام ، وقد علمتُ أنني لن أعدم خيراً من الاستفادة والإفادة مما كتب - رحمه الله - ؛ فشيخُ الإسلام مدرسةٌ كبيرةٌ جمعتُ علومًا شتى؛ فشرعتُ في تحقيقِ أحاديثِ «النبوات» وآثاره - أولاً - ؛ ثم مررتُ عليه مرات - ثانيًا - أقرؤه كي أفهم عباراته وأسلوبه ؛ وكان هذا الكتابُ صعبًا عليّ فهمه في بداية الأمر ؛ وقد نويتُ ألا أطبعه وأخرجه للناس إلا بعد أن أدرسه دراسةً متأنيةً لنفسي أولاً ؛ ثم إن تيسّر لي توضيحٌ وتحليلٌ ومواضيعه في مقدمة الكتاب بصورة سهلةٍ جزلة - فعلتُ ؛ وذلك حتى أُعطى للقارئ صورةٌ عامة ، ورؤية واضحةٌ لفصول هذا الكتاب وأبوابه ؛ وكان هذا همّي ؛ حتى رأيتُ بعضَ الأساتذة الدكاترة قد خاضوا غمار ما نويتُ له ورَتَّبْتُ، في مقدماتِ كتبِ حقّقوها ؛ ككتاب «دلائل النبوة» لأبي القاسم الأصبهاني؛ ومحققه الدكتور أبو عبد الرحمن مساعد ابن راشد سلمان - وفقه الله - ؛ وكتاب «الكرامات» للالكائي؛ ومحققه الدكتور أحمد بن سعد الغامدي - وفقه الله - ، وقد تعرّض الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود - وفقه الله - في كتابه القيم «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» لشيءٍ من ذلك ؛ فقد عقد فصلاً في منهج الأشاعرة في النبوات

والمعجزات ؛ وإنصافاً فقد أفادوا وأحسنوا في عرض تلك المباحث المتعلقة بالمعجزات والكرامات . . . إلى غير ذلك ؛ وإن كان المرجع لهم في الغالب هو كتابنا «النبوات»^(١) ؛ مع إضافات أخرى مفيدة - فجزاهم الله خيراً - .

○ هذا ؛

وبعد قراءتي ماكتبوه ؛ وجدتُ أنني لن أزيدَ عليهم شيئاً ، فرأيتُ أن أدمجَ وأمزجَ ما قد سطرَّوه ؛ وأثبتهُ في مقدمتي لهذا الكتاب مرتباً ؛ وأدخلتُ في بعضها بعضَ النقولات ؛ وقد ميزتها بقولي : «قلت محمد» ؛ فهذا من إضافتي عليهم ؛ هذا للبيان ؛ والله المستعان ؛ والحمدُ لله أولاً وآخراً^(٢) .

وكتبه

أبو عبد الله مُحَمَّد بنُ العفيفي

منية سمند - دقهلية - بمصر

٢٠ ربيع ثاني ١٤٢٥ هـ

هاتف رقم : ٢٩٦٥٢٩١ / ٤٠ .

(١) وقد عزَّزَ غير واحد من علمائنا المعاصرين ما كتبوه في مثل هذا الباب بكتاب «النبوات» ؛ فقد نقل منه الشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله - في كتابه «الدلائل» (ص ١٣ - ٣٨) ونقل كثيراً من صفحاته ، وكذلك جمعُ من المعاصرين . وهذا يدل على غزارة مادة الكتاب وقيمتها العلمية . وانظر إشارة السعدي له في «التنبيهات اللطيفة على الواسطية» (ص : ١١٥) .

(٢) ● وقد راجع معي شيخنا أحمد بن إبراهيم بن أبي العيين طائفةً من أحاديث الكتاب ؛ فلم يضمن عليّ بتوجيهاته النافعة ؛ فجزاه الله عنا خيراً .

■ النسخة التي اعتمدت عليها ■

اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على طبعة دار الكتب العلمية ، طبعت سنة ١٩٨٢م، وكذا طبعة الشيخ محمد حامد الفقي - رحمه الله تعالى - ؛ وهي طبعة قديمة موجودة عندي، طبعت بمكتبة السنة المحمدية ؛ وقد كانت بيدي طبعة منقحة جيدة في مجلدين ، لكنني أهملت فيها فبعتها ؛ ولم أقدر على الوصول إليها الآن ^(١) . ولعلها هي التي حققها الدكتور عبد العزيز الطويان - رسالة دكتوراه بقسم العقيدة بالمدينة في الجامعة الإسلامية - وأشار إليها الدكتور علي بن عبد العزيز الشبل في رسالة له في مؤلفات ابن تيمية ؛ فقد أشار إلى هذا الكتاب «النوبات» وأن له نسخة في الظاهرية في (١٠٥

(١) ● قلت: وبعد أن وفق الله لي طبع هذا الكتاب حاولتُ جاهداً أن أقف على نسخة الدكتور عبد العزيز بن صالح الطويان - حفظه الله - مرة ثانية؛ فوقّق الله لي صاحب مكتبة ابن عباس الشيخ الفاضل سيد غباشي - سدّد الله خطاه وجعل الجنة مثوانا ومثواه - فقد أمدّني بهذه النسخة العظيمة؛ فلله الحمد والمنة على الإسلام والسنة والنعمة، وقد قارنتها بنسختي، إذ قد اعتمد الدكتور الفاضل على المخطوطة المشار إليها هنا في الأصل؛ وهي قريبة من نسخة «الفقي» التي نوهت إليها؛ ثم قابل الدكتور المخطوط على طبعتين أخريين للكتاب^(١)، وقد أثبت المهم من الفوارق من هذه النسخ، وأصلحت الأخطاء الواردة في المطبوع الذي اعتمدت عليه، وأخذت من الدكتور بعض التعليقات الموضحة لعبارات المصنف، ونسبتها إليه؛ نسبة الفضل لأهله؛ راجياً من الله تعالى أن يخرج كتابي في ثوبٍ رحيب، وقميصٍ قشيب؛ وقد رمزتُ لنسخة الدكتور في الحاشية بـ(خ).

(١) وقد تبين لي أن إحدى طبعات الكتاب التي أشار إليها الدكتور؛ وهي طبعة منير آغا الدمشقي المطبوعة عام ١٣٤٦هـ مشيراً إلى أنها أول طبعة لكتاب النوبات؛ تبين أن هذه الطبعة هي هي الطبعة التي قام بتصحيحها الشيخ محمد حامد الفقي - كما هو على طرة غلاف مكتبة السنة المحمدية.

ورقة) (ضمن رقم ٥٨) من الكواكب الدراري ٢٩ سطرًا بخط نسخي عادي. قال :

«ومع هذا المجلد: «قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة» و«الصارم المنكي في الرد على السبكي» وهو مصور على مصغرات فلمية في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض - وفي الجامعة الإسلامية بالمدينة « . اهـ .

● إضافة :

هذا الكتاب وُجد بعنوان «ثبوت النبوات عقلاً ونقلًا والمعجزات والكرامات» كذا أورده :

١ - الصفدي - خليل بن أبيك - (٧٦٤) في «أعيان العصر وأعوان النصر» و«الوافي بالوفيات» وقال إنه : «مجلدان» .

٢ - الكتبي - محمد بن شاكر - (٧٦٤) في «فوات الوفيات» وهو مأخوذ من «الوافي بالوفيات» للصفدي .

٤ - الألوسي - نعمان بن محمود - (١٣١٧) في «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» .

٥ - إسماعيل باشا في «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» المجلد الثالث^(١) .

(١) ● قال الدكتور الطويان في تحقيقه (١ / ٩٥) :

«وأما ابن القيم - رحمه الله - فمع جلالة قدره، وشدة التصاقه بالشيخ، وحرصه على مؤلفاته، وجمعه لأسمائها في فهرس، فإنه لم يذكر كتاب «النبوات» . انتهى .

● قلت: ويؤيده ما في الكافية الشافية (٢ / ١٤٧ الشرح) حين تعرض لذكر النبوات وصى بكتاب لشيخ الإسلام ابن تيمية وهو شرح عقيدة الأصبهاني فقال:

فيها النبوات التي إثباتها في غاية التقرير والتبيين

ولم يذكر كتاب النبوات .

● هذا؛ ولهذا الكتاب نسخ محققة أخرى ؛ منها ما أشار إليه الدكتور الغامدي في كتابه : «البیهقي وموقفه من الإلهیات» (ص ٣٥٠) أشار إلى أن له طبعة نشرتها «مكتبة الرياض الحديثة» سنة ١٣٤٦ هـ، وكذا أشار إلى هذه الطبعة الدكتور موسى بن سليمان الدويش محقق كتاب «بغية المرتاب في الرد على المتفلسفة وأهل الإلحاد» لابن تيمية (ص ٤٧ مقدمة) .

● قلت : وله طبعة في دار الكتاب العربي علّق عليها محمد عبد الرحمن عوض، وطبعة بمؤسسة الرسالة علق عليها عصام فارس وأبو صهيب الرومي طبعت سنة ١٤٢٢ هـ؛ هذا ما وقفت عليه من طبعات^(١) لهذا السفر العظيم . فنسأل الله أن يكتب الأجر لنا ، وأن يثبنا ، وأن يعفو عنا، ويغفر لنا ، والحمد لله أولاً وآخراً .

(١) ولم ينهج أصحاب هذه التعليقات التحقيق والضبط العلمي، وكذلك في بعضها أخذ تعليقات لم تُعز إلى أصحابها، والله المستعان.

■ هل الكتاب غير كامل ؟ ■

نوه على هذه المسألة الدكتور / عبد العزيز بن صالح الطويان عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة في تحقيقه لكتابنا «النبوات» طبعة أضواء السلف (١ / ٩٣)، فقال : «أشار بعضُ الباحثين إلى أن كتاب «النبوات» ناقص ، ولم يذكروا دليلاً على ذلك .

○ ومن هؤلاء :

● د . محمد رشاد سالم - رحمه الله - في كتابه «مقارنة بين الغزالي وابن تيمية» (ص ٧٦) قال : «وأرجح أن قسماً لا يستهان به من الكتاب مفقود» .

○ ومن قال بنقصه ، ولم يورد دليلاً على ذلك :

● ● د . عبد الرحمن المحمود ، الذي قال - وهو يستعرض مؤلفات شيخ الإسلام - رحمه الله - (١ / ٢٠١) : ««النبوات» ؛ وهو في الرد على الأشاعرة، ومنهم الباقلاني.. وهو مطبوع لكن فيه نقصاً . ولعل الله أن ييسر مخطوطات هذا الكتاب ليُحقق ويُخرج بشكلٍ جيّد» .

● وأقول :

لا أدري ما هي الأدلة التي استندوا إليها فخلصوا إلى هذا الرأي ، ولا ما هي الأسس التي بنوا عليها ؛ فرجحوا نقصان الكتاب ؟

- ثم قال بعد كلام :

● ومما يؤيد ما ذهبت إليه - وهو قلبي بأن كتاب «النبوات» ليس ناقصاً - أن الشيخ - رحمه الله - لم يشر إلى مسألة تقدّمت ، إلا وهي في الكتاب ،

وهذا توصلت إليه بعد استقراء تام لكتاب «النبوات» .
ولو كان ثمة نقص - كما ادعى البعض - لفقدت بعض المسائل التي
أشار الشيخ إلى أنه قد قدم الكلام عنها .
● ● ومما يزيد الأمر يقيناً لديّ :

وجود نسخة مخطوطة كتبت بعد وفاة المؤلف - رحمه الله - (٨٢) سنة
- إذ كتبت في عام (٨٣٠) هـ ؛ وهي قريبة العهد من عصر المؤلف . وقد
ضمنها ابن زكنون ابن عروة الدمشقي - الحنبلي - رحمه الله مجموعة الكبير
«الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد . .» وذكر - أعني ابن
زكنون - بداية كتاب «النبوات» في النصف من إحدى الصفحات، حيث
سبقه في النصف الأعلى خاتمة كتاب لأحد العلماء . وحين انتهت
المخطوطة، أتبعها بذكر كتاب الصارم المنكي لابن عبد الهادي . فلم يتقدم
مخطوطة «النبوات» خرم ولا اختزال، بل هي باقية على حالها، كما وضعها
ابن زكنون - رحمه الله - بعد (٨٢) سنة من وفاة شيخ الإسلام» .

□ هذا :

وأقدم بين يدي الكتاب أبواباً مهمة، وفصولاً ملمة؛ بمثابة التمهيد
والإيضاح لكتاب «النبوات»؛ راجياً من الله أن ينفع بها، وإليك هي :

الباب الأول

تمهيدٌ ومدخلٌ وأبوابٌ
وفصولٌ توضيحيةٌ لمادة الكتاب

■ أبوابُ في المعجزة والكرامة والسحر والشعوذة ■

● تعريف - ضوابط - مذاهب ●

فصلٌ: «المعجزة - تعريفها وشروطها» (١)

● أولاً: المعجزة لغة :

هي اسمُ فاعلٍ ، مأخوذة من العجز المقابل للقدرة (٢) ؛
قال في «بصائر ذوي التمييز» : «الإعجازُ : إفعالٌ من العجز الذي هو
زوال القدرة عن الإتيان بالشيء : من عملٍ ، أو رأيٍ ، أو تدبير» (٣) .
وإنما قيل لأعلام الرُّسل معجزاتٌ لظهور عجزِ المرسلِ إليهم عنِ
المعارضة بمثلها .

وزيدت الهاءُ فيها للمبالغة ، كما زيدت في قولهم : علامة ، ونسابة ،
ورأوية (٤) .

- ولفظ المعجزات غيرٌ موجودٍ في الكتاب والسنة ، وإنما فيه لفظ :

(١) هذا الفصل من مقدمة الدكتور مساعد بن راشد - حفظه الله - لكتاب «دلائل النبوة»

ص ٧٣ : ١٢٠) لأبي القاسم الأصبهاني .

(٢) «لوامع الأنوار» للسفاري (٢ : ٢٨٩) ؛

وانظر مادة عجز في : «الصحاح» للجوهري (٣ : ٨٨٣ - ٨٤) - «لسان العرب» لابن منظور
(٤ : ٢٨١٧) .

(٣) «بصائر ذوي التمييز» للمجد الفيروز آبادي (١ : ٥٦) .

(٤) راجع : «أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي (ص ١٧٠) .

الآية ، والبيّنة ، والبرهان (١) .

[١] أما الآية : فكقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ [الإسراء :

١٠١] .

وقال تعالى - حكاية عن عيسى عليه السلام - : ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران : ٤٩] .

وقال تعالى : ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام : ٤] .

وقال تعالى : ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ . وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر : ١ ، ٢] .

● والآية في اللغة : العلامة (٢) .

[٢] وأما البيّنة : فكقوله تعالى : ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف : ٧٣] .

وقال تعالى : ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ

(١) راجع : «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤ : ٦٧ - ٦٩) .

(٢) مادة : أيا .

«الصحاح» للجوهري (٦ / ٢٢٧٥) - «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (١ / ١٦٨) - «لسان العرب» لابن منظور (١ / ١٨٥) .

○ وانظر : «النبوات» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٣٠ ، ١٧٢ ، ١٨٨) .

● قلت (محمد) : «تنبيه : الطبعة المشار إليها لكتاب «النبوات» ليست هذه النسخة التي بين يديك ، إنما العزو للطبعات الأولية غير المحققة» .

غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴿ [الأعراف : ٨٥] .

وقال تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ . حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [الأعراف : ١٠٤ - ١٠٥] .

وقال تعالى : ﴿ قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [هود : ٥٣] .

وقال تعالى : ﴿ لِيَهْلِكَ مَن هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَن حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنفال : ٤٢] .

● ● والبيِّنَةُ في اللغة : الدَّلَالَةُ الواضحة ، والحُجَّةُ (١) .

[٣] وأما البرهانُ : فكقوله تعالى - في قصة موسى عليه السلام - : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِّن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ ﴾ [القصص : ٣٢] .

وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴾ [النساء : ١٧٤] .

● ● ● والبرهانُ في اللغة : الحُجَّةُ والدليلُ (٢) .

○ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «قاعدة المعجزات والكرامات» : «اسمُ المعجزة يَعُمُّ كُلَّ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ فِي اللُّغَةِ وَعَرَفَ الْأُئِمَّةُ الْمُتَقَدِّمِينَ كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ

(١) مادة : بين .

«أساس البلاغة» للزمخشري (١ / ٧٤) - «المفردات» للراغب الأصبهاني (ص ٨٩) .

○ وانظر : «النبوات» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٦٢) .

(٢) مادة : برهن .

«تهذيب اللغة» للأزهري (٦ / ٢٩٤ - مادة : بره) - «الصحاح» للجوهري (٥ /

٢٠٧٨) - «النهاية» لابن الأثير (١ / ١٢٢) - «لسان العرب» لابن منظور (١ / ٢٧١) .

○ وانظر : «النبوات» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٣٠ ، ١٨٧) .

ابن حنبلٍ وغيره ويسمونها : الآيات ؛
قال : لكن كثير من المتأخرين يفرق في اللفظ بينهما : فيجعل المعجزة :
للنبي والكرامة : للولي » (١) .

يعني : إن لفظ المعجزة يتنزل على آيات الأنبياء وكرامات الأولياء في
لسان العرب ولسان السلف ؛

غير أن بعض المتأخرين فرق في الاستعمال الاصطلاحي بينهما .

● قال شيخ الإسلام في «الجواب الصحيح» : «بخلاف ما كان آيةً
وبرهاناً على نبوة النبي ، فإن هذا يجب اختصاصه ؛ وقد يسمون الكرامات :
آيات ، لكنها تدل على نبوة من اتبعه الولي ، فإن الدليل مستلزم للمدلول ،
يتمتع بدون ثبوت المدلول ، فكذلك ما كان آيةً وبرهاناً وهو : الدليل والعلم
على نبوة النبي يتمتع أن يكون لغير النبي ؛

وقد يقال : إنهم سموها معجزات لأن كرامات الأولياء دليل على نبوة
النبي الذي اتبعوه ، ولهذا سموها آيات أيضاً ، أو لأنها تعجز غيرهم ،
وهي آية صحة طريقهم» (٢) .

- تعريف آيات الأنبياء أو معجزات الأنبياء اصطلاحاً :

هي علامات من الله تبارك وتعالى يعلم بها عباده أنه أرسل إليهم هذا
الرسول المؤيد بتلك المعجزة وأمرهم بطاعته .

(١) «مجموعة الرسائل والمسائل» (٢: ٥) - «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»
(٣١١/ ٣١٢ - ٣١٢) وعنه ابن أبي العز في «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٥٨٣ -
٥٨٤) .

(٢) «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ٧٠) .

● ومن لوازمها :

- أولاً : أن تكون خارقةً لعادة جميع الثقلين : الإنس والجن .

- ثانياً : لا يستطيع أحد أن يعارضها ، ولا أن يأتي بمثلها (١) .

ولهذا لما أراد فرعون أن يعارض ما جاء به موسى عليه السلام ، وجمع السحرة ليفعلوا مثل فعله لثلاثين يوماً مع موسى عليه السلام حجة مختصة بالنبوة .

فلما جاءوا وألقوا تلك الحبال والعصي التي بدت كأنها حيات تسعى

(١) راجع : «النبوات» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١١٤ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ٢٠٣ ، ٢٢٠) .

○ قلت (محمد): واشترط القرطبي للمعجزة خمسة شروط ؛ فقال في «التفسير» مقدمة ١ / ٥٠: «فإن اختلف منها شرطاً لا تكون معجزة : فالشرط الأول من شروطها: أن تكون مما لا يقدر عليها إلا الله سبحانه . والشرط الثاني : هو أن تخرق العادة .

والشرط الثالث : هو أن يستشهد بها مدعي الرسالة على الله عز وجل . والشرط الرابع : هو أن تقع على وفق دعوى المتحدي بها المستشهد بكونها معجزة له . والشرط الخامس : ألا يأتي أحد بمثل ما أتى المتحدي على وجه المعارضة . فإن تم الأمر المتحدي به المستشهد به على النبوة على هذا الشرط مع الشروط المتقدمة ؛ فهي معجزة دالة على نبوة من ظهرت على يده ؛ فإن أقام الله تعالى من يعارضه حتى يأتي بمثل ما أتى به ويعمل مثل ما عمل بطل كونه نبياً ، وخرج عن كونه معجزاً ولم يدل على صدقه ؛ ولهذا قال المولى سبحانه : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ﴾ [الطور: ٣٤] ، وقال : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ ﴾ [هود : ١٣] ، كأنه يقول : إن ادعيتم أن هذا القرآن من نظم محمد ﷺ فاعملوا عشر سور من جنس نظمه ، فإذا عجزتم بأسركم من ذلك فاعلموا أنه ليس من نظمه ولا من عمله .

○ قلت (محمد): وسيأتي الكلام حول الشرط الأول والثالث بخاصة في نقاشات شيخ الإسلام داخل هذا المصنف «النبوات» . [ص: ١٥٩ و. .] .

ألقى موسى عليه السلام عصاه .

قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ [الأعراف: ١١٧] .

■ قال الحافظ ابن كثير: «وذلك أنها صارت تَنِيئًا ^(١) عظيمًا هائلًا ، ذا عيون وقوائم وعنق ورأس وأضراس ، فجعلت تتبع تلك الحبال والعصي حتى لم تَبْقَ منها شيئًا إلا تلقفته وابتلعتها ، والسحرة والناس ينظرون إلى ذلك عيانًا جهرًا ، نهارًا ضحوة ! فقامت المعجزة واتضح البرهان وبطل ماكانوا يعملون» ^(٢) .

فَعَلِمَ السَّحَرَةُ آنذاك - من تمام علمهم بالسحر - أنهم لا يأتون بمثل هذه المعجزة ، فضلًا عن أن يعارضوها .

واستيقنوا أن هذا ليس من جنس مقدورهم ، بل هو أمرٌ مختصٌّ بالنبوة حقيقةً ، وهو دليلٌ وعلامةٌ على صدق دعوى موسى عليه السلام .

ولهذا آمنوا في حينهم إيمانًا جازمًا ، فقالوا : ﴿ آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ . رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢١ ، ١٢٢] .

ولمَّا أن قال لهم فرعونُ : ﴿ فَلَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمَنَّ أَنِّي أَنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى ﴾ [طه: ٧١] .

قالوا : ﴿ قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ [طه: ٧٢ ، ٧٣] ^(٣) .

(١) هو ضربٌ من الحيات من أعظمها . «تهذيب اللغة» للأزهري (١٤ : ٢٥٤) .

(٢) «تفسير ابن كثير» (٥ / ٢٩٦) .

(٣) راجع : «النبوات» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٤) .

■ هل النبوة تثبت بالمعجزات فقط ؟ :

● الناس تجاه تقرير نبوة الأنبياء وإثباتها منقسمون ؛

[١] فبعضهم يرى أن النبوة إنما تثبت بالمعجزات حسب ؛ وهذا هو مسلك أهل الكلام والنظر .

ولهم في تقرير ذلك سبل مضطربة حتى التزم كثير منهم : إنكار خرق العادات لغير الأنبياء ؛ وأنكروا كرامات الأولياء والسحرة ، ونحو ذلك .

[٢] وآخرون لا يجعلون المعجزة دليلاً بل يجعلون الدليل : استواء ما يدعو إليه ، وصحته ، وسلامته من التناقض .

وهذا هو مذهب طائفة من النظائر .

[٣] وهناك مذهب ثالث يرى وجوب تصديقه دون هذا وذا .

[٤] وثمة مسلك آخر يجعل المعجزة دليلاً ، ويجعل أدلة أخرى غير المعجزة دليلاً على صحة النبوة وإثباتها .

● وهذا الأخير هو أصح المذاهب .

فإن المعجزة وإن كانت دليلاً صحيحاً على إثبات النبوة ، لكن الدليل غير محصور فيها ، إذ المقصود معرفة صدق مدعي النبوة أو كذبه .

فمن قال : إني رسول ، فهذا خبر ؛ إما أن يكون مطابقاً للمخبر به ، وإما أن يكون مخالفاً له .

والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما هو دون دعوى النبوة ، فكيف بدعوى النبوة ؟ !

فإن مدعي النبوة إما أن يكون من أفضل الخلق وأكملهم ومن خيار الناس وأصدقهم ، وإما أن يكون من أنقص الخلق وأرذلهم ومن شرار الناس

وأفجرهم؛

ويعنى آخر: إن النبوة إنما يدعيها أصدق الصادقين أو أكذب الكاذبين ؛ وهذا لا يلتبس إلا على أجهل الجاهلين!

ولذلك قال أحد الصحابة (١) :

لو لم يكن فيه آيات مبينة كانت بديهته تأتيك بالخبر

والناس يميزون بين الصادق والكاذب بأنواع الأدلة ، حتى فيمن يدعي صناعة ما ، فإن التفريق بين الصادق والكاذب منهم له وجوه كثيرة .

وكذا من يظهر قصداً أو عملاً ، كمن يظهر الديانة أو المحبة ، فإنه لا بد أن يتبين صدقه من كذبه من وجوه متعددة .

والنبوة والرسالة مشتملة على علوم شريفة وأعمال ، لا بد أن يتصف الرسول بها؛ فكيف يشبه الصادق فيها بالكاذب؟! وكيف لا يتبين صدق الصادق وكذب الكاذب؟! ثم إنه قد علم جنس ما جاءت به الأنبياء والمرسلون ونوعه ، وما كانوا يدعون إليه ويأمرون به ، فلو قدر أن رجلاً في زمان إمكان بعث الرسل ، وأمر بالشرك ، وعبادة الأوثان ، وإباحة الفواحش والموبقات! ولم يأمر بعبادة الله ، والإيمان باليوم الآخر! هل كان مثل هذا يحتاج أن يُطلب منه معجزة؟! وهل كان مثل هذا يحتاج إلى أن يُشكَّ في كذبه؟!!

(١) عزا شيخ الإسلام ابن تيمية في «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص ٧٨) - وعنه ابن أبي العز في «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١١٢) - هذا البيت لحسان رضي الله عنه ، ولم أراه في «ديوانه» . ثم ألفت شيخ الإسلام ذكره مرة ثانية في «الجواب الصحيح» (٤/ ٣١٦) ، وعزاه لابن رواحة؛ وكذا الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٨٦) ، لكن فيه : «تنبيك» بدل : «تأتيك» .

ولو فرض أنه أتى بما يُظنُّ أنه معجزة لعلم أنه من جنس السحر والمخاريق^(١) .

والرجلُ الصادقُ البارُّ يظهرُ على وجهه نور صدقه. سيما يُعرفُ بها ، وكذلك الكاذبُ الفاجرُ ؛ وهذه الأمورُ تظهرُ يومَ القيامةِ ظهوراً جلياً تاماً ، كما قال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٠] .

وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ . وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [ال عمران: ١٠٦ - ١٠٧] .

والإنسان قد يرافقُ في سفره من لم يره قطُّ إلا تلك الساعة ، فلا يلبث إذا رآه مدةً وسمع كلامه أن يعرفَ هل هو مأمونٌ يطمئنُ إليه ، أو ليس كذلك .

نعم قد يشتهب ذلك عليه في أول الأمر ، وربما غلط ، لكن العادة الغالبةُ أنه يتبينُ ذلك بعدُ لعامة الناس ؛

وكذلك الجارُ يعرفُ جاره ، والمعاملُ يعرفُ معاملَه ؛

والمقصودُ أن العلمَ بصدق الصادق وكذب الكاذب كغيرهما .

نعم ، ليس هو كالعلم بأن الواحد نصفُ الاثنين ، بل هو كالعلم بحمرة الخجل ، وصفرة الوجَل ، وعدلٍ وظلم الظالم^(٢) . وكثيرٌ من الناس يعلمُ صدقَ المخبرِ بلا آيةٍ ، بل إذا أخبره وهو خبيرٌ

(١) راجع : «شرح العقيدة الأصفهانية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٧٧ ، ٨٠) - «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص ١١١ - ١١٤) .

(٢) راجع : «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤ / ٣٠٦ - ٣٠٩) .

بحاله أو بحال ذلك المُخْبِر به أو بهما عِلِمَ بالضرورة إما صدقه وإما كذبه .
ألم تَرَ إلى خديجة وأبي بكر الصديق رضي الله عنهما أسلما وآمنا قبل
أن يروا آية معجزة ؟!

● ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وإيمانُ خديجة وأبي بكر
وغيرهما من السابقين الأولين كان قبل انشقاق القمر ، وقبل إخباره
بالغيوب ، وقبل تحديه بالقرآن ، لكن كان بعد سماعهم القرآن الذي هو نفسه
آية لصدقه ؛ ونفسُ كلامه وإخباره بأنِّي رسول الله ، مع ما يُعرف من
أحواله مستلزمٌ لصدقه ، إلى غير ذلك من آيات الصدق وبراهينه ؛ بل
خديجة قالت له - بعد أن أخبرها بالوحي ، وقال لها : « لقد خشيتُ على
نفسي - : كلا والله ! لا يُخزيك الله أبداً ، إنك لتصلُ الرَّحْمَ ، وتصدقُ
الحديث ، وتحملُ الكلَّ ، وتقري الضيفَ ، وتكسبُ المعدومَ ، وتعينُ على
نوائبِ الحقِّ » (١) ؛ فكانت عارفةً بأحواله التي تستلزمُ نفيَ كذبه وفجوره ،
وتلاعبِ الشيطان به .

وأبو بكر كان من أعقلِ الناس وأخبرهم ، وكان معظمًا في قريش
لعلمه ، وإحسانه ، وعقله ، فلمَّا تبين له حاله ، علمَ علماً ضرورياً أنه نبيٌّ
صادقٌ ، وكان أكملَ أهلِ الأرض يقيناً علماً وحالاً » (٢) .
وكذا ورقةُ بن نوفل ، لما أخبره النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بما رآه من أمرِ
الوحي ، قاله له : « هذا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَلَ اللهُ على موسى » (٣) .

(١) أخرجه في «الصحيحين» : البخاريُّ في كتاب بدء الوحي ، باب (٣) (١) / ٢٢ -
(٣) ، ومسلمٌ في كتاب الإيمان (١) / ١٣٩ - ١٤٢ .
(٢) «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام (٤) / ٣١٦ ؛ وانظر : «النبوات» له (ص ٢٣٨) .
(٣) أخرجه في «الصحيح» : البخاريُّ في كتاب «بدء الوحي» ، باب (٣) (١) / ٣٢ - (٣) ،
ومسلمٌ في كتاب «الإيمان» : (١) / ٣٩ - ١٤٢ .

وكذلك النجاشي لما استخبر جعفر بن أبي طالب والمهاجرين معه ، واستقرأهم القرآن ، فقرأوا عليه ، قال : « إن هذا والذي جاء به موسى عليه السلام ليخرج من مشكاة واحدة » (١) .

وهذا المسلك الذي سلكه ورقة بن نوفل والنجاشي في إثبات نبوة نبينا مُحَمَّد صَلَّى الله عليه وسلّم يُعرف عند أهل العلم بـ : «المسلك النوعي» ؛ كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية في : «شرح العقيدة الأصفهانية» (٢) .
أي إن الرسول يُعلم صدقه إن جاء بعين النوع الذي جاء به الرُّسل قبله وجنسه .

فورقة بن نوفل والنجاشي كانا على علم بما جاء به موسى ، ولولا ذلك لما تبنت لهما النبوة من هذه الطريق .
أما ما استدل به هرقل - ملك الروم - على صحة نبوة نبينا مُحَمَّد صَلَّى الله عليه وسلّم فلم يكن استدلالاً نوعياً ، وإنما كان : استدلالاً شخصياً .
أي : إنه استدل على صحة النبوة من خلال ذات الرسول .

(١) صحيح .

أخرجه ابن إسحاق في «المغازي» (ص ٢١٣ - ٢١٦ ط دار الفكر) (ص ١٩٤ - ١٩٧ ط الرباط) ومن طريقه أحمد في «مسنده» (١/ ٢٠١ - ٢٠٣) ، (٥/ ٢٩٠ - ٢٩٢) ، قال : حَدَّثَنِي الزهري ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أم سلمة - زوج النبي صَلَّى الله عليه وسلّم - به نحوه .
وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٤ - ٢٧) : «رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح غير (ابن) إسحاق ، وقد صرح بالسماع» . وقال أحمد شاكر في «شرح المسند» (٣/ ١٨٠) (١٧٤٠) : «إسناده صحيح» .

○ قلت : وهو كما قال .

(٢) «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص ٨٢) .

فإن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما كتب إليه كتابًا يدعوه فيه إلى الإسلام طلب هرقل من كان موجودًا من العرب ، وكان أبو سفيان بن حرب قد قدم في طائفة من قريش تجارًا ، فطلبهم وسألهم عن أحوال النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فسأل أبو سفيان وأمر الباقيين إن كذب أن يكذبوه ، فصار يجدهم موافقين له في الأخبار .

فسأله هرقل : «كيف نسبه فيكم؟ قال : هو فينا ذو نسب .

قال : فهل قال هذا القول أحد قط قبله ؟ قال : لا .

قال : فهل كان في آبائه من ملك ؟ قال : لا .

قال : فأشراف الناس يتبعونه أم ضعفاؤهم ؟ قال : بل ضعفاؤهم .

قال : أيزيدون أم ينقصون ؟ قال : بل يزدون .

قال : فهل يرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه ؟ قال : لا .

قال : فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن أن يقول ما قال ؟ قال : لا ؛ قال : فهل يغدر^(١) ؟ قال : لا .

قال : فهل قاتلتموه ؟ قال : نعم .

قال : فكيف كان قتالكم إياه ؟ الحرب بيننا وبينه سجال^٢ : ينال منا وننال منه .

قال : ماذا يأمركم ؟ قال : يقول اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئًا ، واتركوا ما يقول آبائكم ، ويأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة^(٣) .

(١) عين مضارع «غدر» مثلثة ، كما في «القاموس» (ص ٥٧٦) .

(٢) حديث هرقل هذا ؛ أخرجاه في «الصحيحين» : البخاري في كتاب «بدء الوحي» ، باب (٦) (١ / ٣١ - ٧) ، وكتاب «التفسير» باب ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى =

● قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم بين لهم - أي: هرقل - ما في هذه المسائل من الدلالة، وأنه سأله عن أسباب الكذب وعلاماته فأجابها منتفية، وسأله عن علامات الصدق فوجدها ثابتة».

فسألهم: «هل كان في آبائه ملك؟ فقالوا: لا، قال: قلت: فلو كان في آبائه ملك لقلت: رجل يطلب ملك أبيه».

وسألتك: هل قال هذا القول فيكم أحد قبله؟ فقلت: لا، فقلت: لو قال هذا القول أحد قبله لقلت: رجل أئتم بقول قيل قبله».

● قال شيخ الإسلام: «ولا ريب أن اتباع الرجل لعادة آبائه واقتداءه بمن كان قبله كثيراً ما يكون في الآدميين، بخلاف الابتداء بقول لم يعرف في تلك الأمة قبله، وطلب أمر لا يناسب حال أهل بيته، فإن هذا قليل في العادة، لكنه قد يقع!»

* ولهذا أردفه بقوله:

«فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فقالوا: لا؛ قال: فقد علمت أنه لم يكن ليدع الكذب على الناس ثم يذهب فيكذب على الله».

● قال شيخ الإسلام: «وذلك أن مثل هذا يكون كذباً محضاً يكذبه لغير عادة جرت، وهذا لا يفعله إلا من يكون من شأنه أن يكذب! فإذا لم يكن من خلقه الكذب قط، بل لا يعرف منه إلا الصدق، وهو يتورع أن يكذب على الناس كان تورعه عن أن يكذب على الله أولى وأحق».

والإنسان قد يخرج عن عادته في نفسه إلى عادة بني جنسه، فإذا انتفى

= كَلِمَةٌ سَوَاءٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ... ﴿٨/ ٢١٤ - ٤٥٥٣﴾ ، ومسلم في كتاب الجهاد والسير (٣/ ١٣٩٣ - ١٣٩٧).

هذا وهذا كان هذا أبعدَ عن الكذب وأقربَ إلى الصدق .

ثم أردف ذلك بالسؤال عن علامات الصدق ؛ فقال :

«وسألتكم : أضعفاءُ الناس يتبعونه أم أشرافُهُمْ ؟ فقلتم : ضعفاؤهم ؛ وهم أتباعُ الرُّسل» .

● قال شيخُ الإسلام : «فهذه علاماتٌ من علامات الرُّسل ، وهو اتباعُ الضعفاء له ابتداءً ؛ قال الله تعالى - حكايةً عن قوم نوح - ﴿ قَالُوا أَنْزِلْ لَنَا وَاتَّبِعْكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ [الشعراء : ١١١] ، وقالوا : ﴿ وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِّى الرَّأْيِ ﴾ [هود : ٢٧] .

وقال تعالى - في قصة صالح - : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ . قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ﴾ [الأعراف : ٧٥ - ٧٦] .

وقال تعالى - في قصة شعيب - : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ . قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبُّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ﴾ [الأعراف : ٨٨ - ٨٩] .

ثم قال هرقلُ : «وسألتكم : أيزيدون أم ينقصون ؟ فقلتم : بل يزدون ، وكذلك الإيمانُ حتى يتمَّ» .

وسألتكم : هل يرتدُّ أحدٌ منهم عن دينه سَخَطَةً له بعد أن يدخلَ فيه ؟ فقلتم : لا ، وكذلك الإيمانُ إذا خالطت بشاشته القلوبُ لا يسخطه أحدٌ» .

وسألهم عن زيادة أتباعه ودوامهم على أتباعه ، فأخبروه أنهم يزدون ويدومون» .

● قال شيخ الإسلام: «وهذه من علامات الصدق والحق، فإن الكذب والباطل لا بد أن ينكشف في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابه، ويمتنع عنه من لم يدخل فيه».

ثم قال هرقل: «وسألتكم كيف الحرب بينكم وبينه؟ فقلتم: إنها دُولٌ، يُدَالُ علينا المرة وتُدَالُ عليه الأخرى؛ وكذلك الرُّسلُ تبلى وتكون العاقبة لها».

قال: وسألتكم: هل يَغْدِرُ؟ فقلتم: إنه لا يَغْدِرُ، وكذلك الرُّسل لا تَغْدِرُ».

● قال شيخ الإسلام: «فهو لما كان عنده من علمه بعادة الرُّسل وسنة الله فيهم، أنه تارة ينصرهم وتارة يبتليهم، وأنهم لا يَغْدِرُونَ: علم أن هذا من علامات الرُّسل، فإن سنة الله في الأنبياء والمؤمنين أنه يبتليهم بالسَّراء والضَّراء لينالوا درجة الشُّكر والصَّبْر».

قال هرقل: «وسألتك بما يأمركم؟ فذكرت أنه يأمر أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف والصلة، وينهاكم عما كان يعبد آباؤكم، وهذه صفة نبيٍّ! وقد كنت أعلم أن نبياً يبعث، ولم أكن أظن أنه منكم، ولوددت أني أخلص إليه، ولولا ما أنا فيه من الملك لذهبت إليه؛ وإن يكن ما يقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين!»

وكان المخاطب بذلك أبو سفيان بن حرب، وهو حينئذ كافر من أشد الناس بغضاً وعداوة للنبي صلى الله عليه وسلم؛ قال أبو سفيان: فقلت لأصحابي ونحن خروجه: لقد أمر^(١) أمر ابن أبي كبشة! إنه يخافه ملك بني الأصفر!! وما زلت موقناً بأن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) أي: عظم.

سيظهر حتى أدخل الله عليَّ الإسلام وأنا كاره .

● قال شيخ الإسلام : « فمثل هذا السؤال والبحث أفادَ هذا العاقلَ اللبيبَ علماً جازماً بأن هذا هو النبي الذي ينتظره » .

قال : « بل كلُّ عاقلٍ سليمٍ الفطرة إذا سمعَ هذا السؤالَ والبحثَ علمَ أنه من أدلِّ الأمور على عقلِ السائل ، وخبرته ، واستنباطه ما يتميز به : هل هو صادق أو كاذب ، وأنه بهذه الأمور تميز له ذلك » ^(١) .

وما من أحد ادعى النبوة من الكذابين ، كمسيلمة الكذاب باليمامة ، والأسود العنسي باليمن ، والمختار بن أبي عبيد الثقفي - الذي ادعى محبة أهل البيت ، ثم ادعى النبوة وأن جبريل ينزل عليه ! - ، والحارث الكذاب الذي خرج في خلافة عبد الملك بن مروان فقتل ؛ ما من أحد من أولاء وغيرهم ممن ادعى النبوة كذباً إلا وقد ظهر عليه من الجهل والفجور واستحواذ الشيطان عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز !

وما من أحد ادعى النبوة من الصادقين إلا وقد ظهر عليه من العلم والصدق البر وأنواع الخيرات ما ظهر لمن له أدنى تمييز .

فإن الرسول لا بد أن يخبر الناس بأمر ، ويأمرهم بأمر ، ويفعل أموراً ؛ والكاذب يُظهر ما يبين به كذبه في عين ما يأمر به ، وما يخبر به وما يفعله ، والصادق يُظهر ما يبين به صدقه في عين ما يأمر به ، وما يخبر به وما يفعله .

● قال شيخ الإسلام : « بل كلُّ شخصين ادَّعى أمراً من الأمور : أحدهما صادق في دعواه والآخر كاذب ، فلا بد أن يبين صدق هذا وكذب هذا من

(١) « شرح العقيدة الأصفهانية » لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٨٢ - ٨٧) - وغنه ابن أبي العز في « شرح العقيدة الطحاوية » (ص ١١٦ - ١١٩) .

وجوه كثيرة .

إذ الصدق مستلزم للبر ، والكذب مستلزم للفجور ، كما في «الصحيحين» عن ابن مسعود ، عن النبي ﷺ أنه قال : «عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر ، وإن البر يهدي إلى الجنة ، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً ؛ وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور ، وإن الفجور يهدي إلى النار ، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً» (١) .

● قال : «ولهذا قال تعالى : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ . تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ . وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ . أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٢١ - ٢٢٦] ؛ بين سبحانه أنه ليس بكاهن تنزل عليه الشياطين ولا شاعر ، حيث كانوا يقولون : ساحرٌ وشاعرٌ ، فبين أن الشياطين تنزل على الكاذب الفاجر : ﴿ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٢٣] ؛ فهؤلاء الكهَّان ونحوهم وإن كانوا يخبرون أحياناً بشيء من المغيبات ويكون صدقاً فمعهم من الكذب والفجور ما يبين أن الذي يخبرون به ليس عن ملك ، وليسوا بأنبياء .

ولهذا قال النبي ﷺ لابن صبياد : «قد خبأت لك خبيثاً» ، قال : هو الدُّخ ، قال له النبي ﷺ : «احسأ فلن تعدو قدرك» (٢) ؛ يعني إنما أنت كاهن» .

● قال : «وبين الله تعالى أن الشعراء يتبعهم الغاؤون ، والغاوي : الذي يتبع هواه وشهوته وإن كان ذلك مضراً له في العاقبة .

(١) أخرجه في «الصحيحين» : البخاري في الأدب (١٠ / ٥٠٧ ، ٦٠٩٤) ، ومسلم في البر والصلة والآداب (٤ / ٢٠١٣) والسياق له .

(٢) أخرجه في «الصحيح» : البخاري في الجهاد ، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي (٦ / ١٧١ ، ٣٠٥٥) ، ومسلم في الفتن وأشراف الساعة (٤ / ٢٢٤٤) .

قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٢٥ ، ٢٢٦] ، فهذه صفة الشعراء ، كما أن تلك صفة من تنزل عليه الشياطين ؛ فمن عرف الرسول وصدقته ووفاءه ومطابقة قوله لعمله : عِلِمَ عِلْمًا يَقِينًا أنه ليس بشاعر ولا كاهن ولا كاذب^(١) .

وقد دلَّ القرآن على أنه سبحانه لا يؤيد الكذاب عليه ، بل لا بد أن يظهر كذبه وأن ينتقم منه .

قال تعالى : ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ . وَمَا لَا تُبْصِرُونَ . إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ . وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذْكُرُونَ . تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ . ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ . فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [الحاقة : ٣٨ - ٤٧] .

فهذا بتقدير أن يتقول بعض الأقاويل ! فكيف بمن يتقول الرسالة كلها؟! وقوله تعالى : ﴿ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾ أي : لأخذنا يمينه كما يفعل بمن يهان عند القتل .

والوتين : عرق يقال له : نياط القلب ، إذا قطع مات الإنسان عاجلاً .
● قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «فهذا هلاك بعزة وقدرة من الفاعل ، وإهانة وتعجيل هلاك للمتقول»^(٢) .

وبهذا يتبين أن النبوة لا تثبت بالمعجزة فقط - كما قالوا - ، بل لها طرق متعددة وأوجه كما تقدم ، والله تعالى أعلم .

(١) «شرح العقيدة الأصفهانية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٧٩ ، ٨٠) ، وعنه ابن أبي العز في «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١١٢ - ١١٤) .
وانظر : «تيسير العزيز الحميد» للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ص ٣٧٨) ، «الدين الخالص» لصديق حسن خان (٢/ ٣٥٣ ، ٣٥٤) .
(٢) قلت (محمد) : كما في «النبوات» (٢/ ٢٩٨ أضواء السلف) ، وكلمة «للمتقول» كتبت هنا : للمقتول! .

■ منهج الأشاعرة في المعجزات ^(١) ■

يوافق الأشاعرة أهل السنة في مسألة النبوات والمعجزات الدالة عليها . ولكنهم - لمذاهبهم المنحرفة في الصفات والقدر - خالفوا أهل السنة في بعض تفاصيل مسائل النبوات والمعجزات والكرامات .

وأول مَنْ فصلَ القولَ في ذلك من الأشاعرة : الباقلاني ؛ حيث أفرد لذلك كتاباً مستقلاً ^(٢) ، وهو رأس الذين اتبعوه كالقاضي أبي يعلى والجويني والرازي والآمدي وغيرهم ^(٣) . وكتاب «النبوات» أفرده شيخ الإسلام للرد على الباقلاني وغيره من الأشاعرة .

○ ومجمل ملاحظات وردود شيخ الإسلام عليهم يمكن عرضها - باختصار - كما يلي :

١ - حصرهم دلائل النبوة بالمعجزات التي هي خوارق ، وهذا موافق لرأي المعتزلة ، وإن اختلفوا معهم في كيفية دلالتها على صدق النبي . أما رأي جمهور أهل السنة ، فهو أن دلائل ثبوت نبوة الأنبياء كثيرة ، ومنها المعجزات ^(٤) .

٢ - قولُ بعض الأشاعرة : إن المعجزة تدل على صدق النبي لثلاث يفضي إلى تعجيز الرب ، لأنه لا دليل على الصدق إلا خلق المعجز ، فلو لم يكن دليلاً لزم أن يكون الرب غير قادر على تصديق الرسول الصادق . وهذه

(١) هذا الفصل من كلام الدكتور عبد الرحمن المحمود في كتابه «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (ج ٣ / ص ١٣٧٩ - ١٣٨٣) .

(٢) واسمه : «البيان» كما سنشير إلى ذلك في التحقيق (ص : ١١١) . (محمد العفيفي) .

(٣) انظر : «النبوات» (ص : ٣٩٥) .

(٤) انظر : «درء التعارض» (٩ / ٤٠) .

طريقة الأشعري - في أحد قوليهِ - والقاضي أحياناً ، والإسفراييني ، وابن فورك ، وأبي يعلى وغيرهم .

وبعضُ الأشاعرة قالوا: العلم بصدق المعجز يحصل ضرورة ، وهذه طريقة الجويني والرازي ، لأنهم عرفوا ضعف مسلك أولئك ، بسبب أنهم يقولون بتجويز أن يفعل الله كل شيء ولو كان قبيحاً ، ومن ذلك ؛ إظهار المعجز على يد كذاب . فلما علم أن هذا قد يؤدي إلى عدم التفريق بين الصادق والكاذب ، جعلوا المعجزة تدلُّ على صدق النبي ، وأن الله لا يظهرها على يد كاذب لئلا يفضي ذلك إلى تعجيز الرب عن إثبات صدق أنبيائه . وهذا تناقض منهم . والحق أن الله لا يظهرها على يد كاذب لأنه يفعل الحكمة ولأنه منزّه عن ذلك . أما من جوزَّ على الله كل قبيح فقولُهُ باطلٌ ، ومتناقضٌ كما فعلوا هنا (١) .

٣ - وعلى مذهبهم في تعريف المعجزة ، وأنها أمر خارق للعادة ، مقرونٌ بالتحدي يظهر على يد نبيٍّ ، سالمٌ من المعارضة - بجعل الفرق بين المعجزة وبين السحر والشعوذة هو فقط عدم المعارضة ، وكونها جاءت على يد مدعي النبوة - وهذا فرقٌ ضعيف جداً ، لأن مسيلمة الكذاب ، والأسود العنسي وغيرهما لم يعارضوا - فلو أنهم أتوا بسحرٍ وكهانة وادعوا النبوة ، فما الفرق بينهم وبين معجزة الأنبياء؟ (٢) .

ومعلومٌ أن آيات الأنبياء الدالة على نبوتهم «هي التي تعلم أنها مختصة بالأنبياء ، وأنها مستلزمة لصدقهم ، ولا تكون إلا مع صدقهم ، وهي لا بد

(١) انظر : «النبوات» (ص ٥١ - ٥٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩) - ط دار الكتب العلمية ، و«الجواب الصحيح» (٤ / ٢٥٩ - ٢٦١) ، و«درء التعارض» (١ / ٨٩ - ٩٠ ، ٩٦ ، ٩٧ / ٩ ، ٥٢ ، ٥٣) ، و«شرح الأصفهانية» (ص ١٥٦ - ١٦٥) ، ت مخلوف .
(٢) انظر : «النبوات» (ص : ٢٨٢ ، ٢٨٣) - ط دار الكتب العلمية .

أن تكون خارقة للعادة، خارقة عن قدرة الإنس والجن ، ولا يمكن أحد أن يعارضها . لكن كونها خارقة للعادة ، ولا تمكن معارضتها هو من لوازمها، ليس هو حداً مطابقاً لها ، والعلم بأنها مستلزمة لصدقهم قد يكون ضرورياً كانشقاق القمر ، وجعل العصا حية، وخروج الناقة ، فمجرد العلم بهذه الآيات يوجب علماً ضرورياً بأن الله جعلها آية لصدق هذا الذي استدل بها... وقد تكون الآيات على جنس الصدق، وهو صدق صاحبها ، فيلزم صدقه إذا قال : أنا نبي ، ولكن يمتنع أن يكون لكاذباً^(١).

٤ - أنهم لم يفرقوا بين المعجزات والسحر ، بل جعلوا الفرق فقط هو تحدي الرسول بالإتيان بمثله ، قالوا: ولو احتج الساحرُ بسحره وادّعى به النبوة أبطله الله بوجهين : أحدهما : أن ينسبه عمل السحر ، والثاني : أن تمكن معارضته . ولما طُلب الباقلائيُّ بالفرق بين السحر والمعجزات التي للأنبياء عوّل على أن المعجز لا يكون معجزاً حتى يكون واقعاً من فعل الله، على وجه خارق للعادة ، مع تحدي الرسول بالإتيان بمثله^(٢).

○ وقد ناقش شيخ الإسلام هذا الكلام وردّ عليه من وجوه عديدة منها :

أ - أن كون آيات الأنبياء مساوية في الحد والحقيقة لسحر السحرة؛ معلوم الفساد بالاضطرار من دين الرسل .

ب - أن في هذا قدحاً في الأنبياء حيث جعلت آياتهم من جنس السحر والكهانة .

ج - أنه على تقدير قولهم : يمكن للساحر أن يدعي النبوة ، وما ذكر

(١) «النبوات» (ص: ٢٨٣)، وانظر أيضاً (ص: ٢٩٧، ٢٩٨، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٠) وما بعدها.

(٢) انظر : «النبوات» (ص: ٤٧ - ٤٩) .

من إبطال لدعواه بأمرين ، منقوضٌ بمذهبهم الذي جوزوا فيه على الله فعل كل شيء ولو كان قبيحًا كإظهار المعجزة على يد الكاذب .

د - أنه - أي الباقلاني - جوزَ أن تظهر المعجزات على يد كاذب إذا خلق الله مثلها على يد من يعارضه فعمدته سلامتها من المعارضة بالمثل .

هـ - أن من الناس من ادعى النبوة ، وكان كاذبًا وظهرت على يده بعض هذه الفوارق ، فلم يمنع منها ، ولم يعارضه أحد ، كما حدث للأسود العنسي ومسلمة ، وبابك وغيرهم . وإنما عرف كذبهم بطرق متعددة . فدعواهم أن الكذاب لا يأتي بمثل هذه الخوارق ليس كما يدعونه^(١) .

و - وأخيرًا؛ فإن أقوال الأشاعرة في هذه المسائل أدّى بهم إلى بعض الأقوال - أو تجويز بعض الأمور - الباطلة ، ومنها :

أ - تجويزُ بعضهم أن يقع النسخ في شرائع الأنبياء في الأصول الجامعة ، كالأمر بعبادة الله وحده لا شريك له ، وبر الوالدين ، والصدق ، والعدل ، وتحريم الفواحش . وهذا لأنهم جوزوا أن يأمر الله بكل شيء وينهى عن كل شيء ، وأن مردّ ذلك إلى محض المشيئة .

وهم وإن قالوا إن شيئًا من ذلك لم يقع ، إلا أن تجويزهم له خالفوا به قول جمهور السلف الذين لا يجوزون دخول النسخ في هذه الأمور^(٢) .

ب - تجويزُ بعضهم - كالباقلاني - أن يكون النبي فاعلاً للكبائر ، بناء على نفيهم للتحسين والتقبيح العقلي^(٣) .

(١) انظر: «النبوات» (ص : ٤٩ - ٥١) .

(٢) انظر : المصدر السابق (ص : ٣٢١ - ٢٢٣) .

(٣) انظر: المصدر السابق (ص ١٤٦)، و«منهاج السنة» (٢ / ٣٢٤ - ٣٢٧) - ط دار العروبة المحققة .

ج - قولهم إن كرامات الأولياء ليست من آيات الأنبياء، نظرًا لمذهبهم في شروط المعجزة حيث جعلوا منها : أن تقارن دعوى النبوة . وهذا مخالف لمذهب الجمهور الذين جعلوها من آيات الأنبياء ، لأنها مستلزمة لنبوتهم وتصديقهم فيها ، ولولا تصديقهم للأنبياء واتباعهم لهم ، لم تكن لهم كرامات^(١).

د - تناقضهم في قولهم إن كلَّ ممكنٍ فهو جائر على الله ، مع قولهم ، إنه لا يظهر المعجزة على يد الكاذب^(٢).

هـ - تناقضهم أيضًا ، حيث جعلوا من شرط المعجزة أن تكون مما ينفرد الرب بالقدرة عليه ، مع قولهم : كل ما في الوجود فهو مقدور لله ، حتى قدرة العبد عندهم غير مؤثرة في مقدورها . فإذا صح هذا فما معنى الشرط السابق؟^(٣).

و - قولُ الباقلاني : إن الخوارق تدل على الولاية بالإجماع ، مع تجويزه ظهورها على يدي الكفار والسحرة . وهذا تناقض^(٤).

○ هذه لمحات في مسألة المعجزات وما يتعلق بها ، وهي تدلُّ على تداخل أمور العقيدة ، وتأثير الانحراف في بعضها على الانحراف في جوانبها الأخرى .

(١) انظر: «النبوات» (ص : ٣٠٦ ، ٣٠٧) .

(٢) انظر: «النبوات» (ص : ٣٧٢) .

(٣) انظر : المصدر السابق (ص : ٢٠٦) .

(٤) انظر : المصدر نفسه (ص : ١٨١) .

● ثانيًا: كرامات الأولياء (١) :

من أصول أهل السنة والجماعة التصديق بكرامات الأولياء ، وما يُجرى الله تبارك وتعالى على أيديهم من خوارق العادات .

○ وكراماتُ الأولياء خارقةٌ للعادة لكنها دونَ معجزاتِ الأنبياء ؛ فكما أن الأولياء لا يبلغون درجاتِ الأنبياء في الفضيلة والثواب فكذلك كراماتهم لا تبلغ آياتِ الأنبياء ومعجزاتهم .

○ وآياتُ الله تبارك وتعالى كُبرى وصُغرى ؛ كما قال تعالى : ﴿ فَأَرَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَى ﴾ [النازعات: ٢٠] .

وقال تعالى - عن نبيه مُحَمَّدٍ ﷺ - : ﴿ لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴾ [النجم: ١٨] .

● فالآياتُ الكبرى ؛ كالإتيان بالقرآن ، وانشقاق القمر ، وانقلاب العصا حيةً ، وخلق الطير من الطين ؛ فهذه مختصةٌ بالأنبياء والرسل .

● أما الآياتُ الصغرى ؛ كتكثير الطعام ؛ فهي مشتركةٌ بين الأنبياء والأولياء ، لكن ما يقعُ منها للأولياء إنما يماثلُ آياتِ الأنبياء من حيث النوع والجنس حَسَبُ ، ويخالفها من حيث القدر والكيفية .

فالنبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أطمع جيشًا في غزوة تبوك - غزوة العسرة - من شيءٍ يسيرٍ ! بل وَفَضَّلَتْ فَضْلَةً أَيْضًا (٢) !!

والأولياء - مثلاً - يشاركون الأنبياء في هذه الآية الصُغرى من حيث

(١) هذا الفصل من كلام الدكتور مساعد - حفظه الله - .

(٢) ثبت هذا من حديث أبي هريرة أو أبي سعيد؛ أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب «الإيمان» (١/ ٥٦) .

تكثيرُ الطعامِ لكنهم لا يبلغون هذا المبلغَ قدرًا وكيفيةً^(١).

وكراماتُ الأولياء تدلُّ على صحة الدين الذي جاء به الرسول، ولذا فهي معدودةٌ من جملة آيات الأنبياء، لأنها مستلزمةٌ لصدقهم في قولهم: إن هذا الرسول الذي اتبعناه هو رسولُ الله حقيقةً.

● ولهذا قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية: «إن آياتِ الأولياء هي من جملةِ آياتِ الأنبياء، فإنها مستلزمةٌ لنبوتهم ولصدقِ الخبرِ بنبوتهم، فإنه لولا ذلك لما كان هؤلاء أولياء ولم تكن لهم كرامات»^(٢).

□ والخوارقُ ثلاثةُ أنواع:

- النوعُ الأول: محمودٌ في الدين.
- النوعُ الثاني: مباحٌ في الدين.
- النوعُ الثالث: محرمٌ ومذمومٌ في الدين.
- أما الأول - وهو المحمودُ في الدين - فهو الذي يعينُ صاحبه على البرِّ والتقوى.

وهذه حالُ نبيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ ومن اتَّبعه؛ وخوارقُهم إما: حُجَّةٌ في الدين، أو حاجةٌ مُعِينَةٌ للمسلمين.

● ● وأما النوعُ الثاني - وهو المباحُ في الدين - فهو الذي يعينُ صاحبه على مباحاتٍ؛ كمن تُعِينُهُ الجنُّ على قضاءِ حوائجه المباحة، وهذا متوسطٌ.

(١) راجع: «النبوات» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٥، ٦، ٢١١، ٢٣٢).
 (٢) «النبوات» لشيخ الإسلام (ص ٢١٩)؛ وانظر «النبوات» أيضاً (ص ٦، ٢١١، ٢١٨).
 «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (١١: ٢٧٥ - من «مجموع فتاوي شيخ الإسلام»).

وخوارقُه لا تَرْفَعُهُ ولا تَخْفِضُهُ.

●●● وأما النوع الثالث - وهو المحرم والمذموم في الدين - فهو الذي يعينُ صاحبه على محرماتٍ، مثل: الفواحش، والظلم والشرك، والقول الباطل.

وهذا من جنسِ خوارقِ السَّحَرَةِ والكُفَّانِ والكفارِ والفجار^(١). فالخارقُ إن حصلَ به فائدةٌ مطلوبةٌ في الدين كان من الأعمالِ الصَّالحةِ المأمورِ بها دينًا وشرعًا - إما واجب وإما مستحب - ، وإن حصلَ به أمرٌ مباحٌ من نِعَمِ الله تبارك وتعالى الدينيَّةِ التي تقتضي شكرًا؛ وإن كان على وجه يتضمَّنُ ما هو منهي عنه - نهْيٌ تحريمٍ أو نهْيٌ تنزيهٍ - كان سببًا للعذاب أو البغض.

○ ولذا من يقعُ له خارقٌ لا يخرجُ عن ثلاثةِ أقسامٍ:

القسمُ الأولُ: من ترتفعُ درجتُهُمُ بخرقِ العادة.

القسمُ الثاني: من يكونُ في حقِّهم بمنزلةِ المباحات.

القسمُ الثالثُ: من يتعرضونُ بها لعذابِ الله.

ثم إنَّ عدمَ الخارقِ لا يضرُّ المسلمَ في دينه، بل قد يكونُ عدمُه أنفعَ له، فإنَّ الخارقَ قد يكونُ مع الدين وقد يكونُ مع عدمه، وقد يكونُ مع فسادِ الدين وقد يكونُ مع نقصه؛ فإنَّ لم يقترنْ بالخارقِ الدينُ هلك صاحبه في الدنيا والآخرة^(٢).

(١) راجع: «النبوات» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١١ - ١٢) - «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (١١: ٢٩٩ - من «مجموع الفتاوى») - «قاعدة في المعجزات والكرامات» له (١١: ٣٢٠ - من «مجموع الفتاوى») (٥: ٧ - من «مجموعة الرسائل والمسائل») - «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (ص ٥٨٥).
(٢) راجع: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١١ / ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٣٢) - «مجموعة =

لكن الأمر الذي ينبغي للمسلم أن يحرص عليه هو : الاستقامة ؛ .
 قال أبو عليّ الجوزجانيّ : «كُنْ طالبَ الاستقامة لا طالبَ الكرامة ،
 فإن نفسك متحركة في طلب الكرامة ، وربك يطلب منك الاستقامة !» .
 ذكره الشهابُ السُّهْرَوَرْدِيّ في «عوارف المعارف» عنه ، ثم قال : «فسبيلُ
 الصّادقِ مطالبةُ النَّفْسِ بالاستقامة فهي كلُّ الكرامة ، ثم إن وقع في طريقه
 شيءٌ من ذلك جاز وخسّن ، وإن لم يقع فلا يبالي ولا ينقصُ بذلك ، إنما
 ينقصُ بالإخلال بواجب حقّ الاستقامة ؛ فليُعْلَمَ هذا لأنه أصلٌ كبيرٌ
 للطالبيين»^(١) .

● ولهذا قال شيخُ الإسلامِ محمدُ بنُ عبد الوهّاب : «الكرامةُ هي لزومُ
 الاستقامة»^(٢) .

وقد أنكر بعضُ الطوائف - كالمعتزلة - كراماتِ الأولياءِ والصالحين ،
 وهي مكابرةٌ غيرُ منظورٍ إليها ولا معولٍ عليها .
 فإن كراماتِ الصالحين قد ثبتت في كتاب الله تعالى ، ووقعت لغير
 واحدٍ من الصحابةِ والتابعين فمن بعدهم .
 ولذلك أنكر الإمام أحمدُ على من أنكرها وضلَّه^(٣) .

= الرسائل والمسائل (٥ / ٦ ، ٧ - ٩) - «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز
 (ص ٥٨٥ ، ٥٨٦) .

(١) «عوارف المعارف» (ص ٣٥ ، ٣٦) ؛ ونقله عنه : شيخ الإسلام ابن تيمية في «قاعدة
 المعجزات والكرامات» كما في «مجموع الفتاوى» (١١ / ٣٢٠ ، ٣٢١) - و«مجموعة
 الرسائل والمسائل» (٥ / ٧ ، ٨) ، وابن أبي العز في «شرح العقيدة الطحاوية» (ص
 ٥٨٥ ، ٥٨٦) .

(٢) «التفسير» له (ص ٩٥) .

(٣) «لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (٢ / ٣٩٣) .

○ أما الدليل من الكتاب:

فقول الله تبارك وتعالى - حكاية عن مريم عليها السلام - : ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧] .

قال مجاهدٌ ، وعكرمةٌ ، وسعيدُ بن جبيرٍ ، وأبو الشعثاء ، وإبراهيمُ النَّخَعِيُّ ، والضَّحَّاكُ ، وقتادةٌ ، والربيعُ بن أنسٍ ، وعطيةُ العوفيُّ ، والسُّديُّ : «يعني وجد عندها فاكهة الصيف في الشتاء ، وفاكهة الشتاء في الصيف» .

حكاهُ عنهم الحافظُ ابنُ كثيرٍ في «تفسيره» ، ثم قال : «وفيه دلالةٌ على كراماتِ الأولياء ، وفي السنة لهذا نظائرُ كثيرةٌ» (١) .

○○ وأما ما وقع للصحابة فَمَنْ بعدهم من الكرامات؛ فكثيرٌ :

● منها: حديثُ أنسٍ بن مالكٍ ، قال : «كَانَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِرِ وَعَبَّادُ بْنُ بَشْرِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ ظَلَمَاءَ حَنْدِسٍ ، فَتَحَدَّثَا عَنْهُ حَتَّى إِذَا خَرَجَا أَضَاءَتْ لَهُمَا عَصَا أَحَدِهِمَا فَمَشِيَا فِي ضَوْئِهَا ، فَلَمَّا تَفَرَّقَا لَهَا الطَّرِيقَ أَضَاءَتْ لَكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَصَاهُ فَمَشَى فِي ضَوْئِهَا» (٢) .

(١) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٢٨ ، ٢٩) .

(٢) صحيح .

أخرجه أبو داود الطيالسيُّ في «مسنده» (٢٠٣٥) ، وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٦٠٦) والسياق له ، وأحمد في «مسنده» (٣/ ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٧٢) ، والنسائيُّ في «السنن الكبرى» : (كتاب «المناقب» ، عباد بن بشر) (١٤١) ، والرويانِيُّ في «مسنده» (ق ٢٤١: ب) ، والخطابيُّ في «غريب الحديث» (١/ ٣٧٨) ، وأبو حفص الكَتَّانيُّ في «حديثه» (ق ١٣٧: ١) ، والحاكم في «المستدرک» (٣/ ٢٨٨) ، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢/ ٧١٩ - ٥٠٣) ، و«معرفة الصحابة» (٢/ ق ٦٩: ب) ، والبيهقيُّ في =

● ومنها : قصة أبي بكر الصديق ^(١) لما ذهب بثلاثة أضياف إلى بيته ليطعمهم ، وفيها : «وأيُّمُ الله! ما كنا نأخذُ منَ اللُّقْمَةِ إلا ربًّا من أسفلها أكثرُ منها!! قال: حتى شبعنا وصارت أكثر مما كانت قبلَ ذلك» .

ثم حمل أبو بكر تلك الجفنة إلى النبي ﷺ فأكل منها أقوامٌ كثيرون .

○ قلت ^(٢): ومنها ؛ قصة خبيب حين أكل من العنب ؛ وليس بمكة ثمر ^(٣) . وقد استشهد بها القرطبي في («التفسير» الكهف : ٧٧) المسألة العاشرة .

وفي هذا الباب أخبارٌ عديدةٌ وآثارٌ ، يطولُ ذكرُها وبسطُها ويصعبُ حصرُها وعدُّها ؛ وقد ذكر شيخ الإسلام ابنُ تيمية جملةً وافرةً من تلك الكرامات ، عن الصحابة وغيرهم ؛ فراجعها إن شئتَ في «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» ^(٤) .

■ المذاهب في الكرامة ^(٥) :

في إثبات الكرامة وجواز وقوعها ثلاثة مذاهب :

○ المذهب الأول : جواز وقوعها على أيدي الصالحين ولكنها لا تصل إلى

= «دلائل النبوة» (٦ / ٧٨) من طرق عن حماد بن سلمة ، عن ثابت عنه به .

وقال الحاكم في إثره : «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ، ووافقه الذهبي .

○ قلت: وهو كما قالنا ، لكن أصل الحديث مخرج في «صحيح البخاري» في مواضع .

(١) وهي في «الصحيحين» : البخاري في كتاب «المناقب» ، باب علامات النبوة في الإسلام (٦ / ٥٨٧) (٣٥٨١) ، ومسلم في كتاب «الأشربة» (٣ / ١٦٢٧ ، ١٦٧٨) .

(٢) القائل ؛ محمد العفيفي - وأعني الاستشهاد هنا بقصة خبيب فحسب - .

(٣) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٤٠٨٧) من حديث أبي هريرة .

(٤) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (١١ / ٢٧٦ - ٢٨٢) من «مجموع الفتاوى» .

(٥) هذا الفصل الآتي من مقدمة الدكتور أحمد بن سعد الغامدي لكتاب «الكرامات»

للالكائي (ص: ١٦ - ٤١) .

الخوارق التي أظهرها الله عز وجل على أيدي أنبيائه ورسله لإثبات نبوتهم، وهذا ما قرره ابن تيمية - رحمه الله - .

● قال - رحمه الله - : «ومع هذا فالأولياء دون الأنبياء والمرسلين فلا تبلغ كرامات أحد قط إلى مثل معجزات المرسلين كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى درجاتهم ولكن قد يشاركونهم في بعضها كما قد يشاركونهم في بعض أعمالهم»^(١) .

أراد - رحمه الله - أنهم قد يشاركونهم في غير المعجزة التي جعلها الله عز وجل لبيان صدق دعواهم من المعجزات الأخرى التي لم يقصد بها التحدي .

● قال - رحمه الله - : «فإن آيات الأنبياء التي دلت على نبوتهم هي أعلى مما يشتركون فيه هم وأتباعهم مثل الإتيان بالقرآن . . ومثل إخراج ناقة من الأرض، ومثل قلب العصا حية، وشق البحر . .»^(٢) إلى آخر ما قال .

○○ المذهب الثاني: جواز وقوعها بدون حد :

فما جاز وقوعه لنبي جاز وقوعه لولي .

بل الخارق للعادة يقع من النبي والولي والساحر، ولا فرق إلا دعوى النبوة من النبي، والصلاح من الولي .

وهذا مذهب الأشاعرة :

● قال البغدادي: «اعلم أن المعجزات والكرامات متساوية في كونها ناقضة للعادات غير أن الفرق بينهما من وجهين :

(١) «النبوات» (٤ ، ٥) ، وراجع «الفتاوى» : (٣ / ١٥٦) .

(٢) «النبوات» (١١٦) .

أحدهما : تسمية ما يدل على صدق الأنبياء «معجزة» وتسمية ما يظهر على الأولياء : «كرامة» للتمييز بينهما .

والوجه الثاني : أن صاحب المعجزة لا يكتف معجزته بل يظهرها ويتحدى بها خصومه ، ويقول : إن لم تصدقوني فعارضوني بمثلا .

وصاحب الكرامة يجتهد في كتمانها ولا يدعيها فإن أطلع الله عليها بعض عباده كان ذلك تنبيهاً لما أطلعه الله تعالى عليها على حسن منزلة صاحب الكرامة عنده أو على صدق دعواه فيما يدعيه من الحال .

وفرقت ثالث: وهو أن صاحب المعجزة مأمون التبديل ، معصوم عن الكفر بعد ظهور المعجزة عليه .

وصاحب الكرامة لا يؤمن بتبدل حاله ، فإن بلعم بن باعوراء أوتي من هذا الباب ما لم يؤت غيره ثم ختم له بالشقاء^(١) .

● وقال الجويني: وصار بعض أصحابنا^(٢) إلى أن وقع معجزة لنبي لا يجوز وقوعه كرامة لولي ، فيمتنع عند هؤلاء أن ينفلق البحر ، وتنقلب العصا ثعباناً ، ويحيي الموتى كرامة لولي إلى غير ذلك من آيات الأنبياء . وهذه الطريقة غير سديدة أيضاً .

والمرضيُّ عندنا تجويز جملة خوارق العوائد في معارض الكرامات^(٣) .

وقال بعد ذلك : (فإن قيل : فما الفرق بين الكرامة والمعجزة قلنا : لا يفترقان في جواز العقل إلا بوقوع المعجزة على حسب دعوى النبوة)^(٤) .

(١) «أصول الدين» : (١٧٤ - ١٧٥) .

(٢) لعله أراد أبا إسحاق الإسفراييني لأنه معاصر له؛ حيث توفي الجويني عام (٤١٧) هـ والإسفراييني عام (٤١٨) هـ .

(٣) «الإرشاد» : (٢٦٧) . (٤) «الإرشاد» : (٢٦٩) .

● وقال القاضي عبد الرحمن الإيجي - عن الأمور التي تحدث للأنبياء قبل نبوتهم -: (إنما هي كرامات وظهورها على الأولياء جائز والأنبياء قبل نبوتهم لا يقصرون عن درجة الأولياء) (١).

وقال كذلك : (ثم إن خرق العادة إعجازاً وكرامة عادة مستمرة) (٢).

○ ○ ○ المذهب الثالث: المنع من وقوع خرق العادة لغير الأنبياء ، وهذا قول المعتزلة وابن حزم ويذكر عن أبي إسحاق الإسفرائيني من الأشاعرة .

● قال البغدادي : (وأنكرت القدرية كرامات الأولياء لأنهم لم يجدوا في أهل بدعتهم ذا كرامة) (٣).

● وقال ابن تيمية : (فقال طائفة : لا تخرق العادة إلا لنبي وكذبوا بما يذكر من خوارق السحرة والكهان وبكرامات الصالحين . وهذه طريقة أكثر المعتزلة وغيرهم كأبي محمد بن حزم وغيره . بل يحكى هذا القول عن أبي إسحاق الإسفرائيني وأبي محمد بن أبي زيد) ثم قال : (ولكن كأن في الحكاية عنهما غلطاً وإنما أرادوا الفرق بين الجنسين) (٤) .

○ قلت: ولكن ابن السبكي قال في ترجمة أبي إسحاق الإسفرائيني: «ومن غرائب: أنه ينكر كرامات الأولياء» (٥) .

وأورد ابن السبكي قوله وهو : «وكل ما جاز تقديره معجزة لنبي لا يجوز ظهور مثله كرامة لولي» .

(١) «المواقف» : (٣٤٠) .

(٢) «المواقف» : (٣٤٥) .

(٣) «أصول الدين» : (١٧٥) .

(٤) «النبوات» : (٢٠) .

(٥) «حاشية طبقات الشافعية الكبرى» : (٤ / ٢٦٠) .

وقال : «وإنما بالغ الكرامات : إجابة دعوة أو موافاة ماء في بادية في غير موقع الماء ، أو مضاهي ذلك ما ينحط عن خرق العادة» (١) .

وابن السبكي عقب عليه بأنه لا يبلغ قوله إلى درجة الإنكار كالمعتزلة ، والظاهر أنه يتفق مع المعتزلة في إنكار الخوارق كما يفهم من كلامه .

○ القول الراجح في الكرامات :

القول الراجح هو ما يشهد له الدليل من الكتاب والسنة ويؤكدده الواقع والحوادث التي ينقلها الثقات وهو ما ذهب إليه سلف الأمة من جواز وقوعها بما دون خوارق الأنبياء .

□ المآخذ على المذهبين الآخرين :

وأما المذهبان الآخران فعلى كل منهما مآخذ ، وإن كان مذهب الأشعرية (٢) لا يؤخذ عليه إلا توسعه في تجويز الكرامة .

○ وفيما يلي نبين ما على كل مذهب :

أولاً : مذهب الأشعرية :

تقدم أن مذهب الأشعرية يُجوز وقوع الخارق من الولي بدون حدود ولا يفرقون بين خوارق الأنبياء وخوارق الأولياء إلا دعوى النبوة من النبي .

وهذا المذهب لا يخص الأنبياء بمعجزات زائدة على ما يحدث على أيدي الأولياء وهذا مردودٌ لعدة أمور :

١ - إن الخوارق التي تقع على أيدي الأنبياء أظهرها الله عز وجل لتأييد

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» : (٢ / ٣١٥) .

(٢) ● قلت (محمد) : وليس كلُّ الأشاعرة عندهم هذا التوسع : كما سبق نقله ؛ كما نقل الحافظ ابن حجر عن القشيري ونقل مثله عن ابن بطال في «الفتح» (٧ / ٤٤٣) .

دعوى النبوة لإقناع جماعات كافرة جاحدة .

وهذا مطلبٌ عظيم يحتاج إلى دلائل تتناسب مع مكانته .

وأما ما يظهر على أيدي الأولياء فإنه خاصٌ بالولي نفسه جزاء له على عبادته أو لتقوية إيمانه أو نحو ذلك .

ولا يستوي ما كان الغرض منه الإقناع لجماعات متعددة متنوعة الثقافة ومختلفة العقول تعاند الحق وتحاربه، وما كان الغرض منه : «فردياً» لشخص مؤمن في الأصل .

● قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وهو يعرض مذهب الأشاعرة - :
«ثم هؤلاء جوزوا كرامات الصالحين ولم يذكروا بين جنسها وجنس كرامات الأنبياء فرقاً ، بل صرَّح أئمتهم أن كل ما خرق لنبي يجوز أن يخرق للأولياء ، حتى معراج محمد - ﷺ - و فرق البحر لموسى عليه السلام وناقة صالح عليه السلام وغير ذلك .

ولم يذكروا بين المعجزة والسحر فرقاً معقولاً ، بل قد يجوزون أن يأتي الساحر بمثل ذلك ، لكن بينهما فرق دعوى النبوة، وبين الصالح والساحر والبر والفجور - إلى أن قال - :

فيقال : المراتب ثلاثة : آيات الأنبياء ثم كرامات الصالحين ثم خوارق الكفار والفجار كالسحرة والكهان وما يحصل لبعض المشركين وأهل الكتاب والضلال من المسلمين .

● أما الصالحون الذين يدعون إلى طريق الأنبياء لا يخرجون عنها ؛ فتلك خوارقهم من معجزات الأنبياء فإنهم يقولون : نحن إنما حصل لنا هذا باتباع الأنبياء ولو لم نتبعهم لم يحصل لنا هذا .

فهؤلاء إذا قدر أنه جرى على يد أحدهم ما هو من جنس ما جرى

للأنبياء ؛ كما صارت النار بردًا وسلامًا على أبي مسلم ، وكما صارت على إبراهيم عليه السلام ؛ وكما يكثر الله الطعام والشراب لكثير من الصالحين كما جرى في بعض المواطن للنبي ﷺ أو إحياء الله ميتًا لبعض الصالحين ؛ كما أحياهم للأنبياء .

فهذه الأمور هي مؤكدات لآيات الأنبياء ، وهي أيضًا من معجزاتهم بمنزلة ما تقدمهم من الإرهاس .

ومع هذا فالأولياء دون الأنبياء والمرسلين فلا تبلغ كرامات أحد قط إلى مثل معجزات المرسلين كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى درجاتهم ولكن قد يشاركونهم في بعضها كما قد يشاركونهم في بعض أعمالهم^(١).

وقد تكلم السبكي - وهو من متأخري الأشاعرة - عن الكرامات بكلام مستفيضٍ وردَّ فيه على المعتزلة واستدرك على مذهب الأشاعرة فقال :

«معاذ الله أن يتحدى نبي بكرامة تكررت على ولي ! بل لابد أن يأتي النبي بما لا يوقعه الله على يد الولي ، وإن جاز وقوعه فليس كل جائز في قضايا العقول واقعًا .

ولما كانت مرتبة النبي أعلى وأرفع من مرتبة الولي كان الولي ممنوعًا مما يأتي به النبي على الإعجاز والتحدي ، أدبًا مع النبي»^(٢) .

وأورد كلام أبي القاسم القشيري وهو : «إن كثيرًا من المقدورات يُعلم اليوم قطعًا أنه لا يجوز أن يظهر كرامة للأولياء لضرورة أو شبه ضرورة يعلم ذلك ، فمنها حصول إنسان لا من أبويه وقلب جماد بهيمة أو حيوانًا وأمثال

(١) «النبوات» : (٧ - ٨) .

(٢) «طبقات الشافعية» : (٢) / (٣٢٠) .

هذا يكثر» . انتهى .

ثم عقب السبكي عليه بقوله : «وهو حقٌ لا ريب فيه ، وبه يتضح أن قول من قال : لا فارق بين المعجزة والكرامة إلا التحدي . ليس على وجهه»^(١) .

ثم قال بعد ذلك في مكان آخر : «والذي يترجح عندي القول بتجويز الكرامات على الإطلاق إذا لم تخرق عادة . وبتجويز بعض خوارق العوائد دون بعض ، فلا أمانع كثيراً من الخوارق وأمانع كثير»^(٢) .

وبهذا يتبين أن القول بعدم الفرق بين خوارق الأنبياء وخوارق الأولياء قول فيه تجويز ، وأن الصحيح أن خوارق الأنبياء أعلى وأرفع وأعظم والله أعلم .

ثانياً : مذهب المعتزلة :

ذهب جمهور المعتزلة إلى عدم تجويز وقوع الخوارق على يد غير الأنبياء - كما تقدم - وذلك لشبه عقلية أوردوها كعادتهم في رد الجوانب العقدية التي لا تتفق مع أصولهم التي أصلوها أو لم تصدقها عقولهم .
والرد على هذا المذهب يكفي فيه ما أورده اللالكائي من الكرامات التي وردت في القرآن والسنة الصحيحة .

وأما المناقشات العقلية في قضية شهد لها القرآن والسنة ؛ فإنها لا تكاد تنتهي بالمجادلات العقلية ، إذ لا تُورد شبهة إلا ويمكن ردها بشبهة أخرى ولا ردٌ إلا يمكن إيراد الشبه عليه .

(١) المرجع السابق : (٢ / ٣١٦) .

(٢) المرجع السابق : (٢ / ٣٣٧) .

والمتمصفح لكتب المعتزلة وكتب الكلاميين الأخرى يرى عجباً حيث يبدأ المسألة بقوله : قولنا : كذا ، ثم يقول : فإن قالوا : كذا ، قلنا : كذا ، وإن قالوا : كذا ، قلنا : كذا . . . وهكذا مما ملؤوا به مجلدات ؛ حتى إن القاضي عبد الجبار الهمداني قد ألف كتاباً لتقرير عقيدة الاعتزال والرد على مخالفاتهم في عشرين مجلداً على هذا الأسلوب ، يورد القول وما يمكن أن يرد به عليه .

● وقد أورد ابن تيمية رحمه الله قول المعتزلة ثم رد عليهم بأن هذه الخوارق قد تواترت وشاهدها الناس وهذا كاف في الرد عليهم فقال :

«والمنازع لهم - أي للمعتزلة - يقول : هي - أي الخوارق - موجودة مشهودة لمن شهدها متواترة عند كثير من الناس أعظم مما تواترت عندهم بعض معجزات الأنبياء ، وقد شهدوا خلق كثير لم يشهدوا معجزات الأنبياء ، فكيف يكذبون بما شهدوه ، ويصدقون بما غاب عنهم ، ويكذبون بما تواترت عندهم أعظم مما تواتر غيره»^(١).

● وقد أورد السبكي - رحمه الله - شبه المعتزلة لنفي الكرامات ورد عليها من عدة أوجه :

ثم بين أوجهها لإثباتها فقال فيها :

«فنقول : الدليل على ثبوت الكرامات وجوه :

أحدها : وهو أوحدها : ما شاع وذاع بحيث لا ينكره إلا جاهل معاند من أنواع الكرامات للعلماء والصالحين الجاري مجرى شجاعة علي وسخاء حاتم ، بل إنكار الكرامات أعظم مباحة : فإنه أشهر وأظهر ، ولا يعاند فيه

(١) «النبوات» : (ص : ٢) .

إلا من طمس قلبه والعياذ بالله»^(١).

○ الكرامات والمبالغات^(٢) :

تبين لنا فيما تقدم أن ظهور الكرامات على أيدي الصالحين قد ثبت بالكتاب والسنة وأيده الواقع .

ولكن لا يعني ذلك أن يصدق بكل ما يذكر ويروى من الكرامات لما دخلها من الكذب والاختلاق من أهل الزيغ والنفاق مما لم يقع بقصد تأييد طائفة من الطوائف أو تعظيم شخص من الأشخاص بما ينسب إليه من خوارق العادات .

والمطلع على كتب التواريخ والفضائل يرى عجباً .

ولهذا فينبغي أن يحتاط المسلم لدينه فلا يروي إلا ما صح وثبت بالنقل الصحيح أو رآه رأي العين وإلا فإنه يحمل زر كل ما يرويه وينشره بين الناس .

وقد قال عز وجل : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء : ٣٦] .

وقال عليه الصلاة والسلام : «كفى بالمرء كذباً أن يُحدثَ بكل ما سمع»^(٣).

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» : (٢ / ٣٣٤) .

(٢) قلت (محمد) : وقد عقد ابن الجوزي في («التليس» ص : ٥٣٩) باباً بعنوان : «تليس إبليس بما يشبه الكرامات» قال فيه : «وقد اندس في الصوفية أقوام ؛ وتشبهوا بهم وشطحوا في الكرامات وادعائها، وأظهروا للعوام مخاريق صادوا بها قلوبهم» ثم ساق عن الحلاج شيئاً من ذلك .

(٣) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (ص ١٠) .

○ الأشخاص الذين تظهر على أيديهم الخوارق :

إثبات كرامات الأولياء لا يعني أن كل ما ظهر على يديه فعلٌ غريب أو خارقٌ في الظاهر أن ذلك من أولياء الله عز وجل .

ولذلك فلا بد من ملاحظة عدة أمور في من تظهر على يديه هذه الخوارق لمعرفة مدى إمكان اعتبار هذا الفعل كرامة من عدمها .

ولهذا فنستطيع تصنيف أصحاب الخوارق إلى عدة أقسام ، وذلك على النحو التالي :

١ - أناسٌ صالحون ملتزمون بالشريعة الإسلامية ظاهراً وباطناً قد آمنوا بالله عز وجل وبما أمرهم أن يؤمنوا به وعملوا بما أمروا أن يعملوه ويعبدون الله عز وجل على وجل وخشية أن لا يقبل منهم .

وقد اتخذوا من حياة رسول الله - ﷺ - قدوة يسرون على منهاجها .

ولا يدعون لأنفسهم مكانة زائدة على أفراد الأمة ولا يزكون أنفسهم .
فهؤلاء هم أهل كرامة الله عز وجل وأهل توفيقه وليس فوق هداية العبد لطاعة الله عز وجل منزلة يتطلع إليها الإنسان المسلم .

فتحقيق العبودية هي المطلب الأول لكل عبد صالح ولا يتحقق إلا بتوفيق الله عز وجل وعونه لعبده فإذا بلغه العبد المؤمن فكل ما يعطاه بسبب ذلك يكون أمراً إضافياً وليس مقصداً أساسياً .

ولذلك فإن الله عز وجل قد وصف سيدنا رسول الله - ﷺ - بالعبودية في أشرف موطن وأعظم حدث للنبي - ﷺ - وهو موطن الإسراء ، فقال عز وجل : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ [الإسراء: ١] .

ولم يقل برسوله ولا نبيه صلوات الله وسلامه عليه فدل ذلك على أن مقام العبودية أعلى المقامات .

فهذا القسم من الناس إذا ظهر على يديه أمر خارق للعادة فإنه يكون كرامة ، ويستحق الوصف بالولاية .

٢ - وقسمٌ فاسق استخدموا الشياطين واستخدمتهم الشياطين ؛ إما عن طريق السحر أو ما شابه ذلك من الوسائل المحرمة .

فهؤلاء قد اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله عز وجل وباعوا دينهم بما تقدمه لهم الشياطين من مخاريق وبما تعينهم عليه من أعمال .

وهذا الصنف قد يظهر على حقيقته أمام الناس ويهمل الواجبات الشرعية ويرتكب المحذورات المحرمة، وهذا كاف في بيان حاله، وأنه ليس أهلاً للكرامة، ولا للولاية لمخالفة سلوكه لسلوك أولياء الله عز وجل وصفاته لصفاتهم، وهم الذين قد وصفهم القرآن الكريم بأنهم: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٣] فكل عبد لا يظهر الإيمان على جوارحه وسلوكه، ولا يتقي الله عز وجل في أعماله وأقواله، فليس ولياً لله عز وجل .

فما بالك بمن كان سلوكه مضاداً لسلوك المؤمنين وصفاته متعارضة . مع صفاتهم، فهذا ينطبق عليه ما ورد في كتاب الله عز وجل في أمثاله .

قال تعالى : ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ . تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ . يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾ [الشعراء : ٢٢١ - ٢٢٣] .

وقال تعالى : ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُمْ مِنَ الْإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ . وَكَذَلِكَ نُوَكِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام : ١٢٨ ، ١٢٩] .

٣- وقسمٌ كافرون استعملوا وسائل متعددة كالقسم السابق .

إلا أن هؤلاء يعملون ما يعملون لإفساد عقائد المسلمين فيظهرون لهم في مظهر الزهاد الصالحين ويظهرون لهم من السحر والشعوذة ما يخدعونهم به، ثم يثبون فيهم عقائد الشرك والضلال تحت ستار : «الولاية» والناس ينخدعون بما يرونه يظهر على أيديهم من الأعمال الغريبة والمخاريق العجيبة ويصدقونهم لما استقر في أذهانهم من أن هذه الأعمال التي يظهرونها إنما تظهر على أيدي أولياء .

والمطلع على مؤلفات الطوائف المتصوفة يرى عجباً .

٤- وقسمٌ عبّاد جهلة أغواهم الشيطان من حيث لا يشعرون .

وبعض العباد الجهلة الذين ليس لديهم من العلم شيء لا يفرقون بين ما هو كرامة وما هو من خدع الشيطان .

فإذا رأوا في اليقظة بعض الأمور الغريبة أو سمعوا صوتاً أو نحو ذلك ظنوا ملكاً يخاطبهم أو يكشف لهم أموراً غيبية .

بل قد يتمثل لهم إبليس في صورة دابة - كلباً أو حماراً أو نحو ذلك - فيحملهم إلى أماكن غريبة أو يذهب بهم إلى الحج فيظنون ذلك من تكريم الله عز وجل .

وكل ذلك مكر من الشيطان بعبّاد الكرامات والذين ليس لديهم من العلم الشرعي ما يفرقون به بين الحق والباطل .

وسنورد فيما يأتي بعض القصص الذي يظنه هؤلاء وأمثالهم كرامات وإنما هو من مكر الشيطان .

○ نماذج من خداع الشيطان مما يظن أنه كرامة:

١ - قال ابن عطاء الله السكندري^(١) : في كتابه «لطائف المنن» الذي ألفه من كرامات شيخه - أبي العباس المرسى وشيخ شيخه - أبي الحسن الشاذلي : «وأخبرني الفقيه مكين الدين الأسمر رضي الله عنه قال : سمعت مخاطبة الحق!!

فقلت له : يا سيدي كيف كان ذلك ؟!

فقال : كان في الأسكندرية بعض الصالحين صحب الشيخ أبا الحسن - أي الشاذلي - ثم كثر عليه ما سمعه منه من العلوم الجليلة والمخرقات، فلم يسع ذلك عقله، فانقطع عن الشيخ أبي الحسن رحمته فإذا ليلة من الليالي وأنا أسمع : أن فلانًا دعانا في هذا الوقت بست دعوات فإن أراد أن يستجاب له فيوال الشيخ أبا الحسن الشاذلي : دعانا بكذا دعانا بكذا حتى عينت لي الست دعوات . قال : ثم انفصل الخطاب».

ثم ذكر ذلك لصاحب الدعوات فاعترف له بذلك^(٢) .

٢ - قال أبو العباس المرسى : «جُلْتُ في ملكوت الله فرأيت أبا مدين متعلقًا بساق العرش وهو رجل أشقر أزرق العينين فقلت له : ما علومك وما مقامك ؟

فقال : أما علومي فأحد وسبعون علمًا وأما مقامي فراجع الخلفاء ورأس

(١) واسمه ؛ أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عطاء الله تاج الدين أبو الفضل من أهل الإسكندرية؛ قال تاج الدين السبكي : «أستاذ الشيخ الإمام الوالد في التصوف صاحب الشيخ أبا العباس المرسى تلميذ الشيخ أبي الحسن الشاذلي وأخذ عنه» .
توفي بالقاهرة سنة (٧٠٩ هـ) «طبقات الشافعية» : (٩/ ٢٣ - ٢٤) .
(٢) «لطائف المنن» : (١٤٢ ، ١٤٣) .

السبعة الأبدال .

قلت له : فما تقول في شيخي أبي الحسن الشاذلي ؟ قال : زائد علي بأربعين علماً . هو البحر الذي لا يحاط به^(١) .

٣ - وذكر الشيخ محيي الدين بن عربي: أن أبا السعود بن الشبل كان يوماً في مدرسة الشيخ عبد القادر الجيلاني رضي الله عنه يكنس فيها فوقف الخضر على رأسه وقال : السلام عليكم فرفع أبو السعود وقال : وعليكم السلام ثم عاد إلى شغله بما هو فيه . فقال له الخضر : ما بالك لم تهتبل بي كأنك لم تعرفني ؟! فقال أبو السعود : بلى قد عرفت أنك أنت الخضر . فقال له الخضر : فما بالك لم تهتبل بي ؟!

فقال أبو السعود - والتفت إلى الشيخ عبد القادر الكيلاني - لم يترك في هذا الشيخ فضلة لغيره^(٢) .

٤ - وقال ابن عربي مخبراً عن نفسه : كنت أنا وصاحب لي بالمغرب الأقصى بساحل البحر المحيط وهناك مسجد يأوي إليه الأبدال فرأيت أنا وصاحبي رجلاً قد وضع حصيراً في الهواء على مقدار أربعة أذرع من الأرض وصلى عليها .

فجئت أنا وصاحبي ووقفت تحته وقلت :

شغل المحب عن الحبيب بسرهِ	في حب من خلق الهواء وسخره
العارفون عقولهم معقولة	عن كل كون يرتضيه مطهره
فهم لديه مكرمون وعنده	أسرارهم محفوظة ومحـرره

(١) «لطائف المتن» : (١٤٥ ، ١٤٦) .

(٢) «لطائف المتن» : (١٥٢) .

قال : فأوجز في صلاته وقال : إنما فعلت هذا لهذا المنكر الذي معك وأنا أبو العباس الخضر، ولم أكن أعلم أن صاحبي ينكر كرامات الأولياء، فالتفتُ إلى صاحبي وقلت : يا فلان كنت تنكر كرامات الأولياء !؟

قال : نعم . قلت : فما تقول الآن ؟

قال : فما بعد العيان ما يقال ^(١) .

○ ○ هذه بعض ما يذكر من كرامات المتصوفة الذين لعب بهم الشيطان وأضلَّهم عن سواء السبيل .

وهذه الادعاءات المتنوعة لا تظهر إلا في قوم يجهلون دينهم ولا يعرفون ما جاء به الرسول - ﷺ - .

ولذلك فإننا لا نرى مثل هذه الدعاوي في جيل الصحابة رضي الله عنهم، وهم أكمل الأمة إيماناً وأرفعهم درجة عند الله عز وجل .

كما لم نرها تظهر في جيل التابعين ولا أتباعهم ممن هم خير القرون .

كما لم يدَّع مثل ذلك أحدٌ من علماء الأمة وصالحيتها ممن شهد لهم بالفضل والاستقامة أمثال الحسن البصري ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبیر ، ومجاهد، وأبي حنيفة ، وابن المبارك ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وابن حنبل ، والبخاري ، ومسلم ، وأبي داود ، والترمذي ، والنسائي، ونحوهم من أهل الفضل .

● قال ابنُ تيمية - رحمه الله - وهو يتحدث عن جيل الصحابة رضي الله عنهم وعدم ظهور البدع فيهم : «ولا كان فيهم من قال إنه أتاه الخضر فإن خضر موسى مات كما بُينَ هذا في غير هذا الموضع .

(١) المصدر السابق : (١٥٢ ، ١٥٣) .

والخضر الذي يأتي كثيراً منا لناس إنما هو جني تصور بصورة إنسي أو إنسي كذاب ولا يجوز أن يكون ملكاً مع قوله : أنا الخضر فإن الملك لا يكذب وإنما يكذب الجني والإنسي .

وأنا أعرف ممن أتاه الخضر وكان جنياً مما يطول ذكره في هذا الموضع وكان الصحابة أعلم من أن يروج عليهم هذا التلبيس .

وكذلك لم يكن فيهم من حملته الجن إلى مكة وذهبت به إلى عرفات ليقف بها كما فعلت ذلك بكثير من الجهال والعباد وغيرهم .

ولا كان فيهم من تسرق الجن أموال الناس وطعامهم وتأتيه به فيظن أن هذا من باب الكرامات»^(١) .

وقال ابن الحاج^(٢) - بعد إيراده لمجموعة من قصص الكرامات - : «وحكاياتهم في هذا المعنى قل أن تنحصر ، والحاصل منه أن الشيطان لا يترك أحداً ولا يئأس منه إلا بعد خروج روحه ، وأما قبل ذلك فيضرب عليه بخيله ورجله ويستعمل حيله كلها»^(٣) .

○ ضوابط الكرامة^(٤) :

ليس كلُّ ما يظهر على أيدي الصالحين - أو غيرهم - يكون كرامة من

(١) «الفتاوى» : (١ / ٢٤٩) .

(٢) هو محمد بن محمد المالكي الفاسي نزيل مصر ، رجل فاضل أصله من المغرب حج إلى مصر واستوطنها حتى توفي بها عام (٧٣٧هـ) . «الدرر الكامنة» (٤ / ٢٣٧) .

(٣) «المدخل» : (٣ / ٢١٦) .

(٤) قلت (محمد العفيفي) : قال الحافظ في «الفتح» (٧ / ٤٤٣) : «استقر عند العامة أن خرق العادة يدل على من وقع وقع له ذلك من أولياء الله تعالى ؛ وهو غلط ممن يقوله فإن الخارق قد يظهر على يد المبطل من ساحر وكاهن وراهب ، فيحتاج من يستدل بذلك على ولاية الله تعالى إلى فارق ، وأولى ما ذكره أن يختبر حال من وقع له =

الله عز وجل .

بل قد يكون غواية من الشيطان أو إضلالاً من بعض الجن .
ولذلك فلا بد من بيان بعض الشروط التي يجب أن تتحقق في صاحب
الكرامة وفي الكرامة نفسها للتمييز بين الكرامة وكيد الشياطين .

○ ومن أهم تلك الشروط ما يلي :

١ - أن يكون صاحبها مؤمناً متقياً :

وهو الوصف الذي ذكره الله عز وجل في كتابه بقوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ
أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾ [يونس: ٦٢ ،
٦٣] .

فيؤدي ما افترضه الله عز وجل عليه من الفروض والواجبات ويجتنب ما
نهاه الله عز وجل عنه من المحرمات ثم يترقى في سلم العبودية بعمل
المستحبات وترك المكروهات حتى يحقق معنى الولاية الذي ذكره الله عز
وجل وهوما بينه الحديث القدسي المتقدم وهو : « ما تقرب إلي عبدي بشيء
أحب إلي مما افترضته عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه » .

● قال ابن تيمية - رحمه الله - : « وليس لله ولي إلا من اتبعه باطناً
وظاهراً فصدقه فيما أخبر به من الغيوب والتزم طاعته فيما فرض على الخلق
من أداء الواجبات وترك المحرمات » .

فمن لم يكن له مصدقاً فيما أخبر به ملتزماً طاعته فيما أوجب وأمر به
في الأمور الباطنة التي في القلوب والأعمال الظاهرة التي على الأبدان لم

= ذلك - فإن كان متمسكاً بالأوامر الشرعية والنواهي ، كان ذلك علامة ولايته ، ومن
لا ، فلا ، وبالله التوفيق » .

يكن مؤمناً فضلاً عن أن يكون ولياً لله ولو حصل له من خوارق العادات ماذا عسى أن يحصل فإنه لا يكون مع تركه لفعل المأمور وترك المحظور من أداء الواجبات من الصلاة وغيرها بطهارتها وواجباتها إلا من أهل الأحوال الشيطانية المبعدة لصاحبها عن الله المقربة إلى سخطه وعذابه» (١).

٢ - أن لا يدعي صاحبها الولاية :

إذ إن الولاية - كما تقدم - هي درجة تتعلق بفعل الرب عز وجل وفعل العبد .

فإن الله عز وجل يرفع المؤمن المتقي المؤدي لفرائضه والمجتنب لنواهيه المتقرب إليه بنوافل العبادات إلى درجة الولاية .

والإنسان لا يعلم ذلك عن الله عز وجل، وهل قبل الله عز وجل من العبد عمله فرفعه به أم لم يقبله منه .

فدعوى الولاية هي دعوى علم الغيب أولاً ثم إنها تزكية للنفس ثانياً، وقد قال عز وجل : ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ﴾ [النجم: ٣٢] .

● وقال القرطبي - رحمه الله - : فقد دل الكتاب والسنة على المنع من تزكية الإنسان نفسه (٢).

● ● وذكر السفاريني عن بعض المحققين أن للولي أربعة شروط ملخصها ما يلي :

الأول: أن يكون عارفاً بأصول الدين حتى يفرق بين الخلق والخالق وبين النبي والمنتبىء .

(١) «الفتاوى» (١٠ / ٤٣١) .

(٢) «تفسير القرطبي» : (٥٠ / ١٦٠) .

الثاني: أن يكون عالماً بأحكام الشريعة نقلاً وفهماً .

الثالث: أن يتخلق بالأخلاق المحمودة التي دل عليها الشرع والعقل من الورع عن المحرمات بل والمكروهات وامتنال المأمورات وإخلاص العمل وحسن المتابعة والافتداء .

الرابع: أن يلازمه الخوف أبداً واحتقار النفس سرمداً وأن ينظر إلى الخلق بعين الرحمة والنصيحة وأن يبذل جهده في مراقبة محاسن الشريعة ومطالعة عيوب النفس وآفاتهما والخوف بملاحظة السابقة والخاتمة ^(١) .

٣ - أن لا تكون سبباً في ترك شيء من الواجبات :

الكرامة يحصل عليها الولي بسبب طاعته لله عز وجل بإيمانه وتقواه ويلزم من ذلك أن لا تخالف ما كان سبباً في حصولها، ومثال ذلك: الذي يحمله الجنى إلى عرفة ليلة عرفة فيحج مع الناس ثم يعيده إلى بلده من غير إحرام ولا ميقات فذلك ليس كرامة ولكنه خداع من الجنى الكافر .

٤ - أن لا تخالف أمراً من أمور الدين :

فلو رأى في المنام أو في اليقظة أن شخصاً في صورة نبي أو ملك أو صالح يقول له : قد أبحت لك الحرام أو حرمت عليك الحلال أو أسقطت عنك التكليف أو نحو ذلك لم يصدق .

فإن ذلك من الشيطان إذ إن شريعة الله عز وجل باقية إلى يوم القيامة من غير نسخ فما رأى الإنسان يقظة أو مناماً يخالف ذلك فينبغي أن يعرف أنه من الشيطان .

● قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : «وهؤلاء الذين لهم مكاشفات

(١) «لوامع الأنوار البهية» : (٢ / ٣٩٧) .

ومخاطبات يرون ويسمعون ما له وجود في الخارج وما لا يكون موجوداً إلا في أنفسهم كحال النائم وهذا يعرفه كل أحد ولكن قد يرون في الخارج أشخاصاً ويحملونهم ويذهبون بهم إلى عرفات فيقفون بها وإما إلى غير عرفات» إلى أن قال : «فهذا كله موجود كثيراً لكن :

من الناس من يعلم أن هذا الشيطان وأنه من السحر وأن ذلك حصل بما قاله من السحر .

ومنهم من يعلم أن ذلك من الجن ويقول : هذا كرامة أكرمنا بتسخير الجن لنا .

ومنهم من يظن أولئك الأشخاص آدميين أو ملائكة ، فإن كانوا غير معروفين قال : هؤلاء رجال الغيب وأن يسموا قالوا : هذا هو الخضر وهذا هو إلياس وهذا هو أبو بكر ، وعمر ، وهذا هو الشيخ عبد القادر أو الشيخ عدي أو الشيخ أحمد رفاعي أو غير ذلك ظني أن الأمر كذلك فهنا لم يغلط .

لكن غلط عقله حيث لم يعرف أن هذه الشياطين تمثلت على صور هؤلاء .

وكثير من هؤلاء يظن أن النبي ﷺ نفسه أو غيره من الأنبياء والصالحين يأتيه في اليقظة .

ومن يرى ذلك عند قبر النبي - ﷺ - أو الشيخ وهو صادق في أنه إياه قال إنه النبي أو الشيخ أو قيل له ذلك فيه .

لكن غلط حيث ظن صدق أولئك .

والذي له عقل وعلم يعلم أن هذا ليس هو النبي - ﷺ - : تارة لما يراه منه من مخالفة الشرع مثل : أن يأمره بما يخالف أمر الله ورسوله .

وتارة بعلمه أن النبي - ﷺ - ما كان يأتي أحداً من أصحابه بعد موته في اليقظة ولا كان يخاطبهم من قبره .
فيكيف يكون هذا لي ؟! (١) .

● وقال الشاطبي - رحمه الله - : «إن الشريعة كما أنها عامة في جميع المكلفين وجارية على مختلفات أحوالهم ، فهي عامة أيضاً بالنسبة إلى عالم الغيب وعالم الشهادة من جهة كل مكلف ، فإليها نرد كل ما جاءنا من جهة الباطن كما نرد إليها كل ما في الظاهر .
○ والدليل على ذلك أشياء :

منها : ما تقدم في المسألة قبلها من ترك اعتبار الخوارق إلا مع موافقة ظاهر الشريعة .

والثاني : أن الشريعة حاكمة لا محكوم عليها فلو كان ما يقع من الخوارق والأمور الغيبية حاكماً عليها وصارت محكوماً عليها بغيرها وذلك باطل باتفاق فكذلك ما يلزم عنه .

الثالث : أن مخالفة الخوارق للشريعة دليل على بطلانها في نفسها وذلك أنها قد تكون في ظواهرها كالكرامات وليست كذلك بل أعمالاً من أعمال الشياطين ؛ كما حكى عياض عن الفقيه أبي ميسرة المالكي (أنه كان ليلة بمحاربه يصلي ويدعو ويتضرع ، وقد وجد رقة فإذا المحراب قد انشق ، وخرج منه نور عظيم ، ثم بدا له وجه كالقمر وقال له : «تملاً من وجهي يا أبا ميسرة فأنا ربك الأعلى» .

فبصق فيه وقال له : اذهب يا لعين عليك لعنة الله .

وكما يحكي عن عبد القادر الجيلاني أنه عطش عطشاً شديداً ، فإذا

(١) «الفرقان» : (٥٨ ، ٥٩) .

سحابة قد أقبلت وأمطرت عليه شبه الرذاذ حتى شرب ثم نودي من سحابة
«يا فلان أنا ربك وقد أحللت لك المحرمات .

فقال له : اذهب يا لعين . فاضمحللت السحابة . وقيل له بما عرفت أنه
إبليس؟! قال : بقوله : «قد أحللت لك المحرمات» .

هذا وأشباهه لو لم يكن الشرع حكماً فيها لما عرف أنها شيطانية»^(١) .

وقصة عبد القادر هذه أوردها ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وذكر أن
ذلك كان، وعبد القادر في العبادة وأن إبليس قال له بعد ذلك : «يا عبد
القادر نجوت مني بفقهك في دينك وعلمك وبمنازلاتك لا شك في
أحوالك . لقد فتنت بهذه القصة سبعين رجلاً» .

فقيل لعبد القادر : «كيف عرفت أنه شيطان؟!» . قال : بقوله لي :
«أحللت لك ما حرمت على غيرك» .

وقد علمت أن شريعة محمد - ﷺ - لا تنسخ ولا تبدل ولأنه قال : «أنا
ربك» ولم يقدر أن يقول : أنا الله الذي لا إله إلا أنا»^(٢) .

وبهذا يتبين مدى حرص الشيطان على إغواء الإنسان مما يجعل المسلم
يحذر منه ويعتصم بالله عز وجل ويفرق بين أصحاب الكرامات وأصحاب
الضلالات .

❑ خوارق الكُهان والسَّحرة والفرق بينها وبين كرامات الأولياء^(٣) :

● الكَاهِنُ : هو الَّذِي يخبرُ عن الكوائن في مستقبل الزَّمانِ، ويدعي

(١) «الموافقات» : (٣ / ٢٧٥) .

(٢) «التوسل والوسيلة» ، الفتاوى : (١ / ١٧٢) .

(٣) تنمة كلام الدكتور مساعد جزاه الله خيراً .

مَعْرِفَةَ الأسرارِ ومطالعةَ علمِ الغيب^(١) .

والأصلُ فيه استراقُ الجنِّيِّ السَّمْعَ من كلامِ الملائكة ، ثم يلقِيهِ في أُذُنِ الكاهنِ فيخبرُ به .

● قال الخطَّابيُّ: «الكهنةُ قومٌ لهم أذهانٌ حادَّةٌ ، ونفوسٌ شرَّيرةٌ ، وطباعٌ ناريةٌ ، فألفَتَهُمُ الشَّيَاطِينُ لما بينهم منَ التَّناسبِ في هذه الأمور ، وساعدَتَهُمُ^(٢) بكلِّ ما تَصَلُّ قدرَتُهُمُ إليه ؛ وكانت الكَهانةُ في الجاهليةِ فاشيةً خصوصاً في العربِ لانقطاعِ النَّبوةِ فيهم»^(٣) .

● وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ: «أرضُ العربِ كانت مملوءةً منَ الكُهَّانِ ، وإنَّما ذهبَ ذلكَ بنبوةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهم يكثرُونَ في كلِّ موضعٍ نقصَ فيه أمرُ النَّبوةِ : فَهَمُ يكثرُونَ في أرضِ عِبَادِ الأصنامِ ، ويوجدون كثيراً عندَ النَّصارى ، ويوجدون كثيراً في بلادِ المسلمين حيث نقصَ العلمُ والإيمانُ بما جاء به الرَّسولُ ، لأن هؤلاء أعداءُ الأنبياءِ»^(٤) .

○ والكُهَّانُ على أقسامٍ :

أولُّها: أن يكونَ للإنسانِ وليٌّ منَ الجنِّ يخبرُهُ بما يسترقُّهُ منَ السَّمْعِ منَ السماءِ ؛ وهذا القسمُ بطلَ من حينِ بعثِ الله نبيَّنا مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

ثانيها: ما يخبرُ به الجنِّيُّ من يواليه من الإنسانِ بما يطرأُ أو يكونُ في أقطارِ

(١) «التعريفات» للجرجاني (ص ١٨٣) .

(٢) في جميع طبعات «الفتح» التي عندنا ، وهي : طبعة بولاق (١٠ / ١٨٣) ، وطبعة المطبعة البهية (١٠ / ١١٧) ، وطبعة الحلبي (١٢ / ٣٢٦) ، والطبعة السلفية (١٠ / ٢١٧) : «ومساعدتهم» ! والصواب ما أثبتناه .

(٣) «فتح الباري» (١٠ / ٢١٦ ، ٢١٧) .

(٤) «النبوات» لشيخ الإسلام (ص ١٣) ؛ وانظر : «النبوات» أيضاً : (ص ٢٨٠) .

الأرض وما خفي عنه مما قُرب أو بُعد.

ثالثها: ما يستند إلى ظنٍّ وتخمينٍ وحدسٍ ؛ وهذا قد يجعل الله فيه لبعض الناس قوةً مع كثرة الكذب فيه .

رابعها: ما يستند إلى التجربة والعادة، فيستدلُّ على الحادث بما وقع قبل ذلك^(١).

● ● وأما السَّحَرُ فهو : عَقْدُ ورُقَى وكلامٌ يتكلمُ به ، أو يكتبه ، أو يعملُ شيئاً يؤثّرُ في بدن المسحور ، أو قلبه ، أو عقله من غيرِ مباشرةٍ له ؛ وله حقيقةٌ ، فمنه ما يقتلُ وما يَمَرِّضُ ، وما يأخذُ الرجلَ عن امرأته فيمنعه وطأها ، ومنه ما يفرقُ بين المرءِ وزوجهِ ، وما يُعْغِضُ أحدهما إلى الآخر ، أو يُحِبِّبُ بينَ اثنين (٢) .

والساحرُ إنما تعلّمهُ الشياطينُ ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] .

فالكاهنُ والساحرُ كلُّ منهما يستعينُ بالشياطين : أما الكاهنُ فتَنَزَّلُ عليه الشياطينُ فتخبرهُ ، وأما الساحرُ فتعلّمهُ الشياطينُ .

○ ولهذا قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية : «الكاهنُ إنما عنده أخبارٌ ، والساحرُ عنده تصرفٌ بقتلٍ وإمراضٍ وغيرِ ذلك ، وهذا تطلبُهُ النفوسُ أكثر»^(٣).

وقد اعتقد كثيرٌ من الناس أن من صدرت عنه خارقةٌ أو خوارقٌ للعادات

(١) راجع: «شرح مسلم» (١٤ / ٢٢٣) - «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١٠ / ٢١٦) ، (٢١٧) .

(٢) «المغني» للموفق ابن قدامة (٩ / ٢٨) .

(٣) «النبوات» لشيخ الإسلام (ص ٢٨٠) ؛ وانظر «النبوات» أيضاً (ص ٢٣) .

فهو من أولياء الله تعالى حتمًا ، ومن صالحى عباد الله تعالى لزامًا ، وليس كذلك !

ليس كلُّ من ظهر على يده شيءٌ من خوارقِ العاداتِ يجبُ أن يكونَ وليًّا لله تعالى ، لأنَّ العادةَ تَنَحَرِقُ بفعلِ الكاهنِ والسَّاحِرِ ، فإذا كانت الخوارقُ دليلًا على ولايةِ الله تعالى كانت دليلًا على ولايةِ السَّاحِرِ والكاهنِ أيضًا^(١).

وهذا فسادُه ظاهرٌ ، لا يخفى على ذوي الألباب .

فحالُ ابنِ صَيَّادٍ الَّذي ظهر في زمنِ النَّبيِّ ﷺ معروفٌ ، وكان من جنسِ أولاءِ الكُهَّانِ ، فلمَّا قال له النَّبيُّ ﷺ : « إني قد خَبَّأتُ لك خَبِيئًا - وكان قد خَبَأَ له سورةُ الدُّخَانِ - » ، فقال ابنُ صَيَّادٍ : هو الدُّخَانُ ؛ فقال له النَّبيُّ ﷺ : « اخْسَأْ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ »^(٢).

قال القُرْطُبِيُّ : « كان ابنُ صَيَّادٍ على طريقةِ الكهنة : يخبرُ بالخبرِ فيصحُّ تارةً ، ويفسُدُ أخرى »^(٣).

وكذلك الأسودُ العنسيُّ ومسيلمةُ الكذابُ وغيرُهم ممن ادعى النبوةَ كان معهم منَ الشياطينِ من يخبرونهم بالمغيباتِ ، بل إن الحارثَ الدَّمَشَقِيَّ الَّذي خرج بالشَّامِ - زمنَ عبدِ الملكِ بنِ مَرْوَانَ - وادَّعى النبوةَ كانت الشياطينُ يخرجون رجُلَه منَ القَيْدِ ، وتمنعُ السلاحَ أن يَنْفُذَ فيه ، وتُسَبِّحُ الرُّخَامَةَ إذا

(١) راجعُ : « تيسير العزيز الحميد » للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهَّاب (ص ٣٩٤ - ٣٩٦).

(٢) حديثُ ابنِ صَيَّادٍ هذا مخرج في « الصحيحين » : البخاري في كتاب « الجهاد » ، باب « كيف يعرض الإسلام على الصبي » (٦ / ١٧١) (٣٠٥٥) ، ومسلم في كتاب « الفتن وأشرار الساعة » (٤ / ٢٢٤٤).

(٣) « فتح الباري » للحافظ ابن حجر (٦ / ١٧٣) .

مسحها بيده ، وكان يُري الناس رجالاً وركبائاً على خيل في الهواء ويقول : هي الملائكة ؛ وإنما كانوا جنّاً ! وكان يطعمهم فاكهة الشتاء في الصيف^(١).

○ وثبت في «صحيح مسلم» من حديث ابن عباس أنه قال : أخبرني رجل من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار أنهم بينما هم جلوس ليلة مع رسول الله ﷺ رُمي بنجم فاستنار ، فقال لهم رسول الله ﷺ : «ماذا كنتم تقولون في الجاهلية إذا رُمي بمثل هذا؟» قالوا : الله ورسوله أعلم ؛ كنا نقول : وُلد الليلة رجلٌ عظيمٌ ، ومات رجلٌ عظيمٌ ، فقال رسول الله ﷺ : «فإنها لا يُرْمى بها لموت أحد ولا لحياته ، ولكن ربنا تبارك وتعالى اسمه إذا قضى أمراً سَبَّحَ حملةُ العرش ، ثم سَبَّحَ أهل السماء الذين يلونهم ، حتى يبلغ التسبيح أهل هذه السماء الدنيا ، ثم قال الذين يَلُون حملة العرش لحملة العرش : ماذا قال ربكم ؟ فيخبرونهم ماذا قال ؛ قال : فيستخبر بعض أهل السماوات بعضاً ، حتى يبلغ الخبر هذه السماء الدنيا فتخطفُ الجنُّ السَّمْعَ فيقذفون إلى أوليائهم ويرمون به ، فما جاءوا به على وجهه فهو حقٌ ، ولكنهم يقرِّفون^(٢) فيه ويزيدون»^(٣).

● ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «وهذه الأمور الخارقة للعادة وإن كان قد يكون صاحبها ولياً لله فقد يكون عدواً لله ! فإن هذه الخوارق تكون لكثير من الكفار والمشركين وأهل الكتاب والمنافقين ، وتكون لأهل البدع ! وتكون من الشياطين ، فلا يجوز أن يُظنَّ أن كلَّ من كان له شيء من هذه

(١) راجع أخباره في : «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١١ / ٢٨٥ - من «مجموع فتاوي شيخ الإسلام») - «البداية والنهاية» لابن كثير (٩ / ٢٧ ، ٢٨) .

(٢) أي : يخلطون فيه الكذب . «شرح مسلم» للنووي (١٤ / ٢٢٧) .

(٣) أخرجه مسلم في «الصحيح» كتاب «السلام» (٤ / ١٧٥٠ ، ١٧٥١) .

الأمور أنه وليُّ الله ، بل يُعْتَبَرُ أولياءُ الله بصفاتهم وأفعالهم وأحوالهم التي دلَّ عليها الكتابُ والسُّنةُ ، ويُعرفون بنور الإيمان والقرآن وبحقائق الإيمان الباطنة ، وشرائع الإسلام الظاهرة» (١) .

○ فإن قيل : إن الخارق هو الأمرُ المُشْتَرَكُ بين الكرامات الرحمانية والأحوال الشيطانية ، فما هو إذا سبيلُ التمييزِ بينهما وطريقه ؟!

○○ قلنا : إن الكرامات الرحمانية سببها الإيمان والتقوى والعملُ الصالح ، والأحوال الشيطانية سببها مخالفةُ الشرع وارتكابُ ما نهى الله تعالى عنه ورسوله ﷺ .

فمن كانت خوارقُه لا تحصلُ بالصلاة والقراءة والذكر وقيام الليل والدعاء ؛ وإنما تحصلُ عند الشرك ، مثل : دعاء الميت والغائب ؛ أو تحصلُ عند الفسق والعصيان والغناء والرقص - ولا سيما مع النسوة الأجانب والمردان - ، وتنقصُ عند سماع القرآن وتقوى عند سماع مزامير الشيطان فهذه هي الأحوال الشيطانية والطرقُ الإبلسية .

وهو ممن يتناوله قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُفِضَ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾ [الزخرف : ٣٦] .

فأبدًا لا تكونُ المعاصي ومخالفةُ الشرع سببًا لكرامة الله تبارك وتعالى .

وكَلَّمَا كان الإنسانُ أبعدَ عن الكتاب والسُّنة كانت الخوارقُ الشيطانيةُ له أقوى وأكثرَ من غيره ، فإن كفرَ الجنِّ إنما يقترنونَ بمن هو من جنسهم من الإنس ، فإذا وافقَهُم الإنسيُّ على الكفر والفسوق والعصيان ، والإقسام عليهم بأسماء من يعظمونه والسجود لهم ، وكتابة أسماء الله تعالى أو

(١) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» لشيخ الإسلام (١١ : ٢١٤ - من «مجموع الفتاوى»).

بعض كلامه بالنجاسة : فعلوا له ما يشتهي ، بل قد يأتون له بما يهواه من صبي وامرأة !!

وهذا يخالف الكرامة تماماً ؛ فإن الكرامة لا تحصل إلا بعبادة الله تبارك وتعالى والتقرب إليه ، ودعائه وحده لا شريك له ، والتمسك بكتابه ، والعمل بسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

ثم إن الله تبارك وتعالى قد قال في كتابه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [الحديد : ٢٨] .

وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [الأنفال : ٢٩] .

فإذا كان الإنسان مؤمناً متقياً يجعل الله عز وجل له نوراً فيبصر به من العمي والجهالة ، وفرقاً ليفرق بين الحق والباطل ويفصل بينهما .
ومن هاهنا : تميز دون تكلف وتفرق بين الكرامات الرحمانية والأحوال الشيطانية كما يفرق الصيرفي بين الدرهم الجيد والدرهم الزيف ، وكما يفرق من يعرف الخيل بين الفرس الجيد والفرس الردي ؛ والله تعالى أعلم^(١) .

● وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «وهؤلاء جميعهم الذين ينتسبون إلى المكاشفات وخوارق العادات إذا لم يكونوا متبعين للرسول فلا بد أن يكذبوا، وتكذبهم شياطينهم، ولا بد أن يكون في أعمالهم ما هو إثم

(١) راجع : «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١١) : ٢١٧ - ٢١٨ ، ٣٠٢ - من «مجموع الفتاوى» - «تفسير ابن كثير» (٣ : ٥٨٤) (٨) : ٥٧ - «تيسير العزيز الحميد» للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ص ٣٩٧ ، ٢٩٨) .

وفجور ، مثل : نوع من الشرك ، أو الظلم ، أو الفواحش ، أو الغلو ، أو البدع في العبادة ، ولهذا تنزلت عليهم الشياطين ، واقرنت بهم فصاروا من أولياء الشيطان لا من أولياء الرحمن ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾ [الزخرف: ٣٦] ؛ وذكر الرحمن هو : الذكر الذي بعث به رسوله صَلَّى الله عليه وسلّم مثل : القرآن ، فمن لم يؤمن بالقرآن ويصدق خبره ويعتقد وجوب أمره فقد أعرض عنه فيقيض له الشيطان فيقترن به ،

● قال : «ولهذا لو ذَكَرَ الرجلُ الله سبحانه وتعالى دائماً ليلاً ونهاراً مع غاية الزهد، وعبدته مجتهداً في عبادته ولم يكن متبعاً لذكره الذي أنزل - وهو القرآن - كان في أولياء الشيطان ولو طار في الهواء أو مشى على الماء ، فإن الشيطان يحمله في الهواء» (١) .

❑ خوارقُ الكُهَّانِ والسَّحَرَةِ والفرقُ بينها وبين معجزات الأنبياء :

لا ريبَ أن آياتِ الأنبياء والرسُل ومعجزاتهم تباين خوارق الكهان والسَّحرة وتُرْهَاتهم ؛ فالفرق بينهما أعظم من الفرق بين الليل والنهار ، والنور والظلام .

فليست صفات هذا كصفات هذا ، وأفعال هذا كأفعال هذا ، وأوامر هذا كأوامر هذا ، وأخبار هذا كأخبار هذا . . .

○ وهذه الفروقُ بيَّانها كآلاتي :

أولاً : إن ما تخبرُ به الأنبياء لا يكونُ إلا صدقاً لا كذبَ فيه ، وأما ما يخبرُ به من خالفهم من السحرة والكهان وغيرهم فإنه لا بد فيه من

(١) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (١١ : ١٧٢ - من «مجموع فتاوي شيخ الإسلام»).

الكذب .

قال تعالى : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ . تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ . يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٢١ - ٢٢٣] .

ثانيًا: إن الأنبياء لا يأمرُونَ إلا بالعدل ولا يفعلون إلا العدل وتؤيدهم الملائكة ، وهؤلاء المخالفون يأمرُونَ بالظلم والإثم والعدوان وتؤيدهم الشياطين .

ولهذا كان من الفروق التي بين الأنبياء والمخالفين أولاء الفروق التي بين الملائكة والشياطين .

ثالثًا : إن السَّحَر والكهانة ونحوهما أمورٌ معتادة معروفة لأصحابها وليست خارقةً لعاداتهم ، وأما آيات الأنبياء فهي خارقةٌ لعاداتِ الإنسِ والجنِّ جميعاً .

فآياتُ الأنبياءِ ليست معتادةً لغير الذين جاءوا بالصدق وصدقوا ، وأما تلك فهي معتادة لمن يفتري الكذب على الله تعالى ، أو يكذب بالحق لما جاءه .

ولذلك فهي آياتٌ على كذب أصحابها ، وأما آيات الأنبياءِ آياتٌ على صدق أصحابها .

فإن الله تبارك وتعالى لا يُخْلِي الصادق مما يدل على صدقه ، ولا يخلِي الكاذب مما يدل على كذبه إذ من نعته ما أخبر به في قوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ [الشورى : ٢٤] ، ثم قال : ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ ﴾ [الشورى : ٢٤] ، فهو سبحانه لا بد أن يحق الباطل ويحق الحق بكلماته .

رابعًا: إن النبوة لو قدر أنها تُنالُ بالاكْتِسَاب ، فهي إنما تُنال بالأعمال

الصالحه والتوحيد، فإنه لا يقول عاقلٌ إن أحداً يصيرُ نبياً بالكذب والظلم بل بالصدق والعدل!

فالطريقُ الذي تحصلُ به النبوةُ - لو حصلت بالكسب - مستلزمٌ للصدق وعدم الكذب على من دونَ الله تعالى فضلاً عن الكذب على الله ؛ وهؤلاء السحرة والكهّان لا تحصلُ خوارقُهم إلاَّ مع الكذب والإثم .

خامساً: إن ما يأتي به السحرة والكهّان لا يخرج عن كونه مقدوراً للإنس والجنّ، أما آياتُ الأنبياء فلا يقدرُ على مثلها لا الإنس ولا الجنّ ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ [الإسراء : ٨٨] .

سادساً : إن ما يأتي به السحرة والكهّان وكلُّ مخالف للرُّسل تُمكنُ معارضته بمثله وأقوى منه لمن عَرَفَ مثلَ هذه الأبوابِ ، وأما آياتُ الأنبياء فلا يُمكنُ لأحدٍ أن يعارضها ، لا بمثلها ولا بأقوى منها .

سابعاً: إن خوارقَ السحرة والكهّان تُنالُ بالتعلم والسعي ، أما آياتُ الأنبياء فلا تحصلُ بشيءٍ من ذلك بتةً ، بل الله تبارك وتعالى يفعلها آيةً لهم وعلامة .

ثامناً: إن النبيَّ قد خَلَتْ من قبله أنبياء يعتبر بهم ، فلا يأمر إلا بما أمرت به الأنبياء وجنسه ، من : عبادة الله وحده والعمل بطاعته ، والتصديق باليوم الآخر، فله نظراء يعتبر بهم ، بخلاف السحرة والكهّان فإنهم يخرجون عما اتفقت عليه الأنبياء، وكلُّهم يشركون مع تنوعهم .

أما الأنبياء فكلهم منزهون عن الشرك ، كما قال تعالى : ﴿ وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف : ٤٥] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾

[الأنبياء : ٢٥] .

وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ [النحل : ٣٦] .

فمتى كان الرجلُ يأمرُ بالشركِ ، وعبادةِ غيرِ الله تعالى أو يستعينُ على مطالبه بهذا . بالكذب والفواحش الظلم : عُلِمَ قطعاً أنه من جنس السحرة لا من جنس الأنبياء ؛ والله تعالى أعلم ^(١) .

❑ الردُّ على الفرقِ المخالفةِ لنهجِ السلفِ في معجزاتِ الأنبياء:

تكلَّمنا في هذا الفصل عن تعريف المعجزة ، وقلنا : إنها علامات من الله تبارك وتعالى يعلم بها عباده أنه أرسل إليهم هذا الرسول المؤيد بتلك المعجزة وأمرهم بطاعته .

وقُلْنَا إن من لوازمها: أن تكونَ خارقة لعادة جميع الإنس والجن ، وأن لا يستطيع أحدٌ أن يعارضها وأن يأتي بمثلها .

ثم ذكرنا أن المعجزة ليست السبيل الوحيد لتقرير النبوة وإثباتها خلافاً لما قرره أهل الكلام والنظر .

ثم تكلَّمنا عن كرامات الأولياء ، وأن من أصول أهل السنة والجماعة : التصديق بها ، وبما يجري الله تبارك وتعالى على أيديهم من خوارق العادات ، خلافاً للمعتزلة ومن سدا سدوهم .

وبيَّنَّا أنها تدلُّ على صحة الدين الذي جاء به الرسول ، ولذا فهي معدودةٌ من جملة آيات الأنبياء ، إذ هم معترفون بأن هذه الكرامات لم تقع لهم إلا لأتباعهم هذا النبي المبعوث حقيقةً من الله تبارك وتعالى ؛ وفي هذا

(١) يراجع لهذا المبحث : «النبوات» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٩ ، ٢٣ ، ١٣٦ - ١٣٧ ، ٢٢٣ ، ٣٠٢ ٢٩٦) .

دليلٌ على صحة نبوة هذا النبيّ.

ثم بعد ذلك بيّنا الفرق بين خوارق السحرة والكهان وبين معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء .

وفي هذا المطلب نريد أن نوضح موقف بعض الطوائف المجانبة لنهج أهل السنة والجماعة ، وسبيلهم في معجزات الأنبياء .

○ فقد ذهب المعتزلة - ومن تابعهم كابن حزم - إلى أن مجرد كون الفعل خارقاً للعادة هو الآية على صدق الرسول ؛ أي إنهم جعلوا الآية هي الخارق فقط .

ولهذا التزموا طراداً إنكار كرامات الأولياء ، وخوارق السحرة والكهان! (١) .

وهذا القول تغني حكايته عن بيان فساده وبطلانه .

وآخرون من أهل الكلام - ممن تابع الجهمية - ما أمكنهم تكذيب كرامات الأولياء وخوارق السحرة والكهان ، لدلالة الشرع والأخبار المتواترة والعيان على وجود حوادث من هذا النوع ، ولذا جعلوا الفرق بين آيات الأنبياء وغيرهم : اقتران آيات الأنبياء بدعوى النبوة - وهو التحدي - والسلامة من المعارضة .

فقالوا : المعجزة أمرٌ خارقٌ للعادة ، مقرونٌ بدعوى النبوة مع عدم المعارضة (٢) .

والمحققون منهم أخرجوا كونها خارقةً للعادة ، واكتفوا بما عداها ؛

(١) راجع : «النبوات» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٣) .

(٢) انظر : «لمع الأدلة» لأبي المعالي الجويني (ص ١٢٣) ؛ وراجع أيضاً : «النبوات» لشيخ الإسلام (ص ٢٠٢) .

فبالافتتان بدعوى النبوة فرّقوا بينها وبين كرامات الأولياء ، وبه وبعدم المعارضة فرّقوا بينها وبين السحر والكهانة .

وهذا هو حقيقة قول القاضي أبي بكر ، وأمثاله من المتكلمين الأشعرية ، ومن وافقهم ؛ كالقاضي أبي يعلى وأمثاله (٢) .

وهذا التعريف منتقض ، لا يصلح حداً مطابقاً للمعجزة .

فإن من ادّعى النبوة ؛ كمسيلمة الكذاب ، والأسود العنسي وغيرهم أتوا بخوارق للعادات ولم يعارضهم أحد !

فهل نجعل ونسمي ما وقع لأولاء من الخوارق : معجزات وآيات نبوية !!

فإن الحد الذي ذكره للمعجزة يتنزل على ما جاء به هؤلاء تماماً ؛ إذ قد أتوا بالخارق ، وادعوا النبوة ، ولم يعارضوا !

فهذا ذهول شديد وغفلة !

ثم إن من آيات الأنبياء ما كان قبل مولدهم ، وما كان قبل إنبائهم ، وما يكون بعد وفاتهم كأشراط الساعة - مثلاً - ، فأين دعوى النبوة ؟! وزين السلامة من المعارضة هاهنا ؟!!

ثم نبع الماء من بين أصابع النبي صلى الله عليه وسلم ، وتكثير الطعام لم يظهرهما الرسول صلى الله عليه وسلم للاستدلال على النبوة ، ولا للتحدي بأن يأتي أحدٌ بمثلها ، بل ظهرت لحاجة المسلمين لها في ذلك الوقت (٢) .

(١) راجع : «النبوات» لشيخ الإسلام (ص ١٥٠ ، ٢٠٧) .

(٢) راجع : «النبوات» لشيخ الإسلام (ص ١١٤ ، ٢٠٩) .

ولذا ندد شيخ الإسلام ابن تيمية بهم ، وبين فساد هذا الحد من أكثر من عشرة وجوه في غير ما موضع من « كتاب النبوات » (١) .

والمعجزة عندهم لم تدل لكونها في نفسها وجنسها دليلاً ، بل إذا استدل بها المدعي للنبوة كانت دليلاً ، وإلا لم تك دليلاً ؛ ومن شرط الدليل : سلامته من المعارضة ، وهي عندهم غاية الفرق ! فإذا قال المدعي للنبوة : اثبتوا بمثل هذه الآية ، فعجزوا كان هذا هو المعجز المختص بالنبى ، وإلا : فيجوز عندهم أن تكون معجزات الرسول من جنس ما للسحرة والكهان من الخوارق إذا استدل بها الرسول !

لكن قالوا : إن الساحر أو الكاهن لو ادعى النبوة ، لكان الله تعالى يعجزه عن تلك الخوارق ، أو يعارضه أحد بمثلها .

وجوزوا أن تظهر المعجزات على يد كاذب إذا خلق الله تبارك وتعالى مثلها في يد من يعارضه (٢) .

فأصلهم أن ما يأتي به النبى والساحر والكاهن والولي من جنس واحد ، لا يتميز بعضه عن بعض بوصف ، لكن خاصة النبى اقتران الدعوى والاستدلال والتحدي بالمثل بما يأتي به ، فلم يجعلوا آيات الأنبياء خاصة تتميز بها عن السحر والكهانة وعما يكون لآحاد المؤمنين ، ولم يجعلوا للنبي مزية على عموم المؤمنين ولا على السحرة والكهان من جهة الآيات التي يدل الله بها العباد على صدقه .

• قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وهذا افتراء عظيم على الأنبياء وعلى آياتهم ، وتسوية بين أفضل الخلق وشرار الخلق بل تسوية بين ما يدل على

(١) فانظر مثلاً : « النبوات » (ص ١١٠ ، ١٥٠ - ١٥٥) .

(٢) راجع : « النبوات » لشيخ الإسلام (ص ٣٦ ، ١٠٩ - ١١٠ ، ٢٠٧ - ٢٠٨ ، ٢١٠) .

النُّبوة وما يدلُّ على نقيضها ، فإن ما يأتي به السحرة والكهان لا يكونُ إلا لكذابٍ فاجرٍ عدوٍّ لله فهو مناقض للنُّبوة ، فلم يفرقوا بين ما يدلُّ على النُّبوة وعلى نقيضها وبين ما لا يدلُّ عليها ولا على نقيضها ، فإن آيات الأنبياء تدلُّ على النُّبوة ، وعجائب السحرة والكهان تدلُّ على نقيض النُّبوة ، وأن صاحبها ليس ببرٍّ ولا عدلٍ ، ولا وليٍّ لله ، فضلاً عن أن يكون نبياً ! بل يمتنع أن يكون الساحر والكاهن نبياً بل هو من أعداء الله ، والأنبياء أفضل خلق الله ، وإيمانُ المؤمنين وصلاحهم لا يناقض النُّبوة ولا يستلزمها ، فهؤلاء سووا بين الأجناس الثلاثة فكانوا بمنزلة من سوى بين عبادة الرحمن وعبادة الشيطان والأوثان ، فإن الكهان والسحرة يأمرُونَ بالشرك وعبادة الأوثان وما فيه طاعةٌ للشيطان ، والأنبياء لا يأمرُونَ إلا بعبادة الله وحده وينهون عن عبادة ما سوى الله وطاعة الشياطين ، فسوى هؤلاء بين هذا وهذا ، ولم يبق الفرق إلا مجرد تلفظ المدعي بأني نبي ، فإن تلفظ به كان نبياً وإن لم يتلفظ به لم يكن نبياً ! فالكذاب المتنبئ إذا أتى بما يأتي الساحر والكاهن ، وقال أنا نبيٌّ كان نبياً !! وقولهم إنه إذا فعل ذلك منع منه وعورض : دعوى مجردة ، فهي لا تقبل لو لم يعلم بطلانها فكيف وقد علم بطلانها ، وأن كثيراً ادَّعوا ذلك ولم يعارضهم ممن دعوه أحدٌ ولا منعوا من ذلك فلزم على قول هؤلاء التسوية بين النبي الصادق والمتنبئ الكاذب ، وقد قال تعالى : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ . وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [الزمر ٣٢ ، ٣٣] ، ولم يفرق هؤلاء بين هؤلاء وهؤلاء ولا بين آيات هؤلاء وآيات هؤلاء ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُوراً وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قُرْآنًا تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيراً وَعِلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي

خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ . وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ . وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ . وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فِرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿[الأنعام : ٩١ - ٩٤] .

فنسأل الله العظيم أن يهدينا إلى الصراط المستقيم صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين : الذين عبدوه وحده لا شريك له ، وآمنوا بما أرسل به رسله وبما جاءوا به من الآيات ، وفرق بين الحق والباطل ، والهدى والضلال ، والغنى والرشاد ، وطريق أولياء الله المتقين وأعداء الله الضالين والمغضوب عليهم ، فكان ممن صدق الرسل فيما أخبروا به ، وأطاعهم فيما أمروا به ، ولا حول ولا قوة إلا بالله « (١) .

فهؤلاء لم يعرفوا آيات الأنبياء ، والفرق بينها وبين غيرها ، ولم يعرفوا أن ما يأتي به الساحر والكاهن يمتنع أن يكون آية لنبي ، بل هو آية على الكفر ، إذ كيف يكون آية للنبوّة وهو مقدور الشياطين ! وآيات الأنبياء لا يقدر عليها جن ولا إنس كما تقدم (٢) .

فإن ثمة فرقاً بين ما يفعله البشر ويتوصلون إليه بالاكْتِسَاب ، وبين ما لا قدرة لهم على التوصل إليه بسبب من الأسباب ؛ والسحر معروف في بني

(١) «النبوات» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٥٣ ، ١٥٤) .

(٢) تقدم الكلام على هذه المسألة في مبحث : «خوارق الكهان والسحرة والفرق بينها وبين معجزات الأنبياء» .

آدم ومعتاد ، وهو ليس خارقاً للعادة إلا عند من لم يعرفه .

فإن الاعتبار في خرق العادة - هاهنا - أن تكون خارقة لعادة غير الأنبياء بحيث تختص بالأنبياء ، أما خوارق السحرة والكهنة فهو أمرٌ موجودٌ في العالم ومعتادٌ يعرفه الناس ، وليس من خرق العادة في شيء ، بل هو من العجائب الغريبة التي يختص بها بعض الناس ، كما يختص بعضهم بخفة اليد مثلاً ، أو بالقيافة (١) أو بالقيافة (٢) ؛ فهذه كلها قد يأتي الشخص منها بما لا يقدر عليه أهل البلد أو أهل الإقليم ، لكنها مع ذلك مقدورةٌ مكتسبةٌ معتادةٌ بدون النبوة ، وقد فعل مثلها ناسٌ آخرون قبلهم ، فليست هي خارقةٌ لعادة غير الأنبياء ، بل توجد معتادةٌ لطائفةٍ من الناس .

أما آيات الأنبياء فهي التي قال الله تعالى فيها : ﴿ قُلْ لئن اجتمعت الإنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ [الاسراء : ٨٨] .

فآيات الأنبياء لا يقدر عليها جنٌ ولا إنس ، فلا يقدر أحدٌ ساحراً كان أو غيره أن يفلق البحر أو يشق القمر .

فالأنبياء والسحرة جنسان متعاديان ومتباينان كتعادي الملائكة والشياطين وتباينهم .

فالتسوية بينهما من أعظم الفرى وأشدّها (٣) .

والنبوة لها آثارٌ مستلزمةٌ لها بدون إخبار النبيّ بأنه نبيّ ، وكذا مدعي

(١) القائف : الذي يتتبع الآثار ويعرفها ، ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه ؛ والقيافة مصدرٌ . «المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث» (٢ : ٧٦٠) .

(٢) أي : زجر الطير ، وهو أن يرى غراباً فيتطير به . «المصباح المنير» . (٢ : ٦٠٢) .

وفي «القاموس» (٣ : ٣٥٧) : «العائف : المتكهن بالطير أو غيرها» .

(٣) راجع : «النبوات» لشيخ الإسلام (ص ١٧٠ - ١٧١ ، ٢١٩ - ٢٢٠) .

النُّبُوَّةُ كَذِبًا لَهُ آثَارٌ تَسْتَلْزِمُ انْتِفَاءَ النُّبُوَّةِ عَنْهُ (١) .

وهؤلاء حقيقة لا فرقَ عندهم بين معجزات الأنبياء وخوارق غيرهم .

● ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية متعجباً: «كلُّما كان الناسُ إلى الشيء أحوجَ كان الربُّ به أجودَ ، وكذلك كلُّما كانوا إلى بعض العلم أحوجَ كان به أجودَ ، فإنه سبحانه الأكرمُ الذي علَّم بالقلم علَّم الإنسانَ ما لم يعلم ، وهو الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى ، وهو الذي أعطى كلَّ شيء خلقه ثم هدى ؛ فكيف لا يقدر أن يهدي عباده إلى أن يعلموا أن هذا رسوله، وأن ما جاء به من الآيات آيةٌ من الله ، وهي شهادةٌ من الله له بصدقه، وكيف تقتضي حكمته أن يسوى بين الصادق والكاذب فيؤيد الكاذب من آيات الصدق بمثل ما يؤيد به الصادق حتى لا يعرف هذا من هذا، وأن يرسل رسولاُ يأمر الخلق بالإيمان به وطاعته ولا يجعل لهم طريقاً إلى معرفة صدقه، وهذا كتكليفهم بما لا يقدرُونَ عليه وما لا يقدرُونَ على أن يعلموه؛ وهذا ممتنعٌ في صفة الربِّ وهو منزّه عنه سبحانه، فإنه لا يكلف نفساً إلا وسعها؛ وقد علَّم في سنته وعادته أنه لا يؤيد الكذاب بمثل ما أيد به الصادق قطُّ، بل لا بدَّ أن يفضحه ولا ينصره، بل لا بدَّ أن يهلكه (٢) .

وقد تقدم أن كرامات الأولياء إنما تدلُّ على صحة الدين الذي جاء به الرسولُ ، فهي لهذا معدودةٌ من جملة آيات الأنبياء .

وكذا أشرافُ الساعةِ فهي أيضاً تدلُّ علي صدق الأنبياء إذ كانوا قد أخبروا بها .

(١) وقد بسطنا القول في هذا من مبحث : « هل النبوة تثبت بالمعجزات فقط ؟ » من هذا الفصل .

(٢) « النبوات » لشيخ الإسلام (ص ١٧٦ - ١٧٧) .

فالمعتزلة أنكرت كرامات الأولياء وأشرط الساعة ، لأن هذه الأشياء ناقضة لآيات الأنبياء إذ هي من جنسها ولا تدلُّ عليها . . . زعموا !
والآخرون سَوَّوا بين آيات الأنبياء وغيرهم .

فالأولون نصرُوا جهلهم بالكذب بالحق ، وهؤلاء نصرُوا جهلهم بقول الباطل ، فقالوا : إن الآية هي المقرونة بالدعوى التي لا تعارض ؛ وزعموا أنه لا يمكن معارضة السحر والكهانة إذا جعل آيةً ، وأنه إذا لم يعارض كان آيةً ! وهذا تكذيبٌ بالحق فإنه قد ادعاه غيرُ نبيٍّ ولم يُعارض .

● قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية : «فالتائفتان أدخلت في الآيات ما ليس منها ، وأخرجت منها ما هو منها ؛ فكرامات الأولياء وأشرط الساعة من آيات الأنبياء وأخرجوها ، والسحر والكهانة ليس من آياتهم وأدخلوها أو سَوَّوا بينها وبين الآيات» (١) .

والفلاسفة والملاحدة مكذبو الرُّسل - الذين يقولون : إن الرُّسل خاطبوا خطاباً قصدوا به التخييل إلى العامة ما ينفعهم ، لا أنهم قصدوا الإخبار بالحقائق ، وهم في الحقيقة مكذبون للرُّسل إذ يقولون : إن الرُّسل كذبوا لما رأوه مصلحةً . . . زعموا ! أولاء الفلاسفة والملاحدة - في هذا الوجه - أجود من أولئك المتكلمين ، فإنهم يشترطون في النبي اختصاصه بالعلم من غير تعلُّم ، وبالقدرة على التأثير الغريب والتخييل ، ويفرقون بين الساحر والنبي بأن النبي يقصد العدل ويأمر به بخلاف الساحر ، ولهذا عدلَ الغزالي في النبوة عن طريق أولئك المتكلمين إلى طريق الفلاسفة ، فاستدلَّ بما يفعله النبي ويأمرُ به على نبوته .

● قال شيخُ الإسلام : وهي طريقةٌ صحيحةٌ ، لكن إنما أثبت [يعني الغزالي]

(١) «النبوات» لشيخ الإسلام (ص ٢٩٧) .

نبوةً مثلَ نبوةِ الفلاسفة ، وأولئك خيرٌ من الفلاسفة من جهة أنهم لما أقرّوا بنبوة محمد صدّقوه فيما أخبر به من أمور الأنبياء وغيرهم وكان عندهم معصوماً من الكذب فيما يبلغه عن الله فانتفعوا بالشرع والسمعيات ، وبها صار فيهم من الإسلام ما تميزوا به على أولئك ، فإن أولئك لا ينتفعون بأخبار الأنبياء إذ كانوا عندهم يخاطبون الجمهور بالتخييل ، فهم يكذبون عندهم للمصلحة! ولكن آخرون سلكوا مسلك التأويل ، وقالوا : إنهم لا يكذبون ، ولكن أسرفوا فيه .

○ ففي الجملة : ظهور الفلاسفة ، والملاحدة ، والباطنية على هؤلاء تارةً ، ومقاومتهم لهم تارةً لا بدّ له من أسباب في حكمة الربّ وعدله ؛ ومن أعظم أسبابه : تفريط أولئك وجهلهم بما جاء به الأنبياء ، فالنبوة التي ينتسبون إلى نصرها ، لم يعرفوها ، ولم يعرفوا دليلها ولا قدرها قدرها ، وهذا يظهر من جهات متعددة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله (١) .

هذا خلاصة ما حرّره شيخ الإسلام ابن تيمية في «كتاب النبوات» ؛ فإن عامة هذا الكتاب في الردّ على المعتزلة ، والجهمية ومن سدا سدوهم من المتكلمين ، ونحا نحوهم في آيات الأنبياء ومعجزاتهم .

● وكان مما قال : «إن المتكلمين المتدعين تكلموا في النبوات بكلام كثير لبسوا فيه الحقّ بالباطل ، كما فعلوا مثل ذلك في غير النبوات ؛ كالإلهيات ؛ وكالمعاد ، وعند التحقيق لم يعرفوا النبوة ، ولم يشبّثوا ما يدلّ عليها ؛ فليس عندهم لا هدى ولا بينات» (٢) .

(١) «النبوات» لشيخ الإسلام (ص ١٥٤ - ١٥٥ ، ١٦٤) .

(٢) «النبوات» لشيخ الإسلام (ص ١٦٣) .

شخصيات وُفرقَ ناقشها
شيخ الإسلام في كتابه «النبوات»
من أبرز الشخصيات:

- | | |
|--|---|
| <p>● الفلاسفة؛ ويمثلهم:</p> <p>١ - أرسطو</p> <p>٢ - ابن سينا</p> <p>٣ - ابن سبّين</p> <p>٤ - الفارابي</p> <p>٥ - ابن عربي</p> <p>٦ - إخوان الصفا</p> | <p>● أهل الكلام؛ ويمثلهم:</p> <p>١ - الأشعري</p> <p>٢ - الغزالي</p> <p>٣ - الباقلاني</p> <p>٤ - أبو يعلى</p> <p>٥ - الرازي</p> <p>٦ - الجويني</p> <p>٧ - الآمدي</p> <p>٨ - الشهرستاني</p> |
|--|---|

○ من أشهر الفرق:

- | | |
|---|---|
| <p>١ - المعتزلة</p> <p>٣ - الخوارج</p> <p>٥ - المرجئة</p> <p>٧ - الشيعة والزيدية والرافضة الإمامية</p> <p>٩ - الفلاسفة</p> <p>١١ - السالمية</p> | <p>٢ - الجهمية</p> <p>٤ - القدرية</p> <p>٦ - الأشاعرة</p> <p>٨ - القرامطة والباطنية</p> <p>١٠ - الكرامية</p> <p>١٢ - الكلائية</p> |
|---|---|

○ كلمة شكر ○

أحمدُ الله وأشكره على نعمه وآلائه التي لا تُعدُّ ولا تحصى .
وأحمدُه سبحانه على ما امتنَّ به عليَّ من والدين فاضلين كريين،
أعاناني على طلب العلم، وتعلُّمه، وتعليمه، وأنا في مُقتبل عمري؛
فوجدتُ منهما معونة في ذلك، وعلى أمر زواجي الذي لولاهما بعد الله ما
استطعتُ القيام بذلك؛ فأسأل الله أن يحشرهما معي وزوجي وولدي
عبد الله في جنات النعيم، وأن يجعل عيشنا عيشًا حميدًا سعيدًا إلى أن
نلقاه، إنه وليُّ ذلك ومولاه .

○ كما أشكرُ جميعَ شيوخِي الذين تعلَّمتُ العلم - قليله وكثيره - منهم ؛
وأخصُّ منهم شيخنا مصطفى بن العدوي شلباية؛ وشيخنا أحمد أبو
العينين، وشيخنا محمد بن حسنَّان، وشيخنا أحمد بن عليوة، وشيخنا أمين
ابن سليم وغيرهم؛ فأسأل الله أن يبارك في مسعاهم وخطاهم، وسائر
مشايخنا وعلمائنا ودعاتنا، إنه على كل شيءٍ قدير .

○ كما أشكرُ والدَ الشيخ أبا بكر الجزائري - حفظه الله - الذي تفضَّلَ
بالاطلاع على تحقيقي لكتاب «كيد الشيطان ومذاهب الفرق الضالة» للعلامة
ابن الجوزي - رحمه الله - فأسألُ الله أن يجزي الشيخ خيرًا، وأن يرفع عنه
البلاء، وأن يعافيه في جسده وأهله .

○ كما أشكرُ الدكتورَ عبد العزيز بن صالح الطويان - حفظه الله - على
عمله المسدِّد، وجهده الموفق في تعليقه على كتاب «النبوات» لشيخ الإسلام
ابن تيمية - رحمه الله - ويشهدُ الله أنني ما رأيتُ تحقيقًا علميًا قويًا بهذه
الطريقة - التي قام بها الدكتور - على كتب شيخ الإسلام؛ فكأنني أشعر بأن

نَفَسَ الدكتور مع نَفَسِ شيخ الإسلام في السطور والكلمات ، وإيراد الفوائد والدرر في التعليقات. ناهيك عن إخراج الكتاب في حَلَّةٍ مُذهبة، وصورةٍ جيّدة تجذبُ القارئ، والناظر، والباحث، والمطلّع.

فجزاه الله عما قدّم وسيقدم خيراً، وأسألُ الله أن يسدّد قلمه وفكره وخطاه.

○ هذا؛ ولا يُضَيِّرُ الدكتور شيئاً أن تسقط من بين السطور - في كتاب «النبوات» - كلمات ، أو من بين الصفحات سطوراً معدودات تُعدُّ على الأصابع؛ وإليك أمثلة على ذلك:

■ (ص: ١٥٠ [فهو .. من غيب الله] و٣٢٦ [من مادة .. أمه] و٣٥٠ [أسلم .. أخلص] و٣٨٧ [فتسير خلفه ..] و٤٧٢ [من هو ..] و٤٧٣ [مشروعاته .. ما يبهر] و٥٤٥ [ولي ..] وهذا تناقض] و٥٥٥ و٥٦٤ و٥٧٦ [هاتين .. حدثنا] و٥٨٥ [لم يزل متكلمًا بمشيئة ..] و٦٠٤ و٧٣٢ [بالاضطرار ..] و٧٥٢ [فإن مجرد .. قدر مشترك] و٨٢٩ [أحد .. بحيلة] و٨٨٣ [على .. وولي] وأيضاً [وإنما يقال .. النبوة] و٨٩٢ [القسمة .. جائزة] و٩٠٠ [الكاذب .. حيث].

○ وقد فات الدكتور عدداً من الأحاديث التي لم يُتوسّع في تحقيقها أو لم تُعط الحكم المناسب لها - وهي يسيرةٌ جداً - ولعلَّ ما تفرّغ له من عملٍ مُجهّدٍ في الكتاب - كما ذكرنا - أشغلهُ عن التوسّع في التحقيق أو فوات بعض الأحاديث دون إعطاء حكمٍ عليها . فسدّد الله خطاه، وأعاننا جميعاً على ما فيه رضاه.

● ولا أنزّه عملي من الخطأ والزلل؛ فهذا واقعٌ لبني الإنسان ولا محالة، والنصيحة من الدين؛ بل الدين النصيحة، فرحم الله من أهدى إليّ عيوبي.

البَابُ الثَّانِي

نصُّ الكتابِ

النبوات

لشيخ الإسلام ابن تيمية

رحمه الله.

حققه وعلّق عليه

أبو عبد الله محمد بن العفيضي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين . قال شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية - رحمه
الله - :

فصل ؛

في معجزات الأنبياء التي هي

آياتهم وبراهينهم؛ كما سمّاها الله آيات وبراهين

.. (وللتّظار طرُق) ^(١) في التمييز بينها وبين غيرها، وفي وجه دلالتها .
أما الأول: فإنّ منهم من رأى أن كل ما يخرج عن الأمر المعتاد فإنّه
معجزة ، وهو الخارق للعادة ^(٢) إذا اقترن بدعوى النبوة .
وقد علموا أنّ الدليل مستلزم للمدلول . فيلزم أن يكون كلُّ من خرقت
له العادة نبياً .

فقالت طائفة: لا تُخرقُ العادةُ إلا لنبيٍّ ، وكذبوا بما يذكر من خوارق
السحرة، والكهّان ، وكرامات الصّالحين .

(١) وهو ما يأتي على خلاف الأمر المعتاد عند الناس، كما ذكر الشيخ - رحمه الله -
وستكرر هذه الكلمة في كثير من المواضع لهذا الكتاب .

(٢) وهم أصحاب واصل بن عطاء المخزومي الغزالي ؛ وإليه تنسب هذه الفرقة ؛ لاعتزاله
مجلس الحسن ابن أبي الحسن البصري - رحمه الله - حبر الأمة في زمانه (ت) : =

(١) في «خ»: «فإن لهم طرقاً» . وقد تقدّم أن نهت أن رمز «خ» أقصد به نسخة الدكتور الطويان .

طرق
النظر في
التمييز بين
آيات
الأنبياء
وعجائب
السحرة
والكهّان
وكرامات
الصالحين
طريقة
أكثر
المعزلة
هي أن
العادة لا
تخرق إلا
للأنبياء
فقط

حزم^(١) وغيره .

بل يُحكى هذا القول عن أبي إسحق الإسفراييني^(٢) وأبي محمد ابن أبي زيد^(٣). ولكن كأنَّ في الحكاية عنهما غلطاً، وإنما أرادوا الفرق بين الحسنين، وهؤلاء يقولون: إن ما جرى لمريم^(٤)، وعند مولد الرسول ﷺ^(٥)، فهو إرهابٌ، أي: توطئة وإعلامٌ بمجيء الرسول، فما خرقت في الحقيقة إلا لنبي.

= (١١٠هـ) بسبب أن رجلاً دخل على الحسن؛ فقال: «يا إمام الدين: ظهر في زماننا جماعةٌ يكفرون صاحب الكبيرة، وجماعة أخرى يوسعون فيها؛ ويقولون: لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة؛ فكيف تحكم لنا أن نعتقد في ذلك؟

● قال ابن الجوزي في رسالته في «الفرق الضالة» ص: ١٧٠ بتحقيقي):

«فتفكر الحسن، وقبل أن يجيب؛ قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً، ولا كافر مطلقاً، ثم قام وذهب إلى أصل أسطوانة من أسطوانات المسجد، وأخذ يقرر على جماعة من أصحاب الحسن ما أجاب به من أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، ويثبت له المنزلة بين المنزلتين.. فإذا مات بلا توبة يخلد في النار.. فقال الحسن: قد اعتزل عنا واصل؛ فلذلك سمى هو وأصحابه معتزلة».

(١) هو الإمام المشهور على بن أحمد أبو محمد (ت ٤٥٦هـ) صاحب «المحلي» و «الفصل في الأهواء والملل» وغيرهما. ترجمه الذهبي في «السير» ١٨ / ١٨٤٠.

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران. ت: ٤١٨ هـ. ترجمه الذهبي (١٧ / ٣٥٣).

(٣) هو عبد الله بن أبي زيد القيرواني ت ٣٨٦هـ، أورد له الذهبي موقفاً حسناً في «السير» ٦ / ٢٥١، ٢٥٢ وترجمه هناك (١٧ / ١٠).

(٤) في الرزق والطعام وفي ولادة عيسى عليه السلام بلا أب، ومجيء الملك إليها؛ كما في «آل عمران»: ٣٧ و «سورة مريم»: ١٦ - ٣٤.

(٥) يعني: حين رأت أم النبي ﷺ (عند ولادته) كأنه خرج منها نورٌ أضاءت منه قصور الشام؛ كما في حديث العرباض بن سارية. أخرجه أحمد في («المسند» ٤ / ١٢٨) برقم (١٧١٥٠، ١٧٦٤٨ ط الرسالة) وانظر «الدلائل» للبيهقي (١ / ٨٠ - ٨٤) وله =

فيقال لهم : وهكذا الأولياء إنما خرقت لهم لمتابعتهم الرسول ؛ فكما أن ما تقدمه فهو من معجزاته ، فكذلك ما تأخر عنه .

وهؤلاء يستثنون ما يكونُ أمام الساعة ؛ لكن هؤلاء كذبوا بما تواتر من الخوارق لغير الأنبياء .

والمنازعُ لهم ^(١) يقول : هي ^(٢) موجودةٌ مشهودةٌ لمن شهدها ، متواترةٌ عند كثيرٍ من الناس ، أعظم مما تواترت عندهم بعضُ معجزاتِ الأنبياء .

وقد شهدها خلقٌ كثيرٌ لم يشهدوا معجزاتِ الأنبياء ، فكيف يكذبون بما شهدوه ، ويصدقون بما غاب عنهم ، ويكذبون بما تواتر عندهم أعظم مما تواتر غيره ؟ ^(٣) .

كرامات
الصلحاء
تابعه
لمعجزات
الأنبياء
وهي
موجودة
مشهودة
متواترة

= شواهد : عن أبي أمانة ونفر من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم ، وانظر «الصحيفة» رقم (١٥٤٦) و«الدلائل» لأبي القاسم الأصبهاني .

○ قلت: وفي «الشفاء» للقاضي عياض ؛ فصلٌ فيما ظهر من الآيات عند مولد النبي ﷺ ؛ لكن الوارد فيه غير قائم (ص : ٣٨٦ ط ابن رجب) .

(١) أي : للمعتزلة ، وسوف أعرف بهم بإيجاز فيما يأتي إن شاء الله .

(٢) أي : الخوارق .

(٣) اعلم أن من أصول مذهب أهل السنة ؛ التصديق بكرامات الأولياء : وهي أمورٌ يجريها الله تبارك وتعالى على أيدي أوليائه وعباده الصالحين تأييداً لهم وإعانة وتثبيتاً ونصرة وتقوية لإيمانهم وجزاءً على عبادتهم وطاعتهم ونحو ذلك .

● فالكرامةُ ثابتةٌ ؛ ولها شواهد وأدلةٌ غزيرةٌ من الكتاب والسنة ، ويشهد لها الواقع والوقائع المتكررة والشائعة ؛ قال السكي في («طبقات الشافعية» ٢/ ٣٣٤) : «والدليلُ على ثبوت الكرامات وجوه : (أحدهما) - وهو أوحدها - : ما شاع وذاع بحيث لا ينكره إلا جاهل معاندٌ : من أنواع العلماء والصلحين الجاري مجرى شجاعة علي وسخاء حاتم بل إنكار الكرامات أعظم مباحته ؛ فإنه أشهر وأظهر ﷺ ولا يُعاند فيه إلا من طمس قلبه والعياذ بالله» .

● قلت : لكن ليس معنى ذلك أن نُصدّق كلَّ ما حكى في ذلك ؛ فإن كثيراً منها =

٥٥ وقالت طائفة^(١) : بل كلُّ هذا حقٌّ، وخرق العادة جائزٌ مطلقاً ، وكلُّ خرق العادة جائزٌ من النبي من العادات يجوزُ أن يُخرقَ لغيره من الصالحين، بل ومن السحرة والكهان؛ لكن الفرق أن هذه تقتزن بها دعوى النبوة؛ وهو التحدي.

وقد يقولون: إنه لا يمكن أحداً أن يعارضها، بخلاف تلك؛ وهذا قولُ الفرق بين آيات الأنبياء وعجائب السحرة عند الأشاعرة

= مشكوك فيه ومطعون؛ فإن من الخوارق ما يكون للشيطان فيه نصيب ، وأكثر ذلك داخلته أغراض سيئة من تعظيم أشخاص وتأييد طائفة وفي ذلك من العجب العجيب لو ترى عينك وتسمع أذنك .

ولذلك فلا بد من التثبت من صحة تلك الحكايات والروايات التي تروى وتحكى والله يعصمنا من الزلل . وانظر (مقدمة «كرامات الأولياء» للالكائي ص ٢٤) .

● قال في («الفتح» ١٠ / ٢٣٣) :

«وينبغي أن يعتبر بحال مَنْ يقعُ الخارق منه : فإن كان متمسكاً بالشرعية متجنباً للموبقات ؛ فالذي يظهر على يده من الخوارق كرامة ، وإلا فهو سحر» .

● قال القرطبي في («التفسير» الكهف : ٧٧) : «كرامات الأولياء ثابتة ، على ما دلت عليه الأخبار الثابتة ، والآيات المتواترة ، ولا ينكرها إلا المبتدع الجاحد ، أو الفاسق الحائد» .

○ قلت : وقد أُلّف غير واحد من السلف كتباً في «دلائل النبوة وكرامات الصالحين» ؛ كالإمام البيهقي ، وأبي نعيم ، وأبي القاسم الأصبهاني ، واللالكائي ؛ وكثير من أهل العلم قد عقد في كتب الاعتقاد أبواباً لتقرير هذه المسألة ؛ وقد فعل ذلك أيضاً الحافظ البيهقي في («الاعتقاد» ص : ٤٢٠) فانظره .

(١) يعني : الأشاعرة .

(٢) الجهم بن صفوان التي تنسب إليه فرقة الجهمية .

○ وانظر آراءهم في («الفرق الضالة» لابن الجوزي ص : ٢٠٤ بتحقيقي) .

بفرق معقول ، بل قالوا : هذا يقتزن به التحدي ، فمن ادعى النبوة وهو كاذب ، لم يجر أن يخرق الله له العادة أو يخرقها له ، ولا تكون دليلاً على صدقه لما يقتزن بها مما يناقض ذلك ؛ فإن هذين قولان لهم .

فَقِيلَ لَهُمْ: لِمَ أَوْجِبْتُمْ هَذَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، دُونَ غَيْرِهِ ، وَأَنْتُمْ لَا تَوْجِبُونَ عَلَى اللَّهِ شَيْئًا؟ فَقَالُوا: لِأَنَّ الْمَعْجِزَةَ عَلَّمَ الصَّدَقُ فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لغير صادق؛ فقلنا: المجموع هو الممتنع؛ وهو (خارق العادة ودعوى النبوة)، أو (هذان) مع (السلامة عن المعارض). **فَقِيلَ لَهُمْ:** وَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّهُ عَلَّمَ الصَّدَقَ عَلَى قَوْلِكُمْ؟ فَقَالُوا: إِمَّا لِأَنَّهُ يَفْضِي مَنَعَ ذَلِكَ إِلَى عَجْزِهِ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ عَلَّمَ دَلَالَتَهُ عَلَى الصَّدَقِ بِالضَّرُورَةِ . **فَقِيلَ لَهُمْ:** إِنَّمَا يُلْزَمُ الْعَجْزُ أَنْ لَوْ كَانَ التَّصَدِيقُ عَلَى قَوْلِكُمْ مُمْكِنًا ، وَكَوْنُ دَلَالَتِهَا مَعْلُومَةً بِالضَّرُورَةِ؛ هُوَ مُسَلَّمٌ ، لَكِنَّهُ يَنَاقِضُ أَصُولَكُمْ ، وَيُوجِبُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ مَعْلُومًا بِالضَّرُورَةِ دُونَ نَظِيرِهِ ؛ وَهَذَا مَمْتَنَعٌ ؛ فَإِنْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ: يَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَ عَلَى يَدِ مَدَّعِيِ النَّبُوَّةِ وَالسَّاحِرِ وَالصَّالِحِ ، لَكِنْ إِنْ أَدَّعَى النَّبُوَّةَ دَلَّتْ عَلَى صَدَقِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ النَّبُوَّةَ لَمْ يَدُلْ عَلَى شَيْءٍ ، مَعَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَ اللَّهِ بَيْنَ أَنْ يَخْلُقَهَا عَلَى يَدِ مَدَّعِيِ النَّبُوَّةِ ، وَغَيْرِ مَدَّعِيِ النَّبُوَّةِ ، بَلْ كِلَاهُمَا جَائِزٌ فِيهِ ؛ فَإِذَا كَانَ هَذَا مِثْلَ هَذَا فَلِمَ كَانَ أَحَدُهُمَا دَلِيلًا دُونَ الْآخَرِ؟ وَلِمَ اقْتَرَنَ الْعِلْمُ بِأَحَدِ الْمُتِمَاتِلِينَ دُونَ الْآخَرِ؟ وَمَنْ أَيْنَ عَلِمْتُمْ أَنَّ الرَّبَّ لَا يَخْرِقُهَا مَعَ دَعْوَى النَّبُوَّةِ إِلَّا عَلَى يَدِ صَادِقٍ وَأَنْتُمْ تُجَوِّزُونَ عَلَى أَصْلَاكُمْ كُلِّ فَعْلٍ مَقْدُورٍ ، وَخَلَقَهَا عَلَى يَدِ الْكَذَّابِ مَقْدُورٌ؟! .

إنحام
الاشاعة

مجرد
دعوى
النبوة تدل
على
صدق
المدعى إن
لم يناقضه
أحد؛ عند
الاشاعة

ثُمَّ هَؤُلَاءِ جَوَّزُوا كَرَامَاتِ الصَّالِحِينَ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا بَيْنَ جَنْسِهَا وَجَنْسِ كَرَامَاتِ الْأَنْبِيَاءِ فَرْقًا ، بَلْ صَرَّحُوا بِأَثْمَتِهِمْ أَنَّ كُلَّ مَا خَرَقَ لِنَبِيِّ يَجُوزُ أَنْ يُخْرِقَ لِلْأَوْلِيَاءِ؛ حَتَّى مَعْرَاجُ مُحَمَّدٍ ، وَفَرْقُ الْبَحْرِ لِمُوسَى ، وَنَاقَةُ صَالِحٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا بَيْنَ الْمَعْجِزَةِ وَالسَّحَرِ فَرْقًا مَعْقُولًا ، بَلْ قَدْ يَجُوزُونَ

ليس ثم
فرق بين
المعجزة
والكرامة
عند
الاشاعة

أن يأتي الساحرُ بمثل ذلك؛ لكن بينهما فرق دعوى النبوة ، وبين الصالح والساحر، والبر والفاجر.

وحذّاق الفلاسفة الذين تكلموا في هذا الباب - مثل ابن سينا ^(١) ، وهو كلامُ أفضل طائفتهم ، ولكنه أجهل من تكلم في هذا الباب - فإنهم جعلوا ذلك في النبوة كَلَه من قُوى النفس ، لكن الفرق أن النبي والصالح نفسه طاهرة يقصد الخير ، والساحر نفسه خبيثة .

وأما الفرق بين النبي والصالح فمتعذرٌ على قول هؤلاء .

ومن الناس من فرق بين معجزات الأنبياء ، وكرامات الأولياء بفروق ^{فروقات} ضعيفة ^{بين} : مثل قولهم : الكرامة يُخفيها صاحبها ، أو الكرامة لا يُتحدّى بها . ^{المعجزة} ومن الكرامات ما أظهرها أصحابها ؛ كإظهارِ العلاء بن الحضرمي ^(٢) والكرامة

(١) هو الحسين بن عبد الله ؛ أبو علي الفيلسوف ؛ قال الذهبي في «السير» ١٧ / ٥٣٥ : (وقد كفره الغزالي في كتابه «المنتقى من الضلال»).

(٢) واسم أبيه ؛ كما قال الحافظ في «الفتح» ٧ / ٢٦٧ (تحت رقم : ٣٩٣٣) : «عبد الله بن عماد ؛ وكان حليف بني أمية ؛ وكان العلاء صاحباً جليلاً ، ولأه النبي ﷺ البحرين وقد مات في خلافة عمر». وقال في «الإصابة» ٤ / ٤٤٥ ترجمة العلاء : «وكان يُقال إنه مجاب الدعوة ؛ وخاض البحر بكلماتٍ قالها ، وذلك مشهور في كتب الفتوح».

○ قلت : وقد استعمله النبي ﷺ على أهل البحرين ؛ كما ورد في الصحيحين في قصة قدوم أبي عبيدة بمال من البحرين .
○○ أما مشيه على الماء ؛ فقد روي ذلك عن أبي هريرة وسهم بن منجاب ؛ وهو تابعي ثقة .

- أما حديث أبي هريرة ؛ فرواه عنه :

١ - ضريب بن نقيير أبو السليل الجريري : وهو ثقة ؛ كما في «التقريب» .
أخرجه الطبرني في («الكبير» ١٨ / ٩٥) و («الصغير» ١ / ١٤٣) و («الأوسط» ٤ / ٢٩٢) (٣٥١٩) وكما في («مجمع البحرين» ٣٩٠٧) ومن طريقه المزي في («تهذيب الكمال» ٢٢ / ٤٨٥ ، ٤٨٦) واللالكائي في («أصول الاعتقاد» ١٠٧) (٩ / ١٦١ ، =

المشي على الماء، وإظهار عمر مخاطبة سارية على المنبر^(١)، وإظهار أبي

من
الكرامات
ما أظهرها
أصحابها

= (١٦٢) من طريق : سعيد الجريري عنه به .

قال الطبراني :

« لم يروه عن أبي كعب عبد ربه بن عبيد البصري صاحب الحرير ، إلا إبراهيم صاحب الهروي ولم يروه عن الجرير إلا أبو كعب » . قلت ؛ بل رواه عن عدي بن الفضل عنه ؛ كما عند (« اللالكائي » ٩ / ١٦٢) . لكنه متروك الحديث . قلت ؛ والجريري سعيد بن إياس ثقة لكنه اختلط بأخرة ؛ قال في « التقريب » : « قبل موته بثلاث سنين » . والراوي عنه أبو كعب ؛ ثقة ؛ كما قال الحافظ .

وإبراهيم والد إسماعيل هو ابن معمر بن الحسن الهذلي ؛ كما قال المزي في (« تهذيبه » ترجمة عبد ربه بن عبيد الأزد) ولم يعرف الهيثمي في (« المجموع » ٩ / ٣٦٩) حاله . أما ابنه فهو من رجال الشيخين ؛ كما في « التقريب » .

٢ - رجل عن أبي هريرة .

أخرجه ابن أبي الدنيا في (« مجابوا الدعوة » رقم : ٤١) عن إسحاق بن إسماعيل عن حاتم بن وردان السعدي عن الجريري عن رجل عنه به . وحاتم ثقة من رجال الشيخين ؛ وشيخ ابن أبي الدنيا هو الطالقاني إسحاق بن إسماعيل وهو ثقة .

● قلت : وفيه رجل مبهم ؛ لكنه يحتمل أنه ضريب بن ثقيف ، كما في الرواية الأولى .

٣ - سماك بن حرب ؛ أخرجه أبو نعيم في (« الحلية » ١ / ٨) . وفيه شيخ أبي نعيم لم أجده .

● وله شاهد ؛ أخرجه ابن أبي الدنيا في (« مجابوا الدعوة » رقم : ٤٠) ومن طريقه البيهقي في (« الدلائل » ٦ / ٥٣) ومحمد بن فضيل في (« الدعاء » رقم : ٧٩) وأبو نعيم في (« الحلية » ١ / ٧ ، ٨) من حديث سهم بن منجاب قال : « غزونا مع العلاء بن الحضرمي دارين ؛ فدعا الله بثلاث دعوات . . » .

● قلت : وسنده ضعيف ؛ ولعله يصلح في الشواهد ؛ والله أعلم . وقد استشهد غير واحد من أهل العلم بخبر العلاء ؛ حتى قال الحافظ في « الإصابة » : « وذلك مشهور في كتب الفتوح » .

(١) رويته قبول مسر : « يا سارية الجليل ، يا سارية الجليل » ، ومسنود : « يا سارية الجليل » .

= وأسندوا ظهوركم به .

● الأثر حسن؛ أخرجه عبد الله بن أحمد في «زيادات الفضائل» (٣٥٥) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦ / ٣٧٠) وفي «الاعتقاد» (ص ٤٣٠ بتحقيق شيخنا أبي العيين) وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٥٢٦) والآجري في «الشرعية» (١٤٢١ - ١٤٢٣) ط قرطبة واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢٥٣٧) وعزاه الحافظ في «الإصابة» لابن الأعرابي في «كرامات الأولياء» وللزين عاقولي في «فوائده» من طريق : يحيى بن أيوب^(١) عن محمد بن عجلان^(٢) عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب، فذكره .

● قال الحافظ ابن كثير في «التاريخ» (٧ / ١٣٥) ط الريان : « وهذا إسناد جيد حسن» .

● وحسنه الحافظ في «الإصابة» (٣ / ٤٠) (ترجمة سارية بن زُئيم) ط دار الكتب؛ وله طرق أخرى أوردها العلامة المحقق ناصر الدين الألباني - رحمه الله تعالى - في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (حديث ١١١٠) (٣ / ١٠١) ، وانظر : «كنز العمال» للهندي (٣٥٧٨٨ - ٣٥٧٨٩) و «الاعتقاد» للالكائي (٢٥٣٨) . قلت : وسارية هو ابن زُئيم الدؤلي .

○ قال الألباني :

«ومما لا شك فيه ، أن النداء المذكور ، إنما كان إلهاماً من الله تعالى لعمر ، وليس ذلك بغريب عنه ، فإنه «محدث» كما ثبت عن النبي ﷺ ، ولكن ليس فيه أن عمر كشف له حال الجيش ، وأنه رأي العين ، فاستدلال بعض المتصوفة بذلك على ما يزعمونه من الكشف للأولياء ، وعلى إمكان اطلاعهم على ما في القلوب من أبطل =

(١) هو الغافقي ، روي له الجماعة ، تكلم فيه أحمد فقال : «سَيِّئُ الحَفْظِ» ، والدارقطني ، فقال : «في بعض حديثه اضطراب» لكنه وثقه البخاري وأبو داود ، وقال النسائي وأبو أحمد الحاكم : ليس به بأس ، ولخص الحافظ رأيه فيه فقال : «صدوق ربما أخطأ» .

(٢) قال العقيلي في «الضعفاء» (٤ / ٨٨) : حدثنا عبد الله بن أحمد حدثني أبو بكر بن خلّال قال سمعت يحيى قال : «كان ابن عجلان مضطرب الحديث في حديث نافع ولم يكن له تلك القيمة عنده» .

مسلم لما ألقى في النار، أنها صارت عليه بردًا وسلامًا^(١)؛ وهذا بخلاف من يدخلها بالشياطين، فإنه قد يُطفئها ، إلا أنها لا تصيرُ عليه بردًا وسلامًا ، وإطفاء النارِ مقدورٌ للإنس والجن .

ومنها ما يتحدّى بها صاحبها أن دين الإسلام حقٌّ ؛ كما فعل خالد بن

من
الكرامات
ما يتحدّى
بها
صاحبها

= الباطل ، كيف لا وذلك من صفات رب العالمين المتفرد بعلم الغيب ، والاطلاع على ما في الصدور - ثم قال :

على أنه لو صح تسمية ما وقع لعمر رضي الله عنه كشقًا ، فهو من الأمور الخارقة للعادة . . . ولذلك يقول العلماء: إن الخارق للعادة إن صدر من مسلم فهو كرامة . . . إلخ كلامه رحمه الله .

(١) وأبو مسلم هو الخولانيُّ : عبد الله بن ثوب ؛ قال الحافظ : «وكان ناسكًا عابدًا له كرامات» .

● والأثرُ حسنٌ؛

أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩/ ٢٠٤) (١٣٨) ، وأبو نعيم في («الحلية» ٢/ ١٢٨) وابن قدامة في «الرقعة والبكاء» (رقم ١٨٩ ط الصحابة) . وعزاه الحافظ في («التهذيب» ترجمة أبي مسلم) لابن سعد في «الطبقات» من طريق : عبد الوهاب بن نجدة عن إسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم قال : فذكره . وفيه اعتناق عمر وبكاؤه لما رأى أبا مسلم رحمه الله .

● قلت :

وفي إسناده إسماعيل بن عياش ؛ قال الحافظ في «التقريب» : «صدوق» في روايته عن أهل بلده ؛ مخلط في غيرهم . وشيخه شاميٌّ قال ابن معين : «وليس أحدٌ أعلم منه بحديث الشام» وقال البخاري : «إذا حدّث عن أهل بلده فصحيح» وقد أطبق أئمة هذا الفن على ذلك ؛ فانظر («الكواكب النيرات» ١٠٢) و («نهاية الاغتياب» التعليق ص : ٥٦) .

● قلت : وشرحبيل بن مسلم قال فيه الحافظ : «صدوق فيه لين» لكن الإمام أحمد وثقه ، وقال أبو عبيد الآجري : «سألت أبا داود عنه فقال : سمعت أحمد يرضاه» ووثقه العجلي وابن نمير والفسوي في «المعرفة» وابنُ معين له فيه روايتان كما في =

الوليد لما شرب السم^(١)؛ وكالغلام الذي أتى الراهب، وترك الساحر، وأمر بقتل نفسه بسهمه باسم ربّه^(٢)، وكان قبل ذلك قد خرقت له العادة، فلم يتمكنوا من قتله، ومثل هذا كثير.

= «تاريخ ابن معين» للدوري (٢/ ٢٥٠) و «تهذيب الكمال» للحافظ المزي (وانظر التعليق عليه هناك).

(١) أثر صحيح.

أخرجه أحمد في (فضائل الصحابة رقم ١٤٨١ و ١٤٨٢) واللالكائي في (شرح أصول الاعتقاد حديث ٩٤) (٩ / ١٥٢) والطبراني في (الكبير رقم ٣٨٠٩) من طريق سفيان عن إسماعيل وهو ابن أبي خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم قال: (أتى خالد بسم فقال: ما هذا؟ قال: سم، فشربه) وسنده صحيح.

وله شاهد مرسل؛ أخرجه أحمد في (فضائل الصحابة ١٤٧٨) والبيهقي في (دلائل النبوة ٧/ ١٠٦) والطبراني في (الكبير ٣٨٠٨) من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبي السفر وهو سعيد بن محمد قال: نزل خالد بن الوليد الحيرة على بني أم المرازبة، فقالوا له: احذر السم لا يسقيكه الأعاجم، فقال: اتتوني به فأتى منه بشيء فأخذه بيده ثم اقتحمه وقال: «بسم الله فلم يضره شيء».

وفي سنده انقطاع بين أبي السفر وخالد، قال الهيثمي في (مجمع الزوائد ٩/ ٣٥٠): «رواه أبو يعلى والطبراني بنحوه وأحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح، وهو مرسل رجالهما ثقات إلا أن أبا السفر وأبا بردة بن أبي موسى لم يسمعا من خالد والله أعلم» ١.هـ.

قلت: وذكره أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم في كتاب «المحن» (ص ٢٦٢) فقال: حدثني عبد الرحمن بن محمد الكنانى بإسناد لا أحفظه... وذكر قصة لأبي مسلم الخولاني عبد الله بن ثوب مسندة وأنه شرب سمًا فلم يضره فقال إنني كنت إذا أكلت وشربت قلت بسم الله - خير الأسماء - بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء، ولكنها قصة فيها انقطاع في سندها.

(٢) حديث الغلام مع الراهب والساحر والملوك؛ أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣٠٠٥) والترمذي (٣٣٤٠) وقال: «حديث حسن غريب» والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٥١٠ - ٥١٢) وابن جرير الطبري في «تفسيره» [سورة البروج ١٢ / ٥٢٤، ٥٢٥] من =

فيقال: المراتبُ ثلاثة: آياتُ الأنبياء ، ثم كراماتُ الصالحين ، ثم خوارقُ الكفار والفجار؛ كالسحرة والكهان ، وما يحصل لبعض المشركين، وأهل الكتاب ، والضلال من المسلمين .

أما الصالحون الذين يدعون إلى طريقِ الأنبياء لا يخرجون عنها ؛ فتلك خوارقهم من معجزات الأنبياء ؛ فإنهم يقولون: نحن إنما حصل لنا هذا باتباع الأنبياء ، ولو لم نتبعهم لم يحصل لنا هذا .

فهؤلاء إذا قُدر أنه جرى على يد أحدهم ما هو من جنس ما جرى للأنبياء ؛ كما صارت النار بردًا وسلامًا على أبي مسلم ، كما صارت على إبراهيم عليه السلام ، وكما يكثر الله الطعام والشراب لكثير من الصالحين ؛ كما جرى في بعض المواطن للنبي ﷺ (١) ، أو إحياء الله ميتًا لبعض الصالحين ؛ كما أحياء للأنبياء (٢) .

فهذه الأمور (٣) هي مؤكدةٌ لآيات الأنبياء ، وهي أيضًا من معجزاتهم بمنزلة ما تقدمهم من الإرهاص (٤) .

ومع هذا؛ فالأولياء دون الأنبياء والمرسلين ، فلا تبلغ كراماتُ أحدٍ قطُّ

= طريق: ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب الرومي رضي الله عنه مرفوعًا به (في قصة طويلة) .

(١) وهو ثابت ؛ وستأتي الإشارة إلى ذلك أيضًا ؛ كما في (ص : ٣٥٢ من هذا الكتاب) .

(٢) ● ومنهم نبي الله عيسى عليه السلام ؛ فمن معجزاته إحياء الموتى بإذن الله ؛ كما هو مسطر في الكتاب المجيد ؛ كسورة («آل عمران» : ٤٩) وغيرها ؛ ومنهم نبي الله موسى في قصة البقرة ؛ كما هو في «سورة البقرة» (آية : ٧٣) .

(٣) أي: ما جرى للصالحين .

(٤) الإرهاص : التوطئة لأمرٍ من الأمور والتقدمة والإيذان به ؛ راجع اللسان «مادة رهاص» «الإرهاص» .

المراتب
ثلاثة:
آيات
الأنبياء،
وكرامات
الصالحين،
وخوارق
الكفار
والفجار

خوارق
الصالحين
مؤكدة
لآيات
الأنبياء
وتحصل
باتباع
طريقهم

إلى مثل معجزات المرسلين ؛ كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى كرامة
الولي دون
درجاتهم ، ولكن قد يشاركونهم في بعضها ؛ كما قد يشاركونهم في بعض معجزة
النبى
أعمالهم ؛ وكراماتُ الصالحين تدلُّ على صحة الدين الذي جاء به الرسول ،
كرامات
لا تدلُّ على أن الوليَّ معصومٌ ، ولا على أنه يجب طاعته في كلِّ ما يقوله .
الولي لا
ومن هنا ضلَّ كثيرٌ من الناس من النصارى وغيرهم ؛ فإنَّ الحواريين ، تدلُّ على
عصمته
وغيرهم ، كانت لهم كرامات ، كما تكون الكراماتُ لصالحى هذه الأمة ،
فظنُّوا أن ذلك يستلزمُ عصمتهم كما يستلزمُ عصمةُ الأنبياء ، فصاروا
يوجبون موافقتهم في كلِّ ما يقولون . وهذا غلطٌ ؛ فإنَّ النبىَّ وجبَ قبولُ كلِّ ما
يقول (١) ، لكونه نبياً ادعى النبوة ، ودلَّت المعجزة على صدقه (١) ، والنبىُّ معصوم
(٢) ، وهنا المعجزة (٣) ما دلت على النبوة ، بل على متابعة النبىِّ ، وصحة دين النبىِّ ،
فلا يلزمُ أن يكونَ هذا التابعُ معصوماً .

ولكن الذي يحتاج إلى الفرقان الفرق بين الأولياء وأتباعهم ، وبين من خالفهم
من الكفار والفجار ؛ كالسحرة والكهان وغيرهم ؛ حتى يظهر الفرق بين الحق والباطل ،
وبين ما يكون دليلاً على صدق صاحبه ؛ كمدعى النبوة ، وبين ما لا يكون دليلاً على
صدق صاحبه ؛ فإن الدليل لا يكون دليلاً حتى يكون مستلزماً للمدلول ؛ متى وُجد

(١) وقد قال تعالى : ﴿ قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩] وقال سبحانه في حق
خاتمهم نبينا محمد ﷺ : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾
[الحشر: ٧] .

(٢) قال المصنف في («الفتاوى» ١٠ / ٢٩٠) : «والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة .
فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين» وقال قبلها : «إن الأنبياء صلوات الله عليهم
معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه ، وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة . ولهذا
وجب الإيمان بكل ما أوتوه ؛ كما قال تعالى : ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا
أُنزِلَ إِلَيْنَا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ قَبْلِهِ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا
أُوتِيَ النَّبِيُّونَ ﴾ [البقرة: ١٣٦] .
(٣) يقصد الكرامة . «الطويان» .

متى وُجد
الدليل - وجد المدلول ، وإلا فإذا وجد تارة مع وجود المدلول ، وتارة مع عدمه ؛
المعجزة - فليس بدليل .
وُجد
المدلول - فأياتُ الأنبياء وبراهينهم لا توجد إلا مع النبوة ، ولا توجد مع ما
عليه - يناقض النبوة .
الرسالة - ومدعي النبوة : إما صادقٌ ، وإما كاذب .
والنبوة -

والكذبُ يناقض النبوة ^(١) ، فلا يجوز أن يوجد مع المناقض لها ، مثل ما يوجد معها ، وليس هنا شيءٌ مخالفٌ لها ؛ لا موافقٌ ^(٢) ، ولا مناقضٌ ، فإن الكفر ، والسحر ، والكهانة ، كلٌ هذا يناقضُ النبوة ، لا يجتمع هو والنبوة .

والناسُ رجلان ؛ رجلٌ موافقٌ لهم ، ورجلٌ مخالفٌ لهم ؛ فالمخالفُ مناقضٌ . وإذا كان كذلك ؛ فيقال : جنس آيات الأنبياء خارجةٌ عن مقدور البشر ، بل وعن مقدور جنس الحيوان .

وأما خوارقُ مخالفيتهم ؛ كالسحرة ، والكهان ؛ فإنها من جنس أفعال الحيوان ؛ من الإنس ، وغيره من الحيوان ، والجن ؛ مثل : قتل الساحر ، وتمريضه لغيره ؛ فهذا أمرٌ مقدورٌ معروفٌ للناس بالسحر ، وغير السحر ؛ وكذلك ركوب المكنسة ، أو الخابية ، أو غير ذلك ؛ حتى تطير به ، وطيرانه في الهواء من بلد إلى بلد ، هذا فعلٌ مقدور للحيوان ، فإن الطيرُ تفعلُ ذلك والجن تفعل ذلك .

جنس
آيات
الأنبياء
خارجةٌ
عن
مقدور
البشر

(١) فالأنبياء منزهون عن الكذب ؛ كما في قصة هرقل ملك الروم مع أبي سفيان بن حرب ؛ كما سنشير إليه (ص : ٣٣٣) .

(٢) من «خ» ؛ وليست في المطبوع . وأقصد بالمطبوع : النسخ الأخرى غير نسخة الدكتور الطويان ؛ فليتبّه .

وقد أخبر الله أن العفريت قال لسليمان: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩] ؛ وهذا تصرف في أعراض^(١) الحي؛ فإن الموت، والمرض والحركة أعراض، والحيوان يقبل في العادة مثل هذه الأعراض، ليس في هذا قلبُ جنسٍ إلى جنس، ولا في هذا ما يختص الربُّ بالقدرة عليه، ولا ما يختص به الملائكة.

وكذلك إحضار ما يحضر من طعام، أو نفقة، أو ثياب، أو غير ذلك من الغيب، وهذا إنما هو نقلُ مالٍ من مكانٍ إلى مكان، وهذا تفعله الإنسُ والجن، لكن الجن تفعله، والناس لا يبصرون ذلك. وهذا بخلاف كون الماء القليل نفسه يفيض حتى يصير كثيراً، بأن ينبع من بين الأصابع من غير زيادة يزاها، فهذا لا يقدر عليه إنسي ولا جني.

تكثير الماء
القليل لا
يقدر
عليه إنسٌ
ولا جن

وكذلك الإخبار ببعض الأمور الغائبة، مع الكذب في بعض الأخبار؛ فهذا تفعله الجن كثيراً مع الكهَّان، وهو معتادٌ لهم، مقدورٌ، بخلاف إخبارهم بما يأكلون، وما يدخرون؛ مع تسمية الله على ذلك؛ فهذا لا تظهر عليه الشياطين، وبنو إسرائيل كانوا مسلمين يُسمون الله^(٢)؛ وأيضاً فخبِرُ المسيح^(٣)، وغيره من الأنبياء^(٤)؛ ليس فيه كذبٌ قط، والكهَّان لا بد لهم من الكذب.

والربُّ قد أخبر في القرآن: أن الشياطين تنزل على بعض الناس،

(١) العَرَض. قال في «مختار الصحاح»: «العرض بفتحيتين ما يعرض للإنسان من مرضٍ ونحوه».

(٢) وقد قال تعالى: ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

(٣) كما قال: ﴿وَأَنْبِئَكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخُرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩].

(٤) كيوسف عليه السلام؛ وذلك في قوله للسجينين: ﴿لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا﴾ [يوسف: ٣٧].

فتخبره ببعض الأمور الغائبة ، لكن ذكر الفرق ؛ فقال : ﴿ هَلْ أَنْبَأَكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ . تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ . يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٢١ - ٢٢٣] .

الشياطين
تنزل على
بعض
الناس
بالأخبار
الغيبية
أحياناً

وكذلك مسرى الرسول ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ؛ ليريه الربُّ من آياته ، فخاصة الرسول ليست مجرد قطع هذه المسافة ، بل قطعها ليريه الربُّ من الآيات الغائبة ما يخبر به .

فهذا لا يقدر عليه الجنُّ ، وهو نفسه لم يحتج بالمسرى على نبوته ، بل جعله مما يؤمن به ؛ فأخبرهم به ليؤمنوا به .

○ والمقصود ؛ إيمانهم بما أخبرهم من الغيب الذي رآه تلك الليلة ، وإلا فهم كانوا يعرفون المسجد الأقصى ولهذا قال : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ ﴾ [الإسراء : ٦٠] .

المقصود
من وراء
رحلة
الإسراء
لنبينا ﷺ

قال ابن عباس رضيهما : «هي رؤيا عين أريها رسول الله ﷺ ليلة أسرى به» (١) ، وهذا كما قال في الآية : ﴿ وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ . عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ .

(١) صحيح .

وأخرجه البخاري (حديث ٣٨٨٨ كتاب «مناقب الأنصار» باب «المعراج») وفي (كتاب التفسير حديث ٤٧٤٦) والترمذي في (كتاب التفسير حديث ٣١٣٤) باب : «ومن سورة بني إسرائيل» - يعني الإسراء - والنسائي في (الكبرى حديث ١١٢٩١ ، ١١٢٩٢) (٦/ ٢٨٠ ، ٢٨١) والبيهقي في (الاعتقاد ص ٢٣٦) (باب القول في إثبات نبوة محمد المصطفى ﷺ) وأحمد في («المسند» ١/ ٢٢١ ، ٢٧٠) من طريق عمرو بن دينار أنه سمع عكرمة عن ابن عباس رضيهما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ [الإسراء : ٦٠] ، قال : «هي رؤيا عين أريها رسول الله ليلة أسرى به إلى بيت المقدس» . والشجرة الملعونة في القرآن : هي شجرة الزقوم .

○ قال البيهقي في (الاعتقاد ص ٢٣٥ ، ٢٣٦) :

«ولنبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم مرتبة عظيمة ومنزلة شريفة بما كان له من =

عندها جنة المأوى . إذ يغشى السدرة ما يغشى . ما زاع البصر وما طغى . لقد رأى من آيات ربه الكبرى ﴿ [النجم : ١٣ - ١٨] .

وكذلك ما يخبر به الرسول من أنباء الغيب ؛ قال تعالى : ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ عَلَّمَهُ﴾ ^{علم الغيب من اختصاص الرب وطلع عليه من يشاء من رسله} فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا . إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴿ [الجن : ٢٦ ، ٢٧] . فهذا غيب الرب الذي اختص به ؛ مثل علمه بما سيكون من تفصيل الأمور الكبار على وجه الصدق ، فإن هذا لا يقدر عليه إلا الله .

والجن غايتها أن تخبر ببعض الأمور المستقبلية ؛ كالذي يسترقه الجن من السماء^(١) ، مع ما في الجن من الكذب ، فلا بد لهم من الكذب ، والذي يخبرون به هو مما يعلم بالمنامات وغير المنامات ، فهو من جنس المعتاد للناس .

وأما ما يخبرُ الرسلُ من الأمور البعيدة الكبيرة مفصلاً ، مثل إخباره : ^{إخبار الانبياء بالأمور البعيدة المفصلة}

= خاتم النبوة وكانت له علاقة ظاهرة في كتفه عرفه بها أهل الكتاب وبسائر صفاته التي وجدوها مكتوبة في كتبهم ثم بما كان من شق قلبه واستخراج حظ الشيطان منه وغسله وكان أمراً ظاهراً شاهده جماعة كانوا معه وكان أنس بن مالك يقول : كنت أرى أثر الخيط في صدره .

ثم بما كان له من المعراج ليلة أسرى به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ثم عرج به إلى سدرة المنتهى وكان ذلك في اليقظة وكل ما أخبر عنه من رؤية من رآه تلك الليلة من الملائكة والنبين والجنة والنار وغير ذلك من آيات ربه كان رؤية عين .

... وأما قول الله عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ رَأَاهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ ﴾ [التكوير : ٢٣] ، ﴿ وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴾ [النجم : ١٣] فقد قالت عائشة : أنا أول هذه الأمة سأل عن هذا رسول رسول الله ﷺ فقال : « جبريل لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين رأيته منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء والأرض » .

(١) وسيأتي من حديث عائشة (ص : ١٠٨) .

«إِنكُمْ تُقَاتِلُونَ التُّرْكَ، صَغَارَ الْأَعْيُنِ، ذُلْفُ الْأَنْفِ، يَنْتَعِلُونَ الشَّعْرَ، كَأَن جُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمَطْرُقَةُ»^(١). وقوله : «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَخْرُجَ نَارٌ مِنْ

(١) حديث صحيح .

وأخرجه البخاري (حديث ٣٥٨٧ كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام) و برقم (٢٩٢٨) (كتاب الجهاد والسير . باب قتال الترك) ومسلم (حديث ٢٩١٢ كتاب الفتن وأشراف الساعة) وابن ماجه (حديث ٤٠٩٦ ، ٤٠٩٧) وأبو داود (٤٣٠٣ ، ٤٣٠٤) ، والترمذي (٢٢١٥) ، والنسائي (٦ / ٤٤) ، وأحمد في «المسند» (٥٣٠ / ٢) وغيرهم .

كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا قَوْمًا نَعَالَهُمُ الشَّعْرُ »^(١)، وحتى تقاتلوا الترك، صغار الأعين، ذلف الأنوف^(٢)، كأن وجوههم المجان المطرقة^(٣)»^(٤). وفي رواية : «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَقَاتِلَ الْمُسْلِمُونَ التُّرْكَ قَوْمًا جُوهَهُمْ كَالْمَجَانِّ الْمَطْرُقَةِ يَلْبَسُونَ الشَّعْرَ وَيَمِشُّونَ فِي الشَّعْرِ» عند مسلم (ص ٢٢٣٣) . وفي بعضها : «تَقَاتِلُونَ قَوْمًا يَنْتَعِلُونَ نَعَالَ الشَّعْرِ» . عند (البخاري حديث ٢٩٢٧) . - وفي رواية : «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَقَاتِلُوا خَوْزًا وَكِرْمَانًا مِنَ الْأَعَاجِمِ حَمَرَ الْوُجُوهِ فَطَسَ الْأَنْوَفَ صَغَارَ الْأَعْيُنِ كَأَن جُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمَطْرُقَةُ نَعَالَهُمُ الشَّعْرُ» . عند (البخاري حديث ٣٥٩٠) .

بعض مفردات الحديث :

- (١) نعالهم الشعر : قال الحافظ في (الفتح ٦ / ٦٠٨) : قيل المراد به طول شعورهم حتى تصير أطرافها في أرجلهم موضع النعال . وقيل : المراد أن نعالهم من الشعر بأن يجعلوا نعالهم من شعر مضفور .
 - (٢) ذلف الأنوف : قال النووي في (شرح مسلم ٥ / ٧٦١) : معناه : فطس الأنوف ، قصارها ، مع انبطاح ، وقيل : هو غلظ في أرنبة الأنف ، وقيل : تطامن فيها . وكله متقارب .
 - (٣) كأنهم المجان : جمع مجن وهو الترس .
 - (٤) المطرقة : أي التراس التي ألبست العقب شيئاً فوق شيء أراد أنهم عراض الوجوه غلاظها (لسان العرب) .
- وقال الحافظ في (الفتح ٦ / ١٠٤) : (والمطرقة : التي ألبست الأشرطة من الجلود وهي الأغشية ، تقول طارقت بين النعلين أي جعلت إحدهما على الأخرى، وقال الهروي : هي أطرقت بالعصب أي ألبست فيه) أ.هـ .

أرض الحجاز، تضيء لها أعناقُ الإبلِ بِبُصْرَى»^(١)، ونحو ذلك؛ فهذا لا

= وفي رواية عند (أحمد ٣ / ٣١) بإسناد صحيح عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به :
(... قوماً صغار الأعين عراض الوجوه كان أعينهم حدق الجراد كأن وجوههم المجان المطرقة...).

(١) حديث صحيح .

وأخرجه البخاري (حديث ٧١١٨) (كتاب الفتن . باب خروج النار) ومسلم (حديث ٢٩٠٢) كتاب الفتن وأشراف الساعة . باب لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز . من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً به .

○ وبُصْرَى : بلد بالشام .

قلت : وفي هذا الحديث ما يفيد أن من أشراف الساعة ناراً تخرج من أرض الحجاز بالمدينة تحشر الناس من المشرق إلى المغرب، وكما في الحديث الآخر الذي رواه البخاري (حديث ٣٣٢٩) من حديث أنس رضي الله عنه مطولاً ، وكما عند الطيالسي بإسناد صحيح (حديث ٢٠٥٠) (ص ٢٧٣) من حديث أنس مرفوعاً به مختصراً بلفظ : «أول شيء يحشر الناس نار تحشرهم من المشرق إلى المغرب» وقد أفاد هذا الأخير أنها أول أشراف الساعة، فكيف الجمع بين هذا وبين ما ورد في أحاديث آخر من أن أول أشراف الساعة وأول الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة على الناس ضحى ، كيف الجمع بين الحديثين ؟

قال الحاكم أبو عبد الله (فيما نقله عنه الحافظ في الفتح ١١ / ٣٥٣) :

الذي يظهر أن طلوع الشمس من المغرب يغلق باب التوبة فتخرج الدابة تميز المؤمن من الكافر تكميلاً للمقصود من إغلاق باب التوبة .

وأول الآيات المؤذنة بقيام الساعة النار التي تحشر الناس والله أعلم . هـ .

ويرى شيخنا مصطفى وجهاً آخر فيقول :

وجه الجمع والله أعلم : تنزيل كل حديث على أحوال خاصة بمعنى أن أول التغييرات في العالم العلوي طلوع الشمس من المغرب وأول آيات العالم السفلي نار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب .

● قلت (محمد) : لكن قد يُعترض بأن في العالم السفلي دابة تخرج على الناس فيبقى الإشكال وارداً واستظهار الحاكم رحمه الله تعالى استظهار طيب والله أعلم .

يقدر عليه جنِّيٌّ ولا إنسيٌّ.

○ والمقصود؛ أن ما يخبر به غيرُ النبيِّ من الغيب معتادٌ، معروفٌ نظيره من الجن والإنس، فهو من جنس المقدور لهم. وما يخبر به النبيُّ خارجٌ عن قدرة هؤلاء وهؤلاء، فهو من غيب الله الذي قال فيه: ﴿فَلَا يَظْهَرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا. إِلَّا مَن ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧].

اخبار
الانبياء
خارجة
عن
مقدور
النقلين

□ والآياتُ الخارقةُ جنسانَ :

جنسٌ من نوع العلم، وجنسٌ من نوع القدرة.

الآيات
الخارقة
جنسان

فما اختصَّ به النبيُّ من العلم خارجٌ عن قدرة الإنس والجنِّ، وما اختصَّ به من المقدورات خارجٌ عن قدرة الإنس والجنِّ.

وقدرةُ الجنِّ في هذا الباب؛ كقدرة الإنس؛ لأن الجنَّ هم من جملة من دعاهُ الأنبياء إلى الإيمان، وأرسلت الرسل إليهم؛ قال تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٣٠].

لا فرق
بين قدرة
الجن
وقدرة
الإنس في
باب
الحوار

ومعلومٌ أنَّ النبيَّ إذا دعا الجنَّ إلى الإيمان به، فلا بد أن يأتي بآية خارجة عن مقدور الجنِّ؛ فلا بد أن تكون آيات الأنبياء خارجة عن مقدور الإنس والجنِّ.

وما يأتي به الكاهنُ من خبر الجن غايته أنه سمعه الجنِّيُّ لما استرق السمع^(١)؛ مثل الذي يستمع إلى حديث قوم وهم له كارهون. وما أعطاه الله سليمانَ مجموعهُ يخرجُ عن قدرة الإنس والجنِّ؛ كتسخير الرياح، والطير؛

خبر
الكاهن
من
استراق
الجنِّي
السمع

(١) وهذا ثابتٌ في («الصحيحين») من حديث عائشة؛ كما سيأتي (ص: ٥٥١ و ٥٥٢).

خوارقُ
الملائكة
تختص
بالأنبياء
وأتباعهم
فقط

وأما الملائكة: فالأنبياء لا تدعوا الملائكة إلى الإيمان بهم ، بل الملائكة تنزل بالوحي على الأنبياء (١) ، وتعينهم ، وتؤيدهم (٢) ؛ فالخوارق التي تكون بأفعال الملائكة تختص بالأنبياء وأتباعهم ، لا تكون للكفار ، والسحرة ، والكهّان ؛ ولهذا أخبر الله تعالى أن الذي جاءه بالقرآن ملك لا شيطان ؛ فقال : ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ . مُطَاعٌ ثَمَّ أَمِينٍ . وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ . وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ . وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ . وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ ﴾ [التكوير : ١٩ - ٢٥] وقال : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴾ [الشعراء : ١٩٣ ، ١٩٤] . ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [النحل : ١٠٢] وقال : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٩٧] وقال : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَا نَزَّلَ الشَّيَاطِينُ . تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ . يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴾ [الشعراء : ٢٢١ - ٢٢٣] .

فينبغي أن يتدبر هذا الموضع ، وتعرف الفروق الكثيرة بين آيات الأنبياء ، وبين ما يشبه بها ؛ كما يعرف الفرق بين النبي ، وبين المتنبي ، وبين ما يجيء به النبي ، وما يجيء به المتنبي .

فالفرق حاصل في نفس صفات هذا ، وصفات هذا ، وأفعال هذا ، وأفعال هذا ، وأمر هذا ، وأمر هذا ، وخبر هذا ، وخبر هذا ، وآيات هذا ، وآيات هذا ؛ إذ الناس محتاجون إلى هذا الفرقان أعظم من حاجتهم إلى غيره ، والله تعالى يبينه ، وييسره .

ولهذا أخبر أنه أرسل رُسُلَهُ بالآيات البينات .

- (١) كما قال تعالى : ﴿ يَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ [النحل : ٢] .
- (٢) كما قال تعالى : ﴿ إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [الأنفال : ١٢]

وكيف يُشَبَّه خَيْرَ الناسِ بِشَرِّ الناسِ، ولهذا لما مثَّلوا الرسولَ بالسَّاحِرِ،
وغيره؛ قال تعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ
سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٩].

خيرُ
الناسِ
لا يُشَبَّه
بشرِ
الناسِ

❑ وقد تنازع الناس في الخوارق: هل تدلُّ على صلاح صاحبها وعلى
ولايته لله؟

هل تدلُّ
الخوارق
على
صلاح
الرجل
وولايته
له؟

والتحقيق؛ أن مَنْ كان مؤمناً بالأنبياء، لم يُستدلَّ على الصلاح بمجرد
الخوارق التي قد تكون للكفار والفُسَّاق، وإنما يستدلُّ بمتابعة الرجل للنبيِّ،
فيميز بين أولياء الله وأعدائه بالفروق التي بينها الله ورسوله؛ كقوله: ﴿أَلَا
إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس:
٦٢، ٦٣].

وقد علَّق السَّعادةَ بالإيمان والتقوى في عدَّة مواضع؛ كقوله - لما ذكر
السحرة - : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾
[البقرة: ١٠٣] ، وقوله عن يوسف: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مِنْ نَّشَاءٍ وَلَا نَضِيعُ أَجْرَ
الْمُحْسِنِينَ . وَلَآجِرُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يوسف: ٥٦ ، ٥٧] .
وقوله في قصة صالح: ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [فصلت: ١٨] .
وهذه طريقة الصحابة والسلف .

السَّعادةُ
معلقة
بالإيمان
والتقوى

وأما دلالتها على ولاية المعين؛ فالناسُ متنازعون؛ هل الوليُّ والمؤمنُ
من مات على ذلك؛ بحيث إذا كان مؤمناً تقيّاً، وقد علِم أنه يموت كافراً،
يكون في تلك الحال عدواً لله؟ أو ينتقل من إيمان وولاية إلى كفر وعداوة؟
وهما قولان معروفان: فمن قال بالأول؛ فالوليُّ عنده كالمؤمن عند من علم
أنه يموت على تلك الحال، والخوارقُ لا تدلُّ على ذلك.

دلالة
الخوارق
على ولاية
المعين فيه
نزع

ولهذا قال هؤلاء - كالقاضي أبي بكر^(١)، وأبي يعلى^(٢)، وغيرهما -:
إنها لا تدل؛

وأما من قال : الولاية تتبدل ، فالولاية هنا كالإيمان ، وقد يعلم أن
الرجل مؤمن في الباطن ؛ تقيُّ بدلائل كثيرة .
وقد يُطلع الله بعض الناس على خاتمة غيره ، فهذا لا يمتنع ، لكن هذا
مثل الشهادة لمعين بالجنة ، وفيها ثلاثة أقوال :
هل
يشهد
لمعين
بالجنة؟

[١] قيل : لا يُشهد بذلك لغير النبي ؛ وهو قول أبي حنيفة ،
والأوزاعي ، وعلي بن المديني ، وغيرهم .

[٢] وقيل : يُشهد به لمن جاء به نص ، إن كان خبراً صحيحاً ؛ كمن
شهد له النبي بالجنة فقط ، وهذا قول كثير من أصحابنا وغيرهم .

[٣] وقيل : يشهد به لمن استفاض عند الأمة أنه رجل صالح ؛ كعمر بن
عبد العزيز ، والحسن البصري ، وغيرهما ؛ وكان أبو ثور يشهد لأحمد بن
حنبل بالجنة ، وقد جاء في الحديث الذي في «المسند»^(٣) : «يُوشِكُ أَنْ
تَعْلَمُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ . قَالُوا بِمَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قال : بالثناء

(١) الباقلاني محمد بن الطيب ، من رؤوس الأشاعرة ؛ توفي سنة ٤٠٣ هـ ؛ ترجمه الذهبي
في «السير» ١٧ / ١٩٠ .

● قلت : وللباقلاني كتاب في مبحث النبوات ؛ يسمى «البيان» ؛ ركّز شيخ الإسلام في
كتابه «النبوات» على تفنيده ووهاء حججه . وهذا الكتاب أصلٌ عند الأشاعرة في
«النبوات والمعجزات والكرامات» . راجع «مقدمة الطويان لكتاب : «النبوات»
١ / ١٠٠ و . و «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» ص ٥٣١ .

(٢) الفراء الحنبلي ؛ ترجمه الذهبي في «السير» ١٨ / ٨٩ .

(٣) (٤١٦ / ٣) .

الحَسَنُ، والثَّنَاءِ السَّيِّءِ» (١) .

وفي «الصحيحين» (٢) : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَيْهِ بِجَنَازَةٍ ، فَأَثْنُوا عَلَيْهَا

(١) حديث حسن على أقل أحواله ، والله أعلم .

وأخرجه ابن ماجه (حديث ٤٢٢١) وأحمد (المسند ٣ / ٤١٦) و (٦ / ٤٦٦) ، وعبد ابن حميد (حديث ٤٤٢) وابن أبي شيبة في (مصنفه ١٤ / ٥١٠) ، وفي (مسند رقم ٦٠٣) وابن قانع في (معجم الصحابة ٣ / ٢٨) ترجمة أبي زهير الثقفي ، والمزي في (تهذيب الكمال ٣٣ / ص ٩١) من طريق نافع بن عمر الجمحي عن أمية بن صفوان عن أبي بكر بن أبي زهير الثقفي عن أبيه قال خطبنا رسول الله ﷺ بالنبأة أو النبأة قال: والنبأة من الطائف قال : «يوشك أن تعرفوا - وفي رواية - تعلموا أهل الجنة من أهل النار» (١) قالوا بم ذاك يا رسول الله ؟ قال : «بالثناء : بالثناء الحسن والثناء السيء؛ أنتم شهداء الله بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ» .

● قلت: وفي سننه أبو بكر بن أبي زهير وأبوه أبو زهير وهو معاذ بن رباح قال الحافظ في كليهما : مقبول .

○ قلت: وله شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أخرجه البزار كما في (مختصر الزوائد لابن حجر ٢٣٠٥) و (الكشف ١٠ / ٣٦٠) و (البحر الزخار حديث ١١٣٤) وقال : (لا نعلمه يروي عن سعد إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ولا نعلم رواه عن سعد إلا عامر ولا عن عامر إلا هاشم بن هاشم ولا عن هاشم إلا شجاع ولم نسمعه إلا من الحسن بن عرفة (١) هـ .

وقد صححه الحافظ ابن حجر كما في (مختصر زوائد مسند البزار حديث ٢٣٠٥) (٢) / (٥٠٧)؛ فقد قال عقبه : «صحيح» .

وكذا شيخه الهيثمي في (المجمع ١٠ / ٢٧١) قال : (رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير الحسن بن عرفة وهو ثقة) .

● قال ابن تيمية في «الفتاوى» (٢٠ / ٥٠١) : «والشهداء على الناس لابد أن يكونوا عالمين عادلين كالرسول...» .

(٢) رواه البخاري (حديث ١٣٦٧) كتاب الجنائز . باب ثناء الناس على الميت ومسلم في (صحيحه حديث ٩٤٩) كتاب الجنائز باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى =

(١) وفي رواية على الشك (أو خياركم من شراركم) .

خيرًا؛ فقال : «وَجَبَتْ وَجَبَتْ» ، ومرَّ عليه بجنائزها ، فأثنوا عليها شراً؛ فقال : «وَجَبَتْ وَجَبَتْ» . فقيل : يا رسول الله ! ما قولك : وجبت وجبت ؟ «قَالَ: هذه الجنائزُ أثْنَيْتُمْ عليها الخيرَ، فقلتُ : وَجَبَتْ لَهَا الْجَنَّةُ، وهذه الجنائزُ أثْنَيْتُمْ عليها شراً، فقلتُ : وَجَبَتْ لَهَا النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ» .

● وفي حديث آخر : «إِذَا سَمِعْتَ جِيرَانَكَ يَقُولُونَ: قَدْ أَحْسَنْتَ، فَقَدْ أَحْسَنْتَ ، وَإِذَا سَمِعْتَهُمْ يَقُولُونَ: قَدْ أَسَأْتَ، فَقَدْ أَسَأْتَ»^(١) .

= والترمذي (حديث ١٠٥٨) والنسائي (٤ / ٤٩ ، ٥٠) وابن ماجه (حديث ١٤٩١) وأحمد (٣ / ١٨٦ ، ١٩٧ ، ٢٤٥) والطيالسي (٢٠٦٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

(١) (في صحته نظر) .

وأخرجه أحمد (١ / ٤٠٢) ومن طريقه الشاشي في «مسنده» (٤٨٣) وابن ماجه (٤٢٢٣) والنسائي في «جزء أماليه» (١٠) وابن حبان في «صحيحه» (٥٢٦ ، ٥٢٥) وكما في «الموارد» (٢٠٥٦) والطبراني في «الكبير» (١٠٤٣٣) (١٠ / ٢٣٨) والبغوي في «شرح السنة» (٣٤٩٠) (١٣ / ٧٣) والبيهقي في «الكبرى» (١٠ / ١٢٥) وأبو عوانة في «صحيحه» (٤ / ٥٠ ، ٥١) والبزار في «البحر الزخار» (١٦٧٥) ، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٢٢٨) وأبو نعيم في «الحلية» (٥ / ٤٣) كلهم من طريق عبد الرزاق (كما في المصنف ١٩٧٤٩) : عن معمر عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله ابن مسعود : «قال رجل للنبي ﷺ كيف لي أن أعلم إذا أحسنت وإذا أسأت ؟ ... فذكره» .

● قال البزار : «لا نعلم رواه عن منصور إلا معمر ولا نعلمه يروى عن عبد الله عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه» .

● وقال أبو نعيم : «غريب من حديث منصور لم نسمعه إلا من هذا الوجه» .
○ ومن ثم قال أبو عوانة : «في هذا الحديث نظر في صحته وتوحيته» وكذا نقله عنه الحافظ في «النكت الظرف» كما في «التحفة ٥٨ / ٧» .

● وقد قال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٧١) : «رجاله رجال الصحيح» . وقال العراقي في «تخريج الإحياء» : «إسناده جيد» وقال البوصيري في «الزوائد» ٣ / =

= (٣٠٣) : «هذا إسناد صحيح» وهذا لا يحمل منهم على الجزم بصحة الحديث فإن كون رجاله رجال الصحيح أو الحكم على إسناده بالصحة أو الجودة لا تعني خلوه من وجود علة تعلقه . وقد وجدت فيه علة أشار إليها البزار وأبو نعيم وأبو عوانة وأوضحها أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان كما قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١٠٠) : سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي ﷺ : كيف لي أن أعلم أنني أحسنت . . وذكر الحديث . قالوا : «هذا خطأ» رواه حماد بن شعيب عن منصور عن جامع بن شداد عن الحسن بن مسلم عن النبي ﷺ . مرسل قالوا : «وهذا هو الصحيح» ١. هـ . وحماد بن شعيب ضعيف .

● قلت : وتخطئة أبي حاتم وأبي زرعة لطريق معمر عن منصور . . . إلخ برهانه أن معمرًا يخطئ في حديثه عن منصور وهو كوفي ، وقد قال ابن معين (كما في «التهذيب» ١٠ / ٢٢٠) : «إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاووس فإن حديثه عنهما مستقيم ، فأما أهل الكوفة ، وأهل البصرة فلا ، وما عمل في حديث الأعمش شيئًا» ١. هـ وهذا نص عام في هذه المسألة ، وإليك هذا النص الخاص الذي أورده ابن رجب في «شرح العلل» (ص ٢٩٩) وفيه : « . . وبه معمر في منصور كأنه ليس بالقوي ، فإن معمرًا روي عن منصور - إلى أن قال - وحديث معمر عندهما (أي عند الشيخين) خطأ » ١. هـ .

● قلت : وله شاهد من حديث كلثوم بن علقمة الخزاعي عن رسول الله ﷺ (مرسلًا) أخرجه ابن ماجه (٤٢٢٢) وهناد بن السري في «الزهد» (٢٠٤٠) وابن أبي شيبة في «مسنده» (٢ / ٢٠٦) (٦٩١) والبيهقي في «الكبرى» (١٠ / ١٢٥) وابن قانع في «الصحابة» (٢ / ٣٩٣) وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤ / ٤٦٧) وأبو نعيم في «معرفه الصحابة» (٥٨٥) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن جامع بن شداد عن كلثوم الخزاعي قال : أتى النبي ﷺ رجل فقال يا رسول الله . . وذكره .

● قلت :

وهذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أنه مرسل ، قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣ / ١٣٢٧) عن كلثوم : «أحاديثه مرسله ، لا تعلم له صحة» .

وراجع «جامع التحصيل» للعلائي (ص ٢٦٠) .

وأبو حاتم وأبو زرعة - رحمهما الله - قد أعلا طريق معمر عن منصور في حديث ابن =

= مسعود السابق بطريق مرسل عن منصور عن جامع بن شداد عن الحسن بن مسلم^(١) عن النبي ﷺ مرسلًا . وهو ها هنا قد روي من طريق الأعمش عن جامع بن شداد عن كلثوم الخزاعي مرسلًا . فلا أدري هل هما طريقان ولجامع شيخان !! أم أن كلا الطريقين يُعلّ أحدهما الآخر ؟!! وسيان كان الأخير أو الأول أصح فلم يتعديا المرسل .

● وله شاهد ثالث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله : دلني على عمل إذا أخذت به دخلت الجنة ولا تكثر عليّ؟ فقال : «لا تغضب» وأتاه رجل آخر فقال : يا نبي الله ، دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة ، فقال : «كن محسنًا» .

قال : كيف أعلم أنني محسن ؟ فقال : «تسأل جيرانيك فإن قالوا : إنك محسن ، فإنك محسن ، وإن قالوا إنك مسيء فإنك مسيء» وهذا الحديث - كما ترى - له مقطعان :

- الأول :

قول الرسول ﷺ للرجل الأول : «لا تغضب» .

- الثاني :

قول الرسول ﷺ للآخر : «كن محسنًا...» .

○ وشاهدنا في هذا المقام (المقطع الثاني) وهو قوله : «كن محسنًا» ، قال : كيف أعلم أنني محسن ؟ فقال : تسأل جيرانيك .. الحديث .

ولكن هل يقبل هذا الشاهد بهذه الطريقة ، أم أنه ينبغي تحرير سنده ، وكذا متنه ، كي ينظر هل يصح أو لا يصح ؟! فقد يصح ويكون شاهدًا قويًا في هذا الباب عامة ، ولحديث عبد الله بن مسعود خاصة ، وقد يكون فيه شذوذ ونكارة^(٢) مرفوضة لدى النقاد المحدثين .

(١) ويحتمل أن التصحيف هنا وارد كما قال فضيلة الشيخ مقبل بن هادي - رحمه الله تعالى - في «أحاديث معللة ظاهرها الصحة» رقم (٢٣٩) : «كذا وفي ابن ماجه جامع بن شداد عن كلثوم الخزاعي والظاهر أنه تصحيف في العلل لابن أبي حاتم» . هـ .

(٢) وطريقة إثبات الشذوذ في «المتن» خاصة ، أن تجمع الطرق ، وألفاظ الحديث ثم تحكم بعد المقابلة بما تقتضيه الحال . وراجع أمثلة على ذلك في كتب العلل المشهورة فإنك تجد الكثير منها ، وكذا كتاب «طلية سمط اللاتي في الرد على الغزالي» للمحدث النبيل أبي إسحاق الحويني (ص ٤٥ - ٤٧) .

= أما وقد قررنا ذلك ، فها نحن نشرع في بيان ذلك :

○ بداية أقول :

الحديث أخرجه النسائي في «جزاء أماليه» (حديث ١٦) والحاكم في «المستدرک» (١) / ٣٧٨ وعنه البيهقي في «الشعب» (٩٥٦٧) والأصبهاني في «الترغيب» (١) (٨٧١) من طرق عن علي بن الحسين بن الحسين بن واقد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به .

ولأول وهلة إذا نظرنا في سند هذا الحديث ترى رجال إسناده قابلين للتحسين؛ أما علي ابن الحسين فقد قال الحافظ : «صدوق يهم» ، وتشدد أبو حاتم كما في «الجرح والتعديل» (١٧٩ / ٦) فقال : «ضعيف الحديث» .

وأبوه الحسين بن واقد ثقة له أوهام كما قال الحافظ عنه «في التقريب» . لكنه قد وقع خلاف على أبي صالح عن النحو التالي :

- فرواه عنه (أبو حصين / عثمان بن عاصم) عند البخاري في «صحيحه» (حديث ١٦١٦) وغيره ، دون الزيادة ، قال فيه : «لا تغضب» فردّد مراراً فقال : «لا تغضب» .

وفي رواية عند أحمد (٢ / ٤٦٦) والترمذي (٢٠٢٠) : «جاء رجل إلى النبي ﷺ قال: علمني شيئاً ولا تكثر عليّ لعلّ أعيه ، قال : «لا تغضب» .» (٢) ولم يذكر الزيادة فيه .

وخولف أبو حصين من الأعمش ، واختلف عن الأعمش على هذا النحو :

- رواه عنه الحسين بن واقد - كما سبق عنه النسائي في «الأمالي» والحاكم والبيهقي وغيرهم ، وزاد فيه : «وأناه رجل آخر ، فقال : يا نبي الله ، دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة فقال : «كن محسناً...» الحديث .

- خالف الحسين بن واقد - في عدم إيراد هذه الزيادة - عن الأعمش ما يلي :

١ - أبو معاوية الضرير عند هناد في «الزهد» (١٣٠٠) =

(١) وهناك شاهد آخر ذكره في «الترغيب» (٨٦٤) من طريق أبي ذر مرفوعاً ، وفيه من لم أعرفه .

(٢) وقد ذكره فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله - في (الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين ١ / ٨٥ ، ٨٦) من حديث جارية بن قدامة السعدي ، وقال : «هذا حديث صحيح» .

- ٢ = يحيى بن سعيد
 ٣ - صالح بن عمر زحمويه
 ٤ - فضيل بن عياض
 ٥ - شيان بن عبد الرحمن
 ٦ - أبو إسماعيل المؤدب
 وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤٨ / ٧)
 ٧ - جرير بن عبد الحميد
 ٨ - عبد الواحد بن زياد
 وعند البيهقي في «السنن» (١٠٥ / ١٠)
 وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤٨ / ٧)
 ٩ - أبو حمزة السكري
 عند أبي نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٣٤٠)
 وله في ذلك روايتان : الأولى بالزيادة والأخرى بدونها وأشار إلى توهين الأولى
 الدارقطني في «العلل» (١٠ / ١٢١) : تسعتهم (أبو معاوية ويحيى وصالح وفضيل
 وشيخان وأبو إسماعيل وجرير وعبد الواحد وأبو حمزة في رواية صحيحة) روى الحديث
 عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به (بدون الزيادة) .
 تنبيه :
 وقد وقع خلاف في تحديد اسم الصحابي ، فمنهم من قال : «أبو هريرة» ومنهم من
 قال : «رجل من أصحاب النبي ﷺ» ويُفسر على أنه الأول ، وذكروا أقوالاً أخرى ،
 ورجح الأول ابن عبد البر في «التمهيد» .
 فتبين حينئذ أن الجماعة الثقات الحفاظ روى الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن
 أبي هريرة مرفوعاً به (بدون ذكر الزيادة) وأن الحسين بن واقد قد خالفهم في ذلك
 (وأورد في حديثه الزيادة) ولا شك أن رواية الجماعة مقدّمة على رواية الحسين بن
 واقد ، خاصة وقد وصفه الحافظ في «التقريب» بأن له : «أوهاماً» وقال أحمد بن حنبل :
 «في أحاديثه زيادة ما أدري أي شيء هي ونفص يده» التهذيب «٢ / ٣٣٢» . فهي
 مخالفة شاذة غير مقبولة من الحسين بن واقد ، والله تعالى أعلم .
 هذا وقد أعلّ الحديث الدارقطني من وجه آخر وقد سبق أن ذكرناه شاهداً من طريق أبي
 معاوية عن الأعمش عن جامع بن شداد عن كلثوم الخزاعي مرسلًا .
 =

وسئلَ عن الرَّجُلِ يَعْمَلُ الْعَمَلَ لِنَفْسِهِ فَيَحْمَدُهُ النَّاسُ عَلَيْهِ؛ فَقَالَ :
«تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ» ^(١) .

= والحسين بن واقد يرويه أيضاً عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .
فقال الدارقطني كما في «العلل» (١٠ / ١٢٠ ، ١٢١) : «وهذه الألفاظ ، إنما رواه
الأعمش بن جامع بن شداد وعن كلثوم الخزاعي عن النبي ﷺ » انتهى .
○ فخلاصة القول في هذا الشاهد أنه شاذ للآتي :
١ - مخالفة الجمع للحسين بن واقد في عدم ذكر الزيادة .
٢ - قول أحمد في زيادات الحسين بن واقد .
٣ - متابعة أبي حصين للأعمش في رواية الجمع عنه (على عدم ذكره الزيادة) .
٤ - قول الدارقطني : «وهذه الألفاظ إنما رواه الأعمش عن جامع بن شداد . . .» .
٥ - أن أبا معاوية أثبت في الأعمش من الحسين بن واقد ، وقد روي الحديث بدون
ذكر الزيادة ، هذا والله تعالى أعلى أعلم وبالله التوفيق ^(١) .

(١) حديث صحيح :

أخرجه مسلم كتاب «البر والصلة» باب «إذا أثنى على الصالح فهي بشرى ولا تضره»
(حديث ٢٦٤٢) وابن ماجه «كتاب الزهد» باب «الثناء حديث ٤٢٢٥» وأحمد (المسند
٥ / ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٨) وابن أبي شيبة في (المصنف ١١ / ٥٣) (حديث ١٠٥٠٧)
والبيهقي في (شرح السنة ١٤ / ٣٢٧) (حديث ٤١٣٩ ، ٤١٤٠) باب من عمل لله
فحمد عليه .

كلهم من طريق أبي عمران الجوني قال سمعت عبد الله بن الصامت عن أبي ذر
قال : يا رسول الله أرأيت الرجل يعمل العمل لله يحمد الناس عليه - وفي رواية -
يجبه الناس عليه ؟ قال : «تلك عاجل بشرى المؤمن»

● وقد قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» (١ / ٨) عقب ذكره لقوله تعالى : ﴿لَهُمْ
الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس : ٦٤] :
«وقد فسر النبي ﷺ البشري في الدنيا بنوعين :
أحدهما : ثناء المثنين عليه .

(١) وقد أفادني في هذا الحديث من ذكر نقولات عن أهل العلم قضت على الحديث بالضعف بعد ما
كنتُ أصححه؛ أخي الوليد الشاعر، فجزاه الله خير الجزاء .

○ والتحقق؛ أن هذا قد يُعلم بأسباب، وقد يغلب على الظن.

ولا يجوز للرجل أن يقول بما لا يعلم ؛ ولهذا لما قالت أمّ العلاء الأنصارية : « لما قدم المهاجرون المدينة اقترعت الأنصارُ على سكنائهم، فصار لنا عثمانُ بن مظعون في السُّكنى، فمرضَ فمرضناه ، ثم تُوفي، فجاء رسول الله ﷺ ، فدخل، فقلت: رحمة الله عليك أبا السائب فشهادتي أن قد أكرمك الله، قال النبي ﷺ : «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَكْرَمَهُ؟» قالت : لا والله لا أدري . فقال النبي ﷺ : «أَمَّا هُوَ فَقَدْ أَتَاهُ الْيَقِينُ مِنْ رَبِّهِ، وَإِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ، وَاللَّهُ مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ» قالت: فوالله لا أزكي بعدهُ أحدًا أبدًا، قالت: ثم رأيتُ لعثمان ﷺ بعد في النوم عينًا تجري، فقصصتها على رسول الله ﷺ فقال : «ذَلِكَ عَمَلُهُ» (١) .

= الثاني : الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو ترى له ، فقيل : « يا رسول الله! الرجل يعمل العمل لنفسه فيحمده الناس عليه ؟ قال : تلك عاجل بشرى المؤمن » . انتهى .

○ ومن هذا الباب - باب شهادة الجيران وثنائهم -؛ ما أخرجه أحمد في «مسنده» (٣/ ٢٤٢) من حديث أنس أن النبي ﷺ قال : « ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة أهل أبيات من جيرانه الأدينين إلا قال : «قد قبلت علمكم فيه ، وغفرت له ما لا تعلمون » وأخرجه الحاكم في (المستدرک) (١/ ٣٧٨) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ١. هـ وفي رواية عند الحاكم (٠٠) إلا قال الله تبارك وتعالى : قد قبلت علمكم) . قلت: وله طرق أخرى.

(١) حديث صحيح :

أخرجه البخاري (٣٩٢٩) وأحمد (٤٣٦ / ٦) والنسائي في «الكبرى» (تحفة ١٣/ ١٨٣٣٨) وعبد بن حميد (١٥٩١) (٣/ ٢٧٣) من طريق ابن شهاب عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أم العلاء الأنصارية ﷺ .
○ وهي أم خارجة بن زيد بن ثابت « الراوي عنها » وهي بنت الحارث بن ثابت بن خارجة الأنصارية الخزرجية ، وكان اسمها كُنيتها ، كما في «الفتح» (٧/ ٣١١) .

وأما من لم يكن مقرّاً بالأنبياء، فهذا لا يعرف الولي من غيره؛ إذ الولي لا يكون ولياً إلا إذا آمن بالرسول. لكن قد تدلُّ الخوارق على أن هؤلاء على الحق، دون هؤلاء؛ لكونهم من أتباع الأنبياء، كما قد يتنازع المسلمون والكفار في الدين؛ فيؤيد الله المؤمنين بخوارق تدلُّ على صحة دينهم؛ كما صارت النار على أبي مسلم برداً وسلاماً^(١)؛ وكما شرب خالد السم^(٢)، وأمثال ذلك، فهذه الخوارق هي من جنس آيات الأنبياء.

تأييد الله
المؤمنين
بالخوارق،
للدلالة
على
صحة
دينهم

وقد يجتمع كفار، ومسلمون، ومبتدعة، وفجّار؛ فيؤيد هؤلاء بخوارق تعينهم عليها الجن، والشياطين، ولكن جنهم وشياطينهم أقرب إلى الإسلام فيترجعون بها على أولئك الكفار عند من لا يعرف النبوات؛ كما يجري لكثير من المبتدعة، والفجار، مع الكفار؛ مثل ما يجري للأحمدية^(٣) وغيرهم، مع عباد المشركين البخشية، قدّام^(٤) التتار^(٥)، كانت خوارق هؤلاء أقوى؛ لكونهم كانوا أقرب إلى الإسلام^(٦).

ظهور
الخوارق
على يد
المبتدعة
ضدّ
الكفار

وعند من هو أحقّ بالإسلام منه لا تظهر خوارقهم، بل تظهر خوارق من هو أتمّ إيماناً منهم، وهذا يُشبه ردّ أهل البدع على الكفار بما فيه بدعة؛ فإنهم وإن ضلُّوا من هذا الوجه؛ فهم خير من أولئك الكفار، لكن من أراد أن يسلك إلى الله على ما جاء به الرسول يضره هؤلاء، ومن كان حائراً

خوارق
المبتدعة لا
تظهر أمام
السنّي
المتمسك
بالكتاب
والسنة

(١) سبق (ص ٩٨) وهو حسن.

(٢) سبق (ص ٩٩) وهو صحيح.

(٣) هم من المتصوفة، وتسمى الرفاعية الأحمدية. «البداية» (١٤ / ٣٦).

(٤) لعلها «أيام» الفقي.

(٥) والتتار؛ أرادوا الاستيلاء على دمشق «الشام»؛ فوقف شيخ الإسلام أمامهم وكسر

شوكتهم وكانت موقعة تسمى «موقعة شقحب» في رمضان سنة ٧٠٢هـ أيام السلطان

الناصر بن قلاوون. «البداية» (١٤ / ٣٦).

(٦) وإن كانوا منحرفين مبتدعة؛ على غير سنة وهدى، والله في خلقه شؤون.

نفعه هؤلاء .

بل كلام أبي حامد ^(١) ينفع المتفلسف ويصير أحسن ؛ فإن المتفلسف يُسلم به إسلام الفلاسفة ، والمؤمن يصير به إيمانه مثل إيمان الفلاسفة ؛ وهذا أردأ ^(٢) من هذا ، بخلاف ذلك .

□ والخوارق ثلاثة أنواع :

○ إما أن تُعين صاحبها على البر والتقوى ، فهذه أحوال نبينا ومن اتبعه ؛ ^{الخوارق واصحابها على أنواع} خوارقهم لحجة في الدين ، أو حاجة للمسلمين .

○ والثاني : أن تعينهم على مباحات ؛ كمن يُعينه الجنُّ على قضاء حوائجه المباحة ؛ فهذا متوسط ، وخوارقه لا ترفعه ولا تخفضه ، وهذا يشبه تسخير الجنِّ لسليمان عليه السلام ، والأول ؛ مثل إرسال نبينا إلى الجنِّ يدعوهم إلى الإيمان ؛ فهذا أكمل من استخدام الجنِّ في بعض الأمور المباحة ؛ كاستخدام سليمان عليه السلام لهم في محاريب ، وتمثيل ، وجفان كالجواب ، وقدور راسيات ، اعملوا آل داود شكراً ؛ قال تعالى : ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَائِيلٍ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ اَعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾ [سبأ : ١٣] . وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾ [سبأ : ١٢] .

ونبينا أرسل إليهم يدعوهم إلى الإيمان بالله وعبادته ؛ كما أرسل إلى

(١) هو الغزالي : محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبو حامد ؛ سيأتي بكنيته (ص ١٤٥) .

● قال النووي في («التيبان» ٣١٨) :

«يُقال بتشديد الزاي ، وقد روي عنه أنه أنكر هذا ، وقال : إنما أنا الغزالي بتخفيف الزاي ؛ منسوباً إلى قرية من قرى طوس يقال لها غزالة» .

(١) في نسخة : «خ» : أراداً وهو تصحيف .

الإنس ، فإذا اتبعوه صاروا سعداء ؛ فهذا أكمل له ولهم من ذاك .

كما أن العبد الرسول أكمل من النبي الملك ^(١) ، ويوسف ، وداود ، وسليمان عليهم السلام أنبياء ملوك ، وأما محمد ﷺ فهو عبد رسول ؛ كإبراهيم ، وموسى ، والمسيح عليهم السلام وهذا الصنف أفضل ، وأتباعهم أفضل .

الفرق بين
العبد
الرسول
والنبي
الملك

○ والثالث : أن تعينه على مُحَرَّمات ؛ مثل الفواحش ، والظلم ، والشرك ، والقول الباطل ؛ فهذا من جنس خوارق السحرة ، والكهَّان ، والكفَّار ،

خوارق
المتدعة
كخوارق
السحرة
والكهنة

(١) ● قلت : وللمصنف - رحمه الله - كلامٌ نفيسٌ في هذا الباب في كتابه [«الفرقان» ص ٤٤] ؛ فقال : «ونظير هذا انقسام الأنبياء عليهم السلام إلى عبد رسول ونبي ملك وقد خيَّر الله سبحانه محمداً ﷺ بين أن يكون عبداً رسولاً ، وبين أن يكون نبياً ملكاً فاختار أن يكون عبداً رسولاً .

فالنبي الملك : مثل داود وسليمان ونحوهما عليهما الصلاة والسلام . قال الله تعالى في قصة سليمان الذي ﴿ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ . فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رِخَاءً حَيْثُ أَصَابَ . وَالشَّيَاطِينُ كُلُّ بَنَاءٍ وَعَوَاصٍ . وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ . هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [ص : ٣٦ - ٣٩] أي أعط من شئت واحرم من شئت لا حساب عليك .

فالنبي الملك يفعل ما فرض الله عليه ويترك ما حرَّم الله عليه ويتصرف في الولاية والمال بما يحبه ويختار من غير إثم عليه .

وأما «العبد الرسول» : فلا يعطي أحداً إلا بأمر ربه ولا يعطي من يشاء ويحرم من يشاء بل يعطي من أمره ربه بإعطائه ويرى من أمره ربه بتوليته فأعماله كلها عبادات لله تعالى ؛ كما في «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : «إني والله لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً إنما أنا قاسم أضع حيث أمرت» .

ثم قال : والمقصود هنا أن العبد الرسول هو أفضل من النبي الملك ، كما أن إبراهيم وموسى وعيسى ومحمداً عليهم الصلاة والسلام أفضل من يوسف وداود وسليمان عليهم السلام ، كما أن المقربين السابقين أفضل من الأبرار أصحاب اليمين الذين ليسوا مقربين سابقين « ١ هـ .

والفجّار؛ مثل أهل البدع من الرفاعية، وغيرهم؛ فإنهم يستعينون بها على الشرك، وقتل النفوس بغير حق، والفواحش.

وهذه الثلاثة هي التي حرمها الله في قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨].

ولهذا كانت طريقهم من جنس طريق الكهان، والشعراء، والمجانين؛ وقد نزه الله نبيه عن أن يكون مجنوناً، وشاعراً، وكاهناً^(١)؛ فإن إخبارهم^(٢) بالمغيبات تنزل عليهم كالكهان، وأقوى أحوالهم لمؤلهيهم^(٣)، وهم من جنس المجانين.

وقد قال شيخهم: إن أصحاب الأحوال منهم، يموتون على غير الإسلام، وأما سماعهم ووجدهم، فهو شعر الشعراء، ولهذا شبههم من رأيهم بعباد المشركين؛ من الهند الذين يعبدون الأنداد.

(١) ● كما قال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾. أم يقولون شاعرٌ تتربص به ريب المنون ﴿[الطور: ٢٩ - ٣١]. وكما في («الحاقة»: ٤١ و ٤٢) وغيرها.

(٢) يعني: الكهان، والشعراء، والمجانين. «الطويان».

(٣) قال الفقي: «ومعنى الكلام أن الذين يؤلهون الجن والشياطين أحوالهم وخوارقهم أشد من غيرهم، ويقوي حال الواحد منهم كلما اشتد تأليهه لهم وهم من جنس المجانين، لأن لهم أخذات ونوبات وتشنجات ووطانات وهذيانات فهذه الأعراض نوع من الجنون. إذ هو كما قيل: فنون، ويمكن صوغ العبارة بأوضح منها هكذا: «وأقوى خوارق هؤلاء إنما تظهر فيمن يؤلهون الجن والشياطين وهم من جنس المجانين... إلخ». انتهى.

○ فَصْل ○

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ؛ أَنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى النَّبُوَّةِ هُوَ آيَةٌ عَلَى النَّبُوَّةِ، وَبِرْهَانٍ عَلَيْهَا، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَخْتَصًّا بِهَا، لَا يَكُونُ مَشْتَرَكًا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ؛ فَإِنَّ الدَّلِيلَ هُوَ مُسْتَلْزَمٌ لِمَدْلُولِهِ، لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَعَمَّ وَجُودًا مِنْهُ، بَلْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًّا فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، أَوْ يَكُونُ أَخْصَصَ مِنْهُ.

وَحِينَئِذٍ فَآيَةُ النَّبِيِّ لَا تَكُونُ لَغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ مَعْتَادَةً لِكُلِّ نَبِيٍّ، أَوْ لَكَثِيرٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، لَمْ يَقْدَحْ هَذَا فِيهَا، فَلَا يَضُرُّهَا أَنْ تَكُونَ مَعْتَادَةً لِلْأَنْبِيَاءِ.

الدليل
مستلزم
لمدلوله -
أي: الآية
المعجزة
تدلُّ على
النبوة
والرسالة

وَكُونُ الْآيَةِ خَارِقَةً لِلْعَادَةِ، أَوْ غَيْرَ خَارِقَةٍ: هُوَ وَصْفٌ لَمْ يَصِفْهُ الْقُرْآنُ، وَالْحَدِيثُ، وَلَا السَّلَفُ.

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ هَذَا وَصْفٌ لَا يَنْضِبُطُ، وَهُوَ عَدِيمُ التَّأْثِيرِ؛ فَإِنَّ نَفْسَ النَّبُوَّةِ مَعْتَادَةٌ لِلْأَنْبِيَاءِ، خَارِقَةٌ لِلْعَادَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِمْ. إِنْ كَوَّنَ الشَّخْصَ يُخْبِرُهُ اللَّهُ بِالْغَيْبِ خَبْرًا مَعْصُومًا هَذَا مَخْتَصٌّ بِهِمْ، وَلَيْسَ هُوَ مَوْجُودًا لَغَيْرِهِمْ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ مَعْتَادًا.

فَآيَةُ النَّبِيِّ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ خَارِقَةً لِلْعَادَةِ؛ بِمَعْنَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَعْتَادَةً لِلْأَدَمِيِّينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ لَا تَكُونُ مَخْتَصَّةً بِالنَّبِيِّ بَلْ مَشْتَرَكَةً.

ليس كلُّ
خارق آية
ومعجزة

وَبِهَذَا احْتَجُّوا عَلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ خَارِقَةً لِلْعَادَةِ، لَكِنْ لَيْسَ فِي هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ خَارِقِ آيَةٍ؛ فَالْكُهَانَةُ، وَالسَّحَرُ، هُوَ مَعْتَادٌ لِلْسَّحَرَةِ، وَالْكُهَانِ، وَهُوَ خَارِقٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِمْ، كَمَا أَنَّ مَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الطَّبِّ، وَالنَّجُومَ، وَالْفَقْهَ، وَالنَّحْوَ، هُوَ مَعْتَادٌ لِنَظَرَاتِهِمْ، وَهُوَ خَارِقٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِمْ.

ولهذا إذا أخبر الحاسب بوقت الكسوف، والخسوف، تعجب الناس؛ إذ كانوا لا يعرفون طريقه؛ فليس في هذا ما يختص بالنبى. وكذلك قراءة القرآن بعد أن بعث محمد ﷺ صارت مشتركة بين النبى وغيره. وأما نفس الابتداء به فهو المختص بالنبى، وكذلك ما يرويه من أنباء الغيب عن الأنبياء، لما صار مشتركاً بين النبى وغيره، لم يبق آية، بخلاف الابتداء به. ^{الآية إذا تكررت} ^{لم تعد} ^{خارقاً} فالكهانة مثلاً؛ وهو: (الإخبار ببعض الغائبات عن الجن) أمر معروف عند الناس، وأرض العرب كانت مملوءة من الكهان، وإنما ذهب ذلك بنبو محمد ﷺ^(١)، وهم يكثرُونَ في كل موضع نُقِصَ فيه أمر النبوة؛ فهم كثيرون في أرض عبّاد الأصنام، ويوجدون كثيراً عند النصاري، ويوجدون كثيراً في بلاد المسلمين؛ حيث نقص العلم والإيمان بما جاء به الرسول؛ لأن هؤلاء أعداء الأنبياء، والله تعالى قد ذكر الفرق بينهم وبين الأنبياء؛ فقال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ. تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ. يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢١ - ٢٢٣].

فهؤلاء لا بدّ أن يكون في أحدهم كذب وفجور، وذلك يُناقض النبوة.

فمن ادّعى النبوة، وأخبر بغيوب من جنس أخبار الكهان، كان ما أخبر به خرقاً للعادة عند أولئك القوم، لكن ليس خرقاً لعادة جنسه من الكهان. ^{دجالون كذابون} وهم إذا جعلوا ذلك آية لنبوته كان ذلك لجهلهم بوجود هذا الجنس لغير الأنبياء؛ كالذين صدّقوا مسيلمة الكذاب^(٢)، والأسود العنسي^(٣)، والحارث الدمشقي^(٤)، وبابا الرومي، وغير هؤلاء من المتنبيين الكذابين.

(١) لما حيل بين الكهان والشياطين وبين خبر السماء؛ وقد أرسلت عليهم الشهب؛ كما في («الصحيحين» البخاري ٤٩٢١ ومسلم ٤٤٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) سيأتي خبره أيضاً في (ص: ٣٣٤).

(٣) سيأتي (ص: ٣٣٣).

(٤) ستأتي ترجمته موجزة (ص: ٣٣٤).

وكان هؤلاء يأتون بأمور عجيبة، خارقة لعادة أولئك القوم ، لكن ليست خارقة لعادة جنسهم ممن ليس بنبي ، فمن صدقهم ظن أن هذا مختص بالأنبياء ، وكان من جهله بوجود هذا لغير الأنبياء، كما أنهم كانوا يأتون بأمور تناقض النبوة .

ولهذا يجب في آيات الأنبياء أن لا يعارضها من ليس بنبي؛ فكل ما عارضها صادراً ممن ليس من جنس الأنبياء ، فليس من آياتهم .

آيات
الأنبياء لا
يعارضها
معارض

ولهذا طلب فرعون أن يعارض ما جاء به موسى - لما ادعى أنه ساحر-؛ فجمع السحرة ليفعلوا مثل ما يفعل موسى، فلا تبقى حجته مختصة بالنبوة، وأمرهم موسى أن يأتوا أولاً بخوارقهم ، فلما أتت، وابتلعتها العصا التي صارت حية، علم السحرة أن هذا ليس من جنس مقدورهم فأمنوا إيماناً جازماً .

ولما قال لهم فرعون : ﴿وَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ وَلَتَعْلَمَنَّ إِنَّا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى . قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ [طه: ٧١ ، ٧٢] . وقالوا : ﴿آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ . رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [الأعراف: ١٢١ ، ١٢٢] .

فكان من تمام علمهم بالسحر؛ أن السحر معتاد لأمثالهم ، وأن هذا ليس من هذا الجنس، بل هذا مختص بمثل هذا ؛ فدل على صدق دعواه . وفرعون وقومه بين معاند وجاهل استخفه فرعون؛ كما قال تعالى : ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ﴾ [الزخرف: ٥٤] .

فإذا قيل لهم: المعجزة هي الفعل الخارق للعادة ، أو قيل: هي الفعل الخارق للعادة المقرون بالتحدي، أو قيل مع ذلك الخارق للعادة: السليم عن المعارضة؛ فكونه خارقاً للعادة ليس أمراً مضبوطاً .

تعريفات
للمعجزة
فقدما
شيخ
الإسلام
وناقشها

فإنه إن أريد به أنه لم يوجد له نظير في العالم، فهذا باطل؛ فإن آيات

الأنبياء بعضها نظير بعض، بل النوع الواحد منه؛ كإحياء الموتى: هو آيةٌ لغير واحدٍ من الأنبياء.

وإن قيل: إن بعض الأنبياء كانت آيته لا نظير لها؛ كالقرآن، والعصا، والناقة، لم يلزم ذلك في سائر الآيات.

ثم هَبْ أنه لا نظير لها في نوعها، لكن وُجِدَ خوارق العادات للأنبياء غير هذا، فنفس خوارق العادات معتادٌ جنسه^(١) للأنبياء، بل هو من لوازم نبوتهم، مع كون الأنبياء كثيرين؛ وقد روى^(١) أنهم مائة ألف وأربعة

(١) هكذا بصيغة التمریض؛ فقد روي هذا بأسانيد ضعيفة؛ وقد ورد من حديث أبي أمامة وأبي ذر.

● أما حديث أبي أمامة :

فأخرجه أحمد في («المسند» ٢٢٢٨٨ ط الرسالة) والطبراني في («الكبير» ٧٨٧١) وإسحاق في («المسند» - المطالب العالية - رقم : ٣٨٠٦) من طريق : معان بن رفاعة عن علي بن يزيد عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظ مطوّل.

○ قلت : وفيه علل ثلاث :

- أولاً : معان بن رفاعة ؛ قال الحافظ : «لین الحديث كثير الإرسال» .
- ثانياً : علي بن يزيد وهو الألّهاني ؛ قال في «التقريب» : «ضعيف» ؛ وضعّف الهيثمي الحديث به كما في «المجمع» (١/١٥٩) .
- ثالثاً : القاسم وهو ابن عبد الرحمن الدمشقي أبو عبد الرحمن ؛ قال الحافظ : «صدوق يغرب كثيراً» .

○ قلتُ: فحديث أبي أمامة لا يصح؛ وله شاهدٌ من حديث أبي ذر- كما تقدم -؛ أخرجه ابن حبان في كتابه: («الصحیح» ٣٦١) و («المجروحین» ١ / ١٣٠) ؛ وكما في («الموارد» للهيثمي ٩٤ ، ٣٢٢) ومن طريقه؛ أبو نعيم في («الحلية» ١ / ١٦٦) والآجري في («الأربعين» ١٠٩) وابن طولون في رسالة («إن إبراهيم =

(١) كذا في «خ» وفي «المطبوع»: «جميعه».

وعشرون ألف نبيٍّ، وما يأتي به كلُّ واحدٍ من هؤلاء، لا يكون معدومَ النظر في العالم، بل ربما كثر نظيره.

وإن عني بكون المعجزة هي الخارق للعادة: أنها خارقةٌ لعادة أولئك المخاطبين بالنبوة؛ بحيث ليس فيهم من يقدر على ذلك، فهذا ليس بحجة؛ فإن أكثر الناس لا يقدرّون على الكهانة، والسحر، ونحو ذلك.

ليس كلُّ خارق للعادة يكون معجزة وآية

كان أمة ١٥ بتعليقي من طريق :

إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني عن أبيه عن جده عن أبي إدريس الخولاني عنه به بلفظ طويل جدًا.

○ قلتُ: وسندهُ ضعيفٌ جدًا؛ ففيه إبراهيم بن هشام؛ قال الذهبي في («الميزان» ١/ ٧٢، ٧٣): «وهو صاحب حديث أبي ذر الطويل، انفرد به عن أبيه عن جده» ثم نقل قول أبي حاتم وأبي زرعة، فقالا: «كذاب».

●●● وأخرجه الطبري في («التاريخ» ١/ ٩٤، ٩٥ ط الكتب) من طريق: الماضي ابن محمد عن أبي سليمان عن القاسم بن محمد عن أبي إدريس الخولاني به. وهذا إسنادٌ فيه علل ثلاث؛ أشار إليها العلامة الألباني^(١).

●●● وأخرجه الحاكم في («المستدرک» ٢/ ٥٩٧) من طريق يحيى بن سعيد السعدي؛ [وفي («الحلية» ١/ ٦٩): «العشيمي»] عن ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير الليثي عن أبي ذر به. وهو في («المجروحين» ١/ ١٢٩ لابن حبان).

قلتُ: وسكت عنه الحاكم؛ أما الذهبي فقال: «السعدي ليس بثقة» وتعقبه الألباني في تسمية هذا الراوي؛ فراجع^(٢). وقد قال ابن حبان في («المجروحين» ١/ ١٢٩): «يحيى بن سعيد الشهيد (كذا) شيخ يروى عن ابن جريج المقلوبات، وعن غيره من الثقات المقلوبات؛ لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد». ثم قال: «وأشبه ما فيه رواية أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر». اهـ. قلتُ: وهكذا لم يخلو طريق من مقالٍ شديد؛ فكل الأسانيد فيها مقال؛ كما قال ابن مندة رحمه الله^(٣)؛ وقد ورد =

(١) كما في «الصححة» (٦/ ١/ ٣٦٢).

(٢) وأخرج إسحاق في («المسند» - المطالب العالية - ٣٨٠٥) من طريق: عوف بن مالك عن أبي ذر مرفوعًا. وفيه رجلٌ مبهم وبقية رجاله ثقات. قلتُ: ولعله يحسن بهذه الطريق. معبد هو ابن =

وقد يكون المخاطبون بالنبوة ليس فيهم هؤلاء كما كان أتباع مسيلمة، والعنسي، وأمثالهما؛ لا يقدرّون على ما يقدر عليه هؤلاء.

والمبرز في فنّ من الفنون يقدر على ما لا يقدر عليه أحد في زمنه، وليس هذا دليلاً على النبوة؛ فكتابُ سيويهِ^(١) مثلاً مما لا يقدر على مثله عامة الخلق، وليس بمعجز؛ إذ كان ليس مختصاً بالأنبياء، بل هو موجود لغيرهم؛ وكذلك طبُّ أبقراط؛

بل وعلم العالم الكبير من علماء المسلمين خارجٌ عن عادة الناس، وليس هو دليلاً على نبوته.

وأيضاً؛ فكونُ الشيء معتاداً هو مأخوذٌ من العود. وهذا يختلف بحسب الأمور؛ فالخائضُ المعتادة: من الفقهاء من يقول: تثبت عاداتها بمرة، ومنهم من يقول: بمرتين، ومنهم من يقول: لا تثبت إلا بثلاث.

وأهل كل بلد لهم عادات في طعامهم، ولباسهم، وأبنيتهم، لم يعتدها غيرهم، فما خرج عن ذلك فهو خارق لعاداتهم، لا لعادة من اعتاده غيرهم.

فلهذا لم يكن في كلام الله، ورسوله، وسلف الأمة، وأئمتها، وصفُ آيات الأنبياء بمجرد كونها خارقة للعادة، ولا يجوز أن يجعل مجرد خرق العادة هو الدليل؛ فإن هذا لا ضابط له، وهو مشترك بين الأنبياء وغيرهم.

= حديثان عن أنس وأبي سعيد رواهما الحاكم (٥٩٧ / ٢) وهما ضعيفان يثبتان عدداً آخر غير هذا المذكور؛ فحديث أنس: «ثمانية آلاف» وقد رواه أبو يعلى في المسند (كما في «المطالب» ٣٨٠٨) وأبو نعيم في («الحلية» ٥٣ / ٣) وحديث أبي سعيد: «ألف نبي أو أكثر».

(١) يسمى: «الكتاب».

= هلال العنزي ثقة وحماد بن سلمة يروى عنه الضر بن شمیل في مسلم . وقد قوى الحديث العلامة الألباني في «الصحيحة».

ولكن إذا قيل: من شرطها أن تكون خارقة للعادة؛ بمعنى أنها لا تكون معتادة للناس؛ فهذا ظاهرٌ يعرفه كلُّ أحد، ويعرفون أن الأمر المعتاد؛ مثل الأكل، والشرب، والركوب، والسفر، وطلوع الشمس، وغروبها، ونزول المطر في وقته، وظهور الثمرة في وقتها، ليس دليلاً، ولا يدعي أحد أن مثل هذا دليلٌ له؛ فإن فساد هذا ظاهر لكلِّ أحد. ولكن ليس مجرد كونه خارقاً للعادة كافياً؛ لوجهين:

لا لماذا لا
يوصف
كلُّ خارق
للعادة بأنه
آية
ومعجزة؟
○ أحدهما: أن كون الشيء معتاداً وغير معتاد أمرٌ نسبيٌّ إضافيٌّ، ليس بوصف مضبوط تتميز به الآية، بل يعتاد هؤلاء؛ ما لم يعتد هؤلاء؛ مثل كونه مألوفاً، ومُجرباً، ومعروفاً، ونحو ذلك من الصفات الإضافية.

○ الثاني: أن مُجَرَّد ذلك مشتركٌ بين الأنبياء وغيرهم، وإذا خُصَّ ذلك بعدم المعارضة، فقد يأتي الرجلُ بما لا يقدر الحاضرون على معارضته، ويكون معتاداً لغيرهم؛ كالكهانة، والسحر، وقد يأتي بما لا يمكن معارضته، وليس بآيةٍ لشيء؛ لكونه لم يختص بالأنبياء.

وقد يقالُ في طبِّ أبقراط ونحوِ سيبويه: إنه لا نظير له، بل لا بد أن يقال: إنه مختصٌّ بالأنبياء، والطب، والنحو، والفقه.

وإن أتى الواحد بما لا يقدر غيره على نظيره، فليس مختصاً بالأنبياء، بل معروفٌ أن هذا تَعَلَّمَ بعضه من غيره، واستخرج سائرَه بنظره.

وإذا خُصَّ اللهُ طبيياً، أو نحوياً، أو فقهِياً بما ميزه به على نظرائه، لم يكن ذلك دليلاً على نبوته، وإن كان خارقاً للعادة؛ فإن ما يقوله الواحد من هؤلاء قد علمه بسماع، أو تجربة، أو قياس، وهي طرق معروفةٌ لغير الأنبياء؛

والنبيُّ قد علَّمه اللهُ من الغيب الذي عصمه فيه عن الخطأ ما لم يعلمه إلا نبيٌّ مثله.

فإن قيل: فحينئذٍ لا يعرف أن الآيةَ مختصةٌ بالنبيِّ، حتى تُعرف النبوة.

قيل : أما بَعْدَ وجودِ الأنبياء في العالم ، فهكذا هو ؛

ولهذا يُبين الله عزَّ وجل نبوة مُحَمَّدٍ في غير موضع باعتبارها نبوة من ممرقة
قبله ، وتارة يبين أنه لم يُرسل ملائكة ، بل رجالاً من أهل القرى ، ليعين أن
هذا معتادٌ معروفٌ ، ليس هو أمراً لم تجر به عادةُ الربِّ ؛ كقوله تعالى :
﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾
[الأنبياء : ٧] ؛ كما ذكره في سورة النحل (رقم : ٤٣) والأنبياء (رقم الآية :
٧) ، وقال في يوسف : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ
الْقَرْيَةِ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ
خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف : ١٠٩] ؛

فإنَّ الكفار كانوا يقولون : إنما يُرسل الله ملكاً ؛ أو يرسل مع البشر
ملكاً ؛ كما قال فرعون : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ . فَلَوْلَا
أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسُورَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَأِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴾ [الزخرف : ٥٢ ، ٥٣] .

● وقال قوم نوح : ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ
لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ ﴾ [المؤمنون : ٢٤] ؛

● وقال مشركو العرب لمحمد : ﴿ مَا لَ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي
الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا . أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ
مِنْهَا ﴾ [الفرقان : ٧ ، ٨] ؛

● وقال تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبْعَثَ
اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا . قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةُ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ
مَلَكًا رَسُولًا ﴾ [الإسراء : ٩٤ ، ٩٥] .

● وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا
يَنْظُرُونَ . وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ ﴾ [الأنعام : ٨ ، ٩] ؛

بين أنهم لا يطيقون الأخذ عن الملائكة إن لم يأتوا في صورة البشر ، ولو جاءوا في صورة البشر لحصل اللبس .

● وقال تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ ﴾ [يونس : ٢] . وكانت العربُ لا عهد لها بالنبوة من زمن إسماعيل ؛ فقال الله لهم : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ ﴾ ؛ يعني أهل الكتاب ، ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٣] ؛ هل أرسل إليهم رجلاً أو ملائكة؟! ولهذا قال له : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف : ٩] ، وقال : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] ؛ بين أن هذا الجنس من الناس معروفٌ ، قد تقدّم له نظراءٌ وأمثال .

- وهو سبحانه أمر أن يسأل أهل الكتاب ، وأهل الذكر عما عندهم من العلم بأمور الأنبياء ؛ هل هو من جنس ما جاء به محمدٌ ، أو هو مخالفٌ له ؛ ليتبين بأخبار أهل الكتاب المتواترة جنس ما جاءت به الأنبياء ، وحينئذٍ فيعرف قطعاً أن محمداً نبيٌ ، بل هو أحق بالنبوة من غيره .

- والثاني : أن يسألوهم عن خصوص محمد وذكره عندهم ؛ وهذا يعرفه الخاصة منهم ، ليس هو معروفاً كالأول يعرفه كلُّ كتابي ؛ قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ ﴾ [الأحقاف : ١٠] .

■ وقوله : ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ ﴾ ؛ ليس المقصودُ شاهداً واحداً مُعيّناً ؛ بل ولا يُحتمل كونه واحداً ؛ وقول من قال : إنه عبد الله بن سلام ليس بشيء ؛ فإن هذه نزلت بمكة قبل أن يُعرف ابنُ سلام ^(١) .

(١) ● وهو ما رجحه الطبري في (« التفسير » ١١ / ٢٨١ ط الكتب) (تفسير الأحقاف : ١٠) ؛ وبه قال الحافظ ابن كثير في (« التفسير » الأحقاف : ١٠) ؛ وهو رأي جماعة من التابعين وتابعيهم ؛ كمسروق والشعبي ؛ كما عند الطبري في (« التفسير » برقم =

امر النبوة
لا لابس
فيه ولا
خفاء

المقصود
بقوله :
« وشهد
شاهد من
بنو
إسرائيل
على
مثله » .

= ٣١٢٤٥ ، ٣١٢٤٦ ، ٣١٢٤٧ ، ٣١٢٤٨ .

وقد نقل القرطبي في («التفسير» ٩ / ٢٢٠ ط الكتب) (الرد : ٤٣) عن ابن جبير قوله : «السورة مكية ، وابن سلام أسلم بالمدينة بعد هذه السورة ، فلا يجوز أن تحمل هذه السورة على ابن سلام . لكن قال غير واحد من أهل العلم : إنه لا مانع بأن تنزل الآية بالمدينة وتوضع في سورة مكية ؛ قالوا : فإن الآية كانت تنزل ؛ فيقول النبي ﷺ : ضعوها في سورة كذا . (التفسير للقرطبي ١٦ / ١٢٥) و(٩ / ٢٢٠ ، ٢٢١) (الرد : ٤٣) و(تحفة الأحوذى ٩ / ١٣٩) وقاله الذهبي في («التذكرة» ١ / ٢٦) (ترجمة عبد الله بن سلام) وابن حجر في «الفتح» (٧ / ١٦٢) .

● وهذا القول تبناه كثير من أهل التأويل ؛ كما قال ابن جرير - رحمه الله - ؛ فقد قال بعد ما رجح القول بالتعميم ؛ قال : «غير أن الأخبار وردت عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ بأن ذلك عنى به عبد الله بن سلام ، وعليه أكثر أهل التأويل ؛ وهم كانوا أعلم بمعاني القرآن ، والسبب الذي فيه نزل ، وما أريد به » .

● قلت : وقد ورد ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما ؛ بإسناد ضعيف كما عند الطبري في (التفسير ٣١٢٥٢) ومجاهد عند الطبري أيضاً (٣١٢٥٣) وابن سعد في (الطبقات ٢ / ٢٦٩) من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد به . وفي سماع ابن أبي نجيح من مجاهد بعض المقال ؛ لكن أثنى عليها ابن معين ؛ ونافع عنها شيخ الإسلام ؛ كما سيأتي عنه أثر (٣) (ص : ٢٤٦) من هذا الكتاب .

● وقد ورد عن الضحاك ؛ كما عند الطبري (٣١٢٥٦) والحاكم في («المستدرک» ٣ / ٤١٤) . وقتادة عند الطبري في (التفسير ٣١٢٥٤ ، ٣١٢٥٥) ؛ وابن زيد عند الطبري (٣١٢٥٨) بسند صحيح إليه . والحسن عند الطبري (٣١٢٥٧) والحاترث بن أبي أسامة ، كما في (بغية الحارث رقم ١٠٣١) لكنه منقطع . وزاد الحافظ ابن كثير نسبه لعكرمة ويوسف بن عبد الله بن سلام وهلال بن يساف والسدي والثوري ومالك بن أنس .

● قلت : وقد أخرج البخاري في («الصحيح» ٣٨١٢) والطبري (٣١٢٤٩) ، (٣١٢٥٩) ، وابن مندة في «الإيمان» (٢٦٩) (١ / ٤١٩) وأبو نعيم في («الحلية» ٦ / ٣٤٤) والخطيب البغدادي في («الفصل للوصل» ١ / ٣٧٨) وابن حبان في =

ولكن المقصود جنسُ الشاهد؛ كما تقول: قام الدليل ، وهو الشاهد الذي يجب تصديقه ، سواء كان واحداً قد يقترن بخبره ما يدلُّ على صدقه ، أو كان عدداً يحصل بخبرهم العلم بما تقول؛ فإنَّ خبرك بهذا صادقٌ، وقوله: ﴿عَلَى مِثْلِهِ﴾؛ فإنَّ الشاهدَ من بني إسرائيل على مثل القرآن؛ وهو أن الله بعث بشراً، وأنزل عليه كتاباً أمر فيه بعبادة الله وحده لا شريك له ، ونهى فيه عن عبادة ما سواه ، وأخبر فيه أنَّه خلق هذا العالم وحده ، وأمثال ذلك .

= («الصحيح» ٧١٦٣) من طريق : مالك عن سالم أبي النضر عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه سعد قال : ما سمعتُ النبي ﷺ يقول لأحد يمشي على الأرض : إنه من أهل الجنة ، إلا لعبد الله بن سلام . قال : وفيه نزلت هذه الآية ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ﴾ [الأحقاف: ١٠] الآية : ، قال : لا أدري قال مالك الآية أو في الحديث .

○ قُلْتُ : وعند ابن منده : (زاد ابن يوسف في حديثه : وفيه أنزلت هذه الآية ...) . وانظر «الفتح» (٧ / ١٦٢) وقد رواه مسلم (٢٤٨٣) والنسائي في «الكبرى» (٨٢٥٢) وأحمد في «المسند» (١٤٥٣ ط الرسالة) وابن حبان (٧١٦٣) والبزار في مسند سعد (البحر الزخار ١٠٩٤) (٣ / ٣٠٣ ، ٣٠٤) من طرقٍ عن مالك به بدون ذكر الآية .
● هذا ؛ وفي «مسند أحمد» (٢٣٩٨٤) وابن حبان (٧١٦٢) والحاكم (٤١٥ / ٣) والطبري في «التفسير / الأحقاف : ١٠) والطبراني في («الكبير» ١٨ / ٤٦) (٨٣) وفي («مسند الشاميين» ٩٤٨) (٢ / ٧٧) من طريق : أبي المغيرة عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي مرفوعاً بلفظ مطول وفيه كون الشاهد عبد الله بن سلام .

○ قُلْتُ : وسنده صحيح ؛ رجاله رجال الصحيح .
وورد في ذلك ما أخرجه الترمذي (٣٢٥٦ ، ٣٨٠٣) والطبري في «التفسير» (٣١٢٥٠) والطبراني كما في (المجمع للهيتمي ٩ / ٩٣) وغيرهم (بسند ضعيف) من طريق عبد الملك بن عمير عن ابن أخي عبد الله بن سلام عن عبد الله بن سلام : وفي رواية عن ابن محمد بن عبد الله بن سلام .

وقد ذكر في أول هذه السورة: التوحيد ، وبين أن المشركين ليس معهم على الشرك لا دليل عقلي، ولا سمعي؛ فقال تعالى: ﴿ مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذَرُوا مُعْرِضُونَ . قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ . وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ . وَإِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئًا هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ كَفَىٰ بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ ﴾ [الاحقاف : ٣ - ١٠] إلى آخره .

○ ومثل ذلك؛ قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد : ٤٣]؛ فمن عنده علم الكتاب^(١) شهد بما في الكتاب الأول^(٢)، وهو يوجب تصديق الرسول؛ لأنه يشهد بالمثل^(٣)، ويشهد أيضاً بالعين^(٤)، وكل من الشهادتين كافية؛ فمتى ثبت الجنس^(٥) علم قطعاً أن المعين منه .

○ وقال تعالى: ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أُنزِلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ

(١) شامل لكل علماء أهل الكتابين؛ قال القرطبي في «التفسير» الرعد: (٤٣) : «فالذين عندهم علم الكتاب هم المؤمنون من اليهود والنصارى» .

(٢) أي الكتب المتقدمة .

(٣) أمثال الأنبياء . «الطويان» .

(٤) يعني: النبي ﷺ؛ اسمه ووصفه .

(٥) جنس الأنبياء . «الطويان» .

مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ . وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيَّاتِ اللَّهِ فَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿ [يونس : ٩٤ ، ٩٥] ؛ وهذا سواءٌ كان خطاباً للرسول، والمراد به غيره، أو خطاباً له، وهو لغيره بطريق الأولى، والتقدير قد يكون معدوماً أو ممتنعاً، وهو بحرف «إن» ؛ كقوله ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ [الزخرف : ٨١] . و ﴿ إِنْ كُنْتَ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ [المائدة : ١١٦] .

○ والمقصود؛ بيان الحكم على هذا التقدير: إن كنتُ قلتُهُ فانتُ عالمٌ به وبما في نفسي، وإن كان له ولدٌ؛ فأنا عابدهُ، وإن كنتُ شاككاً؛ فاسأل إن قُدرَ إمكان ذلك ؛ فسؤالُ الذين يقرأون الكتاب قبله إذا أخبروا، فما عندهم شاهدٌ له، ودليلٌ، وحجةٌ؛ ولهذا نهى بعد ذلك عن الامتراء والتكذيب؛

وأما تقديرُ الممتنع بحرف «إن» فكثيرٌ؛ ومن ذلك قوله : ﴿ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ ﴾ [الأنعام : ٣٥] ، ﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُوا ﴾ [المرسلات : ٣٩] ، ﴿ أَمْ نَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ نَعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَلِلَهُ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [النمل : ٦٤] . ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة : ١١١] . ﴿ فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [يونس : ٣٨] . وقد قال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [الشعراء : ١٩٧] ؛ ﴿ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [الأنعام : ١١٤] ، وقال تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا . وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ [الأنعام : ١٠٧ ، ١٠٨] ، وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ . وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ . أُولَئِكَ يُؤْتُونَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا ﴾ [الفصص : ٥٢] .

وهذا كله في السور المكية، والمقصود الجنس؛ فإذا شهدَ جنسٌ هؤلاء مع العلم بصدقهم حصل المطلوب . لا يقفُ العلمُ على شهادة كلِّ واحدٍ واحدٍ؛ فإنَّ هذا متعذرٌ؛ ومن أنكر، أو قال: لا أعلم، لم يضر إنكاره؛ وإن قال: بل أعلم عدَمَ ما شهدوا به، عُلِمَ افتراؤه في الجنس، وعُلِمَ في الشخص إذ كان لم يُحط علمًا بجميع نسخ الكتب المتقدمة، وما في النبوات كلها، فلا سبيل لأحدٍ من أهل الكتاب أن يعلم انتفاء ذكر محمد في كل نسخة، بكلِّ كتابٍ من كتب الأنبياء؛ إذ العلم بذلك متعذر، ثم هذه النسخ الموجودة فيها ذكره في مواضع كثيرة، قد ذكر قطعة منها في غير هذا الموضع .

وما ينبغي أن يعلم أن أعظم ما كان عليه المشركون قبل محمد، وفي دعوى
مبعثه: هو دعوى الشريك لله، والولد، والقرآن مملوءٌ من تنزيه الله عن
هذين؛ وتنزيهه عن المثل، والولد يجمع كلَّ التنزيه؛ فهذا في سورة
الإخلاص، وفي سورة الأنعام في مثل قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ
وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وفي سورة سبحان: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ
شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [الإسراء: ١١١]، وفي سورة الكهف في أولها: ﴿وَيُنذِرَ
الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤]، وفي آخرها: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا
أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١٠٢] -
[١١٠]؛ وفي مريم؛ تنزيهه عن الولد في أول السورة، وآخرها ظاهرٌ،
وعن الشريك: في مثل قصة إبراهيم^(١)، وفي تنزيل^(٢)، وغير ذلك؛ وفي
الأنبياء تنزيهه عن الشريك والولد، وكذلك في المؤمنين: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ

(١) وذلك في [سورة مريم: ٤٢ - ٤٨].

(٢) أول الزمر [٢ - ٤].

وَلَدَ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ﴿[المؤمنون : ٩١]، وَأَوَّلُ الْفِرْقَانِ : ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ ، وأما طه ، والشعراء مما بسط فيه قصة موسى .

المقصود
الاعظم
بقصة
موسى
عليه
السلام
فالمقصود الأعظم بقصة موسى؛ إثبات الصانع، ورسالته؛ إذ كان
فرعون منكراً؛ ولهذا عظم ذكرها في القرآن، بخلاف قصة غيره؛ فإن فيها
الرد على المشركين المقرين بالصانع، ومن جعل له ولداً من المشركين، وأهل
الكتاب .

الفلاسفة
بين
التعطيل
والشرك
ومذهب الفلاسفة الملحدة (١) دائر بين التعطيل، وبين الشرك والولادة؛
كما يقولونه في الإيجاب الذاتي؛ فإنه أحد أنواع الولادة، وهم ينكرون معاد
الأبدان؛

وقد قرن بين هذا وهذا في الكتاب والسنة في مثل قوله : ﴿وَيَقُولُ
الْإِنْسَانُ أَتَدَا مَا مَتَّ لَسَوْفَ أُخْرَجَ حَيًّا . أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكْ
شَيْئًا﴾ [مريم : ٦٦ ، ٦٧] ، إلى قوله : ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ [مريم :
٨٨] . وهذه في سورة مريم المتضمنة خطاب النصارى، ومشركي العرب؛
لأن الفلاسفة داخلون فيهم؛ فإن اليونان اختلطوا بالروم، فكان فيها خطاب
هؤلاء وهؤلاء؛

○ وفي «الصحيحين» (٢) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : يقول الله
تعالى : «سَتَمَنِي ابْنُ آدَمَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ذَلِكَ ، وَكَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ

(١) انظر : «درء تعارض العقل والنقل» للمصنف (١/ ٨ و...) ففيه كلام موسع في بيان
معتقد هؤلاء الفلاسفة، وضلالهم .

(٢) أخرجه البخاري (حديث ٣١٩٣ ، ٤٩٧٤ ، ٤٩٧٥) وأحمد (٢/ ٣٩٣ ، ٣١٧)
والنسائي (٤/ ١١٢) وفي «الكبرى» (تحفة ١٣٧٣٣) والبعثي في «تفسيره» (٤/ ٤٥٤)
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

ذلك ؛ فأما شتمه إياي؛ فبقوله: إني اتخذت ولدًا، وأنا الأحد الصمد، لم ألد ولم أولد، ولم يكن لي كفواً أحد؛ وأما تكذيبه إياي؛ فقوله: لن يعيدني كما بدّاني، وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته». رواه البخاري عن ابن عباس .

ولما كان الشرك أكثر في بني آدم من القول بأن له ولدًا، كان تنزيهه عنه كثرة أكثر، وكلاهما يقتضي إثبات: (مثل) و(ند) من بعض الوجوه؛ فإن الولد ^{الشرك في بني آدم} من جنس الوالد ، ونظير له، وكلاهما يستلزم الحاجة والفقر، فيمتنع وجود قادر بنفسه، فالذي جعل شريكًا، لو فرض مكافئًا، لزم افتقار كل منهما، وهو ممتنع ، وإن كان غير مكافئ؛ فهو مقهور. والولد يتخذ المتخذ حاجته إلى معاونته له؛ كما يتخذ المال؛ فإن الولد إذا اشتد أعان والده؛ قال تعالى: ﴿ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [يونس : ٦٨]، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ﴾ [مريم : ٨٨، ٨٩]، إلى قوله : ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ [مريم ٩٣]، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾ [البقرة : ١١٦] .

فإن كون المخلوق مملوكًا لخالقه، وهو مفتقر إليه من كل وجه ، والخالق ^{غنى الله المطلق} غني عنه يناقض اتخاذ الولد؛ لأنه إنما يكون لحاجته إليه في حياته، أو ليخلفه بعد موته؛ والرب غني عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه^(١)،

● قلت : وعزو المصنف - رحمه الله تعالى - الحديث لمسلم وهم والله أعلم^(١).
وأخرجه البخاري (٤٤٨٢) من طريق عبدالله بن أبي حسين عن نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا .
(١) ولابن القيم هنا كلام مائع في «طريق الهجرتين» ص: ٢٢ فانظره .

(١) وكما قال شيخ الإسلام الألباني - رحمه الله - في «الإرواء» (٤ / ٤٠٩) : «وهذا من أوهامه - رحمه الله - ، فإنه كان يكتب من حفظه ، قلما يراجع كتابًا عندما يكتب » ا. هـ - أي لسيلان حفظه وسرعة خطه ورقمه قلما يراجع كتابًا ومراجع عندما يكتب .

وهو الحي الذي لا يموت؛

والوالد في نفسه مفتقرٌ إلى ولد مخلوق، لا حيلة له فيه، بخلاف من يشتري المملوك؛ فإنه باختياره ملكه، ويمكنه إزالة ملكه؛ فتعلقه به من جنس تعلقه بالأجانب، والولادة بغير اختيار الوالد؛ والربُّ يمتنع أن يحدث شيءٌ بغير اختياره؛

واتخاذ الولد هو عَوَضٌ عن الولادة لمن لم يحصل له، فهو أنقص في الولادة؛ ولهذا من قال «بالإيجاب الذاتي» بغير مشيئته وقدرته؛ فقولُه من جنس قول القائلين «بالولادة» الحاصلة بغير الاختيار، بل قولهم شرٌّ من قول النصارى ومشركي العرب من بعض الوجوه؛ كما قد بسط الكلام على هذا في تفسير ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١)، وغيره.

○ والمقصود؛ أن الله قال لمحمد: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الاحقاف : الرسالة والرسول ٩]، وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران : ١٤٤]؛ فبين أن هذا الجنس من الناس معروف، قد تقدم له نظراء وأمثال؛ فهو معتاد في آدميين، وإن كان قليلاً في الآدميين. وأما من جاءهم رسولٌ لا يعرفون قبله رسولاً؛ كقوم نوح، فهذا بمنزلة ما يبتديه الله من الأمور، وحينئذ فهو يأتي بما يختص به، مما يعرفون أن الله صدّقه في إرساله، فهذا يدلُّ على النوع والشخص، وإن كانت آيات غيره تدل على الشخص؛ إذ النوع قد عُرف قبل هذا. والمقصود؛ أن آيته وبرهانه لا بد أن يكون مختصاً بهذا النوع، لا يجب أن يختصَّ بواحدٍ من النوع، ولا يجوز أن يوجد لغير النوع.

وقد قلنا: إن ما يأتي به أتباع الأنبياء من ذلك، هو: مختصٌ بالنوع؛

(١) رسالة لشيخ الإسلام.

فلنا نقول: هذا لا يكون إلا لمن اتبع الأنبياء فصار مختصاً بهم؛ وأما ما يوجد لغير الأنبياء وأتباعهم، فهذا هو الذي لا يدل على النبوة؛ كخوارق السحرة، والكهان .

وقد عرف الناس أن السحرة لهم خوارق؛ ولهذا كانوا إذا طعنوا في نبوة النبي واعتقدوا علمه، قالوا: هو ساحر؛ كما قال فرعون لموسى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ . يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٤]، وقال للسحرة لما آمنوا: ﴿إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ﴾ [طه: ٧١] و﴿إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكْرَتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا﴾ [الاعراف: ١٢٣] .

وكل هذا من كذب فرعون، وكانوا يقولون: ﴿يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٩]، وكذلك المسيح؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [الصف: ٦]، وقال تعالى عن كفار العرب: ﴿وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢] .

وإن نسبوه إلى عدم العلم، قالوا: مجنون؛ كما قالوا عن نوح: ﴿مَجْنُونٌ وَازْدُجِرْ﴾ [القمر: ٩]؛ وقالوا عن موسى: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧] وقال عن مشركي العرب: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٥١]؛ وقد قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ . أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٢]؛ فالسحر أمر معتاد في بني آدم؛ كما أن النبوة معتادة فيهم؛ كما أن العقلاء معتادون في بني آدم، والمجانين معتادون فيهم .

الشخص
يُعرف
كونه
عاقلاً أو
مجنوناً
بأقواله
وأفعاله

فإذا قالوا عن الشخص: إنه مجنون؛ فإنه يعلم هل هو من العقلاء أو من المجانين بنفس ما يقوله ويفعله؛ وكذلك يُعرف هل هو من جنس الأنبياء أو من جنس السحرة. وكذلك لما قالوا عن محمد: إنه شاعر؛ فإن الشعراء جنسٌ معروفون في الناس؛ وقالوا: إنه كاهن؛

وشبهة الشعر: أن القرآن كلامٌ موزون، والشعر موزون؛

وشبهة الكهانة: أن الكاهن يُخبر ببعض الأمور الغائبة؛ فذكر الله تعالى الفرق بين هذين، وبين النبي؛ فقال: ﴿هَلْ أَنْبَأَكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنْزِلُ الشَّيَاطِينُ. تَنْزِلُ عَلَىٰ كُلِّ آفَاقٍ أَثِيمٍ. يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٢، ٢٢٣]، ثم قال: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ. أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ. وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ. إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الشعراء: ٢٢٤ - ٢٢٧].

﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ. وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ. تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحاقة: ٤١ - ٤٣]؛ ولهذا لما عرض الكفار على كبيرهم الوحيد^(١) أن يقولوا للناس: هو شاعر، ومجنون، وساحر، وكاهن، صار يبين لهم أن هذه أقوالٌ فاسدة، وأن الفرق معروفٌ بينه وبين هذه الأجناس.

○ فالمقصود؛ أن هذه الأجناس كلها موجودة في الناس، معتادة معروفة، وكل واحد منها يُعرف بخواصه المستلزمة له، وتلك الخواص آيات له، مستلزمة له؛ فكَذلك النبوة لها خواصٌ مستلزمة لها، تُعرف بها، وتلك الخواص خارقة لعادة غير الأنبياء، وإن كانت معتادة للأنبياء، فهي لا توجد

النبوة لها
خواصٌ
مستلزمة
لها تعرف
بها

(١) يقصد المذكور في قوله: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١].

لغيرهم؛ فهذا هذا، والله أعلم .

فإذا أتى مُدَّعي النبوة بالأمر الخارق للعادة الذي لا يكون إلا لنبيٍّ، لا يحصلُ مثله لساحر، ولا كاهن، ولا غيرهما؛ كان دليلاً على نبوته .

وكلُّ من الساحر، والكاهن، يستعين بالشياطين؛ فإن الكُهَّان تنزل

عليهم الشياطين تخبرهم، والسحرة تعلمهم الشياطين؛ قال تعالى : **﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾** [البقرة : ١٠٢]؛

والساحرُ لا يتجاوز سحره الأمور المقدورة للشياطين؛ كما تقدم بيانه .

والساحر؛ كما قال تعالى : **﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾** [طه : ٦٩]، وقال

تعالى : **﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾** [البقرة : ١٠٢]، فهم

يعلمون أن السحر لا ينفع في الآخرة، ولا يقرب إلى الله، وأن من اشتراه

ما له في الآخرة من خلاق؛ فإن مبناه على الشرك، والكذب، والظلم،

مقصودُ صاحبه الظلم والفواحش .

وهذا مما يُعلم بصريح العقل أنه من السيئات؛ فالنبيُّ لا يأمرُ به، ولا

يعمله، وإنما يستعينُ على ذلك صاحبهُ بالشرك والكذب .

إلى ماذا

يدعو

النبي وإلى

ماذا يدعو

الساحر؟

وقد علّم بصريح العقل، مع ما تواتر عن الأنبياء؛ أنهم حرّموا من

الشُّرك؛ فمتى كان الرجل يأمر بالشرك، وعبادة غير الله، أو يستعين على

مطالبه بهذا، وبالكذب، والفواحش، والظلم، علّم قطعاً أنه من جنس

السحرة، لا من جنس الأنبياء .

وخوارق هذا يمكن معارضتها وإبطالها من بني جنسه، وغير بني جنسه .

وخوارق الأنبياء لا يمكن غيرهم أن يعارضوها، ولا يمكن أحداً إبطالها، لا

من جنسهم؛ ولا من غير جنسهم فإن الأنبياء يُصدّق بعضهم بعضاً، فلا يُتصوّر أن نبياً يُبطل معجزة آخر، وإن أتى بنظيرها، فهو يُصدّقه.

ومعجزة كلّ منهما آية له، وللآخر أيضاً؛ كما أن معجزات أتباعهم آيات لهم، بخلاف خوارق السّحرة؛ فإنها إنما تدلّ على أن صاحبها ساحرٌ يُؤثر آثاراً غريبة مما هو فسادٌ في العالم، ويُسرّ بما يفعله من الشرك، والكذب، والظلم، ويستعين على ذلك بالشياطين؛ فمقصوده الظلم والفساد؛ والنبى مقصوده العدلُ والصّلاح؛ وهذا يستعينُ بالشياطين، وهذا بالملائكة؛ وهذا يأمرُ بالتوحيد لله، وعبادته وحده لا شريك له؛ وهذا إنما يستعين بالشرك، وعبادة غير الله؛ وهذا يُعظّم إبليسَ وجنوده، وهذا يذمّ إبليسَ وجنوده.

والإقرارُ بالملائكة والجنّ عام في بني آدم، لم ينكر ذلك إلا شواذٌ من بعض الأمم. ولهذا قالت الأمم المكذبة: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [المؤمنون: ٢٤]؛ حتى قوم نوح، وعاد، وثمود، وقوم فرعون. قال قوم نوح: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [المؤمنون: ٢٤]، وقال: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادَ وَثَمُودَ. إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً فَإِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [فصلت: ١٣، ١٤].

وفرعون وإن كان مظهرًا لجحد الصانع؛ فإنه ما قال: ﴿فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسُورَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾ [الزخرف: ٥٣]؛ إلا وقد سمع بذكر الملائكة؛ إما معترفاً بهم وإما منكرًا لهم؛ فذكر الملائكة والجنّ عام في الأمم.

وليس في الأمم أمة تنكر ذلك إنكاراً عاماً، وإنما يوجد إنكار ذلك في بعضهم؛ مثل من قد يتفلسف، فينكرهم لعدم العلم لا للعلم بالعدم؛

فلا بدَّ في آيات الأنبياء من أن تكون - مع كونها خارقةً للعادة - أمرًا غير معتادٍ لغير الأنبياء؛ بحيث لا يقدرُ عليه إلا الله الذي أرسل الأنبياء، ليس مما يقدر عليه غير الأنبياء، لا بحيلة، ولا عزيمة، ولا استعانة بشياطين، ولا غير ذلك.

ومن خصائص معجزات الأنبياء؛ أنه لا يمكن معارضتها؛ فإذا عجز النوع البشريُّ غير الأنبياء عن معارضتها، كان ذلك أعظم دليل على اختصاصها بالأنبياء، بخلاف ما كان موجوداً لغيرها؛ فهذا لا يكون آيةً البتة. فأصلُ هذا أن يُعرف وجودُ الأنبياء في العالم وخصائصهم؛ كما يُعلم وجودُ السحرة وخصائصهم، ولهذا من لم يكن عارفاً بالأنبياء من فلاسفة اليونان، والهند، وغيرهم، لم يكن له فيهم كلامٌ يُعرف، كما لم يُعرف لأرسطو^(١) وأتباعه فيهم كلامٌ يعرف، بل غاية من أراد أن يتكلم في ذلك؛ كالفارابي^(٢) وغيره، أن يجعلوا ذلك من جنس المنامات المعتادة.

ولما أراد طائفةٌ كآبي حامد^(٣)، وغيره أن يقرروا إمكان النبوة على أصلهم، احتجوا بأن مبدأ الطب، ومبدأ النجوم، ونحو ذلك، كان من الأنبياء؛ لكون المعارف المعتادة لا تنهض بذلك. وهذا إنما يدل على اختصاص من أتى بذلك بنوع من العلم، وهذا لا يُنكره عاقلٌ.

وعلى هذا بنى ابن سينا أمر النبوة؛ أنها من قُوَى النفس؛ وقوى النفوس أمر النبوة متفاوتة؛ وكلُّ هذا كلامٌ من لا يعرف النبوة، بل هو أجنبٌ عنها، وهو سينا

(١) قال ابن الجوزي في رسالته في «الفرق الضالة» ص: ١٢٤ دار ابن عباس: «وكان مشركاً يعبد الأصنام». توفي سنة ٣٢٢ ق.م.

(٢) قال الذهبي في «السير» ٥ / ٤١٦ و...: «له تصانيف مشهورة؛ من ابتغى الهدى فيها ضلَّ وحار». توفي سنة ٣٣٩ هـ.

(٣) الغزالي؛ صاحب الإحياء.

أنقصُ ممن أراد أن يُقرَّر أنَّ في الدنيا فقهاء، وأطباء، وهو لم يعرف غير الشعراء؛ فاستدلَّ بوجود الشعراء على وجود الفقهاء، والأطباء؛ بل هذا المثال أقرب؛ فإنَّ بعد النبوة عن غير الأنبياء أعظم من بُعد الفقيه، والطبيب، عن الشاعر، ولكنَّ هؤلاء من أجهل الناس بالنبوة، ورأوا ذكر الأنبياء قد شاع، فأرادوا تخريج ذلك على أصول قوم لم يعرفوا الأنبياء.

فإن قيل: موسى وغيره كانوا موجودين قبل أرسطو؛ فإن أرسطو كان قبل المسيح بنحو ثلاثمائة سنة؛

وأيضاً؛ فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٦] وقال: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]؛ فهذا يبين أنَّ كلَّ أمة قد جاءها رسولٌ، فكيف لم يعرف هؤلاء الرسل؟

○ قلت عن هذا جوابان :

○ أحدهما: أن كثيراً من هؤلاء لم يعرفوا الرسل؛ كما قال: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [النحل: ٣٦]؛ فلم تبق أخبارُ الرسول وأقواله معروفة عندهم.

جهل
الفلاسفة
بأمر النبوة
والسبب
في ذلك

● الثاني: أنه قال تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ فِيهِمْ الْيَوْمَ﴾ [النحل: ٦٣]، فإذا كان الشيطان قد زين لهم أعمالهم، كان في هؤلاء من درست أخبار الأنبياء عندهم، فلم يعرفوها؛ وأرسطو لم يأت إلى أرض الشام؛ ويقال: إن الذين كانوا قبله كانوا يعرفون الأنبياء، لكنَّ المعرفة المجملة لا تنفع، كمعرفة قريش، كانوا قد سمعوا بموسى وعيسى وإبراهيم سماعاً من غير معرفة بأحوالهم؛

وأيضاً: فهم وأمثالهم المشاؤون^(١) أدركوا الإسلام، وهم من أكفر الناس بما جاءت به الرسل، أما إنهم لا يطلبون معرفة أخبارهم، وما سمعوه: حرقوه، أو حملوه على أصولهم. وكثير من المتفلسفة هم من هؤلاء؛ فإذا كان هذا حال هؤلاء في ديار الإسلام، فما الظن بمن كان ببلاد لا تُعرف فيها شريعة نبي؟!

بل طريق معرفة الأنبياء؛ كطريق معرفة نوع من الآدميين، خصهم الله ^{الطريق إلى معرفة} الأنبياء ^{الأنبياء} بخصائص، يعرف ذلك من أخبارهم، واستقراء أحوالهم؛ كما يعرف الأطباء والفقهاء؛

ولهذا إنما يُقرّر الربُّ تعالى في القرآن أمر النبوة، وإثبات جنسها، بما وقع في العالم؛ من قصة نوح وقومه، وهود وقومه، وصالح وقومه، وشعيب، ولوط، وإبراهيم، وموسى، وغيرهم؛ فيذكر وجود هؤلاء، وأن قومًا صدّقوهم، وقومًا كذّبوهم، ويبيّن حال من صدّقهم، وحال من كذّبهم؛ فيعلم بالاضطرار حينئذ ثبوت هؤلاء، ويتبيّن وجود آثارهم في الأرض، فمن لم يكن رأى في بلدة آثارهم، فليسّر في الأرض، ولينظر آثارهم، وليسمع أخبارهم المتواترة؛ يقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ. وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ. وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكَذَّبَ مُوسَى فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٌ فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبُئِرَ مِعْطَلَةٌ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ. أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ. وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنْ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ. وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ [الحج : ٤٢ - ٤٨]؛

(١) وهم أتباع أرسطو؛ كما في «الفرق» لابن الجوزي ص: ١٢٢ بتحقيقي).

ولهذا قال مؤمن آل فرعون لما أراد إنذار قومه : ﴿يَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ . مِثْلَ دَابِّ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣٠، ٣١] .

ولهذا لما سمع ورقة بن نوفل ، والنجاشي ، وغيرهما القرآن ؛ قال ورقة ابن نوفل : «هذا هو الناموس الذي كَانَ يَأْتِي مُوسَى» (١) . وقال النجاشي : «إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة» (٢) ، فكان عندهم علم بما جاء به موسى ؛ اعتبروا به ، ولولا ذلك لَمْ يَعْلَمُوا هذا ؛

وكذلك الجن لما سمعت القرآن : ﴿وَلَوْ إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ . قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٢٩ ، ٣٠] .

ولما أراد سبحانه تقرير جنس ما جاء به محمد ؛ قال : ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ

كيفية
تقرير
صدق
نبوة النبي
ﷺ

(١) جاء هذا اللفظ في حديث «بدء الوحي» الذي أخرجه الشيخان (البخاري رقم ٣ ومسلم رقم ١٦٠) والترمذي (٣٦٣٢) وأحمد في مسنده (١٥٣ / ٦ ، ٢٢٣ ، ٢٣٢) من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : . . فذكرته . وسيأتي (ص ٦٠٥) .
(٢) جاء هذا اللفظ في حديث : «الهجرة إلى أرض الحبشة» الطويل ؛ الذي أخرجه أحمد في «المسند» (١ / ٢٠١) (٥ / ٢٩٠) مطولاً وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٢٦٠ مختصراً) وأبو نعيم في «الحلية» (١ / ١١٥ ، ١١٦) وفي «الدلائل» (رقم ١٩٤) والبيهقي في «الدلائل» (رقم ٣٠١ / ٢) و «السنن» (٩ / ٩) و «الاعتقاد» (٤٠) [دار الفضيلة] وابن إسحاق كما في (السيرة النبوية) (١ / ٢٨٩ ، ٢٩٢) ومن طريقه ابن قدامة في («الرقعة والبكاء» ١٢٠) من طريق :

محمد بن إسحاق قال : حدثني الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي عن أم سلمة ابنة أبي أمية بن المغيرة زوج النبي ﷺ قالت : لما نزلنا أرض الحبشة جاورنا بها خير جار النجاشي . . الحديث في قصة طويلة . ● قلت : وسنده حسن ؛ وسيأتي (ص : ٦٠٥) .

أَخَذًا وَبَيْلًا ﴿ [المزمل: ١٥، ١٦] ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَن أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلْ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ . وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [الأنعام: ٩١، ٩٢]؛

فهو سبحانه يُثَبِّتُ وجودَ جنسِ الأنبياء ابتداءً؛ كما في السور المكية، حتى يُثَبِّتَ وجودَ هذا الجنس، وسعادة من اتبعه، وشقاء من خالفه .
ثم نبوة عينِ هذا النبي؛ تكون ظاهرة؛ لأن الذي جاء به أكملُ مما جاء به جميع الأنبياء؛

فمن أقرَّ بجنسِ الأنبياء، كان إقرارهُ بنبوةِ مُحَمَّدٍ في غايةِ الظهور، أبين من أقرَّ بما أقرَّ أن في الدنيا نحاة، وأطباء، وفقهاء، فإذا رأى نحو سيوييه، وطب أبقراط، وفقه الأئمة الأربعة، ونحوهم، كان إقراره بذلك من أبين الأمور .
ولهذا كان من نازع من أهل الكتاب في نبوةِ محمد؛ إما أن يكونَ لجهله محمد ﷺ في غاية الظهور بما جاء به، وهو الغالب على عامتهم، أو لعناده وهو حال طلاب الرياسة بالدين منهم .

والعربُ عرفوا ما جاء به محمد ، فلما أقرّوا بجنسِ الأنبياء، لم يبق عندهم في مُحَمَّدٍ شك .

وجميعُ ما يذكرهُ اللهُ تعالى في القرآن من قصصِ الأنبياء، يدلُّ على نبوةِ مُحَمَّدٍ بطريقِ الأولى؛ إذ كانوا من جنسٍ واحدٍ، ونبوتهُ أكملُ، فينبغي معرفة هذا؛ فإنه أصلٌ عظيم .

ولهذا جميعُ مشركي العرب آمنوا به، فلم يحتج أحدٌ منهم أن تؤخذ منه جزية، فإنهم لما عرفوا نبوته ، وأنه لا بدَّ من متابعتِه، أو متابعة اليهود

أصل
عظيم في
معرفة
صدق
نبوة
رسولنا
ﷺ

والنصارى، عرفوا أنَّ متابعتَهُ أُولَى .

ومن كان من أهل الكتاب؛ بعضُهم آمن به وبعضهم لم يؤمن جهلاً وعناداً؛ وهؤلاء كان عندهم كتابٌ ظنوا استغناءهم به، فلم يستقرئوا أخبار مُحَمَّد، وما جاء به خالين من الهوى، بخلاف من لم يكن له كتاب؛ فإنه نظر في الأمرين نظر خال من الهوى، فعرف فضل ما جاء به محمد على ما جاء به غيره .

ولهذا لا تكادُ تُوجدُ أمةٌ لا كتابَ لها يُعرض عليها دين المسلمين، واليهود، والنصارى، إلا رجَّحت دين المسلمين؛ كما يجري لأنواع الأمم التي لا كتاب لها؛

ديين
الإسلام
مقدم في
النفوس
على غيره
من
الاديان

فأهل الكتاب مُقرون بالجنس، منازعون في العين؛ والمتفلسفة من اليونان، والهند منازعون في وجود كمال الجنس؛ وإن أقرؤا ببعض صفات الأنبياء؛ فإنما أقرؤا منها بما لا يختص بالأنبياء، بل هو مشترك بينهم وبين غيرهم، فلم يؤمن هؤلاء بالأنبياء ألبتة .

المتفلسفة
والنبوة

هذا هو الذي يجبُ القطعُ به، ولهذا يُذكرون معهم ذكرَ الجنس الخارج عن أتباعهم؛ فيقال : قالت الأنبياء، والفلاسفة^(١)، واتفقت الأنبياء والفلاسفة؛ كما يقال: المسلمون، واليهود، والنصارى .

كفر
الفلاسفة

(١) قال ابن الجوزي في «الفرق» ص ١٢٠ :

«الفلاسفة؛ جمع الفيلسوف، وهو اسم جنس لمن يُحب الحكمة؛ لأن أصله فيلا سوفاً، ففيلا: هو «المحب»، وسوفاً: هي «الحكمة»، ومنه اشتقت الفلسفة بمعنى: محبة الحكمة». قلت: وأشهر الفلاسفة اليونان الأقدمين بل يدعى أمير الفلاسفة هو أرسطو، ثم ابن سينا، وأبو نصر الفارابي ومن نحا نحوهم من أئمة الضلال .

○ وقال أيضاً - رضي الله عنه - :

○ فصل (١) ○

نصيرُ الله
رسله،
وملاك
المكذبين
لهم

ومن آياته؛ نصرُ الرُّسلِ على قومهم ؛ وهذا على وجهين :

تارةً ، يكونُ بإهلاكِ الأممِ، وإنجاءِ الرسلِ، وأتباعهم؛ كقومِ نوحَ، وهودَ، وصالحَ، وشعيبَ، ولوطَ، وموسى ؛ ولهذا يُقرنُ الله بين هذه القصص في سورة الأعراف، وهودَ، والشعراء، ولا يذكرُ معها قصَّةَ إبراهيم^(٢)، وإنما ذكر قصة إبراهيم في سورة الأنبياء، ومريمَ، والعنكبوتَ، والصفات؛ فإن هذه السور لم يقتصر فيها على ذكر من أهلك من الأمم؛

بل في سورة الأنبياء كان المقصودُ ذكر الأنبياء ؛ ولهذا سُمِّيَت سورة الأنبياء؛ فذكر فيها إكرامَهُ للأنبياء ، وإن لم يذكر قومهم؛ كما ذكر قصة داودَ، وسليمانَ، وأيوبَ، وذكر آخر الكل: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٢]؛ وبدأ فيها بقصة إبراهيم؛ إذ كان المقصودُ ذكر إكرامه للأنبياء قبل محمد ؛ وإبراهيمُ أكرمهم على الله تعالى^(٣)، وهو خير البرية^(٤)، وهو

(١) وقد عقد المصنف فصلاً شبيهاً بهذا الفصل في كتابه «الجواب الصحيح» (٦/ ٣٨٧ وما بعدها) وعرض النصوص القرآنية الواردة في ذلك بمزيد من البيان .

(٢) قال الشيخ الفقي في تعليقه على هذا الكلام :

«قوله : «ولا يذكر معها قصة إبراهيم» ؛ نعم ذكرت قصة إبراهيم في سورة الشعراء ، ولكن على نسق من القصص غير نسق ما بعدها من بقية الأمم المذكورة فيها، حيث ذكر هلاكهم وتدمير الله لهم».

(٣) يعني كرمه على الأنبياء قبل محمد ﷺ.

(٤) ففي «صحيح مسلم» (برقم : ٢٣٦٦) وغيره من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رجلٌ لرسول الله ﷺ : يا خير البرية ؛ فقال رسول الله ﷺ : «ذاك إبراهيم عليه السلام» .

أَبُو أَكْثَرِهِمْ؛ إِذْ لَيْسَ هُوَ أَبَا نُوحٍ وَلَوْطَ، لَكِنْ لَوْطَ مِنْ أَتْبَاعِهِ^(١)، وَأَيُّوبَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ [آيَةٌ: ٨٤]: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ﴾؛

وَأَمَّا سُورَةُ مَرْيَمَ؛ فَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا إِنْعَامَهُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الْمَذْكُورِينَ فِيهَا؛ فَذَكَرَ فِيهَا رَحْمَتَهُ زَكَرِيَّا، وَهَبَّتُهُ يَحْيَى عَلَيْهِمَا السَّلَامَ، وَأَنَّهُ وَرِثَ نُبُوَّتَهُ، وَغَيْرَهَا مِنْ عِلْمِ آلِ يَعْقُوبَ، وَأَنَّهُ آتَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا؛ وَذَكَرَ بَدْءَ خَلْقِ عِيسَى، وَمَا أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ تَعْلِيمِ الْكِتَابِ؛ وَهُوَ التَّوْرَةُ، وَالنَّبُوءَةُ^(٢)، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَهُ مَبَارَكًا أَيْنَمَا كَانَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ؛ وَذَكَرَ قِصَّةَ إِبْرَاهِيمَ، وَحُسْنَ خُطَابِهِ لِأَبْنَيْهِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَهَبَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَبِيَّيْنِ وَوَهَبَهُ مِنْ رَحْمَتِهِ، وَجَعَلَ لَهُ لِسَانَ صَدَقَ عَلَيْهِ؛ ثُمَّ ذَكَرَ مُوسَى وَأَنَّهُ خَصَّصَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالتَّقْرِيبِ وَالتَّكْلِيمِ، وَوَهَبَهُ أَخَاهُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ؛ وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلَ؛ وَأَنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ، وَكَأَنَّهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَعْظَمَهُ؛ صَدَّقَهُ فِيمَا وَعَدَ بِهِ أَبَاهُ، مِنْ صَبْرِهِ عِنْدَ الذَّبْحِ، فَوَفَّى بِذَلِكَ^(٣).

وَذَكَرَ إِدْرِيسَ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَفَعَهُ مَكَانًا عَلِيًّا؛ ثُمَّ قَالَ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [مَرْيَمَ: ٥٨]؛

وَأَمَّا سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا امْتِحَانَهُ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَنَصَرَهُ لَهُمْ،

= ● قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «الْفَتْحِ» لَهُ: «وَقَدْ تَأَوَّلَهُ، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: هُوَ عَلَى وَجْهِ التَّوَضُّعِ». وَنَقَلَ ذَلِكَ الْخَلَالُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي «السَّنَةِ» (عَقِبَ حَدِيثَ ٢٠٧)؛ وَرَاجِعَ «شَرْحَ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١٥/ ١٢١) وَابْنَ طُولُونَ الصَّالِحِي فِي رِسَالَتِهِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠].

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمِنْ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦].

(٢) كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: ٤٨].

(٣) كَمَا قَالَ: ﴿يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصافات: ١٠٢]؛ وَلَيْسَ - فَقَطْ - لِأَنَّهُ وَاعَدَ رَجُلًا مَكَانَهُ فَأَقَامَ بِهِ يَوْمَهُ إِلَى الْغَدِ يَنْتَظِرُهُ؛ كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ.

وحاجتهم إلى الصبر والجهد، وذكر فيها حُسن العاقبة لمن صبر، وعاقبة من كَذَّب الرُّسل، فذكر قصة إبراهيم؛ لأنها من النمط الأول، ونصرة الله له على قومه.

وكذلك سورة الصافات، قال فيها: ﴿وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الْأَوَّلِينَ . وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ . فَنَظَرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذِرِينَ ﴾ [الصافات: ٧١، ٧٢]، وهذا يقتضي أنها عاقبة رديئة؛ إما بكونهم غلبوا وذُلُّوا، وإما بكونهم أهلكوا؛ ولهذا ذكر فيها قصة إلياس، ولم يذكرها في غيرها، ولم يذكر هلاك قومه؛ بل قال: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ . إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ﴾ [الصافات: ١٢٧، ١٢٨] وإلياس قد رُوي أن الله تعالى رفعه^(١)، وهذا يقتضي عذابهم في الآخرة^(٢)، فإن إلياس لم يقيم فيهم^(٣)، وإلياس المعروف بعد موسى من بني إسرائيل، وبعد موسى لم يهلك المكذبين بعذاب الاستئصال، وبعد نوح لم يهلك جميع النوع، وقد بعث في كل أمة نذيراً^(٤)، والله تعالى لم يذكر قط عن قوم إبراهيم أنهم أهلكوا، كما ذكر ذلك عن غيرهم، بل ذكر

(١) الظاهر أن هذا من الإسرائيليات الواردة في ذلك؛ وإلا لم أقف على حديث صحيح عن النبي ﷺ يؤيد ذلك؛ وما ورد من بقاء إلياس؛ فهذا لم يصح البتة؛ بل الأدلة تعارضه؛ وقد سئل الإمام البخاري عن الخضر وإلياس: هل هما في الأحياء؟ فقال: كيف يكون هذا؟ وقد قال النبي ﷺ: «لا يبقى على رأس مائة سنة من هو على ظهر الأرض اليوم»؛ راجع «المنار المنيف» لابن القيم (ص: ٥١، ٥٢).

(٢) رجَّح الحافظ ابن كثير - رحمه الله - أن ذلك العذاب في الدنيا والآخرة كما في («التاريخ») وفي «التفسير» قصره على يوم القيامة؛ وهو قول بعض المفسرين؛ فقد قال السعدي - رحمه الله - في «التفسير»: «قال الله متوعداً لهم: ﴿فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢٧]، أي: يوم القيامة في العذاب، ولم يذكر لهم عقوبة دنيوية».

(٣) وذلك لما رأي بني إسرائيل قد أبوا إلا الكفر والظلم والعناد؛ وهكذا الشأن في غيره من الرسل؛ إما الدعاء عليهم وإما الرحيل عنهم.

(٤) كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤].

أَنَّهُم أَلْقَوْهُ فِي النَّارِ، فَجَعَلَهَا اللَّهُ عَلَيْهِ بَرْدًا وَسَلَامًا، وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا، فَجَعَلَهُمُ اللَّهُ الْأَسْفَلِينَ الْأَخْسَرِينَ^(١).

وفي هذا؛ ظهورُ برهانه وآياته، وأنه أظهره عليهم بالحجة والعلم، وأظهره أيضًا بالقدرة؛ حيث أذلَّهم ونصره. وهذا من جنس المجاهد الذي هزم عدوه؛ وتلك من جنس المجاهد الذي قتل عدوه.

وإبراهيم بعد هذا لم يقم بينهم؛ بل هاجر وتركهم^(٢)، وأولئك الرسل لم يزالوا مقيمين بين ظَهْرَانِي قَوْمِهِمْ حَتَّى هَلَكُوا، فلم يوجد في حق قوم إبراهيم سببُ الهلاك؛ وهو إقامته فيهم، وانتظار العذاب النازل.

وهكذا مُحمَّدٌ مع قومه لم يقم فيهم، بل خرج عنهم، حتى أظهره الله تعالى عليهم بعد ذلك^(٣).

وَمُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمُ أَفْضَلُ الرُّسُلِ^(٤)؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا عَلِمُوا الدَّعْوَةَ حَصَلَ

(١) كما في (الأنبياء ٦٨ - ٧٠) و (الصافات ٩٧ - ٩٨).

(٢) كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَّهِدِينَ﴾ [الصافات: ٨٩] وقال تعالى: ﴿فَأَمَّنْ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾ [العنكبوت: ٢٦] على أحد قولي المفسرين في من القائل ﴿وَقَالَ﴾؟ وصح ذلك في حديثٍ عند البخاري (٢٢١٧)، ٦٩٥٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.

(٣) ولذلك كانت الهجرة من مكة إلى المدينة؛ وانظر «صحيح البخاري» (مع «الفتح» ٧/ ٢٦٦ - ٣١٣).

(٤) * قال الشيخ الفقي في تعليقه:

«ولذا لم يقيما بين قوميهما بعد ما قاما بإبلاغهم الدعوة ولم ينتظرا نزول العذاب بهما».

قلت: وقولُ المصنف إنَّ مُحمَّدًا وإبراهيمَ عليهما السلام أفضلُ الرسل؛ فنعم؛ فنبينا محمد ﷺ سيد ولد آدم ويتلوه الخليل في المنزلة؛ وإبراهيم عليه السلام أفضلُ الخلائق بعد النبي ﷺ؛ كما في «صحيح مسلم» (٨٢٠) من حديث أبي بن كعب قال: .. =

المقصود؛ وقد يتوب منهم ^(١) من يتوب بعد ذلك ، كما تاب من قريش من تاب .

وأما حال إبراهيم عليه السلام فكانت إلى الرحمة أميل ، فلم يسع في هلاك قومه ، لا بالدعاء ، ولا بالمقام ، ودوام إقامة الحجة عليهم ؛ وقد قال تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ . وَلَنُسَكِّنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ١٣ ، ١٤] ؛ وكان كل قوم يطلبون هلاك نبيهم فعوقبوا ، وقوم إبراهيم أوصلوه إلى العذاب ، لكن جعله الله تعالى عليه برداً وسلاماً ؛ ولم يفعلوا بعد ذلك ما يستحقون به العذاب ؛ إذ الدنيا ليست دار الجزاء التام ، وإنما فيها من الجزاء ما تحصل به الحكمة والمصلحة ؛ كما في العقوبات الشرعية ؛

فمن أراد أعداؤه - من أتباع ^(٢) الأنبياء - أن يهلكوه ، فعصمه الله ، وجعل صورة الهلاك نعمة في حقه ، ولم يهلك أعداءه ، بل أخزاهم ، ونصره ؛ فهو أشبه بإبراهيم ؛

وإذا عصمه من كيدهم ، وأظهره حتى صارت الحرب بينه وبينهم

= وفيه (أن النبي ﷺ قال : يا أباي أرسل إليّ أن اقرأ القرآن على حرف ، فرددت إليه أن هون على أمتي فردّ إليّ الثانية اقرأه على حرفين ، فرددت إليه أن هون على أمتي ، فردّ إليّ الثالثة اقرأه على سبعة أحرف ، فلك بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها ، فقلت : اللهم اغفر لأمتي ، اللهم اغفر لأمتي ، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إليّ الخلق كلهم حتى إبراهيم ﷺ) .

● قال الحافظ ابن كثير في «التاريخ» :

«فهذا السياق دلّ على أنه أفضل الخلائق بعده» .

(١) من أقوامهم . «خ» .

(٢) «من أتباع» بيان لمن في قوله «فمن أراد» . قاله الفقي - رحمه الله - . فمن أتباع الأنبياء من أراد أعداؤه . . إلخ .

سجلاً، ثم كانت العاقبة له فهو أشبه بحال محمد ﷺ؛ فإن محمداً سيد الجميع^(١)، هو خليل الله^(٢)؛ كما أن إبراهيم خليله^(٣)؛ والخليلان هما أفضل الجميع^(٤)، وفي طريقتهما من الرأفة والرحمة، ما ليس في طريقة غيرهما؛

ولم يذكر الله عن قوم إبراهيم ديناً غير الشرك، وكذلك عن قوم نوح .
وأما عاد؛ فذكر عنهم التجبر وعمار الدنيا؛ وقوم صالح؛ ذكر عنهم الاشتغال بالدنيا عن الدين ، لم يذكر عنهم من التجبر ما ذكر عن عاد ، وإنما أهلكهم لما عقروا الناقة .

وأما أهل مدين؛ فذكر عنهم الظلم في الأموال مع الشرك؛ ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود: ٨٧] . وقوم لوط؛ ذكر عنهم استحلال الفاحشة، ولم يذكروا بالتوحيد، بخلاف سائر الأمم، وهذا يدل على أنهم لم يكونوا مشركين ، وإنما ذنبهم استحلال الفاحشة، وتوابع ذلك^(٥) ، وكانت عقوبتهم أشد؛ إذ ليس في

(١) كما في («الصحيحين» خ . ٣٣٤ و م ١٩٤) عن أبي هريرة مرفوعاً .

(٢) كما في «صحيح مسلم» (٥٣٢) عن جندب بن عبد الله مرفوعاً .

(٣) كما قال تعالى : ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] ، وكما في صحيح البخاري (٣٣٦١)، عن أبي هريرة مرفوعاً .

(٤) كما سبق .

(٥) قال شيخ الإسلام - رحمه الله - في شأن قوم لوط: «وكانوا كفاراً من جهات؛ من جهة استحلال الفاحشة، ومن جهة الشرك، ومن جهة تكذيب الرسل؛ ففعلوا هذا وهذا، ولكن الشرك والتكذيب مشترك بينهما وبين غيرهم، والذي اختصوا به: الفاحشة؛ فلهذا عوقبوا عقوبة تخصهم، لم يعاقب غيرهم بمثلها، وجعل جنس هذه العقوبة هو الرجم» («تفسير آيات أشكلت من القرآن» ١ / ٣٩١) أفاده . (الطويان ١ / ٢١٢) .

ذلك تدين ، بل شر يعلمون أنه شرٌّ .
وهذه الأمور تدلُّ على حكمة الرَّبِّ ، وعقوبته لكلِّ قومٍ بما يناسبهم ،
فإن قوم نوحٍ أغرقهم إذ لم يكن فيهم خيرٌ يُرجى .

○ فصل؛

○ في آيات الأنبياء وبراهينهم

وهي: الأدلة والعلامات المستلزمة لصدقهم؛

آيات
الأنبياء
مستلزمة
للإيمان
٣٤٤

والدليل لا يكون إلا مستلزماً للمدلول عليه مختصاً به ، لا يكون مشتركاً بينه وبين غيره؛ فإنه يلزم من تحققه تحقق المدلول ، وإذا انتفى المدلول انتفى هو ، فما يوجد مع وجود الشيء ، ومع عدمه لا يكون دليلاً عليه ، بل الدليل ما لا يكون إلا مع وجوده؛ فما وجد مع النبوة تارةً، ومع عدم النبوة تارةً، لم يكن دليلاً على النبوة، بل دليلها ما يلزم من وجوده وجودها.

وهنا اضطرب الناس ؛ فقليل: دليلها جنس يختص بها، وهو الخارق للعادة؛ فلا يجوز وجوده لغير نبي؛ لا ساحر ، ولا كاهن ، ولا ولي؛ كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة، وغيرهم؛ كابن حزم، وغيره .

دليل
النبوة عند
المعتزلة

وقيل: بل الدليل هو الخارق للعادة، بشرط الاحتجاج به على النبوة، والتحدّي بمثله ، وهذا منتف في السحر، والكرامة؛ كما يقول ذلك من يقوله من متكلمي أهل الإثبات؛ كالقاضيين: أبي بكر، وأبي يعلى وغيرهما؛ وقد بسط القاضي أبو بكر^(١) الكلام في ذلك في كتابه المصنف في: (الفرق بين المعجزات ، والكرامات، والحيل، والكهانات، والسحر ، والنيرنجيات) ؛

دليل
النبوة عند
الاشاعرة

وهؤلاء وهؤلاء جعلوا مجرد كونه خارقاً للعادة هو الوصف المعتبر؛

(١) الباقلاني؛ في كتابه «البيان في الفرق بين المعجزات و...» وقد سبق أن أشرت إليه في أوائل الكتاب (ص: ١١١).

وفرق بين أن يُقال: لا بدّ أن يكون خارقاً للعادة، وبين أن يقال: كونه خارقاً للعادة هو المؤثّر؛ فإنّ الأول: يجعله شرطاً لا موجباً، والثاني: يجعله موجباً.

وفرق بين أن يُقال: العلم، والبيان، وقراءة القرآن، لا يكون إلّا من حيٍّ، وبين أن يقال: كونه حيّاً يوجب أن يكون عالماً قارئاً .
ومن هنا دخل الغلط على هؤلاء .

وليس في الكتاب والسنة تعليق الحكم بهذا الوصف ، بل ولا ذكر خرق ^{هل ذكر} خرق العادة ، ولا لفظ المعجز ، وإنما فيه آيات وبراهين ، وذلك يوجب ^{العادة في القرآن والسنة؟} اختصاصها بالأنبياء .

وأيضاً؛ فقالوا في شرطها: أن لا يقدر عليها إلا الله ، لا تكون مقدورة ^{ما اشترطوه} للملائكة ، ولا للجن ، ولا للإنس؛ بأن يكون جنسها مما لا يقدر عليه إلا ^{في المعجزة} الله؛ كإحياء الموتى ، وقلب العصا حية . ولا يصح

وإذا كانت من أفعال العباد لكنها خارقة للعادة؛ مثل حمل الجبال ، والقفز من المشرق إلى المغرب ، والكلام المخلوق الذي يقدر على مثله البشر؛ ففيه لهم قولان :

○ أحدهما: أن ذلك يصح أن يكون معجزة .

○ والثاني : أن المعجزة إنما هي إقدار المخلوق على ذلك؛ بأن يخلق فيه قدرة خارجة عن قدرته المعتادة ، وهذا اختيار القاضي أبي بكر، ومن اتبعه؛ كالقاضي أبي يعلى . وظنوا أن هذا يوجب طرد قولهم : إنها لا تكون مقدورةً لغير الله، بخلاف القول الأول؛ فإنه تقع فيه شبهة إذ كان الجنس معتاداً ، وإنما الخارق هو الكثير الخارج عن العادة .

وهذا الفرق الذي ذكره ضعيف؛ فإنه إذا كان قادراً على اليسير ، فخرق

العادة في قدرته، حتى جعله قادراً على الكثير، فجنس القدرة معتادٌ مثل جنس المقدور، وإنما خُرقت العادة بقدرة خارجة عن العادة؛ كما خُرقت بفعلٍ خارجٍ عن القدرة، وعنده أنَّ خلقَ القدرة خلقٌ لمقدورها، والقدرة عنده مع الفعل، فلا فرق.

تضعيف
ما اختاره
الباقلائي
في ما
ذكره في
تعريف
المعجزة

وهذا القول، وهو: أن المعجزة لا تكون إلا مقدورة للرب لا للعباد؛ قولٌ كثيرٌ من أهل الكلام؛ من القدرية، والمثبتة للقدر^(١)، وغيرهم.

ثم إنهم لما طُوبوا بالدليل على أنه لا يجوز أن تقدر العباد على مثل: إبراء الأكمه، والأبرص، وإحياء الموتى، ونحو ذلك مما ذكروا أنه يمتنع أن يكون مقدوراً لغير الله، اعتمدوا في الدلالة على أن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده؛ فلو جاز أن يكون العبد قادراً على هذه الأمور، لوجب أن لا يخلو من ذلك ومن ضده؛ وهو العجز، أو القدرة على ضد ذلك الفعل؛ كما يقولونه في فعل العبد: إنه إذا لم يقدر على الفعل، فلا بد أن يكون عاجزاً، أو قادراً على ضده؛

هذا احتجاجٌ من يقول القدرة مع الفعل^(٢)، والقدرة عنده لا تصلح للضدين؛ كالأشعرية، فيقول: لا يخلو من القدرة، أو العجز، فهذه مقدمة.

والمقدمة الثانية: ونحن لا نحسُّ من أنفسنا عجزاً عن إبراء الأكمه، والأبرص، وإحياء الموتى، ونحو هذه الأمور، لكننا غير قادرين عليها، ولا يجوز أن نقدر عليها. وهؤلاء يقولون: لا يكون الشيء عاجزاً إلا عما يصحُّ أن يكون قادراً عليه، بخلاف ما لا يصحُّ أن يكون قادراً عليه، فلا

(١) وهم الجبرية.

(٢) أما أهل السنة والجماعة؛ فيقولون بأن القدرة تكون قبل الفعل ومع الفعل. انظر «الفتاوي» للمصنف ٨ / ١٢٩ - ١٣٠ (١٠ / ٣٢). أفاده. د: الطويان (١ / ٢١٨).

يصح أن يكون عاجزاً عنه . ولهذا قالوا : لا ينبغي أن تُسمى هذه معجزات؛ لأنَّ ذلك يقتضي أنَّ الله أعجز العباد عنها ، وإنما يعجز العباد عما يصح قدرتهم عليه . هذا كلامُ القاضي أبي بكر، ومن وافقه .

وكلا المقدمتين دعوى مُجرّدة لم يقم على واحدة منها حجة ، فكيف يجوز أن يكون الفرق بين المعجزة وغيرها مبنياً على مثل هذا الكلام الذي ينازعه فيه أكثر العقلاء، ولو كان صحيحاً لم يفهم إلا بكلفة، ولا يفهمه إلا قليل من الناس ، فكيف إذا كان باطلاً.

المتأخرون
من
الاشاعرة

والذين آمنوا بالرسول لِمَا رأوه، وسمعوه من الآيات، لم يتكلموا بمثل هذا الفرق، بل ولا خطر بقلوبهم .

ولهذا لما رأى المتأخرون ضعف هذا الفرق؛ كأبي المعالي^(١)، ضعف ما ذكره الباقلاني^(٢)، والآمدي^(٣)، وغيرهم حذفوا هذا القيد؛ وهو كون المعجزة مما ينفرد الباري بالقدرة عليها، وقالوا: كلُّ حادث، فهو مقدورٌ للرب، وأفعال العباد هي أيضاً مقدورة للرب، وهو خالقها، والعبد ليس خالقاً لفعله؛ فالاعتبارُ بكونها خارقة للعادة قد استدلَّ بها على النبوة ، وتحدى بمثلها، فلم يمكن أحداً معارضة هذه القيود الثلاثة، وحذفوا ذلك القيد .

وزعم القاضي أبو بكر أن ما يُستدلُّ به على أن المعجزات يمتنع دخولها تحت قُدَر العباد، لا يصحُّ على أصول القدرية. وبَسَطَ القول في ذلك بكلام يصحُّ بعضه دون بعض؛ كعادته في أمثال ذلك؛ ثم جعل هذا الفرق هو: الفرق بين المعجزات، وبين السحر، والحيل؛ فقال: «وأما على قولنا: إن

(١) الجويني؛ إمام الحرمين.

(٢) ستأتي (ص: ١٩٩) ترجمته.

(٣) رُمي بالانحلال؛ فقد تشيع بعلم الكلام والفلسفة والمنطق؛ قال ابن تيمية: «يغلب على الآمدي الحيرة والوقف» («السير» ٢٢ / ٣٦٦).

المعجز لا يكون إلا من مقدورات القديم، ومما يستحيل دخوله، ودخول مثله تحت قُدَرِ العباد ، فإذا كان كذلك، استحال أن يفعل أحدٌ من الخلق شيئاً من معجزات الرسل ، أو ما هو من جنسها؛ لأنَّ المحتال إنما يحتالُ ويفعلُ ما يصحُّ دخوله تحت قدرته، دون ما يستحيل كونه مقدوراً له.

قال : «وأما القائلون بأنه يجوز أن يكون في معجزات الرسل، ما يدخل جنسه تحت قُدَرِ العباد ، وإن لم يقدرُوا على كثيره ، وما يخرقُ العادة منه، فإنهم يقولون: قد علمنا أنه لا حيلةَ ولا شيءَ من السحرِ يمكنُ أن يتوصَّلَ به الساحر، والمشعبد^(١) إلى فعل الصعود في السماء ، والطَّفر^(٢) من المشرق إلى المغرب ، وقَفَز^(ب) الفراسخ الكثيرة ، والمشي على الماء، وحمل الجبال الراسيات . هذا أمرٌ لا يتم بحيلةٍ محتالٍ، ولا سحرٍ ساحر».

وتكلَّم على إبطال قولٍ من قال : إنَّ السَّحْرَ لا يكون إلاَّ تخيلاً، لا حقيقةً له؛ وذكر أقوال العلماء، والآثار عن الصحابة بأنَّ الساحر يُقتل بسحره^(٣)، وقولُ إنَّه يقتلُ حداً عند أكثرهم ، وقصاصاً عند بعضهم .

ثم قال^(٣):

«بابُ القولِ في الفصلِ بين المعجز والسحر».

وهو لم يُفرِّق بين الجنسين ، بل يجوز أن يكون ما هو معجزة للرسول

(٤) هو المشعوذ؛ كما في («القاموس» ص: ٤٢٧ الرسالة)، والشعوذة: خفة في اليد، وأخذٌ كالسحر.

(٢) سيأتي بيان ذلك في (ص: ٣٦٧) .

(٣) القاضي أبو بكر الباقلاني .

(١) في المطبوع: «ولا قفز» وهذا وهذا بمعنى.

(ب) كذا في طبعة الفقي، ودار الكتب العلمية بخلاف ما أشار إليه د. الطويان من الطبقات الأخرى.

يظهر على يد الساحر. لكن قال: «الفرق هو: (تحدّي الرسول بالإتيان بمثله، وتقريع مخالفه، بتعذر مثله عليه، فمتى وُجد الذي ينفرد الله بالقدرة عليه من غير تحدّي منه، واحتجاج لنبوته بظهوره، لم يكن معجزاً، وإذا كان كذلك، خرج السحر عن أن يكون معجزاً ومشبهاً لآيات الأنبياء، وكان ما يظهر عند فعل الساحر من جنس بعض معجزات الرسل، وما يفعله الله عند تحديهم به؛ غير أن السّاحر إذا احتجّ بالسّحر، وادّعى به النبوة، أبطله الله بوجهين):

○ أحدهما: أن ينسيه عمل السّحر، أو لا يفعل عند سحره شيئاً في المسحور؛ من موت، أو سقم، أو بغض، ولم يخلق فيه الصعود إلى جهة العلو، والقدرة على الدخول في بقرة، فإذا منعه هذه الأسباب بطل السحر.

○ والثاني: أن الساحر تمكن معارضته؛ فإن أبواب السحر معلومة عند السحرة. فإذا تحدّى ساحرٌ بشيء يفعل عند سحره، لم يلبث أن يجد خلقاً من السحرة يفعلون مثل فعله، ويعارضونه بأدقّ وأبلغ مما أورده.

(والرسول إذا ظهر عليه مثل ذلك، وادّعا آية له، قال لهم: هذا آيتي وحجتي، ودليل ذلك: أنكم لا تقدرون على مثله ولا يفعله الله في وقتي هذا^(١))، ومع تحدّي ومطالبتي بمثله عند سحر ساحر، وفعل كاهن، وقد كان يظهر من سحرتكم وكهانكم وهي آية لا تظهر اليوم على أحد من الخلق، وإن دقّ سحره، وعظّم في الكهانة علمه؛ فإذا ظهر ذلك عليه، وامتنع ظهور مثله على يد ساحر أو كاهن، مع أنه قد كان يظهر من قبل، صار هذا خرق عادة البشر، وعادة السحرة والكهنة خاصة).

(١) يعني: لأحد غير هذا الرسول في زمانه.

قال (١): «ولم يبعُدْ أن يُقال: هذه الآية أعظم من غيرها، وأن لها فضلُ مزية». ذكر هذا بعد أن قال: «فإن قال قائل: فإذا أجزتم أن يكون من عمل السحر ما يفعل الله عنده سقم الصحيح وموته، ويفعل عنده بغض المحب وحب المبغض، وبغض الوطن والرد إليه من السفر، وضيق الصدر والعجز عن الوطاء بالربط، والشد الذي يعملُه السحرة، والصعود في جهة العلو على خيط أو بعض الآلة. فما الفصل بين هذا، وبين معجزات الرسل؟ وكيف ينفصل - مع ذلك - المعجزات من السحر؟ ويمكن الفرق بين النبي والساحر؟ أو ليس لو قال نبيُّ مبعوث: إني أصعدُ على هذا الخيط نحو السماء، وأدخل جوف هذه البقرة وأخرج، وإني أفعل فعلاً أفرِّق به بين المرء وزوجه، وأفعل فعلاً أقتل به هذا الحي، وأسقم هذا الصحيح؛ فهل كان يكون ذلك لو ظهر على يده آية ودليلاً على صدقه؛ فما الفصل إذاً بين السحر والمعجز؟». ثم قال في الجواب: «يقال له: جوابُ هذا قريبٌ، وذلك أنا قد بينّا في صدر هذا الكتاب (٢) أن من حق المعجز أن لا يكون معجزاً، حتى يكون واقعاً من فعل الله على وجه خرق عادة البشر، مع تحدّي الرسول بالإتيان...» إلى آخر ما كتب.

○ قلت: هذا عمدة القوم؛ ولهذا طعنَ الناسُ في طريقهم، وشنعَ عليهم ابن حزم وغيره؛ وذلك أن هذا الكلام مستدركٌ من وجوه:

● أحدها: أنه إذا جَوَّزَ أن يكون ما ينفردُ الربُّ بالقدرة عليه على قوله: يأتي به النبيُّ تارة، والساحر تارة، ولا فرق بينهما إلا دعوى النبوة، والاستدلال به، والتحدّي بالمثل؛ فلا حاجة إلى كونه مما انفردَ الباري بالقدرة عليه، لا سيما وقد ظهر ضعف الفرق بين ما يمتنع قدرة العباد

كلامُ
الباقلاني
المتقدم
مستدركٌ
من وجوه
عدّة بينها
شيخ
الإسلام
فيما يلي

(١) القاضي أبو بكر .

(٢) يعني كتابه «البيان» .

عليه، وما لا يمتنع؛ ولهذا أعرض المتأخرون عن هذا القيد .

● ● الوجه الثاني :- وبه تنكشف حقيقة طريقهم - : أنه على هذا لم لا تكون المعجزة عند الأشاعرة إلا إذا استدلل بها واقترن بها دعوى نبوة

فالدليل والبرهان إن استدلل به كان دليلاً ، وإن لم يستدل به لم يكن دليلاً ، وإن اقترنت به الدعوى ، كان دليلاً ، وإن لم تقترن به الدعوى ، لم يكن دليلاً عندهم ؛ ولهذا لم يجعلوا دلالة المعجز دلالة عقلية ، بل دلالة وضعية ؛ كدلالة الألفاظ بالاصطلاح ؛ وهذا مستدرك من وجوه :

● منها: أن كون آيات الأنبياء مساوية في الحد والحقيقة لسحر السحرة ، أمر معلوم الفساد بالاضطرار من دين الرسل .

● الثاني : أن هذا من أعظم القدح في الأنبياء ، إذ كانت آياتهم من جنس سحر السحرة ، وكهانة الكهان .

● الثالث : أنه على هذا التقدير لا يبقى دلالة ؛ فإن الدليل ما يستلزم المدلول ، ويختص به ؛ فإذا كان مشتركاً بينه وبين غيره ، لم يبق دليلاً ؛ فهؤلاء قدحوا في آيات الأنبياء ، ولم يذكروا دليلاً على صدقهم .

● الرابع : أنه على هذا التقدير ؛ يمكن الساحر دعوى النبوة ، وقوله : إنه عند ذلك يسلبه الله القدرة على السحر ، أو يأتي بمن يعارضه : دعوى مجردة ؛ فإن المنازع يقول : لا نسلم أنه إذا ادعى النبوة ، فلا بد أن يفعل الله ذلك ، لا سيما على أصله ؛ وهو : أن الله يجوز أن يفعل كل مقدور ، وهذا مقدور للرب فيجوز أن يفعله ، وادعى أن ما يخرق العادة من الأمور الطبيعية ، والطلسمات ، هي كالسحر ؛ فقال : «ولأجل ذلك لم تلبس آيات الرسل بما يظهر من جذب حجر المغناطيس ، وما يوجد ويكون عند كتب

رد شيخ الإسلام عليهم من تسعة وجوه

الطلسمات». قال : «وذلك أنه لو ابتدأ نبيٌّ بإظهار حجر المغناطيس، لوجب أن يكون ذلك آية له ، ولو أن أحداً أخذ هذا الحجر، وخرج إلى بعض البلاد، وادعى أنه آية له عند من لم يره ، ولم يسمع به، لوجب أن ينقضه الله عليه بوجهين :

[١] أحدهما : أن يؤثر دواعي خلقٍ من البشر إلى حمل جنس تلك الحجارة إلى ذلك البلد ، وكذلك سبيل الزناد^(١) الذي يقدح النار، وتعرفه العرب ، وكذلك سبيل الطلسمات التي يقال إنها تنفي الذباب، والبق، والحيات .

[٢] والوجه الآخر : أن لا يفعل الله عند ذلك ما كان يفعله من قبل .

فيقال : هذه دعوى مجردة، وما يوضح ذلك :

● الوجه الخامس - وهو - : أن جعل قدح الزناد، وجذب حجر المغناطيس، والطلسمات من جنس معجزات الأنبياء ، وأنه لو بعث نبيٌّ ابتداء ، وجعل ذلك آية له، جاز ذلك : غلطٌ عظيمٌ . وعدمُ علمٍ بقدر معجزات الأنبياء وآياتهم ؛ وهذا إنما اتاهم حيث جعلوا جنس الخارق هو الآية ؛ كما فعلت المعتزلة ، وأولئك كذبوا بوجود ذلك لغير الأنبياء ، وهؤلاء ما أمكنهم تكذيب ذلك ؛ لدلالة الشرع، والأخبار المتواترة، والعيان على وجود حوادث من هذا النوع، فجعلوا الفرق افتراق الدعوى، والاستدلال، والتحدّي دون الخارق ، ومعلومٌ أن ما ليس بدليل لا يصير دليلاً، بدعوى المستدل أنه دليل ؛ وقد بسط الكلام في ذلك ، وجوز أن تظهر المعجزات على يد كاذب، إذا خلق الله مثلها على يد من يعارضه؛ فعمدته سلامتها من المعارضة بالمثل، مع أن المثل عنده موجود، وآيات الأنبياء، لها أمثال

الباقلي
جعل حجر
المغناطيس
والطلسمات
من جنس
معجزات
الأنبياء والرد
عليهم

الذين
أدعوا
النوبة
ظهرت
لهم
خوارق
ولم
يعارضهم
أحد

(١) قال في «القاموس المحيط» ص ٣٦٤ : «الزند . . العود الذي يُقدح به النار» .

كثيرة لغير الأنبياء لكن يقول إنَّ من ادَّعى الإتيان؛ فإما أن لا يظهرها الله على يديه، وإما أن يُقيض من يعارضه بمثلها؛ هذا عمدة القوم، وليس فرقاً حقيقياً بين النبيِّ والساحر، وإنما هو مجردُ دعوى، وهذا يظهر:

● **بالوجه السادس - وهو -** : أن من الناس من ادَّعى النبوة، وكان كاذباً، وظهرت على يده بعض هذه الخوارق، فلم يُمنع منها، ولم يعارضه أحدٌ، بل عُرف أن هذا الذي أتى به ليس من آيات الأنبياء، وعُرف كذبه بطرق متعددة؛ كما في قصة الأسود العنسي، ومسلمة الكذاب، والحارث الدمشقي، وبابا الرومي، وغير هؤلاء ممن ادَّعى النبوة .

فقولهم : إنَّ الكذاب لا يأتي بمثل هذا الجنس، ليس كما ادَّعوه .

● **الوجه السابع :** أنه إنما أوجب أن لا يظهر الله الخوارق على يد الكذاب؛ لأن ذلك يُفضي إلى عجز الرب؛ وهذه عمدة الأشعري في أظهر قوليهِ، وهي المشهورة عند قدمائهم، وهي التي سلكها القاضي أبو يعلى، ونحوه .

الباقيات
منع من
ظهور
الخوارق
على يد
الكذاب

قال القاضي أبو بكر : فإن قال قائلٌ من القدرية : فلم لا يجوز أن يظهر المعجزات على يد مدَّعي النبوة ليُلَبَّس بذلك على العباد، ويضل به عن الدين، وأنتم تجوزون خلقه الكفر في قلوب الكفار، وإضلالهم، فما الفصل بين إضلالهم بهذا، وبين إضلالهم بإظهار المعجزات على يد الكذابين ؟

قال : فيقال لمن سأل عن هذا من القدرية : الفصل بين الأمرين ظاهرٌ معلومٌ، وقد نصَّ القرآنُ والأخبارُ بأنه يضلُّ ويهدي^(١)، ويختُم على القلوب، والأسماع، والأبصار^(٢).

(١) كما في مواضع كثيرة من آيات الكتاب؛ منها قوله تعالى: ﴿ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم: ٤].

(٢) قال تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً ﴾ [البقرة: ٧].

○ فأما مطالبُهم بالفرق بين إضلال العباد بهذه الضروب من الأفعال ، وبين إضلالهم بإظهار المعجزات على أيدي الكذابين؟ فجوابُهُ : أنا لم نحلّ إضلالهم بهذا الضرب لأنه إضلال عن الدين ، أو لقبحه من الله لو وقع ، أو لاستحقاقه الذمّ عليه - تعالى عن ذلك - ، أو لكونه ظالماً لهم بالتكليف مع هذا الفعل ؛ كلُّ ذلك باطلٌ محالٌ من تمويههم ، وإنما أحلناه ؛ لأنه يوجبُ عجزَ القديم عن تمييز الصادق عن الكاذب .

وتعريفُنا الفرقَ بين النبيِّ والمتنبيِّ من جهة الدليل ؛ إذ لا دليلَ بقول كلِّ أحدٍ أثبت النبوة على نبوة الرسل وصدقهم ، إلا ظهوراً لأعلام المعجزة على أيديهم ، أو خبر من ظهرت المعجزة على يده عن نبوة آخر مرسلٍ ؛ فهذا إجماعٌ لا خلاف فيه ؛ فلو أظهر الله على يد المتنبي الكاذب ذلك ؛ لبطلت دلائل النبوة ، وخرجت المعجزات عن كونها دلالة على صدق الرسول ، ولوجب لذلك عجزُ القديم عن الدلالة على صدقهم .

ولمَّا لم يجز عجزه ، وارتفاع قدرته عن بعض المقدورات ، لم يجز لذلك ظهور المعجزات على أيدي الكذابين ، بخلاف خلق الكفر في قلوب الكافرين .

○ قلت (١) : هذا عمدة القوم ؛ والمتأخرون عرفوا ضعف هذا ، فلم يسلكوه ؛ كأبي المعالي ، والرازي ، وغيرهما ؛ بل سلكوا الجواب الآخر ، وهو : أنَّ العلم بالصدق عند المعجز يحصل ضرورة ، فهو علمٌ ضروري ، وبين ضعف هذا الجواب ، مع أنه يحتج به ، وقال : فهذا هذا من وجوه :

● أحدها : أن يقال : إن كان الأمر كما زعمتم ، فإنما يلزمُ العجز إذا كان خلق الدليل الدالّ على صدقهم جنسه لا يدلُّ ، بل جنسه يقعُ مع عدم

متأخرو
الأشاعرة
سلكوا
طريق
الضرورة
فهي معرفة
صدق
النبي

(١) القائل : ابن تيمية .

النبوة، ولم يبق عندكم جنسٌ من الأدلة يختصُّ النبوة؛ فلمَ قلتم : إنَّ تصديقهم والحال هذه ممكن؟ ولا ينفعكم هنا الاستدلال بالإجماع ونحوه من الأدلة السمعية؛ لأنَّ كلامكم مع منكري النبوات، فيجب أن تقيموا عليهم كون المعجزات دليلاً على صدق النبي .

وأما من أقر بنبوتهم بطريقٍ غير طريقكم، فإنه لا يحتاجُ إلى كلامكم؛ فإذا قال لكم منكرو النبوة : لا نسلم إمكانَ طريقٍ يدلُّ على صدقهم، لم يكن معكم ما يدل على ذلك .

وقد أورد هذا السؤال، وأجاب عنه: بأنه يمكنه تصديقهم بالقول ، والمعجزات تقوم مقام التصديق بالقول ، بل التصديق بالفعل أوكد، وضرب المثل بمدعي الوكالة، إذا قال: قُمْ، أو اقعد، ففعل ذلك عند استشهاد وكيله؛ فإن العقلاء كلهم يعلمون أنه أقام تلك الأفعال مقام القول .

قلت : وهذا يعودُ إلى الاحتجاج بالطريقة الثانية ؛ وهي العلمُ بالتصديق ضرورة، فلا حاجة إلى طريقة المعجزات .

● الثاني: أنه يُمكن أن يخلق علماً ضرورياً بصدقهم ، وقد سلّم القاضي أبو بكر ذلك، لكن قال : إذا اضطررنا إلى العلم بصدق مدعي النبوة ، وأنه أرسله إلينا، كان في ضمن هذا العلم اضطراره لنا إلى العلم بذاته ، وإلى أنه قد أرسل مدعي النبوة، وإذا علمنا ذلك اضطراراً لم يكن للتكليف بالعلم بصدقه وجهاً ، وخرجنا بذلك عن أن نكون مكلفين للعلم بالدين ، وهذا كلامٌ يؤدي إلى خروجنا عن حدِّ المحنة والتكليف .

فيقال له : إذا حصل العلم الضروري بوجود الخالق وبصدق رسوله، كان التكليف بالإقرار بالصانع، وعبادته وحده لا شريك له، وبتصديق رسله، وطاعة أمره؛ وهذا هو الذي أمرت به الرسل؛ أمرت الخلق أن

يعبدوا الله وحده ، وأن يطيعوا رسله ، ولم يأمرُوا جميع الخلق بأن يكتسبوا علمًا نظريًا بوجود الخالق ، وصدق رسله ؛ لكن من جحد الحق أمره بالإقرار به ، وأقاموا الحجة عليه ، وبيّنوا معاندته ، وأنه جاحدٌ للحق الذي يعرفه ، وكذلك الرسول كانوا يعلمون أنه صادق ويكذبونه ، فليُتدبر هذا الموضع ؛ فإنه موضعٌ عظيم .

● الوجه الثالث : أن يقال : نحن نُسلم أن المعجزات تدلُّ على الصدق ، وأنه لا يجوز إظهارها على يد الكاذب ، لكن هو : لأن الله منزّه^(١) عن ذلك ، وأن حكمته تمنع ذلك ، ولا يجوز عليه كل فعل ممكن ، وأنتم مع تجويزكم عليه كل ممكن ، يلزمكم تجويز خلق المعجزة على يد الكاذب ، فما علم بالعقل والإجماع من امتناع ظهورها على يد الكاذب يدل على فساد أصلكم .

حكمة الله
تمنع ظهور
المعجزات
على يد
الكاذب

● الوجه الرابع : أن يُقال : لم قلّتم أنه لا دليل على صدقهم إلا المعجزات؟ وما ذكرتم من الإجماع على ذلك لا يصح الاستدلال به لوجهين :

الردُّ على
من قال لا
دليل على
صدق
الأنبياء إلا
المعجزات

[١] أحدهما : أنه لا إجماع في ذلك ، بل كثيرٌ من الطوائف يقولون : إنَّ صدقهم بغير المعجزات .

[٢] الثاني : إنه لا يصحُّ الاحتجاج بالإجماع في ذلك ؛ فإنَّ الإجماع إنما يثبت بعد ثبوت النبوة ، والمقدمات التي يعلم بها النبوة لا يُحتج عليها بالإجماع ؛ وقولكم : لا دليل سوى المعجز : مقدمة ممنوعة .

○ ذكر عن الأشعري أنه ذكر جوابًا آخر ؛ فقال : « وأيضًا : فإنَّ قول القائل : ما أنكرتم من جواز إظهار المعجزات على أيدي الكذابين : قولٌ متناقضٌ ، والله على كل شيء قدير . ولكن ما طالب السائل بإجازته

(١) في «خ» : «مبزه» .

محال، لا تصح القدرة عليه، ولا العجز عنه؛ لأنه بمنزلة كونه أظهر المعجزات على أيديهم؛ فإنه أوجب أنهم صادقون؛ لأن المعجز دليل على الصدق، ومتضمن له.

وقوله: مع ذلك أنهم كاذبون: نقض لقوله: إنهم صادقون قد ظهرت المعجزات على أيديهم، فوجب إحالة هذه المطالبة، وصار هذا بمثابة قول من قال: ما أنكرتم من صحة ظهور الأفعال المحكمة الدالة على علم فاعلها، والمتضمنة لذلك من جهة الدليل، من الجاهل بها في أنه قول باطل متناقض، فيجب إذا كان الأمر كذلك استحالة ظهور المعجزات على يد الكاذبين، واستحالة ثبوت قدرة قادر عليه، وكيف يصح على هذا الجواب أن يقال: ما أنكرتم، وزعمتم أنه من فعل المحال الذي لا يصح حدوثه، وتناول القدرة له هو من قبيل الجائز قياساً على صحة خلق الكفر، وضروب الضلال التي يصح حدوثها، وتناول القدرة لها.

○ قلت: هذا كلام صحيح إذا علم أنها دليل الصدق، يستحيل وجوده بدون الصدق، والممتنع غير مقدور، فيمتنع أن يظهر على أيدي الكاذبين ما يدل على صدقهم. لكن المطالب يقول: كيف يستقيم على أصلكم أن يكون ذلك دليل الصدق، وهو أمر حادث مقدور، وكل مقدور يصح عندكم أن يفعله الله، ولو كان فيه من الفساد ما كان؛ فإنه عندكم لا ينزه عن فعل ممكن، ولا يقبح منه فعل؛ فحينئذ إذا خلق على يد الكاذب مثل هذه الخوارق، لم يكن ممتنعاً على أصلكم، وهي لا تدل على الصدق البتة على أصلكم، ويلزمكم إذا لم يكن دليل إلهي، ألا يكون في المقدور دليل على صدق مدعي النبوة، فيلزم أن الرب سبحانه لا يصدق أحداً ادعى النبوة.

وإذا قلتم: هذا ممكن، بل واقع، ونحن نعلم صدق الصادق إذا ظهرت هذه الأعلام على يده ضرورة.

من أصول
الاشاعة
تجويزهم
على الله
فعل كل
ممكن
وعدم
تنزيهه عن
شيء
ممكن
ويلزمهم
على ذلك
خلق
المعجزة
على يد
الكذاب

قيل : فهذا يوجبُ أنَّ الربَّ لا يجوزُ عليه إظهارها على يد كاذب ، وهذا فعلٌ من الأفعال هو قادر عليه ، وهو سبحانه لا يفعلُهُ ، بل هو مُنزَّه عنه ؛ فأنتم بين أمرين : إن قلتم : لا يمكنه خلقها على يد الكاذب وكان ظهورها ممتنعاً ، فقد قلتم : إنه لا يقدر على إحداثِ حادث ، قد فعل مثله ؛ وهذا تصريحٌ بعجزه ، وأنتم قلتم : فليست بدليل ، فلا يلزم عجزه ، فصارت دلائلها مستلزمةً لعجزه على أصلكم ؛ وإن قلتم : يقدر لكنه لا يفعل ، فهذا حقٌّ ، وهو ينقضُ أصلكم .

❑ وحقيقة الأمر : أن نفسَ ما يدلُّ على صدقِ الصادق بمجموعه ، امتنع أن يحصل للكاذب ، وحصولُهُ له ممتنعٌ غير مقدور . وأما خلقٌ مثل تلك الخارقة على يد الكاذب ، فهو ممكنٌ ، والله سبحانه وتعالى قادر عليه ، لكنه لا يفعلُهُ لحكمته ؛ كما أنه سبحانه يمتنع عليه أن يكذب ، أو يظلم .

الله قادرٌ
على خلق
الخوارق
على يد
الكاذب
ولا يفعل
ذلك
لحكمة

والمعجز تصديقٌ ، وتصديق الكاذب وهو منزَّه عنه ، والدالُّ على الصدق قصدُ الرب تصديق الصادق ، وهذا القصد يمتنع حصوله للكاذب ؛ فيمتنع جعل من ليس برسولٍ رسولاً ، وجعل الكاذب صادقاً ، ويمتنع من الرب قصد المحال ، وهو غير مقدور ، وهو إذا صدَّق الصادق بفعله علم بالاضطرار والدليل أنه صدَّقه ، وهذا العلم يمتنع حصوله للكاذب .

الاشاعة
بنفون
حكمة الله
تعالى

واستشهادكم بالعلم . هو من هذا الباب ؛ فأنتم تقولون : إنَّ الربَّ لا يخلق شيئاً لشيءٍ ، وحينئذٍ فلا يكونُ قاصداً لما في المخلوقات من الأحكام ، فلا يكون الإحكام : دالاً على العلم على أصلكم ، فإن الإحكام إنما هو جعلُ الشيء محصلاً للمطلوب ؛ بحيث يجعل لأجل ذلك المطلوب ، وهذا عندهم لا يجوز ؛ فإثباته علمه ، وتصديق رسله مشروطٌ بأن يفعل شيئاً لشيء . وهذا عندكم لا يجوز ، فلهذا يُقالُ : إنكم متناقضون ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

● الوجه الثامن : أن حقيقة الأمر على قول هؤلاء الذين جعلوا المعجزة : حقيقة الخارق، مع التحدي: أن المعجز في الحقيقة ليس إلّا منع الناس من المعارضة ^{المعجزة} ^{على قول} ^{الاشاعة} بالمثل؛ سواء كان المعجز في نفسه خارقاً ، أو غير خارق. وكثيراً مما يأتي به الساحر، والكاهن أمرٌ معتادٌ لهم.

وهم يُجوزون أن يكون آيةٌ للنبيّ ، وإذا كان آيةً ، منع الله الساحر، والكاهن من مثل ما كان يفعل ، أو قيض له من يعارضه.

وقالوا : هذا أبلغ؛ فإنه منع المعتاد. وكذلك عندهم أحد نوعي المعجزات منعه من الأفعال المعتادة. وهو مأخذٌ من يقول بالصرقة^(١). وإذا كان كذلك، جاز أن يكون كلُّ أمرٍ؛ كالأكل، والشرب، والقيام، والقعود معجزةً إذا منعهم أن يفعلوا كفعله، وحينئذٍ: فلا معنى لكونها خارقاً ، ولا

(١) الصرقة: هي أن الله تعالى صرف الخلق عن الإتيان بمثل القرآن الكريم؛ وهو قولٌ قال به بعضُ أهل الكلام؛ كالرازي، وغيره؛ والصواب أن القرآن بنفسه معجز.

● قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (ومن أضعف الأقوال: قولٌ من يقول من أهل الكلام: إنه معجز بصرف الدواعي مع تمام الموجب لها، أو بسلب القدرة التامة، أو بسلبهم القدرة المعتادة في مثله سلباً عاماً، مثل قوله تعالى لذكرى: ﴿آيَتِكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]. وهو أن الله صرف قلوب الأمم عن معارضته، مع قيام المقتضي التام؛ فإنّ هذا يُقال على سبيل التقدير والتنزيل... وإلا فالصواب المقطوع به: أن الخلق كلّهم عاجزون عن معارضته، لا يقدرّون على ذلك، ولا يقدر محمدٌ ﷺ نفسه من تلقاء نفسه على أن يبدل سورة من القرآن، بل يظهر الفرق بين آيات القرآن وبين سائر كلامه لكلِّ من له أدنى تدبّر؛ كما أخبر الله به في قوله: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨]...) «الجواب الصحيح» (٥/ ٤٢٩ - ٤٣١). أفاده الطويان . (١/ ٢٤٣).

○ تنبيه: قلتُ: وقد نقلتُ بعض الأبواب الجانبية المتقدمة عن الدكتور الطويان حفظه الله تعالى، وكذا جملة كبيرة مما سيأتي.

لاختصاص الربّ بالقدرة عليها ، بل الاعتبار بمجرد عدم المعارضة، وهم يُقرّون بخلاف ذلك، والله أعلم .

● الوجه التاسع : أنه إذا كانت المعجزة، هي : مجموع دعوى الرسالة، مع التحدي، فلا حاجة إلى كونه خارقاً؛ كما تقدم ، ويجب إذا تحدّى بالمثل أن يقول: فليأت بمثل القرآن من يدّعي النبوة ؛ فإن هذا هو المعجز عندهم ، وإلا القرآن مجرداً ليس بمعجز؛ فلا يُطلب مثل القرآن إلا ممن يدّعي النبوة؛ كما في الساحر والكاهن إذا ادّعى النبوة سلبه الله ذلك، أو قيّض له من يعارضه. وإذا لم يدع النبوة جاز أن يظهر على يده مثل ما يظهر على يد النبيّ.

فكذلك يلزمهم مثل هذا في القرآن، وسائر المعجزات، والله أعلم .

○ فصل؛

في أن الرسول لا بد أن يبين أصول الدين

وهي : البراهين الدالة على أن ما يقوله حق؛ من الخبر، والأمر، فلا بد أن يكون قد بين الدلائل على صدقه في كل ما أخبر، ووجوب طاعته في كل ما أوجب وأمر.

ومن أعظم أصول الضلال؛ الإعراض عن بيان الرسول للأدلة، من أعظم الآيات، والبراهين، والحجج؛ فإن المعرضين عن هذا؛ إما أن يصدقوه، ^{أصول} ^{الضلال} ويقبلوا قوله، ويؤمنوا به بلا دليل أصلاً ولا علم؛ وإما أن يستدلوا على ذلك بغير أدلته.

فإن لم يكونوا عالمين بصدقه؛ فهم ممن: (يُقالُ له في قبره: ما قولك في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فأما المؤمن أو الموقن، فيقول: هو عبد الله ورسوله جاءنا بالبينات والهدى، فأمنّا به واتبعناه).

وأما المنافق أو المرتاب، فيقول: هاه هاه، لا أدري، سمعتُ الناس يقولون شيئاً، فقلته. فيضربُ بمرزبة من حديد، فيصيح صيحةً يسمعها كل شيء، إلا الثقلين^(١)). وإن استدللَّ على ذلك بغير الآيات والأدلة التي دعا

(١) هذا اللفظ جاء مركباً من روايتين :

* أما الأولى :

○ فرواها البخاري (حديث ١٠٥٣) ومسلم (حديث ٩٠٥) من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها قالت : أتيتُ عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس ، فإذا الناس قيام يصلون ، وإذا هي قائمة تصلي فقلت : ما للناس ؟ فأشارت بيدها إلى السماء وقالت : سبحان الله فقلت : آية ؟ فأشارت أي نعم ، قال : فقمتم حتى تجلاني الغشى . فجعلت أصب فوق رأسي الماء . فلما انصرف رسول الله =

= ﷺ حمد الله وأثنى عليه، ثم قال : ما من شيء كنت لم أراه إلا قد رأيته في مقامي هذا ، حتى الجنة والنار . ولقد أوحى إليّ أنكم تفتنون في القبور مثل - أو قريباً من - فتنة الدجال ، (لا أدري أيتها قالت أسماء) يؤتى أحدكم فيقال له : ما علمك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن أو المؤمن - (لا أدري أي ذلك قالت أسماء) فيقول : محمد رسول الله ﷺ جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وآمنا واتبعنا ، فيقال له : نعم صالحاً ، فقد علمنا إن كنت لموقناً . وأما المنافق أو المرتاب - (لا أدري أيتها قالت أسماء) فيقول : لا أدري . سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته .
* وأما الثانية :

فهو قوله : «يضرب بمرزبة من حديد ، فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الثقلين» .
O فقد رواها البخاري في «صحيحه» (١٣٧٤) من حديث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : «إن العبد إذا وضع في قبره ، وتولى عنه أصحابه ، - وإنه ليسمع قرع نعالهم - أتاه ملكان فيقعدانه فيقولان : وفيه :

وأما المنافق والكافر ، فيقال له : ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ فيقول : لا أدري ، كنت أقول ما يقول الناس ، فيقال : لا دريت ، ولا تليت ، ويضرب بمطارق من حديد ضربة ، فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين » .

وأخرجه مسلم (حديث ٢٨٧٠) دون الفقرة الأخيرة ، وأبو داود (٣٢٣١ ، ٤٧٥٢) والنسائي (٩٦ ، ٩٧) وأحمد (١٢٦ / ٣) وعبد بن حميد (١١٨٠) .
وأخرجه أيضاً :

أبو داود (١٣ / ٨٩ عون المعبود) وأحمد (٤ / ٨٧ ، ٨٨ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦) والطيالسي (٧٥٣) والحاكم (٣٧ / ١ - ٤٠) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه . مرفوعاً (وهو الحديث الطويل المشهور^(١) بسند حسن ، وانظر : الكتاب القيم «أحكام الجنائز» ص ١٥٧ ، ١٥٩) للشيخ ناصر الدين الألباني - رحمه الله تعالى - .

* قلت: وفي الحديث من الفوائد ، وقد أوردتها الحافظ - رحمه الله - في «الفتح» نذكر منها ما يأتي :

١ - فيه إثبات عذاب القبر ، وأنه واقع على الكفار ومن شاء من الموحدين ، وأن =

(١) وللدكتور عبد الله القريوائي رسالة في تخريج هذا الحديث نافعة إن شاء الله .

بها الناس، فهو مع كونه مبتدعاً، لا بد أن يُخطيء ويُضل.

فإن ظنَّ الظانُّ أنه: بأدلة وبراهين خارجة عما جاء به تدل على ما جاء به، فهو من جنس ظنه أنه يأتي بعبادات غير ما شرعه تُوصل إلى مقصوده، وهذا الظن وقع فيه طوائف من النظائر الغالطين، أصحاب الاستدلال والاعتبار والنظر^(١)؛ كما وقع في الظن الأول طوائف من العباد الغالطين، أصحاب الإرادة والمحبة والزهد^(٢).

○ وقوله ﷺ في خطبته يوم الجمعة: «خيرُ الكلام كلامُ الله، وخَيْرُ الهدي هدي محمد، وشرُّ الأمور محدثاتها، وكلُّ بدعة ضلالة»^(٣) يتناول هذا

= المسألة تقع على كل واحد «للكافر والمسلم».

* قال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

* وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣].

* وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠].

* وقال تعالى: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ . النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥].

* وقال تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ [التوبة: ١٠١].

٢ - إخبار النبي ﷺ أمته بكيفية امتحانهم في القبور.

٣ - ذم التقليد في الاعتقادات لمعاقبة من قال: «كنت أسمع الناس يقولون شيئاً فقلته». وعليه، فعلى المرء أن يحاول جاهداً تعلُّم التوحيد الصحيح الذي به نجاته في الدنيا والآخرة.

٤ - وفيه أن الميت يُحيا في قبره للمسألة، حياة لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى.

(١) يقصد: المتكلمين.

(٢) يقصد: المتصوفة.

(٣) حديث صحيح:

أخرجه مسلم في («الصحيح» ٨٦٧) عن جابر مرفوعاً وفيه (. . فإن خير الحديث =

وهذا .

وقد أرى الله تعالى عباده الآيات في الآفاق، وفي أنفسهم، حتى تبين لهم أنَّ ما قاله فهو حق؛ فإن أرباب العبادة، والمحبة، والإرادة، والزهد الذين سلكوا غير ما أمروا به، ضلُّوا كما ضلَّتْ النصارى، ومبتدعة هذه الأمة من العباد، وأرباب النظر، والاستدلال الذين سلكوا غير دليله وبيانه أيضاً ضلُّوا؛ قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى . وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمًى قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمًى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ [طه : ١٢٣ - ١٢٦].

ضلال
الصوفية
والمكلمين
إذ سلكوا
طريقاً غير
طريق
الكتاب
والسنة

○ وفي الكلام المأثور عن الإمام أحمد: (أصول الإسلام أربعة^(١)): دالٌّ، ودليلٌ، ومبينٌ، ومستدلٌّ، فالدال: هو الله، والدليل: هو القرآن، والمبين: هو الرسول؛ قال الله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، والمستدل: هم أولوا العلم، وأولوا الألباب؛ الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرائتهم؛ وقد ذكره ابن المني^(٢) عن أحمد، وهو مذكور في «العدة» للقاضي أبي يعلى، وغيرها، إما أن أحمد قاله، أو قيل له فاستحسنه .

أصول
الإسلام
أربعة

ولهذا صار كثيرٌ من النظائر يُوجبون العلم والنظر والاستدلال، وينهون

النظار
يوجبون
العلم والنظر
والاستدلال

= كتاب الله ... الحديث). وفي «البخاري» (٧٢٧٧) أثر عن عبد الله بن مسعود نحو هذا . وليس في الحديث: «وكل ضلالة في النار» .

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «الفتاوى والمتفق» (٢/ ٤٤ ابن الجوزي) باب: «ذكر الدليل ومعناه» وعزاه الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «المدخل المفصل في فقه الإمام أحمد» (ص: ١١) لابن أبي يعلى في «الطبقات» .
(٢) الحنبلي البغدادي؛ أبو الفتح: نصر بن فتيان بن مطر الفقيه؛ ترجمه الحافظ ابن كثير في «البدایة» ١٢ / ٣٥١ .

عن التقليد، ويقول كثيرٌ منهم: إن إيمان المقلد لا يصحُّ ، أو أنه وإن صحَّ ، لكنه عاصٍ بترك الاستدلال، ثمَّ النظر .

المراد
بالاستدلال
عند النظر

والاستدلالُ الذي يدعونُ إليه، ويوجبونه، ويجعلونه أوَّلَ الواجبات، وأصل العلم: هو نظرٌ واستدلالٌ ابتدعوه، ليس هو المشروع؛ لا خبراً ولا أمراً، وهو استدلالٌ فاسدٌ لا يُوصل إلى العلم؛ فإنَّهم جعلوا أصلَ العلم بالخالق هو الاستدلال على ذلك بحدوث الأجسام والاستدلال على حدوث الأجسام، بأنها مستلزمة للأعراض لا يخلو عنها ولا ينفك منها ، ثمَّ استدلُّوا على حدوث الأعراض، قالوا : فثبتَ أنَّ الأجسام مستلزمة للحوادث لا يخلو عنها، فلا تكون مثلها .

دليل
الحوادث

ثم كثيرٌ منهم قالوا : وما لم يخل من الحوادث ، أو ما لم يبق الحوادث، فهو حادث ، وظنَّ أن هذه مقدمة بديهيةٌ معلومةٌ بالضرورة لا يطلب عليها دليل ، وكان ذلك بسبب أن لفظ الحوادث يُشعر بأنَّ لها ابتداءً؛ كالحادث المعين، والحوادث المحدودة ، ولو قدرت ألف ألف حادث ، فإنَّ الحوادث إذا جعلت مقدرة محدودة، فلا بدَّ أن يكونَ لها ابتداء ؛ فإنَّ ما لا ابتداء له ليس له حدٌّ معينٌ ابتداءً منه؛ إذ قد قيل لا ابتداء له، بل هو قديمٌ أزليٌّ دائمٌ ، ومعلومٌ أن هذه الحوادث ما لم يسبقها فهو حادث؛ فإنه يكون: إمَّا معها، وإمَّا بعدها. وكثير منهم يفتن للفرق، بين جنس الحوادث، وبين الحوادث المحدودة؛ فالجنس: مثل أن يُقال: ما زالت الحوادثُ توجدُ شيئاً بعد شيء، أو ما زال جنسها موجوداً ، أو ما زال الله متكلِّماً إذا شاء ، أو ما زال الله فاعلاً لما يشاء، أو ما زال قادراً على أن يفعل قدرةً يمكن معها اقتران المقدور بالقدرة لا تكون قدرةً يمتنع معها المقدور ، فإن هذه في الحقيقة ليست قدرة، ومثل أن يُقال في المستقبل: لا بدَّ أن الله يخلق شيئاً بعد شيء، ونعيم أهل الجنة دائمٌ لا يزال ، ولا ينفد؛ وقد يُقال في

النوعين: كلمات الله لا تنفذ، ولانهاية لها؛ لا في الماضي ، ولا في المستقبل ، ونحو ذلك .

فالكلام في دوام الجنس وبقائه ، وأنه لا ينفذ ، ولا ينقضي ، ولا يزول ، ولا ابتداء له غير الكلام فيما يقدر محدوداً له ابتداء ، أو له ابتداء وانتهاء ؛

فإن كثيراً من النظائر مَنْ يقول: جنسُ الحوادث إذا قَدَّر له ابتداء ، وجب أن يكون له انتهاء ؛ لأنه يمكن فرض تقدمه على ذلك الحد ، فيكون أكثر مما وجد ، وما لا يتناهى لا يدخله التفاضل ؛ فإنه ليس وراء عدم النهاية شيء أكثر منها ، بخلاف ما لا ابتداء له ، ولا انتهاء ؛ فإنَّ هذا لا يكون شيءً فوقه ، فلا يفضي إلى التفاضل فيما لا يتناهى ، وبسط هذا له موضع آخر .

○ والمقصود هنا؛ أن هؤلاء جعلوا هذا أصلُ دينهم وإيمانهم ، وجعلوا النظر في هذا الدليل هو النظر الواجب على كل مكلف ، وأنه من لم ينظر في هذا الدليل ؛ فإما أنه لا يصحُّ إيمانه ، فيكونُ كافراً على قول طائفة منهم ، وإما أن يكون عاصياً على قول آخرين ، وإما أن يكون مقلداً لا عِلْمَ لَهُ بدينه لكنه ينفعه هذا التقليد ، ويصير به مؤمناً غير عاصٍ .

المتكلمون
جعلوا
أصل
دينهم
النظر في
دليل
الأعراض
وحدوث
الأجسام

والأقوال الثلاثة باطلة ؛ لأنها مُفرَّعة على أصلٍ باطل ، وهو أنَّ النظر الذي هو أصل الدين والإيمان ، هو هذا النظر في هذا الدليل ؛ فإنَّ علماء المسلمين يعلمون بالاضطرار أن الرسول لم يدعُ الخلق بهذا النظر ، ولا بهذا الدليل ؛ لا عامة الخلق ، ولا خاصتهم ، فامتنع أن يكون هذا شرطاً في الإيمان والعلم .

الرسول
لم يدع
الخلق إلى
دليل
النظر

وقد شهد القرآن والرسولُ لِمَنْ شَهِدَ له من الصحابة وغيرهم بالعلم ، وأنهم عالمون بصدق الرسول ، وبما جاء به ، وعالمون بالله ؛ وبأنه لا إله إلا

الله، ولم يكن الموجبُ لعلمهم هذا الدليلُ المعين؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [سبا: ٦]، وقال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقال: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾ [الرعد: ١٩].

وقد وصف باليقين والهدى والبصيرة في غير موضع؛ كقوله: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] وقوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، وقوله: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، وأمثال ذلك.

فتبين أن هذا النظر والاستدلال الذي أوجبه هؤلاء، وجعلوه أصل الدين، ليس مما أوجبه الله ورسوله، ولو قدر أنه صحيح في نفسه، وأن الرسول أخبر بصحته، لم^(١) يلزم من ذلك وجوبه إذ قد يكون للمطلوب أدلة كثيرة.

ولهذا طعن الرازي وأمثاله على أبي المعالي^(١) في قوله: إنه لا يعلم حدوث العالم إلا بهذا الطريق، وقالوا: هب أنه يدل على حدوث العالم، فمن أين يجب أن لا يكون ثم طريق آخر، وسلخوا هم طرقاً آخر.

فلو كانت هذه الطريق^(١) صحيحة عقلاً، وقد شهد لها الرسول والمؤمنون الذين: لا يجتمعون على ضلالة^(٢) بأنها طريق صحيحة، لم

(١) الجويني.

(٢) فيه حديث يصح بمجموع طرقه وشواهده؛ سيأتي (ص: ٢٩٠ / ٢).

(أ) في: «خ»: «ولم»!

(أ) في «خ»: «الطريقة»، والمثبت في الأصل صحيح؛ فكلية «الطريق» تؤنث؛ كما في «القاموس» (١١٦٦).

يتعين، مع إمكان سلوك طرق أخرى. كما أنه في القرآن سورٌ وآياتٌ قد ثبت بالنص والإجماع أنها من آيات الله الدالة على الهدى. ومع هذا؛ فإذا اهتدى الرجل بغيرها، وقام بالواجب، ومات ولم يعلم بها، ولم يتمكن من سماعها، لم يضره؛ كآيات المكية التي اهتدى بها من آمن ومات في حياة النبي ﷺ قبل أن ينزل سائر القرآن؛ فالدليل يجب طرده، لا يجب عكسه.

ولهذا أنكر كثيرٌ من العلماء على هؤلاء: إيجاب سلوك هذه الطريق، مع تسليمهم أنها صحيحة؛ كالخطابي، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وغيرهم؛ والأشعري نفسه أنكر على من أوجب سلوكها أيضاً في رسالته إلى أهل الثغر، مع اعتقاده صحتها، واختصر منها طريقة ذكرها في أول كتابه المشهور المسمى بـ«اللمع» في الرد على أهل البدع، وقد اعتنى به أصحابه حتى شرحوه شروحاً كثيرة، والقاضي أبو بكر شرحه، ونقض كتاب عبد الجبار الذي صنفه في نقضه، وسماه «نقض نقض اللمع».

وأما أكابر أهل العلم من السلف والخلف؛ فعلموا أنها طريقة باطلة في نفسها، مخالفة لصريح المعقول، وصحيح المنقول، وأنه لا يحصل بها العلم بالصانع، ولا بغير ذلك، بل يوجب سلوكها اعتقادات باطلة، توجب مخالفة كثير مما جاء به الرسول، مع مخالفة صريح المعقول؛ كما أصاب من سلكها من الجهمية، والمعتزلة، والكلائية، والكرامية، ومن تبعهم من الطوائف، وإن لم يعرفوا غورها وحقيقتها؛ فإن أئمة هؤلاء الطوائف صار كلٌ منهم يلتزم ما يراه لازماً له ليطردها، فيلتزم لوازم مخالفة للشرع والعقل، فيجيء الآخر فيرد عليه ويبين فساد ما التزمه ويلتزم هو لوازم آخر لطردها فيقع أيضاً في مخالفة الشرع والعقل.

فالجهمية التزموا لأجلها نفي أسماء الله وصفاته، إذ كانت الصفات

من أنكر
سلوك
هذه
الطريقة

دليل
الأعراض
وحدوث
الأجسام
يوجب
اعتقادات
ولوازم
باطلة

الجهمية
التزموا
لأجلها
نفي
الأسماء
والصفات

أعراضاً تقوم بالوصوف، ولا يعقل موصوف بصفة إلا الجسم، فإذا اعتقدوا حدوثه اعتقدوا حدوث كل موصوف بصفة، والربُّ تعالى قديم فالتزموا نفي صفاته، وأسماءه مستلزمة لصفاته؛ فنفوا أسماء الحسنی، وصفاته العلی.

المعتزلة
التزموا نفي
الصفات

والمعتزلة استعظموا نفي الأسماء لما فيه من تكذيب القرآن تكذيباً ظاهراً الخروج عن العقل والتناقض؛ فإنه لا بدَّ من التمييز بين الربِّ وغيره بالقلب واللسان، فما لا يُميز من غيره لا حقيقة له ولا إثبات. وهو حقيقة قول الجهمية؛ فإنهم لم يثبتوا في نفس الأمر شيئاً قديماً ألبتة.

الفلاسفة
قالوا بقدم
العالم

كما أن المتفلسفة الذين سلكوا مسلك الإمكان والوجوب^(١)، وجعلوا ذلك بدل الحادث والقديم، لم يثبتوا واجباً بنفسه ألبتة، وظهر بهذا فساد عقلهم، وعظيم جهلهم، مع الكفر؛ وذلك أنه يُشهد وجود السماوات وغيرها؛ فهذه الأفلاك إن كانت قديمة واجبة، فقد ثبت وجود الموجود القديم الواجب، وإن كانت ممكنة، أو محدثة، فلا بدَّ لها من واجب قديم؛ فإنَّ وجود الممكن بدون الواجب، والمحدث بدون القديم؛ ممتنع في بداية العقول. فثبت وجود موجود قديم واجب بنفسه على كل تقدير.

من نفي
صفة لزومه
نفي جميع
الصفات

فإذا كان ما ذكره من نفي الصفات عن القديم، والواجب يستلزم نفي القديم مطلقاً، ونفي الواجب؛ علم أنه باطل. وقد بسط هذا في مواضع، وبيَّن أن كلَّ من نفي صفةً مما أخبر به الرسولُ لزمه نفي جميع الصفات، فلا يمكن القول بموجب أدلة العقول، إلا مع القول بصدق الرسول؛ فأدلة العقول، مستلزمة لصدق الرسول، فلا يمكن مع عدم تصديقه القول بموجب العقول بل من كذبه فليس معه لا عقل ولا سمع؛ كما أخبر الله تعالى عن أهل النار؛

(١) يعني: واجب الوجود بذاته.

قال تعالى : ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ . قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ . وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ . فَأَعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك : ٨ - ١١] وهذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع .

○ والمقصود هنا؛ أن المعتزلة لما رأوا الجهمية قد نفوا أسماء الله الحسنى، استعظموا ذلك، وأقرُّوا بالأسماء. ولما رأوا هذه الطريق توجب نفى الصفات؛ نفوا الصفات، فصاروا متناقضين؛ فإنَّ إثبات حيٍّ، عليم، قدير، حكيم، سميع، بصير، بلا حياة، ولا علم، ولا قدرة، ولا حكمة، ولا سمع، ولا بصر : مكابرة للعقل؛ كإثبات مصلِّ بلا صلاة، وصائم بلا صيام، وقائم بلا قيام، ونحو ذلك من الأسماء المشتقة؛ كأسماء الفاعلين، والصفات المعدولة عنها .

المعتزلة
نفوا
الصفات
واثبتوا
الأسماء

ولهذا ذكروا في أصول الفقه: أنَّ صدق الاسم المشتق؛ كالحيِّ، والعليم، لا ينفك عن صدق المشتق منه؛ كالحياة، والعلم. وذكروا النزاع مع من ذكروه من المعتزلة كأبي علي^(١)، وأبي هاشم^(٢)، فجاء ابن كلاب^(٣)، ومن اتبعه؛ كالأشعري، والقلانسي^(٤)، فقرروا أنه لا بد من إثبات الصفات متابعةً للدليل السمعي، والعقلي، مع إثبات الأسماء، وقالوا: ليست أعراضاً؛ لأن العرض لا يبقى زمانين، وصفات الرب باقية.

الكلاية
أثبتوا
الصفات
العقلية

من قال:
العرض لا
يبقى
زمانين

(١) الجبائي.

(٢) هو ولد الجبائي. وهذا وذاك من المعتزلة؛ فالجبائي تنسب إليه فرقة الجبائية، وأبو هاشم تنسب إليه فرقة الهاشمية. انظر «الفرق» لابن الجوزي (ص: ١٨٤ و ١٨٥ بتحقيقي دار ابن عباس).

(٣) ستأتي له ترجمة (ص: ٣٩٨).

(٤) هو أبو العباس. («الطبقات» للسبكي ٢ / ٣٠٠).

وسلكوا في هذا الفرق؛ وهو أن العرض لا يبقى زمانين؛ مسلماً أنكره عليهم جمهور العقلاء ، وقالوا: إنهم خالفوا الحس، وضرورة العقل ، وهم موافقون لأولئك على صحة هذه الطريقة - طريقة الأعراض - قالوا: وهذه تنفي عن الله أن يقوم به حادث، وكلُّ حادث فإنما يكون بمشيئته وقدرته. قالوا: فلا يتصف بشيء من هذه الأمور؛ لا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا يقوم به فعل اختياري يحصل بمشيئته وقدرته؛ كخلق العالم، وغيره.

بل منهم من قال: لا يقوم به فعل، بل الخلق، هو المخلوق؛ كالأشعري. ومن وافقه.

ومنهم من قال: بل فعل الرب قديم أزلي، وهو من صفاته الأزلية؛ ما وقع بين ابن كلاب وابن خزيمة (١) لما وقع بينه وبينهم بسبب هذا الأصل، فكتبوا عقيدة اصطلاحوا عليها ، وفيها: إثبات الفعل القديم الأزلي. وكان سبب ذلك أنهم كانوا كُلابية، يقولون: إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، بل كلامه المعين لازم لذاته أزلاً وأبداً.

وكان ابن خزيمة، وغيره على القول المعروف للمسلمين وأهل السنة: أن الله يتكلم بمشيئته وقدرته ، وكان قد بلغه عن الإمام أحمد أنه كان يذم

(١) وابن خزيمة؛ ترجمه الذهبي في («السير» ١٤ / ٣٦٥ وما بعدها) وقال عنه: «محمد ابن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر . الحافظ الحجة الفقيه ، شيخ الإسلام ، إمام الأئمة ، أبو بكر السلمي النيسابوري الشافعي ، صاحب التصانيف . قال أبو الحسن الدارقطني : كان ابن خزيمة إماماً ثباً ، معدوم النظر . وقال أبو حاتم ابن حبان التميمي : «ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن ، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها ، حتى كان السنن كلها بين عينيه إلا محمد ابن إسحاق بن خزيمة فقط» .

الحارث المحاسبي ومجذير الإمام أحمد منه

الكُلابية^(١) ، وأنه أمر بهجر الحارث المحاسبي^(٢) لما بلغه أنه على قول ابن كُلاب^(٣) ؛ وكان يقول : «حذروا عن حارث الفقير ، فإنه جهمي» . واشتهر هذا عن أحمد .

وكان بنيسابور طائفة من الجهمية والمعتزلة ممن يقولون : إن القرآن وغيره من كلام الله مخلوق ، ويطلقون القول بأنه متكلم بمشيئته وقدرته ، لكن مرادهم بذلك أنه يخلق كلاماً بائناً عنه ، قائماً بغيره ؛ كسائر المخلوقات ، وكان من هؤلاء من عرف أصل ابن كلاب ، فأراد التفريق بين ابن خزيمة وبين طائفة من أصحابه ، فأطلعه على حقيقة قولهم ، فنفر منه ، وهم كانوا قد بنوا ذلك على أصل ابن كُلاب ، واعتقدوا أنه لا تقوم به الحوادث بناء

(١) ذكر ذلك الذهبي في «السير» (١٤ / ٣٨٠) عن الحاكم قال : سمعت أبا بكر أحمد بن إسحاق يقول : فذكر حكاية ملخصها : أن أبا علي الثقفني وجماعة معه اجتمعوا عند ابن خزيمة ، فقالوا له : ما الذي أنكرت أيها الأستاذ من مذاهبنا حتى نرجع عنه ؟ قال : ميلكم إلى مذهب الكُلابية ، فقد كان أحمد بن حنبل من أشد الناس على عبد الله بن سعيد بن كلاب ، وعلى أصحابه مثل الحارث وغيره . . . إلخ .

(٢) هو الحارث بن أسد البغدادي المحاسبي ؛ قال النووي في «البيان» ص : (٣١٥) : «المحاسبي : بضم الميم» ويقال : إنما سمي المحاسبي لكثرة محاسبته لنفسه ت : ٢٤٣هـ ؛ ترجمه السبكي في «طبقات الشافعية» (٢ / ٢٧٥) وما بعدها . وكذا الذهبي في «السير» (١٢ / ١١٠) وما بعدها .

* قال الذهبي - في زبدة من القول - عنه :

«المحاسبي الكبير القدر ؛ وقد دخل في شيء يسير من الكلام ، فنقم عليه ، وورد أن الإمام أحمد أثنى على حال الحارث من وجه ، وحذر منه » .

* قلت : وراجع ما جرى بينه وبين الإمام أحمد عند السبكي في «طبقات الشافعية» (٢ / ٢٧٨ ، ٢٧٩) .

(٣) وانظر كلام ابن الصلاح في كتابه «طبقات الفقهاء الشافعية» (١ / ٤٤٠) ط البشائر في مدى علاقته بالكلابية أصحاب عبد الله بن سعيد القطان الملقب بـ «كُلاب» .

* قلت : وانظر ترجمة مختصرة لابن كلاب فيما يأتي (ص : ٣٩٨) .

على هذه الطريقة - طريقة الأعراض - ، وابن خزيمة شيخهم ، وهو الملقب ^{ابن خزيمة وإمامته} بإمام الأئمة ، وأكثر الناس معه ، ولكن لا يفهمون حقيقة النزاع ؛ فاحتاجوا لذلك إلى ذكر عقيدة لا يقع فيها نزاع بين الكلائية وبين أهل الحديث والسنة ؛ فذكروا فيها : أن كلام الله غير مخلوق ، وأنه لم يزل متكلماً ، وأن فعله أيضاً غير مخلوق ؛ فالمفعول مخلوق ؛ ونفس فعل الرب له قديم غير مخلوق ؛

وهذا قول الحنفية ، وكثير من الحنبلية ، والشافعية ، والمالكية ، وهو اختيار القاضي أبي يعلى وغيره في آخر عمره . ويسقط هذا له موضع آخر .

افتراق
الأمة
بسبب
طريقة
الأعراض

○ والمقصود ؛ التنبيه على افتراق الأمة بسبب هذه الطريقة .

ولما عرف كثير من الناس باطن قول ابن كلاب ، وأنه يقول : إن الله لم يتكلم بالقرآن العربي ، وإن كلامه شيء واحد ؛ هو معنى آية الكرسي ، وآية الدين ؛ عرفوا ما فيه من مخالفة الشرع والعقل ؛ فنفروا عنه ، وعرفوا أن هؤلاء يقولون : إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته ، فأنكروه .

وكان ممن أنكر ذلك الكرامة^(١) ، وغير الكرامة ؛ كأصحاب أبي معاذ التومني^(٢) ، وزهير البابي ، وداود بن علي ، وطوائف . فصار كثير من هؤلاء يقولون : إنه يتكلم بمشيئته وقدرته ، فأنكروه ، لكن يُراعي تلك الطريقة لاعتقاده صحتها ؛ فيقول : إنه لم يكن في الأزل متكلماً ؛ لأنه إذا كان لم يزل متكلماً بمشيئته ، لزم وجود حوادث لا تنهاى .

وأصل الطريقة أن هذا ممتنع ، فصار حقيقة قول هؤلاء أنه صار متكلماً

(١) أتباع محمد بن كرام السجستاني ؛ شيخ الكرامة ؛ قال الذهبي في «الميزان» ٤ / ٢١ : «ساقط الحديث على بدعته» . قلت : وانظر «الفرق» لابن الجوزي (ص ٢٠٥) . وما

أورده الذهبي في ترجمته .

(٢) وهم فرقة تسمى بالتومنية من المرجئة . انظر : «الفرق» لابن الجوزي (ص : ٢٠٢) .

بعد أن لم يكن متكلمًا فخالفوا قول السلف والأئمة ، أنه لم يزل متكلمًا إذا شاء .

وبسّط هذه الأمور له موضع آخر .

والمقصود هنا؛ أن كثيراً من أهل النظر صار ما يوجبونه من النظر والاستدلال، ويجعلونه أصل الدين والإيمان، هو هذه الطريقة المبتدعة في الشرع، المخالفة للعقل، التي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمها وذم أهلها؛ فذمهم للجهمية الذين ابتدعوا هذه الطريقة أولاً متواتر مشهور، قد صنّف فيه مصنفات ، وذمهم للكلام والمتكلمين مما عني به أهل هذه الطريقة؛ كذم الشافعيّ لحفص الفرد، الذي كان على قول ضرار بن عمرو ، وذم أحمد بن حنبل لأبي عيسى محمد بن عيسى برغوث، الذي كان على قول حسين النجار ، وذمهما ، وذم أبي يوسف ومالك وغيرهم لأمثال هؤلاء الذين سلكوا هذه الطريقة .

طريقة النظر والاستدلال طريقة مبتدعة في الشرع

ذم الشافعي لحفص الفرد

ذم أحمد لبرغوث

وقد صنّف في ذم الكلام وأهله مصنفات أيضاً، وهو متناول لأهل هذه الطريقة قطعاً، فكان إيجاب النظر بهذا التفسير باطلاً قطعاً ، بل هذا نظر فاسد يناقض الحق والإيمان. ولهذا صار من يسلك هذه الطريقة من حذّاق الطوائف يتبين لهم فسادها؛ كما ذكر مثل ذلك أبو حامد الغزالي، وأبو عبد الله الرازي، وأمثالهما .

تصنيف أهل العلم في ذم الكلام وأهله

حذّاق الطوائف بينوا فساد طريقة الأعراس

ثم الذي يتبين له فسادها: إذا لم يجد عند من يعرفه من المتكلمين في أصول الدين غيرها بقي حائرًا مضطربًا .

والقائلون بقدّم العالم من الفلاسفة، والملاحدة، وغيرهم تبين لهم فسادها ، فصار ذلك من أعظم حججهم على قولهم الباطل؛ فيبطلون قول هؤلاء أنه صار فاعلاً ، أو فاعلاً ومتكلمًا بمشيئته بعد أن لم يكن، ويثبتون

وجوب دوام نوع الحوادث، ويظنون أنهم إذا أبطلوا كلام أولئك المتكلمين بهذا حصل مقصودهم؛ وهم أضلُّ وأجهلُّ من أولئك؛ فإن أدلتهم لا توجبُ قدم شيء بعينه من العالم، بل كلُّ ما سوى الله فهو محدث^(١) مخلوق كائنٌ بعد أن لم يكن، ودلائل كثيرة غير تلك الطريقة، وإن كان الفاعل لم يزل فاعلاً لما يشاء، ومتكلماً بما يشاء، وصار كثيرٌ من أولئك إذا ظهر له فسادُ أصل أولئك المتكلمين المبتدعين، وليس عنده إلا قولهم، وقول هؤلاء، يميل إلى قول هؤلاء الملاحدة، ثم قد يُبطن ذلك، وقد يظهر لمن يأمنه.

وايتلى بهذا كثيرٌ من أهل النظر، والعبادة، والتصوف، وصاروا يظهرون هذا في قالب المكاشفة، ويزعمون أنهم أهل التحقيق، والتوحيد، والعرفان، فأخذوا من نفي الصفات أن صانع العالم لا داخل العالم ولا خارجه، ومن قول هؤلاء: إن العالم، قديم، ولم يروا موجوداً سوى العالم، فقالوا: إنه هو الله، وقالوا: هو الوجود المطلق، والوجود واحد، وتكلموا في وحدة الوجود^(٢)، وأنه الله، بكلام ليس هذا موضع بسطه.

ثم لما ظهر أنَّ كلامهم يُخالف الشرع والعقل، صاروا يقولون: ثبتَ عندنا في الكشف ما يناقض صريح العقل، ويقولون: القرآن كله شركٌ، وإنما التوحيد في كلامنا، ومن أراد أن يحصل له هذا العلم اللدني الأعلى، فليترك العقل والنقل، وصار حقيقة قولهم الكفر بالله، وبكتبه، ورسله، وباليوم الآخر، من جنس قول الملاحدة الذين يظهرون التشيع، لكن أولئك لما كان ظاهر قولهم هو ذمُّ الخلفاء: أبي بكر (ب)، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم، صارت وصمة الرفض تُنقَر عنهم خلقاً كثيراً لم يعرفوا باطن أمرهم،

(١) أي: وحدة الخالق والمخلوق، فهما موجودٌ واحد، وهؤلاء يسمون الاتحادية أو الوجودية أو الحلولية؛ ومنهم ابن عربي الملاحد وأمثاله.

(٢) في «خ»: «حادث». (ب) في «خ»: «كأبي بكر».

وهؤلاء صاروا ينتسبون إلى المعرفة، والتوحيد، واتباع شيوخ الطرق؛ كالفضيل، وإبراهيم بن أدهم، والتستري، والجنيد، وسهل بن عبد الله، وأمثال هؤلاء ممن له في الأمة لسان صدق، فاغتر بهؤلاء من لم يعرف باطن أمرهم وهم في الحقيقة من أعظم خلق الله خلافاً لهؤلاء المشايخ السادة، ولمن هو أفضل منهم من السابقين الأولين والأنبياء المرسلين.

وكان من أسباب ذلك أن العباد، والتأله، والمحبة، ونحو ذلك مما يتكلم فيه شيوخ المعرفة، والتصوف أمرٌ مُعَظَّم في القلوب؛ والرسول إنما بُعثوا بدعاء الخلق إلى أن يعرفوا الله، ويكون أحب إليهم من كل ما سواه؛ فيعبده، ويألهوه، ولا يكون لهم معبودٌ مألوهٌ غيره.

وقد أنكر جمهور أولئك المتكلمين، أن يكون الله محبوباً، أو أنه يحب شيئاً، أو يحبه أحدٌ؛ وهذا في الحقيقة إنكارٌ لكونه إلهاً معبوداً؛ فإنَّ الإله: هو المألوه الذي يستحق أن يؤله ويُعبد، والتأله والتعبد: يتضمن غاية الحب بغاية الذل. ولكن غلط كثير من أولئك، فظنوا أنَّ الإلهية هي: القدرة على الخلق، وأنَّ الإله^(١) بمعنى الآله، وأن العباد يألههم الله، لا أنهم هم يألهون الله؛ كما ذكر ذلك طائفةٌ منهم الأشعرية وغيره.

وطائفة ثالثة لما رأت ما دلَّ على أن الله يحب أن يكون محبوباً من أدلة الكتاب والسنة، وكلام السلف وشيوخ أهل المعرفة، صاروا يقرون بأنه محبوب، لكنه هو نفسه لا يحب شيئاً إلا بمعنى المشيئة، وجميع الأشياء مرادة له فهي محبوبة له، وهذه طريقة كثير من أهل النظر، والعبادة، والحديث؛ كأبي إسماعيل الأنصاري^(٢)، وأبي حامد الغزالي، وأبي بكر بن

معنى الإله عند الأشعرية

معنى المحبة عند أهل النظر

(١) أي: اسم الفاعل من فعل آله؛ كنصر. الفقي.

(٢) الهروي؛ ترجمه الذهبي في «التذكرة» ٣ / ١١٨٣.

العربي (١).

وحقيقة هذا القول أن الله يُحبُّ الكفر، والفسوق، والعصيان، ويرضاه، وهذا هو المشهور من قول الأشعري وأصحابه، وقد ذكر أبو ^{حقيقة} المعالي أنه أول من قال ذلك، وكذلك ذكر ابن عقيل: أن أول من قال: إن ^{قولهم أن} الله يحب الكفر، والفسوق، والعصيان هو: الأشعري وأصحابه، وهم قد يقولون: لا يحبه دينًا، ولا يرضاه دينًا؛ كما يقولون: لا يريده دينًا؛ أي: لا يريد أن يكون فاعله مأجورًا، وأما هو نفسه فهو محبوب له كسائر المخلوقات؛ فإنها عندهم محبوبة له؛ إذ كان ليس عندهم إلا إرادة واحدة شاملة لكل مخلوق، فكل مخلوق، فهو عندهم محبوبٌ مرضيٌ.

وجماهير المسلمين يعرفون أن هذا القول معلومٌ الفساد بالضرورة من دين أهل الملل، وأن المسلمين، واليهود، والنصارى متفقون على أن الله لا يحبُّ الشرك، ولا تكذيب الرسل، ولا يرضى ذلك، بل هو يبغض ذلك، ويمقتة، ويكرهه، كما ذكر الله في سورة بني إسرائيل ما ذكره من المحرمات، ثم قال: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] وبسط هذه الأمور له مواضع أخر.

○ والمقصود هنا؛ أن الذين أعرضوا عن طريق الرسول في العلم، والعمل وقعوا في الضلال والزلل، وأن أولئك لما أوجبوا النظر الذي ابتدعوه، ^{سبب} صارت فروعه فاسدة إن قالوا: إن من لم يسلكها كفر أو عصي، فقد عُرِف ^{الوفوع في} الاضطراب من دين الإسلام أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يسلكوا ^{الضلال لمن} طريقهم، وهم خير الأمة، وإن قالوا: إن من ليس عنده علم ولا بصيرة بالإيمان، بل قاله تقليدًا محضًا من غير معرفة يكون مؤمنًا، فالكتاب والسنة

(١) المفسر الفقيه؛ ترجمه الذهبي في (التذكرة) ٤ / ١٢٩٤).

يُخالف ذلك . ولو أَنَّهُمْ سَلَكَوا طَرِيقَةَ الرِّسُولِ ، لَحَفِظَهُمُ اللَّهُ مِنْ هَذَا التَّنَاقُضِ ؛ فَإِنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرِّسُولُ جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَمَا ابْتَدَعُوهُ جَاءُوا بِهِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨١] .

وهؤلاء بنوا دينهم على النظر؛ والصوفية بنوا دينهم على الإرادة ، وكلاهما لفظٌ مجملٌ يدخل فيه الحق والباطل . فالحق: هو النظر الشرعي والإرادة الشرعية .

النظر
الشرعي
والإرادة
الشرعية

فالنظر الشرعي: هو النظر فيما بُعث به الرسول من الآيات والهدى ؛ كما قال : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ﴾ [البقرة : ١٨٥] . والإرادة الشرعية: إرادة ما أمر الله به ورسوله . والسماع الشرعي: سماع ما أحبَّ الله سماعه كالقرآن . والدليل الذي يستدل به هو الدليل الشرعي ، وهو الذي دلَّ الله به عباده ، وهدهم به إلى صراطٍ مستقيم ؛ فإنه لما ظهرت البدع ، والتبسَ الحقُّ بالباطل صارَ اسمُ النظر ، والدليل ، والسماع ، والإرادة يطلقُ على ثلاثة أمور :

إطلاقات
النظر
والدليل
والسماع
والإرادة

١ - منهم: من يُريدُ به البدعي دون الشرعي ؛ فيريدون بالدليل: ما ابتدعوه من الأدلة الفاسدة ، والنظر فيها . ومن السماع والإرادة: ما ابتدعوه من اتباع ذوقهم ووجدتهم ، وما تهووا أنفسهم ، وسماع الشعر ، والغناء الذي يُحرِّك هذا الوجدَ التابعَ لهذه الإرادة النفسانية التي مضمونها اتباع ما تهوى الأنفس بغير هدى من الله .

٢ - ومنهم: من يُريدُ مطلقَ الدليل والنظر ، ومطلقَ السماع والإرادة ، من غير تقييدها لا بشرعي ولا بدعي ؛ فهؤلاء يُفسِّرون قوله : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ ﴾ [الزمر : ١٨] . بمطلق القول الذي يدخل فيه القرآن والغناء ، ويستمعون

إلى هذا^(١) وهذا ، وأولئك يُفسِّرون الإرادة: بمطلقِ المحبة للإله من غير تقييدها بشرعيٍّ ولا بدعيٍّ ، ويجعلون الجميع من أهل الإرادة؛ سواء عبد الله بما أمر الله به ورسوله من التوحيد وطاعة الرسول ، أو كان عابداً للشيطان مشركاً، عابداً بالبدع ، وهؤلاء أوسطهم ، وهم أحسنُ حالاً من الذين قيّدوا ذلك بالبدعيّ.

٣ - وأما القسم الثالث ؛ فهم صفوة الأمة ، وخيارها المتبعون للرسول ^{النظر والاستدلال} علماً وعملاً ، يدعون إلى النظر، والاستدلال، والاعتبار بالآيات، والأدلة، ^{والمحبة والإرادة عند أهل السنة} والبراهين التي بعث الله بها رسوله ، وتدبر القرآن وما فيه من البيان، ويدعون إلى المحبة والإرادة الشرعية؛ وهي محبة الله وحده، وإرادة عبادته وحده لا شريك له بما أمر به على لسان رسوله؛ فهم لا يعبدون إلا الله ويعبدونه بما شرع وأمر ، ويستمعون ما أحبّ استماعه، وهو قوله الذي قال فيه : ﴿ أَقْلَمَ يَدَبُرُوا الْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون : ٦٨] ؛ وهو الذي قال فيه : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ . الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ [الزمر : ١٧ ، ١٨] ، كما قال : ﴿ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [الزمر : ٥٥] ، وقال : ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا ﴾ [الأعراف : ١٤٥] .

والله سبحانه بين القدرة على الابتداء؛ كقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنَبِّينَ لَكُمْ ﴾ [الحج : ٥] ، ومثل قوله : ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتْ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا . أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكْ شَيْئًا ﴾ [الآية [مريم : ٦٦] ، ومثل قوله : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مِثْلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [يس : ٧٨ ، ٧٩] ، وغير ذلك .

(١) في «خ» : «هذه» !

الاستدلال
على
الخالق
بخلق
الإنسان
طريقة
عقلية
شرعية

فالاستدلالُ على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحُسْن والاستقامة ، وهي طريقةٌ عقليةٌ صحيحة . وهي شرعيةٌ ؛ دلَّ القرآن عليها ، وهدى الناس إليها ، وبينها ، وأرشد إليها ؛ وهي عقليةٌ ؛ فإنَّ نفس كون الإنسان حادثاً بعد أن لم يكن ، ومولوداً ومخلوقاً من نطفة ، ثم من علقه ، هذا لم يُعلم بمجرد خبر الرسول ، بل هذا يعلمه الناسُ كلُّهم بعقولهم ؛ سواء أخبر به الرسول ، أو لم يخبر ؛ لكن الرسول أمر أن يستدل به ، ودلَّ به ، وبينه ، واحتجَّ به ؛ فهو دليلٌ شرعيٌّ لأنَّ الشارع استدلَّ به ، وأمر أن يستدلَّ به ؛ وهو عقليٌّ ؛ لأنه بالعقل تُعلم صحته ، وكثيرٌ من المتنازعين في «المعرفة» ؛ هل تحصلُ بالشرع ، أو بالعقل ؛ لا يسلكونه ، وهو عقليٌّ شرعيٌّ .

استدلالات
عقلية
شرعية

وكذلك غيره من الأدلة التي في القرآن ؛ مثل الاستدلال بالسحاب ، والمطر ؛ هو مذكورٌ في القرآن في غير موضع ، وهو عقليٌّ شرعيٌّ ؛ كما قال تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ [السجدة: ٢٧] ؛ فهذا مرئيٌّ بالعيون . وقال تعالى : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ [فصلت: ٥٣] . ثم قال : ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت: ٥٣] .

فالآيات التي يُريها الناس ، حتى يعلموا أن القرآن حقٌّ ، هي آياتٌ عقليةٌ ، يستدلُّ بها العقل على أن القرآن حقٌّ ؛ وهي شرعيةٌ دلَّ الشرعُ عليها ، وأمر بها . والقرآنُ مملوءٌ من ذكر الآيات العقلية التي يستدلُّ بها العقل ، وهي شرعيةٌ ؛ لأنَّ الشرع دلَّ عليها ، وأرشد إليها ، ولكن كثيرٌ من الناس لا يُسمى دليلاً شرعياً إلا ما دلَّ بمجرد خبر الرسول ؛ وهو اصطلاحٌ قاصر ، ولهذا يجعلون أصولَ الفقه هو لبيان الأدلة الشرعية : «الكتاب والسنة والإجماع» ، والكتابُ يريدون به أن يعلم مراد الرسول فقط ، والمقصودُ من أصول الفقه : هو : «معرفة الأحكام الشرعية العملية» ؛

المقصود
من أصول
الفقه

فيجعلون الأدلة الشرعية: ما دلت على الأحكام العملية فقط، ويُخرجون ما دلّ بإخبار الرسول عن أن يكون شرعياً، فضلاً عما دلّ بإرشاده وتعليمه، ولكن قد يُسمّون هذا دليلاً سمعياً، ولا يُسمّونه شرعياً؛ وهو اصطلاح قاصر، والأحكام العملية أكثر الناس يقولون: إنها تُعلم بالعقل أيضاً، وأن العقل قد يعرف الحسن والقبح، فتكون الأدلة العقلية دالة على الأحكام العملية أيضاً، ويجوز أن تُسمّى شرعية؛ لأن الشرع قررها، ووافقها، أو دلّ عليها، وأرشد إليها؛ كما قيل مثل ذلك في المطالب الخيرية؛ كإثبات الرب، ووحدانيته، وصدق رسله، وقدرته على المعاد: أن الشرع دلّ عليها، وأرشد إليها. وبسط هذا له موضع آخر.

الأشعري
بنى أصول
الدين على
دليل
الحوادث -
حدث
الأجسام

○ والمقصود هنا؛ أن الأشعري بنى أصول الدين في «اللّمع»، و «رسالة الثغر» على كون الإنسان مخلوقاً محدثاً، فلا بد له من محدث، لكون هذا الدليل مذكوراً في القرآن، فيكون شرعياً عقلياً.

لكنه في نفس الأمر سلك في ذلك طريقة الجهمية بعينها؛ وهو الاستدلال على حدوث الإنسان بأنه مركّب من الجواهر المفردة، فلم يخل من الحوادث، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث؛ فجعل العلم بكون الإنسان محدثاً، وبكون غيره من الأجسام المشهودة محدثاً، إنما يُعلم بهذه الطريقة؛ وهو أنه مؤلّف من الجواهر المفردة، وهي لا تخلو من اجتماع وافتراق؛ وتلك أعراض حادثة؛ وما لم ينفك من الحوادث فهو محدث.

وهذه الطريقة أصل ضلال هؤلاء؛ فإنهم أنكروا المعلوم بالحس، والمشاهدة، والضرورة العقلية؛ من حدوث المحدثات المشهودة حدوثها، وادّعوا أنه إنما يُشهد حدوث أعراض لا حدوث أعيان، مع تنازعهم في الأعراض. ثم قالوا: والأجسام لا تخلو من الأعراض؛ وهذا صحيح. ثم قالوا: والأعراض حادثة، فاضطربوا هنا. ثم قالوا: وما لم يخل من

الحوادث فهو حادث. وهذا أصل دينهم ، وهو أصل فاسدٌ مخالفٌ للسمع والعقل ؛ كما قد بُسط في غير هذا الموضع .

والمتفلسفةُ أشدُّ مخالفةً للعقل والسمع منهم ، لكنَّهم عرفوا فساد طريقتهم هذه العقلية ، فاستطالوا عليهم بذلك ، وسلَكوا ما هو أفسد منها كطريقة الإيمان والوجوب ؛ كما قد بُسط في موضع آخر^(١) ؛ فلبَّسوا هذا الباطل بالحق الذي جاء به الرسول ؛ وهو الاستدلالُ بحدوث الإنسان وغيره من المحدثات التي يُشهد حدوثها ؛ فصار في كلامهم حقٌّ وباطلٌ ، من جنس ما أحدثه أهل الكتاب ؛ حيث لبَّسوا الحقَّ بالباطل ، واحتاجوا في ذلك إلى كتمان الحق الذي جاء به الرسول ، الذي يخالف ما أحدثوه ؛ فصاروا يكرهون ظهورَ ما جاء به الرسول ، بل يمنعون عن قراءة الأحاديث وسماعها ، وقراءة كلام السلف وسماعه . ومنهم من يكره قراءة القرآن وحفظه . والذين لا يقدِّرون على المنع من ذلك ، صاروا يقرأون حروفه ، ولا يعلمون حدود ما أنزل الله على رسوله ، بل إن اشتغلوا بعلومه بتفسير من يشركهم في بدعتهم ؛ ممن يحرفُ الكلم - كلم الله - عن مواضعه ، والأصلُ العقليُّ الحسيُّ الذي به فارَقوا العقل والسمع ، هو : حدوثُ ما يشهد حدوثه ؛ مثل حدوث الزرع ، والثمار ، وحدوث الإنسان ، وغيره من الحيوان ، وحدوث السحاب ، والمطر ، ونحو ذلك من الأعيان القائمة بنفسها ، غير حدوث الأعراض ؛ كالحركة ، والحرارة ، والبرودة ، والضوء ، والظلمة ، وغير ذلك . بل تلك الأعيان التي يُسمونها أجساماً وجواهر ، هي حادثَةٌ ؛ فإنه معلومٌ أنَّ الإنسان مخلوقٌ من نطفة ، ثم من علقة ، ثم من مضغة^(٢) ، وأن الثمار تُخلق من الأشجار ، وأن الزرع تُخلق من الحب ،

سلوك
الفلاسفة
طريقة
الإيمان
والوجوب

(١). انظر ما تقدَّم أيضاً (ص : ١٨٣) .

(٢) وهذا لا يخفى ؛ وتقريره في كتاب الله ؛ كما قال تعالى : ﴿ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ۝ ﴾

والشجرَ تُخلق من النوى؛

قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكَمُ اللَّهُ فَأَنْتَى تَوَفَّكُونَ . فَالِقُ الإصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ . وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ . وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قَنَوانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام : ٩٥ - ٩٩] .

فهذا الإنسان، والشجر، والزرع المخلوق من مادة قد خلق منها عين قائمة بنفسها .

وهم يقولون: إنما هي من الجسم القائم بنفسه ، وهو الجوهر العام في اصطلاحهم، الذي يقولون: إنه مركب من الجواهر المفردة . وهل الذي خلق من المادة هو أعيان، أم لم يخلق إلا أعراض قائمة بغيرها ، وأما الأعيان فهي الجواهر المفردة ، وتلك لم يخلق منها شيء في هذه الحوادث، ولكن أحدث فيها جمع وتفريق؛ فكان خلق الإنسان وغيره هو تركيب تلك الجواهر، وإحداث هذا التركيب لا إحداث تلك الجواهر . وأما حدوث تلك الجواهر فإنما يعلم بالاستدلال، فيستدل عليه بأن الجواهر التي تركبت منها هذه الأجسام، لا تخلو من اجتماع وافتراق، والاجتماع والافتراق حادث ،

= ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنَبِّينَ لَكُمْ ﴿ [الحج : ٥] . وقال تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ . ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ . ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ [المؤمنون : ١٢ - ١٤] .

طريقة
الجهمية في
خلق
الإنسان
هي تركيب
الجواهر لا
إحداثها

وما لم يخلُ من الحوادث، فهو حادثٌ؛ فهذه طريقة هؤلاء الجهمية أهل الكلام المحدث .

وأما جمهور العقلاء، فيقولون^(١): بل نحن نعلمُ حدوث هذه الأعيان القائمة بنفسها ، لا نقول: إنه لم يحدث إلا عرض؛ فإنَّ هذا القول يقتضي أن تلك الجواهر التي رُكِّب منها آدم باقية لم يزل في كلِّ آدميٍّ منها شيء؛ وهذا مكابرة؛ فإنَّ بدن آدم لا يحتمل هذا كله، لا يحتمل أن يكون

(١) * قال الشيخ محمد حامد الفقي في تعليقه على قول المصنف هنا :

« قوله : وأما جمهور العقلاء فيقولون : ... إلخ » يمكن توجيه هذا الإلزام الذي ذكره - رحمه الله - إلى أولئك الفلاسفة ومن تابعهم من المتكلمين الذين يرون ما حكاه عنهم من أن الجواهر الفردة في الأصول والآباء تظل متقلة في الفروع والمواليد إلى ما لا نهاية ، وهذا منتهى ما وصلت إليه عقول الخصمين من جميع الناس في هذه الأعصار ، وليس الأمر كما زعم هذا ، ولا هذا، ولكن لا ينبغي أن يتهم على ذلك الاغرار برد ما كشفته الطبيعة والكيمياء اليوم ، فلو كان ابن تيمية في هذا العصر لبرز أهل المشارق والمغارب في فلسفتهم الحاضرة بعقريته التي لا يستطيع التاريخ أن يعثر لها على نظير في الفلاسفة أو المتكلمين ، ولو كان مثل دارون ونيوتن ووليم طمسون وديكارت ، وأضرابهم من أساطين الفلسفة الحاضرة في أيام ابن تيمية ما داناه أحد منهم في عقلية الفلسفة ، ولكانوا عيالاً عليه ؛ يوقن بذلك من عرف الرجل وخبره وطالع كتبه الكثيرة مطولة ومختصرة في مناقضة الفلاسفة والمتكلمين . هذا ؛ وقد أثبتت علوم الطبيعة والكيمياء الآن أن جميع الأجسام مركبة من ذرات باقية تتحلل وتتركب وتخرج من هذا الجسم وتدخل في الآخر ، وأن الأجسام المغتذية، وهي مواليد الطبيعة الثلاثة (الإنسان والحيوان والنبات) ليست لها شخصيات ثابتة هي دائمة التحليل والتركيب بالإفراز والاعتداء حتى أن جسم الإنسان يتجدد كله بعد بضع سنين لا تبقى فيه ذرة مما كان قبل ذلك فذرات المادة باقية ثابتة هي موجودة قبل جميع المركبات ولا يحدث ولا يتعدم إلا الأعراض . انتهى .

فيه جواهر بعدد ذريته ، لا سيمًا وكلُّ آدميٍّ إنما خلق من مني أبويه^(١) ، وهم يقولون : تلك الجواهر التي في مني الأبوين باقيةٌ بأعيانها في الولد ، وهم يقولون : إن الجواهر لا تفنى ، بل تنتقل من حالٍ إلى حالٍ .

وكثيرٌ منهم يقول : إنها مستغنيةٌ عن الربِّ بعد أن خلقها ، وتخيروا فيما إذا أراد أن يفنيها : كيف يفنيها ؟ كما قد ذُكر في غير هذا الموضع .

○ إذ المقصود هنا ؛ التنبيه على أن أصل الأصول معرفة حدوث الشيء من الشيء ؛ كحدوث الإنسان من المنى ، فهؤلاء ظنوا أنه لا يحدث إلا الأعراض .

الطرق
الدالة على
إثبات
الصانع عند
الرازي
ليست
طرقاً
صحيحة

ولهذا لما ذكر أبو عبد الله بن الخطيب الرازي^(٢) في كتبه الكبار والصغار ، الطرق الدالة على إثبات الصانع لم يذكر طريقاً صحيحاً ، وليس

(١) قال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُُمْنَى . ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى . فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ [القيامة : ٣٧ - ٣٩] ، وقال تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ . خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ [الطارق : ٥ ، ٦] .

(٢) هو محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبرستاني ؛ ترجمته في («السير» ٢١ / ٥٠٠) مختصرة ؛ وتوسّع تاج الدين السبكي ت ٧٧١ هـ في حكاية سيرته في («طبقات الشافعية» ٨ / ٨١ - ٩٦) مادحاً إياه مدحاً عظيماً . والذهبي في («الميزان» ٣ / ٣٤٠) أورده في حرف الفاء وقال : «الفخر ابن الخطيب ؛ صاحب التصانيف ، رأسٌ في الذكاء والعقليات ، لكنه عريٌّ من الآثار ، وله تشكيكات على مسائل من دعائم الدين تورث حيرة ؛ نسأل الله أن يثبت الإيمان في قلوبنا» .

● قلت : ومن المآخذ على الرازي ما نقله الحافظ في («اللسان» ٦ / ٨ الفاروق) عن ابن خليل السكوني في كتابه «الرد على «الكشاف» أن ابن الخطيب ؛ قال في كتبه في الأصول : «إن مذهب الجبر هو المذهب الصحيح ، وقال بصحة بقاء الأعراض ، وبنفي صفات الله الحقيقة ، وزعم أنها مجرد نسب وإضافات كقول الفلاسفة ، وسلك طريق أرسطو في دليل التمانع» .

في كتبه وكتب أمثاله طريقٌ صحيحٌ لإثبات الصانع ، بل عدلوا عن الطرق العقلية التي يعلمها العقلاء بفطرتهم ؛ وهي التي دلَّتْهم عليها الرسل ، إلى طرق سلكوها مخالفة للشرع والعقل ، لا سيَّما من سلك طريقة الوجوب والإمكان متابعة لابن سينا ؛ كالرازي ، فإنَّ هؤلاء من أفسد الناس استدلالاً ؛ كما قد ذكرنا طرق عامة النُّظَّار في غير هذا الموضع ، مثل كتاب «منع تعارض العقل والنقل»^(١) ، وغير ذلك .

○ والمقصود هنا ؛ أنَّ الرازيَّ ذَكَرَ أنَّ ما يستدلُّ به على إثبات الصانع ؛ إما حدوث الأجسام ، وإما حدوث صفاتها ، وإما إمكانها ، وإما إمكان صفاتها ، وذكر في بعض المواضع : وإما الإحكام والإتقان ، لكن الإحكام والإتقان يدلُّ على العلم ابتداءً ، والاستدلال بحدوث الأجسام ، وإمكانها ، وإمكان صفاتها طرق فاسدة ؛ فإنَّ دلالة حدوثها مبنية على امتناع حوادث لا أوَّل لها ؛ ودلالة إمكانها مبنية على أنَّ ما قامت به الصفات يمتنع أن يكون واجباً بنفسه ؛ لأنه مركَّبٌ ؛ ودلالة صفاتها مبنية على تماثلها ، فلا بدَّ لتخصيص بعضها بالصفات من مخصَّص ؛ وهذه كلُّها طرق باطلة . قال : وأما الاستدلال بحدوث الصفات فهو الاستدلال بحدوث الأعراض . وهذه الطريق أجود ما سلكوه من الطرق مع أنها قاصرة ؛ فإنَّ مدارها على أنهم لم يعرفوا حدوث شيء من الأعيان ، وإنما علموا حدوث بعض الصفات ، وهذا يدلُّ على أنه لا بدَّ لها من محدث .

قال : وهذا لا ينفي كون المحدث جسماً ، بخلاف تلك الطرق ، وهذه الطريق تدلُّ على أنَّ الأعراض ؛ كتركيب الإنسان لا بدَّ له من مُركَّب ، ولا

= وخاتمة القول فيه ؛ كما قال الحافظ : «والفخر كان من أئمة الأصول ، وكتبه في

الأصلين شهيرةً سائرةً ، وله ما يُقبل وما يُرد» . توفي سنة ٦٠٦ هـ .

(١) هو ذاته «درء تعارض العقل والنقل» للمصنف .

ينفي بها شيء من قدم الأجسام والجواهر ، بل يجوز أن يكون جميع جواهر الإنسان وغيره قديمة أزلية ، لكن حدث فيها الأعراض . ويجوز أن يكون المحدث للأعراض بعض أجسام العالم ، فهذه الطريق لا تنفي أن يكون الرب بعض أجسام العالم .

وتلك باطلّة ، مع أن مضمونها أن الرب لا يتصف بشيء من الصفات ، فهي لا تدل على صانع ، وإن دلت على صانع ، فليس بوجوده ، بل معدوم ، أو متصف بالوجود والعدم ؛ كما قد بسط في غير موضع .

○ ولهذا يقول الرازي في آخر مصنفاته ^(١) : «لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفي عيلاً ، ولا تروي غليلاً ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن ؛ أقرأ في الإثبات : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر : ١٠] ، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] وأقرأ في النفي : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] ، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه : ١١٠] . قال : ومن

(١) في كتابه : «نهاية العقول» ^(١) كما أشار الشيخ الفقي - رحمه الله تعالى - في «التعليق» .

● قلت : وقال ابن العماد في «شذرات الذهب» (٥ / ٢١ ، ٢٢) : «وقال ابن الصلاح : أخبرني القطب الطوعاني مرتين أنه سمع فخر الدين الرازي يقول : «يا ليتني لم أشتغل بعلم الكلام» وبكى . وروى عنه أنه قال : «لقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية ... إلخ» . وهذا الاعتراف من الرازي سيكرهه المصنف أكثر من مرة في كتابه هذا (ص : ٢٨٣ ، ٢١٥ ، ٣٣٩) . وانظر («طبقات السبكي» ٨ / ٩١ ، ٩٦) .

(١) ثم وجدت ابن قيم الجوزية في «مفتاح دار السعادة» (١ / ٤٥٦ ط دار ابن عفان) نصاً على اسمه فقال عنه : «أقسام اللذات» ولعل هذا هو ذاك ؛ وقد أثبت ذلك أيضاً قبله شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل» (١ / ١٥٩) وفي «الفتاوى» (٤ / ٧٢) ، وفي موضع من «النبوات» (ص : ٢٠٣) نصاً على كونه «نهاية العقول» ، فلعله كما قلت آنفاً .

جربَ مثل تجربتي عرف مثل معرفتي ؟» .

ولما ذكر الرازي الاستدلال بحدوث الصفات ؛ كالحیوان ، والنبات ، والمطر ، ذكر أن هذه طريقة القرآن .

ولا ريب أن القرآن يُذكرُ فيه الاستدلال بآيات الله ؛ كقوله : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٤] . وهذا مذكورٌ بعد قوله : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٦٣] ، وقبل قوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥] .

لكن القرآن لم يذكر أن هذه صفات حادثة ، وأنه ليس فيها أحداث عین قائمة بنفسها ، بل القرآن يبين أن في خلق الأعيان القائمة بنفسها آيات . ويذكر الآيات في خلق الأعيان والأعراض ؛ كقوله : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ﴾ وهي أعيان ، ثم قال : ﴿ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ ﴾ ، والماء عین قائمة بنفسها . وقوله : ﴿ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ ؛ هو بما يخلقه فيها من النبات ، وهو أعيان . وكذلك قوله : ﴿ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ ﴾ فالرياح أعيان ، وتصريفها أعراض . وقوله : ﴿ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، والسحاب أعيان . ﴿ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ .

وقد تقدّم أن أصل الاشتباه في هذا أن خلق الشيء من مادة ، هل هو خلق عین ، أم إحداث اجتماع ، وافتراق ، وأعراض فقط ؟ .

□ والناسُ مختلفون في هذا على ثلاثة أقوال :

اختلاف
الناس في
خلق
الشيء
هل هو
خلق عین
أم إحداث
اجتماع
وافتراق
وأعراض
على ثلاثة
أقوال

فالقائلون بالجواهر المفردة من أهل الكلام القائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر الصغار التي قد بلغت من الصغر إلى حدٍّ لا يتميز منها جانب عن جانب؛ يقولون: تلك الجواهر باقية تنقَلت في الحوادث، ولكن تعتقب عليها الأعراض الحادثة.

والاستدلال بالأعراض على حدوث ما يلزمه من الجواهر، ثم الاستدلال بذلك على المحدث غير الاستدلال بحدوث هذه الأعراض على المحدث لها؛ فتلك هي طريقة الجهمية المشهورة، وهي التي سلكها الأشعريُّ في كتبه كلها متابعة للمعتزلة، ولهذا قيل: الأشعرية مخانيث المعتزلة.

وأما الاستدلال بالحوادث على المحدث، فهي الطريقة المعروفة لكلِّ أحد^(١)، لكن تسمية هذه أعراضاً هو تسمية القائلين بالجواهر الفرد، مع أن الرازيَّ توقَّف في آخر أمره فيه، كما ذكر ذلك في «نهاية العقول»^(٢). وذكر أيضاً عن أبي الحسين البصري^(٣)، وأبي المعالي^(٤) أنهما توقفا فيه.

○ والمقصود؛ أن القائلين بالجواهر الفرد يقولون: إنما أحدث أعراضاً كجمع

(١) وهي الاستدلال بآيات الله في الكون على الخالق جلّ وعز.

(٢) سبق (ص: ٢٠١).

(٣) قال الذهبيُّ في «الميزان» (٣/ ٦٥٤): «محمد بن علي القاضي أبو الحسين البصري.

شيخ المعتزلة. ليس بأهل للرواية».

(٤) هو الجويني؛ قال المصنف في «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ١٥٨، ١٥٩): «وكثيرٌ من حدّاق النظّار حار في هذه المسائل، حتى أذكّاء الطوائف؛ كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله بن الخطيب - حاروا في مسألة الجواهر الفرد، فتوقفوا فيها تارة، وإن كانوا قد يجزمون بها أخرى، فإن الواحد من هؤلاء تارة يجزم بالقولين المتناقضين في كتابين أو كتاب واحد، وتارة يحار فيها؛ مع دعواهم أن القول الذي يقولونه قطعي برهاني عقلي لا يحتمل النقيض».

الجواهر وتفريقها؛ فالمادة التي هي الجواهر المنفردة باقيةٌ عندهم بأعيانها، ولكن أحدث صوراً هي أعراض قائمة بهذه الجواهر.

وأما المتفلسفة فيقولون: أحدث صوراً في مواد باقية كما يقول هؤلاء، لكن يقولون: أحدث صوراً هي جواهر في مادة هي جوهر ، وعندهم ثم مادة باقية بعينها، والصور الجوهرية؛ كصورة الماء، والهواء، والتراب، والمولّدات تعتقب عليها.

وهذه المادة - عندهم - جوهرٌ عقليٌّ ، وكذلك الصورة المجردة جوهرٌ عقليٌّ ، ولكن الجسم مركّبٌ من المادة والصورة ، ولهذا قسّموا الموجودات، فقالوا: إما أن يكون الموجود حالاً بغيره، أو محلاً، أو مركّباً من الحال، والمحلّ ، أو لا هذا ولا هذا ؛ فالحال في غيره هو الصورة ، والمحلّ هو المادة ، والمركّب منهما هو الجسم ، وما ليس كذلك ؛ إن كان متعلّقاً بالجسم، فهو النفس ، وإلا فهو العقل.

تقسيم
الموجودات
عند
الفلاسفة
تقسيم
باطل

وهذا التقسيم فيه خطأ كثير من وجوه، ليس هذا موضعها ، إذ المقصود أنهم يقولون أيضاً: إنه لم يحدث جسمًا قائمًا بنفسه ، بل إنما أحدث صورة في مادة باقية .

ولا ريب أن الأجسام بينها قدرٌ مشتركٌ في الطول، والعرض، والعمق، وهو المقدار المجرد الذي لا يختص بجسم بعينه ، ولكن هذا المقدار المجرد هو في الذهن، لا في الخارج؛ كالعدد المجرد ، والسطح المجرد ، والنقطة المجردة ، وكالجسم التعليمي؛ وهو: الطويل العريض العميق، الذي لا يختص بمادة بعينها .

فهذه المادة المشتركة التي أثبتوها هي في الذهن، وليس بين الجسمين في الخارج شيء اشتراكاً فيه بعينه ، فهؤلاء جعلوا الأجسام مشتركة في جوهر

عقليّ ، وأولئك جعلوها مشتركة في الجواهر الحسيّة؛ وهؤلاء قالوا: إذا خلّق كلُّ شيءٍ من شيءٍ، فإنما أحدثت صورةً مع أنّ المادة باقية بعينها، لكن أفسدت صورةً، وكونت صورةً ؛ ولهذا يقولون عن ما تحت الفلك: عالم الكون والفساد؛ ولهذا قال ابنُ رشد^(١) : «إن الأجسام المركّبة من المادة والصورة هي في عالم الكون والفساد، بخلاف الفلك؛ فإنه ليس مركّباً من مادة وصورة عند الفلاسفة». قال: «ولنّما ذكر أنّه مركّبٌ من هذا ، وهذا: ابنُ سينا».

حيرة
المكلمين
والفلاسفة

في خلق
النبيء من
مادة

وهؤلاء، وهؤلاء تحيَّروا في خلق الشيء من مادة؛ كخلق الإنسان من النطفة ، والحبّ من الحب ، والشجرة من النواة. وظنوا أن هذا لا يكون إلا مع بقاء أصل تلك المادة؛ إما الجواهر عند قوم ، وإما المادة المشتركة عند قوم . وهم في الحقيقة يُنكرون أن يخلق الله شيئاً من شيء، فإنه عندهم لم يحدث إلا الصورة التي هي عرض عند قوم، أو جوهر عقليّ عند قوم ، وكلاهما لم يخلق من مادة ، والمادة عندهم باقية بعينها، لم يخلق، ولن يخلق منها شيء .

القول في
قول الله
تعالى: «أم
خلقوا من
غير شيء»

وقد ذكروا في قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٣٥] ثلاثة أمور : تعالى: «أم خلّقوا من غير شيء» قال ابنُ عباس^(٢) والأكثر^(٣) : «أم خلّقوا من غير خالق»، وهو الذي ذكره

(١) سيأتي نبذة عنه (ص : ٢٧٦) .

(٢) لم أقف عليه مسنداً ؛ ولنّما أشار إليه البغوي في «معالم التنزيل» ، والقرطبي في «جامعه» . ولم أره في المجموع المسمى بـ «صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس» .

(٣) وهو تأويل تلميذ المصنف ابن القيم في «الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٩٣ ، ٤٩٤) كما في («بدائع التفسير» ٤/ ٢٦٨ ، ٢٦٩) .

الخطابي (١) . وقال الزجاج (٢) وابن كيسان: «أم خلُقوا عبثًا وسدى، فلا يبعثون، ولا يُحاسِبون، ولا يؤمرون، ولا يُنْهَوْنَ»؛ كما يقول (١): فعلتُ هذا من غير شيء؛ أي: لغير علّة».

وقيل: «أم خلُقوا من غير مادة»؛ أي: «من غير أب وأم» . ثم من هؤلاء من قال: فهم كالجماد، ومنهم من قال: كالسّموات؛ ظنًا منه أنها خلُقت من غير مادة. ذكر الأربعة أبو الفرج (٣). وذكر البغوي (٤) الوجهين الأولين (٥).

والذي ذكرناه من قول أولئك المتكلمين والفلاسفة معنى آخر؛ وهو أن قول الفلاسفة في المادة قول المتكلمين في الجوهر

من قال: المادة باقية بعينها، وإنما حدث عرض، أو صورة، وذلك لم يُخلَق من غيره، ولكن أُحدث في المادة الباقية. فلا يكون الله خلق شيئًا من شيء؛ لأنّ المادة عندهم لم تخلق. أما المتفلسفة؛ فعندهم المادة قديمة أزلية باقية بعينها؛ وأما المتكلمون؛ فالجوهر عندهم موجود، ما زالت موجودة، لكن من قال: إنها حادثة من أهل الملل وغيرهم قالوا: يُستدل على حدوثها

(١) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب من ولد زيد بن الخطاب؛ ومن مصنفاته: «شرح سنن أبي داود» المسمى بـ«معالم السنن» وكذلك له: «غريب الحديث» توفي سنة ٣٨٨هـ؛ ترجمه الذهبي في «السير» ١٧ / ٢٣ وفي «طبقات الشافعية» لابن الصلاح.

(٢) في «معاني القرآن وإعرابه» (٥ / ٦٥ عالم الكتب) وهو أحد قولين.

(٣) ابن الجوزي في «زاد المسير» ٧ / ٢٢٢.

(٤) في «معالم التنزيل» ٤ / ٢٤١ والبغوي: هو أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء المتوفى سنة ٥١٦هـ.

(٥) ● والقرطبي في «جامعه» وانظر «جامع البيان» لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ.

بالدليل ، لا أنَّ خلقها معلومٌ للناس ، فهو عندهم مما يُستدلُّ عليه بالأدلة الدقيقة الخفية، مع أنَّ ما يذكرونه منتهاه إلى أنَّ ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وهو دليلٌ باطل؛ فلا دليلَ عندهم على حدوثها ، وإذا كانت لم تُخلق إذ خُلِقَ الإنسان، بل هي باقيةٌ في الإنسان ، والأعراض الحادثة لم تخلق من مادة ، فإذا خلق الإنسان لم يُخلق من شيء؛ لا جواهره، ولا أعراضه . وعلى قولهم، ما جعل الله من الماء كلَّ شيءٍ حيٍّ ، ولا خلق كلَّ دابة من ماء ، ولا خلق آدم من تراب ، ولا ذريته من نطفة ، بل: نفس الجواهر الترايبية باقية بعينها لم تخلق حينئذ، ولكن أحدث فيها أعراضٌ، أو صورة حادثة ، وتلك الأعراض ليست من التراب؛ فلما خُلِقَ آدم، لم يخلق شيءٌ من تراب، وكذلك النطفة جواهرها باقية؛ إما الجواهر المنفردة، وإما المادة. والحادث هو عَرَضٌ، أو صورةٌ في مادة، ولا هذا، ولا هذا خُلِقَ من نطفة، وليس قولهم أنه لم يُخلق من مادة معناه أن الخالق أبدعه لا من شيء ، وأنهم قصدوا بها تعظيم الخالق ، بل الإنسان لا ريب أنه جوهرٌ قائمٌ بنفسه ، وعندهم ذلك القائم بنفسه ما زال موجوداً، لم يُخلق إذ خلق الإنسان. والجوهر الحاملُ لصورته ما زال موجوداً أيضاً؛ فلم يخلق عند هؤلاء إلا الأعراض ، وعند هؤلاء إلا صورة مجردة ، وكلاهما ليس هو الإنسان بل صفة له أو صورة له ، هذا هو المخلوق عندهم؛ يُخلق الإنسان فقط .

المخلوق
عند
المكلمين
والفلاسفة

وقد قال تعالى : ﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾ [مریم: ٦٧]، وقال تعالى : ﴿ وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ [مریم: ٩] . فقد أمر الإنسان أن يتذكر أن الله خلقه ولم يك شيئاً ، والإنسان إذا تذكر إنما يذكر أنه خُلِقَ من نطفة .

وعندهم ما زال جواهر الإنسان شيئاً، وذلك الشيء باق ، وإنما حدث

أعراض لتلك الأشياء . ومعلوم أن تلك الأعراض وحدها ليست هي الجواهر والأعراض عند المتكلمين الإنسان؛ فإنَّ الإنسان مأمورٌ، منهيٌّ، حيٌّ، عليمٌ، قديرٌ، متكلمٌ، سميعٌ، بصيرٌ، موصوفٌ بالحركة والسكون ، وهذه صفات الجواهر، والعرض لا يوصف بشيء؛ لا سيَّما وهم يقولون: العرض لا يبقى زمانين . فالمخلوق - على قولهم - لا يبقى زمانين، بل يفنى عقب ما يُخلق؛ ولهذا اضطربوا في المعاد؛ فإنَّ معرفة المعاد مبنية على معرفة المبدأ ، والبعث مبنيٌّ على الخلق؛ فقال بعضهم : هو تفريق تلك الأجزاء، ثم جمعها، وهي باقية بأعيانها . وقال بعضهم: بل يُعدمها، ويُعدم الأعراض القائمة بها، ثم يُعيدها ، وإذا أعادها فإنه يُعيد تلك الجواهر التي كانت باقية ، إلى أن حصلت في هذا الإنسان .

فلهذا اضطربوا لما قيل لهم: فالإنسان إذا أكله حيوانٌ آخر ، فإن أُعيدت تلك الجواهر من الأول، نقصت من الثاني، وبالعكس . أما على قول من يقول: إنها تُفرَّق ، ثم تُجمع، فقليل له : تلك الجواهر إن جمعت للأكل، نقصت من المأكول، وإن أُعيدت للمأكول، نقصت من الأكل .

وأما الذي يقول: تُعدم، ثم تُعاد بأعيانها، فقليل له : أتُعدم لما أكلها الأكل، أم قبل أن يأكلها ؟ فإن كان بعد أن أكلها؛ فإنها تُعاد في الأكل، فينقص المأكول . وإن كان قبل الأكل، فالأكل لم يأكل إلا أعراضاً ، لم يأكل جواهر؛ فهذا مكابرة .

ثم إن المشهور أنَّ الإنسان يبلى ويصيرُ تراباً؛ كما خلق من تراب، وبذلك أخبر الله (١) . فإن قيل: إنه إذا صار تراباً عُدَّت تلك الجواهر؛ فهو لما خلق من تراب عُدَّت أيضاً تلك الجواهر . فكونهم يجعلون الجواهر باقية

(١) كما قال تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ [آل عمران : من آية ١٨٥] ، وقال : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن : ٢٦] .

في جميع الاستحالات - إلا إذا صار تراباً - تناقضٌ بين، ويلزمهم عليه الحيوان المأكول، وغير ذلك .

وكأنَّ هذا الضلال أصلُ ضلالهم في تصوُّر الخلق الأول، والنشأة الأولى التي أمرهم الرب أن يتذكروها، ويستدلوا بها على قدرته على الثانية . قال تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ . أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ . نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ . عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ . وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الواقعة : ٥٨ - ٦٢] .

والفلاسفة أجودُ تصوُّراً في هذا الموضع؛ حيث قالوا : تفسد الصورة الأولى وهي جوهر، وتحدث صورة أخرى؛ فإن هذا أجود من أن يقال : يزول عرض، ويحدث عرض .

التحقيق في
مسألة المادة

ولكنَّ الفلاسفة غلطوا في توهمهم أنَّ هناك مادةً باقيةً بعينها ، وإنما تفسد صورتها .

○ والحقُّ أن المادة التي منها يُخلق الثاني تفسد، وتستحيل، وتفنى، وتلاشى، ويُنشئ الله الثاني، ويتديه ، ويخلق من غير أن يبقى من الأول شيء؛ لا مادة، ولا صورة، ولا جوهر، ولا عرض . فإذا خلق الله الإنسان من المنى، فالمنى استحالت وصار علقه ، والعلقة استحالت وصارت مضغة ، والمضغة استحالت إلى عظام وغير عظام . والإنسان بعد أن خُلِق، خُلِقَ كلّه؛ جواهره وأعراضه، وابتدأه الله ابتداءً؛ كما قال تعالى : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ . ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ﴾ [السجدة: ٧، ٨] . وقال تعالى : ﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا ﴾ [مريم : ٦٧] . فالإنسان مخلوق ، خلق الله جواهره وأعراضه كلها من المنى، من مادة استحالت ليست باقية بعد خلقه كما تقول المتفلسفة أن هناك مادة باقية . ولفظ المادة مشترك :

فالجمهور يريدون به ما منه خلق، وهو أصله وعنصره.

وهؤلاء يريدون بالمادة (جوهر باق)، وهو محل للصورة الجوهرية؛ فلم يُخلق عندهم الإنسان من مادة، بل المادة باقية، وأحدث صورته فيها؛ كما أن الصور الصناعية، كصورة الخاتم، والسرير، والثياب، والبيوت، وغير ذلك، إنما أحدث الصانع صورته العرضية في مادة لم تزل موجودة ولم تفسد، لكن^(١) حوّلت من صفة إلى صفة. فهكذا تقول الجهمية المتكلمة المبتدعة أن الله أحدث صورة عرضية في مادة باقية لم تفسد، فيجعلون خلق الإنسان بمنزلة عمل الخاتم، والسرير، والثوب.

والمفلسفة تقول أيضاً: إن مادته باقية لم تفسد؛ كمادة الصورة الصناعية، لكن يقولون: إنه أحدث صورة جوهرية، وهم قد يخلطون ولا يفرقون بين الصور العرضية والجوهرية؛ فإنهم يُسمّون صورة الإنسان صورة في مادة، وصورة الخاتم صورة في مادة؛ فيكون خلق الإنسان عند هؤلاء وهؤلاء من جنس ما يُحدثه الناس في الصور من المواد، ويكون خلقه بمنزلة تركيب الحائط من اللبن؛ ولهذا قال من قال منهم: إنه يستغني عن الخالق بعد الخلق، كما يستغني الحائط عن البناء.

والأشعرية عندهم أن البناء، والخياط، وسائر أهل الصنائع لم يُحدثوا في تلك المواد شيئاً؛ فإن القدرة المحدثه - عندهم - لا تتعلق إلا بما هو في محلّها، لا خارجاً عن محلّها، ويقولون: إن تلك المصنوعات كلّها مخلوقة لله، ليس للإنسان فيها صنع.

وخلق الله [لها] (ب) على أصلهم هو: إحداث أعراض فيها؛ كما تقدم.

(١) في «خ»: «ولكن» بالواو. وفي المطبوع بدونها.

(ب) ليست موجودة في «خ».

فينكرون ما يصنعه الإنسان، وهو في الحقيقة مثلما يجعلونه مخلوقًا للرحمن ، وهم لا يشهدون للرحمن إحدًا ولا إفناءً، بل إنما يحدث عندهم الأعراض ، وهي تفنى بأنفسها، لا بإفنائها ، وهي تفنى عقب إحداثها .

وهذا لا يُعقل، وهم حائرون؛ إذا أراد أن يُعدم الأجسام، كيف يُعدمها؟ والمشهور - عندهم - إنها تعدم بأنفسها إذا لم يخلق لها أعراضاً .

فالعَرَضُ يفنى عندهم بنفسه، والجوهر يفنى بنفسه إذا لم يخلق له عرض بعد عرض؛ هذا في الإفناء . وأما في الإحداث؛ فإنهم استدلُّوا على حدوثها بدليل باطل، لو كان صحيحًا، للزم حدوث كل شيء من غير مُحدث .

فحقيقة أصل أهل الكلام المتبعين للجهمية: أنه لا يُحدث شيئًا، ولا يُفنى شيئًا، بل يُحدث كل شيء بنفسه، ويفنى بنفسه ، ويلزمهم جواز أن يكون الرب محدثًا أيضًا بلا محدث .

وهذه الأصول هي أصول دينهم العقلية التي بها يعارضون الكتاب، والسنة، والمعقولات الصريحة ، وهي في الحقيقة لا عقل، ولا سمع؛ كما حكى الله عن من قال : ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠] .

والخلق يشهدون إحداث الله لما يحدثه، وإفناءه لما يفنيه؛ كالمني الذي استحال، وفني، وتلاشى، وأحدث منه هذا الإنسان؛ وكالحبة التي فئت واستحالت، وأحدث منها الزرع؛ وكالهواء الذي استحال، وفني، وحدث منه النار أو الماء؛ وكالنار التي استحالت، وحدث منها الدخان ، فهو - سبحانه - دائمًا يُحدث ما يُحدثه، ويُكونه، ويفني ما يفنيه، ويعدمه .

والإنسان إذا مات وصار تراباً فني وعُدم ، وكذلك سائر ما على الأرض؛ كما قال : ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن : ٢٦] ، ثم يُعيده من التراب كما خلقه ابتداءً من التراب ، ويخلقه خلقاً جديداً .

ولكن للنشأة الثانية أحكامٌ وصفاتٌ ليست للأولى .

○ فمعرفة الإنسان بالخلق الأول ، وما يخلقه من بني آدم وغيرهم من الحيوان ، وما يخلقه من الشجر والنبات والثمار ، وما يخلقه من السحاب والمطر وغير ذلك : هو أصلٌ لمعرفته بالخلق والبعث بالمبدأ والمعاد ، وإن لم يعرف أن الله يخلقه كله من المنى ؛ جواهره وأعراضه ، وإلا فما عرف أن الله خلقه . ومن ظنَّ أن جواهره لم يخلقها إذ خلقه ، بل جواهر المنى ، وجواهر ما يأكله ويشربه باقية بعينها فيه لم يخلقها ، أو أن مادته التي تقوم بها صورته لم يخلقها إذ خلقه بل هي باقية أزلية أبدية ، لم يكن قد عرف أنه مخلوقٌ مُحدثٌ .

والعلماء يُنكرون على من يقول : إنَّ روح الإنسان قديمةٌ أزلية من المنتسبين إلى الإسلام .

وهؤلاء الذين يقولون : إن مادة جسمه باقية بعينها ، وهي أزلية أبدية ، أبعد عن العقل والنقل منهم .

وأولئك أنكروا عليهم ؛ حيث قالوا : الإنسان مركَّبٌ من قديم ومحدث ؛ من لاهوتٍ قديم ، وناسوتٍ مُحدث . [و] ^(١) هؤلاء جعلوه مركَّباً من مادة قديمة أزلية ، وصورة محدثة ، وجعلوا القديم الأزلي فيه أخس ما فيه ، وهو المادة ؛ فإنها عندهم أخسُّ الموجودات ، وهي قديمة أزلية ، وأولئك جعلوا القديم الأزلي أشرف ما فيه وهي النفس الناطقة . [وكلًا] ^(ب) الطائفتين وإن

(١) في «المطبوع» : «أو» .

(ب) في «خ» : «وكلنا» .

كان ضالاً؛ فالشريف العالي أولى بالقدم من الخسيس السافل، وهذا أولى بالحدوث .

وأما المتكلمة الجهمية؛ فهم لا يتصورون ما يشهدونه؛ من حدوث هذه الجواهر في جواهر آخر من مادة ، ثم يدعون أن الجواهر جميعها أبدعت ابتداءً لا من شيء؛ وهم لم يعرفوا قطّ جوهرًا أحدث لا من شيء، كما لم يعرفوا عرضًا أحدث لا في محلّ. وحقيقة قولهم: أن الله لا يحدث شيئًا من شيء؛ لا جوهرًا، ولا عرضًا؛ فإنّ الجواهر كلها أحدثت لا من شيء، والأعراض كذلك .

والمشهود المعلوم للناس إنما هو إحداثه لما يحدثه من غيره، لا إحداثًا من غير مادة؛ ولهذا قال تعالى : ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلِ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ [مريم : ٩] ، ولم يقل خلقتك لا من شيء؛ وقال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ ﴾ [النور : ٤٥] ، ولم يقل خلق كلّ دابة لا من شيء، وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [الأنبياء : ٣٠] .

وهذا: هو القدرة التي تبهر العقول؛ وهو أن يقلب حقائق الموجودات ^{الردّ على} الجهمية فيحيل الأول ويفنيه ويلاشيهِ، ويحدث شيئًا آخر؛ كما قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ [الأنعام : ٩٥] ، ويخرج الشجرة الحية، والسنبلة الحية، من النواة والحبة الميتة، ويخرج النواة الميتة، والحبة الميتة من الشجرة والسنبلة الحية؛ كما يخرج الإنسان الحيّ من النطفة الميتة ، والنطفة الميتة من الإنسان الحي .

وعندهم لا يُخرج حيًّا من ميت ، ولا ميتًا من حي؛ فإنّ الحيّ والميت إنما هو الجوهر القائم بنفسه؛ فإن الحياة عرض لا يقوم إلا بجوهر ، والعرض نفسه لا يقوم بعرض آخر ، وإن كان العرض يوصف بأنه حي؛ كما يُقال: قد أحييت العلم والإيمان ، وأحييت الدين ، وأحييت السنة والعدل ، كما

يُقال: أَمَات البدعة .

فهؤلاء^(١) عندهم لا يُخْرِجُ جَوْهَرًا من جَوْهَرٍ، ولا عَرْضًا من عَرْضٍ؛ فلا يُخْرِجُ حَيًّا من مَيِّتٍ، ولا مَيِّتًا من حَيٍّ، بل الجواهر التي كانت في الميت هي بعينها باقية كما كانت ، ولكن أحدث فيها حياة لم تكن .

وتلك الحياة لم تخرج من ميت ، فما أُخْرِجَ عندهم حَيٌّ من ميت ، ولا ميتٌ من حَيٍّ؛ ولهذا يُنكرون أن يقلبَ اللهُ جَنَسًا إلى جنسٍ آخر؛ ويقولون: الجواهر كُلُّها جنسٌ واحد؛ فإذا خلق النطفة إنسانًا، لم يقلب عندهم جنسًا إلى جنسٍ، بل نفس الجواهر هي باقية كما كانت، وخاصية الخلق إنما هي بقلب جنسٍ إلى جنسٍ، وهذا لا يقدر عليه إلا الله؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ ضَعْفَ الطَّالِبِ وَالْمُطْلُوبِ . مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٣، ٧٤] .

ولا ريبَ أنَّ النخلة ما هي من جنس النواة ، ولا السنبل من جنس الحبة ، ولا الإنسان من جنس المنى ، ولا المنى من جنس الإنسان ، وهو يُخْرِجُ هذا من هذا، وهذا من هذا ؛ فيُخْرِجُ كُلَّ جَنَسٍ من جنسٍ آخر بعيدٍ عن مماثلته، ﴿هَذَا خَلَقَ اللَّهُ فَأَرْوَنِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [لقمان: ٧]، وهو سبحانه إذا جعل الأبيض أسود، أعدم ذلك البياض، وجعل موضعه السواد، لا أن الأجسام تَعُدُّ تلك المادة فتحيّلها، وتلاشيها، وتجعل منها هذا المخلوق الجديد ، ويخلق الضدَّ من ضده؛ كما جعل من الشجر الأخضر نارًا^(٢)، فإذا حكَّ الأخضر بالأخضر، سخن ما يسخنه بالحركة، حتى ينقلب نفس الأخضر فيصير نارًا . وعلى قولهم ما جعل فيه نارًا، بل

(١) الكلام عن المتكلمة الجهمية - كما مرّ - .

(٢) كما قرره الله في القرآن (يس: ٨٠) .

تلك الجواهر باقية بعينها، وأُحْدِثَ فيها عَرْضٌ لم يكن .

وخلُقَ الشَّيْءُ من غير جنسه أبلغ في قدرة القادر الخالق سبحانه وتعالى؛ كما وصف نفسه بذلك في قوله : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٦، ٢٧] . ولهذا قال للملائكة : ﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ . فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [ص: ٧١، ٧٢] ، وقال : ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ . فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ . إِلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ . فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٠ - ٢٣] .

ولهذا امتنع اللعين؛ كما قال تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] ، ﴿قَالَ لَمْ أَكُنْ لَأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٣٣] . وأيضاً : فكون الشيء مخلوقاً من مادة وعنصر، أبلغ في العبودية من كونه خلقاً لا من شيء، وأبعد عن مشابهة الربوبية؛ فإنَّ الربَّ هو أحدٌ، صمدٌ، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحدٌ^(١)؛ فليس له أصلٌ وُجِدَ منه، ولا فرعٌ يحصل عنه .

فإذا كان المخلوق له أصلٌ وُجِدَ منه، كان بمنزلة الولد له ، وإذا خلق له شيء آخر، كان بمنزلة الوالد ، وإذا كان والدًا ومولودًا كان أبعداً عن مشابهة

(١) كما في سورة «الإخلاص» .

■ معاني:

- صمد: هو الذي يُصمد إليه في الحوائج، وهو الصمد الذي لا جوف له ولا يأكل ولا يشرب، وهو الذي لا تصلح العبادة إلا له .
- كفواً: أي: مثيلاً وشبيهاً. أي : لم يكافئه أحد .

الربوبية والصمدية؛ فإنه خرج من غيره ، ويخرج منه غيره ، لا سيما إذا كانت المادة التي خلُق منها مهيئة؛ كما قال تعالى : ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠] وقال تعالى : ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ . خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ . يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ . إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ . يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ . فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ [الطارق: ٥ - ١٠] .

○ وفي «المسند» عن بُسر بن جَحَّاش قال : « بصق رسول الله ﷺ في كفه ، فوضع عليها إصبعه ، ثم قال : «يقول الله تعالى : ابن آدم أني تُعجزني، وقد خلقتك من مثل هذه، حتى إذا سويتك وعدلتك، مشيت بين بردين وللأرض منك وئيدٌ، فجمعت، ومنعت، حتى إذا بلغت التراقي، قلت: أتصدق، وأناي أوان الصدقة؟» (١) .

(١) سنده حسن .

والحديث أخرجه أحمد (٤/ ٢١٠ ، ٢١١) ، وابن ماجه (٢/ ٩٠٣) (حديث ٢٧٠٧) والبخاري في التاريخ الكبير (٢/ ١٢٣) (١٩١٣) والحاكم (٢/ ٣٢٣ ، ٥٠٢) والطبراني في الكبير (٢/ ٣٢) (١١٩٣) وابن سعد في الطبقات (٧/ ٢٩٨) وأبو نعيم في «معجم الصحابة» (١/ ٤١٢ ، ٤١٣) (١٢٢٤ ، ١٢٢٦) وابن مندة في التوحيد (١/ ٢٣٢ ، ٢٣٣) (حديث ٩١) وابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني ٨٦٩ ، ٨٧٠) ويعقوب بن سفيان الفسوي في (التاريخ ٢/ ٤٣٠) وابن قانع في (معجم الصحابة ١/ ٧٦) (٧٣) وابن الأثير في (أسد الغابة ١/ ٣٧٦) والمزي في (تهذيب الكمال ٤/ ٧٢) من طرق :

عن حريز بن عثمان الرحبي قال : حدثنا عبد الرحمن بن ميسرة عن جبير بن نفير الحضرمي عن بسر بن جحاش قال :

«بصق رسول الله ﷺ في كفه ...» فذكره . زاد الحاكم في أول الحديث : تلا رسول الله ﷺ قوله تعالى : ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلِكَ مَهْطِعِينَ كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ﴾ [المعارج: ٣٦ - ٣٩] .

=

● وقال ابن مندة :

.....

= «وهذا إسناد متصل ثابت على رسم الجماعة» .

● وقال الحاكم :

«هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي .

● وقال ابن حجر في «الإصابة» (١/ ١٥٣) :

«إسناده صحيح» .

● وقال البوصيري في «زوائد ابن ماجه» (٢/ ٣٦٥) :

«قلت : إسناد صحيح رجاله ثقات» .

● وقال الألباني في «الصحيحة» (حديث ١١٤٣) :

«وهو كما قالوا» . وفي موضع آخر من «الصحيحة» (١٠٩٩) يقول - رحمه الله - :

«قلت : «وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات غير عبد الرحمن بن ميسرة» . قال ابن

المديني : «مجهول» لكن قال أبو داود : «شيوخ حريز كلهم ثقات» .

وقال العجلي في «الثقات» (ق ٣٤ / ٢ - ترتيب الهيثمي) : «شامي ثقة» . ونقله عنه

الحافظ في «التهذيب» ولم يزد . وفاته أنه قد ذكره ابن حبان أيضاً في «ثقاته» (١/

١٣١ - الظاهرية) وقد روي عنه جماعة من الثقات كما في «التهذيب» .

ثم قال :

«وتابعه (يعني حريز بن عثمان) ثور بن يزيد عن عبد الرحمن بن ميسرة به ، كما في

«تحفة الأشراف» للحافظ المزي (٢/ ٩٧) » . اهـ .

○ قلت :

وقد أشار إلى هذه المتابعة أيضاً ابن مندة - رحمه الله - ، وقد أخرجها الطبراني في

(الكبير ٣٢ / ٢) (حديث ١١٩٢) ، وأبو نعيم في (معجم الصحابة ١ / ٤١٢) (حديث

١٢٢٥) .

وثور بن يزيد ثقة ثبت إلا أنه كان يرى القدر ، وروي له الجماعة ، كذا في

«التقريب» .

✽ تنبيه :

وقع خلاف في تحديد صحابي الحديث هل هو بُسر أو بشر بن جَحَّاش ؟ فقال ابن

=

مندة :

وكذلك إذا خلق في محلٍّ مظلم ضيقٌ؛ كما خلق الإنسان في ظلمات ثلاث^(١)، كان أبلغ في قدرة القادر ، وأدل على عبودية الإنسان، وذله لربه، وحاجته إليه .

وقد يقول المعير للرجل: ما لك أصلٌ ولا فصلٌ ، ولكن الإنسان أصله التراب، وفصله الماء المهين^(٢).

ولهذا لما خلق المسيح من غير أب، وقعت به الشبهة لطائفة ، وقالوا: إنه ابن الله^(٣)، مع أنه لم يُخلق إلا من مادة، من أمّه^(٤)، ومن الروح التي

= «أهل العراق يقولون : بسر بالمهملة ، وأهل الشام يقولون بالمعجمة ، وقال الدارقطني وابن زبر: لا يصح بالمعجمة، وكذا ضبطه بالمهملة أبو علي الهجري في «نواده» لكن سمي أباه جحشاً» (الإصابة ١/١٥٣) .
وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» : «بشر بن جحاش ، ويقال : بسر ، وهو الأكثر» .

وانظر كتب المترجمين للصحابة لأبي نعيم ولابن قانع وأسد الغابة لابن الأثير والتاريخ الكبير للبخاري وغيرهم وراجع «تصحيفات المحدثين» للعسكري (ص: ١٥٣) ، ومن ذكره بالمهملة ابن أبي عاصم في «الآحاد والثاني» ومنهم من نقل الضبطين وسكت؛ كالحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (٩٧/٢) ، لكنه صدر الاسم بالمهملة ، مما يشير إلى ميله له ، والله أعلم .

- (١) ● كما في قوله: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦] . وهي ظلمة الرحم والمشيمة والبطن؛ كما قال ابن كثير - رحمه الله - .
(٢) ● كما قال تعالى : ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ . فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠ ، ٢١] . وقوله: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ﴾ [الحج: ٥] .
(٣) ● قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِيرُ ابْنِ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠] .

(١) كذا في «المطبوع» ، وفي «خ»: «إلا من مادة أمه» . دون «من» .

نفخ فيها؛ كما قال تعالى : ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا ﴾ [التحریم : ١٢] ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا . قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا . قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا ﴾ [مريم : ١٧ - ١٩] ؛ فما خلُق من غير مادة يكون كالأب له ، قد يظن فيه أنه ابن الله ، وأن الله خلقه من ذاته .

فلهذا كانت الأنبياء مخلوقة من مادة لها أصول، ومنها فروع، لها والدٌ ومولود ، والأحد الصمد : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ .

وحدوث الشيء لا من مادة، قد يُشبه حدوثه من غير ربٍّ خالق ، وقد يُظن أنه حدث من ذات الرب ؛ كما قيل مثل ذلك في المسيح ، والملائكة أنها بنات الله ^(١)، لما لم يكن لها أب، مع أنها مخلوقة من مادة؛ كما ثبت في الصحيح - «صحيح مسلم» - ^(٢) عن عائشة : أن النبي ﷺ قال : «خَلَقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ ، وَخَلَقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ ، وَخَلَقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ» .

ولما ظن طائفة أنها لم تُخلق من مادة، ظنوا أنها قديمة أزلية .

وأيضاً : فالدليل الذي احتجَّ به كثيرٌ من الناس على أن كلَّ حادث لا يحدث إلا من شيء، أو في شيء؛ فإن كان عرضاً لا يحدث إلا في محلٍّ، وإن كان عيناً قائمة بنفسها لم تحدث إلا من مادة، فإنَّ الحادث إنما يحدث إذا كان حدوثه ممكناً ، وكان يقبلُ الوجود والعدم، فهو مسبوقٌ بإمكان الحدوث وجوازه، فلا بدَّ له من محلٍّ يقومُ به هذا الإمكان والجواز .

(١) كما قال تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [النحل : ٥٧] .

(٢) (برقم : ٦٩٩٦) .

● وانظر «أحاديث الأنبياء» (حديث رقم ٧) لعبد الغني المقدسي ؛ بتحقيقي - ط : دار ابن رجب - ؛ ففيه مزيدٌ من الكلام حول هذا الحديث .

وقد تنازعوا في هذا: هل الإمكانُ صفةٌ خارجية، لا بدَّ لها من محلٍّ، أو هي حكم عقلي لا يفتقر إلى غير الذهن؟.

الإمكان
نوعان

والتحقيق: أنه نوعان: فالإمكان الذهني: وهو تجويزُ الشيء، أو عدم العلم بامتناعه، محله الذهن. والإمكان الخارجي المتعلق بالفاعل، أو المحل؛ مثل أن تقول: يمكن القادر أن يفعل.

والمحل؛ مثل أن تقول: هذه الأرضُ يمكن أن تُزرع، وهذه المرأةُ يمكن أن تحبل^(١)، وهذا لا بدَّ له من محلٍّ خارجيٍّ؛ فإذا قيل عن الربِّ: يمكن أن يخلق؛ فمعناه: أنه يقدر على ذلك، ويتمكَّن منه؛ وهذه صفةٌ قائمةٌ به.

وإذا قيل: يمكن أن يحدث حادث؛ فإن قيل: يمكن حدوثه بدون سبب حادث؛ فهو ممتنع، وإذا كان الحدوث لا بدَّ له من سبب حادث؛ فذاك السبب إن كان قائماً بذات الرب، فذاته قديمةٌ أزليةٌ، واختصاص ذلك الوقت بقيام مشيئةٍ، أو تمام تمكُّنٍ، ونحو ذلك، لا يكون إلا لسبب قد أحدثه قبل هذا في غيره، فلا يحدث حادثٌ مباينٌ إلاً مسبوقاً بحادثٍ مباينٍ له.

فالحدوثُ مسبوقاً بإمكانه، ولا بدَّ لإمكانه من محلٍّ؛ ولهذا لم يذكر الله قطُّ أنه أحدث شيئاً إلا من شيء^(٢). والذي يقول: إن جنس الحوادث حدث لا من شيء هو كقولهم: إنها حدثت بلا سبب حادث، مع قولهم: إنها كانت ممتنعة، ثم صارت ممكنة من غير تجدد سبب؛ بل حقيقة قولهم: إنَّ الربَّ صار قادراً بعد أن لم يكن، من غير تجدد شيء، يوجب ذلك.

(١) والحبل هو الحمل؛ كما في «اللسان» (٧٦٢).

(٢) كما في أحد الأقوال في قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٣٥] وقد مر تأويلها في هذا الكتاب (ص ٢٠٥).

وهذه الأمور كُلُّها من أقوال الجهمية؛ أهل الكلام المحدث المبتدع المذموم، وهو بناء على قولهم: إنه تمتنع حوادث لا أول لها . وهؤلاء وأمثالهم غلطوا فيما جاء به الشرع، وأخبرت به الرسل؛ كما غلطوا في المعقولات ؛ فكلُّ واحدٍ مما يُسمى شرعاً، وعقلاً، وسمعاً، قد وقع فيه اشتباه .

فالشرعُ يُطْلَقُ تارةً على ما جاء به الرسول؛ من الكتاب والسنة؛ هذا هو معنى الشرع وإطلاقاته والمنزل، وهو الحقُّ الذي ليس لأحد خلافه . ويُطْلَقُ على ما يضيفه بعض الناس إلى الشرع إما بالكذب والافتراء، وإما بالتأويل والغلط، وهذا شرعٌ مبدلٌ، لا منزل، ولا يجب، بل ولا يجوز اتباعه .

وكذلك لفظُ السنة؛ فإنَّ السُّنَّةَ التي يجب اتباعها هي: سنةُ رسول الله ﷺ؛ والسنة تُذكر في الأصول والاعتقادات، وتُذكر في الأعمال والعبادات؛ وكلاهما يدخل فيما أخبر به وأمر به؛ فما أخبر به: وجب تصديقه فيه، وما أوجبه وأمر به: وجبت طاعته فيه .

ثم كثيرٌ من الناس يضيف إلى السنة: ما أدخله بعضُ الناس فيها؛ إما بالكذب، وإما بالتأويل؛ مثل أحاديث كثيرة ضعيفة، بل موضوعة، واستدلالات بأقواله على ما لا يدلُّ عليه، ومثل أقوال أحدثها قومٌ انتسبوا إلى السنة في بعض الأمور؛ مثل إثبات الصفات، والقدر؛ فإن المنتسبين لذلك يُضافون إلى السنة؛ لأن نفاة الصفات، والقدر مبتدعة .

وكذلك حبُّ الخلفاء الراشدين، وموالاتهم يُضاف أهلُه إلى السنة؛ لأنَّ الطاعنين فيهم أهل بدعة .

المنتسبون
إلى السنة
قد يخطئون
في مسألة
ما

ومثل الاستدلال بالنصوص على موارد النزاع؛ فإنَّ أهل ذلك يُضافون إلى السنة؛ لكونهم يقصدون اتباع القرآن والحديث، والمخالفون لذلك الذين

يردون الأخبار الصحيحة، أو لا يحتجون بالقرآن مبتدعون .

ثم قد يقول المضافون إلى السنة أشياء ليست من السنة؛ مثل أحاديث كثيرة يروونها في فضائل بعض الصحابة، وهي كذب؛ ومثل نفى الحكمة والأسباب في مسائل القدر؛ ومثل كلامهم في الأجسام، والأعراض، وتناهي الحوادث، ونحو ذلك مما لم يأخذه عن الرسول . فهذا ليس من السنة، وإن كان أهلها وافقوا السنة في مواضع خالفهم فيها من تنازعهم في هذه المسائل .

فلا يجب إذا كانوا أصابوا حيث وافقوا السنة، أن يصيبوا حيث لم يوافقوها . وكذلك مُسمّى العقل؛ فإن مُسمّى العقل قد مدحه الله في القرآن في غير آية (١) .

مسمى العقل قد مدحه الله في القرآن

لكن لما أحدث قوم من الكلام المبتدع المخالف للكتاب والسنة، - بل وهو في نفس الأمر مخالف للمعقول - ، وصاروا يسمون ذلك عقليات، وأصول دين، وكلاماً في أصول الدين، صار من عرف أنهم مبتدعة ضلالاً في ذلك ينفر عن جنس المعقول، والرأي، والقياس، والكلام، والجدل .

من أساءوا إلى جنس المعقول والرأي والقياس والجدل

فإذا رأى من يتكلم بهذا الجنس اعتقده مبتدعاً مبطلاً؛ كما أن هؤلاء لما رأوا أن جنس المنتسبين إلى السنة والشرع والحديث قد أخطأوا في مواضع، وخالفوا فيها صريح المعقول، وهم يقولون: إن السنة جاءت بذلك، صار هؤلاء ينفرون عن جنس ما يستدل في الأصول بالشرع والسنة، ويسمونهم حشوية وعامة .

(١) كنحو قوله: ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ٤٤] وغيرها؛ وكنحو قوله: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٣] وكنحو قوله: ﴿ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٣] وكنحو قوله: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الرعد: ٤] .

وكلُّ من هؤلاء وهؤلاء أدخلوا في مُسمى الشرع، والعقل، والسمع،
ما هو محمودٌ ومذمومٌ .

ثمَّ هؤلاء قبلوا من مُسمى الشرع والسنة عندهم محمودٌ ومذمومٌ ،
وخالفوا مُسمى العقل محموده ومذمومه .

وأولئك قبلوا مُسمى العقل عندهم محموده ومذمومه، وخالفوا مسمى
الشرع محموده ومذمومه .

فيجبُ البيانُ، والتفصيلُ، والاستفسارُ، وبيان الفرقان بين الحق
والباطل؛ فإنَّ ذلك يوجبُ التصديقَ بما جاء به الشرعُ المنزلُ، والسنةُ الغراءُ؛
وهو المعقولُ الحقُّ؛ وهو الكلامُ الصدقُ؛ وهو الجدلُ بالتي هي أحسنُ؛
ويوجبُ ردَّ ما أدخل في الشرع والسنة، وليس منها؛ وردَّ ما سُمِّيَ معقولاً،
وهو باطلٌ؛ وسُمِّيَ كلاماً صدقاً، وهو كذبٌ؛ وسُمِّيَ جدلاً بالتي هي
أحسنُ ، وهو جدلٌ بالباطل بغير علم .

ولهذا حصل من الذين لبَّسوا الحقَّ بالباطل: تبديلٌ لما بدَّلوه من الدين،
وتحريفُ الكلم عن مواضعه، ومضاهاة لأهل الكتاب مما ذمهم الله عليه .
والبخاريُّ في أوَّل كتاب «خلق أفعال العباد» ذكرَ الردَّ على المعطلة
الذين يُبدِّلون كلام الله من الجهمية، وذكر من كلام السلف والأئمة فيهم ما
عُرف به مقصودهم .

○ والتبديل نوعان : أحدهما: أن يُناقضوا خبره . والثاني : أن يُناقضوا
أمره .

فإن الله بعثه بالهدى ودين الحق، وهو صادقٌ فيما أخبر به عن الله، أمرٌ
بما أمر الله به؛ كما قال: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء : ٨٠] .

وأهل التبديل الذين يُضيفون إلى دينه وشرته ما ليس منه، وهم أهل

الجهمية والقدرية أهل الشرع المبدل
الشرع المبدل: تارة يناقضونه في خبره؛ فينفون ما أثبتته، أو يثبتون ما نفاه؛ كالجهمية الذين ينفون ما أثبتته من صفات الله وأسمائه؛ والقدرية الذين ينفون ما أثبتته من قدر الله، ومشيتته، وخلقه، وقدرته.

والقدريةُ المجبرة: الذين يُنفون ما أثبتته من عدل الله، وحكمته، ورحمته، ويثبتون مانفاهُ من الظلم، والعبث، والبخل، ونحو ذلك عنه، وأمثال ذلك.

ومسائلُ أصول الدين عامتها من هذا الباب. ثم إنهم أيضاً: يوجبون ما لم يُوجبه، بل حرّمه، ويُحرّمون ما لم يُحرّمه، بل أوجبه؛ فيوجبون اعتقاد هذه الأقوال والمذاهب المناقضة لخبره، وموالاته أهلها، ومعاداة من خالفها.

ويوجبون النظر المعين في طريقهم الذي أحدثوه؛ كما أوجبوا النظر في دليل الأعراض الذي استدّلوا به على حدوث الأجسام^(١)، وقالوا: يجب على كلِّ مكلف أن ينظر فيه ليحصل له العلم بإثبات الصانع^(٢). قالوا:

من أوجب
النظر في
دليل
الأعراض
الذي
استدلوا به
على
حدوث
الأجسام
ليحصل
العلم
بإثبات
الصانع

(١) قال شيخ الإسلام في «الفتاوي» ١٦ / ٣٢٩: «جعلوا ذلك نظراً مخصوصاً؛ وهو النظر في الأعراض، وأنها لازمة للأجسام، فيمتنع وجود الأجسام بدونها».

(٢) يقول الماتريدي عن الله جلّ وعلا: (لا سبيل إلى العلم به إلا من طريق دلالة العالم عليه بانقطاع وجوه الوصول إلى معرفته من طريق الحواس عليه، أو شهادة السمع) «التوحيد» للماتريدي (ص: ١٢٩).

وقد أورد شيخ الإسلام - رحمه الله - طريقة المتكلمين في إثبات الصانع؛ فقال: (قالوا: لأنه لا يعرف بالنظر والاستدلال المفصّل إلى العلم بإثبات الصانع، قالوا: ولا طريق إلى ذلك إلا بإثبات حدوث العالم. ثم قالوا: ولا طريق إلى ذلك إلا بإثبات حدوث الأجسام، قالوا: ولا دليل على ذلك إلا الاستدلال بالأعراض، أو ببعض الأعراض؛ كالحركة والسكون، أو الاجتماع والافتراق، وهي الأكوان؛ فإن الجسم لا يخلو منها، وهي حادثة، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث...).

ثم ذكر - رحمه الله - ذمّ السلف لهذه الطريقة، واللوازم التي تلزم سالكيها؛ =

لأنَّ معرفة الله واجبة، ولا طريق إليها إلا هذا النظر وهذا الدليل .
ولما علم كثيرٌ من موافقيهم أنَّ الاستدلال بهذا الدليل: لم يُوجبه
الرَّسُولُ، خالفوهم في إيجابهم، مع موافقتهم لهم على صحته .

الرسول لم
يوجب
النظر
وسائر ما
تقدّم

والتحقيق؛ ما عليه السلف: أنه ليس بواجب أمراً، ولا هو صحيحٌ
خبراً، بل هو باطلٌ منهيٌّ عنه شرعاً، فإن الله تعالى لا يأمر بقول الكذب
والباطل، بل ينهي عن ذلك . لكن غلطوا حيث اعتقدوا أنه حقٌّ، وأن
الدين لا يقوم إلا على هذا الأصل الذي أصلوه .

طرق
الصوفية
مذمومة
مبتدعة

كما أنَّ طوائف من أهل العبادة، والزهد، والإرادة، والمحبة،
والتصوف^(١): سلكوا طرقاً ظنوا أنه لا يُوصل إلى الله إلا بها .

ثمَّ منهم من يُوجبها ويذمُّ من لم يسلكها، ومنهم من لم ير أن سالكيها
أفضل من غيرهم، ويوسع الرحمة؛ لأنه قد علم أنَّ الرَّسُولَ والصحابة لم
يأمروا بها الناس، مع اعتقادهم أنها طرقٌ صحيحةٌ موصلةٌ إلى رضوان الله؛
وهي عند التحقيق طرقٌ مضلَّةٌ إنما تُوصل إلى رضى الشيطان، وسخطِ
الرَّحْمَنِ؛ كالعبادات التي ابتدعها ضلَّالُ أهل الكتاب والمشرِّكين وخالفوا بها

= فقال: (وهذه الطريقة هي أساس الكلام الذي اشتهر ذم السلف والأئمة له،
ولأجلها قالوا بأن الله القرآن مخلوق، وأن الله لا يرى في الآخرة، وأنه ليس فوق
العرش، وأنكروا الصفات. والذَّامون لها نوعان: منهم من يذمها لأنها بدعة في
الإسلام؛ فإننا نعلم أن النبي ﷺ لم يدع الناس بها، ولا الصحابة؛ لأنها طويلة مخرطة
كثيرة الممانعات والمعارضات، فصار السالك فيها كراكب البحر عند هيجانه. وهذه
طريقة الأشعري في ذمِّها، والخطابي، والغزالي، وغيرهم ممن لا يُفصح ببطانها.
ومنهم من ذمها لأنها مشتملة على مقامات باطلة لا تحصل لمقصوده، بل تناقضه. وهذا
قول أئمة الحديث وجمهور السلف) «كتاب الصفدية» (١/ ٢٧٤، ٢٧٥) (مستفاد هذا
النقل والتعليق والذي قبله من الدكتور الطويان سدَّه الله).

(١) وكتاب «طريق الهجرتين» لابن القيم - رحمه الله - فيه تأصيلات مهمة لهذه المسالك .

دين المرسلين؛ فهؤلاء في الأحوال البدعية، وأولئك في الأقوال البدعية.

والقول الحق هو: القرآن، والحال الحق هو: الإيمان؛ كما قال جندب، وابن عمر: «تعلّمنا الإيمان، ثم تعلّمنا القرآن، فازدّدنا إيماناً»^(١). وفي «الصحيحين»^(١) عن أبي موسى عن النبي ﷺ أنه قال: «مثل المؤمن الذي

القول الحق
والحال
الحق في
القرآن وفي
تعلّم
الإيمان

(١) ● أثر جندب صحيح.

أخرجه ابن ماجة في «السنن» (٦١) والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٢١) ترجمة جندب (١/٢) (١٦٧٨) ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٨٨) ترجمة حماد بن نجيح، وعبد الله بن أحمد في «السنن» (٧٩٩، ٨٢٥) وابن بطة في «الإبانة» ١١٣٦ - كتاب الإيمان) والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (١/ ٦٢٥) وابن مندة في «الإيمان» (١/ ٣٧٠) (٢٠٨) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (١٧١٥) والبيهقي في «الشعب» (٥١) وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٢٥٠). ترجمة حماد بن نجيح من طريق: حماد بن نجيح^(١) عن أبي عمران الجوني عن جندب بن عبد الله قال: «كنا مع النبي ﷺ ونحن فتیان حزاورة؛ فتعلّمنا الإيمان قبل أن نتعلّم القرآن ثم تعلّمنا القرآن؛ فازدّدنا به إيماناً» زاد الطبراني: «فإنكم اليوم تعلّمون القرآن قبل الإيمان».

● قلت: وإسناده صحيح؛ وحماد بن نجيح هو السدوسي؛ وثقه أحمد ووكيع^(٢) وابن معين وأبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٩ لابنه). وقال ابن مندة: «استشهد به البخاري وهو صالح».

○ وأما أبو عمران الجوني؛ فهو عبد الملك بن حبيب الأزدي مشهور بكنيته وهو ثقة؛ روي له الجماعة.

وقد صححه الإمام البوصيري في «الزوائد» (١/ ٥٥) وزاد نسبه للبيهقي في «السنن» (٣/ ١٢٠) «باب البيان أنه إنما قيل يؤمهم أقرؤهم»؛ وصححه العلامة مقبل بن هادي الوادعي في «الجامع الصحيح» (كتاب العلم ١/ ٤٧).

● ● وأما أثر ابن عمر؛ فأخرجه الطبراني في «الأوسط» مجمع البحرين (٢٠٩) (١/ ٢٠١، ٢٠٢) بسند ضعيف وعزى للطحاوي في (المشكل)!

(٢) كما في تهذيب الكمال وطبقات المحدثين.

(١) وقع عند ابن بطة: (حماد بن يحيى).

يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْأُتْرَجَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ ، وَرِيحُهَا طَيِّبٌ ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ التَّمْرَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ ، وَلَا رِيحَ لَهَا ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الرِّيحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ ، وَطَعْمُهَا مُرٌّ ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْخَنْظَلَةِ طَعْمُهَا مُرٌّ ، وَلَا رِيحَ لَهَا .

❑ فَالنَّاسُ أَرْبَعَةٌ أَصْنَافٌ : صَاحِبُ قَوْلٍ قُرْآنِيٍّ ، وَحَالٍ إِيْمَانِيٍّ ، فَهُمْ أَفْضَلُ الْخَلْقِ . وَصَاحِبُ قَوْلٍ قُرْآنِيٍّ ، وَحَالٍ لَيْسَ بِإِيْمَانِيٍّ ، وَصَاحِبُ حَالٍ إِيْمَانِيٍّ ، وَلَيْسَ لَهُ قَوْلٌ ، وَمَنْ لَيْسَ لَهُ قَوْلٌ قُرْآنِيٍّ ، وَلَا حَالٌ إِيْمَانِيٍّ .

اصناف
الناس
احوالهم
واقوالهم

وَكثِيرٌ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْقَوْلِ ، وَالْكَلَامِ ، وَالْعِلْمِ ، وَالنَّظَرِ ، وَالْفَقْهِ ، وَالِاسْتِدْلَالِ ابْتَدَعُوا أَقْوَالَ تَخَالَفَ الْقُرْآنَ .

وَكثِيرٌ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْعَمَلِ ، وَالْعِبَادَةِ ، وَالْإِرَادَةِ ، وَالْمَحَبَةِ ، وَحُسْنِ الْخَلْقِ ، وَالْمُجَاهَدَةِ ابْتَدَعُوا أَحْوَالَ ، وَأَعْمَالَ ، تُخَالِفُ الْإِيْمَانَ ، وَصَارَ مَعَ كُلِّ إِنْكَارٍ أَمَلٍ طَائِفَةٌ نَوْعٌ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ، لَكِنْ مَلْبُوسٌ بَغِيرِهِ ، وَصَارَ كَثِيرٌ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ يُنْكِرُ مَا عَلَيْهِ الْآخَرَى مَطْلَقًا ؛ كَمَا : ﴿ قَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ [البقرة: ١١٣] .

وَفِي كُلِّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ شَبَّهٌ مِنْ إِحْدَى الْأُمَمَتَيْنِ ؛ فَفِي الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْعِلْمِ إِذَا لَمْ يُوَافِقُوا الْعِلْمَ النَّبَوِيَّ وَيَعْمَلُوا بِهِ : شَبَّهٌ مِنَ الْيَهُودِ . وَفِي أَهْلِ الْعَمَلِ إِذَا لَمْ يُوَافِقُوا الْعَمَلَ الشَّرْعِيَّ ، وَيَعْمَلُوا بِعِلْمٍ : شَبَّهٌ مِنَ النَّصَارَى ^(١) .

النصارى
على شيء
والعكس

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (حَدِيثُ ٥٠٢٠ وَ ٥٠٥٩) وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (حَدِيثُ ٧٩٧) مِنْ طَرِيقٍ : قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَدْ صَرَّحَ قَتَادَةُ بِالتَّحْدِيثِ عَنْ أَنَسٍ فِيهِمَا .
وَقَدْ جَاءَ فِي رَوَايَاتٍ بَدَلَ (الْمُنَافِقِ) الْفَاجِرِ . وَفِي آخِرِ الْحَدِيثِ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا : «وَلَا رِيحَ لَهَا» فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ : «طَعْمُهَا مُرٌّ أَوْ خَبِيثٌ وَرِيحُهَا مُرٌّ» .

وصار كثيرٌ من أهل الكلام، والرأي، يُنكرون جنس محبة الله، وإرادته؛ كما صار كثيرٌ من أهل الزهد، والتصوف يُنكر جنس العلم، والكلام، والنظر .

وأولئك الذين أنكروا محبة الله وإرادته، بنوا ذلك على أصلٍ لهم للقدرية المجبرة، والنافية؛ وهو: أن المحبة، والإرادة، والرضا، والمشية شيءٌ واحدٌ، ولا يتعلّق ذلك إلا بمعدوم؛ وهو: إرادة الفاعل أن يفعل ما لم يكن فعله؛ فاعتقدوا أنّ المحبة، والإرادة لا تتعلّق إلا بمعدوم . فالموجود: لا يُحبُّ، ولا يُراد. والقديم الأزلي: لا يُحبُّ، ولا يُراد. والباقي: لا يُحبُّ، ولا يُراد؛ فأنكروا أن يكون الله محبوباً، أو مُراداً. وهم لإنكار كونه يحب أبلغ وأبلغ؛ فلا يثبتون إلا مشيئته أن يخلق فقط، وهي لا تتعلّق إلا بمعدوم؛ فأما أن يُحبَّ موجوداً من خلقه؛ فهذا باطلٌ عند الطائفتين .

إنكار
التكليم
للمحبة
والإرادة
وإنكار
التصوفة
للكلام
والنظر

لكنّ المجبرة يقولون: محبته هي مشيئته، وقد شاء خلق كل شيء، فهو يُحب كل شيء . والنفاء يقولون: محبته هي إرادته إثابة المطيعين؛ وهي مشيئة خاصة .

والذي جاء به الكتاب والسنة، واتفق عليه سلف الأمة، وعليه مشايخ المعرفة، وعموم المسلمين: أنّ الله يُحبُّ ويُحبُّ؛ كما نطق بذلك الكتاب والسنة في مثل قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، ومثل قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] .

الله يُحبُّ
ويُحبُّ

(١) أي هؤلاء اليهود ضلُّوا عن علم، وهؤلاء النصارى ضلُّوا عن جهل؛ فكلُّ يأخذ حظه من الشبه لهاتين الأمتين بقدر جهله وعلمه في الضلال .

بل لا شيء يستحق أن يُحَبَّ لذاته محبةً مطلقةً إلا الله وحده. وهذا من معنى كونه معبوداً؛ فحيث جاء القرآن بالأمر بالعبادة، والثناء على أهلها، أو على النبيين إلى الله، والتوايبن إليه، أو الأوابين، أو المطمئنين بذكره، أو المحبين له، ونحو ذلك؛ فهذا كله يتضمن محبته. وما لا يُحَبُّ^{الحبة} لا يمكن أن يكون معبوداً، ومألوهاً، ومطمئناً بذكره، ومن أطيع لعوض يؤخذ منه، أو لدفع ضرره؛ فهذا ليس بمعبود ولا إله؛ بل قد يكون الشخص كافرًا، وظالماً يُغَضُّ ويُلْعَن، ومع هذا يعمل معه عملٌ بعوض. فمن جعل العمل لله لا يكون إلا لذلك، فلم يثبت الربَّ إلهاً معبوداً، ولا رباً محموداً، وهو حقيقة قول النفاة من الجهمية، والقدرية النافية، والمثبثة.

والله سبحانه وتعالى رغب في عبادته، والعمل له بما ذكره من الوعد، ورهب من الكفر به، والشرك بما ذكره من الوعيد، وهو حق، لكنه لم يقل إنَّ العابد لله، والعامل له لا يحصل له إلا ما ذكر، بل وقد قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧].

○ وفي الحديث الصحيح^(١): يقول الله تعالى: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ذخراً،

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٣٢٤٤) ومسلم في «الصحيح» (٢٨٢٤) عن أبي هريرة مرفوعاً:

- وله شاهد أخرجه مسلم في «الصحيح» (١٨٩) عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً.
- وكذلك ما أخرجه مسلم في «الصحيح» (٢٨٢٥) عن سهل بن سعد مرفوعاً.
- وقوله: «اقرأوا إن شئتم» هو قول أبي هريرة رضي الله عنه في الحديث. كما عند البخاري (٤٧٧٩).
- وقوله في الحديث (ذخراً بله ما أطلعكم الله عليه) كذا عند مسلم، وعند البخاري (٤٧٨٠): «ذخراً من بله ما أطلعتم عليه».
- قال النووي في «شرح مسلم» ١٧ / ١٦٦:

=

بَلِّهَ مَا أَطْلَعْتَهُمْ عَلَيْهِ. اقْرَؤُوا إِن شِئْتُمْ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧].

وقد ثبت في الحديث الصحيح ^(١) عن صهيب عن النبي ﷺ قال : «يَقُولُ اللَّهُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ إِنَّ لَكُمْ عِنْدِي مَوْعِدًا أُرِيدُ أَنْ أُنْجِزَ كَمَوْهَ؛ فَيَقُولُونَ: مَا هُوَ؟ أَلَمْ تَبْيِضْ وَجُوهُنَا، وَتَثْقُلْ مَوَازِينُنَا، وَتُدْخِلَنَا الْجَنَّةَ، وَتُجَرِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيُكْشَفُ الْحِجَابُ، فَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَمَا أَعْطَاهُمْ شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ» وهي الزيادة ^(٢).

= «قال عياض :

«معناها : دع عنك ما أطلعكم عليه ، فالذي لم يطلعكم عليه أعظم ، وكأنه أضرب عنه استقلالاً له في جنب ما لم يطلع عليه ، وقبل معناها غير ، وقيل معناها : كيف».

●● وفي تعليق الشيخ الفقي قال :

«قوله «ذخراً» منصوب متعلق بأعددت ؛ أي أعددت ذلك لهم مذكوراً ، وقوله (بَلِّهَ) هو بفتح الباء الموحدة ، وسكون اللام وفتح الهاء معناه : «دع الذي أطلعتم عليه» ، وقيل معناه : «سوى» أي : سوى ما أطلعتم عليه الذي ذكره الله في القرآن . قال الخطابي : كأنه يريد به : دع ما أطلعتم عليه ، وأنه سهل يسير في جنب ما ادخرته لهم ، والله أعلم » . انتهى .

(١) أخرجه مسلم في «الصحيح» (١٨١) وانظر «التتبع» للدارقطني (حديث ٧٨) .

●وله شاهد أخرجه البخاري (٧٥١٨) ومسلم (٢٨٢٩) عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وانظر أيضاً كتاب «بين الإمامين مسلم والداقطني» للشيخ المدخلي - حفظه الله - . قال ابن القيم في «حادي الأرواح» (ص: ٣٦٤ بتحقيق الأخ محمد العلاوي) عقب حديث صهيب : «وهذا حديث رواه الأئمة عن حماد وتلقوه عن نبهم بالقبول والتصديق» .

(٢) الواردة في قوله تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] وهي النظر إلى وجه الرحمن .

●قلت : وانظر كلاماً موسعاً للعلامة ابن قيم الجوزية في كتابه القيم «حادي الأرواح» (من ص: ٣٤١ إلى ص ٣٥٦) و (من ٣٨٩ - ٤٠٧) ففيه بركة ونفع عظيم ؛ والله الحمد .

وفي الحديث الذي رواه النسائي (١) : لما صَلَّى عمار، فأوجز، وقال : دعوتُ في الصَّلَاةِ بدعاء سمعته من النبي ﷺ : « اللَّهُمَّ بعلمك الغيبَ ، وقدرتك على الخلقِ أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي ، اللهم إني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة ، وكلمة الحق في الغضب والرضا ، والقصد في الفقر والغنى ، وأسألك نعيماً لا ينفد ، وقرّة عين لا تنقطع ، وأسألك الرضا بعد القضاء ، وأسألك برد العيش بعد الموت ، وأسألك لذة النظر إلى وجهك ، والشوق إلى لقائك ، من غير ضراء مألوف »

(١) في «المجتبى» ٣/ ٥٤ ، ٥٥ و «الكبرى» ١٢٢٨ وأحمد في «المسند» رقم : ١٨٣٢٥ ط شعيب) والحاكم في «المستدرک» ١/ ٧١٣ (١٩٧٥ بتحقيق العلامة الوادعي) وابن حبان في «الصحيح» (١٩٧١) والبيهقي في «الأسماء والصفات» حديث (٢٢٧) من طرق : عن حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عمار ابن ياسر أبي اليقظان مرفوعاً .

● قلتُ : وهذا إسنادٌ حسن ؛ فحمادٌ روي عن عطاء قبل أن يتغير ؛ وقال الحاكم : «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» .

وقد توبع حماد من :

١ - حماد بن سلمة عند البيهقي في «الأسماء والصفات» ١/ ٣١٩ (٢٤٤) بتحقيق الحاشدي) .

٢ - محمد بن سلمة عند أبي يعلى في «المسند» ٣/ ١٩٥ (١٦٢٤) .

٣ - محمد بن فضيل في «الدعاء» رقم (٨٣) .

○ وللحديث طريق أخرى عند النسائي في «المجتبى» ٣/ ٥٥ و «الكبرى» (١٢٢٩) وابن أبي شيبه في «المصنف» ١٠/ ٢٦٤ ، ٢٦٥ من طرق : عن شريك عن أبي هاشم الواسطي عن أبي مجلز عن قيس بن عبادة عن عمار مرفوعاً .

● قلتُ : وهذا إسنادٌ صالحٌ في المتابعات ؛ فشريك هو ابن عبد الله ، قال الحافظ في «التقريب» : «صدوقٌ يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ وُلِّي القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع » . وبقية رجال الإسناد ثقات ؛ وأبو هاشم هو يحيى بن دينار ، وأبو مجلز هو لاحق بن حميد ثقتان روي لهما الجماعة .

مُضِرَّةٌ ، وَلَا فِتْنَةَ مُضِلَّةً ، اللَّهُمَّ زَيِّنَا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ ، وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ » .

وروي نحو هذا من وجه آخر^(١) ، فقد أخبر الصادق المصدوق : « أنه لم يُعْطَ أهل الجنة أحب إليهم من النظر إليه »^(٢) . وسُنَّ أن يُدْعَى بلذة النظر إلى وجهه الكريم ؛ وأهل الجنة قد تنعموا من أنواع النعيم بال مخلوقات بما هو غاية النعيم ، فلما كان نظرهم إليه أحب إليهم من كل أنواع النعيم ، علم أن لذة النظر إليه أعظم عند أهل الجنة من جميع أنواع اللذات . والجنة فيها ما تشتهي الأنفس ، وتلذذ الأعين ؛ فما لذت أعينهم بأعظم من لذتها بالنظر إليه ، واللذة تحصل بإدراك المحبوب ، فلو لم يكن أحب إليهم من كل شيء ، ما كان النظر إليه أحب إليهم من كل شيء ، وكانت لذته أعظم من كل لذة . والله تعالى وعد عباده المؤمنين بالجنة ؛ وهي اسم لدار فيها جميع أنواع اللذات المتعلقة بالمخلوق ، وبخالق ؛ كما أن النار اسم لدار فيها أنواع الآلام ، لكن غلط من ظن أن التنعيم بالنظر إليه ليس من نعيم أهل الجنة .

□ وصار هؤلاء حزينين :

○ حزبا أنكروا التنعيم بالنظر إليه ؛ وهم المنكرون للمحبة ؛ حتى قال أبو المعالي ونحوه ممن ينكر محبته : إنهم إذا رأوه لم يلتذوا بنفس النظر ، بل يخلق لهم لذة ببعض المخلوقات مع النظر . وكذلك قال من شاركهم في التجهم ؛ من أهل الوحدة - كابن عربي - قال : ما التذ عارف بمشاهدة قط .

وادعى أبو المعالي أن إنكار محبته من أسرار التوحيد . وهو من أسرار توحيد الجهمية المعطلة المبدلة .

إنكار
اللذة
بالنظر
إلى
وجه
الرحمن
من طوائف
الصوفية
والتكلمين

(١) «مسند أحمد» ٥ / ١٩١ عن زيد بن ثابت مرفوعاً . (الطويان).

(٢) تقدم في الصفحة السابقة .

وحُكيَ عن ابن عقيل أنه سمع رجلاً يقول : أسألك لذة النظر إلى وجهك الكريم؛ فقال له : هَبْ أَنْ لَهُ وَجْهًا، أَلَهُ وَجْهٌ يُلْتَذُّ بالنظر إليه .

وهذا بناءً على هذا الأصل؛ فإنه وشيخه أبا يعلى، ونحوهما وافقوا الجهمية في: إنكار أن يكونَ الله محبوبًا، واتبعوا في ذلك قول أبي بكر بن الباقلاني ونحوه ممن ينكر محبة الله، وجعل القول بإثباتها قول الحلولية .

○والحزب الثاني: أن طائفةً من الصوفية والعباد شاركوا هؤلاء في أن مسمى الجنة لا يدخل فيه النظر إلى الله؛ وهؤلاء لهم نصيبٌ من محبة الله تعالى، والتلذذ بعبادته، وعندهم نصيبٌ من الخوف والشوق والغرام، فلما ظنوا أن الجنة لا يدخل فيها النظر إليه، صاروا يستخفون بمسمى الجنة، ويقول أحدهم: ما عبدتك شوقًا إلى جنتك، ولا خوفًا من نارك .

غلط هؤلاء
المكرين

□ وهم قد غلطوا من وجهين :

○ أحدهما: أن ما يطلبونه من النظر إليه، والتمتع بذكره، ومشاهدته، كل ذلك في الجنة .

○ الثاني: أن الواحد من هؤلاء لو جاع في الدنيا أيامًا، أو ألقى في بعض عذابها، طار عقله، وخرجَ من قلبه كلُّ محبة؛ ولهذا قال سَمْنُونُ^(١):

وليس لي في سواك حظٌ فكيفما شئتَ فامتحنني

(١) سمنون هو ابن حمزة الصوفي، ويقال: سمنون بن عبد الله ترجم له غير واحد؛ كأبي نعيم الأصبهاني في «الحلية» (١٠ / ٣٠٩، ٣١٠) وقال: «سمي نفسه الكذاب، وكان سبب ذلك: أبياته التي قال فيها:

فليس لي في سواك حظٌ فكيف ما شئتَ فامتحنني

فحصر بوله من ساعته، فسمي نفسه سمنون الكذاب» .

وانظر «طبقات الصوفية» لأبي عبد الرحمن السلمي محمد بن الحسين ت ٤١٢ هـ و «تاريخ بغداد» (٩ / ٢٣٤، ٢٣٥) للخطيب البغدادي أحمد بن علي ت ٤٦٣ هـ .

ابْتَلَى بِعَسْرِ الْبُولِ، فَصَارَ يَطُوفُ عَلَى الْمَكَاتِبِ، وَيَقُولُ : ادْعُوا لِعَمَّكُمْ الْكَذَّابَ . وَأَبُو سَلِيمَانَ ^(١) لَمَّا قَالَ : قَدْ أُعْطِيتَ مِنَ الرِّضَا نَصِييًّا، لَوْ أَلْقَانِي فِي النَّارِ، لَكُنْتُ رَاضِيًّا، ذَكَرَ أَنَّهُ ابْتَلَى بِمَرَضٍ، فَقَالَ : إِنْ لَمْ يُعَافِنِي وَإِلَّا كَفَرْتُ . أَوْ نَحْوَ هَذَا .

وَالْفَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ ابْتَلَى بِعَسْرِ الْبُولِ ^(٢) ، فَقَالَ : بِحُبِّي لَكَ إِلَّا فَرَجَتْ عَنِّي . فَبَذَلَ حَبَّهُ فِي عَسْرِ الْبُولِ .

فَلَا طَاقَةَ لِمَخْلُوقٍ بِعَذَابِ الْخَالِقِ ^(٣) ، وَلَا غِنَى بِهِ عَنْ رَحْمَتِهِ .

○ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَجُلٍ : «مَا تَدْعُو فِي صَلَاتِكَ؟» قَالَ : أَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِهِ مِنَ النَّارِ، أَمَّا أَنِّي لَا أَحْسِنُ دَنْدَنْتَكَ، وَلَا دَنْدَنَةَ مَعَاذٍ؛ فَقَالَ : «حَوْلُهَا تُدَنْدَنُ» ^(٣) .

(١) «الداراني» : «عبد الرحمن بن أحمد» وقيل : عبد الرحمن بن عطية وقيل : ابن عسكر العنسي . قاله الذهبي في «السير» (١٠ / ١٨٢) وانظر ترجمته في «الحلية» (٩ / ٢٥٤) .

○ وراجع مقاله تلك في «الحلية» ٩ / ١٦٣ . الطويان .

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ١٠٩) قال : حدثنا إبراهيم بن عبد الله . ثنا محمد ابن إسحاق قال سمعت العباس بن أبي طالب يقول : سمعت عبد الله بن محمد الهباري يقول : اعتل فضيل بن عياض فاحتبس عليه البول فقال : بحبي إياك لما أطلقته . قال : فبال .

(٣) حديث صحيح .

أخرجه أحمد (٣ / ٤٧٤) وأبو داود (٧٩٢) (١ / ٥٠١) وابن ماجه (٩١٠ ، ٣٨٤٧) وابن خزيمة (٧٢٥) (١ / ٣٥٨ ، ٣٥٩) وابن حبان في «صحيحه» (٨٦٨) وفي «الموارد» (٥١٤) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا . وفي «سنن أبي داود» و «أحمد» عن بعض أصحاب النبي ﷺ .

(١) كذا في «المطبوع» وفي «خ» : «بعذاب الله» .

○ ودخلَ عليّ أعرابيٌّ قد صارَ مثلَ الفَرْخِ، فقال: «هل كُنْتَ تدعو الله بشيء؟» قال: كنتُ أقول: اللهمَّ ما كُنْتَ معاقبي به في الآخرة، فعَجَّلْهُ لي في الدنيا؛ فقال: «سبحان الله! إنك لا تَسْتَطِيعُه، ولا تُطِيقُه، هَلَّا قُلْتَ: اللهم آتِنَا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار» (١).

والعدوانُ في الإرادة، والعبادة، والعملُ حصل من إعراضهم عن العلم الشرعيِّ، واتباع الرسول؛ وقد قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

قال بعضهم: ليس الشأنُ في أن تُحِبَّه، الشأنُ في أن يَكُونَ هو يُحِبُّكَ، وهو إنما يُحِبُّ من اتبع الرسولَ، وإلا فالْمُشْرِكُونَ وأهل الكتاب يدعون أنهم ^{محبة} ^{الصوفية} ^{محبة} ^{شركية} ^{ليست} ^{توحيدية} يُحِبُّونَه. وأولئك غلطوا بنفي محبته، وهؤلاء أثبتوا محبةً ^{شركية}، لم يُشَبِّتُوا محبةً ^{توحيدية} توحيدية خالصة، وقد قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا

= ● قلت: وسندهُ صحيحٌ قويٌّ؛ صحَّحه «النوويُّ» و«البوصيريُّ» في «الزوائد» وكذا «الألبانيُّ» رحمهم الله تعالى، وهو كما قالوا. قال أبو بكر ابن خزيمة: (الدندنة: «الكلام الذي لا يفهم»).

(١) حديث صحيح:

أخرجه مسلم (حديث ٢٦٨٨) (ص ٢٠٦٨) وأحمد (٣/ ١٠٧) والترمذي (٥/ ٥٢١) (حديث ٣٤٨٧) والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٢٦٠، ٢٦١) وعبد بن حميد في «المنتخب» (١٣٩٧) (٣/ ١٨٥ دار الأرقم) من طريق: حميد عن ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه. ومن طريق حماد عن ثابت عن أنس. أخرجه مسلم (ص ٢٠٦٩) (٢٤) وأحمد (٣/ ٢٨٨).

ومن طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس، أخرجه مسلم (ص ٢٠٦٩) والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٢٦١) (١٠٨٩٤).

يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴿البقرة: ١٦٥﴾ .

بيان أقسام الناس في المحبة
 □ فالأقسام ثلاثة؛ أولئك: معطلة للمحبة؛ وحقيقة قولهم: تعطيلُ العبادة مطلقاً. وهؤلاء: مشركون في المحبة؛ فهم مشركون في العبادة. أولئك: مُستكبرون عن عبادته، والكبر لليهود، وهؤلاء: مشركون في عبادته، والشرك للنصارى، وكل واحد من المستكبرين والمشركين ليسوا مسلمين؛ بل الإسلام هو: الاستسلام لله وحده .

معنى الإسلام
 ولفظ الإسلام يتضمن الإسلام، ويتضمن إخلاصه لله، وقد ذكر ذلك غير واحد، حتى أهل العربية؛ كأبي بكر ابن الأنباري^(١)، وغيره .

من هو المسلم؟
 ومن المفسرين من يجعلهما قولين؛ كما يذكر طائفة منهم البغوي^(٢): أن المسلم هو: المستسلم لله، وقيل: هو المخلص .

والتحقيق؛ أن المسلم يجمع هذا وهذا؛ فمن لم يستسلم له، لم يكن مسلماً؛ ومن استسلم لغيره كما يستسلم له، لم يكن مسلماً؛ ومن استسلم له وحده، فهو المسلم؛ كما في القرآن: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢]، وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنَ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]. والاستسلام له يتضمن الاستسلام لقضائه، وأمره، ونهيه؛ فيتناول فعل المأمور، وترك المحذور، والصبر على المقدور: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠] .

(١) شيخ الأدب أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار النحوي؛ قال الخطيب: «كان صدوقاً دينياً من أهل السنة». وله كتاب «الأضداد» كبير جداً؛ توفي عام ٣٢٨هـ. ترجمه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٨٤٢/٣ - ٨٤٤.
 (٢) انظر: «معالم التنزيل» (١/ ١٠٦) ط المعرفة .

○ قال ابن أبي حاتم ^(١) : حدثنا عصام بن رواد ، حدثنا آدم ، عن أبي جعفر ، عن الربيع ، عن أبي العالية في قوله : ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ ؛ يقول : «من أخلص لله» . قال ابن أبي حاتم : وروي عن الربيع نحو ذلك ، وقال ^(٢) : ذكر عن يحيى بن آدم ، حدثنا ابن المبارك ، عن حيوة بن شريح ، عن عطاء بن دينار ، عن سعيد بن جبير : ﴿ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ ، قال : ﴿ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ قال : «دينه» .

وقال أبو الفرج ^(٣) : ﴿ أَسْلَمَ ﴾ بمعنى : أخلص . وفي الوجه قولان : أحدهما : أنه الدين ، والثاني : العمل ، وقال البغوي ^(٤) : ﴿ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ : أخلص دينه لله ، وقيل : أخلص عبادته لله ، وقيل : خضع وتواضع

(١) في «التفسير» (١٠٩٩) .

● قلت : ورواية أبي جعفر - وهو الرازي - عيسى بن ماهان ؛ روايته عن الربيع - بن أنس - . مضطربة .

● أما أثر الربيع ؛ فرواه الطبري في «التفسير» (١٨١٠) ؛ وفيه نحو ما سبق من كلام .

(٢) (برقم : ١١٠٠) .

قلت : وفي إسناده عطاء بن دينار وهو الهذلي ؛ وفي روايته عن سعيد بن جبير كلام ، فقال في «المراسيل» رقم : ٢٨٧ لابن أبي حاتم (: « قال : حدثنا علي بن الحسن الهسنجاني قال : سمعت أحمد بن صالح يقول : عطاء بن دينار هو من ثقات أهل مصر وتفسيره فيما نرى (يروى) عن سعيد جبير صحيفة ؛ وليست له دلالة على أنه سمع سعيد بن جبير » .

وقال أبو حاتم :

«صالح الحديث ؛ إلا أن التفسير أخذه من الديوان» . وقد ذكر الحافظ عن أبي القاسم الطبراني - كما في «التهذيب» - أن الإمام أحمد ضعفه . وفي «الميزان» (٣/ ٧٠) قال : «وثقه أحمد وأبو داود» .

(٣) في «زاد المسير» ١/ ١٣٣ .

(٤) في «معالم التنزيل» ١/ ١٠٦ .

○ قلت : (قوله : «قيل : مؤمن» في البغوي بالواو : «وقيل : ...» .

لله ، وأصل الإسلام: الاستسلام والخضوع ، ونُحِصَّ الوجه لأنه إذا جاد بوجهه في السجود، لم ييخل بسائر جوارحه، ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ في عمله؛ قيل : مؤمنٌ ، وقيل : مخلص .

● قلتُ: قولُ من قال: خضع وتواضعَ لربه ، هو داخلٌ في قول من قال: أخلص دينه، أو عمله، أو عبادته لله؛ فإن هذا إنما يكون إذا خضع له وتواضع له دون غيره؛ فإنَّ العبادة والدين والعمل له لا يكون إلا مع الخضوع له والتواضع ، وهو مستلزمٌ لذلك، ولكنَّ أولئك ذكروا مع هذا أن يكون هذا الإسلام لله وحده ، فذكروا المعنيين: الاستلزام ، وأن يكون لله .

وقولُ من قال: خضع وتواضع لله، يتضمن أيضاً؛ أنه أخلص عبادته ودينه لله؛ فإن ذلك يتضمن الخضوع والتواضع لله دون غيره؛ وأما ذكره التوجُّه؛ فقد بسط الكلام عليه من غير هذا الموضع ، وتبين أن الله ذكر إسلام الوجه له ، وذكر إقامة الوجه له في قوله : ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾ [الروم : ٣٠] ، وذكر توجيه الوجه له في قوله : ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام : ٧٩] ؛ لأنَّ الوجه إنما يتوجَّه إلى حيث توجه القلب، والقلب هو الملك، فإذا توجَّه الوجه نحو جهة كان القلب متوجَّهاً إليها، ولا يمكن الوجه أن يتوجه بدون القلب؛ فكان إسلام الوجه، وإقامته، وتوجيهه، مستلزماً لإسلام القلب، وإقامته، وتوجيهه؛ وذلك يستلزم إسلام كله لله؛ وتوجيه كله لله ، وإقامة كلها لله؛ وبسط الكلام على ما يناسب ذلك^(١) .

■ وهذا حقيقة دين الإسلام؛ لكن الذين أنكروا ذلك لهم شبهتان :

○ إحداهما: أن المحبة تقتضي المناسبة ، قالوا: وهي متفية؛ فلا مناسبة

شبه
المكرين
للمحبة
الشبهة
الأولى

(١) بياض في الاصل مقدار سطرين . الفقي .

بين المحدث والقديم . فيقال لهم: هذا كلامٌ مجملٌ . تعنون بالمناسبة: الولادة؟ أو المماثلة ، ونحو ذلك مما يجب تنزيه الربّ عنه؟ فإنّ الشيء ينسب إلى أصله بأنه ابن فلان، وإلى فرعه بأنه أبو فلان ، وإلى نظيره بأنه مثل فلان؛ ولما سأل المشركون النبي ﷺ عن نسب ربه، أنزل الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (١)؛ فلم يخرج من شيء، ولا يخرج منه شيء، ولا له مثل .

(١) محتمل للتحسين؛ وقد روي عن جَمْعٍ من الصحابة، منهم: أبي بن كعب وجابر بن عبد الله وابن عباس وغيرهم .

١ - أما حديث أبي بن كعب رضي الله عنه .

فيرويه أبو سعد محمد بن ميسر الصاغانى عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالقة [رفيع بن مهران] عن أبي بن كعب أن المشركين قالوا لرسول الله ﷺ: «يا محمد : انسب لنا ربك، فأنزل الله تبارك وتعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾» .

أخرجه أحمد (١٣٣ / ٥ ، ١٣٤) والترمذي (تحفة ٩ / ٢٩٩) (ح ٣٤٢٣) والبخاري في (التاريخ الكبير ١ / ١ / ٢٤٥) وابن جرير في (التفسير ١٢ / ٧٤٠) (ح ٣٨٢٩٨) والحاكم (المستدرک ٢ / ٥٤٠) وابن خزيمة في (التوحيد ص ٤١) وابن أبي عاصم في (السنة حديث ٦٦٣) وابن أبي حاتم في (التفسير ١٠ / ٣٤٧٤) (١٩٥٣٢) (وكما عند ابن كثير في التفسير ٤ / ٤٩٤) والخطيب في (التاريخ ٣ / ٢٨١) وابن عدي في (الكامل ٦ / ٢٢٧) والدولابي في (الكنى ١ / ١٨٧) وأبو الشيخ في (العظمة ١ / ٣٧٣ ، ٣٧٤) والواحدى في (أسباب النزول ص ٤٨٣) (٩٤٧) .

قال الحاكم : «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» . قلت : ووافقه الذهبي وليس كما قالوا؛ وذلك للآتي:

● أولاً : لضعف أبي جعفر الرازي وسوء حفظه ، لا سيما في روايته عن الربيع بن أنس خاصة ، كما نص على ذلك ابن حبان بقوله (الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه [يريد الربيع] لأن في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً ، راجع التهذيب لابن حجر .

= وفي «المجروحين» (٢/ ١٢٠) له في ترجمة أبي جعفر الرازي عيسى بن أبي عيسى ماهان ، قال ابن حبان :

«كان ممن ينفرد بالناكير عن المشاهير ولا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثقات ولا يجوز الاعتبار بروايته إلا فيما لم يخالف الأثبات» ١.١. هـ. ونقل عن أحمد قوله :

«أبو جعفر الرازي مضطرب الحديث» .

● ثانيًا : اختلف على أبي جعفر الرازي كالأتي :

فرواه أبو سعد محمد بن ميسر الصاغانى (وجاء في بعض النسخ الصغانى) ومحمد بن سابق كما عند الحاكم (٢/ ٥٤٠) والبيهقى في (الاعتقاد ص ٣٨ دار الفضيلة) و (الأسماء والصفات حديث ٥٠) و (الشعب ١/ ١١٣ ، ١١٤) . فروياه متصلًا هكذا :

عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب رضي الله عنه مرفوعًا (يعني متصلًا) .

● وقد خالفهما بعض الرواة ، وهم :

١ - عبيد الله بن موسى العباسي ، أخرجه الترمذي (تحفة ٩/ ٣٠١) (ح ٣٤٢٤) فرواه عن أبي جعفر عن الربيع عن أبي العالية أن النبي ﷺ ، فذكره (يعني مرسلاً) . قال الترمذي :

«وهذا أصح من حديث أبي سعد» قال المباركفوري : «أي حديث عبيد الله بن موسى مرسلاً أصح ، من حديث أبي سعد متصلًا ، لأن عبيد الله بن موسى ثقة ، وأبا سعد ضعيف» .

قلت : لكن قد توبع أبو سعد - كما مر - من محمد بن سابق ، ولكنها لا تقاوم المخالف ، وإليك ترجمة كل من :

أبي سعد محمد بن ميسر الصاغانى ومحمد بن سابق .

● أما الأول ؛ ففي «الميزان» للذهبي (٤/ ٥٢) : «... وقال النسائي : متروك ، وقال الدارقطني : ضعيف ، وقال أحمد : صدوق مرجىء» ١.١. هـ .

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١ / ٢٤٥) : «فيه اضطراب» . وقال يحيى بن معين في «تاريخه» (٢/ ٥٤١) : «كان جهميًا وكان مكفوفًا وليس بشيء كان شيطانًا =

.....
 = من الشياطين » . وقال ابن عدي في (الكامل ٦ / ٢٢٧) بعد ما ذكر هذا الحديث في ترجمته : « وهذا لم يروه عن أبي جعفر بهذا الاسناد غير أبي سعد هذا » ^(١) ثم قال في نهاية الترجمة :

(ولأبي سعد غير ما ذكرت من الحديث ، والضعف بين رواياته) .
 ● وأما الآخر - وهو محمد بن سابق -؛ فوثقه العجلي ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال محمد بن صالح : كان خياراً لا بأس به .

إلا أن ابن معين ضعفه ، وقال يعقوب بن شيبه : كان شيخاً صدوقاً ، وليس ممن يوصف ، (وفي تاريخ بغداد يؤثر) الضبط للحديث . ونقل الحافظ في التهذيب عن أبي حاتم قوله : « يكتب حديثه ولا يحتج به » . قلت : ومراده بهذا أنه يكتب حديثه في الشواهد والمتابعات ، وهو هنا قد توبع من محمد بن ميسر ، لكن قد علم الشأن فيه ، فلا يفرح بها إذا .
 ● هذا :

وفي المقابل كما ذكرنا:

١ - عبيد الله بن موسى العبيسي .
 وهو ثقة ، كما قال ابن معين وأبو حاتم والعجلي وابن عدي وابن سعد وابن حجر والباركفوري وغيرهم ، وقد تكلم فيه أحمد - رحمه الله - لتشييعه ، وقد روي له الجماعة .

وقد توبع من :

٢ - أبي النضر هاشم بن القاسم ، وهو ثقة ثبت روي له الجماعة ، فرواه مرسلاً ، أخرجه العقيلي في (الضعفاء ٤ / ١٤١) ، وقال بعد إخرجه للطريق الموصولة (طريق أبي سعد) : « وهذا أولى » ١. هـ. يريد المرسل .

٣ - مهران وهو ابن أبي عمر العطار الرازي ، قال الحافظ في «التقريب» : « صدوق له أوهام ، سيئ الحفظ » . أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣٨٣٠٠) وفي سنده أيضاً شيخ الطبري ، وهو ابن حميد (محمد بن حميد الرازي) .

هكذا رواه (عبيد الله بن موسى وأبو النضر هاشم بن القاسم ومهران ، ثلاثتهم عن =

(١) رحم الله ابن عدي فقد رواه عن أبي جعفر غير أبي سعد ، وهو محمد بن سابق ، كما ذكرنا .

= أبي جعفر عن الربيع عن أبي العالية مرسلًا .

* قلت : ولا شك عندي في تقديم هذه الرواية المرسلة على الرواية الموصولة ، لكون من رواه مرسلًا أحفظ وأقوى وأكثر ممن رواه متصلًا .

* وقد رواه عبد الله بن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع عن رسول الله ﷺ ولم يذكر في الإسناد أبيًا ولا أبا العالية ، كما عند البخاري في (التاريخ الكبير ١/١ / ٢٤٥) ، وأورده الخطيب في (تاريخه ٣/٢٨١) وكذا الذهبي في «ميزانه» (٤/ ٥٢) .

فبان بهذا والعلم عند الله أن الراجح في هذه الطريق الإرسال ، وهذا ما رجحه الترمذي - رحمه الله - بقوله : (وهذا أصح) ، وكذا العقيلي قال : «وهذا أولى» .

وقد ذهب البعض إلى ترجيح الموصول على أنه زيادة ثقة وهي مقبولة ، وذلك على تحسين محمد بن سابق ، بل قال هذا القائل : إنه يحتمل أن يكون روي مرسلًا ومتصلًا ، دون أن يعل أحدهما الآخر ، على قول القائل : إن الراوي قد ينشط فيضله مرة ، ولا ينشط فيرسله أو يوقفه ، وهذا الأخير مردود عليه .

* قلت : وعلى فرض ترجيح الموصول على المرسل على أنه زيادة ثقة ، فإن المدار على ضعيف سيئ الحفظ وهو أبو جعفر الرازي ، وقد ذكروا فيه أنه مضطرب الحديث ، سيما إذا روي عن الربيع عن أنس ، كما ذكرنا ، وقد أشار إلى ذلك غير واحد من علمائنا المعاصرين ، كالشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله تعالى - في «التعليق على السنة لابن أبي عاصم» وكذا شيخ شيوخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي حفظه الله تعالى^(١) في «تعليقه على المستدرک» (حديث ٤٠٤٥) .

٢ - وأما حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : فأخرجه أبو يعلى (٢٠٤٤) وعبد الله بن أحمد في (السنة) (١١٨٥) والطبري في (تفسيره ٣٠/ ٢٢١) والبيهقي في (الأسماء والصفات ٦٠٨) وأبو نعيم في (الحلية ٤/ ٣٣٥) والطبراني في (الأوسط ٥٦٨٧) وابن عدي (١/ ٣١٩) من طريق :

إسماعيل بن مجالد بن سعيد عن أبيه عن الشعبي عن جابر به .

وفي سننه إسماعيل بن مجالد وأبوه مجالد وهما متكلم فيهما .

= ٣ - وأما حديث ابن عباس :

(١) وقد توفي الشيخ رحمه الله رحمة واسعة ويبيض وجهه .

فإن عنيتُم هذا: لم نُسلِّم أنَّ المحبَّة لا بد فيها من هذا . وإن أردتُم بالمناسبة: أن يكون المحبوب متَّصفاً بمعنى يُحبه المحبُّ، فهذا لازم للمحبة^(١)، والرَّبُّ متَّصفٌ بكلِّ صفة تُحِبُّ، وكل ما يُحِبُّ فإنه هو منه؛ فهو أحقُّ بالمحبة من كلِّ محبوب ، وإذا كان الإنسان يُحِبُّ الملائكة، وهم من غير جنسه، لما اتصفوا به من الصفات الحميدة؛ فالسُّبُوح القدُّوس رب الملائكة والروح الذي كلُّ ما اتصفت به الملائكة وغيرهم، فهو من جوده وإحسانه، وهو العزيز الرحيم، إذ كان المخلوق كثيراً ما يتَّصف بالعزة دون الرحمة، أو تكون فيه رحمة بلا عزة ، وهو سبحانه: العزيز، الرحيم، الغفور، الودود، المجيد .

والودود: فعولٌ من الود .

معنى اسم
الله:
«الودود»

وقال شعيب: ﴿إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]؛ فقرنه بالرحيم في موضع، وبالغفور في موضع .

قال أبو بكر ابن الأنباري: ﴿الْوَدُودُ﴾ معناه: «المحبُّ لعباده» من قولهم: وددتُ الرجل أوده وُدّاً، ووَدّاً، ويقال: وددتُ الرجل وداداً، ووَداداً ووَدادة^(١) .

= فأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٠٦) وفي سننه عبد الله بن عيسى أبو

خلف الخزاز وهو ضعيف، وحسن إسناده الحافظ في «الفتح» (١٣ / ٣٥٦) .

● وله طرق أخرى عن ابن مسعود وأبي هريرة وروي مرسلاً عن كل من أبي وائل وقتادة عند أبي الشيخ في «العظمة» (٨٩) وابن جرير في التفسير . والله أعلم .

(١) راجع («اللسان» لابن منظور) (١٥ / ٢٢٨ إحياء التراث) .

(١) في «خ»: «المحبة» .

□ وقال الخطابي : «هو اسم مأخوذ من الودّ؛ وفيه وجهان :

أحدهما : أن يكون فعولاً في محلّ مفعول؛ كما قيل : رجلٌ هَيَّوبٌ

بمعنى مهيب ، وفرس ركوب بمعنى مركوب .

والله سبحانه وتعالى مودودٌ في قلوب أوليائه ، لما يتعرفونه من إحسانه إليهم . والوجه الآخر : أن يكون بمعنى الوادّ^(١) ؛ أي : أنه يودّ عباده الصالحين ؛ بمعنى : أنه يرضى عنهم ، ويتقبل أعمالهم ، ويكون (ب) معناه : أن يودّدهم إلى خلقه ؛ كقوله : ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم : ٩٦] .

قول الله :
«سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا»
ومعنى الودّ

● قلتُ : قوله : ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ فسروها بأنه يحبهم ، ويحبهم إلى عباده ؛ كما في «الصحيحين»^(١) عن النبي ﷺ أنه قال : «إذا

(١) أخرجه البخاري (١٣ / ٤٦٩) (٧٤٨٥) من طريق عبد الله بن دينار عن أبي صالح ، ومسلم (٢٦٣٧) والترمذي (٣١٦١) وأحمد (٢ / ٢٦٧ ، ٣٤١ ، ٤١٣ ، ٥٠٩) من طريق سهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً به . وأخرجه البخاري برقم (٦٦٤٠) من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن أبي هريرة رضي الله عنه .

قال الترمذي :

«هذا حديث حسن صحيح» .

قلت :

وقع في بعض طرق الحديث - كما عند الترمذي - زيادة وهي قوله : «إذا أحب الله عبداً نادى جبريل إني قد أحببت فلاناً فأجبه قال فينادي في السماء ثم تنزل له المحبة في أهل الأرض ، فذلك قول الله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ وإذا أبغض الله عبداً نادى جبريل ..» وقال في البغض على منوال ذلك .

(١) في جميع النسخ : «الود» وفي «شأن الدعاء» للخطابي : «الواد» وهو أليق . أفاده . د : الطويان .

(ب) عند الخطابي : «وقد يكون» . (خ) .

أَحَبَّ اللَّهُ الْعَبْدَ نَادَى: يَا جَبْرِيلُ إِنِّي أُحِبُّ فَلَانًا فَأَحِبَّهُ، فَيَحِبُّهُ جَبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فَلَانًا فَأَحِبُّوهُ، فَيَحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ». وقال في البغض مثل ذلك .

○ وقال عبدُ بن حميد: أنبأ عبيد الله بن موسى، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾

= وعزاها الحافظ في «الفتح» (١٠ / ٤٧٧) إلى ابن أبي حاتم والترمذي من طريق سهيل عن أبيه وإلى الطبراني من حديث ثوبان رضي الله عنه .

● قال الحافظ :

«والمراد بالقبول في حديث الباب قبول القلوب له بالمحبة والميل إليه والرضا عنه » .
١. هـ .

○ قلت: وهذا يكون في القلوب الصالحة من عباد الله تكون المحبة والقبول منهم ، أما أهل الكفر وأهل النفاق والشر والفساد فهم بلا ريب يبغضون عباد الله المؤمنين المخلصين الصادقين ، بل ويحاربونهم ويسخرون منهم ، فهم في عداوة مستمرة لأهل الإيمان .

● قال تعالى : ﴿هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩] .

● وقال تعالى : ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ١١٨] .

● وقال تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١] .

قال: يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّهُمْ^(١) ، ورواه ابن أبي حاتم أيضاً^(٢) ؛ وقال عبد : أخبرني شابة عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد : ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ قال : يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّهُمْ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ^(٣) .

(١) ● قلت: فيه ابن أبي ليلى : وهو محمد بن عبد الرحمن ؛ والآخر أخرجه أيضاً الطبري في «التفسير» (٢٣٩٦٥) وأبو نعيم في «الحلية» (١٩ / ١) والبيهقي في «الزهد الكبير» (٨١١) من طريق: ابن أبي ليلى^(١) عن الحكم (وهو ابن عتيبة) به . وقد تويع الحكم ؛ فأخرجه هناد بن السري في «الزهد» (٤٧٨) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٣ / ١٣) و البيهقي في «الزهد» (٨١٢) من طريق : وكيع عن ابن أبي ليلى عن المنهال عن سعيد به . قلتُ : وله طرقٌ عن ابن عباس عنه علي بن أبي طلحة عند الطبري (٢٣٩٥٩) وغيرهما .

(٢) وعزاه له السيوطي في (الدر) وزاد: ابن المنذر .

(٣) وأخرجه الطبري في «التفسير» (٢٣٩٦٣) من طريق :

ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به .

● قلتُ : وابن أبي نجيح هو عبد الله بن يسار وفي سماعه من مجاهد كلامٌ ؛ كما يأتي (ص: ٦٦٤) . لكن ابن معين أثنى على تفسير ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد وقال : (تفسيره أحب إليّ من تفسير قتادة) ؛ كما «السير» (٧ / ٤٢١) . وقال المعلق على «السير» : «وقال ابن حبان: ابن أبي نجيح نظير ابن جريح»^(٢) في كتاب القاسم بن أبي بزة عن مجاهد في التفسير رويًا عن مجاهد من غير سماع ؛ وقال ابن الأنباري : ولا تصح رواية ابن أبي نجيح في التفسير عن مجاهد ؛ وقد تعقب شيخ الإسلام في «تفسير سورة الإخلاص» ص : ٩٤ قول هؤلاء ؛ فقال : والشافعي في كتبه أكثر الذي ينقله عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وكذلك البخاري في كتابه يعتمد على هذا التفسير . وقول القائل : «لا تصح رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد» جوابه : أن تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد من أصح التفاسير ؛ بل ليس بأيدي أهل =

(١) في «الطبري» كتبت خطأ .

(٢) وهو من طريق ابن جريح عن مجاهد عند الطبري أيضاً .

أخبرنا (١) عبد الرزاق (٢) عن الثوري عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ قال: «مَحَبَّة».

وهذا فيه إثباتُ حُبِّه لهم، بعد أعمالهم؛ بقوله: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾، وهو نظير قوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]؛ فهو يُحِبُّهُمْ إِذَا اتَّبَعُوا الرَّسُولَ . ونظير قوله في الحديث الصحيح: «وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أَحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرَجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا» (٣).

= التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد . إلا أن يكون نظيره في الصحة .

(١) القائل هو عبد بن حميد.

(٢) كما في «التفسير» ٢ / ١٤ ط (الرشد) ومن طريقه الطبري في «التفسير» ٢٣٩٦٩ .
عن الثوري عن مسلم (١) به . قلت: وفي إسناده مسلم وهو ابن كيسان «ضعيف»؛ كما في «التقريب» .

وأخرجه الطبري (٢٣٩٥٨) من طريق شريك عن مسلم الملائني عن مجاهد به .
(٣) هو قطعة من حديث أوله: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتَهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتَهُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أَحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرَجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْظِيته وَلِئِنْ اسْتَعَاذَ بِي لِأَعِذْنَهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ» .
أخرجه البخاري في «صحيحه» (حديث ٦٥٠٢) من طريق :
خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً به . ومن طريقه الذهبي في «الميزان» (١ / ٦٤١) .
● قلت :

(١) في «تفسير عبد الرزاق» كتبت عبد الله بن مسلم وهو خطأ .

وكذلك قوله : ﴿ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٥] . ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] . ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَتْهُمْ بَنِيَانٌ مَرْصُوصٌ ﴾ [التوبة : ٤] . [الصف : ٤] .

وهذه الآيات وأشباهاها تقتضي أن الله يُحِبُّ أصحاب هذه الأعمال ؛ فهو يُحِبُّ التَّوَّابِينَ ، وإنما يكونون توابين بعد الذنب ؛ ففي هذه الحال يُحِبُّهم . وهذا مبني على الصفات الاختيارية ؛ فمن نفاها رد هذا كله ؛ ولهم قولان :

● أحدهما : أن المحبة قديمة ؛ فهو يُحِبُّهم في الأزل إذا علم أنهم يموتون على حال مرضية . ويقولون : إنَّ الله يُحِبُّ الْكُفَّارَ في حال كفرهم إذا علم أنهم يموتون على الإيمان ، ويُغضُّ المؤمن إذا علم أنه يرتد . هذا قول ابن كُلاب ، ومن تبعه . ثم منهم من يُفسر المحبة بالإرادة . ومنهم من يقول :

= وقد استنكر هذا الحديث بعض أهل العلم ، وعدَّوه مما تفرد به البخاري - رحمه الله - في إخراجهم له من أجل وروده من طريق خالد بن مخلد ، وقد قال فيه أحمد : له مناكير ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، وساق له ابن عدي عشرة أحاديث من أحاديثه استنكرها .

○ ومن ثم ؛ قال الذهبي في « كتابه الميزان » (١ / ٦٤١ ، ٦٤٢) ترجمة خالد بن مخلد : « هذا حديث غريب جداً لولا لولا هيئة الجامع الصحيح لعدَّوه في منكرات خالد بن مخلد ، وذلك لغرابة لفظه ، ولأنه مما ينفرد به شريك وليس بالحافظ » انتهى المراد . لكن قد قال الحافظ - رحمه الله - :

« ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلاً » وساقها كلها . وأوردها أيضاً الحافظ ابن رجب - رحمه الله - في « جامع العلوم والحكم - الحديث الثامن والثلاثون » . فليُنظرها من أراد المزيد من الاطلاع ، وكذا « السلسلة الصحيحة » ٤ / ١٨٣ (١٦٤٠) فقد توسع فيه جداً ، وانظر « الفتاوى » (١٨ / ١٢٩) .

من نفي الصفات الاختيارية لله من المحبة والإرادة والرضى والكلام ونحوها من نفي ذلك لهم في المحبة قولان :

القول الأول

هي صفة زائدة على الإرادة .

القول
الثاني

● والقول الثاني ؛ يجعلون هذا من باب الفعل ؛ فالمحبة عندهم ؛ إحسانه إليهم ، والإحسان عندهم ليس فعلاً قائماً به ، بل بائناً عنه .

والكتاب ، والسنة ، وأقوال السلف ، والأئمة ، والأدلة العقلية إنما تدل على القول الأول ؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع ؛ إذ المقصود هنا : ذكر اسم الودود ؛ والأكثر على ما ذكره ابن الأنباري ، وأنه فعول بمعنى فاعل ؛ أي : هو الواد ؛ كما قرنه بالغفور ؛ وهو الذي يغفر ؛ وبالرحيم وهو الذي يرحم .

○ قال ابن أبي حاتم (١) : حدثنا أبي ثنا عيسى بن جعفر ؛ قاضي الري ثنا سفيان في قوله : ﴿ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ ﴾ [هود : ٩٠] قال : «مُحِبٌّ» ، وقال : قُرئ على يونس ثنا ابن وهب قال : وقال ابن زيد : قوله : «الودود» قال : «الرحيم» (٢) ، وقد ذكر فيه قولين :

● القول الأول : رواه من «تفسير الوالبي» (٣) عن ابن عباس قوله :

(١) في «التفسير» (١١١٥٨) .

(٢) وأخرجه الطبري في «التفسير» (٣٦٨٨٩) عن يونس بن عبد الأعلى به .

(٣) تفسير الوالبي هو تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ؛ وهو لم يسمع منه ؛ قال دحيم : لم يسمع التفسير من ابن عباس ؛ قاله في «جامع التحصيل» و «تهذيب ابن حجر» .

● قلت : ورد عند الطبري (٣٦٨٨٨) عن أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس به .

وعزاه له الحافظ في «الفتح» ٨ / ٥٦٨ ؛ وعلقه البخاري في «الصحيح» ١٣ / ٤١٤ (باب : ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ [هود : ٤٧] . قال الحافظ (١٣ / ٤١٩) : «وصله ابن أبي حاتم من طريق : علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ [البروج : ١٥]» .

«الودود» قال: «الحبيب».

● والثاني: قول ابن زيد: «الرحيم». وما ذكره الوالبي أنه: «الحبيب»، قد يراد به المعنيان؛ أنه يُحِبُّ وَيُحَبُّ؛ فإن الله يُحِبُّ من يُحِبُّه، وأولياؤه يُحِبُّهم وَيُحِبُّونه.

والبغوي^(١) ذكر الأمرين؛ فقال: «و«للودود» معنيان: «أنه يُحِبُّ المؤمنين»، وقيل: هو بمعنى «المودود»؛ أي: «محبوب المؤمنين». وقال أيضاً^(٢) في قوله: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤] أي: «المحب لهم»، وقيل: معناه: «المودود»؛ كالحلُّوب، والركُّوب؛ بمعنى المحلوب والمركوب، وقيل: يغفر، ويؤدُّ أن يغفر، وقيل: المتوَّدُّ إلى أوليائه بالمغفرة. ○ قلت: هذا اللفظ معروف في اللغة أنه بمعنى الفاعل؛ كقول النبي ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ»^(٣). وفعل بمعنى فاعل كثير؛ كالصبور،

= ● قلت: وفي «التغليق» (٥/ ٣٤٤) ساقه من عند ابن أبي حاتم بإسناده فقال: قال

ابن أبي حاتم ثنا أبي ثنا أبو صالح عن علي عن ابن عباس: «

(١) في «المعالم» (٢/ ٣٩٩) [هود: ٩٠].

(٢) في «المعالم» (٤/ ٤٧١) [البروج: ١٤].

(٣) حديث صحيح لغيره:

أخرجه أبو داود (حديث ٢٠٥٠) والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٦٥، ٦٦) وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٥٦، ٤٠٥٧) وفي «الموارد» (١٢٢٩) والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢١٩) (٥٠٨) والحاكم في «المستدرک» (٢/ ١٦٢) والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٦٢) وفي «معجم الصحابة» (٦٠٨٩) والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٣١، ٤٣٢).

من طرق:

عن يزيد بن هارون عن المستلم بن سعيد عن منصور بن زاذان عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار رضي الله عنه مرفوعاً به.

=

والشكور، وأما بمعنى مفعول، فقليل. وأيضاً: فإن سياق القرآن يدل على أنه أراد أنه هو الذي يودُّ عباده؛ كما أنه هو الذي يرحمهم ويغفر لهم؛ فإن شعيباً قال: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]؛ فذكر رحمته وودّه؛ كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]. وهو أراد وصفاً يبين لهم أنه سبحانه يغفر الذنب، ويُقبل على

= ● قلت: وسنده حسن، فإن رجاله ثقات، سوى المستلم بن سعيد، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق عابد ربما وهم» وقال الذهبي: «صدوق» وقال ابن معين: «صويلح» وقال أحمد: «شيخ ثقة قليل الحديث» وقال النسائي: «ليس به بأس» وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما يخالف».

○ وله شاهد من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. أخرجه أحمد (٣/ ١٥٨، ٢٤٥) والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ٨١، ٨٢) وسعيد بن منصور في «سننه» (حديث ٤٩٠) والطبراني في «الأوسط» (٥٠٩٥) وابن حبان في «صحيحه» (٤٠٢٨) - «الموارد» (برقم: ١٢٢٨) - وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٦٤ مختصراً دون الشاهد).

من طرق:

عن خلف بن خليفة عن حفص بن أخي أنس عن أنس بن مالك فذكره. قال الطبراني أبو القاسم: «لم يرو هذا الحديث عن حفص بن أخي أنس إلا خلف بن خليفة»، قلت: خلف صدوق اختلط في الآخر؛ كما في «التقريب» وهو صالح في الشواهد. قلت: وقد توبع حفص من أبان بن أبي عياش عند الخطيب في «تألي تلخيص المتشابه» (٢/ ٣٨٨). (برقم ٢٣٤) ونمام في «الفوائد» (١٣٣٥) (٢/ ١٣٠). وصححه الحافظ في «الفتح» (٩/ ١٣) من حديث أنس هذا، وحسن إسناده الهيثمي (٤/ ٢٥٨) ونقل القرطبي في «التفسير» سورة الرعد: (٣٨) تصحيح أبي محمد عبد الحق فقال: «وصححه أبو محمد عبد الحق وحسبك» ١. هـ وعبد الحق هو الإشبيلي، وله شواهد آخر «انظر» تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٧٧) و«تلخيص الجبير» (٣/ ١١٦) (١٤٣٤) و«آداب الزفاف» (ص ٦٠، ٦١ - ط المكتب) و«الإرواء» (٦/ ١٩٥، ١٩٦) كلاهما لمحدث العصر ناصر الدين الألباني - رحمه الله تعالى -.

التائب؛ وهو كونه ودوداً؛ كما قال : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وقد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي ﷺ : «أَنَّ اللَّهَ يَقْرَحُ بِتَوْبَةِ التَّائِبِ أَشَدَّ مِنْ فَرَحٍ مَنْ فَقَدَ رَاحِلَتَهُ بِأَرْضٍ دَوِيَّةٍ (١) مُهْلِكَةٍ، ثُمَّ وَجَدَهَا بَعْدَ الْيَأْسِ» (١).

(١) حديث صحيح ، أورده المصنف مختصراً بالمعنى . وسيأتي ص ٣١٠ وقد روي من غير وجه عن جماعة من الصحابة ، منهم .

أنس بن مالك والبراء بن عازب وأبو سعيد الخدري وابن مسعود والنعمان بن بشير وأبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين .

١ - أما حديث أنس رضي الله عنه .

فأخرجه البخاري (٦٣٠٩) مختصراً على أوله) ومسلم (٢٧٤٧) كتاب التوبة باب الحضر على التوبة والفرح بها ، ولفظه :

«لله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه فأيس منها فأتى شجرة فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته ، فبينما هو كذلك إذ هو بها قائمة عنده فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك. أخطأ من شدة الفرح» .

٢ - وأما حديث البراء بن عازب .

فأخرجه أحمد (٢٨٣ / ٤) ومسلم (٢٧٤٦) بمعنى قريب من حديث أنس؛

٣ - وأما حديث أبي سعيد الخدري .

فأخرجه أحمد (٨٣ / ٣) وابن ماجه (٤٢٤٩) وفي سنده عطية العوفي ، وهو ضعيف مدلس .

٤ - وأما حديث ابن مسعود .

فأخرجه البخاري (٦٣٠٨) ومسلم (٢٧٤٤) وأحمد (٣٨٣ / ١) والترمذي (٢٤٩٧) ، (٢٤٩٨) بلفظ : «لله أشد فرحاً بتوبة عبده المؤمن من رجلٍ في أرض دَوِيَّةٍ مهلكة» وفيه : «ثم قال أرجع إلى مكاني الذي كنت فيه فأنام حتى أموت فوضع رأسه على ساعده =

(١) قال النووي في «شرح مسلم» ١٧ / ٦١ : «اتفق العلماء على أنها بفتح الدال وتشديد الواو والياء جميعاً» ثم قال : «قال أهل اللغة : الدوية الأرض القفر ، والفلاة الخالية» .

فهذا الفَرَحُ منه بتوبة يُناسبُ محبته له، ومودته له. وكذلك قوله في الآية الأخرى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ [البروج: ١٤]، فإنه مثل قوله: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الاحقاف: ٧]^(١).

وأيضاً: فإن كونه مودوداً؛ أي: محبوباً، يُذكر على الوجه الكامل الذي يتبين اختصاصه به؛ مثل اسم الإله؛ فإن الإله: المعبود هو مودودٌ بذلك، ومثل اسمه الصمد، ومثل ذي الجلال والإكرام، ونحو ذلك.

وكونه مودوداً ليس بعجيب، وإنما العجب: جودُهُ وإحسانه، فإنه يتودد إلى عباده، كما جاء في الأثر: «يَا عَبْدِي كَمْ أَتَوَدَّدُ إِلَيْكَ بِالنِّعَمِ، وَأَنْتَ تَتَمَقَّقُ إِلَيَّ بِالْمَعَاصِي، وَلَا يَزَالُ مَلَكٌ كَرِيمٌ يَصْعَدُ إِلَيَّ مِنْكَ بِعَمَلٍ سَيِّئٍ»^(١).
 ○ وفي «الصحيحين»^(٢) عن النبي ﷺ أنه قال: يقول الله تعالى: «مَنْ

= ليموت فاستيقظ وعنده راحلته وعليها زاده وطعامه . . . » .

٥ - وأما حديث النعمان بن بشير .

فأخرجه مسلم (٢٧٤٥) .

٦ - وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

فأخرجه مسلم (٢٦٧٥) وابن ماجه (٤٢٤٧) والترمذي (٣٥٣٨) وأحمد (٢ / ٥٠٠) والشافعي البزار في «الغيلانيات» (١٠٤٤) .

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٤٢٦٩) وأبو نعيم في «الحلية» ٢ / ٣٧٧ عن مالك بن دينار به .

● قلت: وسنده فيه رجلٌ مبهم . وعزاه محقق «الشعب» ط الرشد (٦ / ٣٢٣) إلى ابن أبي يعلى في «الطبقات» (١ / ١٩٤) ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في كتاب «الشكر» (٤٣) .

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (حديث ٧٤٠٥) ومسلم في «صحيحه» (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «يقول الله تعالى: «أنا عند =

(١) كذا في المطبوع. وفي «خ»: ﴿وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ﴾ [سبأ: ٢] .

تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبِيرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ^(١) ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي بِمِشْيِ أَتَيْتُهُ هَرُولًا» .

وجاء في تفسير اسمه الحنان، المنان: أن الحنان: الذي يُقبل على من أعرض عنه ، والمتان: الذي وجود بالنوال قبل السؤال .

تفسير اسم
الله (الحنان
والمتان)

وأيضًا: فمبدأ الحب والود منه ؛ لكن اسمه الودود يجمع المعنيين؛ كما قال الوالبي ^(١) عن ابن عباس : «أنه الحبيب» ؛ وذلك أنه إذا كان يود عباده، فهو مستحق لأن يوده العباد بالضرورة . ولهذا من قال : إنه يُحب المؤمنين ؛ قال: إنهم يُحبونه ؛ فإن كثيرًا من الناس يقول: إنه محبوب، وهو لا يُحب شيئًا مخصوصًا، لكن محبته بمعنى مشيئته العامة ، ومن الناس من قال: إنه لا يُحب، مع أنه يثبت محبته للمؤمنين .

○ فالقسمة في المحبة رباعية؛ فالسلف وأهل المعرفة أثبتوا النوعين؛ قالوا : إنه يُحب ويُحب . والجهمية والمعتزلة تنكر الأمرين، ومن الناس من قال :

القسمة في
المحبة
رباعية

= ظن عبيدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم ، وإن تقرب إلي شبرًا . . . الحديث» .
وأخرجه مسلم (٢٦٨٧) (١٧ / ١٢ نووي) من حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعًا ، زاد في أوله: «يقول الله عز وجل : من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها وأزيد ، ومن جاء بالسيئة فجزاؤه سيئة مثلها أو أغفر» وفي آخره : «ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئًا لقيته بمثلها مغفرة» .

وأخرجه مسلم (٢٦٧٥) (١٧ / ٣ ، ٤ نووي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : «إن الله قال: إذا تلقاني عبد بشبر تلقيته بذراع وإذا تلقاني بذراع تلقيته بباع وإذا تلقاني بباع أتيته بأسرع» .

(١) تقدّم ؛ وسنده فيه علي بن أبي طلحة مع سماعه من ابن عباس ! .

(١) كذا في «المطبوع» وفي «خ»: «إلي» .

إنه يُحِبُّه المؤمنون، وأما هو، فلا يُحِبُّ شيئاً دون شيء، ومنهم من عكس؛ فقال: بل هو يُحِبُّ المؤمنين، مع أن ذاته لا يُحِبُّ؛ كما يقولون: إنه يرحم، ولا يرحم؛ فإذا قيل: إن الودود بمعنى الواد، لزم أن يكون مودوداً، بخلاف العكس. فالصواب القطع بأن الودود هو الذي يُودُّ، وإن كان ذلك متضمناً؛ لأنه يستحق أن يُودَّ، ليس هو بمعنى المودود^(١) فقط.

ولفظ الوداد بالكسر هو مثل المودة والتواد، وذاك يكون من الطرفين؛ كالتحاب؛ وهو سبحانه لما جعل بين الزوجين مودة ورحمة، كان كلُّ منهما يود الآخر ويرحمه.

وهو سبحانه - كما ثبت في الحديث الصحيح - : «أَرْحَمُ بِعَبَادِهِ مِنَ الْوَالِدَةِ بَوَلَدِهَا»^(١)، وقد بين الحديث الصحيح^(٢): أن فرحه بتوبة التائب أعظم من فرح الفاقده ماله ومركوبه في مهلكة، إذ وجدتهما^(ب) بعد اليأس. وهذا الفرح يقتضي أنه أعظم مودة لعبده المؤمن من المؤمنين بعضهم لبعض. كيف، وكلُّ ودٍّ في الوجود فهو من فعله. فالذي جعل الودَّ في القلوب هو أولى بالود؛ كما قال ابن عباس، ومجاهد^(٣)، وغيرهما في قوله: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]، قال: يُحِبُّهُمْ، وَيُحِبُّبِهِمْ.

وقد دلَّ الحديث الذي في «الصحيحين»^(٤) على أن ما يجعله من المحبة

(١) حديث صحيح.

أخرجه البخاري في «الصحيح» ٥٩٩٩، ومسلم في «الصحيح» ٢٧٥٤ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) تقدّم (٢٥٢)؛ وهو في «الصحيحين».

(٣) أثر ابن عباس تقدّم؛ أما أثر مجاهد؛ فصحيح أيضاً، وقد مرّ (ص: ٢٤٥ و ٢٤٦).

(٤) تقدّم؛ (ص: ٢٤٤) عن أبي هريرة مرفوعاً.

(ب) في «المطبوع»: «أوجدتهما» وفي «خ» كما أثبت.

(١) في «خ»: «الودود»!

في قلوب الناس هو بعد أن يكون هو قد أحبه، وأمر جبريل أن يُنادي بأنَّ الله يُحبه. فنَادَى جبريلُ في السماء أن الله يُحِبُّ فلانًا فأجوبه. وبسَطَ هذا له مَوْضِعٌ آخر .

وفي مناجاة بعض الدَّاعين^(١) : «ليس العجبُ من حُبِّي لك مع حاجتي إليك، العجبُ من حُبِّك لي مع غناك عني» .

وفي أثر آخر^(٢) : «يا عبدي ! وحقِّي إنِّي لك محب، فبحقِّي عليك كن لي محبًا» .

وروي^(٣) : «يا داود حبِّبني إلى عبادي وحبِّ عبادي إليّ؛ مُرهم بطاعتي

(١) في «السير» (٨٦ / ١٣) للذهبي، أورده في ترجمة أبي يزيد البسطامي طيفور بن عيسى ابن شروسان. قال الذهبي : «أحد الزهاد ... وقلَّ ما روي ، وله كلامٌ نافع ، منه ...» ثم أورد له هذا القول. وأوردَهُ عنه أيضًا ابن الجوزي في «صفوة الصفوة» (٧٤ / ٤) بإسناده عن أبي موسى عن أبي يزيد البسطامي قال : «ليس العجب من حبي لك وأنا عبدٌ فقير ؛ بل إنما العجب من حبك لي وأنت ملكٌ قدير» . قلتُ : ثم وقفت عليه بإسناد عند أبي نعيم في «الحلية» (١٠ / ٣٤) من طريق : عمر البسطامي عن أبي موسى به .

(٢) لم أقف عليه بإسناد ؛ لكنه أورده صاحب «المستطرف» عن كعب الأحبار في باب «التوكل» .

(٣) * حسن .

أخرجه أحمد في «الزهد» ص : ٩١ وابن أبي الدنيا في «الأولياء» ٢٩ من طريق : جرير - وهو ابن عبد الحميد - وسفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الله الجدلي به .

● قلت : وإسناده حسن؛ وسماع سفيان من عطاء قديمًا على عكس جرير؛ كما في «الكواكب» ترجمة عطاء) وأبو عبد الله الجدلي؛ هو ابن عبد؛ وكنيته اسمه. قال يحيى بن معين : «اسمه فلان بن عبد» راجع «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال» (ص ٧٤). ونقل الحافظ في «اللسان» و«التهذيب» توثيق ابن معين له. ونقل الذهبي في «الميزان» توثيق الإمام أحمد فيه؛ لكن في «الميزان» قوله : «شيعي بغض» اهـ؛ وذلك لأنه كان حامل راية المختار بن أبي عبيد ابن الزبير؛ ومن هنا حملوا عليه ؛ والله أعلم .

فأحبّهم، وذكّرهم آلائي فيحبّوني؛ فإنهم لا يعرفون منّي إلا الحسن الجميل». وهو سبحانه كما قال؛ كلُّ ما خلقه، فإنه من نعمه على عباده. ولهذا يقول: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣]. والخير بيديه (١)، لا يأتي بالحسنات إلا هو، ولا يذهب بالسيئات إلا هو، ولا حول ولا قوة إلا به، ولا ملجأ، ولا منجاة منه إلا إليه (٢).

وودّه سبحانه هو لمن تاب إليه وأناب إليه؛ كما قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ فلا يستوحش أهل الذنوب، وينفرون منه كأنهم حُمُرٌ مُسْتَنْفَرَةٌ، فإنه ودودٌ، رحيمٌ، بالمؤمنين، يُحبُّ التوابين، ويُحبُّ المتطهّرين.

ولهذا قال شعيب: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]. وقال هنا: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]؛ فذكر (الودود) في الموضعين، لبيان مودّته للمذنب إذا تاب إليه، بخلاف القاسي الجافي الغليظ الذي لا ودّ فيه.

والحجة الثانية لهم (٣)؛ قالوا: إنّ الإرادة والمحبة لا تتعلّق إلا بمعدوم الشبهة الثانية
لنكري المحبة
يُراد فعله؛ فإنه لو جاز أن يُراد الموجود، وأن يُراد القديم، لجاز أن يكون العالم قديماً مع كونه مُراداً مقدوراً؛ كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة؛ فإن القائلين: إنه موجب بذاته والعالم قديم؛ منهم من يصفه بالإرادة؛ كأبي

(١) كما في («الصحيحين» خ ٣٣٤٨ وم ٢٢٢) عن أبي سعيد. وفي («صحيح مسلم» ٧٧١) عن علي.

(٢) كما في («الصحيحين» خ ٦٣١١ وم ٢٧١٠) عن البراء.

(٣) وقد تقدمت الشبهة الأولى لنكري المحبة (ص: ٢٣٨).

البركات^(١)، وغيره؛ قالوا^(٢): ومن المعلوم بالاضطرار للعقلاء إذ قالوا: هذا الأمر حصل بالإرادة أن يكون محدثًا، كائنًا بعد أن لم يكن، ولهذا لا يجوز أن يُقال: إن قدرته ومشيتته تعلقت بوجوده، ولا ببقائه، ولا بكونه حيًا، ومن قال: إن صفاته قديمة الأعيان؛ لا يقول إن كلامه وإرادته حصلت بإرادته وقدرته.

❑ فيقال: هذا الذي قالوه صحيحٌ. لكن هنا نوعان:

● أحدهما: إرادة أن يفعل الشيء ويكون، فهذه لا تكون إلا مع حدوثه.

● والثانية: محبة نفس ذاته، من غير أن يفعل في الذات شيء؛ فهذه التي تتعلق بالموجود، والباقي، والقديم. وإرادة الفعل تابعة لهذه؛ فإنه لو لا أن تكون الإرادة متعلقة بنفس الشيء الموجود، امتنع أن يراد إيجاد؛ فإن من أراد أن يبني بيتًا ليسكنه، إنما مراده نفس البيت لسكنائه والانتفاع، وإنما البناء وسيلة إلى ذلك، ولولا إرادة الغاية المقصودة بالذات لم تُرد الوسيلة. وإذا بناه فهو مريدٌ له بعد البناء، ولهذا يكره خرابه وزواله؛ وكذلك من أراد أن يلبس ثوبًا، فلبسه، فهو في حال اللبس مريدٌ له؛ فمن أراد إحداث أمرٍ وفعله، كانت إرادته فعله لغاية مقصودة بعد الفعل، هي العلة الغائية. والفعل المطلوب لغاية، لفاعله إرادتان: إرادة الفعل، وإرادة الغاية. وهذه هي الأصل، وتلك تبعٌ لهذه. والإرادة إرادة لا تتعلق بالمعدوم من

(١) هو المعروف بأوحد زمانه: هبة الله بن علي بن ملكا البلدي، من سكان بغداد؛ قال الذهبي في «السير» ٢٠ / ٤١٩: «برع في علم الفلسفة إلى الغاية». قال: «كان يهوديًا، أسلم في أواخر عمره، خدم الخليفة المستنجد». مات نيف وخمسين وخمسمائة، عن ٨٠ سنة.

(٢) وراجع «الفرق الضالة» لابن الجوزي (ص ١٢٣ بتحقيقي).

جهة كونه معدومًا ، بل تتعلّق بوجود الفعل ، لكن يمتنع أن يراد فعله إلا إذا كان معدومًا .

فالعدم شرطٌ في إرادة فعله ، ولهذا جُعل من جُملة علل الفعل .
ولهذا كان جماهير العقلاء مُطابقين على أن كلَّ مفعول فهو حادث ،
وكل ما أريد أن يُفعل فإنه يكون حادثًا ؛ وكل ما تعلّقت المشيئة والقدرة
بفعله فهو حادث .

ثم من الناس من يقول : هذا مختصٌّ بكونه مفعولًا بالاختيار ، وإلا إذا
كان معلولًا لعلّة موجبة ، لم يلزم حدوثه .

وهو غلط ؛ بل كل ما فُعل ، فلا يكون إلا مُحدثًا ؛ سواءً كان ذلك
ممكّنًا ، أو ممتنعًا ؛ بل نفس كونه مفعولًا مستلزمٌ حدوثه ، ونفس تصوّر
العلم بكونه مفعولًا يوجب العلم بحدوثه ، وإن لم يخطر بالبال كونه مفعولًا
بالقدرة والاختيار .

ثم قد يُقال : ما من مفعولٍ إلا وهو مفعولٌ بالاختيار ، والقديم إذا قدر
فاعلًا بلا مشيئة ، كان ذلك ممتنعًا ، والموجب بالذات إذا قيل : هو موجبٌ
بذاته المتصفة بمشيئته وقدرته لما يشاؤه ، وهذا حق ، وهو مستلزمٌ لكونه فاعلًا
بمشيئته وقدرته . وأما موجبٌ بلا مشيئة ، أو موجبٌ يقارنه موجه ، فهذان
باطلان ، وبهما ضلَّ من ضلَّ من المتفلسفة القائلين بقدّم الفلك ، ونفي
الصفات .

ولكن : من أراد إحداث شيء وأحدثه ، لم يجب أن تنقطع إرادته ، بل
قد يكون مريدًا له ما دام موجودًا ، ولولا أنه مريدٌ لوجوده لما فعله ؛ فكلّ ما
شاء الرب وجوده ، فهو مريدٌ لإحداثه وبقائه ما دام باقيًا . وأما الإرادة
والمحبة المتعلقة بالقديم . فليست إرادة فعلٍ فيه ؛ بل هي محبة ذاته . وكلُّ

إرادة ومحبة، فلا بد أن تنتهي إلى محبوب لذاته ، وكلُّ فاعلٍ بالإرادة،
فإرادته تستلزم محبة عامة ، لأجلها فعل . فالحبُّ أصل وجود كلِّ موجودٍ ،
والربُّ تعالى يحبُّ نفسه .

محبةُ الله
لنفسه
ومن لوازم حبه نفسه ؛ أنها محبة مريدة لما يريد أن يفعله ، وما أراد
فعله ، فهو يريدُه لغايةٍ يُحبُّها ؛ فالحبُّ هو العلةُ الغائية التي لأجله كان كل
شيء .

المتفلسفة يصفونه بالابتهاج والفرح ؛ كما جاءت به النصوصُ
النبوية^(١) ؛ لكنهم يقصرون في معرفة هذا وأمثاله من الأمور الإلهية ؛ فإنهم
يقولون : اللذة إدراك الملائم من حيث هو ملائم ، وهو مدرك لذاته بأفضل
إدراك ؛ فهو أفضل مدركٍ لأفضل مدركٍ بأفضل إدراك .

□ وقد قصروا في ذلك من ثلاثة أوجه :

● أحدها : أن اللذة والفرح والسرور والبهجة ليس هو مجرد الإدراك ،
بل هو حاصلٌ عقب الإدراك ؛ فالإدراك موجبٌ له ولا بدَّ في وجوده من
محبة . فهنا ثلاثة أمور : محبةٌ ، وإدراكٌ لمحبوب ، ولذة تحصل بالإدراك ،
وهذا في اللذات الدنيوية الحسية وغيرها ؛ فإن الإنسان يشتهي الحلو ويحبُّه ،
فإذا ذاقه التذُّ بذوقه ، والذوق هو الإدراك . وكذلك في لذات قلبه يُحبُّ
الله ؛ فإنه إذا ذكره ، وصلَّى له ، وجد حلاوة ذلك ؛ كما قال ﷺ :
«جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»^(٢) .

(١) سبق (ص ٢٥٢) حديث «لله أشد فرحًا» وهو في «الصحيحين» ؛ أما الابتهاج ؛
فمعناه في اللغة السرور ؛ كما في «اللسان» لابن منظور ؛ قال : «ابتهاج : سرُّ به
وفرح» .

(٢) هو قطعة من حديث سياقه هكذا : «حب إليَّ من الدنيا (دنياكم) : «النساء والطيب ،
وجعلت قرة عيني في الصلاة» .

= أخرجه أحمد (٣/ ١٢٨ ، ١٩٩ ، ٢٨٥) والنسائي (٧/ ٦١) والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٣٢٢ ، ٣٢٣) وأبو يعلى (٦/ ١٩٩) (٦/ ٢٣٧) (حديث ٣٤٨٢ ، ٣٥٣٠) وابن أبي حاتم في (التفسير ٢/ ١٠٥) وابن أبي عاصم في (الزهد ص ٢٣٤) والبيهقي في «الكبرى ٧/ ٧٨» وابن سعد في (الطبقات ١/ ٣٠٤) وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ وآدابه» (٧٢٠) وابن عدي في (الكامل ٣/ ٣٠٥) والعقيلي في (الضعفاء ٢/ ١٦٠) من طرق :

عن سلام أبي المنذر قال حدثنا ثابت عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً به .
● قلت : وسلام أبو المنذر «صدوق يهم» كذا قال الحافظ في «التقريب» ونُقل عن أحمد أنه قال : «حسن الحديث» وقد توبع من جعفر بن سليمان عند النسائي (٧/ ٦١ ، ٦٢) والحاكم (٢/ ١٦٠) وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .
قلت : وليس كما قال ، فإن سيار بن حاتم لم يخرج له مسلم ، ثم هو متكلم فيه ، والظاهر أنه ضعيف ، راجع ترجمته من «تهذيب التهذيب» كذا قال الشيخ مقبل - رحمه الله - .

ثم إن رواية جعفر بن سليمان عن ثابت فيها كلام ، وقد قال البخاري : يخالف في بعض حديثه قال العقيلي :

وقد روي من غير هذا الوجه بسند فيه لين أ.هـ قلت : وكأنه يعني ما أشار إليه في «الضعفاء» (٤/ ٤٢٠) حيث قال :

هذا يرويه سلام الطويل عن ثابت عن أنس وسلام فيه لين أ.هـ .

● قلت : ورواه عن ثابت جماعة من الضعفاء آخرون ، وهم :

١ - سلام بن أبي الصهباء عند ابن أبي عاصم في «الزهد» (٢٣٥) وأبي الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٢٣٢) قال البخاري : منكر الحديث .

٢ - سلام بن أبي خبزة عند ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٠٣) .

٣ - يوسف بن عطية عند عبد الله بن أحمد في «زيادات الزهد» .

○ هذا ؛

وقد خالفهم جميعاً :

حماد بن زيد فرواه عن ثابت مرسلًا ، كما قال الدارقطني في «علله» ثم قال : =

- = «وكذلك رواه محمد بن ثابت البصري مرسلًا ، المرسل أشبه بالصواب » انتهى من «تخريج الكشاف» للزيلعي (حديث ٢٠٦) .
- ورواه المروزي في «تعظيم الصلاة» (١ / ٣٣١) والطبراني في «الصغير» (١ / ٢٦٢) وفي «الأوسط» (٥٧٦٨) (٦ / ٣٦١) والخطيب في «تاريخه» (١٢ / ٣٧٢) والعقيلي في «الضعفاء» (٤ / ٤٢٠) من طريق :
- يحيى بن عثمان عن الهقل بن زياد (في التاريخ للخطيب الفضل بن زياد وهو خطأ) عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا بلفظ : «جعلت قرعة عيني في الصلاة» ولم يزد. قال الطبراني :
- «لم يروه عن الأوزاعي عن إلا الهقل تفرد به يحيى » .
- وقال العقيلي :
- «يحيى بن عثمان الحربي عن هقل لا يتابع على حديثه عن الأوزاعي » .
- وله شاهد مرسل عند عبد الرزاق في «المصنف» (٤ / ٣٢١) (٧٩٣٩) عن ليث عن رسول الله ﷺ ، وآخر عن الحسن مرسلًا عند ابن سعد في («الطبقات» ١ / ٣٠٤) دون الفقرة الثالثة : وهي قوله : «جعلت قرعة عيني في الصلاة» .
- هذا :
- وقد صححه جمعٌ من أهل العلم منهم :
- ١ - الإمام الذهبي - رحمه الله - حيث قال : «أخرجه النسائي وإسناده قوي» ، كما في «الميزان» (٢ / ١٧٧) .
- ٢ - العلامة ابن القيم في «الزاد» (١ / ١٥٠) و «الإغاثة» وفي «طريق الهجرتين» (٧١) .
- ٣ - الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٣ / ١١٦) فقال : «إسناده حسن» .
- ٤ - الحاكم في «المستدرک» .
- ٥ - العراقي في «تخريج الإحياء» ٢ / ٣ فقال : «إسناده جيد» .
- هذا كله أمام إعلال الدارقطني للحديث بالإرسال ، والله أعلم .
- وللفقرة التي ذكرها المصنف - رحمه الله - هنا ، ألا وهي : «جعلت قرعة عيني في الصلاة» لها شواهد تقويها :
- =

وأهل الجنة إذا تجلّى لهم فنظروا إليه، قال : «فما أعطاهم شيئاً أحبَّ إليهم من النَّظرِ إليه» ^(١) ، والله أعلم .

= منها قوله ﷺ : «أرحنا بالصلاة يا بلال» وهو حديثٌ صحيح، رواه أحمد (٥/٣٩٤) وأبو داود (٤٩٨٥، ٤٩٨٦) .

● وأيضاً : روي أحمد (١/٢٤٥، ٢٥٥، ٢٩٦) وعبد بن حميد (حديث ٦٦٦) من طرقٍ عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : قال لي جبريل عليه السلام : «قد جيب إليك الصلاة فخذ منها ما شئت» ولكن في سنده علي بن زيد ويوسف بن مهران وهما ضعيفان ، وقد مشأه العلامة أحمد شاكر بناءً على تمشيته لعلي بن زيد ، ويوسف قد وثقه بعض أهل العلم انظر («شرح المسند» حديث ٢٢٠٥ ، ٢٣٠١) .
(١) ورد ذلك في حديث صهيب الرومي الذي أخرجه مسلم في «الصحيح» (١٨١) ؛ وهو كذلك في «الصحيحين» من حديث أبي سعيد مرفوعاً . وقد سبق (ص : ٢٣٠ حاشية ١) .

○ فَصْلٌ؛

في تمام القول في محبة الله،

وانقسام المراد إلى ما يُراد لذاته، وإلى ما يُراد لغيره ○

ثم ذلك الغير لا بدّ أن يكون مُراداً لذاته ، فالمراد لذاته لازمٌ لجنس الإرادة، والإرادة لازمةٌ لجنس الحركة؛ فإنَّ الحركة الطبيعية والقسرية مستلزمتان للحركة الإرادية. والحركة الإرادية (*) مستلزمتان لمراد لذاته. فكان جنس الحركات الموجودة في العالم مستلزماً للمراد لذاته؛ وهو المعبود الذي يستحقُّ العبادة لذاته؛ وهو الله لا إله إلا هو ، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةَ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء : ٢٢]، وكلُّ عملٍ لا يُراد به وجهه، فهو باطل^(١) ، وكلُّ عامل لا يكون عمله لله، بل لغيره؛ وهو المشرك^(٢)؛ فإنه كما قال الله تعالى : ﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج : ٣١]، فإنَّ قوام الشيء بطبيعته الخاصة به، فالحي قوامه بطبيعته المستلزمة لحركته الإرادية ، وقوامها بالمراد لذاته ، فإذا لم يكن حركتها لإرادة المعبود لذاته، لم يكن لنفسه قوام ، بل بقيت ساقطة، خارة؛ كما ذكر الله تعالى .

تابع الوجه
الأمم في
الرد على
الفلاسفة

ولهذا يهوي في الهاوية؛ وهو ذنبٌ لا يُغفر ؛ لأنه فسد الأصل ؛ كالمريض الذي فسد قلبه ، لا ينفع مع ذلك إصلاح أعضائه .

(*) انظر: «الفتاوي» (١٦ / ١٣١) و (٨ / ١٧١) و «كتاب الصفدية» (١ / ١٧٤ ، ١٧٥) أفاده الطويان .

(١) كما قال تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً ﴾ [الفرقان : ٢٣] .

(٢) كما في «صحيح مسلم» (٢٩٨٥) عن أبي هريرة مرفوعاً، قال الله تبارك وتعالى : «أنا أغني الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه» .

ولفظُ دعاءِ الله في القرآن يُراد به دعاءُ العبادة ، ودعاءُ المسألة ؛ فدعاءُ^{اسم الدعاء} العبادة يكون الله هو المراد به ^(١)، فيكون الله هو المراد ، ودعاءُ المسألة ^(٢) يكون المراد منه ^(٣) ؛ كما في قول المصلي : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] ؛ فالعبادة إرادته ، والاستعانة وسيلة إلى العبادة إرادة المقصود ، وإرادة الاستعانة إرادة الوسيلة إلى المقصود ؛ ولهذا قدّم قوله : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ، وإن كانت لا تحصل إلا بالاستعانة ؛ فإن العلة الغائية مقدّمة في التصوّر والقصد ، وإن كانت مؤخّرة في الوجود ، والحصول ، وهذا إنما يكون لكونه هو المحبوب لذاته .

لكن المراد به محبةٌ مختصةٌ به على سبيل الخضوع له والتعظيم ، وعلى سبيل تخصيصها به ؛ فيُعبر عنها بلفظ الإنابة ، والعبادة ، ونحو ذلك ؛ إذ كان لفظُ المحبة جنسٌ عام ، يدخل فيه أنواع كثيرة ؛ فلا يرضى الله بالقدر المشترك ، بل إذا ذُكر من يُحبُّ غير الله ، قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] ، وإذا ذُكر محبتهم لربهم ذُكرت محبته لهم وجهادهم ؛ كما في قوله : ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] . وفي مثل قوله : ﴿أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾ [التوبة: ٢٤] .

(١) * دعاءُ العبادة ؛ معناه الثناء على الله بما هو أهله ؛ كما في قوله : ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ١٤] .

(٢) * أما دعاءُ المسألة ؛ فمعناه طلب ما ينفع وطلب دفع ما يضر ؛ كما في قوله : ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] .

وقد ورد المعنيان معاً في قوله تعالى : ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ . وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤ ، ٥٥] .

(٣) الجار والمجرور خبر يكون والضمير عائد لله . الفقي .

ولهذا كانت القلوب تطمئن بذكره؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]؛ فتقديم المفعول يدلُّ على أنها لا تطمئن إلا بذكره، وهو تعالى؛ إذا ذكر وجلَّتْ، فحصل لها اضطراب ووجل، لما تخافه من دونه، وتخشاها من فوات نصيبها منه. فالوجلُّ إذا ذكر، حاصل بسبب من الإنسان، وإلا فنفس ذكر الله يوجب الطمأنينة؛ لأنه هو المعبود لذاته، والخير كله منه؛ قال تعالى: ﴿نَبِيُّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ. وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩، ٥٠]، وقال تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨]. وقال عليٌّ رضي الله عنه^(١): «لَا يَرْجُونَ عَبْدٌ إِلَّا رَبَّهُ، وَلَا يَخَافَنَّ عَبْدٌ إِلَّا ذَنْبَهُ»؛ فالخوف الذي يحصل عند ذكره، هو بسبب من العبد، وإلا فذكر الرب نفسه يحصل الطمأنينة والأمن؛ ف﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]؛ كما قال ذلك المريض الذي سئل: كيف تجدك؟ فقال: أرجو الله وأخاف ذنوبي؛ فقال النبي ﷺ: «مَا اجْتَمَعَ فِي قَلْبِ عَبْدٍ

(١) ذكره ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (١/ ١٣٧) عن الشعبي أن علياً قال: «يا أيها الناس خذوا عني هؤلاء الكلمات...» قلت: ورواية الشعبي عن عليٍّ في صحيح البخاري؛ كما قال العلائي في «جامع التحصيل» ص: ٢٠٤؛ ولم أقف علي من دون الشعبي من الرواة في إسناد هذا الأثر، فالله أعلم.

* قلت: وقد وجدت بعد بحث عند ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (رقم ٥٤٨) والقاضي عياض في «الإلماع» ص: ٢١٤، ٢١٥ والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» ٢/ ٢٩٤ (١٦١٣) من طريق السري بن إسماعيل عن الشعبي عن عليٍّ به. قلت: وسنده ضعيف جداً؛ ففيه السري؛ قال الحافظ: «متروك». لكن للأثر طرق أخرى؛ وقد حسنه أبو الأشبال كما في «الجامع» (٥٤٨) من طريق: الحكم بن أبان عن عكرمة عن علي قال: «خمس أحفظوهن...» وأخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (رقم ٧٩٥) من طريق إبراهيم بن عبد الله الكناني عن علي به. وعزاه المحقق لأبي نعيم (١/ ٧٥، ٧٦) من طريق الزغل عن علي.

في مثل هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجو، وأمنه مما يخاف» (١).
ولم يقل بذكر الله توجّل القلوب، كما قال: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨] ، بل قال: ﴿إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ ، ثم قال: ﴿وَإِذَا تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]. وإنما

(١) أعله أبو حاتم بالإرسال.

وأخرجه الترمذي في «سننه» (٩٨٣) وابن ماجه في «سننه» (٤٢٦١) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (الكبرى ٦ / ٢٦٢) وعبد بن حميد في «المنتخب» (رقم ١٣٧٠) وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٦ / ٢٩٢) وابن أبي الدنيا في «المحتصرين» (رقم ١٧) و «حسن الظن بالله» (رقم ٣١) من طرق :
(سيار بن حاتم ويحيى بن عبد الحميد وهو الحماني ومحمد بن أبي الشوارب) ثلاثتهم عن جعفر بن سليمان عن ثابت بن أسلم البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : «دخل النبي ﷺ على شاب [وفي رواية : على رجل يعود] وهو في الموت ، فقال : كيف تمجدك؟... الحديث» .

قال الترمذي :

«هذا حديث حسن غريب وقد روي بعضهم هذا الحديث عن ثابت عن النبي ﷺ مرسلًا» . وأكد هذه الغرابة التي حكاهما الترمذي - رحمه الله - الإمام البغوي؛ فقال في «شرح السنة» (٥ / ٢٧٤) : «إسناده غريب عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس» وذكر الحديث .

● قلت :

وأما عن هذه الغرابة التي أشار إليها الترمذي - رحمه الله تعالى - ، ويعقبه الإمام البغوي - رحمه الله - ، فمنشؤها من ذاك الراوي الذي هو مدار الحديث عليه ، ألا وهو: جعفر بن سليمان ، فقد اختلف عليه ، فرواه - كما ترى - سيار ويحيى الحماني وابن أبي الشوارب فرووه عنه عن ثابت عن أنس مرفوعًا به متصلًا ، ورواه آخرون مرسلًا - كما أشار إلى ذلك الإمام الترمذي - رحمه الله - أنفًا ، وكذا البغوي أيضًا . فرواه عبدالسلام بن مطهر عن جعفر عن ثابت البناني قال : فذكره مرسلًا، أخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٤٥٦) من طريق أحمد بن سيار عنه به .

يتوكلون عليه لطمأنيتهم إلى كفايته ، وأنه سبحانه حسب من توكل عليه ؛ يهديه ، وينصره ، ويرزقه بفضله ، ورحمته ، وجوده ، فالتوكل عليه يتضمن الطمأنينة إليه ، والاكتفاء به عما سواه .

وكذلك قال في الآية الأخرى : ﴿ فَالْهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلَمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ . الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ [الحج: ٣٤ ، ٣٥] ، فهم مخبتون ، والمخبت : المطمئن ، الخاضع لله . والأرض الخبت : المطمئنة .

● = وقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ١٠٤ ، ١٠٥) [١٨٠٦] : «سألت أبي عن حديث رواه سيار عن جعفر عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ أنه دخل علي... فذكره فقال: حدثنا أبو الظفر عن جعفر عن ثابت عن النبي ﷺ مرسل ولم يذكر أنساً ، وهو أشبه» ١.هـ.

فرجح أبو حاتم - رحمه الله تعالى - طريق أبي الظفر التي هي مرسل على طريق سيار الموصولة ، ذلك أن سياراً تكلم فيه ، وقد قال فيه الحافظ في «التقريب» : «صدوق له أوهام» روي له الترمذي والنسائي وابن ماجه ^(١) ، أما أبو الظفر فهو عبد السلام بن مطهر بن حسان بن المصك ، ترجم له ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٤٨) فقال : «سئل أبي عنه فقال: صدوق» ١.هـ.

وقد روي عنه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان رحمهما الله تعالى ، وروي عن شعبة وجريير بن حازم وموسى بن خلف ، كما في نفس الترجمة . فبان بذلك أن أبا الظفر أقوى وأثبت من سيار بن حاتم ، ولأجل ذلك قوي أبو حاتم الإرسال على الموصول .

● قلت : لكن سياراً قد توبع من يحيى الحماني إلا أنه اتهم بسرقة الحديث ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» ، وتابعه أيضاً محمد بن أبي الشوارب وهو صدوق كما في «التقريب» ، ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٦/ ١٤٢) (٣٤١٧) وأيضاً (٣٣٠٣) =

(١) ولم يحتج به مسلم كما قال المنذري ، وسيأتي قوله فليتنبه .

● روي ابن أبي حاتم^(١) من حديث ابن مهدي عن الثوري عن ابن أبي نجيح: «وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ» [الحج: ٣٤]، قال: «المطمئنين»، وعن الضحاك^(٢):

= (٥٧ / ٦) من طريق :

(الحسن بن عمر بن شقيق الجرهمي عن جعفر عن ثابت قال : أحسبه عن أنس قال... الحديث).

وهذا شك من الراوي في قوله : «أحسبه» . ففيه شك في رفع الحديث .
O هذا :

والحديث قد مشأه جماعة من أهل العلم ، منهم :

١ - الإمام المنذري - رحمه الله تعالى - ، كما في «الترغيب والترهيب» (٤ / ٢٦٨) فقال: «إسناده حسن، فإن جعفرًا صدوق صالح احتج به مسلم ووثقه النسائي ، وتكلم فيه الدارقطني وغيره» .

٢ - إيراد الحافظ له في «الفتح» (١١ / ٣٠١) والاحتجاج به في قوله : «ويؤيده» مما يفيد تقويته له .

٣ - محدث العصر الإمام ناصر الدين الألباني في مجموعة من تواليفه الباهرة ، منها:
أ - «الصحيحة» (١٠٥١) .

ب - «المشكاة» (١٦١٢) .

ج - «الجنائز» (ص ٣) فقال : «رجاله ثقات ، وفي سيار بن حاتم كلام لا يضر ، فالسند حسن» .

(١) عزاه له السيوطي في «الدر» (تفسير سورة الحج : ٣٤) وزاد عبد بن حميد وابن المنذر وابن جرير . قلت : وهو في ابن جرير في «التفسير» (٢٥١٧٣) من حديث ابن أبي نجيح عن مجاهد .

تنبيه : ما ذكر في الأصل هنا عن ابن أبي نجيح قال : فذكره ؛ الصواب عنه عن مجاهد ؛ كما ذكرت .

(٢) عزاه السيوطي لابن أبي حاتم وابن المنذر وابن أبي شيبه . قلت : وهو فيه في «المصنف» كتاب الزهد ٧ / ٢٢٠ (٣٥٤٨١ ط الكتب) قال : حدثنا أبو أسامة عن

جوير عن الضحاك به .

= وسنده فيه جوير .

«التواضعين»، فوصفهم بالطمأنينة مع الوجل، كما وصفهم هناك بالتوكل عليه مع الوجل، وكما قال في وصف القرآن: ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، فذكر أنه بعد الاقشعرار تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله؛ فذكره بالذات يُوجب الطمأنينة، وإنما الاقشعرار والوجل عارض بسبب ما في نفس الإنسان من التقصير في حقه، والتعدي لحدّه؛ فهو كالزبد مع ما ينفع الناس: الزبد يذهب جفاء، وما ينفع الناس يمكث في الأرض.

فالخوف مطلوبٌ لغيره، ليدعو النفس إلى فعل الواجب، وترك المحرم. وأما الطمأنينة بذكره، وفرح القلب به، ومحبتة، فمطلوبٌ لذاته؛ ولهذا يبقى معهم هذا في الجنة، فيُلهمون التسبيح، كما يُلهمون النفس^(١).

■ والمتفلسفة؛ رأوا اللذات في الدنيا ثلاثة: حسية، ووهمية، وعقلية. والحسية في الدنيا غايتها دفع الألم، والوهمية خيالات وأصغاث، واللذة الحقيقية هي: العلم؛ فجعلوا جنس العلم غاية، وغلطوا من وجوه؛

أحدها: أن العلم بحسب المعلوم، فإذا كان المعلوم محبوباً تكمل النفس بحبه، كان العلم به كذلك. وإن كان مكروهاً: كان العلم به لحذره، ودفع ضرره؛ كالعلم بما يضر الإنسان من شياطين الإنس والجن، فلم يكن المقصود نفس العلم، بل المعلوم؛ ولهذا قد يقولون: سعادتها في العلم بالأمور الباقية، وأنها تبقى ببقاء معلومها، ثم يظنون أن الفلك والعقول، والنفوس أمور باقية، وأن بمعرفة هذه تحصل سعادة النفس.

= قلت: وبنحوه ورد عن قتادة ومجاهد: عند الطبري في «التفسير» ٢٥١٧٥، (٢٥١٧٦)؛ وهو صحيح.

(١) كما في «صحيح مسلم» (٢٨٣٥) عن جابر مرفوعاً: «إن أهل الجنة يأكلون فيها ويشربون ولا يتفلون....».

الذات
الدنيوية
عند
المفلسفة

وأبو حامد في مثل «معراج السالكين»^(١)، ونحوه يشير إلى هذا؛ فإن كلامه برزخ بين المسلمين وبين الفلاسفة؛ ففيه فلسفة مشوبة بإسلام، وإسلام مشوب بفلسفة، ولهذا كان في كتبه؛ «كالإحياء»، وغيره يجعل المعلوم بالأعمال، والأعمال كلها إنما غايتها هو العلم فقط، وهذا حقيقة قول هؤلاء الفلاسفة، وكان يُعظَّم الزُّهْدُ جدًّا، ويعتني به أعظم من اعتناؤه بالتوحيد الذي جاءت به الرُّسُلُ؛ وهو عبادة الله وحده لا شريك له، وترك عبادة ما سواه؛ فإنَّ هذا التوحيد يتضمنُ محبةَ الله وحده، وترك محبة المخلوق مطلقًا، إلا إذا أحبه الله فيكون داخلًا في محبة الله، بخلاف من يُحِبُّ مع الله؛ فإنَّ هذا شرك.

وهؤلاء المتفلسفة إنما يُعظَّمون تجريد النفس عن الهوى^(٢)، وهي المادة، وهي البدن، وهو الزُّهْدُ في أغراض البدن، وهو الزُّهْدُ في الدنيا. وهذا ليس فيه إلا تجريد النفس عن الاشتغال بهذا؛ فتبقى النفس فارغة؛ فيُلْقِي إليها الشيطان ما يُلْقِيه، ويوهمه أنَّ ذلك من علوم المكاشفات والحقائق، وغايته وجودٌ مُطلق، هو في الأذهان، لا في الأعيان.

❑ ولهذا جعل أبو حامد السلوك إلى الله ثلاثة منازل، بمنزلة السلوك إلى مكة؛ فإن السالك إليها له ثلاثة أصنافٍ من الشغل: «الأول: تهيئة

(١) هذا الكتاب أشار إليه صاحب «كشف الظنون» (٢/ ١٧٣٨) وقال: «وهو مُختصرٌ على سبيل المواعظ والتذكير». وقد طبع في شركة الطباعة الفنية المتحدة بمصر. أفاده محقق «بغية المرتاد». وأبو حامد هو الغزالي.

(٢) الهوي؛ قال في «التعريفات»^(١) (٣٢١) (١٥٩٥): «لفظ يوناني بمعنى الأصل والمادة، وفي الاصطلاح: هي جوهر في الجسم قابل لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال والانفصال محلٌّ للصورتين الجسمية والنوعية».

(١) هو للرجائي علي بن محمد المتوفي سنة ٨١٦ هـ ط دار الكتاب؛ والنقل بواسطة الألفية لدار التراث.

أقوال
الغزالي
التي تؤيد
آراء
الصوفية
وأقوالهم

الأسباب؛ كشراء الزاد، والراحلة، وخرز الراوية^(١). والآخر^(٢): السلوك، ومفارقة الوطن، بالتوجه إلى الكعبة، منزلاً بعد منزل. والثالث: الاشتغال بأركان الحج ركنًا بعد ركن، ثم بعد النزوع عن لبسة الإحرام، وطواف الوداع، استحقَّ التعرض للملك، والسلطنة». قال^(٣): «فالعلوم ثلاثة: قسم يجري مجرى سلوك البوادي، وقطع العقبات؛ وهو تطهير الباطن عن كدورات الصفات، وطلوع تلك العقبة الشامخة التي عجز عنها الأولون والآخرون، إلا الموفقون»، قال: «فهذا سلوك للطريق، وتحصيل علمه؛ كتحصل علم جهات الطريق، ومنزله، وكما لا يغني علم المنازل، وطريق البوادي، دون سلوكها؛ فكذا لا يغني علم تهذيب الأخلاق دون مباشرة التهذيب، لكن المباشرة دون العلم، غير ممكن». قال: «وقسم ثالث يجري مجرى نفس الحج وأركانه؛ وهو العلم بالله؛ وصفاته، وملائكته، وأفعاله، وجميع ما ذكرناه في تراجم علم المكاشفة». قال: «وهنا نجاة وفوز بالسعادة. والنجاة حاصلة لكل سالك للطريق، إذا كان غرضه المقصد؛ وهو السلامة، وأما الفوز بالسعادة: فلا ينالها إلا العارفون؛ فهم المقربون المنعمون في جوار الله بالروح، والريحان، وجنة نعيم.

وأما الممنوعون دون ذروة الكمال، فلهم النجاة والسلامة؛ كما قال الله

(١) الراوية: المزايدة فيها الماء («القاموس» ص ١٦٦٥).

(٢) أي الغزالي - أبو حامد - المتوفى سنة ٥٠٥ هـ. قلت: وكلامه في «الإحياء» ١/ ٥٤؛ قاله الطويان، وزاد أن شيخ الإسلام رحمه الله ذكر هنا القسمين الثاني والثالث من العلوم التي ذكرها الغزالي في «الإحياء» وترك الأول منها؛ وهو: (قسم يجري مجرى إعداد الزاد والراحلة، وشراء الناقة؛ وهو علم الطب، والفق، وما يتعلق بمصالح البدن في الدنيا).

(٣) في «خ» وفي نسخة «الفاقي»: «والآخر» وفي نسخة دار الكتب العلمية «والثاني».

تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ . فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ . وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٨٨ - ٩١] . وقال : «وكلُّ مَنْ لم يتوجَّه إلى القصد، أو انتهض إلى جهته لا على قصد الامتثال بالأمر والعبودية ، بل لغرضٍ عاجلٍ، فهو من أصحاب الشمال ، ومن الضالِّين ؛ فله نُزُلٌ من حميمٍ وتصليةٍ جحيمٍ». قال: «واعلم أنَّ هذا هو الحقُّ اليقين عند العلماء الراسخين في العلم؛ أعني أنهم أدركوه بمشاهدة من الباطن . ومشاهدة الباطن أقوى وأجلُّ من مشاهدة الأبصار ، وترقُّوا فيه عن حدِّ التقليد إلى الاستبصار» .

○ قلت : وكلامه من هذا الجنس كثيرٌ، ومن لم يعرف حقيقة مقصده يهولُه مثل هذا الكلام؛ لأنَّ صاحبه يتكلَّم بخبرةٍ ومعرفةٍ بما يقوله، لا بمجرد تقليدٍ لغيره. لكنَّ الشأن فيما خبره، هل هو حقٌّ مطابقٌ.

ومن سلك مسلك المتكلِّمين: الجهمية، والفلاسفة، ولم يكن عنده خبرة بحقائق ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه، بل ولا بحقائق الأمور عقلاً وكشفاً، فإنَّ هذا الكلام غايته .

وأما من عرف حقيقة ما جاءت به الرُّسل، أو عرف مع ذلك بالبراهين العقلية، والمكاشفات الشهودية: صدَّقهم فيما أخبروا به^(أ)؛ فإنه يعلمُ غايةَ مثل هذا الكلام، وأنه إنما ينتهي إلى التعطيل .

ولهذا ذاكرني مرةً شيخٌ جليلٌ، له معرفةٌ، وسلوكٌ، وعلمٌ في هذا ؛ فقال: كلامُ أبي حامد يُشَوِّقُك، فتسيرُ خلفه، [وهو يشوقك فتسيرُ خلفه] (ب) منزلاً بعد منزل، فإذا هو ينتهي إلى لا شيء .

(أ) كلمة: (به) ليست في «خ» .

(ب) ليس في «خ» ؛ وهو في المطبوع .

وهذا الذي جعله هنا الغاية ، وهو: معرفة الله، وصفاته، وأفعاله، وملائكته ، قد ذكره في: [المضنون به على غير أهله]، وهو فلسفة محضة. قول المشركين من العرب خير منه . دع قول اليهود والنصارى ، بل قوم نوح، وهود، وصالح، ونحوهم كانوا يُقرون بالله، وبملائكته، وصفاته، وأفعاله، خيراً من هؤلاء، لكن لم يُقروا بعبادته وحده لا شريك له، ولا بأنه أرسل رسولا من البشر.

وهذا حقيقة قول هؤلاء^(١)؛ فإنهم لا يأمرن بعبادة الله وحده لا شريك له، ولا يثبتون حقيقة الرسالة، بل النبوة عندهم فيض من جنس المنامات.

حقيقة قول
الفلاسفة
في أصول
الدين

وأولئك الكفار ما كانوا يُنازعون في هذا الجنس؛ فإن هذا الجنس موجودٌ لجميع بني آدم ، ومع هذا؛ فقد أخبر الله تعالى عنهم أنهم كانوا يقرون بالملائكة؛ كما قال : ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادَ وَثَمُودَ . إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [فصلت: ١٣، ١٤] وقال قوم نوح : ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٤]. بل فرعون قال لموسى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ . فَلَوْلَا أُلْقِيَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ . فَاسْتَحَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [الزخرف: ٥٢ - ٥٤] .

والعبادات كلها عندهم مقصودها: تهذيب الأخلاق. والشرعية ؛ سياسة مدنية ، والعلم الذي يدعون الوصول إليه لا حقيقة لمعلومه في الخارج.

منهم
العبادات
عند
هؤلاء:
تهذيب
الأخلاق

(١) أي: الفلاسفة، وانظر «الفرق» ص: ١٢٧ لابن الجوزي) و «شرح الطحاوية» ٢/ (٤٠٢).

والله أرسل رسوله بالإسلام والإيمان، بعبادة الله وحده، وتصديق الرسول فيما أخبر؛ فالأعمال : عبادة الله، والعلوم : تصديق الرسول؛ وكان النبي ﷺ (١) يقرأ في ركعتي الفجر تارة بسورتي الإخلاص، وتارة :

(١) حديث صحيح :

أخرجه مسلم في «صحيحه» (حديث ٧٢٦) في « صلاة المسافرين » باب «استحباب ركعتي سنة الفجر وبيان ما يستحب أن يقرأ فيها» (١٤) وأبو داود (حديث ١٢٥٦) والنسائي في «المجتبى» (٢/ ١٥٥، ١٥٦) وفي «الكبرى» (١/ ٣٢٨) (رقم ١٠١٧) وابن ماجه (١١٤٨) من طرق عن :

مروان بن معاوية عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قرأ في ركعتي الفجر: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. وقال الإمام مسلم - رحمه الله - (حديث ٧٢٧) :

وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الفزاري (يعني مروان بن معاوية) عن عثمان بن حكيم الأنصاري قال أخبرني سعيد بن يسار أن ابن عباس أخبره أن رسول الله ﷺ «كان يقرأ في ركعتي الفجر: في الأولى منهما: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [٢/ البقرة آية ١٣٦]. الآية التي في البقرة . وفي الآخرة منهما : ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بَأَنَا مُسْلِمُونَ﴾ [٣/ آل عمران/ الآية ٥٢] .

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو خالد الأحمر عن عثمان بن حكيم عن سعيد بن يسار عن ابن عباس قال : «كان رسول الله ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر ، ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ . والتي في آل عمران: ﴿قُلْ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ . (آل عمران: ٦٤) .

وأخرجه النسائي في «المجتبى» (٢/ ١٥٥) وفي «الكبرى» (رقم ١٠١٦) وأحمد (٢٣٠، ٢٣١) وأبو داود في «السنن» (١٢٥٩) و «عبد بن حميد» (٧٠٦) وابن خزيمة في «الصحيح» (١١١٥) من طرق عن : عثمان بن حكيم به . وانظر «الفتح» (٥٥ - ٥٧) .

● تنبيه: عزا هذا الحديث الدكتور الطويان في نسخته (١/ ٣٨٩، ٣٩٠) إلى البخاري؛ وعين اسم الكتاب واسم الباب منه؛ وهذا العزو خطأ؛ فمسلم هو الذي رواه، دون البخاري، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والله أعلم .

﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [البقرة: ١٣٦] الآية؛ فإنها تتضمن الإيمان، والإسلام. وبالآية من آل عمران: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٦٤].

والذين سلكوا خلف أبي حامد، أو ضاهوه في السلوك؛ كابن سبعين^(١)، وابن عربي^(٢)، صرَّحوا بحقيقة ما وصلوا إليه، وهو أن الوجود واحد، وعلموا أن أبا حامد لا يُوافقهم على هذا، فاستضعفوه، ونسبوه إلى أنه مقيّد بالشرع والعقل.

وأبو حامد بين علماء المسلمين وبين علماء الفلاسفة. علماء المسلمين يذمونه على ما شارك فيه الفلاسفة مما يُخالف دين الإسلام، والفلاسفة يعيبونه على ما بقي معه من الإسلام، وعلى كونه لم ينسلخ منه بالكلية إلى قول الفلاسفة، ولهذا كان الحفيد ابن رشد^(٣) ينشد فيه:

يَوْمًا يَمَانُ إِذَا مَا جِئْتَ ذَا يَمِينٍ وَإِنْ لَقِيتَ مَعَدِيًّا فَعَدْنَانِ

وأبو نصر القشيري^(٤)، وغيره ذمّوه علي الفلاسفة، وأنشدوا فيه أبياتًا معروفة،

الغزالي
بين علماء
المسلمين
وبين
علماء
الفلاسفة
وذكر
ابن
رشد له

دُمُ
القشيري
للغزالي

(١) هو عبد الحق بن إبراهيم الإشبيلي؛ من القائلين بوحدة الوجود، كفره كثير من الناس؛ قال الذهبي: «اشتهر عن ابن سبعين أنه قال: «لقد تحجر ابن آمنة واسعًا بقوله: لا نبي بعدي» (انظر: «الأعلام» ٣/ ٢٨٠).

(٢) الملحد؛ قال ابن أبي العز الحنفي في «شرح الطحاوية» ص ٥٠٦: «وكفر ابن عربي فوق كفر القائلين: «لن نؤمن حتى نؤتي مثل ما أوتي رسل الله» [الأنعام: ١٢٤]، ولكن ابن عربي وأمثاله منافقون زنادقة اتحادية، وفي الدرك الأسفل من النار». وانظر «الفتاوي» ٤/ ١٧١ و «الفرقان» ص: ١١٠.

(٣) ترجمه الذهبي في «السير» ٢١/ ٣٠٧ وقال: «ابن رشد الحفيد العلامة؛ فيلسوف الوقت أبو الوليد محمد بن أبي القاسم» وذكر من مصنفاته الشهيرة «بداية المجتهد».

(٤) عبد الرحيم بن أبي القاسم عبد الكريم؛ قرأ على الجويني. «البداية» (١٢/ ٢٠٠) وتوفي سنة ٥١٤هـ؛ كما في «التذكرة» للذهبي (ص: ١٢٥٤).

يقولون فيها:

بَرِّئْنَا إِلَى اللَّهِ مِنْ مَعْشَرٍ بِهِمْ مَرَضٌ مِنْ كِتَابِ الشِّفَا
وَكَمْ قُلْتُ يَا قَوْمَ أَنْتُمْ عَلَى شِفَا حُفْرَةٍ مَا لَهَا مِنْ شِفَا
فَلَمَّا اسْتَهَانُوا بِتَعْرِيفِنَا رَجَعْنَا إِلَى اللَّهِ حَتَّى كَفَا
فَمَاتُوا عَلَى دِينِ رِسْطَالِس^(١) وَعَشْنَا عَلَى سُنَّةِ الْمُصْطَفَى

ولهذا كانوا يقولون : أبو حامد قد أمرضه الشفاء^(١).

ذكر من ذم
الغزالي غير
ما تقدم

وكذلك الطرطوشي والمازري، وابن عقيل، وأبو البيان، وابن حمدين،
ورفيق أبي حامد: أبو نصر المرغيناني، وأمثال هؤلاء لهم كلام كثير في ذمه
على ما دخل فيه من الفلسفة. ولعلماء الأندلس في ذلك ذلك مجموع
كبير.

كتاب «بدء
العارف»
لابن
سبعين

ولهذا لما سلك خلقه ابن عربي، وابن سبعين، كان ابن سبعين في
كتاب «البد»^(٢) وغيره، يجعل الغاية هو المقرّب؛ وهو نظير المقرّب في كلام
أبي حامد، ويجعل المراتب خمسة: أدناها الفقيه، ثم المتكلم، ثم
الفيلسوف، ثم الصوفيّ الفيلسوف - وهو السالك -، ثم المحقق.

ابن عربي
الملحد
وعقائده

وابن عربي^(٣) له أربع عقائد: الأولى: عقيدة أبي المعالي وأتباعه مجردة
عن حجة. والثانية: تلك العقيدة مبرهنة بحججها الكلامية. والثالثة:

(١) أي كتاب «الشفاء» لابن سينا المتوفى سنة ٤٢٨ هـ؛ ترجمه الذهبي في «السير» ١٧/
٥٣٥) فقال: «وله كتاب «الشفاء» وغيره، وأشياء لا تحتمل، وقد كفره الغزالي في
كتاب «المنقذ في الضلال» وكفر الفارابي انتهى.

(٢) هو «بدء العارف».

(٣) الملحد؛ وقد سبق.

(١) كذا في «خ» وفي «المطبوع» - أقصد النسخ الأخرى غير نسخة الطويان - : «برسطالس».

عقيدة الفلاسفة؛ ابن سينا وأمثاله الذين يُفرِّقون بين الواجب والممكن .
والرابعة: التحقيق الذي وصل إليه؛ وهو أن الوجود واحد .

وهؤلاء يسلكون مسلك الفلاسفة الذي ذكره أبو حامد في [ميزان
العمل] (١)؛ وهو أن الفاضل له ثلاث عقائد : عقيدة مع العوام يعيش بها
في الدنيا؛ كالفقه مثلاً. وعقيدة مع الطلبة يدرّسها لهم؛ كالكلام .
والثالثة: سرٌّ لا يطلع عليه أحدٌ إلا الخواصّ.

ميزان
العمل
للغزالي

ولهذا صنّف (٢) الكتب المضمون بها ، على غير أهلها ، وهي فلسفة
محضة، سلك فيها مسلك ابن سينا .

كتاب
المضمون
به على غير
أهلها
للغزالي
سلك فيه
الفلاسفة

ولهذا يجعل اللوح المحفوظ هو النفس الفلكية إلى أمور أخرى، قد
بسّطت في غير هذا الموضع (٣)، ذكرنا ألفاظه بعينها في مواضع؛ منها:
(الرد على ابن سبعين وأهل الوحدة) (٤)، وغير ذلك .

(١) بتحقيق سليمان دنيا . (الطويان).

(٢) يعني به الغزالي - غفر الله لنا وله - .

(٣) ومن ذلك في «مجموع الفتاوى» ١٠ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ ط الرياض (قال :

«وقد بينا في غير هذا الموضع أن اللوح المحفوظ الذي ذكره الله ورسوله ليس هو النفس
الفلكية ، وابن سينا ومن تبعه أخذوا أسماء جاء بها الشرع ؛ فوضعوا لها مسميات
مخالفة لمسميات صاحب الشرع، ثم صاروا يتكلمون بتلك الأسماء ، فيظن الجاهل
أنهم يقصدون بها كما قصده صاحب الشرع وكسوه كساء الشريعة، وهذا كلفظ الملك
والجبروت، واللوحة المحفوظ ، والملك ، والشيطان، والحدوث، والقدم، وغير ذلك ؛
وقد ذكرنا من ذلك طرقاً في «الرد على الاتحادية» لما ذكرنا قول ابن سبعين وابن عربي،
وما يوجد في كلام أبي حامد ونحوه من أصول هؤلاء الفلاسفة الملاحدة الذين يحرفون
كلام الله ورسوله عن مواضعه » ١ هـ.

(٤) هو ذاته «بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين
بالحللول والاتحاد» للمصنف - رحمه الله تعالى - ؛ وحققه د : موسى بن سليمان
الدويش ط مكتبة العلوم والحكم بالمدينة .

فإنه لما انتشر الكلام في مذهب أهل الوحدة ، وكنت لما دخلت إلى مصر بسببهم ، ثم صرتُ في الاسكندرية ، جاءني من فضلائهم من يعرف حقيقة أمرهم ، وقال : إن كنتَ تشرح لنا كلام هؤلاء ، وتبين مقصودهم ، ثم تبطله ، وإلا فنحن لا نقبل منك كما لا نقبل من غيرك ؛ فإن هؤلاء لا يفهمون كلامهم . فقلت : نعم ! أنا أشرح لك ما شئتَ من كلامهم ؛ مثل كتاب [البد^(١)] و[الإحاطة^(٢)] لابن سبعين وغير ذلك ، فقال لي : لا ؛ ولكن (لوح الأصالة) ^(٣) ؛ فإن هذا يعرفون ؛ وهو في رؤوسهم ؛ فقلت له : هاته ، فلما أحضره شرحته له شرحاً بيّناً ، حتى تبين له حقيقة الأمر ، وأن هؤلاء ينتهي أمرهم إلى الوجود المطلق ، فقال : هذا حق .

وذكر لي أنه تناظر اثنان ؛ متفلسفٌ سبعينيٌّ ، ومتكلمٌ على مذهب ابن التومرت^(٤) ، فقال ذاك : نحن شيخنا يقول بالوجود المطلق ، فقال ^(١) الآخر : ونحن كذلك إمامنا . قلتُ له : والمطلق في الأذهان لا في الأعيان . فتبين له ذلك ، وأخذ يُصنّف في الردّ عليهم . ولم أكن أظنّ ابن التومرت يقول بالوجود المطلق ، حتى وقفتُ بعد هذا على كلامه المبسوط ، فوجدته كذلك . وأنه كان يقول : الحقُّ حقّان : الحقُّ المقيّد ، والحقُّ المطلق ؛ وهو الرب .

(١) هو عنوانُ رسالة لابن سبعين ؛ بعنوان : «بد العارف وعقيدة المحقق المقرب الكاشف» طبع بدار الأندلس ببيروت .

(٢) إحدى رسائل ابن سبعين : طبع بدار الطباعة الحديثة بمصر بتحقيق د. عبد الرحمن بدوي ضمن . (مجموع رسائل ابن سبعين) ؛ أفاده د. موسى بن سليمان في تعليقه على «بغية المرتاد» (ص : ٤٨) .

(٣) لابن سبعين أيضاً ؛ ضمن مجموع رسائله .

(٤) ادّعى أنه المهدي المعصوم .

(تذكرة الحفاظ) للذهبي (ص : ١٢٧٤) ؛ واسمه محمد بن عبد الله بن تومرت .

(١) كذا في «المطبوع» وفي «خ» : «وقال الآخر» .

وتبينت أنه لا يُثبت شيئاً من الصفات، ولا ما يتميز به موجودٌ عن موجود؛ فإنَّ ذلك يُقيد شيئاً من الإطلاق.

وسألني هذا عما يحتجُّون به من الحديث؛ مثل الحديث المذكور في «العقل»، وأنَّ: (أول ما خلق الله تعالى العقل) ^(١)، ومثل حديث: (كنتُ كنزاً لا أعرف، فأحببتُ أن أعرف) ^(٢)، وغير ذلك؟ فكتبتُ له جواباً مبسوطاً، وذكرتُ أنَّ هذه الأحاديث موضوعة؛ وأبو حامد وهؤلاء لا يعتمدون على هذا. وقد نقلوه إما: من رسائل إخوان الصفا ^(٣)، أو: من

أحاديث العقل كلها كذب

(١) قال «المصنف» - رحمه الله تعالى - في «الفتاوى» (١٨ / ١٢٣): «هذا الحديث باطلٌ موضوعٌ باتفاق أهل العلم بالحديث».

وفي «المنتخب من العلل للخلال» لابن قدامة المقدسي (رقم ٢٩): «وسأله عن قول الناس: أول ما خلق الله العقل، قال له: أقبل، فأقبل... فقال: هذا موضوع، ليس له أصل».

وقال الحافظ في «الفتح» (٦ / ٣٣٤): «وأما حديث: «أول ما خلق الله العقل» فليس له طريق ثبت»، وقال الصنعاني كما في «كشف الخفاء» للعجلوني ١ / ٣٠٩: «موضوع باتفاق».

(٢) قال المصنف - رحمه الله تعالى - في «الفتاوى» (١٨ / ١٢٢):

«هذا ليس من كلام النبي ﷺ ولا أعرف له إسناداً صحيحاً ولا ضعيفاً».

● هذا:

وقد قال العلامة المحقق ابن القيم في «المنار المنيف» (ص ٤٩، ٥٠): «أحاديث العقل، كلّها كذبٌ» ونقل عن أبي الفتح الأزدي والعقيلي وابن حبان أنه لا يصح في العقل حديث.

وقد أشار إلى نحوٍ من هذا محدث العصر الإمام ناصر الدين الألباني في «الضعيفة» (حديث رقم ١).

(٣) قال الطُّرُوشِي كما في «السير» (١٩ / ٣٣٤): «شحن أبو حامد «الإحياء» بالكذب على رسول الله ﷺ فلا أعلم كتاباً على بساط الأرض أكثر كذباً منه، ثم شبَّه بمذاهب الفلاسفة، ومعاني رسائل إخوان الصفا؛ وهم قومٌ يرون النبوة مكتسبة، =

كلام أبي حيان التوحيدي^(١)، أو من نحو ذلك.

وهؤلاء في الحقيقة هم من جنس (الباطنية الإسماعيلية)^(٢)، لكن أولئك يتظاهرون بالتشيع والرفض، وهؤلاء غالبهم يميلون إلى التشيع، ويُفضلون علياً رضي الله عنه، ومنهم من يُفضل بالعلم الباطن، ويُفضل أبا بكر رضي الله عنه في العلم الظاهر؛ كأبي الحسن [الحرلي]^(٣)، وفيه نوع من مذهب الباطنية الإسماعيلية، لكن لا يقول بوحدة الوجود مثل هؤلاء، ولا أظنه يُفضل غير الأنبياء عليهم؛ فهو أنبل من هؤلاء من وجه، لكنه ضعيف المعرفة بالحديث، والسير، وكلام الصحابة والتابعين؛ فيبني له أصولاً على أحاديث موضوعة، ويخرج كلامه من تصوف، وعقليات،

= وزعموا أن المعجزات حيلٌ ومخاريق انتهى . ونقل (١٩ / ٣٤١) عن المازري قوله عن الغزالي : «أنه كان له عكوفٌ على رسائل إخوان الصفا، وهي إحدى وخمسون رسالة، ألفها من قد خاض في علم الشرع والنقل وفي الحكمة فمزج بين العلمين». وقال ابن حجر في («اللسان» ٢ / ٥٠٦) (ترجمة زيد بن رفاعه) نقلاً عن أبي حيان التوحيدي قوله عنه : «وكان قد صحب المقدسي والمهرجوني والريحاني وغيرهم وهم الذين كانوا وضعوا رسائل إخوان الصفا ؛ وراموا الجمع بين الفلسفة والشريعة، وقصتهم في ذلك مشهورة» . . . وانظر («مقدمة» «بغية المرتاد» ص : ٦٧) .

(١) قال الذهبي في («الميزان» ٤ / ٥١٨) : «أبو حيان التوحيدي . علي بن محمد بن العباس، نزيل نواحي فارس، صاحب زندقة وانحلال، بقى إلى سنة أربعمائة» ثم قال : «وقال ابن الجوزي : كان زنديقاً» .

(٢) تكلم ابن الجوزي عليهم في «الفرق» (ص ١٥٨) ضمن فرقة الشيعة، وانظر السير (١٧ / ٥٦٩) .

(٣) كذا؛ ورجح الدكتور الطويان تبعاً للدكتور محمد رشاد سالم أنه الحرالي كما في تعليقه على «درء التعارض» (١٠ / ٢٨٦)؛ والمثبت في جميع النسخ : «الحرلي» وقال الشيخ محمد حامد الفقي في تعليقه هنا : «لعله الشاذلي» .

قلت : قال الطويان : «والحرالي هو أبو الحسن علي بن أحمد بن حسن التجيبي الأندلسي الحرالي» - . . «قال عنه الذهبي في («الميزان» ٣ / ١١٤) : «كان فلسفي التصوف . . .» .

وحقائق، وهو خيرٌ من هؤلاء، وفي كلامه أشياء حسنة صحيحة، وأشياء كثيرة باطلة^(١)، والله سبحانه وتعالى أعلم .

بيان غلط الفلاسفة في جعلهم جنس العلم غاية الثاني^(٢): أن صلاح النفس في محبة المعلوم المعبود؛ وهي عبادته لا في مجرد علم ليس فيه ذلك، وهم جعلوا غاية النفس التشبه بالله على حسب الطاقة، وكذلك جعلوا حركة الفلك للتشبه به. وهذا ضلالٌ عظيم؛ فإن جنس التشبه يكون بين اثنين مقصودهما واحد؛ كالإمام والمؤتم به .

وليس الأمر هنا كذلك. بل الربُّ معبودٌ لذاته ، وهو يَعْرِفُ نفسه، وَيُحِبُّ نفسه، وَيُثْنِي على نفسه، والعبد نجاته وسعادته في أن يَعْرِفَ رَبَّهُ، وَيُحِبَّهُ، وَيُثْنِي عليه. والتشبه به: أن يكون هو محبوباً لنفسه، مثنيًا بنفسه على نفسه. وهذا فسادٌ في حقه، وضارٌّ به. والقوم أضلُّ من اليهود والنصارى ، بل ومن مشركي العرب؛ فإنه ليس الربُّ عندهم، لا ربُّ العالمين وخالقهم، ولا إلههم ومعبودهم .

ومشركو العرب كانوا يُقَرِّون بأنه خالقُ كلِّ شيء^(٣)، وما سواه مخلوقٌ له محدث، وهؤلاء الضالُّون لا يعترفون بذلك ؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع .

والوجه الثالث : أنهم يَظُنُّون أنَّ ما عندهم هو علمٌ بالله ، وليس كذلك؛ بل هو جهلٌ.

والرازي لما شاركهم في بعض أمورهم، صار حائراً معترفاً بذلك؛ لما ذكر «أقسام الذات»، وأن اللذة العقلية هي الحق؛ وهي لذَّة العلم، وأن

(١) وهذا غاية في الإنصاف من شيخ الإسلام - رحمه الله - .

(٢) تقدم الوجه الأول؛ (ص: ٢٧٠).

(٣) كما قال تعالى: ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩] وآخرها [آية: ٨٧].

شرف العلم بشرف المعلوم؛ وهو الربُّ، وأنَّ العلم به ثلاث مقامات :
(العلم بالذات، والصفات، والأفعال) .

قال (١) : «وعلى كلِّ مقامٍ عقدة؛ فالعلمُ بالذات فيه أنَّ وجود الذات :
هل هو زائدٌ عليها أم لا ؟ وفي الصفات : هل الصفات زائدة على الذات أم
لا ؟ وفي الأفعال : هل الفعل مقارنٌ أم لا ؟ » ثم قال : «ومن الذي وصلَ
إلى هذا الباب؟ أو من الذي ذاق من هذا الشراب ؟!

ندم الرازي
واعترافه -
في آخر ما
صنف
والف - في
باب
الصفات

نِهَآيَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عَقَّالٌ وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالٌ
وَأَرْوَاحَنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَغَايَةُ دُنْيَانَا أَذَى وَوَبَالٌ
وَكَمْ نَسْتَفِدُّ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عَمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالَ

لقد تأملتُ الطرقَ الكلاميةَ، والمناهجَ الفلسفيةَ، فما رأيتها تشفي عليلًا،
ولا تروي غليلًا، ورأيتُ أقربَ الطُّرُقِ طريقةَ القرآن؛ أقرأ في الإنبات :
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر:
١٠] ، وأقرأ في النَّفْيِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ
عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] ، ومن جَرَّبَ مثلَ تجربتي، عرفَ مثلَ معرفتي» (٢) .

السعادة في
العلم بالله
وما يقرب
إليه

فالسعادة هو: أن يكون العلمُ المطلوبُ هو: العلمُ بالله، وما يَقَرَّبُ إليه،
ويعلم أن السعادة في أن يكون الله هو المحبوبُ المرادُ المقصودُ ، ولا
يحتجِبُ بالعلم عن المعلوم؛ كما قال ذلك الشيخُ العارفُ للغزالي لما قال له:
أخلصتُ أربعين صباحًا، فلم يتفجَّرَ لي شيء! فقال: يا بُنَيَّ أنتَ أخلصتَ

(١) يعني : الرازي .

(٢) راجع اعترافه ذلك في «شذرات الذهب» (٥ / ٢١ ، ٢٢ لابن العماد) و «السير» (٢١ /
٥٠١ للذهبي) و «طبقات الشافعية» للسبكي (٨ / ٩١ ، ٩٦) ؛ وقد مر أن أشرت إلى
ذلك قبل (ص: ٢٠١ من هذا الكتاب) . وسيأتي (ص: ٣٣٩) .

للحكمة، لم يكن الله هو مرادك ، والإخلاصُ لله : أن يكون الله هو مقصود المرء ومراده؛ فحينئذ تتفجر ينابيعُ الحكمة من قلبه على لسانه؛ كما في حديث مكحول عن النبي ﷺ: «مَنْ أَخْلَصَ لَهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا تَفَجَّرَتْ مِنْ قَلْبِهِ الْحِكْمَةُ عَلَى لِسَانِهِ» (١).

(١) حديث ضعيف :

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٦١٩١) (١٣ / ٢٣١) من طريق أبي خالد الأحمر ، والحسين المروزي في (زوائد الزهد لابن المبارك) (١٠١٤) (٢٣٥) من طريق أبي معاوية، وهناد في «الزهد» (٦٧٨) (٢ / ٣٥٧) ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (١٨٩ / ٥) كلاهما (أبو خالد الأحمر وأبو معاوية) عن الحجاج عن مكحول مرسلاً .

● قلت: وفي سنده علتان :

١ - الحجاج ، وهو ابن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي ، أبو أرطاة الكوفي القاضي ، أحد الفقهاء ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، كذا قال الحافظ في «التقريب» وعليه ، فهو مجروح بأمرين :

○ الأول : كثرة خطأه ، واضطرابه في الحديث .

○ والثاني : تدليسه ، وخاصة عن الضعفاء ، كما قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٣ / ١٥٤) .

قال أحمد بن حنبل : «وكان يروي عن رجالٍ لم يلقهم» .

٢ - الإرسال ، أرسله مكحول عن رسول الله ﷺ .

● قلت: وقد روي مسنداً من طريق : محمد بن إسماعيل عن أبي خالد يزيد الواسطي قال أنبأ حجاج عن مكحول عن أبي أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ ، فذكره ، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٨٩ / ٥) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٤٤) ، قلت : ولا يخلو من علل أربع :

الأولى والثانية : فيه يزيد الواسطي ، وهو يزيد بن عبد الرحمن الدلاني الأسدي الكوفي، وكان ينزل في بني دالان ، ويقال : واسطي ، قال الحافظ « صدوق يخطئ كثيراً ، وكان يدلس » قلت : وتدليسه هنا منتف ، إلا أن بعضهم أورد أنه كثير الخطأ عن الحجاج ، كما قال الكنانى - رحمه الله - في «تنزيه الشريعة» (٢ / ٣٠٥) . =

= قلت : وعليه ، فإنه قد خالف فيه (أبا معاوية وأبا خالد الأحمر سليمان) فهما رواه عن الحجاج عن مكحول مرسلًا ، وأبو خالد الواسطي رواه عن الحجاج عن مكحول عن أبي أيوب عن رسول الله ﷺ مسندًا ، وقال ابن حبان - رحمه الله - (المجروحين ٣ / ١٠٥) :

«كان كثير الخطأ فاحش الوهم خالف الثقات في الروايات» .

قلت : بان بذلك أن رواية أبي معاوية وأبي خالد راجحة على روايته ، وهذه علة ثانية .

○ الثالثة : ضعف الحجاج ، وقد سبق .

○ الرابعة : الانقطاع بين مكحول وأبي أيوب ، وقد أورد ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - هذا الحديث في «الموضوعات» (٣ / ١٤٤) تحت باب (من أخلص أربعين صباحًا) ثم قال : (فيه : «عن أبي أيوب وأبي موسى وابن عباس») وذكر أسانيد هذه الروايات التي أشار إليها .

ثم قال :

«أما حديث أبي أيوب ففيه يزيد الواسطي ، وهو يزيد بن عبد الرحمن ، قال ابن حبان «كثير الخطأ فاحش الوهم ، خالف الثقة في الروايات» ، لا يجوز الاحتجاج به ، وحجاج مجروح ، ومحمد ابن إسماعيل مجهول ، ولا يصح لقاء مكحول لأبي أيوب ، وقد ذكر محمد بن سعد أن العلماء قدحوا في رواية مكحول وقالوا : «هو ضعيف في الحديث» . وكذا أورده الكناني في «تنزيه الشريعة» (٢ / ٣٠٥) معللاً له بهذه العلل السالفة .

○ قلت : وله طرق أخرى كما أشار إلى بعضها ابن الجوزي ، فمنها :

١ - ○ عن أبي موسى رضي الله عنه :

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥ / ٣٠٧) ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٤٤) من طريق : عبد الملك بن مهران عن معن بن عبد الرحمن عن الحسن عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً بلفظ «من زهد في الدنيا أربعين يوماً وأخلص فيها العبادة، أخرج الله تعالى على لسانه يتابع الحكمة من قلبه» .

قال ابن عدي : « وهذا متنه منكر ، وعبد الملك بن مهران له غير ما ذكرت ، وهو =

= مجهول ليس بالمعروف» .

قلت : وأورده كذلك الذهبي في «الميزان» (٢ / ٦٦٥) من هذه الطريق ثم قال : «هذا باطل» .

٢ - ○ عبد الله بن عباس رضي الله عنه :

أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ١٤٥) من طريق عامر بن سوار حدثنا سوار ابن مصعب بن ثابت البناني عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً . وفيه : سوار بن مصعب ، قال أحمد والنسائي ويحيى : «سوار بن مصعب متروك الحديث ، وقال يحيى : ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه» .

٣ - ○ عن أبي ذر رضي الله عنه :

○ قال الغزالي في «الإحياء» (٤ / ٣٤٠) :

وروي عن ابن المسيب عن أبي ذر عن رسول الله ﷺ : «من زهد في الدنيا أدخل الله الحكمة قلبه ، فأنطق بها لسانه ، وعرفه داء الدنيا ، ودواءها ، وأخرجه منها سالماً إلى دار السلام» .

قال العراقي - رحمه الله - :

«لم أره من حديث أبي ذر» .

ثم قال :

«ورواه ابن أبي الدنيا في «كتاب ذم الدنيا» من حديث صفوان بن سليم مرسلاً ، ولا ابن عدي في الكامل من حديث أبي موسى الأشعري . . ورواه أبو الشيخ في كتاب «الثواب» وأبو نعيم في «الحلية» مختصراً من حديث أبي أيوب «من أخلص» وكلها ضعيفة» ١. هـ .

قلت : ولم أره في «ذم الدنيا» عن صفوان بن سليم .

٤ - ○ عن أنس رضي الله عنه .

● قال ابن تيمية - رحمه الله - كما في (الأحاديث الضعيفة والموضوعة رقم ٢٧ ص ٢٤ ، ٢٥) رسالة حققها مجدي السيد ، دار الصحابة :

«هذا الحديث رواه أحمد^(١) وغيره عن مكحول عن النبي ﷺ ، وروي مسنداً من =

(١) قال القارى في «الأسرار المرفوعة» (٨٦١) : «هو عند أحمد في «الزهد» عن مكحول مرسلاً» .

ولهذا تقول العامة: قيمة كل امرئ ما يحسن ، والعارفون يقولون: قيمة كل امرئ ما يطلب ، وفي الإسرائيليات: يقول الله تعالى: «إني لا أنظر إلى كلام الحكيم ، وإنما أنظر إلى همته» (١) .

فالنفس لها قوة الإرادة مع الشعور ، وهما متلازمان .

وهؤلاء لخطوا شعورها وأعرضوا عن إرادتها، وهي تتقوّم بمرادها، لا بمجرد ما تشعر به؛ فإنها تشعر بالخير والشر، والنافع والضار ، ولكن لا يجوز أن يكون مرادها ومحبوبها إلا ما يصلحها وينفعها؛ وهو الإله المعبود

= حديث يوسف ابن عطية الصفار عن ثابت عن أنس رضي الله عنه ، ويوسف ضعيف لا يجوز الاحتجاج بحديثه. اهـ.

قلت: ولم أره من حديث أنس في كتاب ، إلا أنه ضعيف كما بين شيخ الإسلام .
O وبالجملة فهو ضعيف غير ثابت ، كل طرده واهية، قال ابن الجوزي - رحمه الله تعالى - : «وقد عمل جماعة من المتصوفة والمتزهدين على هذا الحديث ، الذي لا يثبت ، وانفردوا في بيت الخلوة أربعين يوماً، وامتنعوا عن أكل الخبز ، وكان بعضهم يأكل الفواكه ويتناول الأشياء التي تتضاعف قيمتها على قيمة الخبز ، ثم يخرج بعد الأربعين، فيهدى ويتخيل إليه أنه يتكلم بالحكمة!، ولو كان الحديث صحيحاً فإن الإخلاص يتعلق بقصد القلب لا بفعل البدن ، فلهذا العلم» اهـ.

* وفي («التليس» ص : ٢٨٥ ، ٢٨٦) (المنتقى: لعلي بن حسن الحلبي ط ابن الجوزي) يقول : «وأما الأربعينية فحديث فارغ، رتبوه على حديث لا أصل له : «من أخلص لله أربعين..» فما وجه تقديره بأربعين صباحاً؟! ثم لو قدرنا ذلك ؛ فالإخلاص عمل القلب؟...» .

(١) أخرجه نعيم بن حماد في («الزهد» ص : ٣٨٨ زوائد ابن المبارك) (٦٧) باب (حسن السريرة) عن يزيد بن ميسرة قال : قال الله : «إني لست كل كلام أتقبل ، ولكني أنظر إلى همه وهواه» .

* قلت: وسنده واه ، ففيه رجل مبهم ؛ ثم يزيد كيف يرويه عن رب العزة سبحانه؟! وقد عزاه بعضهم لابن النجار عن المهاجر بن حبيب بلفظ «إني لست على كلام الحكيم أقبل ، ولكن أقبل على همه وهواه» .

الذي لا يستحقُّ العبادة غيره، وهو الله لا إله إلا هو، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

ثم مع هذا يكون العلم حقاً، وهو: ما أخبرت به الرُّسل، فالعلمُ الحقُّ هو: ما أخبروا به، والإرادة النافعة: إرادة ما أمروا به؛ وذلك عبادة الله وحده لا شريك له؛ فهذا هو السعادة، وهو الذي اتَّفَقَتْ عليه الأنبياء كلُّهم؛ فكلُّهم دعوا إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وذلك إنما يكون بتصديق رسله وطاعتهم.

العلم الحق
والإرادة
النافعة في
طاعة
الرسَل

فلهذا كانت السَّعادة متضمنةً لهذين الأصلين: الإسلام، والإيمان؛ عبادة الله وحده، وتصديقُ رسله؛ وهو تحقيقُ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسولُ الله؛ قال تعالى: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦]، قال أبو العالية: «هما خصلتان يُسأل عنهما كلُّ أحد؛ يُقال: لمن كنتَ تعبد؟ وبماذا أُجبتَ المرسلين؟»^(١)، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، والله أعلم^(٢).

السعادة
متضمنة
لأصلين

واتبع لها أسعدُ الناس في الدنيا والآخرة، وخيرُ القرون: القرن الذين شاهدوه مؤمنين به، وبما يقول؛ إذ كانوا أعرفَ الناس بالفرق بين الحقِّ الذي

عهد
الصِّحابة
ومن
بعدهم من
القرون
المتفصلة

(١) سنده ضعيف؛

أخرجه الطبري في «تفسير الحجر»: آية ٩٢ من طريق: حجاج عن أبي جعفر عن الربيع عن أبي العالقة به.

● قلت: وفيه أبو جعفر - وهو الرازي - عيسى بن أبي عيسى ماهان؛ وعزاه السيوطي في «الدر» للترمذي وأبي يعلى وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه عن أنس مرفوعاً بنحوه. قلت: والذي رأيته في «السنن» للترمذي (٣١٢٦) وابن جرير عن أنس مرفوعاً لفظ: «عن قول لا إله إلا الله» ولم أره عن أنس بلفظ المصنف؛ فلعله سبق قلم في نسخة الدر والله أعلم.

(٢) هنا بياض بالأصل مقدار ثلاثة أسطر. الفقي. لكن في نسخة الطويان لم يلتفت إلى كون الأصل المخطوط به سقط؛ فالله أعلم.

جاء به وبين ما يخالفه، وأعظم محبة لما جاء به، وبُغضاً لما خالفه، وأعظم جهاداً عليه. فكانوا أفضل ممن بعدهم في العلم، والدين؛ والجهاد؛ أكمل علماً بالحقِّ والباطل؛ وأعظم محبة للحقِّ، وبُغضاً للباطل؛ وأصبر على متابعة الحق، واحتمال الأذى فيه، وموالاة أهله، ومعاداة أعدائه.

واتَّصَلَ بهم ذلك إلى القرن الثاني، والثالث، فظهر ما بُعث به من الهدى، ودين الحقِّ على كلِّ دين في مشارق الأرض ومغاربها؛ كما قال ﷺ: «زُوتَ لي الأرضُ مَشارِقَها ومَغارِبَها، وسَيَّلُغُ مُلْكُ أُمِّي ما زُوي لي منها» (١).

أمة النبي
خير الأمم
وإن حصل
فيهم من
الشر لكن
أقل مما وقع
في غيرهم

وكان لا بدَّ أن يظهر في أمة ما سبق به القدر، واقتضته نشأة البشر من نوع من التفرُّق والاختلاف، كما كان فيما غُبر؛ لكن كانت أُمَّتُهُ ﷺ خيرَ الأمم، فكان الخيرُ فيهم أكثرَ منه في غيرهم، والشرُّ فيهم أقلُّ منه في

(١) حديث صحيح :

أخرجه مسلم (ص ٢٢١٥)، (١٩) والترمذي (٢١٧٦) من طريق : حماد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان قال قال رسول الله ﷺ: «إن الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوى لي منها وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض، وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة عامة، وأن لا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال: يا محمد! إنني إذا قضيت قضاءً فإنه لا يرد. وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة وأن لا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم ولو اجتمع عليهم من باقطارها - أو قال من بين أقطارها - حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً ويسبي بعضهم بعضاً» . وأخرجه أبو داود (٤٢٥٢) مطولاً عن هذا اللفظ وابن ماجه (٣٩٥٢) أيضاً وأحمد (٥/ ٢٧٨ ، ٢٨٤) وغيرهم . وراجع «كشف الغمة ببيان خصائص رسول الله ﷺ والأمة» (ص ٤٥٢) لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل حفظه الله .

○ زوى لي الأرض : أي جمعها وقبضها .

○ يستبيح بيضتهم : أي مجتمعهم ، وموضع سلطانهم ، ومستقر دعوتهم .

غيرهم؛ كما يعرف ذلك من تأمل حالهم وحال بني إسرائيل قبلهم ، وبنو إسرائيل هم الذين قال الله فيهم : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ . وَآتَيْنَاهُمْ بَيِّنَاتٍ مِنَ الْأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ . ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ . إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ [الجاثية: ١٦ - ١٩] ، وقال لهم موسى : ﴿ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُوْتِ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [المائدة: ٢٠] .

فإذا كان بنو إسرائيل الذين فضّلهم الله على العالمين في تلك الأزمان ، وكانت هذه الأمة خيرًا منهم ، كانوا خيرًا من غيرهم بطريق الأولى ؛ فكان مما خصهم الله به أنه لا يُعَذِّبُهُمْ بِعَذَابٍ عَامٍّ ؛ لا من السماء ، ولا بأيدي الخلق ؛ فلا يهلكهم بَسَنَةٍ عَامَّةٍ ، ولا يُسَلِّطُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا من غيرهم فيجتاحهم ؛ كما كان يُسَلِّطُ على بني إسرائيل عَدُوًّا يَجْتَاحُهُمْ ، حتى لا يبقى لهم دينٌ قائمٌ منصورٌ ، ومن لا يقبل منهم يبقى مقهوراً تحت حُكْمِ غيرهم . بل «لا تزالُ في هذه الأمة طائفةٌ ظاهرةٌ على الحقِّ إلى يوم القيامة» ^(١) و«لا يجتمعون على ضلالة» ^(٢) ؛ فلا تزالُ فيهم : «أمة يدعون إلى الخير ،

ما خصّ
الله به أمة
محمد ﷺ

(١) ورد ذلك من حديث جماعة من أصحاب النبي ﷺ ؛ وهو حديث متواتر ، كما قرّر ذلك المصنف - رحمه الله تعالى - في «اقتضاء الصراط المستقيم» (١ / ٦٩) .

(٢) وفي هذا حديث صحيح بشواهده :

وكل طرقة فيها نظر .

وقد ورد عن عدة من الصحابة : (أبي هريرة وابن عباس وابن عمر وأبي ذر وأبي مالك الأشعري وأبي بصرة الغفاري وأنس) ؛ كما في («المسند» لأحمد ٢٧٢٢٤ ط الرسالة) والترمذي في («السنن» ٢١٦٧) وأبي داود في («السنن» ٤٢٥٣) وابن ماجه =

ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون»^(١) .

● وقد ثبت في الحديث الصحيح^(٢) عن النبي ﷺ أنه قال: «سألت ربي ثلاثاً، فأعطاني اثنتين، ومنعني عن واحدة؛ سألت ربي أن لا يُسلطَ عليهم عدواً من غيرهم فيجتاحهم، فأعطانيها؛ وسألتُه أن لا يهلكهم بسنة عامة، فأعطانيها؛ وسألتُه أن لا يجعل بأسهم بينهم، فَمَنَعَنِيهَا» .

البأس
نوعان

□ وهذا البأس نوعان :

● أحدهما : الفتن التي تجري عليهم، والفتنة ترد على القلوب، فلا تعرف الحق، ولا تقصده؛ فيؤذي بعضهم بعضاً بالأقوال والأعمال .

● والثاني: أن يعتدي أهل الباطل منهم على أهل الحق منهم، فيكون ذلك محنة في حقهم، يُكفر الله بها سيئاتهم، ويرفع بالصبر عليها درجاتهم، وبصبرهم وتقواهم لا يضرهم كيد الظالمين لهم، بل تكون العاقبة للتقوى، ويكونون من أولياء الله المتقين وحزب الله المفلحين، وجند الله الغالبين، إذا كانوا من أهل الصبر واليقين، ف﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، والمتعدي منهم، إما: أن يتوب الله عليه؛ كما تاب

= في «السنن» (٣٩٥٠) و «المستدرک» ١/ ١١٥، ١١٦، ١١٧ للحاكم) و «السنة» ٨٠ - ٨٥، ٩٢ لابن أبي عاصم .

● قلتُ : وقد مشاه جماعة من الحفاظ ؛ كالحافظ في «التلخيص» (٣/ ١٤١) والعجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٤٧٠) وقد قواه العلامة الألباني - رحمه الله - في «الصحیحة» (١٣٣١) فقد قال هناك: «فالحديث بمجموع هذه الطرق حسن» وكذا في تحقيقه لكتاب «السنة» المسمى : «ظلال الجنة» (١/ ٣٩ - ٤٤) . وانظر : «كشف الغمة» (ص : ٤٤٥ - ٤٥١ لأبي الحسن المصري الماریي) . و «تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب» (ص : ١٤٥ دار حرّاء بمكة) للحافظ ابن كثير .

(١) كما في «سورة آل عمران» : (١٠٤) .

(٢) أخرجه مسلم في «الصحیح» (٢٨٩٠) عن سعد بن أبي وقاص .

على إخوة يوسف بعد عداوتهم عليه، وآثره الله عليهم بصبره وتقواه؛ كما قال لما قالوا: ﴿أَنْتَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ . قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ . قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾

[يوسف : ٩٠ - ٩٢]

وكما فعل سبحانه بقيادة الأحزاب الذين كانوا عدواً لله وللمؤمنين، وقال فيهم: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١]، ثم قال: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المتحنة: ٧]؛ وفي هذا ما دلّ على أن الشخص قد يكون عدواً لله، ثم يصير ولياً لله، موالياً لله ورسوله والمؤمنين؛ فهو سبحانه يتوب على من تاب، ومن لم يتب؛ فالى الله إياه، وعليه حسابه. وعلى المؤمنين أن يفعلوا معه ومع غيره ما أمر الله به ورسوله؛ من قصد نصيحتهم، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر؛ كما أمر الله ورسوله، لا اتباعاً للظن وما تهوى الأنفس، حتى يكون من خير أمة أخرجت للناس؛ يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويؤمنون بالله.

وهؤلاء يعلمون الحق ويقصدونه، ويرحمون الخلق، وهم أهل صدق وعدل؛ أعمالهم خالصة لله؛ صوابٌ موافقةٌ لأمر الله، كما قال تعالى: ﴿لِيَلْوَكُمْ أَتُكْمُ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧] و[الملك: ٢]. قال الفضيل بن عياض، وغيره: أخلصه، وأصوبه، والخالص أن يكون لله؛ والصواب أن يكون على السنة (١).

شروط
العمل
الصالح

(١) أورده بعض أهل التفسير؛ كالبيهقي في «تفسيره» وأشار إليه شيخ الإسلام في «الفتاوي» (١٨ / ٢٥٠) و«الافتضاء» (٢ / ٨٤٣).
○ قلت: وقد وجدته عند أبي نعيم في («الحلية» ٨ / ٩٥) ولا بأس بإسناده؛ وقد =

وهو كما قالوا؛ فَإِنَّ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ هُمَا دِينُ الْإِسْلَامِ الَّذِي ارْتَضَاهُ اللَّهُ؛
كما قال : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ
حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥] ؛ فالذي أسلم وجهه لله هو:
الذي يُخلص نيته لله، وبيتغي بعمله وجه الله ، والمحسن هو: الذي يُحسن
عمله؛ فيعمل الحسنات؛ والحسنات هي: العمل الصالح؛ والعمل الصالح
هو: ما أمر الله به ورسوله؛ من واجب ومستحب؛ فما ليس من هذا ولا
هذا، ليس من الحسنات، والعمل الصالح، فلا يكون فاعله محسنًا .

وكذلك قال لمن قال : ﴿ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ ،
قال : ﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ
وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ١١١] ،
[١١٢] ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ
مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥] .

والإسلام هو دينُ جميع الأنبياء والمرسلين ومن اتبعهم من الأمم؛ كما
أخبر الله بنحو ذلك في غير موضع من كتابه؛ فأخبر عن نوح (١)،
وإبراهيم (٢)، وإسرائيل (٣) عليهم السلام أنهم كانوا مسلمين ، وكذلك عن
أتباع موسى (٤)، وعيسى (٥) عليهما السلام، وغيرهم.

= ضَعَّفَ سَنَدَهُ أَخِي طَارِقُ حَجَّازِي فِي تَحْقِيقِهِ لشرح حديث: «الأعمال بالنيات»
للمصنف (ص ٤٦)؛ من أجل إبراهيم بن الأشعث الراوي عن الفضيل بن عياض؛ بما
لا يُسَلَّمُ له .

(١) كما في (يونس: ٧٢) .

(٢) كما في (البقرة: ١٢٨) و (آل عمران: ٦٧) .

(٣) كما في (البقرة: ١٣٢) .

(٤) كما في (الأعراف: ١٢٦) .

(٥) كما في (المائدة: ١١١) .

والإسلام هو أن يستسلم لله، لا لغيره^(١)؛ فيعبد الله ولا يُشرك به شيئاً، ويتوكل عليه وحده، ويرجوه، ويخافه وحده، ويُحبّ الله المحبة التامة، لا يُحب مخلوقاً كحبه الله، بل يُحبّ الله، ويُغضّ الله، ويوالي الله، ويُعادي الله؛ فمن استكبر عن عبادة الله لم يكن مسلماً، ومن عبد مع الله غيره لم يكن مسلماً، وإنما تكون عبادته بطاعته؛ وهو طاعة رسله، ﴿فَمَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾^(٢)؛ فكلُّ رسول بعث بشريعة، فالعمل بها في وقتها هو: دين الإسلام. وأما ما بُدِّلَ منها: فليس من دين الإسلام، وإذا نُسخَ منها ما نُسخَ لم يبق من دين الإسلام كاستقبال بيت المقدس في أول الهجرة بضعة عشر شهراً^(٣)، ثم الأمرُ باستقبال الكعبة؛ وكلاهما في وقته: دين الإسلام، فبعد النسخ لم يبق دين الإسلام إلا أن يُؤلّي المصلّي وجهه شطرَ المسجد الحرام^(٤).

فمن قصد أن يُصلّي إلي غير تلك الجهة، لم يكن على دين الإسلام؛ لأنه يريد أن يعبد الله بما لم يأمره، وهكذا كلُّ بدعة تُخالف أمر الرسول؛ إما أن تكون من الدين المبدّل الذي ما شرعه الله قط، أو من المنسوخ الذي

(١) والإسلام والاستسلام هو «الانقياد»؛ كما قال ابن منظور في («اللسان» ٢٠٨٠): «وأما الإسلام؛ فإن أبا بكر محمد بن بشار؛ قال: يقال فلانٌ مسلم وفيه قولان: أحدهما: هو المستسلم لأمر الله والثاني: هو المخلص ﷺ للعبادة».

(٢) (النساء: ٨٠).

(٣) ● كما في «صحيح البخاري» (رقم ٤٤٨٦، ٤٤٩٢) من حديث البراء رضي الله عنه مرفوعاً؛ وأخرجه أيضاً في كتاب «الإيمان» من «صحيحه».

(٤) يشير المصنف - طيب الله ثراه - إلى قول الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ - إلى قوله - ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ..﴾ [البقرة: ١٤٩].

● وانظر: «صحيح البخاري» (رقم: ٤٤٩٤).

نسخه الله بعد شرعه؛ كالتوجه إلى بيت المقدس؛ فلهذا كانت السنة في الإسلام؛ كالإسلام في الدين؛ هو الوسط^(١)؛ كما قد شُرح هذا في غير موضع .

النحاكم
عند النزاع
إلى الكتاب
والسنة

والمقصود هنا؛ أنه إذا ردَّ ما تنازع فيه الناس إلى الله والرسول؛ سواء كان في الفروع أو الأصول، كان ذلك خيراً وأحمدَ عاقبة؛ كما قال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء : ٥٩] ، وقال تعالى : ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة : ٢١٣] .

● وفي «صحيح مسلم»^(٢) عن عائشة «أنَّ النبي ﷺ كان إذا قام يُصَلِّي من الليل يقول : «اللهم ربَّ جبريلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ، فاطرَ السموات والأرض، عالمَ الغيب والشَّهادة أنتَ تحكمُ بينَ عبادك فيما كانوا فيه يَخْتَلِفُونَ، اهدني لما اختلفَ فيه من الحقِّ بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» .

أهل الحق
والسنة أتبع
الناس
لرسول
الامة ﷺ

وهذه حالُ أهلِ العلم والحقِّ والسنة؛ يعرفون الحقَّ الذي جاء به الرسول؛ وهو الذي اتَّفَق عليه صريحُ المعقول وصحيحُ المنقول؛ ويدعون إليه؛ ويأمرون به نصحاً للعباد وبيناً للهدى والسداد ، ومن خالف ذلك لم

(١) قال تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة : ١٤٣] .

(٢) (برقم : ٧٧٠) من طريق : عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنه فذكرته . وانظر : «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم ابن الحجاج» (ص ٨٢ ، ٨٣) للإمام الهروي - رحمه الله تعالى - .

يكن لهم معه هوى ، ولم يحكموا عليه بالجهل ، بل حكمه إلى الله والرسول ، فمنهم من يكفره الرسول ، ومنهم من يجعله من أهل الفسق أو العصيان ، ومنهم من يعذره ويجعله من أهل الخطأ المغفور ، والمجتهد من هؤلاء المأمور بالاجتهاد، يجعل له أجراً على فعل ما أمر به من الاجتهاد وخطؤه مغفور له ؛ كما دلّ الكتاب^(١).

وأما أهل البدع فهم أهل أهواء وشبهات، يتبعون أهواءهم فيما يحبونه ويغضونه، ويحكمون بالظن والشبه؛ فهم يتبعون الظن وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى.

أهل البدع
أهل أهواء
وشبهات

فكل فريق منهم قد أصل لنفسه أصل دين صنعه؛ إما برأيه وقياسه الذي يسميه عقليات؛ وإما بذوقه وهواه الذي يسميه ذوقيات؛ وإما بما يتأوله من القرآن، ويحرف فيه الكلم عن مواضعه، ويقول: إنه إنما يتبع القرآن؛ كالخوارج^(٢)، وإما بما يدعيه [من]^(٣) الحديث والسنة، ويكون كذباً وضعيفاً؛ كما يدعيه الروافض^(٢) من النص والآيات.

وكثير ممن يكون قد وضع دينه برأيه أو ذوقه، يحتج من القرآن بما يتأوله على غير تأويله، ويجعل ذلك حجة لا عمدة، وعمدته في الباطل (ب) على رأيه؛ كالجهمية والمعتزلة في الصفات والأفعال، بخلاف مسائل الوعد والوعيد؛ فإنهم قد يقصدون متابعة النص.

(١) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

(٢) راجع أمثال هذه الادعاءات الباطلة من أمثال هذه الفئات المضلة الضالة في رسالة «كيد الشيطان لنفسه قبل آدم عليه السلام؛ مع مذاهب الفرق الضالة» لابن الجوزي - رحمه الله - بتحقيقي ط ابن عباس بسمند.

(١) في «خ»: «في» والمثبت من المطبوع. (ب) في المطبوع «الباطن». وما أثبت من «خ».

● فالبِدْعُ نوعان : نوعٌ كان قَصْدُ أهلها متابعة النصِّ والرَّسُولِ، لكن غلطوا في فهم النصوص^(١)، وكذَّبوا بما يَخالف ظنهم من الحديث ومعاني الآيات؛ كالخوارج، وكذلك الشيعة المسلمين، بخلاف من كان منافقًا زنديقًا يُظهر التشيع، وهو في الباطن لا يعتقد الإسلام.

أصول
الفرق
الضالة
ليس فيهم
الجهمة
النفاء فهم
أشدَّ الناس
خبثًا

وكذلك المرجئة قصدوا اتباع الأمر والنهي، وتصديق الوعيد مع الوعد. وولهذا قال عبد الله بن المبارك^(١)، ويوسف بن أسباط، وغيرهما: إنَّ الثنتين وسبعين فرقة أصولها أربعة: «الشيعة، والخوارج، والمرجئة، والقدرية»^(٢).

(١) المروزي؛ قال الحافظ: «فقيه عالم جواد مجاهدٌ جُمعت فيه خصال الخير». ● وأما يوسف بن أسباط الشيباني؛ فقال الذهبي في «السير»: «الزاهد» من سادات المشايخ، له مواظ وحكم». قلت: وما قيل له؛ ما ذكره الذهبي فقال: «قال ابن خُبَيْق (ب): قلت لابن أسباط: لم لا تأذن لابن المبارك يسلم عليك؟ قال: خشيت أن لا أقوم بحقه، وأنا أحبه». قلت: أما حاله في الحديث؛ فقد وثقه ابن معين، وتكلم فيه البخاري وأبو حاتم - كما في «السير» (١٧١/٩) - من ناحية حفظه وضبطه. (٢) أما قول ابن المبارك ويوسف بن أسباط؛ فأخرجه ابن بطة في «الإبانة» كتاب الإيمان أثر رقم ٢٧٧، ٢٧٨.

● قال الشاطبي في «الاعتصام» (٢/٢٢٠، ٢٢١): «وقال جماعة من العلماء: أصول البدع أربعة، وسائر الثنتين والسبعين فرقة عن هؤلاء تفرقوا؛ وهم: الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة». قال يوسف بن أسباط: ثم تشعبت كل فرقة ثمان عشرة فرقة: فتلك ثنتان وسبعون فرقة، والثالثة والسبعون هي الناجية» انتهى. قلت: وسيأتي قولهما معًا في ص (٣٩٧). وراجع «الملل والنحل» للشهرستاني (١/١٤) وابن الجوزي في «التلبيس» في الكلام =

(١) في المطبوع «المنصوص» وما أثبت من «خ».

(ب) في «الميزان» ترجمة يوسف: «عبد الله بن خبيق الأنطاكي».

وأما الجهمية النافية للصفات، فلم يكن أصل دينهم اتباع الكتاب والرسول؛ فإنه ليس في الكتاب والسنة نصٌ واحدٌ يدلُّ على قولهم، بل نصوص الكتاب والسنة متظاهرةٌ بخلاف قولهم، وإنما يدعون التمسك بالرأي المعقول، وقد بسط القول على بيان فساد حججهم العقلية، وما يدعيه بعضهم من السمعيات، وبُين أن المعقولَ الصريحَ موافقٌ للمنقولَ الصحيح في بطلان قولهم، لا مخالف له.

○ والمقصودُ هنا؛ الكلامُ في أفعال الرب؛ فإنَّ الجهميةَ والمعتزلةَ ومن اتبعهم صاروا يسلُكُون فيه بأصلٍ أصلي بالمعقول، ويجعلونه العمدة، وخاضوا في لوازم القدر برأيهم المحض، فتفرَّقوا فيه تفرُّقاً عظيماً، وظهر بذلك حكمةُ نهي النبي ﷺ لأمتِه عن التنازع في القدر^(١)، مع أنَّ المتنازعين كان كلُّ منهما يُدلي بآية، لكن كان ذلك يُفْضي إلى إيمان كلِّ طائفةٍ ببعض الكتاب دون البعض، فكيف إذا كان المتنازعون عمدتهم رأيهم؟!
○ والحديثُ رواه أهلُ المسندِ والسننِ مُفصَّلاً، ورواهُ مُسلمٌ^(٢) - مُجْمَلًا -

الكلامُ في
أفعال
الرب
تعالى

حكمةُ نهي
النبي ﷺ
لأمتِه
عن
التنازع
في
القدر

= على أصول تلك الفرق؛ وقد أوردت نقولات في ذلك في تحقيقي لرسالة ابن الجوزي وهي: «كيد الشيطان لنفسه مع مذاهب الفرق الضالة» (١٤٤ ط ابن عباس).
(١) فعن عبد الله بن عمرو قال:

خرج رسولُ الله ﷺ ذات يومٍ والناس يتكلمون في القدر قال: وكأنما تفقأ في وجهه حبُّ الرِّمان من الغضب قال: فقال لهم: «ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟! بهذا هلك من كان قبلكم»، قال: فما غبِطت نفسي بمجلسٍ فيه رسولُ الله ﷺ لم أشهده، بما غبِطت نفسي بذلك المجلس، أتني لم أشهده.

أخرجه أحمد في «المسند» (٦٦٦٨) بإسناد حسن؛ وسيورده المصنف فيما يأتي.

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم ٢٦٦٦) (ص ٢٠٥٣) والنسائي في «الكبرى» (٣٣/٥) (حديث ٨٠٩٥) وأحمد في «مسنده» (٢/ ١٩٢) والآجري في «الشرعية» (رقم ١٤٢).

=

عن عبد الله بن رباح الأنصاري أن عبد الله بن عمرو قال : «هَجَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، فَسَمِعَ أَصْوَاتَ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا ﷺ يُعْرِفُ فِي وَجْهِهِ الْغَضَبُ، فَقَالَ : «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ» .

● وقال الإمام أحمد في «المسند» (١) : حدثنا أبو معاوية ثنا داود بن أبي

= من طريق :

حماد بن زيد عن أبي عمران الجوني قال : كتب إلي عبد الله بن رباح الأنصاري . . . فذكره .

○ هَجَرْتُ : بَكَرْتُ .

(١) إسناده حسن :

أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ١٧٨ ، ١٩٥ ، ١٩٦) وابن ماجه في «سننه» (رقم ٨٥) .

من طريقين :

أبي معاوية وإسماعيل بن علي عن داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فذكره قال البوصيري في «الزوائد» : «إسناده صحيح ، رجاله ثقات» .

○ قلت :

وداود بن أبي هند ، ثقة ؛ كما قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي .

وقد توبع من :

● الزهري ، أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ٢١٦ ، ٢١٧) ومن طريقه أحمد ابن حنبل في «مسنده» (٢/ ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٦) والبخاري في «خلق أفعال العباد» (رقم ١٦٥) والطبراني في «الأوسط» (رقم ٣٠١٩) والبيهقي في «شرح السنة» (١/ ٢٦٠) والآجري في «الشرعة» (رقم ١٤٣) من طريق معمر عن الزهري عن عمرو ابن شعيب به .

قال الهيثمي في «المجمع» : «رجالهم ثقات أثبات» .

٢ - ● وأبي حازم سلمة بن دينار ، أخرجه أحمد في «مسنده» (٢/ ١٨٢) وأبو حازم ثقة ثبت .

=

هند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « خرج رسول الله ﷺ ذات يوم ، والناس يتكلمون في القدر ، قال : فكأنما يُفَقَأُ في وجهه حبُّ الرُّمَّان من الغضب . قال : فقال : « مَا لَكُمْ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللَّهِ بِغَضِهِ بِيَعُضْ ؟ بِهَذَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ » ، قال : فما غبطتُ نفسي بمجلس فيه رسول الله ﷺ لم أشهده ، ما غبطتُ نفسي بذلك المجلس أني لم أشهده » . وهذا

= ٣- ● وحيد ومطر الوراق وعامر الأحول ، أخرجه «اللالكائي» في «أصول الاعتقاد» (١١١٨ ، ١١١٩) وابن بطة في «الإبانة» (٥٣٨ ، ١٢٧٦ ، ١٩٨٥) من طريق حماد بن سلمة به . وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، أخرجه الترمذي في «سننه» (٢١٣٣) وأبو يعلى في «المسند» (٦٠٤٥) وابن بطة في «الإبانة» (٥٣٩) ، (١٩٨٣) من طريق :

أبي بشر صالح بن بشير المري عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً .

قال الترمذي :

«هذا حديث حسن غريب . لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث صالح المري ، وصالح المري له غرائب ينفرد بها لا يتابع عليها » .

قال البخاري : منكر الحديث .

وقال الآجري أبو عبيد : قلت لأبي داود : يكتب حديث صالح المري ؟ فقال : لا .

وقال النسائي : ضعيف الحديث له أحاديث مناكير ، وقال مرة : متروك الحديث .

وعليه ؛ فهذه الطريق ضعيفة جداً ، لكنه ثابت من غير هذا الوجه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، كما ذكر المصنف - رحمه الله تعالى - في قوله : « وهذا حديث محفوظ من رواية عمرو ابن شعيب » .

○تنبيه : عبارة الترمذي : «هذا حديث حسن غريب» صحيحة ، وقد وقع عنده في «السنن المطبوع» وكذا في «تحفة الأحوذى» (٦ / ٣٣٦) : «حديث غريب» ، والصواب ما جاء هنا عند المصنف : «حديث حسن غريب» ويؤيد ذلك أن الحافظ المزني في «تحفة الأشراف» (١٠ / ٣٥٢) أورده بهذه العبارة ، وكذا صاحب «تحفة الأحوذى» المباركفوري أيضاً ، والله أعلم .

حديثٌ محفوظٌ من رواية عمرو بن شعيب . وقد رواه ابنُ ماجه من حديث أبي معاوية .

وكتب أحمد في رسالته إلى المتوكل هذا الحديث ^(١) ، وجعل يقول في رسالة الإمام أحمد إلى المتوكل : «إنا قد نُهينا عن أن نضرب كتاب الله بعضه ببعض» .

وروى هذا المعنى الترمذي ^(٢) من حديث أبي هريرة ، وقال : «حديث حسن غريب» ، قال : وفي الباب [عن عمر وعائشة وأنس] ^(٣) .

[فيلزمك] (ب) الذي فررت منه ، فإنه لما (ج) قيل : إن له حياة ، وعلمًا ، وقدرة ، وإرادة ، وغضبًا ، ورضى ، ونحو ذلك ، قلت : هذا يستلزم أن يكون موافقًا للمخلوق في مُسمّى هذه الأسماء ، وهذا تشبيه .

(١) كما في («السير» ١١ / ٢٨٢ ترجمة الإمام أحمد) . وقد طُبعت هذه الرسالة بتحقيق علي بن عبد العزيز الشبل بدار العاصمة .

● قلتُ : وعزاها الدكتور ناصر العقل في تعليقه على («الاقتضاء» ١ / ١٤٦) لابن الجوزي في («مناقب الإمام أحمد» ص : ٤٦١ ، ٤٦٢) وأبي نعيم في («الحلية» ٩ / ٢١٦ ، ٢١٧) .

(٢) هي دار إسحاق بن إبراهيم وزير الخلافة العباسية .
(٣) برقم (٢١٣٣) وفي سنده أبو بشر صالح بن بشير المري . قال البخاري : «منكر الحديث» - كما تقدّم - .

(١) ما بين المعقوفتين ليس في النسخ المطبوعة ، وإنما أثبتته من نصّ كلام المصنف في «الاقتضاء» (١٤٧/١) ؛ اضطررت إلى إثباته هنا لحاجة السياق إليه . ثم يظهر أن بعد هذه الفقرة سقطًا لم يتضح بعد ؛ فالله أعلم .

(ب) أضفته لحاجة السياق إليه .

(ج) في «المطبوع» : «كما» والمثبت من «خ» .

فقليل لك^(١): هذا يلزمُ مثله في الذَّاتِ؛ فإن قيل بتعطيل الذات^(٢)، فذلك يستلزم ما فررت منه؛ من ثبوت جسمٍ قديمٍ حاملٍ للأعراض والحركات؛ وإذا كان هذا لازماً لك على تقدير نفْيِ الذَّاتِ كما ثبت أنه لازمٌ على تقدير إثباتها، كان لازماً على تقدير النقيضين، النفي والإثبات، وما كان كذلك لم يمكن نفيه.

وأما نحن فقد بينا أن اللازم على تقدير إثباتها لا محذور فيه، وإنما المحذور لازمٌ على تقدير نفيها، وهذا قد بُسُط في غير هذا الموضع.

○ والمقصودُ هنا؛ أنه يُقال لهؤلاء^(٣) الذين ينفُونَ الحكمة، ثم الإرادة، ثم الفعل في الأفعال نظير ما قيل لأولئك^(٤) في الصفات، ويُجعل مبدأ الكلام من الإرادة في الموضعين. فيقال لمن أثبتها ونفى الحكمة من المنتسبين إلى إثبات القدر^(٥) والمنتسبين إلى السنة والجماعة: لِمَ نفيتُم الحكمة؟ فإذا قالوا: لأننا لا نعرف من يفعل لحكمة إلا من يفعل لغرض يعود إليه. وهذا لا يكون إلا فيمن يجوز عليه اللذة، والألم، والانتفاع، والضرر، والله منزّهٌ عن ذلك. فيُقال لهم ما قاله نفاة الإرادة^(٦)، وأنتم لا تعقلون إرادة إلا فيمن يجوز عليه اللذة، والألم، والانتفاع، والضرر، وقد قلتم: إن الله تعالى مريدٌ فإما أن تطردوا أصلكم النافي، فتنفوا الإرادة؛ أو المثبت، فتثبتوا

نفاة
الحكمة
والإرادة

(١) المقصودُ به الجهمي والمعتزلي الذي يُعطّل الصفات ويثبت الذات، فيقال له: القول في الصفات كالقول في الذات. (الطويان).

(٢) وهذا قول ملاحدة الصوفية، وغلاة الفلاسفة الذين يقولون بالوجود المطلق الذي لا حقيقة له في الأعيان. (الطويان).

(٣) الفلاسفة والجهمية. (خ).

(٤) المعتزلة والجهمية. (خ).

(٥) يعني الأشاعرة. (خ).

(٦) يعني: الجهمية والمعتزلة. (خ).

اللذة ، وإلا فما الفرق ^(١) ؟ فإذا قال نفاة الإرادة : فلهذا نفينا الإرادة ؛ كما رجّحه الرازي في «المطالب العالية» ، واحتجّ به الفلاسفة قيل لهم : فانفوا أن يكون فاعلاً ، فإنكم لا تعلمون فاعلاً غير مقهور إلا بإرادة ، ولا يعقلون ما يفعل ابتداء إلا بإرادة أو فاعلاً حياً إلا بإرادة ، أو فاعلاً مطلقاً إلا بإرادة . فإن قال أتباع أرسطو : فلهذا قلنا إنه لا يفعل شيئاً ، وليس بموجب بذاته شيئاً لكن قلنا : إنَّ الفلك يتشبه به ، أو قال من هو أعظم تعطيلاً منهم : فلهذا نفينا الأول بالكُلِّيَّة ، ولم نُثبت علة تفعل ، ولا علة يُتشبه بها . قيل لهم ^(٢) : فهذه الحوادث مشهودة ، وحركة الكواكب ، والشمس ، والقمر مشهودة ، فهذه الحركات الحادثة ، وغيرها من الحوادث ؛ مثل السحاب ، والمطر ، والنبات ، والحيوان ، والمعدن ، وغير ذلك مما يُشهد حدوثه : أحدث بنفسه من غير أن يُحدثه مُحَدِّثٌ قديمٌ ، أو لا بدَّ للحوادث من مُحَدِّثٍ قديمٍ ؟

فإن قالوا : بل حَدَثَ كُلُّ حَادِثٍ بنفسه من غير أن يُحدثه أحدٌ ؟ كان هذا ظاهرُ الفساد ، يُعلم بضرورة العقل أنه في غاية المكابرة ، ونهاية السفسطة ، مع لزوم ما فروا منه ؛ فإنهم فروا من أن يكون ثمَّ فاعلٌ مُحَدِّثٌ ، وقد أثبتوا فاعلاً مُحَدِّثاً ، لكن جعلوا كلَّ حَادِثٍ هو يُحدث نفسه ويفعلها ؛ فجعلوا ما ليس بشيء يجعل الشيء ، وجعلوا المعدم يُحدث الموجود ؛ فلزمهم ما فروا منه من إثبات فاعل ، مع ما لزمهم من الكفر العظيم ، وغاية الجهل ، وغاية فساد العقل .

وإن قالوا : بل كُلُّ مُحَدِّثٍ يُحدثه مُحَدِّثٌ ، وللمُحَدِّثِ مُحَدِّثٌ . قيل

(١) أي : لهؤلاء الذين ينكرون وجود الله . من (خ) .

(٢) كذا في المطبوع ، وفي «خ» : «فما المفرق !» .

لهم : هذا أيضاً ممتنع في صريح العقل، فإن التسلسل في الفاعل ممتنع بصريح العقل؛ واتفاق العقلاء؛ فإنه كلما كثر ما يُقدَّر أنه حادث، كان أحوج إلى القديم. فليس في تقدير حوادث لا تتناهى ما يُوجب استغناءها عن القديم، بل إذا كان المحدث الواحد لا بُدَّ له من مُحدث غيره، فمجموع الحوادث أولى بالافتقار إلى مُحدث لها خارج عنها كلياً؛ فإنَّ المحدث لمجموعها يمتنع أن يكون واحداً منها؛ فإنه يلزم أن يُحدث نفسه، ويمتنع أن يكون المجموع أحدث المجموع؛ فإنَّ الشيء لا يُحدث نفسه.

والمجموع هي الآحاد الحادثة وهيئتها الاجتماعية، وتلك الهيئة محتاجة إلى المجموع الذي هو كلُّ واحدٍ واحد. والمجموع ليس إلا الآحاد واجتماعها، وكلُّ ذلك مفتقر إلى مُحدث مباين لها؛ فلا بُدَّ للحوادث من قديم ليس بحادث.

ثم يُقال لهم: إذا قُدِّر تسلسل الفاعلين، وأن ما كان محدثاً له محدث، وهلم جرّاً؛ فهذا فيه إثبات ما فررت منه، وهو أنَّ هذا المحدث فعل هذا، وهذا فعل هذا. لكن أثبتُّم ما لا يتناهى من ذلك في آنٍ واحد، فركبتم ما فررت منه، مع لزوم هذه الجهالات التي تقتضي غاية فساد العقل، والكفر بالسمع. وإذا كان المحذور يلزمهم على تقدير أن يكون الحادث أحدث نفسه، أو أحدث كلَّ حادث حادثاً آخر، مع فساد هذين، تبين أنه لا ينفعه إنكار القديم. وإن قال^(١): بل أقرَّ بالمحدث القديم. قيل: فقد أقررت بفعل القديم للمحدث، وإذا ثبت أنَّ القديم فعل المحدث، وأنت لا تعلم فاعلاً إلا لجلب منفعة، أو دفع مضرة. قيل له: فما كان جوابك عن هذا، كان جواباً عن كونه يفعل بإرادته.

(١) أي: الفيلسوف الذي يقول بقدم العالم. (الطويان).

وقيل لمثبت الإرادة^(١): ما كان جوابك عن هذا، كان جواباً عن حكمته؛ فقد بين أن نفي الحكمة، فلا بد أن ينقض قوله، ويلزمه مع التناقض نفي الصانع، وهو مع نفي الصانع تناقضه أشد.

والمحذور الذي فر منه ألزم، فلم يُغن عنه فراره من إثبات الحكمة إلا زيادة الجهل والشر. وهكذا يُقال لمن نفي حبه، ورضاه، وبغضه، وسخطه^(٢).

وهذا مقام شريف من تدبره وتصوره تبين له أنه لا بد من الإقرار بما جاء به الرسول، وأنه هو الذي يوافق صريح المعقول، وأن من خالفه، فهو ممن لا يسمع، ولا يعقل، وهو أسوأ حالاً ممن فر من الملك العادل الذي يلزمه بطعام امرأته وأولاده، والزكاة الشرعية إلى بلاد ملكها ظالم ألزمه بإخراج أضعاف ذلك لخنازيره وكلابه، مع قلة الكسب في بلاده.

وبمثلة من فر من معاشره أقوام أهل صلاح وعدل ألزموه ما يلزم واحداً منهم من الأمور المشتركة إذ كانوا مقيمين أو مسافرين؛ أن يخرج مثلما يُخرجه الواحد منهم، فكره هذا، وفر إلى بلد، فألزمه أهلها بأن يُنفق عليهم ويخدمهم، وإلا قتلوه وما أمكنه الهرب منهم.

فمن فر من حكم الله ورسوله أمراً وخبراً، أو ارتد عن الإسلام، أو بعض شرائعه خوفاً من محذور في عقله، أو عمله، أو دينه، أو دنياه، كان ما يُصيبه من الشر أضعاف ما ظنه شراً في اتباع الرسول؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا

(١) وهو الأشعري.

(٢) وهم الأشاعرة الذين نفوا تلك الصفات مع الحكمة. (الطويان).

بَعِيدًا . وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا . فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا . أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا . وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا . فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ .

○ فصل ○

ويقال لهم : لِمَ فررتُم من إثبات المحبة، والحكمة، والإرادة والفعل ؟
 فإن قالوا: لأن ذلك لا يُعقل إلا في حق من يلتدّ، ويتألّم، وينتفع،
 ويتضرّر، والله متّزّ عن ذلك ، قيل للفلاسفة : فأنتُم تُثبتون أنه مُستلذّ،
 مبتهج، فهذا غير محذورٍ عندكم .

وإن قلّتم : لأن ذلك يستلزم لذّةً حادثة ، قيل لكم : في حلول
 الحوادث قولان ، وليس معكم في النفي إلا ما يدلّ على نفي الصفات
 مطلقاً؛ كدليل التركيب ، وقد عُرِف فساده من وجوه .

وقيل للجهمية والمعتزلة : إن أردّتم أنّ ذلك يقتضي حاجته إلى العباد،
 وأنهم يضروّنه أو ينفعونه ، فهذا ليس بلازم ، ولهذا كان الله منزهاً عن
 ذلك؛ كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح الإلهي ^(١) : «يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ

(١) حديث صحيح :

وهو جزء من حديث طويل مشهور أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم ٢٥٧٧)
 والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٩٧) والحاكم في «مستدرّكه» (٤ / ٢٤١) والطبراني
 في «الدعاء» له (٧٩١ / ٢) (رقم ١٤) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢ / ٥٢)
 (٦٢٧) من طريق :

أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر جندب بن جنادة الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ
 فيما يروى عن ربه عز وجل قال : «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي»
 ● قال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - :
 «ليس لأهل الشام حديث أشرف من هذا الحديث » .

وانظر :

«رياض الصالحين» للنووي (رقم ١١١) ط دار الريان، و «جامع العلوم والحكم» لابن
 رجب . الحديث «الرابع والعشرون» (ص ٢٨٣ دار الحديث)؛ ففيه شرحٌ مانعٌ مفيد .

لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي».

اللهُ غنيٌّ
عن العالمين

فَاللَّهُ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى عِبَادِهِ لِيَنْفَعُوهُ، أَوْ يَخَافَ مِنْهُمْ أَنْ يَضُرُّوهُ ،
وَإِذَا كَانَ الْمَخْلُوقُ الْعَزِيزُ لَا يَتِمَكَّنْ غَيْرَهُ مِنْ قَهْرِهِ، فَمَنْ لَهُ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ،
وَكُلُّ عِزَّةٍ فَمَنْ عِزَّتُهُ أَبْعَدَ عَنْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الْحَكِيمُ الْمَخْلُوقُ إِذَا كَانَ لَا
يَفْعَلُ بِنَفْسِهِ مَا يَضُرُّهَا، فَالْخَالِقُ جَلَّ جَلَالُهُ أَوْلَى أَنْ لَا يَفْعَلَ ذَلِكَ لَوْ كَانَ
مُمْكِنًا؛ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ مُمْتَنِعًا، قَالَ تَعَالَى : ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي
الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ
عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٦] . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمُ
الْمَنَ وَالسَّلْوَ كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾
[الأعراف: ١٦٠] .

فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّ الْعِصَاةَ لَا يَضُرُّونَهُ، وَلَا يَظْلِمُونَهُ؛ كَعِصَاةِ الْمَخْلُوقِينَ؛ فَإِنَّ
مَمَالِيكَ السَّيِّدِ، وَجُنْدَ الْمَلِكِ، وَأَعْوَانَ الرَّجُلِ، وَشُرَكَاءَهُ إِذَا عَصَوْهُ فِيمَا
يَأْمُرُهُمْ وَيُطْلِبُهُ مِنْهُمْ، فَقَدْ يَحْصُلُ لَهُ بِذَلِكَ ضَرَرٌ فِي نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ
عَرْضِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ ظَلَمًا لَهُ .

وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى أَنْ يَضُرَّهُ وَلَا يَظْلِمَهُ؛ وَإِنْ ﴿كَانَ الْكَافِرُ
عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥] ^(١) فَمُظَاهَرَتُهُ عَلَى رَبِّهِ، وَمُعَادَاتُهُ لَهُ، وَمُشَاقَقَتُهُ،
وَمُحَارَبَتُهُ، عَادَتْ عَلَيْهِ بِضُرِّهِ وَظُلْمِهِ لِنَفْسِهِ، وَعَقُوبَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

وَأَمَّا النِّفْعُ فَهُوَ سُبْحَانَهُ غَنِيٌّ عَنِ الْخَلْقِ، لَا يَسْتَطِيعُونَ نَفْعَهُ فَيَنْفَعُوهُ؛ فَمَا
أَمْرُهُمْ بِهِ إِذَا لَمْ يَفْعَلُوهُ لَمْ يَضُرُّوهُ بِذَلِكَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ
حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]

(١) أي: معاوَنًا لِلْأَنْدَادِ. فَالْكَافِرُ عَاوِنُهَا؛ وَظَاهِرٌ عَلَى رَبِّهَا، وَصَارَ عَدُوًّا لِرَبِّهِ، مُبَارِزًا لَهُ
فِي الْعَدَاوَةِ وَالْحَرْبِ. وَهُوَ الَّذِي خَلَقَهُ وَرَزَقَهُ، وَلَيْسَ يَخْرُجُ عَنْ مَلِكِهِ، وَسُلْطَانِهِ،
وَقَبْضَتِهِ، وَهُوَ مُسْتَمِرٌّ عَلَى هَذِهِ الْمَعَادَاةِ وَالْمُبَارَاةِ. («تفسير السعدي» ص ٥٣٣ الرسالة).

وقال: ﴿وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٤٠]
 وَقَالَ: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ
 لَكُمْ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الزمر: ٧] .

وإن أردتم أنه هو سبحانه لا يُريد، ولا يفعل ما يفرح به، ويسرُّ به،
 ويجعل عباده المؤمنين يفعلون ما يفرح به، فمن أين لكم هذا؟ .

وإن سمى هذا لذة، فالألفاظ المجملة التي قد يُفهم منها معنى فاسد إذا
 لم ترد في كلام الشارع، لم تكن محتاجين إلى إطلاقها؛ كلفظ «العشق» .
 وإن أُريد به المحبة التامة .

وقد أطلق بعضهم على الله أنه يعشق، ويعشق، وأراد به أنه يُحبُّ
 ويُحبُّ محبة تامة، فالمعنى صحيح، والمعنى فيه نزاع^(١) . واللذة يفهم منها
 لذة الأكل، والشرب، والجماع؛ كما يُفهم من العشق: المحبة الفاسدة،
 والتصور الفاسد، ونحو ذلك مما يجب تنزيه الله عنه . فإن الذين قالوا: لا
 يجوز وصفه بأنه يعشق؛ منهم من قال: لأن العشق هو: الإفراط في
 المحبة، والله تعالى لا إفراط في حبه . ومنهم من قال: لأن العشق لا يكون
 إلا مع فساد التصور للمعشوق، وإلا؛ فمع صحة التصور لا يحصل إفراط
 في الحب، وهذا المعنى لا يُمدح فاعله؛ فإن من تصور في الله ما هو مُنزه
 عنه فهو مذموم على تصوُّره، ولوازم تصوُّره .

ومنهم من قال: لأن الشرع لم يرد بهذا اللفظ، وفيه إبهام، وإيهام،
 فلا يُطلق . وهذا أقرب .
 وآخرون يُنكرون محبة الله، وأن يُحبُّ ويُحبُّ كالمعتزلة؛ والجهمية،
 كالثلة والمعتزلة .

(١) وقال تلميذه ابن القيم في «طريق الهجرتين» (٤٨٤) : «لفظ العشق لما لم يرد به
 سمع؛ فإنه يمتنع إطلاقه عليه سبحانه» .

ومن وافقهم من الأشعرية، وغيرهم، فهؤلاء يكونُ الكلامُ معهم في كونه يُحِبُّ، ويُحَبُّ؛ كما نطق به الكتاب والسنة في مثل قوله : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المائدة: ٥٧]، لا في لفظ العشق.

كذلك لفظ اللذة فيه إبهام، وإيهام، والشرع لم يرد بإطلاقه، ولكن استفاضَ عن النبي ﷺ أن الله يفرحُ بتوبة التائب أعظم من فرح من وجد راحلته بعد أن فقدها، وأيس منها في مفازة مهلكة، يائس^(١) الحياة والنجاة من تلك الأرض، ومن وجود مركبه، ومطعمه، ومشربه، ثم وجد ذلك بعد اليأس؛ قال النبي ﷺ : «كَيْفَ تَجِدُونَ فَرَحَهُ بِدَائِهِ؟» قَالُوا عَظِيمًا يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «لِلَّهِ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ هَذَا بِرَاحِلَتِهِ»^(١).

صفة
الفرح
والمحبة

وقد نطق الكتاب والسنة بأنه يحب المتقين^(٢)، والمحسين^(٣)، والصابرين^(٤)، والتوابين^(٥)، والمتطهرين^(٦)، والذين يقاتلون في سبيله صفًا، كأنهم بنيان مرصوص^(٧)، وأنه يرضى عن المؤمنين^(٨).

فإذا كنتم نفيتم حقيقة الحب والرضى لأن ذلك يستلزم اللذة بحصول المحبوب. قيل لكم : إن كان هذا لازمًا، فلازم الحق حقًا، وإن لم يكن لازمًا بطل نفيكم، والفرح في الإنسان هو لذة تحصل في قلبه بحصول

(١) سبق الحديث وهو صحيح؛ أخرجه الشيخان، وقد تقدم في (ص ٣١٠).

(٢) كما في («آل عمران» : ٧٦).

(٣) كما في («البقرة» : ١٩٥).

(٤) كما في («آل عمران» : ١٤٦).

(٥، ٦) كما في («البقرة» : ٢٢٢).

(٧) كما في («الصف» : ٤).

(٨) كما في («الفتح» : ١٨) («والتوبة» : ١٠٠).

(١) كذا في «خ» وفي «المطبوع» : «ويش من».

محبوبه .

وقد جاء أيضاً وصفه تعالى بأنه يُسرّ في الأثر، والكتب المتقدمة؛ وهو مثل لفظ الفرّح .

وأما الضحك فكثيرٌ في الأحاديث ^(١) ؛ ولفظ البشاشة جاء أيضاً: (أنه يتبشش للداخل إلى المسجد؛ كما يتبشش أهلُ الغائب بغائبهم إذا قدم)^(٢) . وجاء في الكتاب والسنة ما يلائم ذلك ويُناسبه شيءٌ كثير .

(١) كما في البخاري (٦٥٧١) ومسلم (١٨٦ ، ١٨٧) وسواها من النصوص، وانظر «الواسطية» لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في هذا الباب .

(٢) صحيح موقوف .

وقد أخرجه ابن ماجه في («السنن» ٨٠٠) وأحمد في («المسند» ٨٣٥٠ ، ٩٨٤١) وابن حبان في («الصحيح» ١٦٠٧ ، ٢٢٧٨) والحاكم في («المستدرک» ١ / ٣١٣) والطبراني في («المسند» ٢٤٥٥ ط هجر) وابن خزيمة في («الصحيح» ٢ / ٣٧٩) وابن بطة في («الرد على الجهمية» ٣ / ٣٣٤ رقم ٢٦٥) .

من طرق (ابن وهب وأبي داود وآدم بن أبي إياس وشبانة وحجاج وعثمان بن عمر ويحيى بن أبي بكير وأبي النضر وحسين بن محمد) كلهم عن ابن أبي ذئب عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً . وأخرجه أحمد بن منيع في («المسند» كما في المطالب » ٢ / ٤٠٠ قرطبة) والبخاري في («الاجعديات» ٢ / ١٠١٤) (٢٩٣٩) من طريق :

يعقوب بن الوليد وابن أبي بكر عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً (بإسقاط سعيد ابن يسار) .

● قلت: والرواية الأولى أصح . وإسنادها صحيح ؛ ولذلك قال الحاكم عقبه : «هذا حديثٌ على صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ، وقد خالف الليثُ بن سعد: ابن أبي ذئب . فرواه عن المقبري عن أبي عبيدة عن سعيد بن يسار أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ : «لم يتوضأ أحدكم . . . فذكره» . ا.هـ .

● قلتُ : ورواية الليث بن سعد التي خالف فيها ابن أبي ذئب .

= رواها أحمد في («المسند» ٨٠٦٥ ، ٩٨٤٢ ، ٨٤٨٧) ط الرسالة وابن خزيمة في («الصحيح» ٣٧٤ / ٢) (١٤٩١) والبيهقي في («الأسماء والصفات» ٩٩٨) وأشار إليها الذهبي في («التلخيص على المستدرک» ٣١٣ / ١) من طرق (هاشم وشعيب ويحيى بن بكير وحجاج ويونس) كلهم عن الليث المصري عن المقبري ^(١) عن أبي عبيدة أو ابن عبيدة عن سعيد بن يسار ^(٢) عن أبي هريرة مرفوعاً . (يعني بإدخال أبي عبيدة هذا بين المقبري وبين سعيد بن يسار) بخلاف رواية ابن أبي ذئب . قلت : وأبو عبيدة هذا جهله الدارقطني في («العلل» ٨ / ١١) وقال العلامة أحمد شاكر في التعليق على («المسند» ١٥ / ٢٠٤) : « وأبو عبيدة لم أستطع تعيين من هو...! » .

قلت : والليث ثبت في المقبري ؛ ولذلك قال الدارقطني : « ويشبه أن يكون الليث قد حفظه من المقبري » . وعليه ؛ فإذا رجحت رواية الليث على الرواية الأولى كان الحديث بهذا ضعيفاً لا يصح وقدمت على رواية الليث على رواية ابن أبي ذئب . لكن ابن أبي ذئب تويع على روايته من :

١ - * ابن عجلان ؛ وقد اختلف عليه :

فرواه (القطان وسليمان بن بلال ومحمد بن الزبرقان وزيادة) عن ابن عجلان عن المقبري عن سعيد ابن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً .
أخرجه ابن خزيمة في («الصحيح» ١ / ١٨٦) (٣٥٩) وكما في («العلل» للدارقطني ٨ / ١١) وخالف هؤلاء :

١ - يحيى القطان . أخرجه مسدد بن مسرهد كما في («المطالب» ٢ / ٣٩٣) (٥٧١) .

٢ - وأبو عاصم النبيل . كما في («العلل» ٨ / ١١) للدارقطني .

فروياه عن ابن عجلان عن المقبري عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة موقوفاً . =

(١) ورواه الحارث بن أبي أسامة كما في («بغية الحارث» للهيتمي رقم ١٢٣) و («المستزاد من الاتحاف» للبوصيري كما في «المطالب» ٢ / ٤٠٠ قرطبة) من طريق أبي النضر عن الليث المصري به (لكن بإسقاط المقبري) .

(٢) أورد الدارقطني في («العلل») طريق قتبية بن سعيد عن الليث المصري به (لكن بإسقاط سعيد بن يسار) .

فيقال لمن نفى ذلك: لم نفيتَه؟ ولم نفيتَ هذا المعنى؛ وهو وصفُ كمالٍ لا نقصَ فيه؟ ومن يتصف به أكمل من لا يتصف به؟ وإنما النقصُ فيه أن يحتاج فيه إلى غيره، والله تعالى لا يحتاجُ إلى أحدٍ في شيء؛ بل هو: ﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦].

لكن القدرية قد يُشكل هذا على قولهم؛ فإن العباد عندهم مستقلون

= ● قلتُ: ولعلّ هذا هو الصواب أعني الوقف في طريق ابن عجلان . ولذلك قال الحافظ عقب رواية يحيى القطان في («المطالب العالية» ٢ / ٣٩٣) : «صحيح موقوف» .

- قلت : وقد تابع ابن أبي ذئب أيضاً :

٢ - ** أبو معشر - لكنه ضعيفٌ - ذكره الدارقطني في «العلل» .

○ قلت :

ومن صحّح إسنادَ هذا الحديث - أعني الرواية الأولى - المرفوعة - :

١ - الحاكم في «المستدرک» .

٢ - البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (١ / ٢٨١) .

٣ - العلامة أحمد شاكر في تحقيق «المسند» (١٥ / ٢٠٤) .

٤ - العلامة الوادعي في «الجامع الصحيح» (٢ / ٣٢، ٣٣) .

٥ - الحاشدي في تحقيق «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢ / ٤٢١، ٤٢٢) .

٦ - عبد المحسن التركي في «تحقيق الطيالسي» (٤ / ٩٥، ٩٦) .

٧ - الأعظمي في تحقيق «صحيح ابن خزيمة» .

٨ - شيخنا أحمد أبو العنين في «السراج المبين في أحكام الجماعة» (٤٣، ٤٤) .

● قلت : والأقرب - والله أعلم - من ناحية الترجيح بين الروايات أن الحديث الصواب فيه الوقف على أبي هريرة، لكن يقال : إنه لا يُقال من قبيل الرأي فيأخذ حكم المرفوع ؛ والله أعلم . وأحيل القارئ مرة ثانية إلى «العلل» للدارقطني ففيه إشارة إلى ذلك الإعلال بضميمة تصويب الحافظ للوقف من طريق القطان ؛ ومن المعاصرين من ضعّف الحديث من ناحية الرفع؛ كالشيخ الأرنؤوط في تعليقه على المسند في أكثر من موضع، والله أعلى وأعلم .

بإحداث فعلهم، ولكن هذا مثل إجابة دعائهم، وإثابتهم على أفعالهم، ونحو ذلك مما فيه من أن أفعالهم تقتضي أموراً يفعلها هو، وهم لا يَفْرُون من كونه يجب عليه أشياء، وأنه يفعل ما يجب عليه؛ فيكون العبد قد جعله مريداً لما لم يكن مريداً له؛ وحينئذ: فإذا كان العباد يجعلونه مريداً عندهم، فالقول في لوازم الإرادة؛ كالقول فيها. وهذا إما أن يدل على فساد قولهم في القدر، وهو الصواب، وإما أن يقولوا: إن مثل ذلك جائز على الله، وجائز أن يجعله العبد مريداً بدون مشيئته لذلك، وبدون أن يكون هو الذي شاء ذلك من العبد، فيلزمهم في لوازمها ما يلزمهم فيها.

وأما على قول المثبتة^(١)؛ فكل ما يحدث، فهو بمشيئته، وقدرته، فما جعله أحد مريداً فاعلاً، بل هو الذي يحدث كل شيء، ويجعل بعض الأشياء سبباً لبعض.

فإن قال نافي المحبة، والفرح، والحكمة، ونحو ذلك: هذا يستلزم حاجته إلى المخلوق، ظهر فساد قوله.

وإن قيل: إن ذلك إن كان وصف كمال؛ فقد كان فاقداً له، وإن كان نقصاً: فهو منزّه عن النقص. قيل له: هو كمال حين اقتضت الحكمة حدوثة، وحدوثة قبل ذلك قد يكون نقصاً في الحكمة، أو يكون ممتنعاً غير ممكن؛ كما يُقال في نظائر ذلك، وتتمام البسط في هذا الأصل مذكور في غير هذا الموضع.

○ والمقصود هنا؛ التنبيه على لوازم ذلك؛ فإن نفاة ذلك: نفوا أن يكون في الممكن فعل يُنزّه عنه، فليس عندهم فعل يحسن منه، وفعل يُنزّه عنه، بل عندهم تقسيم الأفعال؛ أفعال الرب والعبد إلى حسن وقبيح، لا يكون

الكلام
حول
الحسن
والقبح
ومذاهب
الفرق فيها

(١) للقدر.

عندهم إلا بالشرع ، وذلك لا يرجع إلى صفةٍ في الفعل ، بل الشارعُ عندهم يُرجِّح مثلاً على مثل .

والحَسَنُ والقبيحُ إنما يُعقل إذا كان الحَسَنُ ملائماً للفاعل ؛ وهو الذي يلتذُّ به ، والقبيحُ يُنافيه ؛ وهو الذي يتألم به . والحَسَنُ والقُبْحُ في أفعال العباد بهذا الاعتبار متفقٌ على جوازه ، وإنما النزاع في كونه يتعلَّق به المدح والثواب ، وهذا في الحقيقة يرجع إلى الألم واللذة . فلهذا سلَّم الرازي في آخر عمره ما ذكره في كتاب [أقسام اللذات] (١) .

إن الحُسْنَ والقُبْحَ العقليَّين ثابتان في أفعال العبادِ دونَ الرَّبِّ، إذا كان معناهما يؤول إلى اللذة والألم .

والمعتزلة أثبتوا حسناً وقبحاً عقليين في فعل القادر مطلقاً، سواء كان قديماً أو محدثاً ، وقال : الحُسْن «ما للقادر فعله» والقبيح «ما ليس له فعله»، وقالوا: إن ذلك ثابتٌ بدون كونه مستلزماً للذة والألم؛ كما ادَّعوا ثبوت حكمته للفاعل القادر، ولا تعود إليه، ولا يستلزم اللذة؛ فادَّعوا ما هو خلاف الموجود والمعقول. ولهذا تسلَّط عليهم النفاة، فكان حجَّتُهم عليهم أن يُثبتوا أن هذا أمرٌ لا يُعقل إلا مع اللذة والألم. ثم يقولون: وذلك في حقِّ الله مُحالٌ. فحجَّتُهم مبنيةٌ على مُقَدِّمتين: أن الحُسْنَ والقُبْحَ والحكمة مستلزمٌ للذة والألم، وذلك في حقِّ الله محال. والمعتزلة منعوا المقدمة الأولى، فغلبوا معهم. والمقدمة الثانية: جعلوها محلَّ وفاق، وهي مناسبةٌ لأصول المعتزلة؛ لكونهم ينفون الصفات؛ فنفيُّ الفعل القائم به أولى على أصلهم، ونفي مقتضى ذلك أولى على أصلهم.

(١) قال الشيخ الفقي : «هنا بياض في الأصل مقدار كلمتين - ولعل مكان هذا البياض اسم الكتاب» ١. هـ. قلت : وقد سبق ذكرُ اسمه (ص : ٢٠١) .

وهذه المقدمة التي اشتركوا فيها تقتضي: نفي كونه مريداً، ونفي كونه فاعلاً، ونفي حدوث شيء من الحوادث؛ كما أن نفي الصفات يقتضي: نفي شيء قائم بنفسه موصوف بالصفات.

فَنَفْيُ اتِّصَافِهِ بِالصِّفَاتِ: يَسْتَلْزِمُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي الْوُجُودِ شَيْءٌ يَتَّصِفُ بِصِفَةٍ، وَنَفْيُ فِعْلِهِ، وَإِحْدَاثُهُ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ فِي الْوُجُودِ شَيْءٌ حَادِثٌ؛ فَكَانَ مَا نَفَوْهُ مُسْتَلْزَمًا نَهَايَةَ السَّفْسُطَةِ، وَجَحْدَ الْحَقَائِقِ؛ وَلِهَذَا كَانَ مِنْ وَاقِفٍ هَؤُلَاءِ عَلَى نَفْيِ مَحَبَةِ اللَّهِ لِمَا أَمَرَ بِهِ مِنَ الصُّوْفِيَّةِ، يُلْزِمُهُمْ تَعْطِيلُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَأَنْ لَا يَنْفِي إِلَّا الْقَدْرَ الْعَامَ.

وقد التزم ذلك طائفة من محققهم، وكان نفي الذات يستلزم نفي الصفات، وأن لا يكون موجودان، أحدهما: واجب قديم خالق، والآخر: ممكن، أو محدث، أو مخلوق. وهكذا التزمه طائفة من محققهم؛ وهم القائلون بوحدة الوجود، وهؤلاء يقولون بكون العبد أولاً يشهد الفرق بين الطاعة والمعصية، ثم يشهد طاعة بلا معصية، ثم لا طاعة ولا معصية، بل الوجود واحد؛ فالذين أثبتوا الحسن والقبح في الأفعال، وأن لها صفات تقتضي ذلك، قالوا بما قاله جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم.

قال أبو الخطاب^(١): هذا قول أكثر الفقهاء والمتكلمين. لكن تناقضوا، فلم يُثبتوا لازم ذلك، فتسلط عليهم النفاة. والنفاة لما نفوا الحسن والقبح في نفس الأمر، قالوا: لا فرق في ما يخلقه الله، وبما يأمر به بين فعل وفعل، وليس في نفس الأمر حسن، ولا قبيح، ولا صفات تُوجب ذلك،

(١) الحنبلي؛ فقيه بغداد: محفوظ بن أحمد الكلوذاني؛ كما في «التذكرة» ص (١٢٦)، وقال الحافظ ابن كثير في «البداية» ١٢ / ١٩٣: «أبو الخطاب الكلوذاني، أحد أئمة الحنابلة ومصنفيهم، سمع الكثير وتفقه بالقاضي أبي يعلى».

واستثنوا ما يوجب اللذة والألم ، لكن اعتقدوا ما اعتقدته المعتزلة أن هذا لا يجوز إثباته في حق الرب . وأما في حق العبد : فظنوا أن الأفعال لا تقتضي إلا لذة وألماً في الدنيا . وأما كونها مشتملة على صفات تقتضي لذة وألماً في الآخرة ، فذاك عندهم باطل ، ولم يمكنهم أن يقولون : إن الشارع يأمر بما فيه لذة مطلقاً ، وينهي عما فيه ألم مطلقاً ، وكون الفعل يقتضي ما يوجب اللذة ، هو عندهم من باب التولد . وهم لا يقولون به ، بل قدرة العبد عندهم لا تتعلق إلا بفعل في محلها ، مع أنها عند شيخهم غير مؤثرة في المقدور ، ولا يقول : إنَّ العبدَ فاعلٌ في الحقيقة ، بل كاسب .

ولم يذكروا بين الكسب والفعل فرقاً معقولاً ، بل حقيقة قولهم قول جهم : إنَّ العبد لا قدرة له ، ولا فعل ، ولا كسب .

والله عندهم فاعل فعل العبد ، وفعله هو نفس مفعوله ، فصار الرب عندهم فاعلاً لكل ما يوجد من أفعال العباد ، ويلزمهم أن يكون هو الفاعل للقبائح ، وأن يتَّصف بها على قولهم أنه يُوصف بالصفات الفعلية القائمة بغيره .

وقد تناقضوا في هذا الموضع فجعلوه متكلماً بكلام يقوم بغيره ، وجعلوه عادلاً ، ومحسناً بعدل وإحسانٍ يقوم بغيره . كما قد بسط في غير هذا الموضع .

وحينئذٍ فما بقي يمكنهم أن يفرّقوا بين ممكن وممكن من جميع الأجناس ؛ أي يقولوا : هذا يحسن من الرب فعله ، وهذا يُنزّه عنه ، بل يجوز عندهم أن يفعل كلَّ ممكن مقدور والظلم عندهم هو فعل ما نهى المرء عنه ، أو التصرف في ملك الغير ، وكلاهما ممتنع في حق الله ، فأما أن يكون هناك أمر ممكن مقدور ، وهو مُنزّه عنه ، فهذا عندهم لا يجوز .

فلهذا جَوَزُوا عليه كلَّ ما يُمكن، ولا ينزهونه عن فعل لكونه قبيحًا، أو نقصًا، أو مذمومًا، ونحو ذلك. بل يعلم ما يقع وما لا يقع بالخبر؛ أي بخبر الرّسول كما علم بخبره المأمور والمحظور، والوعد والوعيد، والثواب والعقاب، أو بالعادة مع أنَّ العادة يجوز انتقضها عندهم. لكن قالوا: قد يُعلم بالضرورة عدم ما يجوز وقوعه، من غير فرق؛ لا في الوجود، ولا في العلم بين ما علموا انتفاءه، وما لم يعلموه؛ إذ كان الأصل قولهم هو جواز التفريق بين المتماثلين بلا سبب، فالإرادة القديمة عندهم تُرجَّح مثلاً على مثل بلا سبب في خلق الرب وفي أمره، وكذلك عندهم قد يحدث في قلب العبد علماً ضرورياً بالفرق بين المتماثلين بلا سبب، فلهذا قالوا: إن الشرع لا يأمر وينهى لحكمة.

ولم يعتمدوا على المناسبة، وقالوا: علل الشرع أمارات، كما قالوا: إن أفعال العباد أمارات على السعادة والشقاء فقط، من غير أن يكون في أحد الفعلين معنى يُناسب الثواب أو العقاب.

ومن أثبت المناسبة من متأخريهم؛ كأبي حامد، ومن تبعه. قالوا: عرفنا بالاستقراء أنَّ المأمور به تقترب به مصلحة العباد؛ وهو حصول ما ينفعهم، والمنهي عنه تقترب به المفسدة، فإذا وُجد الأمر والنهي علماً ووجود قرينه الذي علم بعادة الشرع من غير أن يكون الرب أمر به لتلك المصلحة، ولا نهى عنه لتلك المفسدة.

وجُمُهورُهُم وأئمتهم على أنه يمتنع أن يفعل لحكمة.

لكن الآمديّ قال: إنَّ ذلك جائز غير واجب، فلم يجعله واجباً، ولا ممتنعاً.

○ فَصْلُ ○

وهذا الأصلُ دخل في جميع أبواب الدين؛ أصوله، وفروعه؛ في خلق حكمة الله الربِّ لما يخلقه، ورزقه، وإعطائه، ومنعه، وسائر ما يفعله - تبارك وتعالى - في مخلوقاته ودخل في أمره، ونهيه، وجميع ما يأمر به، وينهى عنه.

ودخل في المعاد؛ فعندهم يجوز أن يُعَذَّبَ الله جميع أهل العدل والصلاح والدين، والأنبياء والمرسلين بالعذاب الأبدي، وأن يُنعم جميع أهل الكذب والظلم والفواحش بالنعيم الأبدي. لكن بمجرد الخبر عرفنا أنه لا يفعل هذا.

ويجوزُ عندهم أن يُعَذَّبَ من لا له ذنبٌ أصلاً بالعذاب الأبدي.

بل هذا واقعٌ عند من يقول بأنَّ أطفال الكُفَّار يُعَذَّبون في النَّار مع آبائهم^(١)؛ فإنهم كلهم يُجوزون تعذيبهم؛ إذ كان عندهم يجوز تعذيب كل حيٍّ العذاب المؤبد بلا ذنب، ولا غرض، ولا حكمة.

لكن: هل يقع هذا في أطفال المشركين؟ منهم من جزم بوقوعه؛ كالقاضي أبي يعلى، ومن وافقه. ومنهم من توقَّفَ لعدم الدليل السمعي عنده، لا لمانع عقلي؛ كالقاضي أبي بكر، ونحوه. وليس عندهم من أفعال الربِّ ما ينزهونه عنه، أو ما تقتضي الحكمة وجوده، بل يجوز عندهم أن يفعل كل ممكن، ويجوز أن لا يفعل شيئاً من الخير.

لكن إذا أخبر أنه يفعل شيئاً، أو أنه لا يفعله، علم أنه واقعٌ، أو غير

(١) وهذه المسألة اختلف فيها الناس على ثلاثة أقوال؛ انظرها عند ابن كثير في «تفسيره» عند (آية الإسراء: ١٥). وقد جمع أخونا محمد بن عبده الأقوال الواردة في هذه المسألة مع أدلتها ومناقشتها في رسالة بعنوان: «مصير موتى الأطفال في الآخرة».

واقع بالخبر ، ويجوز عندهم أن يُعَذَّب من لا ذنب له ، ومن هو أبر الناس وأعدلهم وأفضلهم عذاباً مؤبداً لا يُعَذَّب أحدًا من العالمين ، ويجوز أن يُنعم شرُّ الخلق من شياطين الإنس والجنّ نعيمًا في أعلى درجات الجنة ، لا يُنعم مثله لمخلوق ، لكن لما أخبر بأن المؤمنين يدخلون الجنة ، والكفار يدخلون النار ، علم ما يقع ، مع أنه لو وقع ضده لم يكن بينهما فرق عندهم ، ثم مع مجيء الخبر فكثير منهم وافقه . أما في جنس الفساق مطلقاً ، فيُجوزون أن يدخل جميعهم الجنة ، ويُجوزون أن يدخل جميعهم النار ، ويُجوزون أن يدخل بعضهم ، كما يقوله من يقوله ممن وافق^(١) الشيعة ، والأشعرية ؛ كالقاضي أبي بكر ؛ لأن القرآن عنده لم يدل على شيء والأخبار أخبار آحاد بزعمه ، فلا يحتج بها في ذلك .

○ وأما جمهور المنتسبين إلى السنة من أصحاب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي حنيفة ، وغيرهم : فيقطعون بأن الله يُعَذَّب بعض أهل الذنوب بالنار ، ويعفو عن بعضهم ؛ كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ [النساء : ٤٨ و ١١٦] . فهذا فيه الإخبار بأنه يغفر ما دون الشرك ، وأنه يغفره لمن يشاء ، لا لكل أحد .

عقوبة
بعض
المتدينين
في
النار
الآخرة

□ لكن : هل الجزاء ، والثواب ، والعقاب مبني على الموازنة بالحكمة والعدل ؛ كما أخبر الله بوزن الأعمال ، أو يغفر ويُعَذَّب بلا سبب ، ولا حكمة ، ولا اعتبار الموازنة فيه ؟

● لهؤلاء قولان : فمن جوز ذلك فإنه يجوز عندهم أن يُعَذَّب الله من هو من أبر الناس ، وأكثرهم طاعات وحسنات على سيئة صغيرة عذاباً أعظم من عذاب أفسق الفاسقين ، ويجوز عندهم أن يغفر لأفسق الفاسقين من

(١) في «خ» : «من وافقه» .

المسلمين وأعظمهم كبائر كلّ ذنب، ويدخله الجنة ابتداءً، مع تعذيب ذلك في النار على صغيرة .

ولهذا قال جمهور الناس عن هؤلاء: إنهم لا يُنزّهون الربَّ عن السّفه ^{الله عادل} والظُّلم ، بل يصفونه بالأفعال التي يُوصف بها المجانين والسفهاء؛ فإنّ المجنون والسفيه قد يُعطي مالا عظيماً لمن ليس هو له بأهل ، وقد يُعاقب عقوبة عظيمة لمن هو أهلٌ للإكرام والإحسان.

والربُّ تعالى أحكم الحاكمين ، وأعدل العادلين ، وخير الراحمين ، والحكمة: وضع الأشياء مواضعها، والظلم: وضع الشيء في غير موضعه .

ومن تدبّر حكمته في مخلوقاته، ومشروعاته رأى ما يُبهر العقول؛ فإنه مثلاً خلق العين، واللسان، ونحوهما من الأعضاء لمنفعة ، وخلق الرجل ^{حكمة الله في مخلوقاته} والظفر، ونحو ذلك لمنفعة، فلا تقتضي الحكمة أن يستعمل العين واللسان حيث يستعمل اليد والرجل والظفر ، ولا أن يستعمل الرجل واليد حيث يستعمل العين واللسان. وهذا من حكمته موجودٌ في أعضاء الإنسان، وسائر الحيوانات، والنبات، وسائر المخلوقات. فكيف يجوز في حكمته، وعدله، ورحمته في مَنْ هو دائماً يفعل ما يُرضيه من الطاعات، والعبادات، والحسنات ، وقد نظر نظرة منهياً عنها، أن يُعاقبه على هذه النظرة بما يُعاقبُ به أفجر الفسّاق ، وأن يكون أفجرُ الفسّاق في أعلى عليين، وهو سبحانه يفعلُ ما يشاء، ويحكم ما يريد.

لكن لا يشاء إلا ما يُناسب حكمته، ورحمته، وعدله، كما لا يشاء ويُريد إلا ما علم أنه سيكون.

فلو قيل: هل يجوز أن يشاء ما علم أنه لا يكون؟ لم يجز ذلك باتفاقهم، لمناقضة علمه، والعلمُ يطابق المعلوم ، فكيف يشاء ما يُناقض

حكمته، ورحمته، وعدله، وبسطُ هذه الأمور له مواضع متعددة .

○ والمقصود؛ أن هؤلاء لما احتاجوا إلى إثبات النبوات اضطربوا في صفة النبي، وما يجوز عليه، وفي الآيات التي بها يُعلم صدقه؛ فجوزوا أن يُرسل الله من يشاء بما يشاء، لا يشترطون في النبي إلا أن يُعلم ما أُرسل به؛ لأنَّ تبليغ الرسالة بدون العلم ممتنع، ومن جوزَ منهم تكليف ما لا يُطاق مطلقاً، يلزمه جواز أن يأمره الله بتبليغ رسالة لا يعلم ما هي.

وجوزوا من جهة العقل ما ذكره القاضي أبو بكر^(١): أن يكون الرسول فاعلاً للكبائر، إلا أنه لا بد أن يكون عالماً بمرسله، لكن ما عُلم بالخبر أن الرسول لا يتصف به، علم من جهة الخبر فقط، لا لأن الله منزّه عن إرسال ظالم، أو مرتكب للفواحش، أو مكّاس، أو مُخنّث، أو غير ذلك، فإنه لا يُعلم نفي شيء من ذلك بالعقل، لكن بالخبر.

وهم في السمعيات عمدتهم الإجماع .

وأما الاحتجاج بالكتاب والسنة، فأكثر ما يذكرون تبعاً للعقل أو الإجماع . والعقل والإجماع مقدّمان عندهم على الكتاب والسنة.

فلم يعتمد القاضي أبو بكر وأمثاله في تنزيه الأنبياء لا على دليل عقلي، ولا سمعي من الكتاب والسنة؛ فإن العقل عنده لا يمنع أن يرسل الله من شاء؛ إذ كان يجوز عنده على الله فعل كل ما يقدر عليه. وإنما اعتمد على الإجماع؛ فما أجمع المسلمون عليه أنه لا يكون في النبي نزّه عنه. ثم ذكر ما ظنه إجماعاً؛ كعادته، وعادات أمثاله في نقل إجماعات لا يمكن نقلها عن واحد من الصحابة، ولا ثلاثة من التابعين، ولا أربعة من الفقهاء

تجويز
الاشاعة
وقوع
الكبائر
من
الانبياء
من
جهة العقل

تقديم
العقل
والإجماع
على
الكتاب
والسنة
عند
الاشاعة

(١) الباقلاني .

المشهورين ؛ كدعواه الإجماع على أن الصلاة في الدار المغصوبة مجزئة^(١) ، مع قوله : إنَّ العقل يُحيل أن يكون مأموراً به ؛ فيدَّعي الإجماع على براءة الأمور من فعل ما أمر به ، لكونه فعل ما نهى عنه .

ولأهل الكلام والرأي من دعوى الإجماعات التي ليست صحيحة ، بل قد يكون فيها نزاعٌ معروفٌ ، وقد يكون إجماع السلف على خلاف ما ادَّعوا فيه الإجماع ما يطول ذكره هنا .

وقد ذكرنا قطعة من الإجماعات الفروعية التي حكاها طائفة من أعيان العلماء العالمين بالاختلاف ، مع أنها منتقضة ، وفيها نزاعٌ ثابتٌ لم يعرفوه ، وقد يكون غيرهم حكى الإجماع على نقيض قولهم ، وربما كان من السلف ؛ كقول الشافعي : « ما أعلم أحداً قبل شهادة العبد »^(٢) ، وقبله من الصحابة : أنس بن مالك ؛ يقول : « ما أعلم أحداً ردَّ شهادة العبد »^(٣) ،

(١) والمسألة فيها خلافٌ مشهور بين السلف ، والجمهور على إجزائها خلافاً لأحمد ؛ وهذا يراجع في مبحث « هل النهي يقتضي الفساد والبطان أم التحريم » في أصول الفقه .

(٢) وقريبٌ من ذلك ؛ انظر (« الأم » للشافعي ٦٥/٧) و (« السنن الصغير » للبيهقي ٢/٤٨٧) .

(٣) ● أثر أنس بن مالك ؛ علَّقه البخاريُّ في « الصحيح » (٣١٦ / ٥) بصيغة الجزم ؛ قال الحافظ في « الفتح » : « وصله ابن أبي شيبة من رواية المختار بن فلفل قال : سألت أنساً : عن شهادة العبد فقال : جائزة » .

● قلت : وقد قال البخاريُّ - رحمه الله تعالى - في « الصحيح » في « الترجمة » : « باب شهادة الإماء والعبيد » ثم قال : « وقال أنس : « شهادة العبد جائزة إذا كان عدلاً » وأجازه شريح ووزارة بن أوفى . وقال ابن سيرين : شهادته جائزة إلا العبد لسيده . وأجازه الحسن وإبراهيم في الشيء التافه . وقال شريح : « كلكم بنو عبيد وإماء » . ○ ○ ثم استدلل الإمام البخاريُّ بحديث عقبة بن الحارث لما تزوج أم يحيى بنت أبي =

وكدعوى ابن حزم الإجماعَ على إبطال القياس ^(١) ، وأكثر الأصوليين يذكرون الإجماع على إثبات القياس ^(٢) .
وبسطُ هذا له موضعٌ آخر .

= إهاب قال عقبه : فجاءت أمةٌ سوداء ، فقالت : قد أرضعتكما . فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأعرض عني ، قال : فتنحيتُ فذكرت له ، فقال النبي ﷺ : «وكيف وقد زعمت أنها قد أرضعتكما . فنهاه عنها» .
(١) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» لأبي محمد ابن حزم - رحمه الله تعالى - (٢/ ٣٦٨) (الباب الثامن والثلاثون) و (٢/ ٤٨٧) .
(٢) انظر «المذكورة في أصول الفقه» للعلامة الشنقيطي - رحمه الله تعالى - (ص : ٢٩٤) .
● قلتُ :

وتعريف «القياس» في الشرع : هو حملُ فرعٍ على أصلٍ في حكمٍ بجامع بينهما .
● قال الشنقيطي - بعد أن ساق هذا التعريف - : (ص : ٢٩١) :
«والمراد بالحمل هنا : اللاحق ؛ فالفرع كالأرز ، والأصل كالبر ، والحكم كتحریم الربا، والجامع كالكيل، ولا بد لكلِّ قياسٍ من أصل وفرعٍ وعلّةٍ وحكمٍ» . وانظر أدلة مشروعية القياس في «المذكورة» (ص ٢٩٥) و «الرسالة» للإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - (ص : ٤٧٦ ، ٥١٢) .
وفي الباب رسالة طيّبةٌ نفيسةٌ بعنوان : «القياسُ بين مؤيديه ومعارضيه» للشيخ عمر سليمان الأشقر ط الدار السلفية بالكويت .

○ فصل ○

ولما أرادوا إثبات معجزات الأنبياء عليهم السلام ، وأن الله سبحانه لا يُظهرها على يد كاذب ، مع تجويزهم عليه فعل كل شيء ، منعوا منعاً^(١) ، فقالوا: لو جاز ذلك ، لزم أن لا يقدر على تصديق من ادّعى النبوة ، وما لزم منه نفي القدرة كان ممتنعاً ، فهذا هو المشهور عن الأشعري ، وعليه اعتمد القاضي أبو بكر، وابن فورك، والقاضي أبو يعلى، وغيرهم ، وهو مبني على مقدمات :

أحدها: أن النبوة لا تثبت إلا بما ذكره من المعجزات ، وأن الرب لا^{نبوت النبوة بالمعجزات فقط عند الأشاعرة} يقدر على إعلام الخلق بأن هذا نبي إلا بهذا الطريق ، وأنه لا يجوز أن يعلموا ذلك ضرورة ، وأن إعلام الخلق بأن هذا نبي بهذا الطريق ممكن .

فلو قيل لهم : لا نُسلم أن هذا ممكن على قولكم ، فإنكم إذا جوزتم عليه فعل كل شيء ، وإرادة كل شيء ، لم يكن فرق بين أن يُظهرها على يد صادق ، أو كاذب ، ولم يكن إرسال رسول يصدقه بالمعجزات ممكناً على أصلكم ، ولم يكن لكم حجة على جواز إرسال الرسول وتصديقه بالمعجزات ؛ إذ كان لا طريق عندهم إلا خلق المعجز ، وهذا إنما يكون دليلاً إذا علم أنه إنما خلقه لتصديق الرسول ، وأنتم عندكم لا يفعل شيئاً لشيء ، ويجوز عليه فعل كل شيء .

وسلك طائفة منهم طريقاً آخر ؛ وهي طريقة أبي المعالي ، وأتباعه ؛ وهو أن العلم بتصديقه لمن أظهر على يديه المعجز علم ضروري ، وضربوا له مثلاً

(١) غير واضحة في جميع النسخ ، ورجّح د. الطويان أنها : [فتقوا فتقاً] ، فقد ذكر نحوها شيخ الإسلام في موضع آخر من هذا الكتاب . (ص : ٣٦٩) .

بالمملك. وهذا صحيحٌ إذا مُنعت أصولهم؛ فإنَّ هذه تُعلم إذا كان المعلم بصدق رسوله ممن يفعل شيئاً لحكمة ، فأما من لا يفعل شيئاً لشيء ، فكيف يُعلم أنه خلق هذه المعجزة لتدلَّ على صدقه لا لشيء آخر؟ ولم لا يجوز أن يخلقها لا لشيء على أصلهم؟!

وقالوا أيضاً ما ذكره الأشعري: المعجز: علم الصدق، ودليله؛ فيستحيل وجوده بدون الصدق، فيمتنع وجوده على يد الكاذب.

وهذا كلامٌ صحيحٌ ، لكن كونه: علم الصدق، مناقضٌ لأصولهم؛ فإنه إنما يكون علم الصادق إذا كان الربُّ منزهاً عن أن يفعله على يد الكاذب، أو علم بالاضطرار أنه إنما فعله لتصديق الصادق ، أو أنه لا يفعله على يد كاذب.

وإذا عُلِمَ بالاضطرار تنزهه عن بعض الأفعال بطل أصلهم .

○ فصل ○

والمعتزلة قبلهم ظنوا أن مجرد كون الفعل خارقاً للعادة، هو الآية على إنكار
المتزلة
صدق الرسول، فلا يجوز ظهور خارقٍ إلا لنبيٍّ؛ والتزموا طرداً لهذا: لوقوع
الخوارق
إنكار أن يكون للسحر تأثيرٌ خارجٌ عن العادة؛ مثل أن يموت ويمرض بلا
لغير
مباشرة شيء، وأنكروا الكهانة، وأن تكون الجن تُخبر ببعض المغيبات،
وكذا
وأنكروا كرامات الأولياء.

فأتى هؤلاء: فأثبتوا ما أثبتته الفقهاء، وأهل الحديث من السحر،
والكهانة، والكرامات.

○ لكن قيل لهم: فميزوا بين هذا وبين المعجزات؟ فقالوا: لا فرق في
عجز
الاشاعة
عن التمييز
نفس الجنس، وليس في جنس مقدورات الرب ما يختص بالأنبياء، لكن
بين خوارق
الاشاعة
الأنبياء
جنس خرق العادة واحد، فهذا إذا اقترن بدعوى النبوة، وسلم عن
وآيات
المعارضة عند تحدي الرسول بالمثل، فهو دليل.

فهي عندهم لم تدل لكونها في نفسها وجنسها دليلاً، بل إذا استدلت بها
المدعي للنبوة كانت دليلاً، وإلا لم تكن دليلاً، ومن شرط الدليل: سلامته
عن المعارضة؛ وهي عندهم غاية الفرق.

فإذا قال المدعي للنبوة: اثبتوا بمثل هذه الآية، فعجزوا؛ كان هذا هو
المعجز المختص بالنبي، وإلا فيجوز عندهم أن تكون معجزات الرسول من
جنس ما للسحرة والكهان من الخوارق، إذا استدلت بها الرسول.

فالْحِجَةُ عنده: مجموع «الدعوى، والخارق»، لا الخارق وحده،
الحجة عند
الاشاعة
في
المعجز:
دعوى
النبوة
مع
التحدي
والاعتبار بالسلامة عن المعارض.

بل قد لا يشترطون أن يكون خارقاً للعادة، لكن يشترطون أن لا

يعارض. وعجزُ الناس عن المعارضة ، مع أنه معتاد لا خارق للعادة ،
فالاعتبار عندهم بشيئين: باقتراحه بالدعوى، وتحديه لمن دعاهم أن يأتوا
بمثله، فلا يقدرّون .

قالوا : وخوارق الأنبياء يظهر مثلها على يد الساحر، والكاهن،
والصالح، ولا يدلُّ على النبوة؛ لأنه لم يدّعها . قالوا: ولو ادّعى النبوة أحدٌ
من أهل هذه الخوارق، مع كذبه، لم يكن بُدُّ من أن الله يعجزه عنها؛ فلا
يخلقها على يده، أو يُقيِّض له من يعارضه، فتبطل حجته .

وإذا قيل لهم: لِمَ قلتم: إن الله لا بُدَّ أن يفعل هذا أو هذا؛ وعندكم
يجوز عليه كل شيء؟ ولا يجب عليه فعل شيء؟ ولا يجب منه فعل
شيء؟

الزمامات
شيخ
الإسلام
للأشاعرة،
وإبطاله
لدعواهم
في صحة
المعجزة
بشيئين
فقط:
الدعوى
مع
التحدي
وعدم
المعارضة

قالوا: لأنه لو لم يمنعه من ذلك، أو يعارضه بآخر، لكان قد أتى بمثل
ما يأتي به النبيُّ الصادق؛ فتبطل دلالة آيات الأنبياء .

فإذا قيل لهم: وعلى أصلكم: يجوزُ أنه يُبطل دلالتها ، وعندكم:
يجوز عليه فعلُ كلِّ شيء؟ أجابوا بالوجهين المتقدمين : إما لزوم أنه ليس
بقادر، أو أن الدلالة معلومة بالاضطرار ، وقد عُرِفَ ضعفهما .

ثم هنا يلزمهم شيءٌ آخر ، وهو: أنه لِمَ قلتم: إن المعجز الذي يُدلُّ به
على صدق الأنبياء، ما ذكرتموه؛ من مجرد كونه خارقاً مع الدعوى ، وعدم
المعارضة؛ فإن هذا يُقال: إنه باطلٌ من وجوه:

○ أحدها: أنه إذا كان ما يأتي به النبيُّ يأتي به الساحرُ والكاهن ، لكان
أولئك يُعارضون، وهذا لا يعارض ، فالاعتبار إذن بعدم المعارضة . فقولوا:
كلٌّ من ادّعى النبوة، وقال : معجزتي أن لا يدّعيها غيري، فهو صادقٌ ،
أو لا يقدر غيري على دعواها، فهو صادق ، أو أفعل أمراً معتاداً؛ من

الزمام آخر

الأكل، والشرب، واللباس، ومعجزتي: أن لا يفعله غيري، أو لا يقدر غيري على فعله، فهو صادق.

فالتزموا هذا، وقالوا: المنع من المعتاد؛ كإحداث غير المعتاد.

وعلى هذا: فلو قال الرسول: معجزتي أن أركب الحمار، أو الفرس، أو أكل هذا الطعام، أو ألبس هذا الثوب، أو أعدو إلى ذلك المكان، وأمثال ذلك، وغيره لا يقدر على ذلك، كان هذا آية دعواه.

وهذا لا ضابط له؛ فإن ما يعجز عنه قوم دون قوم لا ينضبط، ولكن هذا يُفسد قول من فسرها بخرق العادة؛ فإن العادات تختلف.

وقد ذكروا هذا، وقالوا: المعجزة عند كل قوم ما كان خرقاً لعادتهم؛ وقالوا: يشترط أن تكون خارقة لعادة من دعاهم، وإن كان معتاداً لغيرهم، وقالوا: إذا كان المدعي كذاباً؛ فإن الله يُقيض له من يُعارضه من أهل تلك الصناعة، أو يمنعه من القدرة عليها.

○ وهذا وجه ثانٍ يدل على فساد ما أصّلوه؛ هم، والمعتزلة.

○ الوجه الثالث: أن المعارضة بالمثل: أن يأتي بحُجّةٍ مثل حُجّة النبي. وحجته عندهم: مجموع دعوى النبوة، والإثبات بالخارق، فيلزم على هذا أن تكون المعارضة بأن يدعي غيره النبوة، ويأتي بالخارق.

وعلى هذا: فليست معارضة الرسول بأن يأتوا بالقرآن، أو عشر سور، أو سورة، بل أن يدعي أحدهم النبوة، ويفعل ذلك.

وهذا خلافُ العقل والنقل، ولو قال الرسول لقريش: لا يقدر أحدٌ منكم أن يدعي النبوة، ويأتي بمثل القرآن - وهذا هو الآية، وإلا فمجرد تلاوة القرآن ليس آية، بل قد يقرأه المتعلّم له، فلا تكون آية؛ لأنه لم يدع النبوة. ولو ادّعاها، لكان الله ينسيه إياه، أو يُقيض له من يعارضه؛ كما

ذكرتم - لكانت قریش، وسائر العقلاء يعلمون أن هذا باطلٌ.

○ الرابع: أنه إذا كان اعتمادكم على عدم المعارضة فقولوا ما قاله غيركم؛ وهو: أن آية سلامة ما يقوله من التناقض، وأنَّ كلَّ من ادَّعى النبوة، وكان كاذباً، فلا بدَّ أن يتناقض، أو يُقَيِّضَ اللهُ له من يقول مثل ما قال. وأما السلامة من التناقض من غير دعوى النبوة، فليست دليلاً. فهذا خيرٌ من قولكم؛ فإنه قد عُلِمَ أنَّ كلَّ ما جاء من عند غير الله، فإنه لا بدَّ أن يختلف ويتناقض، وما جاء من عند الله لا يتناقض؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وأما دعوى الضرورة؛ فمن ادَّعى الضرورة في شيءٍ دون شيءٍ مع تماثلهما، وعدم الفرق بينهما في نفس الأمر، كانت دعواه مردودة، بل كذباً؛ فإنَّ وجود العلم الضروري بشيءٍ دون شيءٍ، لا بدَّ أن يكون لفرقٍ؛ إما في المعلوم، وإما في العالم، وإلا فإذا قُدر تساوي المعلومات، وتساوى حال العالم بها، لم يعلم بالضرورة أحد المتماثلين دون الآخر.

○ الخامس: أنه لا بدَّ أن تكون الآية التي للنبيِّ أمراً مختصاً بالأنبياء، فإنَّ الدليل مستلزمٌ للمدلول عليه؛ فأية النبيِّ هي دليلٌ صدقه، وعلامة صدقه، وبرهان صدقه، فلا توجد قط إلا مستلزمة لصدقه، وقد ادَّعوا أن آيات صدقهم تكون منفكة عن صدقهم، تكون لساحر، وكاهن، ورجل صالح، ولمدعي الإلهية، لكن لا تكون لمن يكذب في دعوى النبوة؛ فجوزوا وجود الدليل مع عدم المدلول عليه، إلا إذا ادَّعى المدلول عليه كاذبٌ.

واستدلوا على ذلك بأن الساعة تُخرق عندها خوارق، ولا تدل على صدق أحد، ولو ادَّعى مدع النبوة مع تلك الخوارق لدلت، قالوا: فعلم أن جنس ما هو معجز يوجد بدون صدق النبيِّ، لكن مع دعوى النبوة لا يوجد إلا مع الصدق. والآية عندهم: الدعوى، والخارق. والصدق هو:

المدلول عليه، فلا يكون ذلك كذلك إلا مع هذا .

وأما وجود الخارق مجرداً عن الدعوى، فليس بدليل، ولا فرق عندهم بين خارق وخارق، وخارق معتاد عند قوم دون قوم، وليس لهم ضابط في العادات .

ولسائل أن يقول : جميع ما يفعله الله من الآيات في العالم، فهو دليل على صدق الأنبياء، ومستلزم له . وإن كانت الآيات معتادة لجنس الأنبياء، أو لجنس الصالحين الذين يتبعون الأنبياء، فهي مستلزمة لصدق مدعي النبوة؛ فإنها إذا لم تكن إلا لنبي، أو من يتبعه، لزم أن يكون من أحد القسمين، والكاذب في دعوى النبوة ليس واحداً منهما؛ فالتابع للأنبياء الصالح لا يكذب في دعوى النبوة قط، ولا يدعيها إلا وهو صادق؛ كالأنبياء المتبعين لشرع موسى، فإذا كان آية نبي: «إحياء الله الموتى»، لم يمتنع أن يحيي الله الموتى لنبي آخر، أو لمن يتبع الأنبياء؛ كما قد أحيا الميت لغير واحد من الأنبياء ومن اتبعهم، وكان ذلك آية على نبوة محمد ﷺ، ونبوة من قبله، إذ كان إحياء الموتى مختصاً بالأنبياء، وأتباعهم .

وكذلك ما يفعله الله من الآيات، والعقوبات بمكذبي الرسل؛ كتفريق فرعون^(١)، وإهلاك قوم عاد بالريح الصرصر العاتية^(٢)، وإهلاك قوم صالح بالصيحة^(٣)، وأمثال ذلك؛ فإن هذا جنس لم يُعَذَّب به إلا من كذب الرسل، فهو دليل على صدق الرسل .

وقد يميئ الله بعض الناس بأنواع معتادة من البأس؛ كالطواعين،

(١) كما في (يونس: ٩٠) .

(٢) كما في (الحاقة: ٦ - ٨) .

(٣) كما في (هود: ٦٦ - ٦٧) .

ونحوها ، لكن هذا معتاد لغير مُكذِّبي الرسل ، أما ما عذَّب الله به مكذِّبي الرسل ، فمختص بهم .

ولهذا كان مختصاً بهم ، وكان من آيات الله ؛ كما قال : ﴿وَأَتَيْنَا مُؤَدِّ النَّاقَةِ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء : ٥٩] .

وكذلك ما يحدثه من أشراط الساعة ؛ كظهور الدجال ، ويأجوج ومأجوج ، وظهور الدابة ، وطلوع الشمس من مغربها ^(١) ، بل والنفخ في الصور ^(٢) ، وغير ذلك ؛ هو من آيات الأنبياء ؛ فإنهم أخبروا به قبل أن يكون ، فكذبهم المكذَّبون ، فإذا ظهر بعد مئتين ، أو ألوف من السنين ، كما أخبروا به كان هذا من آيات صدقهم ، ولم يكن هذا إلا لنبيٍّ ، أو لمن يخبر عن نبيٍّ ، والخبر عن النبي هو : خبر النبي .

ولهذا كان وجود ما أخبر به الرسول من المستقبلات من آيات نبوته إذا ظهر المخبر به كما كان أخبر . وخبره عما مضى آية لمن عرف صدقه ^(٣) فيما أخبر به ، إذ كان هذا ، وهذا لا يمكن أن يخبر به إلا نبيٍّ ، أو من أخذ عن نبيٍّ .

وهو لم يأخذ عن أحد من الأنبياء شيئاً ؛ فدل على نبوته . ولهذا يحتج الله له في القرآن بذلك ؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع .

وأخبار الكهان فيها كذبٌ كثيرٌ ، والكاهن قد عُرف أنه يكذب كثيراً ، مع فجوره ؛ قال تعالى : ﴿هَلْ أَنْبِئُكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ . تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ . يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾ [الشعراء : ٢٢١ - ٢٢٣] . والكهانة جنسٌ معروف ، ومعروف أن الكاهن يتلقَّى عن الشيطان ^(٣) ، ولا بد من كذبهم ،

اخبار
الكاهن

(١) كما في «صحيح مسلم» (٢٩٠) عن حذيفة مرفوعاً .

(٢) كما في (النمل : ٨٧) و(الزمر : ٦٨) وغيرهما .

(٣) كما في «صحيح مسلم» (٢٢٢٨) عن عائشة . وبرقم (٢٢٢٩) عن ابن عباس .

(١) هذه الجملة ضبطت من «خ» .

وفجورهم .

والنبيُّ لا يكذب قط ^(١) ، ولا يكون إلا برًّا تقيًّا ، فالفرقُ بينهما ثابتٌ ^{صفات النبي} في نفس صفاتهما ، وأفعالهما ، وآياتهما ، لا يقول عاقل : إن مجرد ما يفعله الكاهن هو دليلٌ إن اقترن بصادق ، وليس بدليل إذا لم يقترن بصادق ، وأنه متى ادَّعاه كاذبٌ لم يظهر على يده ، وهذا أيضًا باطلٌ .

○ ويظهر بالوجه السادس : وهو أنه قد ادَّعى جماعةٌ من الكذابين ^{الواقع يكذب مذهب الأشاعرة في النبوة} النبوة ^(٢) ، وأتوا بخوارق من جنس خوارق الكهَّان ، والسحرة ، ولم يعارضهم أحدٌ في ذلك المكان ، والزمان ، وكانوا كاذبين ؛ فبطل قولهم أن الكذاب إذا أتى بمثل خوارق السحرة ، والكهَّان فلا بدَّ أن يمنعه الله ذلك الحارق ، أو يُقيِّض له من يعارضه ؛ وهذا كالأسود العنسي ^(٣) ، الذي ادَّعى النبوة باليمن في حياة النبي ﷺ ، واستولى على اليمن ، وكان معه شيطانان ؛ سُحيقٌ ومُحِقٌّ ، وكان يخبر بأشياء غائبة من جنس أخبار الكهَّان ، وما عارضه أحدٌ ، وعُرف كذبه بوجوه متعدِّدة ، وظهر من كذبه ، وفجوره ؛ ما ذكره الله بقوله : ﴿ هَلْ أَنْبَكُمْ عَلَىٰ مَنْ تَنْزَلُ الشَّيَاطِينُ . تَنْزَلُ عَلَىٰ كُلِّ آفَاكٍ أَثِيمٍ ﴾ [الشعراء : ٢٢١ ، ٢٢٢] .

(١) فالنبيون منزهون عن الكذب باتفاق ؛ ويؤيد ذلك حديث ابن عباس في («الصحيحين» البخاري ٢٩٤٠ - ٢٩٤١ ومسلم ٥١٣٦) .

(٢) كما في («صحيح مسلم» ٢٩٢٣) عن جابر مرفوعًا .
وبرقم (١٥٧) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «لا تقوم الساعة ، حتى يبعث دجالون كذابون ، قريبٌ من ثلاثين ، كلُّهم يزعم أنه رسول الله» وهو عند البخاري (٣٦٠٩) .

(٣) كما عند ابن حبان في («الموارد» ١٨٩٣) عن جابر بإسنادٍ صحيح . وسيأتي كونُ خبره في البخاري .

وكذلك مسلمة الكذاب (١) ، وكذلك الحارث الدمشقي (٢) ، ومكحول الحلبي ، وبابا الرومي لعنة الله عليهم ، وغير هؤلاء ؛ كانت معهم شياطين ؛ كما هي مع السحرة والكهان .

○ السابع: أن آيات الأنبياء ليس من شرطها (استدلالُ النبيُّ بها، ولا تحدّيهِ بالإتيان بمثلها)، بل هي دليلٌ على نبوته ، وإن خلت عن هذين القيدَين . وهذا كإخبار من تقدّم بنبوّة محمد ﷺ ؛ فإنه دليلٌ على صدقه ، وإن كان هو لم يعلم بما أخبروا به ، ولا يستدلّ به .

ظهور
المعجزات
على أيدي
الأنبياء
ليست
شرطا
للاستدلال
أو التحدي
بهما

وأيضًا: فما يُظهره الله على يديه من الآيات ؛ مثل: تكثير الطعام والشراب مرّات ؛ كنبع الماء من بين أصابعه غير مرة ، وتكثير الطعام القليل حتى كفى أضعاف أضعاف من كان محتاجًا إليه ، وغير ذلك ؛ كلها من دلائل النبوة (٣) ، ولم يكن يظهرها للاستدلال بها، ولا يتحدّى بمثلها، بل حاجة المسلمين إليها .

وكذلك إلقاء الخليل في النار ، إنما كان بعد نبوته ودعائه لهم إلى التوحيد .

(١) الخبر عن مسلمة الكذاب والعنسي . أخرجه البخاري (٧٠٣٣ ، ٧٠٣٤ ، ٧٠٣٧) ومسلم (٢٢٧٣ ، ٢٢٧٤) .

● وراجع «صحيح ابن حبان» (١٥ / ٢٦ ، ٢٧) .

(٢) الحارث بن سعيد، ويقال الحارث بن عبد الرحمن سعيد المتنبّي الكذاب، من أهل دمشق؛ قال شيخ الإسلام: «كان زنديقًا»؛ كما في «البداية» للحافظ ابن كثير ٢٩ / ٩ و (٣٠)؛ قتله عبد الملك بن مروان سنة ٧٩هـ .

(٣) انظر: «الصحيح المسند من دلائل النبوة» للعلامة مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله- .

● والأحاديث الواردة في ذلك التي أشار إليهما المصنف ثابتة والله الحمد ، وسيأتي إيراد ذلك أيضًا في (ص: ٣٥٢ من هذا الكتاب) .

○ الثامن : إنَّ الدَّلِيلَ الدَّالَّ عَلَى المدلول عليه ، ليس من شرط دلالته استدلال أحد به ، بل ما كان النظر الصحيح فيه موصلًا إلى علم ، فهو دليل ، وإن لم يستدل به أحدٌ ؛ فالآيات أدلة وبراهين تدلُّ سواء استدلَّ به النبيُّ ، أو لم يستدل .

وما لا يدلّ إذا لم يُستدلَّ به لا يدلّ إذا استدلَّ به ، ولا ينقلب ما ليس بدليلٍ دليلًا إذا استدلَّ به مُدَّعٍ لدلالته .

○ التاسع : أن يُقال : آياتُ الأنبياء لا تكون إلا خارقة للعادة ، ولا تكون مما يقدر أحدٌ على معارضتها : فاختصاصُها بالنبيِّ ، وسلامتها عن المعارضة شرطٌ فيها ، بل وفي كلِّ دليلٍ ؛ فإنه لا يكون دليلًا حتى يكون مختصًا بالمدلول عليه ، ولا يكون مختصًا إلا إذا سلم عن المعارضة ، فلم يُوجد مع عدم المدلول عليه مثله ، وإلا إذا وُجد هو أو مثله بدون المدلول ، لم يكن مختصًا ؛ فلا يكون دليلًا ، لكن كما أنه لا يكفي مجرد كونه خارقًا لعادة

أولئك القوم دون غيرهم ، فلا يكفي أيضًا عدم معارضة أولئك القوم ، بل لا بدَّ أن يكون مما لم يعتده غير الأنبياء ؛ فيكون خارقًا لعادة غير الأنبياء ، فمتى عُرِف أنه يُوجد لغير الأنبياء بطلت دلالته ، ومتى عارض غير النبيِّ المعارضة معجزات الأنبياء مختصة بهم ، وسالمة من المعارضة النبيِّ بمثل ما أتى به ، بطل الاختصاص .

وما ذكره المعتزلة ، وغيرهم ، كابن حزم : من أن آيات الأنبياء مختصة بهم كلامٌ صحيحٌ ، لكن كرامات الأولياء هي من دلائل النبوة ؛ فإنها لا تُوجد إلا لمن اتَّبَعَ النبيَّ الصادقَ ، فصار وجودها كوجود ما أخبر به النبيُّ من الغيب . وأما ما يأتي به السحرة ، والكُهَّان من العجائب ؛ فتلك جنس معتادٌ لغير الأنبياء وأتباعهم ، بل لجنس معروفين بالكذب ، والفجور ، فهو خارقٌ بالنسبة إلى غير أهله ؛ وكلُّ صناعةٍ فهي خارقةٌ عند غير أهلها ، ولا تكون آية .

خوارق السحرة والكهَّان مستعدة لغيرهم من الكذابين ونحوهم

وآيات الأنبياء هي خارقة لغير الأنبياء، وإن كانت معتادة للأنبياء.

○ العاشر: إن آيات الأنبياء خارقة عن مقدور من أرسل الأنبياء إليه؛ وهم الجن، والإنس؛ فلا تقدر الإنس والجن أن يأتوا بمثل معجز الأنبياء؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء: ٨٨]. وأما الملائكة فلا تضر قدرتهم على مثل ذلك؛ فإن الملائكة إنما تنزل على الأنبياء لا تنزل على السحرة، والكهان؛ كما أن الشياطين لا تنزل على الأنبياء، والملائكة لا تكذب على الله، فإذا كانت الآيات من أفعال الملائكة؛ مثل إخبارهم للنبي عن الله بالغيب، ومثل نصرهم له على عدوه، وإهلاكهم له نصراً وهلاكاً خارجين عن العادة؛ كما فعلته الملائكة يوم بدر^(١) وغيره، وكما فعلت بقوم لوط^(٢)، وكما فعلت بمريم^(٣) والمسيح^(٤)، ونحو ذلك؛ وكلياتهم لسليمان بعرش بلقيس^(٥)؛ فقد روي أن الملائكة جاءت به وهي أقدر من

معجزات
الأنبياء لا
يقدر على
الإنسان
بمثلها الجن
والإنس

(١) كما قال تعالى: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلْتَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢].

(٢) كما قال تعالى حاكياً عن الخليل عليه السلام: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ . قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ . لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ طِينٍ . مُّسَوِّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُسْرِفِينَ﴾ [الذاريات: ٣١ - ٣٤] وفي غيرها من السور: كـ «هود» (٧٧ - ٨٣) و «الحجر» (٦١ - ٧٧).

(٣) كما قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].
(٤) كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ [المائدة: ١١٠].
(٥) وقد قال الله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ﴾ [النمل: ٤٠].

● وهنا يقول المصنف - رحمه الله -: (فقد روي أن الملائكة جاءت به، وهي أقدر من =

الجن، لم يكن هذا خارجاً عما اعتاده الأنبياء ، بل هذا ليس لغير الأنبياء ، فلا يقول : إن غير الأنبياء اعتادوه فنُقِضَتْ عاداتهم ، بل هذا لم يعتده إلا الأنبياء ، وهو مناقضٌ لجنس عادات الآدميين ؛ بمعنى أنه لا يوجد فيما اعتاده بنو آدم في جميع الأصناف غير الأنبياء ؛ كما اعتادوا العجائب من السحر ، والكهانة ، والصناعات العجيبة ، وما يستعينون عليه بالجن والإنس والقوى الطبيعية ؛ مثل الطلاسم ، وغيرها ؛ فكلُّ هذا معتادٌ معروفٌ لغير الأنبياء ، وهؤلاء جعلوا الطلاسم من جنس المعجزات ، وقالوا : لو أتى بها نبيٌ لكانت آية له ، وإذا أتى بها من لم يدع النبوة جاز ، وإن ادَّعاهَا كاذبٌ سلبه الله علمها ، أو قِيَضَ له من يعارضه ، وهذا قول قبيح ؛ فإنه لو جعل شيءٌ من معجزات الأنبياء وآياتهم ؛ من جنس ما يأتي به ساحرٌ ، أو كاهنٌ ، أو مطلقٌ ، أو مخدمٌ من الجن لاستوى الجنسان ، ولم يكن فرق بين الأنبياء وبين هؤلاء ، ولم يتميز بذلك النبي من غيره ، وهذا مما عظم غلط هؤلاء فيه ، فلم يعرفوا خصائص النبي ، وخصائص آياته .

غلط قبيح
من الجن
الاشاعة؛
إذ جعلوا
الطلاسم
من جنس
المعجزات
لو أتى بها
نبي

كما أن المتفلسفة أبعد منهم عن الإيمان ؛ فجعلوا للنبوة ثلاث خصائص :

= الجن) ١. هـ .

● قلت : ولم أقف على نصٍّ صحيح يؤيد ذلك ؛ قال البغوي في «المعالم» (٣/ ٤٢٠ التفسير) : «واختلفوا فيه ؛ فقال بعضهم : هو جبريل . وقيل هو ملكٌ من الملائكة أيد الله به نبيه سليمان . وقال أكثر المفسرين^(١) : هو آصف بن برخيا ، وكان صديقاً يعلم اسم الله الأعظم . . . وقيل : هو سليمان . . إلخ» .
O وليس في هذا الباب حديثٌ صحيح عن النبي ﷺ يبين لنا من هو الذي أتى بعرش بلقيس من سبأ (اليمن) ؛ والأقرب من سياق الآيات أنه جنٌ من الجن المسخر لنبي الله سليمان عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام . وقد نصَّ الشيخ - رحمه الله - في موطنٍ آخر في هذا المصنف على أنه عفريةٌ فأيد ما أيدناه ، والله الحمد .

(١) وهو قول البيهقي في «الاعتقاد» ص : ٤٢٠ ط الفضيلة .

[١] حصولُ العلم بلا تعلم . [٢] وقوة نفسه المؤثرة في هياولى العالم ، خصائص ثلاث من استكملها فهو نبي عند الفلاسفة الضلال

[٣] وتخيل السمع والبصر . وهذه الثلاثة ^(١) توجد لكثير من عوام الناس . ولم يُفرقوا بين النبي والساحر إلا بأن هذا برٌّ، وهذا فاجرٌ . والقاضي أبو بكر وأمثاله يجعلون هذا الفرق سمعيًا .

والفرق الذي لا بدَّ منه عندهم : الاستدلال بها : والتحدِّي بالمثل . وكلُّ من هؤلاء ، وهؤلاء أدخلوا مع الأنبياء من ليس بنبي ، ولم يعرفوا خصائص الأنبياء ، ولا خصائص آياتهم ، فلزمهم جعل من ليس بنبي نبيًا ، أو جعل النبي ليس بنبي ؛ إذ كان ما ذكره في النبوة مشتركًا بين الأنبياء وغيرهم .

فمن ظن أنه يكون لغير الأنبياء ، قدح في الأنبياء أن يكون هذا هو دليلهم بوجود مثل ما جاءوا به لغير النبي ، ومن ظن أنه لا يكون إلا لنبي ، إذا رأى من فعله من متنبئ كاذب ، وساحر ، وكاهن ظن أنه نبي .

والإيمان بالنبوة أصلُ النجاة والسعادة ، فمن لم يحقق هذا الباب اضطرب عليه بابُ الهدى والضلال ، والإيمان والكفر ، ولم يميز بين الخطأ والصواب .

ولما كان الذين اتبعوا هؤلاء وهؤلاء من المتأخرين ؛ مثل أبي حامد ،

(١) وهذا الثلاثة حكاها ابن الجوزي في رسالته في «الفرق الضالة» ص : ١٢٩ قال : «والثانية : قوة التخيل والتخييل ؛ بحيث يتخيل في نفسه أشكالاً نورانية تخاطبه . . والثالثة : قوة التأثير بالتصرف في هياولى العالم ، وهذا يكون عندهم بتجرد النفس عن العلائق ، واتصالها بالمفارقات من العقول والنفوس المجردة . وهذه الخصائص تحصل بالاكْتِسَاب ؛ ولهذا طلب النبوة من تصوّف على مذهب هؤلاء ؛ كابن سبعين ، وأضرابه ، والنبوة عندهم صنعة من الصنائع ، بل هي أشرف الصنائع» .

والرازي والآمدني، وأمثالهم: هذا، ونحوه مبلغ علمهم بالنبوة، لم يكن لها ناسر
متأخرو
الاشاعة
بالفلسفة
في قلوبهم من العظمة ما يجب لها؛ فلا يستدلون بها على الأمور العلمية
الخبرية؛ وهي خاصة النبي؛ وهو الإخبار عن الغيب، والإنباء به؛ فلا
يستدلون بكلام الله ورسوله على الإنباء بالغيب التي يُقطع بها، بل عمدتهم
ما يدعونه من العقلية المتناقضة، ولهذا يُقرون بالحيرة في آخر عمرهم؛
كما قال الرازي:

« نِهَآيَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ
وَأَرْوَاحُنَا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَذَى وَوَبَالُ
وَكَمْ نَسْتَفِدُّ مِنْ بَحْثِنَا طَوْلَ عَمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قَبِيلَ وَقَالَ

اصتبراف
الرازي في
آخر عمره

لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا،
ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات:
﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]
وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١٠] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾
[طه: ١١٠]، ومن جربَ مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي^(١).

○ الوجه الحادي عشر: إن آيات الأنبياء مما يعلم العقلاء أنها مختصة بهم،
ليست مما تكون لغيرهم؛ فيعلمون أن الله لم يخلق مثلها لغير الأنبياء،
وسواء في آياتهم التي كانت في حياة قومهم، وآياتهم التي فرق الله بها بين
أتباعهم وبين مكذبيهم؛ بنجاة هؤلاء، وهلاك هؤلاء، ليست من جنس ما
يوجد في العادات المختلفة لغيرهم. وذلك: مثل تغريق الله لجميع أهل
الأرض إلا لنوح، ومن ركب معه في السفينة^(٢)؛ فهذا لم يكن قط في
نجاه الأنبياء
ونصرة
المؤمنين
وملاك
المكذبين
لاياتهم

(١) سبق عزوه (ص: ٢٠١، ٢٨٣).

(٢) كما سطر الله ذلك في كتابه المجيد: كسورة (هود: ٤٠) و (المؤمنون: ٢٧) وغير ذلك.

العالم نظيره .

وكذلك : إهلاكُ قوم عادٍ وإرمَ ذات العماد التي لم يخلق مثلها في البلاد^(١)، مع كثرتهم، وقوتهم، وعظم عماراتهم التي لم يخلق مثلها في البلاد ، ثم أهلكوا بريح صرصر عاتية مسخرة سبع ليال وثمانية أيام حسوماً^(٢)؛ حتى صاروا كلُّهم كأنهم أعجاز نخل خاوية، ونجا هود ومن اتبعه؛ فهذا لم يوجد نظيره في العالم .

وكذلك قوم صالح؛ أصحابُ مدائن، ومساكن في السهل والجبل^(٣)، وبساتين^(٤)؛ أهلكوا كلُّهم يصيحة واحدة^(٥)؛ فهذا لم يوجد نظيره في العالم .

وكذلك : قوم لوط؛ أصحابُ مدائن متعددة، رُفعت إلى السماء ، ثم قلبت بهم، وأُتبعوا بحجارة من السماء، تتبع شاذهم، ونجا لوط وأهله ، إلا امرأته أصابها ما أصابهم^(٦)؛ فهذا لم يوجد نظيره في العالم .

وكذلك : قومُ فرعون، وموسى جمعان عظيمان، ينفق لهم البحر كلُّ فرق كالطود العظيم؛ فيسلك هؤلاء، ويخرجون سالمين؛ فإذا سلك الآخرون انطبق عليهم الماء^(٧)؛ فهذا لم يوجد نظيره في العالم .

فهذه آيات تعرف العقلاء عموماً أنها ليست من جنس ما يموت به بنو آدم ، وقد يحصل لبعض الناس طاعون، ولبعضهم جَدب، ونحو ذلك ،

(١، ٢) كما في (هود : ٥٨) و (الحاقة : ٦ - ٨) و (الفجر : ٦ - ٨) .

(٣، ٤) كما في (الشعراء : ١٤٩) و (هود : ٦١ - ٦٧) .

(٥) كما في (هود : ٨٢، ٨٣) و (الحجر : ٧٤) .

(٦) كما في (يونس : ٩٠) و (الدخان : ٢٣، ٢٤) .

(١) في «خ» : «والجبال» .

وهذا مما اعتاده الناس؛ وهو من آيات الله من وجه آخر، بل كلُّ حادثٍ من آيات الله تعالى .

ولكن هذه الآيات ليست من جنس ما اعتيد.

حفظ الله
الكعبة
المشرفة
بالبهية
والعظمة،
والشرف
والحبة

وكذلك الكعبة فإنها بيتٌ من حجارة بوادٍ غير ذي زرع^(١) ، ليس عندها أحدٌ يحفظها من عدو ، ولا عندها بساتين وأمور يرغب الناس فيها؛ فليس عندها رغبة ولا رهبة؛ ومع هذا: فقد حفظها بالهبة والعظمة؛ فكل من يأتيها: يأتيها خاضعاً ذليلاً، متواضعاً في غاية التواضع ، وجعل فيها من الرغبة ما يأتيها الناس من أقطار الأرض محبةً، وشوقاً من غير باعثٍ دنيوي^(٢) ، وهي على هذه الحال من ألوف من السنين ، وهذا مما لا يُعرف

(١) كما في سورة (إبراهيم : ٣٧).

(٢) كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٢٥] ؛ قال القرطبي في («التفسير» ٢ / ٧٦) . «لأنه قل ما يفارق أحد البيت إلا وهو يرى أنه لم يقض منه وطراً» .

● قال القاسمي في («محاسن التأويل» ٢ / ٢٤٧) :

«مثابة للناس» : مباءة ومرجعاً للحجاج والعمَّار ، يتفرقون عنه ثم يثوبون إليه . . . وسرُّ هذا التفضيل ظاهرٌ في انجذاب الأفتدة وهوى القلوب وانعطافها ومحبتها له ، فجذبته للقلوب أعظم من جذب المغناطيس للحديد ؛ فهو الأولى بقول القائل :
محاسنه هيولى كلِّ حسنٍ ومغناطيس أفتدة الرجال

فهم يثوبون إليه على تعاقب الأعوام من جميع الأقطار ، ولا يقضون منه وطراً ، بل كلما ازدادوا له زيارة ازدادوا له اشتياًفاً .

لا يرجع الطرف عنها حين يبصرها حتى يعود إليها الطرف مشتاقاً

فله كم لها من قتيل وسليب وجريح! وكم أنفق في حبها من الأموال والأرواح! ، ورَضَى المحب بمفارقة فلذ الأكباد والأهل والأحباب والأوطان مقدماً بين يديه أنواع المخاوف والمتآلف ، والمعاطب والمشاق ، وهو يستلذ ذلك كله ويستطيبه (ذكر هذه الشذرة : الإمام ابن القيم في «أوائل زاد المعاد») .

=

في العالم لبُنية^(١) غيرها ، والملوك يبنون القصور العظيمة فتبقى مدة ، ثم تُهدم ، لا يرغب أحدٌ في بنائها ، ولا يرهبون من خرابها .

وكذلك ما بُني للعبادات قد يتغير حاله على طول الزمان ، وقد يستولي العدو عليه كما استولى على بيت المقدس^(٢) .

والكعبة لها خاصة ليست لغيرها .

وهذا مما حيرَ الفلاسفة ونحوهم ؛ فإنهم يظنون أن المؤثر في هذا العالم هو حركات الفلك ، وأن ما بُني وبقي فقد بُني بطالع سعيد ؛ فحاروا في طالع الكعبة ، إذ لم يجدوا في الأشكال الفلكية ما يوجب مثل هذه السعادة ، والعزة ، والعظمة ، والدوام ، والقهر ، والغلبة .

وكذلك ما فعله الله بأصحاب الفيل لما قصدوا تخريبها ؛ قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ . أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ . وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ . تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ . فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ [الفيل : ١ - ٥] .

قصدها جيشٌ عظيمٌ ، ومعهم الفيل ، فهرب أهلها منهم ، فبرك الفيل ، وامتنع من المسير إلى جهتها ، وإذا وجهوه إلى غير جهتها توجه ، ثم جاءهم من البحر^(٣) طيرٌ أبابيل ؛ أي : جماعات في تفرقة ؛ فوجاً بعد فوج ،

● قلتُ : وتماؤه في « الزاد » (١ / ٥٢ بعد هذا) قال ابن القيم :

« ويراها (لو ظهر سلطان المحبة في قلبه) أطيب من نَعَمِ المتحلية ، وترفعهم ، ولذاتهم .

وليس محباً من يعدُّ شقاءه عذاباً إذا ما كان يرضي حبيبه »

وهذا كله سرٌّ إضافته إليه سبحانه وتعالى بقوله : ﴿ وَطَهَّرَ بَيْتِي ﴾ [الحج : ٢٦]

فاقتضت هذه الإضافة الخاصة من هذا الإجلال والتعظيم والمحبة ما اقتضته .

(١) كناية عن الكعبة .

(٢) من قبل اليهود الصهاينة - قاتلهم الله ، وطهر المسجد الأقصى من عدوانهم - .

(٣) لعله - يقصد - من جهة البحر ؛ ولم أقف في ذلك على خبر ؛ فالله أعلم .

رموا عليهم حصى هلكوا به كلهم ، فهذا مما لم يوجد نظيره في العالم .

آيات الأنبياء هي أدلة وبراهين على صدقهم ، والدليل يجب أن يكون
مختصاً بالمدلول عليه ، لا يوجد مع عدمه ، لا يتحقق الدليل إلا مع تحقق
المدلول ، كما أن الحادث لا بد له من محدث ؛ فيمتنع وجود حادث بلا
محدث ، ولا يكون المحدث إلا قادراً ؛ فيمتنع وجود الأحداث من غير
قادر ، والفعل لا يكون إلا من عالم ونحو ذلك ، فكذلك ما دلَّ على صدق
النبي ، يمتنع وجوده إلا مع كون النبي صادقاً .

ولم يجعلوا آيات الأنبياء تدلُّ دلالة عقلية مستلزمة للمدلول ، ولا تدلُّ
بجنسها ونفسها ، بل قال بعضهم : قد تدلُّ ، وقد لا تدلُّ . وقال آخرون :
تدلُّ مع الدعوى ، ولا تدلُّ مع عدم الدعوى ، وهذا يبطل كونها دليلاً .

وآخرون أرادوا تحقيق ذلك ، فقالوا : تدلُّ دلالةً وضعيةً من جنس دلالة
اللفظ على مراد المتكلم ؛ تدلُّ إن قصد الدلالة ، ولا تدلُّ بدون ذلك ؛ فهي
تدلُّ مع الوضع دون غيره .

فيقال لهم : وما يدلُّ على قصد المتكلم ، هو أيضاً دليل مطرد يمتنع
وجوده بدون المدلول ، ودلالته تعلم بالعقل ؛ فجميع الأدلة تعلم بالعقل
دلائلها على المدلول ؛ فإنَّ ذلك اللفظ إنما يدلُّ إذا علم أنَّ المتكلم أراد به هذا
المعنى ، وهذا قد يُعلم ضرورة ، وقد يُعلم نظراً ؛ فقد يُعلم قصد المتكلم
بالضرورة ؛ كما يُعلم أحوال الإنسان بالضرورة ؛ فيفرق بين حمرة الخجل ،
وصفرة الوجل ، وبين حمرة المحموم ، وصفرة المريض بالضرورة ، وقد
يُعلم نظراً واستدلالاً ؛ كما يُعلم أنَّ عادته إذا قال كذا : أن يريد كذا ، وأنه
لا ينقض عادته إلا إذا بين ما يدلُّ على انتقاضها ؛ فيُعلم هذا ، كما يُعلم
سائر العاديات ؛ مثل طلوع الشمس كلَّ يوم ، والهلال كلَّ شهر ، وارتفاع
الشمس في الصيف ، وانخفاضها في الشتاء .

ومن هذا: سنة الله في الفرق بين الأنبياء وأتباعهم ، وبين مكذبيهم ؛ قال تعالى : ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٧] ؛ وقال تعالى : ﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [فاطر: ٤٣] .

المعلم
بأخبار
الهلكى
من كذب
الرسول،
ورؤيته
آثارهم

وقال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ [الحج: ٤٦] ، وقال تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَّحِيصٍ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق: ٣٦ ، ٣٧] .

فإن هذه العجائب والآيات التي للأنبياء : تارة تعلم بمجرد الأخبار المتواترة ، وإن لم نشاهد شيئاً من آثارها ، وتارة تُشاهد بالعيان آثارها الدالة على ما حدث ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِينِهِمْ ﴾ [العنكبوت: ٣٨] ، وقال تعالى : ﴿ فَتِلْكَ بَيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا ﴾ [النمل: ٥٢] ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الصفات: ١٣٧ ، ١٣٨] .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ . وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُقِيمٍ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ . وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لظَالِمِينَ . فَانْتَقِمْنَا مِنْهُمْ وَانْتَهَمَا لِبِإِمَامٍ مُبِينٍ ﴾ [الحجر: ٧٥ - ٧٩] ؛ أي : لطريق موضح ، متبين لمن مرَّ به آثارهم .

وهذه الأخبار كانت منتشرة متواترة في العالم ، وقد علم الناس أنها آيات للأنبياء ، وعقوبة لمكذبيهم ، ولهذا كانوا يذكرونها عند نظائرها للاعتبار ؛ كما قال مؤمن آل فرعون : ﴿ يَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ . مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظَلْمًا لِلْعِبَادِ ﴾ [غافر: ٣٠ ، ٣١] .

وقال شعيب : ﴿وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِنْكُمْ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٩] .

مسجزة
القرآن باقية
على طول
الزمان

والقرآن آيته باقية على طول الزمان، من حين جاء به الرسول، تُتلى آيات التحدي به .

ويُتلى قوله : ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤] ، و ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣] ، و ﴿بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٣٨] ، ويُتلى قوله : ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الاسراء: ٨٨] .

فنفس إخبار الرسول بهذا في أول الأمر ، وقطعه بذلك ، مع علمه بكثرة الخلق ، دليل على أنه كان خارقاً يُعجز الثقلين عن معارضته ، وهذا لا يكون لغير الأنبياء .

ثم مع طول الزمان قد سمعه الموافق، والمخالف، والعرب والعجم ، وليس في الأمم من أظهر كتاباً يقرأه الناس، وقال : إنه مثله . وهذا يعرفه كل أحد .

وما من كلام تكلم به الناس، وإن كان في أعلى طبقات الكلام لفظاً ومعنى، إلا وقد قال الناس نظيره ، وما يشبهه ويقاربه ؛ سواء كان شعراً، أو خطابةً، أو كلاماً في العلوم والحكم، والاستدلال، والوعظ، والرسائل، وغير ذلك ، وما وجد من ذلك شيء، إلا ووجد ما يشبهه ويقاربه .

والقرآن مما يعلم الناس ؛ عربهم، وعجمهم أنه لم يوجد له نظير، مع حرص العرب، وغير العرب على معارضته ؛ فلفظه آية (١)، ونظمه آية ، وإخباره بالغيوب آية، وأمره ونهيه آية، ووعدته ووعيده آية ، وجلالته،

(١) أي : معجزة وبرهان .

ترجمة معاني القرآن إلى غير العربية لمن لا يحسن العربية يرى فيها آية وعظمته، وسلطانه على القلوب آية، وإذا تُرجم بغير العربي كانت معانيه آية، كل ذلك لا يوجد له نظير في العالم.

وإذا قيل: إن التوراة، والإنجيل، والزبور، لم يُوجد لها نظير أيضاً^(١)، لم يضرنا ذلك؛ فلما قلنا: إن آيات الأنبياء لا تكون لغيرهم، وإن كانت لجنس الأنبياء؛ كالإخبار بغييب الله؛ فهذه آية يشتركون فيها، وكذلك إحياء الموتى، قد كان آية لغير واحد من الأنبياء غير المسيح؛ كما كان ذلك لموسى^(٢)، وغيره.

وليس المقصود هنا ذكر تفضيل بعض الأنبياء على بعض^(٣).

بل المقصود؛ أن جنس الأنبياء متميزون عن غيرهم بالآيات والدلائل الدالة على صدقهم، التي يعلم العقلاء أنها لم توجد لغيرهم؛ فيعلمون أنها ليست لغيرهم؛ لا عادة، ولا خرق عادة، بل إذا عبر عنها بأنها خرق عادة، وبأنها من العجائب، فالأمر العجيب هو الخارج عن نظائره، وخارق العادة ما خرج عن الأمر المعتاد؛ فالمراد بذلك أنها خارجة عن الأمر المعتاد لغير الأنبياء، وأنها من العجائب الخارجة عن النظائر، فلا يُوجد نظيرها لغير الأنبياء، وإذا وجد نظيرها؛ سواء كان أعظم منها، أو دونها لنبي؛ فذلك تأكيد لها أنها من خصائص الأنبياء؛ فإن الأنبياء يُصدق بعضهم بعضاً، كرامات الصالحين مؤكدة لآيات الأنبياء

(١) ويعني بها غير المحرفة؛ فهي كلام الله المنزل على أنبيائه؛ كما سيوضح المصنف.
(٢) كما قال تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣].

● قلت: ولم أقف على خبر صحيح ينص على إحياء الموتى لغير المسيح وموسى عليهما السلام.

(٣) وهي مبسطة في مواضع آخر من تصانيفه، وانظر كتابي: «روضة المشتاقين في فضائل الأنبياء والمرسلين»، ففيه شيء من ذلك.

فَأَيُّ كُلِّ نَبِيٍّ آيَةٌ لِّجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ ، كما أن آيات^(١) أتباعهم آياتٌ لهم أيضًا ، وهذا أيضًا من آيات الأنبياء ، وهو تصديق بعضهم لبعض ؛ فلا يوجد من أصحاب الخوارق العجيبة التي تكون لغير الأنبياء ؛ كالسحرة ، والكهنة ، وأهل الطبائع ، والصناعات إلا من يخالف بعضهم بعضًا فيما يدعوا إليه ويأمر به ، ويُعادي بعضهم بعضًا ، وكذلك أتباعهم إذا كانوا من أهل الاستقامة ؛ فما أتى به الأول من الآيات ؛ فهو دليلٌ على نبوته ، ونبوة من يُشِيرُ به ، وما أتى به الثاني : فهو دليلٌ على نبوته ونبوة من يصدقه ممن تقدم ؛ فما أتى به موسى ، والمسيح وغيرهما من الآيات فهي آيات لنبوة محمدٍ لإخبارهم بنبوته^(٢) ، فكان هذا الخبر مما دلت آياتهم على صدقه .

وما أتى به محمدٌ من الآيات ، فهو دليلٌ على إثبات جنس الأنبياء مطلقًا ، وعلى نبوة كلٍّ من سُمِّي في القرآن ، خصوصًا إذا كان هذا مما أخبر به محمدٌ ﷺ عن الله ، ودلَّت آياته على صدقه فيما يخبر به عن الله .

وحينئذٍ فإذا قُدِّرَ أنَّ التوراة ، أو الإنجيل ، أو الزبور معجزٌ لما فيه من العلوم والإخبار عن الغيوب ، والأمر والنهي ، ونحو ذلك لم يُنَازَع في ذلك ، بل هذا دليلٌ على نبوتهم صلوات الله عليهم ، وعلى نبوة من أخبروا بنبوته .

ومن قال : إنها ليست بمعجزة ؛ فإنَّ أراد ليست معجزة من جهة اللفظ والنظم ؛ كالقرآن ، فهذا ممكن ، وهذا يرجع إلى أهل اللغة العبرانية .

وأما كون التوراة معجزة من حيث المعاني لما فيها من الإخبار عن الغيوب ، أو الأمر والنهي ، فهذا لا ريب فيه .

(١) يقصد كرامات الصالحين من أتباع الرسل .

(٢) كما في («الصف» : ٦) ؛ وكما ورد وصفه ﷺ في التوراة التي نزلت على نبي الله موسى صلوات الله وسلامه عليه .

وما يدلُّ على أن كتب الأنبياء معجزة: أن فيها الإخبار بنبوة محمد ﷺ قبل أن يُبعث بمدة طويلة ، وهذا لا يُمكن علمه بدون إعلام الله لهم ؛ وهذا بخلاف من أخبر بنبوته من الكهان ، والهواتف ؛ فإنَّ هذا إنما كان عند قرب مبعثه لما ظهرت دلائل ذلك ، واسترقَّتُه الجنُّ من الملائكة ، فتحدثت به ، وسمعتُه الجنُّ من أتباع الأنبياء .

كتب
الأنبياء
معجزة لما
فيها من
أخبار
الغيب
الذي لا
يعلمه إلا
نبي

فالنبيُّ الثاني إذا كان قد أخبر بما هو موجود في كتاب النبيِّ الأول ، وقد وصل إليه من جهته ، لم يكن آية له ؛ فإنَّ العلماء يشاركونه في هذا .

وأما إذا أخبر بقدر زائد لم يوجد في خبر الأول ، أو كان ممن لم يصل إليه خبرُ نبيٍّ غيره ، كان ذلك آية له ؛ كما يوجدُ في نبوة أشعيا (١) ، ودأود ، وغيرهما من صفات النبي ما لا يوجد مثله في توراة موسى .

فهذه الكتب معجزة لما فيها من أخبار الغيب الذي لا يعلمه إلا نبيٌّ ، وكذلك فيها من الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، ما لا يأتي به إلا نبي ، أو تابع نبي ، وما أتى أتباع الأنبياء من جهة كونهم أتباعاً لهم ، مثل أمرهم بما أمروا به ، ونهيهم عما نهوا عنه ، ووعدهم بما وعدوا به ، ووعيدهم بما يُوعدون به ؛ فإنه من خصائص الأنبياء .

والكذاب المدَّعي للنبوة لا يأمر بجميع ما أمرت به الأنبياء ، وينهى عن كلِّ ما نهوا عنه ؛ فإنَّ ذلك يُفسد مقصوده ، وهو كاذبٌ ، فاجرٌ ، شيطانٌ ، من أعظم شياطين الإنس ، والذي يعينه على ذلك من أعظم شياطين الجن .

أحوالُ
مدَّعي
النبوة
حيالُ
الأوامر
والنواهي
الواردة
في
الشرع

وهؤلاء لا يُتصور أن يأمرُوا بما أمرت به الأنبياء ، وينهوا عما نهوا عنه ؛ لأن ذلك يناقض مقصودهم ، بل : وإن أمروا بالبعض في ابتداء الأمر ، منْ

(١) وأشعيا ؛ جمهور المؤرخين يذكرونه في عداد الأنبياء ؛ لكني لم أقف في خبره على حديث صحيح من حديث رسول الله ﷺ ؛ فالله أعلم .

يخدعون، ويربطونه ، فلا بُدَّ أن يناقضوا، فيأمروا بما نهى عنه الأنبياء، ولا يوجبوا ما أمرت به الأنبياء ، كما جرى مثل ذلك لمن ادَّعى النبوة من الكذابين^(١)، ولمن أظهر موافقة الأنبياء ، وهو في الباطن من المنافقين؛ كالملاحدة الباطنية^(٢) الذين يُظهرون الإسلام والتشيع ابتداءً، ثم إنهم يستحلون الشرك، والفواحش، والظلم، ويسقطون الصلاة، والصيام، وغير ذلك مما جاءت به الشريعة .

فمن أظهر خلاف ما أبطن ، وكان مُطاعاً في الناس، فلا بُدَّ أن يظهر من باطنه ما يناقض ما أظهره .

كذب
القلب
ونفاق
الباطن

فكيف بمن ادَّعى النبوة، وأظهر أنه صادقٌ على الله، وهو في الباطن كاذبٌ على الله، بل من أظهر خلاف ما أبطن من آحاد الناس، يظهر حاله لمن خبره في مُدة؛ فإنَّ الجسد مطيعٌ للقلب ، والقلب هو الملك المدبِّر له؛ كما قال النبي ﷺ : «ألا إنَّ في الجسد مُضْغَةً إذا صَلَحَتْ: صَلَحَ لها سائرُ الجسدِ ، وإذا فَسَدَتْ: فَسَدَ لها سائرُ الجسدِ، ألا وهي القلبُ»^(٣) .

فإذا كان القلبُ كاذباً على الله، فاجراً، كان ذلك أعظم الفساد، فلا بُدَّ أن يظهر الفساد على الجوارح ، وذلك الفساد يُناقض حال الصادق على الله، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

(١) كمسليمة الكذاب، والمختار بن عبيد الثقفي، والعنسي؛ كما أشار إلى ذلك المصنّف في مواضع من كتابه هذا .

(٢) والباطنية ؛ قومٌ - كما قال شيخ الإسلام - يظهرون الإسلام والتشيع ابتداءً ثم يستحلون الشرك والفواحش والظلم ويسقطون الشريعة؛ وسُمُّوا بذلك لقولهم بباطن القرآن دون ظاهره .

(٣) صحيح :

أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم : ٥٢) ومسلم في «الصحيح» (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً ولفظه : (الحلال بين والحرام بين...) .

وذلك أن آيات الأنبياء الدالة على صدقهم كثيرة متنوعة^(١) ، وأن النبي^{النبي} الصادق^{الصادق} خير^{والمتنبي} الناس ، والكاذب^{الكاذب} على الله شر^{وما بينهما} الناس ، وبينهما من الفروق ما لا يحصى^{من فروق} إلا الله ، فكيف يشتبه هذا بهذا ، بل لهذا من دلائل صدقه ، ولهذا من دلائل كذبه ما لا يمكن إحصاؤه ، وكل من خصّ دليل الصدق^{لا تنطلي} على^{على أهل} البصيرة^{والدين} بشيء معين ، فقد غلط ، بل آيات الأنبياء هي من آيات الله الدالة على أمره ونهيه ، ووعدته ووعيده .

وآيات الله كثيرة متنوعة؛ كآيات وجوده ، ووحدانيته ، وعلمه ، وقدرته ، وحكمته ، ورحمته سبحانه وتعالى .

والقرآن مملوء من تفصيل آياته وتصريفها ، وضرب الأمثال في ذلك ، وهو يسميها آيات وبراهين^(٢) ، وقد ذكرنا الفرق بين الآيات ، والمقاييس الكلية التي لا تدل إلا على أمر كلي في غير هذا الموضع .

○ الوجه الثاني عشر : إن ما يأتي به الساحر ، والكاهن ، وأهل الطبائع^(٣) ، والصناعات ، والحيل ، وكل من ليس من أتباع الأنبياء ، لا يكون إلا من مقدور الإنس والجن ؛ فما يقدر عليه الإنس من ذلك هو وأنواعه ، والحيل فيه كثير . وما يقدر عليه الجن هو من جنس مقدور الإنس ، وإنما يختلفون في الطريق ؛ فإن الساحر قد يقدر على أن يقتل بالسحر ، أو يمرضه ، أو يفسد عقله ، أو حسه ، وحركته ، وكلامه ؛ بحيث لا يُجامع ، أو لا يمشي ،

(١) راجع مؤلفاً لي في ذلك بعنوان (روضة المشتاقين) كما أشرت إليه قبل . وكتاب

«دلائل النبوة» للعلامة مقبل الوداعي - رحمه الله تعالى - .

(٢) وذلك كثير ، انظر مثلاً (سورة النمل ٦٠ - ٦٤) و (فُصِّلَتْ ٣٧ - ٣٩) و

(الجاثية: ٦-٣) و (الذاريات ٢٠ - ٢٣) .

(٣) علماء الطبيعة ! .

(١) كذا في «المطبوع» وفي «خ»: «فقط، غلط» ولعله غلط .

أو لا يتكلم ونحو ذلك ، وهذا كله مما يقدر الإنس (ب) على مثله ، لكن بطرق أخرى . والجن يطفرون في الهواء ، وعلى الماء ، ويحملون الأجسام الثقيلة ؛ كما قال العفريت لسليمان : ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩] . وهذا الجنس يكون لمن هو دون الإنس والجن من الحيوان ؛ كالطيور ، والحيتان ، والإنس يقدر على جنسه ، ولهذا لم يكن هذا الجنس آيةً لنبيٍّ لوجوده لغير الأنبياء ، فكثيرٌ من الناس تحمله الجن ، بل شياطين الجن ، وتطير به في الهواء ، وتذهب به إلى مكان بعيد ، كما كان العفريت يحمل عرش بلقيس من اليمن ، إلى مكان بعيد (١) .

ونحن نعرف من هؤلاء عددًا كثيرًا ، وليسوا صالحين ، بل فيهم كفارٌ ، ومنافقون ، وفساق ، وجُهَّال ، لا يعرفون الشريعة ، والشياطين تحملهم ، وتطير بهم من مكان إلى مكان ، وتحملهم إلى عرفات ؛ فيشهدون عرفات من غير إحرام ، ولا تلبية ، ولا طواف بالبيت ، وهذا الفعل حرام . والجهال يحسبون أنه من كرامات الصالحين (٢) ، فتفعله الجن بمن يحب ذلك مكرًا به ، وخديعة ، أو خدمةً لمن يستخدمهم من هؤلاء الجهال بالشريعة ، وإن كان له زهد وعبادة . وكذلك الجن كثيرًا ما يأتون الناس بما يأخذونه من أموال الناس ؛ من طعام ، وشراب ، ونفقة ، وماء ، وغير ذلك ؛ وهو من جنس ما يسرقه الإنسي ، ويأتي به إلى الإنسي ، لكن الجن تأتي بالطعام والشراب في مكان العدم .

الشياطين
تحمل
أثامهم
وتطير بهم
من مكان
إلى مكان

(١) مرّ قريبًا تنبيهٌ لهذا الشيء .

(٢) انظر مقدمة طيبة في باب الكرامات للدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي في مقدمة «شرح أصول الاعتقاد» للالكائي الجزء التاسع في الكرامات (٩/ ١٥ - ٤١) .

(ب) كذا في «المطبوع» وفي «خ» : «الإنسان» .

الفرق بين
آية النبي
وخوارق
الساحر

ولهذا لم يكن مثل هذا آية لنبيٍّ، وإنما كان النبي ﷺ يضع يده في الماء، فينبع الماء من بين أصابعه (١)، وهذا لا يقدر عليه؛ لا إنس، ولا جن. وكذلك الطعام القليل يصير كثيراً، وهذا لا يقدر عليه؛ لا الجن، ولا الإنس. ولم يأت النبي ﷺ قطّ بطعام من الغيب، ولا شراب، وإنما كان هذا قد يحصل لبعض أصحابه؛ كما أتى خبيب بن عدي وهو أسير بمكة بقطف من عنب (٢)، وهذا الجنس ليس من خصائص الأنبياء.

ومريم عليها السلام لم تكن نبية، وكانت تؤتى بطعام (٣)، فإن هذا قد

(١) الأحاديث الواردة في أن النبي ﷺ كان يضع يده في الماء فينبع الماء من بين أصابعه؛ أحاديث صحيحة تبلغ حد التواتر، وهذا من دلائل نبوته ﷺ، ويكفي أن أذكر واقعة تدل على ذلك؛ ففي «صحيح البخاري» من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال:

«عطش الناس يوم الحديبية، والنبي ﷺ بين يديه ركوة، فتوضأ فجهش الناس نحوه، فقال: ما لكم؟ قالوا: ليس عندنا ماء نتوضأ، ولا نشرب إلا ما بين يديك، فوضع يده في الركوة فجعل الماء يثور بين أصابعه كأمثال العيون فشربنا وتوضأنا، قلت: كم كنتم؟ قال: لو كنا مائة ألف لكفانا، كنا خمس عشرة مائة».

رواه البخاري في «صحيحه» (٣٥٧٦)، ومن حديث أنس بن مالك: أخرجه البخاري (٢٠٠)، ومسلم (٢٢٧٩)، وعن البراء: أخرجه البخاري (٣٥٧٧)، وانظر: «الصحيح المسند من دلائل النبوة» لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي رحمه الله تعالى؛ ففيه الكفاية والمزيد والغنية إن شاء الله.

(٢) قصة خبيب بن عدي وهو يأكل من قطف عنب وهو أسير بمكة ثابتة صحيحة، رواها البخاري في «صحيحه» (٤٠٨٦). وأحمد (٢/ ٢٩٤، ٣١٠) وأبو داود (٢٦٦٠)، (٢٦٦١) والنسائي في «الكبرى» كما عزاه المزي في «التحفة» (١٤٢٧١) من طرق عن الزهري عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي عن أبي هريرة ؓ قال: فذكره مرفوعاً.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّنِي لَكَ هَذَا قَالَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧].

يكون من حلال، فيكون كرامة؛ يأتي به إما ملكٌ، وإما جنيٌ مسلم، وقد يكون حراماً. فليس كلُّ ما كان من آيات الأنبياء يكون كرامةً للصالحين.

وهؤلاء يُسوون بين هذا وهذا ، ويقولون : الفرق هو دعوى النبوة، والتحدي بالمثل ، وهذا غلط؛ فإن آيات الأنبياء عليهم السلام التي دلّت على نبوتهم، هي أعلى مما يشتركون فيه، هم وأتباعهم؛ مثل الإتيان بالقرآن؛ ومثل الإخبار بأحوال الأنبياء المتقدمين، وأعمهم، والإخبار بما يكون يوم القيامة ، وأشرط الساعة ^(١)؛ ومثل إخراج الناقة من الأرض ^(٢)؛ ومثل قلب العصا حية ^(٣)، وشق البحر ^(٤)؛ ومثل أن يُخلق من الطين كهيئة الطير، فينفخ فيه فيكون طيراً بإذن الله ^(٥)، وتسخير الجن لسليمان ^(٦) لم يكن مثله لغيره .

لكن من الجن المؤمنين من يعاون المؤمنين ، ومن الجن الفساق، والكفار من يعاون الفساق؛ كما يعاون الإنس بعضهم بعضاً. فأما طاعة مثل طاعة سليمان ، فهذا لم يكن لغير سليمان عليه السلام.

ومحمد ﷺ أعطى أفضل مما أعطى سليمان عليه السلام؛ فإنه أرسل إلى الجن ^(٧)، وأمرُوا أن يؤمنُوا به، ويطيعوه؛ فهو يدعوهم إلى عبادة الله،

(١) انظر صحيح البخاري (٤٦٣٥) ومسلم (ص : ١٣٧) و (رقم : ٢٩٠١) .

(٢) لصالح عليه السلام؛ وقد يكون إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ ﴾ [النمل : ٨٢] .

(٣، ٤) وهذا كان لنبي الله موسى عليه السلام .

(٥) وهذا أيد الله به عيسى صلى الله عليه وسلم .

(٦) في قوله تعالى : ﴿ وَالشَّيَاطِينِ كُلِّ بَنَاءٍ وَغَوَاصٍ ﴾ [ص : ٣٧] وقوله : ﴿ وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ ﴾ [الأنبياء : ٨٢] .

(٧) هذا من الأمور التي يجب الإيمان بها والاستسلام لها ، فبعثة النبي ﷺ للثقلين الإنس والجن، والله يقول : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا =

بعثة النبي
ﷺ إلى
الجن
والفرق بين
تصرفه
عليه
السلام
منهم
وتصرف
سليمان
عليه
السلام

وطاعته، لا يأمرهم بخدمته، وقضاء حوائجه؛ كما كان سليمان يأمرهم، ولا يقهرهم باليد؛ كما كان سليمان يقهرهم، بل يفعل فيهم كما يفعل في الإنس، فيجاهدهم الجن والمؤمنون، ويقيمون الحدود على منافقيهم، فيتصرف فيهم تصرف العبد الرسول، لا تصرف النبي الملك؛ كما كان سليمان يتصرف فيهم.

والصالحون من أمته، المتبعون له، يتبعونه فيما كان يأمر به الإنس والجن؛ إما في استخدامات الجن، وإما في الحلال وإما في المحرمات. وآخرون دون هؤلاء قد يستخدمون بعض الجن في مباحات؛ كما قد يستخدمون بعض الإنس، وقد يكون ذلك مما ينقص دينهم، لا سيما إن كان بسبب غير مباح. وآخرون شر من هؤلاء يستخدمون الجن في أمور محرمة؛ من الظلم، والفواحش، فيقتلون نفوساً بغير حق، ويُعِينونهم على ما يطلبونه من الفاحشة، كما يُحضرون لهم امرأة أو صبياً، أو يجذبونه إليه. وآخرون يستخدمونهم^(١) في الكفر.

فهذه الأمور ليست من كرامات الصالحين، فإن كرامات الصالحين هو ما كان سببه الإيمان، والتقوى، لا ما كان سببه الكفر، والفسوق، والعصيان. وأيضاً: فالصالحون سابقوهم، لا يستخدمونهم إلا في طاعة الله ورسوله. ومن هو دون هؤلاء لا يستخدمهم إلا في مباح. وأما استخدامهم الجن في المحرمات فهو حرام، وإن كانوا إنما خدموه لطاعته لله كما لو خدم الإنس رجلاً صالحاً لطاعته لله؛ ثم استخدمهم فيما لا يجوز. فهذا بمنزلة

= حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصَتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ . قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ . يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيَجْرِمَكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿٢٩﴾ [الاحقاف: ٢٩ - ٣١].

(١) كذا في المطبوع، وفي «خ»: «يستخدمونه».

من أنعم عليه بطاعته نعمة، فصرفها إلى معصية الله، فهو آثمٌ بذلك .
وكثيرٌ من هؤلاء يسلب تلك النعمة، ثم قد يسلب الطاعة؛ فيصير
فاسقًا . ومنهم من يرتدّ عن دين الإسلام .

فدائعةُ الجنِّ للإنسان ليست أعظم من طاعة الإنسان، بل الإنسان أجلُّ،
وأعظم ، وأفضل ، وطاعتهم أنفع .

احوال
المطاع من
الإنس
والمطاع من
الجن

وإذا كان المطاعُ من الإنس قد يطاع في طاعة الله، فيكون محمودًا مثبًا،
وقد يُطاع في معصية الله، فيكون مذمومًا آثمًا .

فكذلك المطاع من الجن الذي يُطيعه الناس ، والمطاع من الإنس قد
يكون مطاعًا لصلاحه، ودينه . وقد يكون مطاعًا لملكه، وقوته ، وقد يكون
مطاعًا لنفعه لمن يخدمه بالمعاوضة؛ فكذلك المطاع من الجن، قد يُطاع
لصلاحه، ودينه، وقد يُطاع لقوة، وملك محمود أو مذموم، ثم الملك إذا
سار بالعدل حميد ، وإن سار بالظلم، فعاقبته مذمومة، وقد يهلكه أعوانه؛
فكذلك المطاع من الجن إذا ظلمهم، أو ظلم الإنس بهم، أو بغيرهم ،
كانت عاقبته مذمومة . وقد تقتله الجنُّ، أو تُسلط عليه من الإنس من يقتله؛
وكلُّ هذا واقعٌ، نعرف من ذلك من الوقائع ما يطول وصفه، كما نعرف من
ذلك من وقائع الإنس ما يطول وصفه . وليس آيات الأنبياء في شيءٍ من
هذا الجنس .

روية النبي
ﷺ الآيات
الكبرى
لبلة
الإسراء

ونبيُّنا ﷺ لما أُسرى به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، إنما
أُسرى به ليرى من آيات ربه الكبرى ، وهذا هو الذي كان من خصائصه:
أن مسَّراه كان هذا؛ كما قال تعالى: ﴿ أَفْتُمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ . وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً
أُخْرَىٰ . عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ . عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴾ [النجم: ١٢ - ١٥] .

وقال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ [الإسراء: ٦٠]؛

قال ابن عباس : «هي رؤيا عَيْنِ أُرِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ليلة أُسْرِى به (١)»، فهذا الذي كان من خصائصه ، ومن أعلام نبوته .

وأما مجردُ قطع تلك المسافة ، فهذا يكون لمن يحمله الجن ، وقد قال العفريتُ لسليمان : ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩] ، وحمل العرش من القصر ، من اليمن إلى الشام : أبلغ من ذلك .

﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠] ، فهذا أبلغ من قطع المسافة التي بين المسجدين في ليلة .

ومحمدٌ ﷺ أفضلُ من الذي عنده علمٌ من الكتاب ، ومن سليمان ؛ فكان الذي خصَّه الله به أفضلُ من ذلك ؛ وهو أنه أُسْرِى به في ليلة ليريه من آياته ؛ فالخاصَّة أن الإسراء كان ليريه من آياته الكبرى ؛ كما ﴿رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى . عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى . عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى . إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى . مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى﴾ [النجم: ١٣ - ١٦] .

فهذا ما حصل مثله ؛ لا لسليمان ، ولا لغيره . والجن وإن قدرُوا على حمل بعض الناس في الهواء ، فلا يقدرُون على إصعاده إلى السماء ، وإراءته آيات ربه الكبرى ، فكان ما آتاه الله محمدًا خارجًا عن قدرة الجن والإنس ، وإنما كان الذي صحبه في معراجِه جبريل (٢) الذي اصطفاه الله لرسالته ، ﴿وَاللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥] ، وكان المقصود من الإسراء أن يريه ما رآه من آياته الكبرى ، ثم يخبر به الناس .

(١) صحيح : وقد تقدّم (ص: ١٠٤) .

أخرجه البخاري في «الصحيح» (٣٨٨٨) والترمذي في «السنن» (٣١٣٤) عن ابن عباس به .

(٢) وأحاديثُ المعراج ثابتة ؛ وفيها بيان صحبة جبريل لنبينا ﷺ في ذلك ؛ كما في البخاري (٣٢٠٧ ، ٣٨٨٧) (باب المعراج) ومسلم (١٦٢) (باب الإسراء) .

فلما أخبر به كَذَّبَ به من كَذَّبَ من المشركين ، وصدَّقَ به الصديقُ ،
وأمثالُه من المؤمنين ، فكان ذلك ابتلاءً ومحنةً للناس ؛ كما قال : ﴿ وَمَا
جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ [الإسراء : ٦٠] ؛ أي : محنةً ، وابتلاءً
للناس ، لِيُتَمَيِّزَ الْمُؤْمِنُ عَنِ الْكَافِرِ ، وكان فيما أخبرهم به أنه رأى الجنة
والنار ، وهذا مما يُخَوِّفُهُمْ به ؛ قال تعالى : ﴿ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا
كَبِيرًا ﴾ [الإسراء : ٦٠] .

والرسولُ لما أخبرهم بما رآه كذَّبوه في نفس الإسراء ، وأنكروا أن يكون
أُسرَى به إلى المسجد الأقصى ، فلما سألوه عن صفته ، فوصفه لهم^(١) ، وقد
علموا أنه لم يره قبل ذلك ، وصدَّقَه من رآه منهم ، كان ذلك دليلاً على
صدقه في المسرى ، فلم يُمكنهم مع ذلك تكذيبه فيما لم يروه ، وأخبر الله
تعالى بالمسرى إلى المسجد الأقصى^(٢) ؛ لأنهم قد علموا صدقه في ذلك ،
بما أخبرهم به من علاماته ، فلا يُمكنهم تكذيبه في ذلك .

رواية
جبريل من
تمام نبوة
نبيينا ﷺ
الدليل على
أن القرآن
نزل به
جبريل ولم
ينزل به
شيطان

وذكر أنه رأى من آيات ربه الكبرى ، ولم يُعَيِّنْ ما رآه ، وهو جبريل
الذي رآه في صورته التي خلق عليها مرتين^(٣) ؛ لأن رؤية جبريل هي من
(١) ورد ذلك من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ؛ كما عند البخاري (٣٨٨٦) ومسلم (رقم
١٧٠) والترمذي (٣١٣٣) والنسائي في «الكبرى» كما عزاه المزي في «التحفة» (٣١٥١)
ولفظه : «لما كذبتني قریش قمْتُ في الحجر فجَلَى اللهُ لي بيت المقدس فطفقتُ أخبرهم
عن آياته وأنا أنظر إليه» .

● وورد أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

أخرجه مسلم (١٧ / ٢) وأحمد (٥٢٨ / ٢) والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة»
(١٤٩٦٥) .

(٢) كما قال تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ
الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الإسراء : ١] .

(٣) كما في صحيح البخاري (٣٢٣٢ ، ٣٢٣٤ ، ٣٢٣٥ ، ٤٨٥٥) ومسلم (١٧٤ ، ١٧٥ ،
١٧٧) .

تمام نبوته ، ومما يبين أن الذي أتاه بالقرآن ملكٌ، لا شيطان؛ كما قال في سورة: «إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ» : ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ . مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ ، ثم قال : ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ . وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ . وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ . وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ . فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ . إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [التكوير : ١٩ - ٢٧] .

○ فصل ○

ومما يبينُ ضَعْفَ طريقةِ هؤلاء أنهم قالوا: المعجزات لا تدلُّ بجنسها على النبوة ، بل يُوجد مثل المعجز من كلِّ وجه ، ولا يدلُّ على النبوة ؛ كأشراط الساعة ؛ وكما يوجد للسحرة ، والكهان ، والصالحين من الخوارق التي تماثل آيات الأنبياء فيما زعمه هؤلاء ، قالوا : لكن الفرق أنَّ هذا يدَّعي النبوة ، ويحتج بها ، ويتحدَّاهم بالمثل ، فلا يقدر أحدٌ على معارضته ، وأولئك لو ادَّعوا النبوة ، لمنعهم الله منها ، وإن كانوا قبل ذلك غير ممنوعين منها ، أو لقيض لهم من يعارضهم ، ولو عارضوا بها نبياً لمنعهم الله إياها ، ليسلم دليل النبوة . قالوا : والمعجز إنما يدلُّ دلالةً وضعيفةً بالجعل ، والقصد ؛ كدلالة الألفاظ ، والعقود ، والخط ، والعلامات التي يجعلها الناس بينهم .

فيقال لهم: هذه الأمور كُلُّها إنما تدلُّ إذا تقدم علم المدلول بها أن الدالَّ جعلها علامةً ؛ كما يوَكِّلُ الرَّجُلُ وكيلاً ، ويجعل بينه وبينه علامةً ؛ إما وضع يده على ترقوته ، وإما وضع خنصره ، وإما وضع يده على رأسه . فمن جاء بهذه العلامة ، علم أنَّ موكَّله أرسله .

فأما إذا لم يتقدَّم ذلك ، لم تكن دلالةً جعليةً ، وضعيفةً اصطلاحيةً . وآيات الأنبياء لم يتقدم قبلها من الرب مواضعةً بينه وبين العباد . قالوا : هي تشبه ما إذا قال الرجلُ لموكله ، والرسول لمرسله : إنك أرسلتني إلى هؤلاء القوم ، فإن كنت أرسلتني ، فقم ، واقعد ، ليعلموا أنك أرسلتني ؛ فإذا قام وقعد عقب طلب الرسول ، علم الحاضرون أنه قام وقعد ليعلمهم أنه رسوله ، وإن كان بدون طلبه قد يقوم ويقعد لأمرٍ أخرى .

فيقال لهم : هنا لما علم الحاضرون انتفاء داع يدعوهم ، إلا قصد التصديق ،

ضمفُ
طريقة
الاشارة
نسي
المعجزات
وقولهم:
إنها لا تدل
بجنسها
على النبوة

علموا أنه قصد تصديقه؛ ولهذا: لو جَوَّزوا قيامه لحاجة عرضت ، أو لحية ، أو عقرب ، وقعت في ثيابه ، أو لغير ذلك ، لم يجعلوا ذلك دليلاً . والسبر والتقسيم مما يعلم به الدليل ، وإن لم يقصده الدليل .

حتى إن الرجل المشهور إذا خرج في غير وقت خروجه المعتاد ، فقد يعرف كثير من الناس لأي شيء خرج ؛ لعلمهم بانتفاء غيره ، وأن خروجه له مناسب ، وإن لم يكن هنا أحد طلب الاستدلال ؛ فخروج الإنسان عن عادته قد يكون لأسباب ؛ فإذا اقترن بسبب صالح ، وعلم انتفاء غيره ، علم أنه لذلك السبب ، وهذا إنما يكون ممن يفعل لداع يدعو . والرب تعالى عندهم لا يفعل لداع يدعو ، فلزمهم ؛ إما إبطال أصلهم^(١) ، وإما إبطال هذه الدلالة^(٢) .

وأيضاً: فيقال لهم : بل الدليل دلّ لجنسه ؛ وهو هذا الفعل الذي لم يفعل إلا لهذا الطلب ، ومتى وجد هذا كان جنسه دليلاً ، وليست الدعوى جزءاً من الدليل ، بل طلب الإعلام بهذا الفعل مع الفعل ، هو الدليل ؛ ولهذا لو قال: فافعل ما يدلّ على صدقي ، وقام ، وقعد ، لم يدلّ على صدقه ، بخلاف ما إذا قال: فقم واقعد .

ولو قال: فأظهر ما يدلّ على صدقي ، فلا بدّ أن يُظهر ما يدلّ لجنسه أنه

(١) المراد: أصل الأشاعة: الله لا يفعل شيئاً لأجل شيء ، فهم يستندون إلى هذا الأصل في نفي حكمة الله ، وتعليل أفعاله جلّ وعلا ، فيجوزون عليه سبحانه كلّ فعل . (الطويان) .

(٢) وهي المثال الذي ضربه عن الملك الذي أظهر ما يناقض عادته ، لتصديق رسوله ، فيجعلونه دليلاً على تصديق الرسول . ولشيخ الإسلام شرح لهذا الموضوع في كتابه العظيم «الجواب الصحيح» (٦ / ٣٩٣ - ٤٠٨) وقد مرّ هذا الموضوع فيما سبق (ص ٢٤٤) . (الطويان) .

دليل؛ كقول، أو خطأ، أو غير ذلك، أو خلعة تختص بمثل ذلك. ففرق بين أن يطلب فعلاً معيناً، أو دليلاً مطلقاً، وهو إذا طلب فعلاً معيناً، كقيام، أو وضع يد على الرأس، أو صلاة ركعتين، أو غير ذلك من الأفعال دل على صدقه، وإن كان ذلك معتاداً له أن يفعله، فليس من شرط دلالاته أن يخرج عن عادته، لكن شرط دلالاته أن يعلم أنه فعله لأجل الإعلام؛ بحيث لا يكون هناك سبب داعٍ غير الإعلام، وحيث أنه دالٌ لجنسه.

وكذلك يُقال: الربُّ إذا خرق العادة المدَّعي الرسالة عقب مطالبته بآية، علم أن الله لم يخلق تلك الأدلة على صدقه، فهذا يدل، وهذا إنما يتم مع كون الرب يفعل شيئاً لأجل شيء آخر، وحيث أنه قد يكون من شرط الدليل: مطالبة الطالب بدليل، لا أن نفس الدعوى هي جزء الدليل. وفرق بين طلبه من الرب آية، أو طلبهم منه آية، وبين الدعوى؛ فإظهار ما يظهره الرب عقب طلبهم، أو طلبه، قد يُقال فيه: إنَّ الطلب جزء الدليل، وإنه لو أظهره بدون الطلب، لم يدل. وأما نفس دعوى النبوة، فليست جزءاً. وعلى هذا: فإذا قُدِّرَ أنه يفعل ذلك عند طلبه أو طلب غيره آية، دل على صدقه، لكن هذا يكون إذا علم أنه لم يفعله إلا للإعلام أولئك بصدقه، وهذا لا يكون إلا بأن يتميز جنس ما دل به عن غيره، ولا يجوز أن يدل مع وجود مثله من غير دلالة، بل متى قُدِّرَ وجود مثله من غير دلالة، بطل كونه دليلاً، ولو كانت الدعوى جزءاً من الدليل، لكانت المعارضة لا تكون إلا مع دعوى النبوة؛ فلو أتوا بمثل القرآن، من غير دعوى النبوة لم يكونوا عارضوه.

وهذا خلاف ما في القرآن، وخلاف ما أجمع المسلمون، بل العقلاء، والله أعلم.

وهم يُسمُّون ما يكون بقصد الدال؛ كالكلام دليلاً وضعياً؛ فالأقوال،

والأفعال، التي يقصد بها الدلالة؛ كالعقد، وما يجعله الرجل علامةً، ونحو ذلك؛ يسمونه دليلاً وضعياً، ويسمون ما يدل مطلقاً دليلاً عقلياً.

والأجود أن يقال: جميع الأدلة عقلية؛ بمعنى أن العقل إذا تصوّرَها، علم أنها تدل .

فإن الدليل هو ما يكون النظر الصحيح فيه مفضياً إلى العلم بالمدلول عليه، وإنما يكون النظر الصحيح، لم يعقل دلالة الدليل، فمن لم يعقل كون الدليل مستلزماً للمدلول لم يستدل به، ومن عقل ذلك استدل به؛ فهو يدلُّ بصفة هو في نفسه عليها، لا بصفة هي في المستدل، لكن كونه عقلياً يرجع إلى أن المستدل علمه بعقله، وهذا صفة في المستدل لا فيه .

والأجود أن يُقال: الدليلُ قد يدلُّ بمجردَه، وقد يدلُّ بقصد الدالِّ على دلالاته، فالأول: لا يحتاج إلى قصد الدلالة؛ كما تقول النحاة: إن الأصوات تدلُّ بالطبع، وتدلُّ بالوضع؛ فالذي يدلُّ بالطبع؛ كالنحنة، والسعال، والبكاء، ونحو ذلك من الأصوات، وهذا ليس كلاماً؛ وحيثُذ فما يدلُّ بقصد الدال، أحق بالدلالة، ودلالاته أكمل؛ ولهذا كانت دلالة الكلام على مقصود المتكلم، وهي دلالة سمعية، أكمل من جميع أنواع الأدلة على مراده؛ وهو البيان الذي علمه الله الإنسان، وامتن بذلك على عباده؛ فمنها ما يدلُّ بمجردَه، ومنها ما يدلُّ بقصد الدال؛ فإذا انضمَّ إليه ما يعرف أنه قصد الدلالة، دلَّ؛ فالدليل هنا في الحقيقة: قصدُ الدالِّ للدلالة؛ وهي دلالة لا تنتقض إذا لم يجوز عليه الكذب، وإنما الذي دلَّ به على قصده، هو دلَّ بجعله دليلاً، لم يدلُّ بمجردَه؛ فهو دليل بالاختيار، لا بمجردَه.

فالأقوال، والأفعال التي يُقصد بها الدلالة تدلُّ باختيار الدال بها، لا بمجردَها، ودلالاته تُعلم بالعقل، وقد يفتقر من العقل إلى أكثر مما يفتقر

إليه العقليّ المجرد؛ لأنها تحتاج إلى أن يُعلم قصد الدال؛ ولكن ما يحصل بها من الدلالة أوضح وأكثر؛ كالكلام ، وعلى هذا فإذا أريد تقسيمها إلى عقليّ ووضعيّ، أي: إلى عقليّ مُجرّد ، وإلّهيّ وضعيّ يحتاجُ مع العقل إلى قصد من الدال؛ فهو تقسيم صحيح؛ فدلّ يُعلم بمجرد العقل ، وهذا لا يحتاج مع العقل إلى السمع، أو غيره.

وحينئذ: فإذا قيل في السمعيّات: إنها ليست عقلية؛ أي: لا يكفي فيها مجرد العقل، بل لا بد من انضمام السمع إليه ، وعلى هذا قوله: ﴿فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦] ، وكذلك ذكر الرازي وغيره أن السمع المحض لا يدلّ، بل لا بدّ من العقل؛ وهذا صحيح؛ فإن العقل شرطٌ في جميع العلوم التي تختص بالعقل، والله أعلم .

لا يلزم من الآية التحدي بها

ومما يلزم أولئك؛ أن ما كان يظهرُ على يد النبي ﷺ في كلّ وقت من الأوقات ليست دليلاً على نبوته؛ لأنه لم يكن كلّما ظهر شيءٌ من ذلك احتجّ به، وتحديّ الناس بالإتيان بمثله ، بل لم ينقل عنه التحديّ إلا في القرآن خاصة ، ولا نُقل التحديّ عن غيره من الأنبياء؛ مثل موسى، والمسيح، وصالح ، ولكن السحرة لما عارضوا موسى، أبطل معارضتهم. وهذا الذي قالوه يُوجب أن لا تكون كرامات الأولياء من جملة المعجزات .

وقد ذكر غير واحد من العلماء أن كرامات الأولياء معجزات لنبيهم، وهي من آيات نبوته، وهذا هو الصواب؛ كقصة أبي مسلم الخولاني (١)، وغيره مما جرى لهذه الأمة من الآيات؛ ومثل ما كان يظهر على أيدي الحواريين ، وعلى يد موسى وأتباعه ، لا أنه جعل التحديّ بالمثل جزءاً من دليله وآيته ، فلا يكون دليلاً حتى يتحدّاهم بالمثل! ، بل قد علّم أن نفس استدلال المستدل بالدليل، يوجب اختصاصه بالمدلول عليه ، وكلّ من أتى

(١) تقدّمت (ص ٩٨) وإسنادها حسن .

بآية هي دليلٌ ، وبرهانٌ ، وحجةٌ ، فقد عُلِمَ أنه يقول : إنها مستلزمة للمدلول عليه ، لا يوجد مع عدمه ، فلا يمكن أحداً أن يعارضها ، فيأتي بمثلها مع عدم المدلول عليه .

وهؤلاء جعلوا من جملة الدليل : دعوى النبوة ، والاحتجاج به ، والتحدّي بالمثل ؛ ثلاثة أشياء .

وهذه الثلاثة هي أجزاء الدليل . ودعوى النبوة هو الذي تقام عليه البينة ، والذي يقام عليه الحجة ليس هو جزءاً من الحجة . والدعوى تسمى مدلولاً عليها ، ونفس المدعي يُسمى مدلولاً عليه ، وثبوت المدعي يسمى مدلولاً عليه ، والعلم بثبوته يُسمى مدلولاً عليه ، فهنا دعوى النبوة ، وهنا النبوة المدعاة قبل أن يُعلم ثبوتها ، وهنا ثبوتها في نفس الأمر ، وهنا علم الناس بثبوتها ، وكذلك سائر الدعاوي .

فمن ادّعى تحريم النبيذ المتنازع فيه ؛ فهنا : دعواه التحريم ، ونفس التحريم : هل هو ثابت أم منتفٍ؟ ، وثبوت التحريم في نفس الأمر ، والعلم بالتحريم .

وكذلك من ادّعى حقاً عند الحاكم ؛ فهنا : دعواه الحق ، وهنا : نفس المدعي ؛ وهو استحقاقه ذلك الحق ، وهنا : ثبوتُ هذا الاستحقاق في نفس الأمر ، وهنا : العلم باستحقاقه ؛ فالبينة ، والحجة ، يجبُ أن يقارن المدلول عليه ؛ الذي هو المدعي ، وثبوته في نفس الأمر ، سواء ادّعاه مدّع ، أو لم يدعه ؛ وسواء علمه عالم ، أو لم يعلمه ؛ فإنّ الدليل مستلزم للمدلول عليه ؛ مستلزمٌ لحرمة النبيذ ، واستحقاق الحق . وثبوت الحرمة في نفس الأمر مستلزمٌ للحرمة ، وأما مجرد الحرمة المتصورة : فليست مستلزماً لوجودها في نفس الأمر ، بل قد يتصور في الأذهان ما لا يوجد في الأعيان ، والله أعلم .

○ فصل ○

وقد ذكر القاضي أبو بكر^(١) أن من المثبتة المجيزين للكرامات مَنْ أجاب
عن حجة النفاة، بأن قال : الأدلة على ضربين : عقلية، ووضعية؛ فالعقلي
يدلُّ لنفسه وجنسه، والوضعيُّ يدلُّ مع المواطأة، ولا يدلُّ مثله مع عدمها؛
كعقد العشرة.

وضَعَفَ أبوبكر هذا، بأن قال لهم أن يقولوا : إذا كانت المعجزات تجري
مجرى القول، فحيث قصدت دَلَّتْ ، وعنده أن الأمر ليس كذلك .

قلتُ: بل هذا القائلُ أحسن؛ لأنها تدلُّ إذا قصدت بها الدلالة؛ مثل
قيام الأمر، وقعوده إذا طلب ذلك منه؛ ومثل العلامة التي تكون للشخص
إذا جعلها علامة؛ فحيث قصد الدلالة به دلَّ. لكن لازم هذا أن لا يكون
إلا إذا طلب الاستدلال بها، لا نفس الدعوى.

ثم إنه ذكر أن الخارق للعادة لابد أن يكون خارقاً لعادة جميع المرسل
إليهم. ثم جَوَّزَ أن يكون مما اعتاده كثيرٌ منهم، بشرط أن يمنعهم عن
المعارضة، فيكون ذلك خرق عادة، ثم قال في الكرامات : لا يجوز أن
تكثر حتى تصير عادة؛ لأنَّ من حق المعجز على قولنا وقولهم أن يكون
خارقاً للعادة، فلا تجوز إدامة ظهوره فيصير عادة، بل يقع نادراً.

وقد جَوَّزُوا في السحر والكهانة أن يكون عادة، لكن عند دعوى النبوة
يمنعهم من المعارضة، فكانت الكرامات أولى بذلك هي عادة للصالحين،
وإذا ادَّعى النبوة صادقٌ منع من المعارضة، فهذا اضطراب آخر.

(١) الباقلاني.

وَادَّعى إجماع الأمة على أنها لا تظهر على فاسق ، ولولا الإجماع لجَوَّز ذلك ؛ لأنه لا ينقض دليل النبوة ، فصارت تدلُّ على الولاية بالإجماع ، على أنها لا تظهر إلا على يد نبيٍّ أو وليٍّ ، فبهذا الإجماع يعلم : أن من ظهرت على يده وليٌّ [لله إذا لم يدَّع النبوة] ^(١) .

○ وهذا تناقضٌ من وجهين :

◀ أحدهما : أنهم قد قالوا : إنها لا تدلُّ على الولاية ؛ لأنَّ الوليَّ من مات على الإيمان وهذا غير معلوم .

◀ الثاني : أنه يقال : إذا جَوَّزَ أن يظهر على يد الساحر ، والكاهن ، ونحوهما من الكفار ما هو من جنس المعجزات والكرامات ، وقلت : يجب أن لا يستثنى من السحر شيءٌ لا يفعل عنده ، إلا ما ورد الإجماع والتوقيف على أنه لا يكون بضرب من السحر ، ولا يفعل عنده ؛ كغلق البحر ، ونحوه ؛ فيكون الفرق بين السحر وغيره ، إنما يُعلم بهذا الإجماع ، إن ثبت ، وإلا فعندك يجوز أن يظهر على يد الساحر كلُّ ما يظهر على يد النبيِّ إذا لم يدَّع النبوة ، ويحتجُّ بذلك إذا ادَّعى النبوة ، وعارضه معارضٌ بالمثل ؛ فكيف تقولُ مع هذا : إن الخوارق تدلُّ على الولاية بالإجماع ، وأنت تجوِّز ظهورها على أيدي الكفار ؛ من السحرة ، والكهان .

فإن قال : السحر والكهانة كانا قبل الرسول ؛ فلما جاء بطلا .

قيل : أنت قد أثبتَّ أن نفسه سُحِرَ بعد النبوة ^(١) ، وأن السحر كان على

(١) نعم ؛ سحر النبي ﷺ ثابتٌ في «الصحيحين» (البخاري ٥٧٦٣ ومسلم ٢١٨٩) كتاب السلام . من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : «سحر رسول الله ﷺ يهوديٌّ من يهود بني زريق يُقال له لبيد بن الأعصم . .» .

(١) ما بين المعقوفتين في «المطبوع» وليس في «خ» ولعلَّه سقط من «خ» .

عهد الصحابة، وقتلوا الساحر^(١)، وذكرت إجماع الفقهاء على أن السحر يكون من المسلمين، وأهل الكتاب، والساحر ليس بولي لله، والسحر عندك هو من جنس الكرامات، الجميع خارق للعادة، لم يستدل به على النبوة، فكيف تقول مع هذا: إن الخوارق لا تكون إلا للنبي، أو ولي، وأنت تثبتها للكفار.

وهذا كله من جهة أنه أخذ جنس الخارق مشتركاً؛ فجوز أن يكون للنبي، وغير النبي، مع قوله: إن الخارق لا بد أن يكون خارقاً لعادة جميع المرسل إليهم. ولكن عنده هذا يحصل بعدم المعارضة، وحينئذ؛ فاشتراط كونه خارقاً، ومختصاً بمقدور الرب باطل.

وهو قد حكى أن الإجماع على أن المعجز لا بد أن يكون خارقاً للعادة، فقال: «اعلموا رحمكم الله أن الكل من سائر الأمم قد شرطوا في صفة المعجز أن يكون خارقاً للعادة».

(١) وهذا ثابت كما كان في عهد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه.

وفي (مسند أحمد) ٣/ ١٩٦، ١٩٧) و برقم (١٦٥٧ الرسالة) بإسناد صحيح عن بجاللة بن عبدة قال: «كتب عمر بن الخطاب أن اقتلوا كل ساحر وساحرة، فقتلنا ثلاث سواحر» وبجاللة ثقة. وهو عند البخاري (٣١٥٦) مختصراً دون الشاهد، وهو في «مسائل أحمد» (١٥٤٢) رواية صالح. وفي الباب عن حفصة في «الموطأ» باب القضاء في السحرة، وعن جندب في «الترمذي» (١٤٦٠) ولفظه مرفوعاً: (حد الساحر ضربة بالسيف) وإسناده ضعيف؛ كما قال الترمذي؛ وصوب التوثيق عليه، وقال: «والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول مالك بن أنس، وقال الشافعي: إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر، فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم نر عليه قتلاً». قلت: وراجع «المغني» ١٢/ (٣٠٢).

ثم قال ^(١) في «فصول الكرامات» :

○ فصل ○

ويُقال لهم: إن من الناس من لا يشترط في الآية المعجزة أن تكون خارقاً للعادة ، وهذا كما ذكر إجماع الناس على أنه لا يدلُّ على صدق النبي إلا المعجزات ، فقال في الاستدلال على أنها لو لم تدل ، لزم عجز القديم؛ إذ لا دليل لقول كلِّ أحد أثبت النبوة على نبوة الرسل وصدقهم، إلا ظهور المعجزة؛ فهذا إجماعٌ لا خلاف فيه ، فلو ظهرت على يد المتنبِّي، لبطلت دلالة النبوة، ولوجب عجز القديم عن دليل يدلُّ على نبوتهم. وهو

الباقلاني
وأجماعه
المقبوضة في
باب
المعجزات

الاشاعة نفسه قد ذكر في ذلك عدة أقوال في غير هذا الكتاب .
وأيضاً ؛ فالاستدلال بالإجماع إنما يكون بعد ثبوت النبوة، فلا يحتجُّ على مقدمات دليل النبوة بمجرد الإجماع.

الاشاعة
والمسئلة
على طريقي
نقيض
فهؤلاء
يجوزون
فصل كل
ممكن
وهؤلاء

وهؤلاء إنما أوقعهم في هذه المناقضات أن القدرية يجعلون لربهم شريعة بالقياس على خلقه ، ويقولون: لا يجوز أن يفعل كذا، ولا أن يفعل كذا؛ لا يجوز أن يفعل كذا ، فإنا لو جوزنا عليه الإضلال لجاز أن يظهر المعجزات على أيدي الكذابين ؛ فإن غاية ذلك أنه إضلال ، وإذا جاز ذلك لم يبق دليلٌ على صدق الأنبياء ، ولم يفرق بين الصادق والكاذب.

يقولون في
ربهم
يجوز أن
يفعل كذا
وكل

فعارضهم هؤلاء بأن قالوا: يجوز أن يفعل كلٌّ ممكن مقدور، ليس يجب أن ينزه عن فعل من الأفعال ، وليس في الممكنات ^(٢) ما هو قبيحٌ، أو ظلمٌ، أو سيءٌ، بل كل هذا حسنٌ وعدلٌ ، فله أن يفعله ، فقليل لهم:

(١) الباقلاني.

(٢) يعني : ممكنات الرب ومقدوراته !! .

فجوزوا إظهار المعجزات على أيدي الكذابين، ففتقوا لهم فتقاً^(١)، فقالوا: هذا يلزم منه عجزُ الربِّ عن أن ينصب دليلاً يدل على صدق النبيِّ، وإن كان يمكنه أن يعرف صدقهم بالضرورة، فذاك يوجب أن يعرفوا نفسه بالضرورة، وهو يرفع التكليف.

○ والتحقق: أن إظهار المعجزات الدالة على صدق الأنبياء على يد الكاذب لا يجوز، لكن قيل لامتناع ذلك في نفسه كما قاله الأشعري. وقيل: لأن ذلك يمتنع في حكمة الرب وعده، وهذا أصح؛ فإنه قادر على ذلك، لكن لو فعله بطلت دلالة المعجز على الصدق.

وهذا كما أنه قادرٌ على سلب العقول، ولو فعل ذلك لبطلت العلوم. وهو سبحانه لو فعل ذلك قادرٌ على تعريف الصدق بالضرورة، وقادرٌ على أن لا يعرف بذلك، ولا يميز للناس بين الصادق والكاذب، لكنه لا يفعل هذا المقدور.

ونحن نعلم بالاضطرار، أنه لا يفعل ذلك، وأنه لا يبعثُ أنبياءَ صادقين يبلغون رسالته، ويأمرُ الناس، باتباعهم، ويتوعدُّ من كذبهم، فيقوم آخرون كذابون يدَّعون مثل ذلك، وهو يُسوِّي بين هؤلاء وهؤلاء في جميع ما يفرق به بين الصادق والكاذب. بل قد علمنا من سنته أنه لا يُسوِّي في دلائل الصدق والكذب بين المحدث الصادق، والكاذب، والشاهد الصادق، والكاذب، وبين الذي يعامل الناس بالصدق، والكذب، وبين الذي يظهر الإسلام صادقاً، والذي يظهره نفاقاً وكذباً، بل يميز هذا من هذا بالدلائل الكثيرة؛ كما يميز بين العادل وبين الظالم، وبين الأمين وبين الخائن؛ فإن هذا مقتضى سنته التي لا تبدل، وحكمته التي هو منزَّه عن نقضها،

سنة الله
وعده
وحكمته لا
تسوِّي بين
الصادق
والكاذب
والأمين
والخائن
والعادل
والظالم
والنبي
والكاهن

(١) الفتق هو: الشق.

وعدله سبحانه بتسويته بين المتماثلات، وتفريقه بين المختلفات؛ فكيف يُسوّي بين أفضل الناس وأكملهم صدقاً، وبين أكذب الناس وشرهم كذباً، فيما يعود إلى فساد العالم في العقول، والأديان، والأبضاع، والأموال، والدنيا، والآخرة.

❑ وقولُ القدريِّ: إذا جاز عليه إضلال من أضله جاز عليه إضلال بعض الناس.

○ يُقال له:

أولاً^(١): ليس إظهار المعجزة علي أيدي الكذّابين من باب الإضلال، بل لو ظهرت على يده لكانت لا تدلُّ على الصدق، فلم يكن دليلاً يُفرّق به بين الصدق والكذب. وعدمُ الدليل يُوجبُ عدمَ العلم بذلك الدليل، لا ^{عدمُ الدليل لا يوجب اعتقاد نقيضه} يوجب اعتقاد نقيضه. ولو كان لا يظهرها إلا على يد كاذب، لكانت إنما تدلُّ على الكذب؛ فالاشتراك بين الصنفين يرفع دلالتها، واختصاصُ أحدهما بها يُوجب دلالتها على المختص.

٢- ويُقال ثانياً: تجويزُ إضلال طائفة معينة؛ بمعنى أنه حصل لهم الضلال لعدم نظرهم، واستدلالهم، وقصدهم الحق، وجعل قلوبهم مُعرضة عن طلب الحق وقصده، وأنها تُكذب الصادق: ليس هو مثل إضلال العالم كلّهُ، ورفع ما يعرف به الحق من الباطل. بل مثال هذا: مثل من قال: إذا جاز أن يعمي طائفة من الناس، جاز أن يعمي جميع الناس، فلا يرى أحدٌ شيئاً. وإذا جاز أن يُصمَّ بعض الناس، جاز أن يصم جميعهم؛ فلا يسمع أحدٌ شيئاً. وإذا جاز أن يزمن بعض الناس، أو يُشل يديه، جاز إزمان جميع الناس، وإشلال أيديهم؛ حتى لا يقدر أحدٌ في العالم على شيء، ولا بطش بيده. وإذا جاز أن يُجنن بعض الناس جاز أن يُجنن جميعهم؛ حتى لا

(١) وهذا إيضاحٌ وتنفيذٌ لشبهة القدريّة المعتزلة في نفيهم حدوث الأمر الخارق على يد الكذّاب.

يبقى في الأرض إلا مجنونٌ، لا عاقل . وإذا جاز أن يُميت بعض الناس، جاز أن يُميتهم كلهم في ساعة واحدة، مع بقاء العالم على ما هو عليه . وأن يقال: إذا جاز أن يُضل بعض الناس عن قبول بعض الحق، جاز أن يضلّه عن قبول كلِّ حقٍّ؛ حتى لا يصدق أحداً في شيء، ولا يقبل شيئاً مما يقال له؛ فلا يأكل، ولا يشرب، ولا يلبس، ولا ينام . وأنَّ كلَّ من أضل جاز أن يفعل به هذا كله . وهذا كلُّه مما يُعرف بضرورة العقل الفرق بينهما ، ومن سوى بين هذا وهذا، كان مصاباً في عقله .

وآيات الأنبياء هي من هذا الباب؛ فلو لم يميز بين الصادق والكاذب، لكان قد بعث أنبياء يبلغون رسالته، ويأمرون بما أمر به؛ من أطاعهم سعد في الدنيا والآخرة ، ومن كذبهم شقي في الدنيا والآخرة ، وآخرين كذابين يبلغون عنه مالم يقله، ويأمرون بما نهى عنه ، وينهون عما أمر به ، ومن اتبعهم شقي في الدنيا والآخرة، ولم يجعل لأحد سبيلاً إلى التمييز بين هؤلاء وهؤلاء . وهذا أعظم من أن يُقال: إنه خلق أطعمة نافعة، وسموماً قاتلة ، ولم يميز بينهما؛ بل كلُّ ما أكل الناس، جاز أن يكون من هذا وهذا . ومعلومٌ أن من جَوَّز مثل هذا على الله، فهو مصابٌ من عقله .

ثم إن الله جعل الأشياء متلازمة ، وكلُّ ملزومٍ هو دليلٌ على لازمه؛ فالصدق له لوازم كثيرة؛ فإن من كان يصدق، ويتحرى الصدق، كان من لوازمه أنه لا يتعمد الكذب ، ولا يخبر بخبرين متناقضين عمداً، ولا يُبطن خلاف ما يظهر ، ولا يأتي هؤلاء بوجه هؤلاء بوجه ، ولا يخون أمانته، ولا يجحد حقاً هو عليه، إلى أمثال هذه الأمور التي يمتنع أن تكون لازمة إلا لصادق؛ فإذا انتفت انتفى الصدق ، وإذا وجدت كانت مستلزمة لصدقه . والكاذبُ بالعكس؛ لوازمه بخلاف ذلك؛ وهذا: لأنَّ الإنسان حيٌّ ناطقٌ، والنطق من لوازمه الظاهرة لبني جنسه . ومن لوازم النطق: الخبر؛

علاماتُ
الصدق
تظهر على
الصادق.
والعكس
بالمعكس

فإنه ألزم له من الأمر، والطلب؛ حتى قد قيل: إن جميع أنواع الكلام تعود إلى الخبر؛ فلزم أن يكون من لوازم الإنسان إخباره، وظهور إخباره، وكثرته، وأن هذا لا بد من وجوده حيث كان. وحيثئذ: فإذا كان كذاباً عَرَفَ الناسُ كذبه؛ لكثرة ما يظهر منه من الخبر عن الشيء بخلاف ما هو عليه من أحوال نفسه وغيره، ومما رآه، وسمعه، وقيل له في الشهادة والغيب. ولهذا كلُّ من كان كاذباً ظهر عليه كذبه بعد مدة؛ سواء كان مدّعياً للنبوة، أو كان كاذباً في العلم ونقله، أو في الشهادة، أو في غير ذلك. ^{ظهور كذب الكاذب ولو بسدحون} وإن كان مطاعاً، كان ظهور كذبه أكثر لما فيه من الفساد.

○ وفي «الصحيح» ^(١) عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم: ملك كذاب، وشيخ زان، وعائل مستكبر» - ويروى - «وفقير مختال». ولهذا كثير من أهل الدّول كانوا يتواصلون بالكذب، وكتمان أمورهم، ثم يظهر؛ كالقرامطة ^(٢).

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٧٢) وأحمد (٤٨٠ / ٢) والنسائي في «الكبرى» كما عزاه في «التحفة» (١٣٤٠٦) وهو برقم [٧١٣٨] وابن مندة في «الإيمان» (٢ / ٦٥٠ ، ٦٥١) من طريق الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه. ومن طريق محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة، أخرجه أحمد (٤٣٣ / ٢) والنسائي في «المجتبى» (٨٦ / ٥) باب: «الفقير المختال» وابن حبان كما في الموارد (رقم ٥٤) وسنده حسن.

○ وله شاهد؛ عند النسائي في «الكبرى» (٧١٣٩) من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً. وبرقم (٧١٣٦، ٧١٣٧) عن أبي ذر مرفوعاً.

○ وله شاهد؛ من حديث عصمة بن مالك. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧ / ١٨٤) (٤٩٢) وضعفه الهيثمي في «المجمع» (٧٨ / ٤).

(٢) لقب من ألقاب فرقة الاسماعيلية الشيعة الغلاة؛ وينسبون إلى حمدان قرمطة، قال ابن الجوزي في «الفرق» ص: (١٦١): «وأصل دعوتهم على إبطال الشرائع» ثم قال: (ص: ١٦٦): «وأظهروا إسقاط التكاليف، وإباحة المحرمات، وصاروا كالحیوانات العجماوات بلا ضابط ديني، ولا واضح شرعي».

ولهذا امتنع اتفاق الناس على الكذب، والكتمان، من غير تواطؤ؛ لما جعل الله في النفوس من الداعي إلى الصدق والبيان، وجعل الله في القلوب هدايةً ومعرفةً بين هذا وهذا، ولم يُعرف قطُّ في بني آدم أنه اشتبه صادقٌ بكاذبٍ إلا مدةً قليلةً، ثم يظهر الأمر، وليس هذا كالضلال في أمورٍ خفيةٍ ومشتبهةٍ على أكثر الناس؛ فإن التمييز بين الصادق والكاذب يظهر لجمهور الناس وعامتهم بعد مدة، ولا يطول اشتباه ذلك عليهم، وإنما يشتبه الأمر عليهم فيما لم يتعمد فيه الكذب، بل أخطأ أصحابه؛ فأخذ عنهم تقليدًا لهم، وأما مع كون أصحابه يتعمدون الكذب؛ فهو لا يخفى على عامة الناس.

○ فصل ○

وقد تقدّم (١) ذكرُ بعض الفروق بين آيات الأنبياء وغيرهم؛ وبينها وبين غيرها من الفروق ما لا يكاد يُحصى .

○ الأول: أن النبي صادقٌ فيما يخبرُ به عن الكتب، لا يكذب قط ، ومن خالفهم من السحرة، والكهان، لا بدَّ أن يكذب؛ كما قال : ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ . تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٢] .

○ الثاني: من جهة ما يأمر به هذا ويفعله ، ومن جهة ما يأمر به هذا ويفعله؛ فإنَّ الأنبياء لا يأمرُونَ إلا بالعدل، وطلب الآخرة، وعبادة الله وحده، وأعمالهم: البر والتقوى. ومخالفوهم: يأمرُونَ بالشرك، والظلم، ويعظمُونَ الدنيا، وفي أعمالهم: الإثم والعدوان.

○ الثالث: أن السحر، والكهانة، ونحوهما أمورٌ معتادةٌ معروفةٌ لأصحابها، ليست خارقةً لعادتهم، وآيات الأنبياء لا تكون إلا لهم ولمن اتبعهم .

○ الرابع: أن الكهانة، والسحر يناله الإنسان يتعلمه، وسعيه، واكتسابه ، وهذا مجربٌ عند الناس . بخلاف النبوة؛ فإنه لا ينالها أحدٌ باكتسابه .

○ الخامس: أن النبوة لو قُدِّرَ أنها تُنال بالكسب، فإنما تُنال بالأعمال الصالحة ، والصدق، والعدل ، والتوحيد ؛ لا تحصل مع الكذب على من دون الله، فضلاً عن أن تحصل مع الكذب على الله؛ فالطريقُ الذي تحصل به لو حصلت بالكسب مستلزمٌ للصدق على الله فيما يخبر به .

(١) كما في (ص ٣٢٨ وما بعدها).

○ السادس: أن ما يأتي به الكهان، والسحرة، لا يخرج عن كونه مقدوراً
للجن والإنس، وهم مأمورون بطاعة الرسل، وآيات الرسل لا يُقدر عليها؛
لا جنٌّ، ولا إنس، بل هي خارقة لعادة كلٍّ من أرسل النبيُّ إليه: ﴿قُلْ
لئن اجتمعت الإنسُ والجنُّ على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان
بعضهم لبعض ظهيراً﴾ [الإسراء: ٨٨].

○ السابع: أن هذه يمكن أن تُعارض بمثلها، وآيات الأنبياء لا يمكن أحداً
أن يعارضها بمثلها.

○ الثامن: أن تلك ليست خارقة لعادات بني آدم، بل كلُّ ضرب منها معتادٌ
لطائفة غير الأنبياء؛ وأما آيات الأنبياء: فليست معتادة لغير الصادقين على
الله، ولمن صدقهم.

○ التاسع: أن هذه قد لا يُقدر عليها مخلوق؛ لا الملائكة، ولا غيرهم؛
كإنزال القرآن، وتكليم موسى، وتلك تقدر عليها الجنُّ والشیاطين.

○ العاشر: أنه إذا كان من الآيات ما يقدر عليه الملائكة؛ فإن الملائكة لا
تكذب على الله، ولا تقول لبشر: إن الله أرسلك، ولم يرسله، وإنما
يفعل ذلك الشياطين. والكرامات معتادة في الصالحين منا، ومن قبلنا،
ليست خارقة لعادة الصالحين، وآيات الأنبياء خارقة لعادة الصالحين، وهذه
تُنال بالصلاح؛ بدعائهم، وعبادتهم. ومعجزات الأنبياء لا تُنال بذلك، ولو
طلبها الناس؛ حتى يأذن الله فيها: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٩]،
﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧].

○ الحادي عشر: أن النبيَّ قد تقدّمه أنبياء؛ فهو لا يأمر إلا بجنس ما أمرت
به الرسل قبله؛ فله نظراء يُعتبر بهم، وكذلك الساحر، والكاهن له نظراء أمرت به
الرسل قبله. يعتبر بهم.

○ الثاني عشر: أن النبي لا يأمر إلا بمصالح العباد في المعاش والمعاد؛ فيأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر؛ فيأمر بالتوحيد، والإخلاص، والصدق؛ وينهى عن الشرك، والكذب، والظلم، فالعقول والفطر توافقه؛ كما توافقه الأنبياء قبله؛ فيصدقّه صريح المعقول، وصحيح المنقول الخارج عما جاء به. والله أعلم.

○ فصل (١) ○

ما ابتدعه
التكلمون

وَمَنْ تَدَبَّرَ هَذَا، وَغَيْرَهُ، تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ جَمِيعَ مَا ابْتَدَعَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ، وَغَيْرُهُمْ؛ مِمَّا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ؛ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ.
وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَعْلَمُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةِ أَنَّ مَا خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَهُوَ بَاطِلٌ^(١).

لَكِنْ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ فِي الْمَسَائِلِ الْمَفْصَلَةِ، لَا يَعْرِفُ مَا الَّذِي يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَمَا الَّذِي يُخَالِفُهُ؛ كَمَا قَدْ أَصَابَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ فِي الْكُتُبِ الْمَصْنُوفَةِ فِي الْكَلَامِ؛ فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَفِي الرَّأْيِ، وَالتَّصَوُّفِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَكَثِيرٌ مِنْهُمْ قَدْ اتَّبَعَ طَائِفَةً يَظُنُّ أَنَّ مَا يَقُولُونَهُ هُوَ الْحَقُّ، وَكُلُّهُمْ عَلَى خَطَأٍ وَضَلَالٍ.

خطبة
نحية للإمام
أهل السنة
في فضل
الاتباع ودم
الابتداع

○ ولقد أحسن الإمام أحمد في قوله في خطبته^(٢) - وإن كانت مأثورة عن أهل السنة - : «الحمد لله الذي جعل في كلِّ زمانٍ فترةً من الرُّسل بقايا من أهل الحق».

(١) ومعرفة هذا الباب عظيم؛ فقد أُلِّفَ فيه غير واحد من أهل العلم؛ ومن ذلك : «الباعث على إنكار البدع والحوادث» لأبي شامة المقدسي المتوفى سنة ٦٦٥ هـ، و «البدع» لابن وضاح المتوفى سنة ٢٨٦ هـ و «الاعتصام» للشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ و «الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع» لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ؛ وانظر الأخير بتحقيق الشيخ مشهور حفظه الله .

(٢) في كتابه «الرد على الجهمية» (ص ٥٥ و ٥٦ دار المنهاج) وعزاه ابن القيم في «طريق الهجرتين» ص : ٥٢٣ ط دار ابن القيم (للإمام أحمد - رحمه الله - في خطبة كتابه في «الرد على الجهمية» وزاد الشيخ بكر أبو زيد عدة مصادر أخرى من كتب ابن القيم في كتاب «المدخل المفصل في فقه الإمام أحمد بن حنبل» (المجلد الأول ص : ٥) .

(٣) فقد روي عن عمر بن الخطاب ؛ كما ذكره ابن وضاح ؛ قاله ابن القيم في المصدر السابق ؛ وعزاه محققه لابن وضاح في «البدع والنهي منها» (ص : ٣) وقال : «وفي وقفه على عمر بن الخطاب نظر؛ فسنده ضعيفٌ جداً لأن في سنده انقطاع ؛ وفيه كذلك رجلٌ مبهم» انتهى .

العلم، يدعون من ضلَّ إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يُحيون بكتاب الله الموتى ، ويُبصرون بنور الله أهل العمى ، فكُم من قَتِيلٍ لإبليس قد أَحْيَوْه ، وكُم من ضالٍّ تائه قد هدَّوه ، فما أَحَسَّنَ أثرهم على الناس ، وأقبحَ أثر الناس عليهم ، ينفون عن كتاب الله تحريفَ الغالين ، وانتحالَ الميطلين ، وتأويلَ الجاهلين ؛ والذين عقدوا أُلوية البدعة ، وأطلقوا عنانَ الفتنة ؛ فهم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، مجمعون على مفارقة الكتاب ، يقولون على الله ، وفي الله ، وفي كتاب الله بغير علم ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم ، فنعوذ بالله من فتن المضلين» ؛ فهؤلاء أهل البدع من أهل الكلام وغيرهم ، كما قال : «مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون على مفارقة الكتاب» .

وتصديقُ ما ذَكَرَهُ ؛ أنك لا تجد طائفةً منهم توافقُ الكتابَ والسنةَ فيما جعلوه أصولَ دينهم ، بل لكلِّ طائفةٍ أصول دين لهم ؛ فهي أصولُ دينهم الذي هم عليه ، ليس هي أصول الدين الذي بعث الله به رسوله ، وأنزل به كتابه .

اصولُ اهل
البدع
مخالفة
للكتاب
والسنة

وما هم عليه من الدين ، ليس كُلُّه موافقًا للرسول ، ولا كُلُّه مخالفًا له ؛ بل بعضُهُ موافقٌ ، وبعضُهُ مخالفٌ ؛ بمنزلة أهل الكتاب الذين لبسوا الحقَّ بالباطل ؛ كما قال تعالى : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَآئِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُون . وَأَمْنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُون . وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٤٠ - ٤٢] ، وقال تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧١] .

لكنَّ بعضَ الطوائفِ أكثرُ مُخالفةً للرسولِ من بعضٍ ، وبعضُها أظهرُ

مخالفة، ولكن الظهور أمرٌ نسبي فمن عرف السنة ظهرت له مخالفة من خالفها؛ فقد تظهر مخالفة بعضهم للسنة لبعض الناس؛ لعلمه بالسنة دون من لا يعلم منها ما يعلمه هو؛ وقد تكون السنة في ذلك معلومة عند جمهور الأمة؛ فتظهر مخالفة من خالفها؛ كما تظهر للجمهور مخالفة الرافضة للسنة، وعند الجمهور هم المخالفون للسنة، فيقولون: «أنت سني أو رافضي؟».

وكذلك الخوارج لما كانوا أهل سيم وقَتال، ظهرت مخالفتهم للجماعة؛ حين كانوا يقاتلون الناس، وأما اليوم فلا يعرفهم أكثر الناس.

وبدعُ القدرية، والمرجئة، ونحوهم: لا تظهر مخالفتها بظهور هذين.

وهاتان البدعتان ظهرتتا - لما قُتل عثمان رضي الله عنه في الفتنة - (١)، في خلافة

(١) ● ففي «سنن أبي داود» (برقم ٤٥٠٢) والنسائي (٩١ / ٧) وابن ماجه (برقم ٢٥٣٣) والترمذي (٢١٥٨) وأحمد في «المسند» (برقم ٤٣٧، ٤٣٨) (١ / ٤٩١)، ٤٩٥ ط شعيب) وغيرهم: عن أبي أمامة بن سهل قال: كنا مع عثمان وهو محصور في الدار، فدخل مدخلا كان إذا دخله يسمع كلامه من على البلاط، قال: فدخل ذلك المدخل وخرج إلينا (١)، فقال: إنهم يتوعدوني بالقتل آنفاً. قال: قلنا: يكفيهم الله يا أمير المؤمنين. قال: وبم يقتلونني؟ إنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: رجل كفر بعد إسلامه، أو زنى بعد إحصائه، أو قتل نفساً فيقتل بها»؛ فوالله ما أحببت أن لي بدني بدلاً منذ هداني الله، ولا زني في جاهلية ولا إسلام قط، ولا قتل نفساً، فبم يقتلونني».

○ قلت: والحديث صحيح.

قال الترمذي في «السنن»: «وهذا حديث حسن»؛ ورواه حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد فرفعه: وروي يحيى بن سعيد القطان وغير واحد عن يحيى بن سعيد هذا الحديث فأوقفوه ولم يرفعه: وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عثمان عن النبي ﷺ مرفوعاً.

(١) وفي رواية (وكنا ندخل مدخلا إذا دخلناه سمعنا كلام من على البلاط، قال: فدخل عثمان يوماً لحاجة، فخرج إلينا منتعماً لونه فقال: ...).

أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام.

وظهرت الخوارج بمفارقة أهل الجماعة ، واستحلال دماءهم وأموالهم؛ حتى قاتلهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ^(١) - عليه السلام - متبعاً في ذلك لأمر النبي ﷺ ^(٢) ^(٣).

قال الإمام أحمد بن حنبل ^(٤) : (صحّ الحديث في الخوارج من عشرة أوجه).

وهذه قد رواها صاحبه مسلم بن الحجاج في «صحيحه» ، وروي البخاري قطعة منها.

واتفقت الصحابة على قتال الخوارج ^(٥) ، حتى إن ابن عمر ^(٦) - مع امتناع كثير من الصحابة من الدخول في فرقة كسعد ، وغيره من السابقين ؛ ولهذا لم يبايعوا لأحد إلا في الجماعة - قال عند الموت ^(٧) : «ما آسى على شيء إلا على أنني

(١ ، ٢) كما في «الصحيحين» (خ ٣٦١٠ ، م ص : ٧٤٤) عن أبي سعيد و م (ص : ٧٤٧) عن علي.

(٣) وذلك في قوله ﷺ : «فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة» أخرجه البخاري (٣٦١١ ، ٦٩٣٠) ومسلم (١٠٦٦) عن علي مرفوعاً وقوله ﷺ : «ولئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد» كما في الصحيحين عن أبي سعيد .

(٤) صحيح عن أحمد - رحمه الله - ؛ رواه الخلال كما في «المنتخب من العلل» لابن قدامة المقدسي (ص ٢٥٩ رقم ١٦٤) باب في «الخوارج» قال : أخبرنا حرب قال سألت أحمد عن الخوارج؟ قال : «شر قوم ، ما أعلم في الأرض قومًا شرًّا منهم ، صحّ فيهم الحديث عن النبي ﷺ من عشرة أوجه» ا.هـ.

(٥) وانظر «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (ص ١٨٨) للمصنف - رحمه الله تعالى .

(٦) وموقف ابن عمر - رضي الله عنهما - من فتنة الجمل فكان الامتناع عن الخروج ورأى ترك القتال في الفتنة .

وانظر صحيح البخاري (٧٠٩٥) ، (٤٥١٣) .

(٧) صحيح ؛ أخرجه ابن سعد في (« الطبقات » ٤ / ١٤١) وابن عبد البر في =

.....

= «الاستيعاب» ٣ / ٩٥٣ من طريق عبد العزيز بن سياه عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر به . قال الذهبي في «السير» ٣ / ٢٣١ : «هذا منقطع» . وقد توبع من : عبد الله بن حبيب كما رواه ابن شبة ؛ كما في «الاستيعاب» ٣ / ٩٥٣ (ترجمة ابن عمر) و «السير» ٣ / ٢٣١ وهو ثقة .

وعبد العزيز بن سياه ؛ وإن كان من رجال الشيخين ؛ إلا أنه صدوقٌ يتشيع كما في «التقريب» لابن حجر). وقد خالفهما الثوري ؛ فرواه عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عمر فذكره . أورده الذهبي في «السير» ٣ / ٢٣١ وهذا الوجه إن صح إلى الثوري ؛ فيكون السند صحيحاً إلى ابن عمر .

● وله شاهدٌ من طريق ؛ عبد الجبار بن العباس عن أبي العميس عن أبي بكر بن أبي الجهم عن ابن عمر به ؛ كما عند عمر بن شبة كما في «الاستيعاب» ٣ / ٩٥٣ وأورده الذهبي في «السير» ٣ / ٢٣٢ قال : وروي أبو أحمد الزبيري حدثنا عبد الجبار ابن العباس عن أبي العنيس به . قُلتُ : والصواب : (أبو العميس) . وهو عتبة بن عبد الله المسعودي وهو ثقة ؛ وعلة هذا الإسناد عبد الجبار بن العباس وهو الشامي ؛ فقد كان يُفرط في التشيع ، كما قال العقيلي ، وغيره ؛ كما في «تهذيب» ابن حجر ، و «الميزان» للذهبي ٢ / ٥٣٣ . وانظر «سير أعلام النبلاء» ٣ / ٢٢٤ ، ٢٣٠ في إيراد وجه آخر عن ابن عمر .

● وفي «ابن سعد» ٤ / ١٤٠ و «تاريخ دمشق» لابن عساكر ٣١ / ١٩٦ ، ١٩٧ (١) و «سير» الذهبي ٣ / ٢٣٢ من طريق : روح ويزيد هارون عن العوام بن حوشب عن عياش العامري عن سعيد قال : لما احتضر ابن عمر قال : «ما آسى على شيء من الدنيا إلا على ثلاث : ظمأ الهواجر ، ومكابدة الليل ، وأني لم أقاتل الفتن الباغية التي حلت بنا » يعني الحجاج . فهذه أقوالٌ رُويت . ورواه الجرجاني في «تاريخ جرجان» (١ / ٢٨٢) (٤٨٣) من طريق : أبي حنيفة عن عطاء عن ابن عمر به . ورواه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» كما في «الاستيعاب» ٣ / ١١١٧ من طريق أبي حنيفة به . وعطاء لم يسمع من ابن عمر ؛ وأبو حنيفة ضعيف الحديث .

وله وجهٌ آخر ؛ عند الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» كما في «المجمع» ٣ / ١٨٢ .

● قُلتُ : وقد صحَّحه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١ / ٧٧ ترجمة أسامة) فقال : «صحَّ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من وجوه أنه قال : ما آسى . . .» .

لم أقاتل الطائفة الباغية مع علي عليه السلام . يريد بذلك قتال الخوارج ، إلا من بايع ابن عمر معاوية؟
 فهو لم يبايع ؛ لا لعلي ، ولا غيره ، ولم يبايع معاوية إلا بعد أن اجتمع
 الناس عليه ، فكيف يقاتل إحدى الطائفتين؟ ، وإنما أراد المارقة النبي قال فيها
 لنبي عليه السلام : «تَمَرَقُ مَارِقَةٌ عَلَى حِينِ فَرَقَةٍ مِنَ النَّاسِ، يَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ
 إِلَى الْحَقِّ» ، وهذا حدث به أبو سعيد ^(١) ، فلما بلغ ابن عمر قول النبي عليه السلام
 في الخوارج ، وأمره بقتالهم ، تحسّر على ترك قتالهم .

فكان قتالهم ثابتاً بالسنة الصحيحة الصريحة ، وباتفاق الصحابة ؛
 بخلاف فتنة الجمل وصفين ^(٢) ؛ فإن أكثر السابقين الأولين كرهوا القتال في
 هذا ، وهذا ^(٣) .

(١) كما في («الصحيحين» خ ٣٦١٠ م ص : ٧٤٥ ، ٧٤٦) (حديث ١٠٦٥) عن أبي
 سعيد الخدري .

* قلت : ورواه غير أبي سعيد ؛ كعلي وأبي ذر وجابر وسهل بن حنيف وابن مسعود .
 (٢) * قال ابن أبي العز - رحمه الله - في («الطحاوية» ٢ / ٧٢٣) : «جرت فتنة الجمل
 على غير اختيار من على ولا من طلحة والزبير ، وإنما أثارهما المفسدون بغير اختيار
 السابقين ، ثم جرت فتنة صفين لرأي ؛ وهو : أن أهل الشام لم يعدل عليهم ، أو لا
 يتمكن من العدل عليهم ، وهم كافون ، حتى يجتمع أمر الأمة ، وأنهم يخافون
 طغيان من في العسكر ؛ كما طغوا على الشهيد المظلوم ، وعلي عليه السلام هو الخليفة الراشد
 المهدي الذي تجب طاعته ، ويجب أن يكونوا مجتمعين عليه ، قال - : ونقول في الجميع
 بالحسنى : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ
 آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر : ١٠] والفتن التي كانت في أيامه قد صان الله
 عنها أيدينا ، فنسأل الله أن يصون عنها ألسنتنا ، بمنه وكرمه .

(٣) ومن هؤلاء الصحابة ؛ ابن عمر وأسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وأبو مسعود وأبو
 موسى الأشعري («صحيح البخاري» ٧١٠٢ - ٧١٠٧) . وهو رأي سعد بن أبي وقاص
 - كما قال المصنف فيما سبق - . وهو الاعتزال عن تلك الحروب وهذه الفتنة الدائرة بين
 معاوية وعلي . وإن كان مذهب جمهور أهل السنة كما في («الفتح» ١٣ / ٧٢) هو
 تصويب من قاتل مع علي ، لامتنال قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا =

وكثيرٌ من الصحابة قاتلوا إما من هذا الجانب ، وإما من هذا الجانب^(١) ، فكانت الصحابة في ذلك على ثلاثة أقوال .

لكن الذي دلَّت عليه السنة الصحيحة أن علي بن أبي طالب - عليه السلام - كان أولى بالحق ، وأن ترك القتال بالكلية كان خيراً وأولى ؛ «ففي الصحيحين»^(٢) عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : «تَمَرَّقْ مَارَقَةً عَلَى حَيْنِ فِرْقَةٍ مِنَ الْإِسْلَامِ يَقْتُلُهُمْ أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ» ، وقد ثبت عنه أنه جعل (القاعدَ فيها خيراً من القائم، والقائم خيراً من الماشي ، والماشي خيراً من الساعي)^(٣) ، وأنه أثنى على من صالح ، ولم يثن على من قاتل ؛ ففي البخاري^(٤) وغيره عن أبي بكر أن النبي ﷺ قال عن الحسن : «إن ابني هذا سيِّدٌ، وسيُصْلَحُ اللهُ به

= فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ» [الحجر : ٩] ومع ذلك هم متفقون على أنه لا يذم واحدٌ من هؤلاء بل يقولون : اجتهدوا فأخطئوا .

وانظر «الفتح» (١٣ / ٦٤ الريان) .

(١) انظر طرقاً من هذه الفتن في كتاب «الصحيح» لأبي عبد الله البخاري طيب الله ثراه (٧٠٩٩ ، ٧١٠٠ ، ٧١٠١ ، ٧١٠٢ - ٧١٠٤) ، (٧١٠٥ - ٧١٠٧) ، (٧١١٠) مع «الفتح» للحافظ ابن حجر العسقلاني - رحمه الله تعالى - (١٣ / ٥٨ - ٦٤) (٧٣ ، ٧٢ / ١٣) . ط : الريان .

(٢) قد سبق قريباً .

(٣) حديث صحيح :

أخرجه البخاري في «الصحيح» برقم : ٣٦٠١ ، ٧٠٨١ ، ٧٠٨٢ ومسلم في «الصحيح» (٢٨٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً به . وأخرجه مسلم في «الصحيح» (٢٨٨٧) من حديث أبي بكر رضي الله عنه مرفوعاً مطولاً .

(٤) (برقم : ٧١٠٩) عن أبي بكر مرفوعاً .

● قلتُ : وانظر «التبعية والإلزامات» للدارقطني (ص : ٢٢٢ ، ٢٢٣) (رقم : ٩١ دار الكتب) . بتحقيق العلامة الوادعي - رحمه الله رحمة واسعة - .

بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»؛ فَأَتْنِي عَلَى الْحَسَنِ فِي إِصْلَاحِ اللَّهِ بِهِ بَيْنَ الْفِتْنَتَيْنِ ،
وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» ^(١) - وَبَعْضُ نَسَخِ الْبُخَارِيِّ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعِمَّارٍ :
«تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ» .

○ وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» ^(٢) أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ : «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ
عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»؛ قَالَ مُعَاذٌ : وَهُمْ
بِالشَّامِ .

○ وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» ^(٣) عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : «لَا يَزَالُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ ظَاهِرِينَ لَا
يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ» .

قال أحمد بن حنبل ^(٤)، وغيره : «أهل المغرب» : أهل الشام، أي : أنها

المعاد بالمراد
المغرب

(١) (برقم : ٢٩١٦) عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً .

● قلت : وهو عند البخاري في («الصحيح» رقم : ٤٤٧) عن أبي سعيد مرفوعاً
ولفظه : «ويح عمار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» .

(٢) أخرجه البخاري في («الصحيح» برقم : ٣٦٤٠ ، ٧٣١١ ، ٧٤٥٩) ومسلم في
«الصحيح» (١٩٢١) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه مرفوعاً .

وأخرجه البخاري (٧١ ، ٣٦٤١ ، ٧٤٦٠) ومسلم (١٩٢٣) عن معاوية بن أبي سفيان
مرفوعاً .

○ قلت : وفي الباب عن ثوبان وجابر بن عبد الله عند مسلم في : كتاب الامارة .

(٣) برقم (١٩٢٥) عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً به .

(٤) ونقله عنه ابن رجب في «فضائل الشام» (كما في «مجموع رسائل ابن رجب» ص
٢٠٤ والتجميع لأخي الشيخ أبي مصعب) فقال الحافظ ابن رجب عقب إيراده لرواية :
«لا يزال أهل الغرب...» : «وقد فسر الإمام أحمد أهل الغرب في هذا الحديث بأهل
الشام ؛ فإن التشريق والتغريب أمر نسبي ، والنبي ﷺ إنما قال هذا بالمدينة ، وقد
سمي النبي ﷺ أهل نجد والعراق أهل المشرق ، فلذلك كانوا يسمون أهل الشام أهل
المغرب ؛ لأن الشام تتغرب عن المدينة ، كما أن نجدًا تتشرق عنها .
وكانوا يسمون البصرة هندًا ، لأنها من جهة الهند ، ومنها يسلك إلى الهند ، ولهذا =

أول المغرب؛ فإن التغريب والتشريق أمرٌ نسبي؛ فلكلِّ بلدٍ غربٌ وشرق؛ وهو ﷺ تكلم بمدينته؛ فما تغرب عنها فهو غرب، وما تشرق عنها فهو لكلِّ بلدٍ شرق، وهي مسامته^(١) أول الشام من ناحية الفرات؛ كما أن مكة مسامته لحران، وسميساط، ونحوهما.

وتصويب قتالهم إن كان بعد الإصلاح، فلم يقع الإصلاح، وإن كان عند بغيتهم في الاقتتال، وإن لم يكن إصلاح؛ فهؤلاء البغاة لم يكن في أصحاب علي من يقاتلهم، بل تركوا قتالهم؛ إما عجزاً، وإما تفريطاً؛ فترك الإصلاح المأمور به.

وعلى هذا قوتلوا ابتداءً قتالاً غير مأمور به، ولما صار قتالهم مأموراً به لم يقاتلوا القتال المأمور به، بل نكل^(٢) أصحاب علي رضي الله عنه عن القتال، إما عجزاً، وإما تفريطاً. والبغاة المأمور بقتالهم: هم الذين بغوا بعد الاقتتال، وامتنعوا من الإصلاح المأمور به، فصاروا بغاة مقاتلين.

والبغاة إذا ابتدأوا بالقتال جاز قتالهم بالاتفاق؛ كما يجوز قتال الغواة قتال البغاة متفق عليه

قطّاع الطريق إذا قاتلوا باتفاق الناس.

= قال خالد لما عزله عمر عن الشام : إن عمر أمرني أن أتى الهند . قال الراوي : وكانت الهند عندنا البصرة .

● وفُسِّرَت طائفة أخرى : «الغرب» المذكور في هذا الحديث بالدلو العظيم ، وقالوا : المراد بهم العرب ؛ لأنهم يستقون بالغرب ، وهذا قول علي بن المديني وغيره .

● وقد وردت الأحاديث أن العرب تهلك في آخر الزمان ، فلا يبقى منهم إلا بقية بالشام ، فيرجع الأمر إلى تفسير الحديث بأهل الشام» . . ثم قال : «وقد ورد عن النبي ﷺ التصريح بأن هذه الطائفة المنصورة بالشام» ثم أورد جملة أحاديث أسانيدھا فيها نظر ومقال .

(١) السمتُ: الطريق؛ كما في «القاموس» (ص: ١٩٧).

(٢) قال في «القاموس» (ص ١٣٧٥): «نكل: نكص وجبن».

فأما الباغي من غير قتال ، فليس في النص أن الله أمر بقتاله ، بل الكفار إنما يُقاتلون بشرط الحراب ؛ كما ذهب إليه جمهور العلماء ، وكما دل عليه الكتاب والسنة ؛ كما هو مبسوط في موضعه .

والصديق قاتل المرتدين الذين ارتدوا عما كانوا فيه على عهد الرسول من دينه^(١) ، وهم أنواع : منهم من آمن بمتنبى كذاب ، ومنهم من لم يُقر ببعض فرائض الإسلام التي أقر بها مع الرسول ، ومنهم من ترك الإسلام بالكلية ؛ ولهذا تُسمى هذه وأمثالها من الحروب بين المسلمين فتناً ؛ كما سماها النبي ﷺ .

قتال المرتدين وأصنافهم

والملاحم : ما كان بين المسلمين والكفار ، وبسط هذا له موضع آخر .
والمقصود هنا ؛ أن الخوارج ظهروا في الفتنة ، وكفروا عثمان ، وعلياً رضي الله عنهما ، ومن والاهما ، وباينوا المسلمين في الدار^(٢) ، وسموا دارهم دار الهجرة ، وكانوا كما وصفهم النبي ﷺ : «يقتلون أهل الإسلام ، ويدعون أهل الأوثان»^(٣) ، وكانوا أعظم الناس أعظم الناس صلاةً ، وصياماً ،

الفرق بين الفتن والملاحم

الحاصل في الخوارج

- (١) كما في «الصحيحين» خ (١٣٩٩) و (١٤٠٠ ، ٦٩٢٤ ، ٦٩٢٥) باب قتل من أبي قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة ومسلم برقم (٢٠) عن أبي هريرة .
- (٢) وذلك في المناظرة التي وقعت بين هؤلاء الخوارج وبين ابن عباس رضي الله عنهما ؛ عند النسائي في «الكبرى» - الخصائص - ٥ / ١٦٥ ، ١٦٦ (٨٥٧٥) وأبي نعيم في «الحلية» ١ / ٣١٨ ، ٣١٩ قلت : وإسنادهما حسن ؛ وانظر «مسند أبي يعلى» (٤٧٤) .
- قال أبو القاسم الأصبهاني في «المحجة» ٢ / ٤٧٩ : «والخوارج تبرأوا من عثمان وعلي رضي الله عنهما ؛ وقالوا : نكفر أهل الكباثر وأن من لم يقل بقولهم فهو كافر» .
- (٣) أخرجه مسلم في «الصحيح» (١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً لفظ : «إن من ضئضىء هذا قومًا يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان يرمقون من الإسلام كما يرمق السهم من الرمية لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد» . وانظر «السنة» لابن أبي عاصم (٩١٠) .

وقراءة؛ كما قال النبي ﷺ : «يَحْقَرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ قِرَاءَتِهِمْ؛ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ» (١).

معنى
المروق في
الحديث

من
الخوارج

تفسير
الخوارج

وعدم
تكفيرهم

راى سعد
ابن أبي
وقاص في
الخوارج

ومروقهم منه: خروجهم؛ باستحلالهم دماء المسلمين وأموالهم؛ فإنه قد ثبت عنه في «الصحيح» (٢) أنه قال: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِّهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ»، وهم بسطوا في المسلمين أيديهم وألستهم؛ فخرجوا منه (٣). ولم يحكم علي عليه السلام، وأئمة الصحابة فيهم بحكمهم في المرتدين، بل جعلوهم مسلمين (٤).

وسعد بن أبي وقاص (٥)، وهو أفضل من كان قد بقي بعد علي عليه السلام،

(١) حديث صحيح:

- أخرجه البخاري في «الصحيح» (٣٦١٠) ومسلم (ص: ٧٤٤) [حديث ١٠٦٤] عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً. وانظر صحيح مسلم (١٠٦٥ - ١٠٦٨).
- (٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» حديث (١٠) من طريق الشعبي عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.
- ومسلم في «الصحيح» (٤٠) عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رجلاً سأل النبي ﷺ: أي المسلمين خير؟ فقال: «من سلم المسلمون لسانه ويده».
- (٣) أي: من الإسلام.
- (٤) راجع «مصنف ابن أبي شيبة» كتاب الجمل ٧ / ٥٣٢ الكتب العلمية) ففيه عدة آثار في ذلك.

○ قلت: لكنهم فسقة ضالّال كفّروا أفاضل الصحابة رضوان الله عليهم.

(٥) فكان ممن اختارهم عمر - حين طعن - مع خمسة آخرين من الصحابة وهم: علي وعثمان والزبير وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وكان سعد سادسهم؛ والحديث بذلك أخرجه البخاري في «الصحيح» رقم (٣٧٠٠) عن عمرو بن ميمون قال: (رأيت عمر ابن الخطاب عليه السلام قبل أن يُصاب بأيام بالمدينة.. فذكر القصة بطولها). قلت: بل له من المناقب الحميدة الأخرى؛ فهو أول من رمى بسهم في سبيل الله من العرب، =

وهو من أهل الشورى^(٥)، واعتزل في الفتنة؛ فلم يقاتل؛ لا مع عليٍّ، ولا مع معاوية، ولكنه ممن تكلم في الخوارج، وتأول فيهم^(١) قوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ. الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٦، ٢٧].

موقف عليٍّ من الشيعة الإلهية
وحدث أيضاً طوائف الشيعة الإلهية الغلاة، فرفع إلى عليٍّ عليهم السلام منهم طائفة ادّعوا فيه الإلهية^(٢)، فأمرهم بالرجوع، فأصروا، فأمهلهم ثلاثاً، ثم أمر بأخاديد من نار فخذت، وألقاهم فيها؛ فرأى قتلهم بالنار.

موقف ابن عباس من الشيعة الإلهية
وأما ابن عباس فقال: «لو كنت أنا لم أحرّقهم بالنار؛ لنهي رسول الله ﷺ أن يعذب بعذاب الله، ولضربت أعناقهم؛ لقوله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ»

= كما في صحيح البخاري (٣٧٢٨) ومسلم (٢٩٦٦) ومر عليه حين من الدهر وهو ثلث الإسلام؛ كما في «صحيح البخاري» (٣٧٢٦) وكان مجاب الدعوة كما في «صحيح البخاري» (٧٥٥).

(١) قفي «مصنف ابن أبي شيبة» (كتاب الفتن ٧/ ٥٦٠ الكتب العلمية) قال: حدثنا غندر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن مصعب بن سعد قال: (سألت أبي عن هذه الآية - إلى أن قال سعد: ولكن الحرورية ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ...﴾ [الآية البقرة: ٢٧] وكان سعد يسميهم الفاسقين).
○ قلت: وهذا إسناد صحيح.

(٢) أورده الذهبي في («السير» ٢٨ / ٢٤٣) (جزء: الخلفاء الراشدون) قال: وقال: خارجة بن مصعب عن سلام بن أبي القاسم عن عثمان بن أبي عثمان قال: جاء أناس إلى علي، فقال: أنت هو؟ قال: من أنا... ورواه الطبري في («تهذيب الآثار» (١٥٣، ١٥٤) عن أبي الطفيل قوله. وراجع أحمد في («الزهد») (٦٩٥) و«الشرعة» للأجري ٢٠١٢).

(٣) في («الصحيح» ٣٠١٧) كتاب (الجهاد والسير). باب (لا يعذب بعذاب الله) (وحدّث ٦٩٢٢) كتاب (استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم) باب (حكم المرتد والمرتدة) - من طريق عكرمة: أن علياً عليه السلام حرّق قوماً فبلغ ابن عباس فقال: لو =

فَاقْتُلُوهُ» رواه البخاري (٣) ، وأكثر الفقهاء على قول ابن عباس . حكم المرتد

= كنت أنا لم أحرقهم ؛ لأن النبي ﷺ قال : «لا تعذبوا بعذاب الله» ولقتلتهم، كما قال النبي ﷺ : «من بدل دينه فاقتلوه» ، قال البخاري بعد قوله «باب حكم المرتد والمردة»: «وقال ابن عمر والزهري وإبراهيم: تقتل المرتدة - واستبانتهم ، وقال الله تعالى : ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ . خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يَنْظُرُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تَقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ [آل عمران: ٨٦ - ٩٠] .

● وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَطِيعُوا فَرِيقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠] .

● وقال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧] .

● وقال : ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] .

● وقال : ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فِيمَتٍ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧] .

○ وأخرج الحديث أبو داود (حديث ٤٣٥١) والترمذي (حديث ١٤٥٨) ، وقال : «هذا حديث صحيح حسن والعمل على هذا عند أهل العلم في المرتد واختلفوا في المرأة إذا ارتدت عن الإسلام^(١) فقالت طائفة . تقتل ، وهو قول الأوزاعي والشافعي^(٢) وأحمد وإسحاق ، وقالت طائفة منهم : تحبس ولا تقتل ، وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل الكوفة» .

والنسائي (٧/ ١٠٤) وابن ماجه (حديث ٢٥٣٥) وأحمد (١/ ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٨٢) . =

(١) انظر ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٠/ ١٠٤ ، ١٤١) (١٤/ ٢٧٠ ، ٢٧١) ، والبخاري في «شرح السنة» رقم (٢٥٦١) .

(٢) زاده البغوي .

○ في بعض الروايات (فبلغ ذلك عليًا أو فَبَلَّغَ عليًا ما قال ابن عباس فقال : ويح ابن أم عباس) وفي نسخة دعاس (ويح ابن عباس) وفي النسخة التي شرح عليها الخطابي (ويح أم ابن عباس).

راجع سنن أبي داود (٤٣٥١) ، والمصنف لعبد الرزاق (٩٤١٣) .

● وفي بعض الروايات (فبلغ ذلك عليًا فقال : صدق ابن عباس) . عند الترمذي (١٤٥٨) . قال الخطابي في (معالم السنن كما في مختصر سنن أبي داود للمنذري ج٦/ ص ١٩٣ ، ١٩٤) : «قوله (ويح ابن عباس) لفظه لفظ الدعاء عليه ومعناه المدح له والإعجاب بقوله وهذا كقول رسول الله ﷺ في أبي بصير ^(١) : «ويل أمه مُسْعِرُ حَرْبٍ» ^(٢) وكقول عمر بن الخطاب حين أعجبه قول الوداعي في تفضيل سُهْمَانَ الْخَيْلِ عَلَى الْمُقَارِيفِ ^(٣) : «هَبَلَتِ الْوَدَاعِيَّ أُمُّهُ ، لَقَدْ أَذْكَرَتْ بِهِ » يريد ما أعلمه أو ما أصوب رأيه أو ما أشبه ذلك من الكلام وكقول الشاعر :

هوت أمه ما يبعث الصبح غاديًا وماذا يريد الليل حين يؤوب

ويقال : ويح ، وويس : بمعنى واحد . وقيل «ويح» كلمة رخمة . وروي ذلك عن الحسن .

■ وقد اختلف الناس فيما كان من علي بن أبي طالب في أمر المرتدين :

فروى عكرمة أنه أحرقهم بالنار وزعم بعضهم أنه لم يحرقهم بالنار ولكنه حفر لهم أسرابًا . ودخن عليهم واستتابهم ، فلم يتوبوا حتى قتلهم الدخان . واحتج أهل الرواية الأولى بقول الشاعر فيهم : (ما أنشدنا ابن الأعرابي عن أبي ميسرة عن الحميدي عن سفيان بن عيينة عن بعضهم في هذه القصة) :

ليرم بي المنايا حيث شاءت إذا لم ترم بي في الحفرتين
إذا ما قرَّبوا حطبًا ونارًا فذاك الموتُ نقدًا غير دين =

(١) أبو بصير : هو عتبة بن أسيد الثقفي ، كان مستضعفًا محبوبًا بمكة . وقد قتل أحد رجلين أرسلهما أهل مكة إلى رسول الله ﷺ ليرداه ، فقال رسول الله ﷺ تلك المقالة . (أسد الغابة) .

(٢) المقرئ من الخيل : الهجين الذي أمه برذونة وأبوه عربي أو بالعكس .

(٣) راجع القصة الواردة في ذلك بطولها والكلام عليها في «تحذير الساجد» (ص ٧٩ - ٨١) للشيخ العلامة الألباني - رحمه الله - .

وروي أنه بلغه^(١) أن ابن السوداء يسبُّ أبا بكر وعمر عليهما السلام، فطلب قتله،
فهرب منه. فإما قتله على السبِّ، أو لأنه كان متهمًا بالزندقة.

ابن
السوداء من
غلاة
الزندقة
قاله الذهبي
في
«الميزان»

= زعموا :

أنه حفر لهم حفراً وأشعل النار وأمر أن يرمي بهم فيها .
○○ واختلف أهل العلم فيمن قتل رجلاً بالنار ، فأحرقه بها :
هل يفعل به مثل ذلك أم لا؟
فقال غير واحد من أهل العلم : يحرق القاتل بالنار .
وكذلك قال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية .
وروي معنى ذلك عن الشعبي وعمر بن عبد العزيز . وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة
وأصحابه : يقتل بالسيف، وروي ذلك عن عطاء^١ هـ الخطابي - رحمه الله - .
وقال البغوي في (شرح السنة جـ ١٠ / ص ٢٣٨) (عقب الحديث رقم ٢٥٦١): «هذا
حديث صحيح، أخرجه محمد - يريد الشافعي - عن أبي النعمان عن حماد بن زيد
عن أيوب ، ورواه عبد الوهاب الثقفي عن أيوب وزاد : (بلغ ذلك علياً فقال صدق
ابن عباس) . والعمل على هذا عند أهل العلم أن المسلم إذا ارتد عن دينه يُقتل ،
واختلفوا في استتابته، فذهب بعضهم : إلى أنه لا يستتاب ، يروى ذلك عن الحسن
وطاووس ، وإليه ذهب عبيد بن عمير وقال عطاء : إن كان أصله مسلماً فارتد لا
يستتاب وابن كان مشركاً فأسلم ثم ارتد فإنه يستتاب .
وذهب أكثر أهل العلم إلى أن لا يقتل حتى يستتاب، إلا أنهم اختلفوا في مدة
الاستتابة، فذهب قوم وهو القياس أنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل مكانه وهو أظهر قولي
الشافعي ويروي ذلك عن معاذ وأبي موسى وقال الزهري : يستتاب ثلاثة أيام ، فإن
تاب وإلا ضرب عنقه ، وقال أصحاب الرأي : ثلاث مرات في ثلاثة أيام .
وذهب بعضهم إلى أنه يتأني به ثلاثاً لعله يرجع ، وإليه ذهب عمر رضي الله عنه وهو قول
أحمد وإسحاق ، وقال مالك : أرى الثلاث حسناً^١ هـ .
(١) أشار إليه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧ / ١٣٣٦) ثم رواه (برقم : ٢٣٧٩)
قال : أنا عبيد الله بن محمد أنا أحمد بن إسحاق الأنماطي قال : نا محمد بن علي بن
حمدان قال : نا أحمد ابن يونس قال : أنا أبو الأحوص عن مغيرة عن شباك قال :
«بلغ علياً أن ابن السوداء يتنقص أبا بكر وعمر فدعا به ودعا بالسيف، فقال : فهم =

وقيل : إنه هو الذي ابتدع بدعة الرافضة، وأنه كان قصده إفساد دين الإسلام، وهذا يستحق القتل باتفاق المسلمين.

حكم
المتزندق
الذين
يسبون
الشيخين

والذين يسبون أبا بكر وعمر عليهما السلام، فيهم تزندق؛ كالإسماعيلية، والنصيرية ^(١)؛ فهؤلاء يستحقون القتل بالاتفاق.

وفيهم من يعتقد نبوة النبي ﷺ؛ كالإمامية ^(٢)، فهؤلاء في قتلهم نزاع، وتفصيل مذكور في غير هذا الموضع. وتواتر عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال : «خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر، ثم عمر» ^(٣)، وهذا

نواتو
عن
علي
قوله:
«خير
هذه
الأمة
بعد
النبي
ﷺ
أبو
بكر
ثم
عمر»

= بقتله، فكلّم فيه، فقال: «لا يسكني بلد أنا فيه فنفاه إلى الشام»؛ لكنه منقطع؛ كما قال محققه - جزاه الله خيراً - .

○ وبرقم (٢٣٨٠) من طريق :

أبي الأحوص عن مغيرة عن شبك عن إبراهيم فذكره .

(١) وهما فرقان من غلاة الشيعة .

● أما الإسماعيلية؛ فهم ملاحدة؛ ويبيحون المحارم والمحرمات؛ ويشككون في أركان الشريعة، وراجع تفصيلات آخر في كتاب «الفرق» لابن الجوزي (ص : ١٥٨ وما بعدها بتحقيقي) .

● وأما النصيرية؛ فهي فرقة ثانية قالوا بحلول الله في عليّ بل وفي أولاده وظهوره بصورتهم، ونطقه بالسنتهم، قالوا: «ومن ههنا أطلقنا الآلهة على الأئمة» قال الدكتور محمد رشاد سالم في تعليقه على «درء تعارض العقل والنقل» (٥ / ٦٤) : «ولابن تيمية رسالة في الرد على النصيرية» .

قلت: وراجع هذا المذكور عنهم في رسالة ابن الجوزي المشار إليها آنفاً .

○ وراجع «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١ / ٣٢) في كلام للإمام أحمد .

(٢) وهم من الشيعة؛ وقد وقع منهم تكفير الصحابة . («الفرق» لابن الجوزي ص ١٦٨) .

(٣) أخرجه أحمد في («المسند») وابنه في («الزوائد») (رقم ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥،

٨٣٦، ٨٣٧، ٨٧١ - ٨٨٠) والقطيعي في («جزء الألف دينار» ٤٢، ٤٣، ٥٩،

١٨٤) وأبو نعيم الأصبهاني في كتاب («الإمامة» رقم ٧٠، ٧١) واللالكائي في

(«شرح أصول الاعتقاد» ٢٦٠٠٥، ٢٦٠٦) عن علي عليه السلام .

متفقٌ عليه بين قدماء الشيعة، وكلُّهم كانوا يفضلون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما. وإنما كان النزاع في عليٍّ وعثمان رضي الله عنهما حين صار لهذا شيعة، ولهذا شيعة، وأما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فلم يكن أحدٌ يتشيع لهما، بل جميع الأمة كانت متفقة عليهما حتى الخوارج فإنهم يتولونهما، وإنما يتبرءون من عليٍّ وعثمان رضي الله عنهما.

○ وروى أن معاوية قال لابن عباس : (أنت علي ملة عليٍّ، أم عثمان؟ قال: لا على ملة عليٍّ، ولا عثمان : أنا على ملة رسول الله ﷺ) (١).
وكان كلٌّ من الشيعتين يذمُّ الآخر بما برأه الله منه؛ فكان بعضُ شيعة

= قلت : والإجماع منعقد أن أفضل الأئمَّة بعد النبي ﷺ : أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ثم وقع الخلاف في تفضيل من بعدهما ، والجمهور على تقديم عثمان على علي رضي الله عنهما ، وفي «الفتح» تفصيل ، فراجع هناك (٦/ ٢٠ ، ٢١ ، ٤١ الريان) .

● وقال شيخ الإسلام في («الفتاوى» ٤ / ٤٢١) :

«أما تفضيل أبي بكر ثم عمر على عثمان وعلي : فهذا متفقٌ عليه بين أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة في العلم والدين : من الصحابة والتابعين وتابعيهم...» .
ثم عرض الخلاف في تفضيل من بعد الشيخين، كما في («المجموع» ٤ / ٤٢٥ ، ٤٢٦) وقال بعدما حكى قول مالك : «تقديم عثمان على عليٍّ ، هو مذهب سائر الأئمة كالشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وأصحابه وغير هؤلاء من أئمة الإسلام حتى إن هؤلاء تنازعوا فيمن يقدم عليًّا على عثمان هل يُعدُّ من أهل البدعة ؟ .. إلخ» .

(١) صحيح :

أخرجه ابن أبي عمر في («المسند» كما في «المطالب العالية» ٣٢٣٠ (٧/ ٤٩٦ ، ٤٩٧ قرطبة) واللالكائي في («أصول الاعتقاد» ١ / ١٠٥) (١٣٢ ، ١٣٣) وابن بطة في («الإبانة» ٢٣٧ ، ٢٣٨) . من طريق طاووس عن ابن عباس .
● قال البوصيري في «الإتحاف» : «هذا اسنادٌ رجاله ثقات» .
● قلت : وهو كما قال .

شيعة عثمان يتكلمون في علي بالباطل، وبعض شيعة علي يتكلمون في عثمان وشيعة علي متفقون مع سائر الأمة متفقة على تقديم أبي بكر وعمر .

قيل لشريك بن عبد الله القاضي: أنت من شيعة علي، وأنت تفضل أبا بكر وعمر؟! فقال: كل شيعة علي على هذا؛ هو يقول على أعواد هذا المنبر: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، أفكنا نكذبه! والله ما كان كذاباً» (١) .

○ وقد روي البخاري في «صحيحه» (٢) من حديث: محمد بن الحنفية أنه قال له: «يا أبت: من خير الناس بعد رسول الله؟ فقال: يا بني أو ما تعرف؟ قال: لا! قال: أبو بكر. قال: ثم من؟ قال: ثم عمر». وهو مروي من حديث الهمدانيين (٣)؛ شيعة علي، عن أبيه .

وروي عن علي أنه قال :
وَلَوْ كُنْتُ بَوَابًا عَلَى بَابِ جَنَّةٍ لَقُلْتُ لَهُمَدَانِ ادْخُلِي بِسَلَامٍ (٤)
○ وقد روي عنه (٥) أنه قال : «لا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر، إلا جللته حد المفتري» .

- (١) رواه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٢٦٠٧) والآجري في «الشرعية» (٢٠٢٣) .
(٢) في «الصحيح» (٣٦٧١) .
(٣) يعني: برواية رجال من همدان؛ كسفيان الثوري عن أبي يعلى مُنذر الثوري؛ وكلاهما من همدان؛ كما قاله أيضاً في «الفتاوى» (٤٠٧ / ٤) .
(٤) أشار إليه الغزالي في «الإحياء» (٨٩ / ٢)، وكذا المصنف في «الفتاوى» (٤٠٧ / ٤) .
(٥) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١٣٩٤) وابن أبي عاصم في «السنة» (٩٩٣) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٢٦٧٨) وحسنه علامة العصر ناصر الدين الألباني - رحمه الله - في «ظلال الجنة» (٤٨٠ / ٢) قلت: وقد ورد من وجه آخر عن علي؛ عند البيهقي في «الاعتقاد» ص: ٥٠٤) حققه شيخنا أبو العنين - حفظه الله - .

وقد ثبتَ عن عليٍّ عليه السلام بالأحاديث الثابتة، بل المتواترة أنه قتل الغالية؛ كالذين يعتقدون إلهيته ^(١)، بعد أن استتابهم ثلاثًا كسائر المرتدين، وأنه كان يبالغ في عقوبة من يُسبُّ أبا بكر وعمر، وأنه كان يقول: (إنهما خير هذه الأمة بعد نبيها) ^(٢)؛ وهذا مبسوط في مواضع ^(٣).

بعد
الخوارج
والشيعة
ظهرت
القدرية في
أواخر
عصر
الصحابه
بدعة
المرجئة

○ والمقصود هنا؛ أن هاتين البدعتين حدثتا في ذلك الوقت.

ثم في آخر عصر الصحابة؛ حدثت القدرية، وتكلم فيها من بقي من الصحابة؛ كابن عمر ^(٤)، وابن عباس ^(٥)، ووائل بن الأسقع ^(٦)، وغيرهم. الصحابة وحدثت أيضًا بدعة المرجئة في الإيمان ^(٧)، والآثار عن الصحابة ثابتة

(١) وراجع في ذلك («السنة» ٩٠٧، ٩١٢، ٩١٦ - ٩١٩) لابن أبي عاصم - رحمه الله.

(٢) وقد مرّ آنفًا.

(٣) وانظر «الفتاوى» له (٤ / ٤٠٧).

(٤) كما في («صحيح مسلم» رقم : ٨).

(٥) كما في («مصنف عبد الرزاق» ١٣ / ١١٤، ١١٥) عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه أن رجلاً قال لابن عباس : إن ناساً يقولون : إن الشر ليس بقدر، فقال ابن عباس : فبيننا وبين أهل القدر هذه الآية : ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ﴾ - حتى - ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام : ١٤٨، ١٤٩].

○ قلت : وإسناده صحيح؛ ومعمر عن عبد الله بن طاووس مستقيم، كما قال ابن معين (ترجمة معمر في التهذيب للحافظ).

● وأورد الأجري في («الشرعية» ٤٥٠ - ٤٥٧) جملة أقوال عن ابن عباس فانظرها .

وكذا أبو عبد الله ابن بطة في («الإبانة» رقم ١٦١١ وما بعدها) الكتاب الثاني .

(٦) («الإبانة» ١٨٧٤) لابن بطة .

(٧) ○ قلت : الإرجاء على معنيين :

● أحدهما : بمعنى التأخير ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف : ١١١].

● والثاني : إعطاء الرجاء .

أقوال
الصحابة في
الإيمان
بمخالفتهم، وأنهم قالوا: الإيمان يزيد وينقص؛ كما ثبت ذلك عن
الصحابة (١)؛ كما هو مذكور في موضعه .

هل الجهمية
من الثنتين
وسبعين
فرقة؟ أم
ليسوا
بالأمة؟
وأما الجهمية نفاة الأسماء والصفات؛ فإنما حدثوا في أواخر الدولة

= قال الشهرستاني في («الملل والنحل» ١/ ١٣٩) :

«أما طلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول؛ فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون
العمل عن النية والقصد.
وأما بالمعنى الثاني؛ فظاهر، فإنهم يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع
الكفر طاعة».

قلت: وهذا اعتقاد باطل باتفاق؛ فالإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية؛ كما هو
مقرر عند عامة السلف؛ ولهم أدلة على ذلك؛ كقوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ
فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨] وبوت الإمام البخاري في («الصحيح») باباً قال فيه
(باب من قال إن الإيمان هو العمل؛ لقول الله تعالى: ﴿تِلْكَمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا
كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣]).

(١) نعم؛ ورد ذلك عن عدد من الصحابة، منهم .

● عمر رضي الله عنه؛ عند ابن أبي شيبة في («الإيمان» رقم: ١٠٨) والآجري في («الشرعية»
٢٤١ قرطبة).

● أبو هريرة رضي الله عنه؛ عند عبد الله بن أحمد في («السنة» ١/ ٣١٤) (٦٢٢) وابن ماجه
في («السنن» ٧٤) واللالكائي في («أصول الاعتقاد» ١٧١١، ١٧١٢) وابن أبي زمنين
في («أصول السنة» ١٤١٥) والآجري في («الشرعية» ٢٣٧، ٢٣٨ قرطبة) وغيرهم .

● أبو الدرداء؛ عند عبد الله في («السنة» ١/ ٣١٤) وابن ماجه (٧٥) واللالكائي
(١٧٠٩) وأبي أحمد الحاكم في («شعار أصحاب الحديث» ١١) والبيهقي في
(«الشعب» ٥٥) .

● ابن عباس؛ عند ابن ماجه في («السنة» ٧٤) وأبي أحمد الحاكم (رقم: ٩) .

● معاذ؛ عند أبي عبيد في («الإيمان» رقم: ٢٠) (ص: ٧٢) والبيهقي في («الشعب»
٤٤، ٤٥) وهذا الأخير صحيح عنه رضي الله عنه، ولفظه: (اجلسوا بنا نؤمن ساعة) (تزد
وساعة) .

الأموية^(١)، وكثير من السلف لم يُدخلهم في الثنتين وسبعين فرقة؛ منهم يوسف بن أسباط، وعبد الله بن المبارك؛ قالوا^(٢): «أصول البدع أربعة: البدع الخوارج، والشيعية، والقدرية، والمرجئة. فقليل لهم: الجهمية؟ فقالوا: ليس هؤلاء من أمة محمد».

ولهذا تنازع من بعدهم من أصحاب أحمد، وغيرهم: هل هم من الثنتين وسبعين؟ على قولين؛ ذكرهما عن أصحاب أحمد: أبو عبد الله بن حامد^(٣) في كتابه في «الأصول».

○ والتحقق: أن التجهُّ المحض؛ وهو: نفي الأسماء والصفات؛ كما نفى الأسماء يحكى عن جهم، والغالية من الملاحدة، ونحوهم من نفي أسماء الله الحسنى كُفرٌ بين الحسنى: كفرٌ بين، مخالفٌ لما علم بالاضطرار من دين الرسول^(٤).

(٢) وانظر «شرح العقيدة الطحاوية» للإمام ابن أبي العز - رحمه الله - المتوفى ٧٩٢هـ - (٢/ ٧٩٤ - ٧٩٩ الرسالة) فقد قال: «والجهمية؛ هم المنتسبون إلى جهم بن صفوان الترمذي؛ وهو الذي أظهر نفي الصفات والتعطيل، وهو أخذ ذلك عن الجعد بن درهم... وكان جهم بعده بخراسان... ثم قال: وقد تنازع العلماء في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة أم لا؟ ولهم في ذلك قولان: ومن قال: إنهم ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة: عبد الله بن المبارك ويوسف بن أسباط. وإنما اشتهرت مقالة الجهمية من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السنة، فإنه من إمارة المأمون قووا وكثروا... إلخ».

(٢) وقد تقدّم عزوه لهما (ص: ٢٩٧).

(٣) هو: الحسن بن حامد البغدادي؛ شيخ الحنابلة؛ كما قال الذهبي في «التذكرة» (ص: ١٠٧٨)؛ وترجمه الحافظ ابن كثير في «البداية» (١١/ ٣٧٣) وقال: «كان مدرس أصحاب أحمد، وفقههم في زمانه» توفي سنة ٤٠٣هـ.

(٤) وقد عقد الدارمي - رحمه الله - في «الرد على الجهمية» باباً قال فيه: «باب الاحتجاج في إكفار الجهمية» وأورد من الآيات والآثار الدالة على كفرهم (ص: ١٧١ - ١٧٧) وذكر من أقوال السلف التنصيص على ذلك.

وأما نفي الصفات، مع إثبات الأسماء؛ كقول المعتزلة: فهو دون هذا، لكنه عظيمٌ أيضاً.

وأما من أثبت الصفات المعلومة بالعقل والسمع، وإنما نازع في قيام الأمور الاختيارية به؛ كابن كلاب^(١)، ومن اتبعه، فهؤلاء ليسوا جهمية، بل وافقوا جهماً في بعض قوله، وإن كانوا خالفوه في بعضه، وهؤلاء من أقرب الطوائف إلى السلف وأهل السنة والحديث.

الكلاية

وكذلك السالمية^(٢)، والكرامية^(٣)، ونحو هؤلاء يوافقون في جملة أقوالهم المشهورة؛ فيثبتون الأسماء، والصفات، والقضاء، والقدر، في الجملة، ليسوا من الجهمية والمعتزلة النفاة للصفات، وهم أيضاً يخالفون

السالمية
والكرامية

= ثم قال (١٨١) : « فالجهمية عندنا زنادقة من أخبث الزنادقة، نرى أن يستتابوا من كفرهم، فإن أظهروا التوبة تركوا، وإن لم يظهروها تركوا، وإن شهدت عليهم بذلك شهدود فأنكروا ولم يتوبوا؛ قتلوا. كذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه سنّ في الزنادقة» يعني : القتل .

● وقال (رقم : ٣٩١) :

وسمعت الربيع بن نافع أبا توبة الحلبي يقول : (ناظرتُ أحمد بن حنبل - رحمه الله - في قتل هؤلاء الجهمية فقال : (يستتابون . فقلت له : أما خطباؤهم فلا يستتابون وتضرب أعناقهم).

● وانظر «السنة» لعبد الله بن أحمد (١/ ١٠٢ وما بعدها).

(١) هو عبد الله بن سعيد بن كلاب ت ٢٤٠هـ؛ ترجمه السبكي في «طبقات الشافعية» (٢/ ٢٩٩، ٣٠٠) وقال : «أحد أئمة المتكلمين» ونسبه لأهل السنة؛ ودافع عنه مما رماه الخصوم به. ولكن المصنف شدّ في الكلام عليه في غير موضع من هذا الكتاب؛ فانظر مثلاً (ص : ١٨٦).

(٢) فيهم تصوّف؛ كما قال المصنف في «الفتاوى» ٦/ ٥٦ .

(٣) أصحاب محمد بن كرام؛ انظر رسالة «الفرق» لابن الجوزي ص : ٢٠٥ بتحقيقي ط ابن عباس بسمندود).

الخوارج والشبيعة؛ فيقولون بإثبات خلافة الأربعة ، وتقديم أبي بكر وعمر، ولا يقولون بخلود أحد من أهل القبلة في النار.

لكن الكرامية، والكلابية، وأكثر الأشعرية: مرجئة، وأقربهم الكلابية؛ يقولون: الإيمان: هو التصديق بالقلب، والقول باللسان، والأعمال ليست منه؛ كما يحكى هذا عن كثير من فقهاء الكوفة؛ مثل أبي حنيفة، وأصحابه^(١).

● وأما الأشعري؛ فالمعروف عنه، وعن أصحابه: أنهم يوافقون جهماً في قوله في الإيمان، وأنه مجرد تصديق القلب، أو معرفة القلب^(٢)، لكن قد يظهرون مع ذلك قول أهل الحديث، ويتأولونه، ويقولون بالاستثناء على الموافقة؛ فليسوا موافقين لجهم من كل وجه، وإن كانوا أقرب الطوائف إليه في الإيمان، وفي القدر أيضاً؛ فإنه رأس الجبرية؛ يقول: ليس للعبد فعل البتة.

والأشعري يوافقه على أن العبد ليس بفاعل ولا له قدرة مؤثرة في الفعل، ولكن يقول: هو كاسب.

وجههم لا يثبت له شيئاً، لكن هذا الكسب؛ يقول أكثر الناس: إنه لا يعقل فرق بين الفعل الذي نفاه، والكسب الذي أثبتته. وقالوا: عجائب الكلام ثلاثة: طفرة النظام^(٣)، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري، وأنشدوا:

(١) وحكاه عنهم أبو محمد ابن حزم في «الفصل في الملل» ٣ / ٢٢٧.

(٢) راجع «الملل والنحل» للشهرستاني (١ / ٤٣ مؤسسة ناصر).

(٣) والنظام هو إبراهيم بن سيار؛ وإليه تنسب فرقة النظامية من المعتزلة؛ قال ابن الجوزي في رسالة «الفرق» ص: ١٧٤: «وهو من شياطين القدرية». قلت: وشيخه أبو الهذيل العلاف شيخ المعتزلة؛ والنظام هذا قد أحدث القول بالطفرة؛ كما قال =

الأشعرية
ثبت للعبد
كسباً في
الفعل بلا
تأثير فيه

الجهمية
يقولون: لا
قدرة للعبد
اصلاً، ولا
مؤثرة ولا
كاسبة

طفرة
النظام
وأحوال
أبي هاشم
وكسب
الأشعري

مِمَّا يُقَالُ وَلَا حَقِيقَةَ عِنْدَهُ مَعْقُولَةٌ تَدْنُو إِلَى الْأَفْهَامِ
لُ عِنْدَ الْبَهْشَمِيِّ وَطَفْرَةُ النِّظَامِ الْكَسْبُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَالْحَا

● وأما الكرامية؛ فلهم في الإيمان قولاً ما سبقهم إليه أحد؛ قالوا (١) : قول الكرامية في الإيمان ما سبقهم إليه هو الإقرار باللسان، وإن لم يعتقد بقلبه؛ وقالوا: المنافق هو مؤمن، ولكنه مغلّد في النار.

وبعض الناس يحكي عنهم: أن المنافق في الجنة. وهذا غلطٌ عليهم، بل هم يجعلونه مؤمناً، مع كونه مغلّدًا في النار؛ فينازعون في الاسم، لا في الحكم.

وقد بسط القول على منشأ الغلط؛ حيث ظنوا أن الإيمان لا يكون إلا منشأ الضلال عند الخوارج في شيئاً متماثلاً عند جميع الناس؛ إذا ذهب بعضه، ذهب سائرته.

ثم قالت الخوارج والمعتزلة: وهو أداء الواجبات، واجتناب المحرمات؛ فاسمُ المؤمن مثل اسم البر، والتقوي؛ وهو المستحق للثواب، فإذا ترك بعض ذلك زال عنه اسم الإيمان والإسلام.

ثم قالت الخوارج: ومن لم يستحق هذا ولا هذا فهو كافر.

= الشهرستاني في «الملل» (٢٥/١). وقال فيه أبو عمرو الداني في أرجوزة له مشهورة:

والجاحظ الكادح في الإسلام وجبت هذه الأمة النظام

● راجع «مقدمة الرسالة الوافية» ص: ٢٤.

● والطفرة أن يكون الجسم في مكان ثم يتحول إلى المكان الثالث دون أن يمر بالثاني. وقد ردّ عليه؛ أبو محمد ابن حزم في «الفصل في الأهواء والملل والنحل» ٥/ ١٨٩.

○ وانظر أحوال أبي هاشم في رسالة ابن الجوزي في «الفرق» ص ١٨٥ بتحقيقي. (١) انظر «الملل» للشهرستاني (١/ ٤٨، ٤٩) و «عقائد الثلاث والسبعين فرقة» (١/ ٢٧٥) و «الفصل في الأهواء والملل» لابن حزم ٣/ ٢٢٧.

وقالت المعتزلة: بل ينزل منزلة بين المنزلتين؛ فنسميه فاسقًا؛ لا مسلمًا، موافقة
المعتزلة
للخوارج
في حكم
مرتكب
الكبيرة
ولا كافرًا، ونقول: إنه مخلدٌ في النار. وهذا هو الذي امتازت به المعتزلة،
وإلا فسائر بدعهم قد قالها غيرهم؛ فهم وافقوا الخوارج في حكمه، ونازعوه، ونازعوا غيرهم في الاسم.

وقالت الجهمية والمرجئة: بل الأعمال ليست من الإيمان، لكنه شيثان، مل
الأعمال
من الإيمان
عند
الجهمية
والمرجئة
أو ثلاثة يتفق فيه جميع الناس: التصديق بالقلب، والقول باللسان، أو
المحبة، والخضوع مع ذلك.

وقالت الجهمية والأشعرية والكرامية: بل ليس إلا شيئًا واحدًا يتمثل
فيه الناس.

وهؤلاء الطوائف أصلُ غلطهم: ظنهم أن الإيمان يتمثل فيه الناس، وأنه منشأ ضلال
الابتدعة في
الإيمان
إذا ذهب بعضه، ذهب كله، وكلا الأمرين غلط؛ فإن الناس لا يتمثلون؛
لا فيما وجب منه، ولا فيما يقع منهم، بل الإيمان الذي وجب على بعض
الناس قد لا يكون مثل الذي يجب على غيره؛ كما كان الإيمان بمكة لم يكن
الواجب منه كالواجب بالمدينة، ولا كان في آخر الأمر كما كان في أوله،
ولا يجب على أهل الضعف والعجز من الإيمان، ما يجب على أهل القوة
والقدرة في العقول والأبدان.

بل أهل العلم بالقرآن، والسنة، ومعاني ذلك يجب عليهم من تفصيل
الإيمان ما لا يجب على من لم يعرف ما عرفوا، وأهل الجهاد يجب عليهم
من الإيمان في تفصيل الجهاد ما لا يجب على غيرهم.

وكذلك ولاية الأمر، وأهل الأموال، يجب على كلٍّ؛ من معرفة ما أمر
الله به، ونهى عنه، وأخبر به ما لا يجب على غيره، والإقرار بذلك من
الإيمان.

ومعلوم أنه وإن كان الناس كلهم يشتركون في الإقرار بالخالق، وتصديق الرسول جملة، فالتفصيل لا يحصل بالجملة. ومن عرف ذلك مُفَصَّلًا، لم يكن ما أمر به، ووجب عليه، مثل من لم يعرف ذلك .

وأيضًا؛ فليس الناس متماثلين في فعل ما أمروا به؛ من اليقين، والمعرفة، والتوحيد، وحب الله، وخشية الله، والتوكل على الله، والصبر لحكم الله، وغير ذلك مما هو من إيمان القلوب، ولا من لوازم ذلك التي تظهر على الأبدان.

وإذا قُدِّرَ أن بعض ذلك زال، لم يزل سائرُه، بل يزيد الإيمان تارة، وينقص تارة؛ كما ثبت ذلك عن أصحاب رسول الله ﷺ؛ مثل عمير بن حبيب الخطمي^(١)، وغيره؛ أنهم قالوا: الإيمان يزيد وينقص؛ كما قد بسط

(١) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٦ / ٣٧٥ : «له صحبة ؛ بايع تحت الشجرة ، مديني».

قلت :

والأثر - عن عمير بن حبيب - صحيحٌ ؛ ولفظه : (الإيمان يزيد وينقص ؛ فقليل له : وما زيادته وما نقصانه؟ قال : إذا ذكرنا ربنا وخشيانه فذلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا وضعنا ؛ فذلك نقصانه) .

أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» ٦٢٤ ، ٦٨٠ وابن أبي شيبة في «الإيمان» ١٤ و «المصنف» ١٠٣٧٦ وابن سعد في «الطبقات» ٤ / ٢٨١ والأجري في «الشرعة» ٢٣٩ ، ٢٤٠ والبيهقي في «الشعب» ١ / ٧٧ (رقم : ٥٦) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» ١٧٢٠ وأبو أحمد الحاكم في «شعار أصحاب الحديث» ٧ ، ٨ من طرق : عفان وهو ابن مسلم^(١) .

والحسن بن موسى الأشيب .

(١) قال عفان : «ثم سمعت حمادًا بعدُ يشك ؛ يقول : «عن عمير بن حبيب» ؛ فقلت : عن أبيه عن جده؟ قال : «أحسب أنه عن أبيه عن جده» . وكذا في رواية عبد الأعلى النرسي .

.....

● = وأبي نصر التمار : عن الملك بن عبد العزيز النسائي .

● ومحمد بن الفضل .

● وعبد الأعلى الترسي وهو ابن حماد .

○ خمستهم عن حماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي عن أبيه عن جده عمير بن حبيب به .

● قلتُ : وهذا إسنادٌ صالح؛ قال عبد الرحمن بن مهدي، كما في «تهذيب الكمال» ٢٢ / ٣٩٣ : «كان أبو جعفر وأبوه وجده قوماً يتوارثون الصدق بعضهم عن بعض» . وأبو جعفر هو عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب ؛ وثقه ابن معين كما في «الجرح والتعديل» ٦ / ٣٧٦ .

ولكن خالف هؤلاء الخمسة آخرون ؛ فرووه بدون (والد) أبي جعفر الخطمي واسمه : (يزيد بن عمير) .

فأخرجه ابن أبي زمنين في «أصول السنة» رقم : ١٤٠) واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (١٧٢١) وأبو أحمد الحاكم في «شعار أصحاب الحديث» (٨) وابن شاهين كما في «الإصابة» ٤ / ٧١٤) من طرق :

● يزيد بن هارون .

● والحجاج بن المنهال .

● وأسد - وهو ابن موسى - .

● وداود بن شبيب .

● ومحمد بن عبد الجبار .

○ خمستهم عن حماد عن أبي جعفر الخطمي عن جده عمير بن حبيب (بلا واسطة بين أبي جعفر وجده) .

ومن ناحية الترجيح بين الروايتين نجد أن من رواه على الوجه الأول أقوى وأوثق . وإن لم يكن هناك مانعٌ من أن يكون قد رُوي على الوجهين . وكلا الوجهين صحيحٌ إن شاء الله إن ثبت سماع أبي جعفر الخطمي من جده عمير . والله أعلم^(١) . =

(١) وعليه؛ فشكُّ حمادٍ لا يضرُّ، والله أعلم.

في غير هذا الموضع .

إذ المقصود هنا؛ أن طوائف أهل البدع من أهل الكلام وغيرهم ليس
 أصل البدع مخالفة لأصول دين النبي ﷺ
 فيهم من يوافق الرسول في أصول دينه لا فيما اشتركوا فيه، ولا فيما انفرد
 به بعضهم، فإنهم وإن اشتركوا في مقالات فليس إجماعهم حجة، ولا هم
 معصومون من الاجتماع على خطأ.

وقد زعم طائفة أن إجماع المتكلمين في المسائل الكلامية كإجماع
 الفقهاء، وهذا غلط، بل السلف قد استفاض عنهم ذم المتكلمين، وذم أهل
 الكلام مطلقاً.
 غلط من زعم إجماع المتكلمين كإجماع الفقهاء

ونفس ما اشتركوا فيه؛ من إثبات الصانع بطريقه الأعراض، وأنها لازمة
 للجسم أو متعاقبة عليه، فلا يخلو منها، وما لم يخل من الحوادث؛ فهو
 حادث لا متنازع حوادث لا أول لها، وأن الله يمتنع أن يُقال: إنه لم يزل
 متكلاً بمشيئته وقدرته، أو يمتنع أن يقال: إنه لم يزل فعلاً، وأنه صار
 فاعلاً أو فاعلاً، ومتكلاً بمشيئته بعد أن لم يكن بلا حدوث حادث، وما
 يتبع هذا هو أصل مبتدع في الإسلام؛ أول ما عُرف أنه قاله: الجهم بن
 صفوان مقدّم الجهمية، وأبو الهذيل العلاف مقدّم المعتزلة (١)، ولهذا طرداه؛
 طريقة الأعراض عند الجهمية والمعتزلة

= وقد توقّف الإمام العلم الألباني في تصحيح هذا الخبر من أجل يزيد بن عمير
 والد أبي جعفر حيث - رحمه الله - لم يقف له على ترجمة (١)؛ وقد علمت ما قد
 سبق نقله والله أعلم .

(١) وهو شيخ المعتزلة، ومقرر طريقتهم؛ كما قال ابن الجوزي في رسالته في «الفرق»
 (١٧٢) .

● وقال عنه ابن قتيبة: «أبو الهذيل العلاف كذاب أفك» .

(١) ومشى على ذلك أخي طارق حجازي فجّهلاً في تحقيقه لشرح حديث «الاعمال بالنيات» لابن تيمية
 (ص ١١١) !!

فقالا : بامتناع الحوادث في المستقبل، وقال الجهم: بفناء الجنة والنار. وقال نفي
الصفات
وفناء الجنة
والنار
والقول
بخلق
القرآن
عقيدة
لائمة
الضلال
نجت من
أصل فاسد
وهو امتناع
حوادث لا
أول لها،
وما لم
يخل من
الحوادث
فهو حادث

أبو الهذيل بانقطاع حركاتهما؛ كما قد بسط فروع هذا الأصل الذي اشتركوا فيه.

ثم افترقوا بعد ذلك في فروعه؛ فأثبتهم كانوا يقولون: كلام الله القرآن، وغيره مخلوق، وكذلك سائر ما يوصف به الرب ليس له صفة قامت به؛ لأن ذلك عرض عندهم لا يقوم إلا بجسم، والجسم حادث؛ فقالوا: القرآن، وغيره من كلام الله مخلوق، وكذلك سائر ما يوصف به الرب.

فجاء بعدهم؛ مثل ابن كلاب، وابن كرام، والأشعري، وغيرهم من شاركهم في أصل قولهم؛ لكن قالوا بثبوت الصفات لله، وأنها قديمة.

لكن منهم من قال: لا تُسمى أعراضاً؛ لأن العرض لا يبقى زمانين، وصفات الرب باقية؛ كما يقوله الأشعري، وغيره.

ومنهم من قال: تُسمى أعراضاً، وهي قديمة، ليس كل عرض حادثاً؛ كابن كرام، وغيره. ثم افترقوا في القرآن، وغيره من كلام الله؛ فقال ابن كلاب ومن اتبعه: هو صفة من الصفات، قديمة كسائر الصفات. ثم قال: ولا يجوز أن يكون صوتاً؛ لأنه لا يبقى، ولا معاني متعددة؛ فإنها إن كان لها عددٌ مقدّر فليس قدر بأولى من قدر، وإن كانت غير متناهية، لزم ثبوت معانٍ في آن واحد لا نهاية لها، وهذا ممتنع. فقال: إنه معنى واحد، هو معنى آية الكرسي، وآية الدين، والتوراة، والإنجيل.

وقال جمهور العقلاء: إن تصور هذا القول تصوراً تاماً يوجب العلم بفساده. وقال طائفة: بل كلامه قديم العين، وهو حروف، أو حروف، وأصواتٌ قديمةٌ أزلية، مع أنها مترتبة في نفسها، وأن تلك الحروف

أقوال
أخرى
متبدعة في
كلام الله

والأصوات باقيةً أزلاً وأبداً.

وجمهور العقلاء يقولون: إن فساد هذا معلومٌ بالضرورة.

وهاتان الطائفتان تقولان: إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته .

وقال آخرون - كالهشامية^(١) والكرامية -: بل هو متكلم بمشيئته وقدرته،

وكلامه قائم بذاته، ولا يمتنع قيام الحوادث به، لكن يمتنع أن يكون لم يزل متكلماً؛ فإن ذلك يستلزم وجود حوادث لا أول لها، وهو ممتنع.

فهذه الأربعة في القرآن، وكلام الله، هي أقوالُ المشركين في امتناع دوام كون الرب فعالاً بمشيئته، أو متكلماً بمشيئته .

وأما أئمة السنة والحديث؛ كعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل^(٢)، وغيرهما؛ فقالوا: لم يزل الرب متكلماً إذا شاء وكيف شاء؛ فذكروا أنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وأنه لم يزل كذلك.

وهذا يناقضُ الأصل الذي اشترك فيه المتكلمون؛ من الجهمية والمعتزلة، ومن تلقى عنهم؛ فلا هم موافقون للكتاب والسنة وكلام السلف؛ لا فيما اتفقوا عليه، ولا فيما تنازعوا فيه؛ ولهذا يوجد في عامة أصول الدين لكلٍ منهم قول، وليس في أقوالهم ما يوافق الكتاب والسنة؛ كأقوالهم في كلام الله، وأقوالهم في إرادته، ومشيئته، وفي علمه، وفي قدرته، وفي غير ذلك من صفاته. وإن كان بعضهم أقرب إلى السنة والسلف من بعض.

(١) هم أصحاب هشام بن عمرو الفوطي؛ وإليه تنسب فرقة الهشامية من فرق المعتزلة؛ قال ابن الجوزي في «الفرق» ١٧٧، ١٧٨: «كان مبالغاً في القدر أكثر من مبالغة سائر المعتزلة».

(٢) ففي «السنة» للخلال ما يؤيد ذلك عن الإمام أحمد (كما في «المسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة» ١/ ٢٨٧، ٢٨٨) للدكتور عبد الإله بن سلمان الأحمدى الأستاذ بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية .

ولكن قد شاع ذلك بين أهل العلم والدين منهم، فكثيرٌ من أهل العلم والدين المنتسبين إلى السنة والجماعة مَنْ قد يوافقهم على بعض أقوالهم في مسألة القرآن، أو غيرها، إذ كان لا يعرف إلا ذلك القول، أو ما هو أبعد عن السنة منه؛ إذ كانوا في كتبهم لا يحكون غير ذلك؛ إذ كانوا لا يعرفون السنة، وأقوال الصحابة، وما دلَّ عليه الكتاب والسنة. لا يعرفون إلا قولهم، وقول من يخالفهم من أهل الكلام، ويظنون أنه ليس للأمة إلا هذان القولان، أو الثلاثة، وهم يعتمدون في السمعيات على ما يظنونه من الإجماع، وليس لهم معرفة بالكتاب والسنة، بل يعتمدون على القياس العقلي؛ الذي هو أصل كلامهم، وعلى الإجماع.

الأصل
الذي
يعتمد عليه
أهل الكلام
قياسي
عقلي
وإجماع
مفتري

وأصل كلامهم العقلي باطلٌ، والإجماع الذي يظنونه، إنما هو إجماعهم؛ وإجماعٌ نظرائهم من أهل الكلام، ليس هو إجماع أمة محمد، ولا علمائها.

أئمة الدين
أهل
الكتاب
والسنة من
الأمة لا
يجتمعون
على ضلالة

والله تعالى إنما جعل العصمة للمؤمنين من أمة محمد؛ فهم الذين لا يجتمعون على ضلالة^(١) ولا خطأ؛ كما ذكر على ذلك الدلائل الكثيرة.

وكلُّ ما اجتمعوا عليه؛ فهو مأثورٌ عن الرسول؛ فإنَّ الرسول بين الدين كله، وهم معصومون أن يُخطئوا كلَّهم، ويضلُّوا عما جاء به محمد، بل هم يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر؛ فلا يبقى معروفٌ إلا أمروا به، ولا منكرٌ إلا نهوا عنه.

إجماع أهل
السنة تابع
علم
موروث
عن النبي
بإجماعهم
من كان
على ما
ابتدعه
رأس من
رؤوس
الضلال

وهم أمةٌ وسطٌ، عدلٌ، خيارٌ، شهداءُ الله في الأرض؛ فلا يشهدون إلا بحق؛ فإجماعهم هو على علمٍ موروثٍ عن الرسول، جاء من عند الله، وذلك لا يكون إلا حقًا.

(١) دلَّ على ذلك حديث صحيح لغيره؛ وقد تقدّم.

وأما من كان إجماعهم على ما ابتدعه رأس من رؤوسهم؛ فيجوز أن يكون إجماعهم خطأ؛ إذ ليسوا هم المؤمنين، ولا أمة محمد، وإنما هم فرقة منهم. وإذا قيل: المعتبر من أمة محمد بعلمائها. قيل: إذا اتفقت علماؤها على شيء، فالباقيون يُسلمون لهم ما اتفقوا عليه، لا يُنازعونهم فيه؛ فصار هذا إجماعاً من المؤمنين. ومن نازعهم بعلم، فهذا لا يثبت الإجماعُ دونه كائناً من كان، وأما من ليس من أهل العلم فيما تكلموا فيه، فذاك وجوده كعدمه.

وقول من قال: الاعتبار بالمجتهدين دون غيرهم، وأنه لا يُعتبر بخلاف أهل الحديث، أو أهل الأصول، ونحوهم: كلامٌ لا حقيقة له، فإن المجتهدين إن أُريد بهم من له قدرة على معرفة جميع الأحكام بأدلتها، فليس في الأمة من هو كذلك، بل أفضل الأمة كان يتعلم ممن هو دونه شيئاً من السنة ليس عنده، وإن عني به من يقدر على معرفة الاستدلال على الأحكام في الجملة، فهذا موجودٌ في كثيرٍ من أهل الحديث، والأصول، والكلام، وإن كان بعض الفقهاء أمهر منهم بكثيرٍ من الفروع، أو بأدلتها الخاصة، أو بنقل الأقوال فيها؛ فقد يكون أمهر منه في معرفة أعيان الأدلة؛ كالأحاديث، والفرق بين صحيحها وضعيفها، ودلالات الألفاظ عليها، والتمييز بين ما هو دليل شرعي، وما ليس بدليل.

○ وبالجملة: العصمة إنما هي للمؤمنين لأمة محمد، لا لبعضهم. لكن إذا اتفق علماؤهم على شيء، فسائرهم موافقون للعلماء، وإذا تنازعوا ولو كان المنازع واحداً، وجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول.

من شذَّ في قول أو مسألة من الجمهور فساد قوله، وإن كان القائل كثيراً؛ كقول سعيد^(١) في أن المطلقة ثلاثاً تباح

(١) هو ابن المسيب؛ كما سيأتي في التعليق.

بالعقد؛ فحديث عائشة في «الصحيحين» يدل على خلافه، مع دلالة القرآن أيضاً^(١). وكذلك غيره.

لا عبرة
بقول
الكثرة إذا
كانت
بمعزل عن
الدليل
وقول
الواحد
مقدم على
الكثرة إذا
كان
بالدليل

وأما القول الذي يدل عليه الكتاب والسنة، فلا يكون شاذاً، وإن [كان]^(٢) القائل به أقل من القائل بذاك القول، فلا عبرة بكثرة القائل باتفاق الناس.

(١) أما دلالة القرآن؛ فإن الله تعالى يقول : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

● أما حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها؛ ففي الصحيحين (خ حديث ٥٢٦٠) و (مسلم ٣/ ٦٠٦) عن عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته «أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ، فقالت : يا رسول الله، إن رفاعة طلقني فبت طلاقي وإنني نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظي، وإنما معه مثل الهدية. قال رسول الله ﷺ : «لعلك تريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته».

وفي رواية : (طلق رجل امرأته، فتزوجت زوجاً غيره فطلقها، وكانت معه مثل الهدية، فلم تصل منه إلى شيء، فلم يلبث أن طلقها، فأنت النبي ﷺ، فقالت يا رسول الله، إن زوجي طلقني، وإنني تزوجت زوجاً غيره، فدخل بي، ولم يكن معه إلا مثل الهدية، فلم يقربني إلا هنة واحدة لم يصل مني إلى شيء، أفأحل لزوجي الأول؟ فقال رسول الله ﷺ : «لا تحلين لزوجك الأول حتى يذوق الآخر عسيلتك وتذوقي عسيلته» البخاري (حديث ٥٢٦٥).

وقوله في هذه الرواية : (فلم يقربني إلا هنة واحدة).

○ قال ابن التين (كما نقل ذلك عنه الحافظ في «الفتح» ٩/ ٢٨٦) :

(معناه : لم يطأني إلا مرة واحدة، يقال : هن امرأته إذا غشيها) أ.هـ.

وفي رواية ثالثة عند البخاري (حديث ٥٣١٧) : (فأنت النبي ﷺ، فذكرت أنه لا يأتيها، وأنه ليس معه إلا مثل هدية).

● قال الحافظ في «الفتح» ٩/ ٣٧٥ :

«قوله : (وإنه ليس معه إلا مثل هدية) بضم الهاء، وسكون المهملة بعدها موحدة =

(١) ليست في المطبوع، لكنها في «خ».

= مفتوحة، هو طرف الثوب الذي لم ينسج مأخوذ من هذب العين، وهو شعر الجفن. وأرادت أن ذكره يشبه الهدبة في الاسترخاء، وعدم الانتشار؛ واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون محللاً لارتجاع الزوج الأول للمرأة إلا إن كان حال وطئه منتشرًا فلو كان ذكره أشل أو كان هو عنيًا أو طفلًا لم يكف على أصح قولي العلماء، وهو الأصح عند الشافعية أيضًا».

وذوق العُسَيْلَة؛ كما قال جمهور العلم (فيما نقله عنهم الحافظ في الفتح ٣٧٧ / ٩) والنووي في شرح مسلم ٦٠٧ / ٣ كناية عن المجامعة وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة. وشذ الحسن البصري، فشرط إنزال المنى؛ قال النووي في (شرح مسلم ٦٠٦ / ٣): «في هذا الحديث أن المطلق ثلاثًا لا تحل لمطلقها حتى تنكح زوجًا غيره، ويطأها ثم يفارقها وتنقض عدها، فأما مجرد عقد عليها فلا يبيحها للأول، وبه قال جميع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وانفرد سعيد بن المسيب، فقال: إذا عقد الثاني عليها ثم فارقها حلت للأول، ولا يشترط وطء الثاني لقول الله تعالى: ﴿حتى تنكح زوجًا غيره﴾ والنكاح حقيقة في العقد على الصحيح. وأجاب الجمهور بأن هذا الحديث مخصص لعموم الآية، ومبين للمراد بها. قال العلماء: ولعل سعيدًا لم يبلغه الحديث».

● وقال الحافظ في (الفتح ٣٧٧ / ٩):

«قال ابن المنذر: أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحل للأول إلا سعيد بن المسيب. ثم ساق بسنده الصحيح عنه، قال: (يقول الناس لا تحل للأول حتى يجامعها الثاني، وأنا أقول: إذا تزوجها تزويجًا صحيحًا لا يريد بذلك إحلالها للأول (يعني لا يعتمد ولا يقصد ذلك) فلا بأس أن يتزوجها الأول).

وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور، وفيه تعقيب على من استبعد صحته عن سعيد، قال ابن المنذر: وهذا القول لا نعلم أحدًا وافقه عليه إلا طائفة من الخوارج، ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن.

قلت: سياق كلامه يشعر بذلك. وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك. وهو ما أخرجه النسائي من رواية شعبة عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر رفعه، «في الرجل تكون له المرأة فيطلقها=

ولهذا كان السلفُ؛ من الصحابة، والتابعين لهم بإحسانٍ يردُّون على من أخطأ بالكتاب والسنة، لا يحتجون بالإجماع إلا علامة.

وقد يبعث معه نشابه، أو سيفه، أو شيئاً من السلاح المختص به، أو ^{العلامة} يركبه دابته المختصة به، ونحو ذلك مما يعلم الناس أنه قصد به تخصيصه، ^{بمناية} وإن كانت تلك الأفعال تُفعل مع أمثاله، وقد يُفعل لغير الرسول ممن يقصد إكرامه وتشريفه، لكن هي خارقة لعادته؛ بمعنى أنه لم يعتد أن يفعل ذلك مع عموم الناس، ولا يفعله إلا مع من ميّزه بولاية، أو رسالة، أو وكالة. والولاية والوكالة تتضمن الرسالة؛ فكلُّ من هؤلاء هو في معنى رسوله إلى من ولّاه؛ إني قد وليته، وإلى من أرسله بأني أرسلته.

فهذه عادةٌ معروفةٌ في العلامات، والدلائل التي يبين بها المرسل أن هذا رسولي.

وجنسُ خرق العادة لا يستلزم الإكرام، بل يخرق عاداته بالإهانة تارة، ^{جنس} وبالإكرام أخرى؛ فقد يخرج ويركب في وقتٍ لم تجر عاداته به، بل لعقوبة ^{خرق العادة} ^{لا يستلزم} ^{الإكرام} ^{مطلقاً} قوم.

وآياتُ الربِّ تعالى قد تكون تخويفاً لعباده؛ كما قال : ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ٥٩].

وقد يهلك بها كما أهلك أمماً مُكذِّبين، وإذا قص قصصهم، قال : ﴿إِنَّ

= ثم يتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها فترجع إلى الأول؛ فقال : لا ، حتى تذوق العسيلة» وقد أخرجه النسائي أيضاً من رواية سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد . فقال : عن رزين بن سليمان الأحمر عن ابن عمر نحوه . قال النسائي : هذا أولى بالصواب، وإنما قال ذلك لأن الثوري أتقن وأحفظ من شعبة، وروايته أولى بالصواب من وجهين : ... إلخ».

المعقوبة قد تكون خرقاً للعادة فيمن كذب الرسل - في ذلك لآيات ﴿ [وردت في عدة سور منها: السجدة: ٢٦] ، وكان إهلاكهم خرقاً للعادة دل بها على أنه عاقبهم بذنوبهم، وتكذيبهم للرسل، وأن ما فعلوه من الذنوب مما يُنهي عنه، ويُعاقب فاعله بمثل تلك العقوبة.

فهذه خرق عادات لإهانة قوم وعقوبتهم لما فعلوه من الذنوب تجري مجرى قوله : عاقبتهم لأنهم كذبوا رسولي وعصوه .

ولهذا يقول سبحانه كلما قصَّ قصة من كذب رسله، وعقوبته إياهم؛ يقول : ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرٍ . وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ﴾ [القمر: ١٦، ١٧]؛ كما يقول في موضع آخر : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ وَإِنْ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ ﴾ [المؤمنون: ٣٠]، و ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٨]، و ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ [الذاريات: ٣٧] .

وإذا كانت تلك العلامات مما جرت عادته أنه يفعلها مع من أرسله، ويهلك بها من كذب رسله، كانت أبلغ في الدلالة، وكانت معتادة في هذا النوع.

وهؤلاء تكلموا بلفظ لم يُحققوا معناه؛ وهو لفظة: خرق العادة، وقالوا: العادات تنقسم إلى عامة، وخاصة؛ فمنها ما يشترك فيه جميع الناس في جميع الأعصار؛ كالأكل، والشرب، واتقاء الحر والبرد. والخاص منها ما يكون كعادة للملائكة فقط، أو للجن فقط، أو للإنس دون غيرهم.

العادة
واقسامها
عند
الاشاعة

قالوا: ولهذا صحَّ أن يكون لكل قبيل منهم ضرب من التحدي، وخرق لما هو عادة لهم دون غيرهم، وحجة عليهم دون ما سواهم.

ومنها؛ ما يكون عادة لبعض البشر، نحو اعتياد بعضهم صناعة، أو تجارة، أو رياضة في ركوب الخيل، والعمل بالسلاح، لكن هذه كلها

مقدورات للبشر.

قالوا: وآية الرسل لا تكون مقدورة لمخلوق، بل لا تكون إلا مما ينفرد الله بالقدرة عليه.

فإذا قالوا هذا: ظن الظان أنهم اشترطوا أمراً عظيماً.

ولم يشترطوا شيئاً؛ فإنهم قالوا في جنس الأفعال التي لا يقدر الناس إلا على اليسير منها؛ كحمل الجبال، ونقلها: إن المعجزة هنا إقذارهم على الفعل، لا نفس الفعل، ورجّحوا هذا على قول من يقول: نفس الفعل آية لأن جنس الفعل مقدور.

وليس هذا بفرق طائل؛ فإنه لا فرق بين تخصيصهم بالفعل، أو بالقدرة عليه. فإذا كان إقذارهم على الكثير الذي لم تجر به العادة معجزة، كان نفس الكثير الذي لم تجر به العادة معجزة.

وهؤلاء عندهم أن قدرة العباد لا تؤثر في وجود شيء، ولا يكون ^{كَبُ} مقدورها إلا في محلها؛ فهم في الحقيقة لم يثبتوا قدرة؛ فكل ما في الوجود هو مقدور لله عندهم.

ولهذا عدل أبو المعالي، ومن اتبعه؛ كالرازي عن هذا الفرق، فلم يشترطوا أن يكون مما ينفرد الرب بالقدرة عليه؛ إذ كانت جميع الحوادث عندهم كذلك.

وقالوا: إن ما يحصل على يد الساحر، والكاهن، وعامل الطلسمات، وعند الطبيعة الغريبة، هو مما ينفرد الرب بالقدرة عليه، ويكون آية للنبي. وهذا معتادٌ لغير الأنبياء، فلم يبق لقولهم خرقٌ للعادة معنى معقول.

بل قالوا - واللفظ للقاضي أبي بكر -: «الواجب على هذا الأصل أن

كَبُ
العباد عند
الاشاعة

يكون خرق العادة الذي يفعله الله مما يخرق جميع القبيل^(١) الذين تحدّاهم الرسول بمثله، ويحتج به على نبوته؛ فإن أرسل ملكًا إلى الملائكة، أظهر على يده ما هو خرق لعادتهم؛ وإن أرسل بشرًا، أرسله بما يخرق عادة البشر؛ وإن أرسل جنيًا، أظهر على يديه ما هو خارق لعادة الجن. فيقال: السحر، والكهانة معتادٌ للبشر، وأنتم تقولون: يجوز أن يكون ما يأتي به الساحر، والكاهن آية، بشرط أن لا يمكن معارضته، فلم يبق لكونه خارقًا للعادة معنى يعقل عندكم.

لهذا قال محققوهم: «إنه لا يُشترط في الآيات أن تكون خارقة للعادة»، كما قد حكينا لفظهم في غير هذا الموضع كما تقدم. وإنما الشرط: أنها لا تُعارض، وأن تقترب بدعوى النبوة؛ هذان الشرطان هما الاعتبار، وقد بيّنا في غير موضع أن كلاً من الشرطين باطلٌ.

والأول: يقتضي أن يكون المدلول عليه جزءاً من الدليل.

وآيات النبوة أنواع متعددة؛ منها ما يكون قبل وجوده، ومنها ما يكون بعد موته؛ ومنها ما يكون في غيبته.

○ والمقصود هنا؛ كان هو الكلام على المثال الذي ذكره، وأن ما ضرب من الأمثلة على الوجه الصحيح، فإنه - والله الحمد - يدلُّ على صدق الرسول، وعلى فساد أصولهم.

ولكن هم ضربوا مثلاً، إذا اعتبر على الوجه الصحيح كان حجةً - والله الحمد - على صدق النبي، وعلى فساد ما ذكره في المعجزات؛ حيث قالوا: هي الفعل الخارق للعادة، المقترن بدعوى النبوة والاستدلال به،

(١) القبيل معناه الجماعة. ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ تَأْتِي بَالِ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢]. «الفقي».

وتحدّى النبيّ من دعاهم أن يأتوا بمثله . وشرّطَ بعضهم : أن يكون مما ينفرد ما ذكره الأشاعرة من شروط فاسدة في المعجزة الرب بالقدرة عليه .

□ وهذه الأربعة هي التي شرّطَ القاضي أبو بكر، ومن سلك مسلكه؛ كابن اللبان، وابن شاذان، والقاضي أبي يعلى، وغيرهم : أن يكون مما ينفرد الرب بالقدرة عليه - على أحد القولين - ، أو منه ومن الجنس الآخر، إذا وقع على وجه يخرق العادة، وطريقٌ متعذر على غيرهم مثله - على القول الآخر - . قالوا: وهذا لفظ القاضي أبي بكر .

والثاني: أن يكون ذلك الشيء الذي يظهر على أيديهم مما يخرق العادة، وينقضها . ومتى لم يكن كذلك، لم يكن معجزاً .

والثالث: أن يكون غير النبي ممنوعاً من إظهار ذلك على يده، على الوجه الذي ظهر عليه، ودعا إلى معارضته، مع كونه خارقاً للعادة .

والرابع: أن يكون واقعاً مفعولاً عند تحدّي الرسول بمثله، وادّعائه آيةً لنبوته، وتقريعه بالعجز عنه من خالفه وكذبه . قالوا : فهذه هي الشرائط، والأوصاف التي تختص بها المعجزات .

○ فيقال لهم: الشرط الأول؛ قد عُرِف أنه لا حقيقة له ، ولهذا أعرض عنه شيخ الإسلام وتفنيد شروط الأشاعرة في المعجزة أكثرهم .

والثاني أيضاً؛ لا حقيقة له؛ فإنهم لم يميزوا ما يخرق العادة مما لا يخرقها؛ ولهذا ذهب من ذهب من محققيهم إلى إلغاء هذا الشرط؛ فهم لا يعتبرون خرق عادة جميع البشر، بل ما اعتاده السحرة، والكهان، وأهل الطلاسم عندهم، يجوز أن يكون آية إذا لم يُعارض، وما اعتاده أهل صناعة، أو علم، أو شجاعة ليس هو عندهم آية، وإن لم يعارض .

فالأمرُ العجيبة التي خصَّ الله بالإقدار عليها بعض الناس، لم

يجعلوها خرق عادة، والأمور المحرمة، أو هي كفرٌ؛ كالسحر، والكهانة، والطلسمات: جعلوها خرق عادة، وجعلوها آية، بشرط أن لا يعارض. وهو الشرط الثالث؛ وهو في الحقيقة خاصة المعجزة عندهم.

لكن كون غير الرسول ممنوعاً منه: إن اعتبروا أنه ممنوع مطلقاً؛ فهذا لا يعلم. وإن اعتبروا أنه ممنوع من المرسل إليهم؛ فهذا لا يكفي، بل يمكن كل ساحر، وكاهن أن يدعي النبوة، ويقول إنني كذا. قالوا: لو فعل هذا، لكان الله يمنعه فعلاً ذلك، أو يقيض له من يعارضه.

قلنا: من أين لكم ذلك؟ ومن أين يعلم الناس ذلك؟ ويعلمون أن كل كاذب فلا بد أن يُمنع من فعل الأمر الذي اعتاده هو وغيره قبل ذلك؟ أو أن يعارض؟

والواقع خلاف ذلك؛ فما أكثر من ادّعى النبوة، أو الاستغناء عن الأنبياء، وأن طريقه فوق طريق الأنبياء، وأن الرب يُخاطبه بلا رسالة، وأتى بخوارق من جنس ما تأتي السحرة، والكهان، ولم يكن في من دعاه من يعارضه.

وأما الرابع؛ وهو أن يكون عند تحدّي الرسول فيه، يحتزون عن الكرامات، وهو شرط باطل. لا يشترط التحدي في المعجزة

بل آيات الأنبياء آيات، وإن لم ينطقوا بالتحدي بالمثل، وهي دلائل على النبوة، وصدق المخبر بها، والدليل مغايرٌ للمدلول عليه، ليس المدلول عليه جزءاً من الدليل. لكن إذا قالوا: الدليل: هو دعاء الرسول، لزمه أن يريهم آية، وخلق تلك الآية عقب سؤاله. وإن كان ذلك قد يخلقه بغير سؤاله لحكمة أخرى. فهذا متوجّه؛ فالدليل: هو مجموع طلب العلامة، مع فعل

ما جعله علامة؛ كما أن العباد إذا دعوا الله فأجابهم، كان ما فعله إجابةً لدعائهم، ودليلاً على أن الله سمع دعاءهم، وأجابهم؛ كما أنهم إذا استسقوه فسقاهم، واستنصروه فنصرهم، وإن كان قد يفعل ذلك بلا دعاء، فلا يكون هناك دليلٌ على إجابة دعاء؛ فهو دليلٌ على إجابة الدعاء، إذا وقع عقب الدعاء، ولا يكون دليلاً إذا وقع على غير هذا الوجه.

وكذلك الرسول: إذا قال لمرسله: أعطني علامة. فأعطاه ما شرفه به، كان دليلاً على رسالته.

وإن كان قد يفعل ذلك لحكمةٍ أخرى. لكن فعل ذلك عقب سؤاله، آيةً لنبوته هو الذي يختص به.

وكذلك إذا علم أنه فعله إكراماً له، مع دعواه النبوة، علم أنه قد أكرمه بما يكرم به الصادقين عليه، فعلم أنه صادق؛ لأنَّ ما فعله به مختصٌّ بالصادقين الأبرار، دون الكاذبين عليه الفجار.

وعلى هذا؛ فكرامات الأولياء هي من آيات الأنبياء؛ فإنها مختصةٌ بمن شهد لهم بالرسالة، وكل ما استلزم صدق الشهادة بنبوتهم، فهو دليلٌ على صدق هذه الشهادة؛ سواء كان الشاهد بنبوتهم المخبر بها هم، أو غيرهم. بل غيرهم إذا أخبر بنبوتهم، وأظهر الله على يديه ما يدلُّ على صدق هذا الخبر، كان هذا أبلغ في الدلالة على صدقهم من أن يظهر على أيديهم.

فقد تبين أنه ليس من شرط دلائل النبوة؛ لا اقترانه بدعوى النبوة، ولا الاحتجاج به، ولا التحدي بالمثل، ولا تقرير من يخالفه. بل كل هذه الأمور قد تقع في بعض الآيات، لكن لا يجب أن ما لا يقع معه لا يكون آية، بل هذا إبطالٌ لأكثر آيات الأنبياء؛ لخلوها عن هذا الشرط.

ثم هو شرطٌ بلا حجة؛ فإن الدليل على المدلول عليه، هو ما استلزم وجوده. وهذا لا يكون إلا عند عدم المعارض المساوي، أو الراجع. وما كان كذلك، فهو دليل؛ سواءً قال المستدل به: اتوا بمثله، وأنتم لا تقدرون على الإتيان بمثله، وقرعهم وعجزهم. أو لم يقل ذلك.

فهو إذا كان في نفسه ما لا يقدرُونَ على الإتيان بمثله؛ سواءً ذكر المستدل هذا، أو لم يذكره؛ لا يذكره يصير دليلاً، ولا بعدم ذكره تنتفي دلالته.

وهؤلاء قالوا: لا يكون دليلاً إلا إذا ذكره المستدل، وهذا باطل، وكذلك الدليل، هو دليل؛ سواءً استدل به مستدل، أو لم يستدل.

وهؤلاء قالوا: لا يكون دليل النبوة دليلاً، إلا إذا استدلَّ به النبي حين ادَّعى النبوة؛ فجعل نفس دعواه، واستدلَّه، والمطالبة بالمعارضة، وتقريعهم بالعجز عنها؛ كلها جزءاً من الدليل.

وهذا غلطٌ عظيمٌ. بل السكوتُ عن هذه الأمور أبلغ في الدلالة، والنطقُ بها لا يُقوِّى الدليل، والله تعالى لم يقل ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾ [الطور: ٣٤]، إلا حين قالوا: افتراه؛ لم يجعل هذا القول شرطاً في الدليل، بل نفس عجزهم عن المعارضة هو من تمام الدليل.

وهم إنما شرطوا ذلك؛ لأن كرامات الأولياء عندهم؛ متى اقترن بها دعوى النبوة؛ كانت آية للنبوة، وجنسُ السحر، والكهانة: متى اقترن به دعوى النبوة كان دليلاً على النبوة عندهم. لكن قالوا: الساحر، والكاهن، لو ادَّعى النبوة، لكان يُمنع من ذلك، أو يُعارض بمثله. وأما الصالح: فلا يدعي.

فكان أصلهم: أن ما يأتي به النبي، والساحر، والكاهن، والوليُّ: من

جنس واحد، لا يتميز بعضه عن بعض بوصف، لكن خاصة النبي: اقتران الدعوى، والاستدلال، والتحدّي بالمثل بما يأتي به.

فلم يجعلوا آيات الأنبياء خاصة تتميز بها عن السحر، والكهانة، وعمّا يكون لأحاد المؤمنين، ولم يجعلوا للنبيّ مزية على عموم المؤمنين، ولا على السحرة، والكهان من جهة الآيات التي يدلّ الله بها العباد على صدقه. وهذا افتراءٌ عظيمٌ على الأنبياء، وعلى آياتهم، وتسويةٌ بين أفضل الخلق، وشرار الخلق. بل تسويةٌ بين ما يدلّ على النبوة، وما يدلّ على نقيضها؛ فإن ما يأتي به السحرة، والكهان، لا يكون إلا لكذاب، فاجر، عدو لله؛ فهو مناقض للنبوة.

فلم يفرقوا بين ما يدلّ على النبوة وعلى نقيضها، وبين ما لا يدلّ عليها، ولا على نقيضها؛ فإن آيات الأنبياء تدلّ على النبوة (١)، وعجائب السحرة، والكهان، تدلّ على نقيض النبوة؛ وإن صاحبها ليس ببر، ولا عدل، ولا وليّ لله، فضلاً عن أن يكون نبياً.

بل يمتنع أن يكون الساحر، والكاهن نبياً، بل هو من أعداء الله.

والأنبياء أفضل خلق الله (٢)، وإيمان المؤمنين، وصلاتهم لا يناقض

(١) فكلّ نبي قد أتى بمعجزة تدلّ على صدق نبوته ورسالته، وربما حجة يتحدّى بها قومه؛ كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

● وفي «الصحيحين» (خ ٤٩٨١ وم ١٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «ما من الأنبياء نبيّ إلا أعطى ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إليّ فأرجو أن أكون أكثرهم تابِعاً يوم القيامة».

(٢) فهم الصفوة المختارة بالرسالة؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧] وكما قال سبحانه: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنْ =

النبوة، ولا يستلزمها.

فهؤلاء سوّوا بين الأجناس الثلاثة؛ فكانوا بمنزلة من سوّى بين عبادة الرحمن، وعبادة الشيطان، والأوثان.

فإن الكهان، والسحرة، يأمرّون بالشرك، وعبادة الأوثان، وما فيه طاعة للشيطان. والأنبياء لا يأمرّون إلا بعبادة الله وحده، وينهون عن عبادة ما سوى الله (١)، وطاعة الشياطين.

فسوّى هؤلاء بين هذا وهذا، ولم يبق الفرق إلا مُجرّد تلفظ المدّعي بأنّي نبي. فإن تلفظ به كان نبيّاً، وإن لم يتلفظ به، لم يكن نبيّاً.

النبوة تثبت بمجرد تلفظ المدّعي: بأنه نبي عند الأشاعر

فالكذاب المتنبّي إذا أتى بما يأتي الساحر، والكاهن، وقال: أنا نبيّ، كان نبيّاً. وقولهم: إنه إذا فعل ذلك مُنع منه، وعورض: دعوى مجردة؛ فهي لا تُقبل لو لم يعلم بطلانها. فكيف، وقد علّم بطلانها، وأن كثيراً ادّعوا ذلك، ولم يعارضهم ممن دعوه أحد، ولا مُنعوا من ذلك.

فلزم على قول هؤلاء: التسوية بين النبيّ الصادق، والمتنبّي الكاذب؛

= النَّاسِ ﴿[الحج: ٧٥] وكما قال سبحانه: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

● قال شيخ الإسلام في «الفرقان» ص ٩٩ :

«وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء الله تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء؛ وقد رتب الله عباده السعداء المنعم عليهم أربع مرات؛ فقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

(١) ● قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [فصلت: ١٤].

وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ . وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٢، ٣٣] .

ولم يفرق هؤلاء بين هؤلاء، وهؤلاء^(١)، ولا بين آيات هؤلاء، وآيات هؤلاء؛ وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قُرْآنًا تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ . وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ . وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ . وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادًى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩١-٩٤] .

فنسأل الله العظيم أن يهدينا إلى صراطه المستقيم؛ صراط الذين أنعم عليهم؛ من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين؛ الذين عبدوه وحده، لا شريك له، وآمنوا بما أرسل به رسله، وبما جاءوا به من الآيات وفرق بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والغي والرشاد، وطريق أولياء الله المتقين، وأعداء الله الضالين، والمغضوب عليهم؛ فكان ممن صدق الرسل فيما أخبروا به، وأطاعهم فيما أمروا به. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(١) أي: بين الأنبياء والسحرة.

وهؤلاء يُجَوِّزون أن يأمر الله بكل شيء، وأن ينهى عن كل شيء؛ فلا
 يبقى عندهم فرق بين النبي الصادق، والمتنبي الكاذب؛ لا من جهة نفسه؛
 لكن لأنهم لا يشترطون فيه إلا مجرد كونه في الباطن مقراً بالصانع.
 يكون فاجراً عندهم

وهذا موجود في عامة الخلق؛ ولا من جهة آياته؛ ولا من جهة ما يأمر

به .

والفلاسفة من هذا الوجه أجود قولاً في الأنبياء؛ فإنهم يشترطون في
 النبي اختصاصه بالعلم من غير تعلم، وبالقدرة على التأثير الغريب،
 والتخييل. ويُفرق بين السحر، والنبي: بأن النبي يقصد العدل، ويأمر به؛
 بخلاف الساحر.

ولهذا عدل الغزالي^(١) في النبوة عن طريق أولئك المتكلمين، إلى طريق

(١) في كتابه «المنقذ من الضلال»؛ قال الدكتور عبد المعطي قلعجي في «مقدمة
 الدلائل» للبيهقي ١/ ١٣:

«وللإمام الغزالي في «منقذه من الضلال» طريقة في إثبات النبوة؛ قال: فإذا وقع لك
 شك في شخص معين: أنه نبي أم لا؟ فلا يحصل اليقين إلا بمعرفة أحواله:

- إما بالمشاهدة .
- أو بالتواتر .
- والتسامع .
- فإنك إذا عرفت الطبَّ والفقه؛ يمكنك أن تعرف الفقهاء والأطباء بمشاهدة أحوالهم
 وسماع أقوالهم وإن لم تشاهدهم .
- ولا تعجز أيضاً عن معرفة كون «الشافعي» يرحمه الله - فقيهاً، وكون «وجالينوس»
 طبيباً، معرفة بالحقيقة لا بالتقليد عن الغير، بل بأن تتعلم شيئاً من الفقه والطب،
 وتطالع كتبهما وتصابيهما، فيحصل لك علمٌ ضروريٌ بحالهما .
- فكذاك إذا فهمت معنى النبوة، فأكثر النظر في القرآن، والأخبار، يحصل لك
 العلم الضروري بكونه ﷺ على أعلى درجات النبوة، واعضد ذلك بتجربة ما قاله من
 العبادات، وتأثيرها في تصفية القلوب؛ فمن هذا الطريق: اطلب اليقين بالنبوة، لا =

الفلاسفة؛ فاستدلَّ بما يفعله، ويأمر به، على نبوته.

وهي طريقٌ صحيحةٌ، لكن إنما أثبتَ بها نبوة مثل نبوة الفلاسفة. ^{لكن}
^{الاشاعة} وأولئك خيرٌ من الفلاسفة؛ من جهة أنهم لما أقروا بنبوة محمد صدَّقوه ^{خير من}
^{الفلاسفة} فيما أخبر به من أمور الأنبياء، وغيرهم، وكان عندهم معصوماً من الكذب ^{من جهة}
^{أخرى} فيما يبلغه عن الله؛ فانتفعوا بالشرع، والسمعيات. وبها صار فيهم من
الإسلام ما تميزوا به على أولئك؛ فإن أولئك لا ينتفعون بأخبار الأنبياء؛ إذ
كانوا عندهم يخاطبون الجمهور بالتخييل، فهم يكذبون عندهم للمصلحة.
ولكن آخرون سلكوا مسلك التأويل، وقالوا: إنهم لا يكذبون. ولكن ^{السر في}
^{ظهور} أسرفوا فيه. ^{الفلاسفة}
^{على}
^{غيرهم من}
^{الاشاعة}
^{ونحوهم}

وفي الجملة: ظهور الفلاسفة، والملاحدة، والباطنية على هؤلاء تارة،
ومقاومتهم لهم تارة: لا بد له من أسباب في حكمة الرب، وعدله.
ومن أعظم أسبابه: تفريط أولئك، وجهلهم بما جاء به الأنبياء؛ فالنبوة
التي يتنسبون إلى نصرها، لم يعرفوها، ولم يعرفوا دليلها، ولا قدرها
قدرها. وهذا يظهر من جهات متعددة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

= من قلب العصا ثعبان، وشق القمر، فإن ذلك إذا نظرت إليه وحده ولم تنضم إليه
القرائن الكثيرة الخارجة عن الحصر، ربما ظننت أنه سحر وتخييل وأنه من الله إضلال،
فإن الله تعالى: ﴿يضل من يشاء﴾.
وترد عليك أسئلة المعجزات، فإن كان مستنداً لإيمانك إلى كلام منظوم في وجه دلالة
المعجزة، فينخرم إيمانك بكلام مرتب في وجوه الأشكال والشبهة عليها.
=

○ فصل ○

قد ذكرنا في غير موضع أن أصول الدين الذي بعث الله به رسوله محمداً ﷺ قد بينها الله في القرآن أحسن بيان، وبين دلائل الربوبية والوحدانية، ودلائل أسماء الرب وصفاته، وبين دلائل نبوة أنبيائه، وبين المعاد بين إمكانه وقدرته عليه في غير موضع، وبين وقوعه بالأدلة السمعية والعقلية؛ فكان في بيان الله أصول الدين الحق؛ وهو دين الله؛ وهي أصول، ثابتة، صحيحة، معلومة؛ فتضمن «بيان العلم النافع، والعمل الصالح»: «الهدى، ودين الحق».

وأهل البدع الذين ابتدعوا أصول دين يخالف ذلك، ليس فيما ابتدعوه؛ لا هدى، ولا دين حق؛ فابتدعوا ما زعموا أنه أدلة وبراهين على إثبات الصانع، وصدق الرسول، وإمكان المعاد أو وقوعه.

وفيما ابتدعوه ما خالفوا به الشرع، وكل ما خالفوه من الشرع، فقد خالفوا فيه العقل أيضاً؛ فإن الذي بعث الله به محمداً، وغيره من الأنبياء: هو حق، وصدق، وتدل عليه الأدلة العقلية، فهو ثابت بالسمع، وبالعقل.

= فليكن مثل الخوارق؛ إحدى الدلائل والقرائن في مجلة نظرك حتى يحصل لك علم ضروري لا يمكنك ذكر مستنده على التعيين كالذي يخبره جماعة بخبر متواتر لا يمكنه أن يذكر أن اليقين مستفاد من قول واحد معين، بل من حيث لا يدري، ولا يخرج عن جملة ذلك ولا بتعيين الآحاد... فهذا هو الإيمان القوي العملي انتهى.

●● قلت: والغزالي - رحمه الله وغفر له - يقول فيه شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٦/ (٥٥، ٥٤): «والغزالي في كلامه مادة فلسفية كبيرة؛ بسبب كلام ابن سينا في «الشفاء» وغيره؛ و «رسائل إخوان الصفا» وكلام أبي حيان التوحيدي. وأما المادة المعتزلية في كلامه فقليلة أو معدومة؛ وكلامه في «الإحياء» غالبه جيد، لكن فيه مواد فاسدة: مادة فلسفية، ومادة كلامية، ومادة من ترهات الصوفية، ومادة من الأحاديث الموضوعة».

والذين خالفوا الرُّسل ليس معهم سمعٌ، ولا عقلٌ؛ كما أخبر الله تعالى ^{المكذِّبون} عنهم بقوله : ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ . قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ . وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ . فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحِقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿ [الملك : ٨ - ١١] .

وقال تعالى لمكذِّبي الرُّسل : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج : ٤٦] ، ذكر ذلك بعد قوله : ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ . وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ . وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكَذَّبَ مُوسَى فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتَهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ . فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَبُرُّ مِعْطَلَةً وَقَصُرَ مَشِيدٌ﴾ [الحج : ٤٢ - ٤٥] ، ثم قال : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية ، ثم قال : ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ [الحج : ٤٨] ؛ فذكر إهلاك من أهلك ، وإملاء لمن أملئ ؛ لئلا يغتر المغتر ؛ فيقول : نحن لم يهلكنا ؛ وقد بسط هذا في غير هذا ^{ما جاء به} ^{الرسول} ^{يدل} ^{عليه} ^{الحق} ^{والعقل} ^{الموضع} .

○ والمقصود هنا ؛ أن ما جاء به الرسول يدلُّ عليه السمع والعقل ، وهو حق في نفسه ؛ كالحكم الذي يحكم به ؛ فإنه يحكم بالعدل ؛ وهو الشرع .

فالعدل هو الشرع ، والشرع هو العدل .

ولهذا يأمر نبيه أن يحكم بالقسط ، وأن يحكم بما أنزل الله ، والذي أنزل الله هو : القسط ، والقسط هو : الذي أنزله الله ، وكذلك الحق ، والصدق هو : ما أخبر به الرسل ، وما أخبر به فهو الحق ، والصدق^(١) .

(١) ● وهذا هو اعتقاد أهل الإيمان ؛ كما قال تعالى : ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الاعراف : ٤٣] . =

ذمُّ الكلام
السلف والأئمة ذمُّوا أهلَ الكلامِ المبتدعين؛ الذين خالفوا الكتاب والسنة، ومن خالف الكتاب والسنة لم يكن كلامه إلا باطلاً؛ فالكلام الذي ذمَّه السلفُ يذمُّ لأنه باطلٌ، ولأنه يخالف الشرع.

جهل كثير من الناس بما ذمُّ الكلام
ولكن لفظ الكلام لما كان مُجَمَّلاً ، لم يعرف كثيرٌ من الناس الفرقَ بين الكلام الذي ذمَّوه ، وغيره ؛ فمن الناس من يظن أنهم إنما أنكروا كلام القدرية فقط ؛ كما ذكره البيهقي، (١) وابن

= وفي «سنن أبي داود» (٣٦٤٦) من حديث عبد الله بن عمرو قال :

كنت أكتب كلَّ شيء أسمعُه من رسول الله ﷺ أريدُ حفظه، فنهتني قريشٌ وقالوا: أكتب كلَّ شيء تسمعه ؛ ورسولُ الله ﷺ بشر ، يتكلَّم في الغضب والرضا؛ فامسكتُ عن الكتاب ؛ فذكرت ذلك إلى رسول الله ﷺ ؛ فأوماً بإصبعه إلي فيه؛ فقال : «اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق» .

قلت: وإسناده حسن، ففيه عبيد الله بن الأحنس؛ قال الحافظ في «التقريب» (٤٧٩٤): «صدوق؛ قال ابن حبان كان يخطئ». وقد روي له الجماعة .

(١) في كتاب «مناقب الشافعي» (١/ ٤٥٤) (مكتبة دار التراث تحقيق السيد أحمد صفر)، والبيهقي هو أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ؛ له «السنن الكبير» و «الصغير» و «الخلافيات» و «شعب الإيمان» و «دلائل النبوة» و «الأسماء والصفات» و «الاعتقاد» وغيرها، كما هو معلوم.

● قال ابن تيمية - طيَّب الله ثراه - :

«البيهقي أعلم أصحاب الشافعي بالحديث؛ وأنصرهم للشافعي» . (مقدمة «دلائل النبوة» ٦/١) .

● قلتُ: وقد قال أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العنين أدام الله بقاءه في طاعته كما في مقدمته لـ: («الاعتقاد» للبيهقي ص ١١) ؛ قال بعد كلام :

«إلا أن البيهقي - رحمه الله - قد تأثر بمذهب الأشاعرة ، بل ونصرهم ودافع عنهم وعن مذهبهم، ولما وقعت لهم محنة الوزير أبي نصر منصور بن محمد الكندري، ووقع لهم فيها بسبب ذلك الوزير المعتزلي من السب والإهانة والإيذاء؛ دافع عنهم البيهقي وعن مذهبهم ، وقد كتب رسالة إلى عميد الملك؛ فكان فيما قال: «وكأنه =

عساكر^(١)، في تفسير كلام الشافعي^(٢)، ونحوه؛ ليُخرجوا أصحابهم عن

= خفي عليه أدام الله عزّه حال شيخنا أبي الحسن الأشعري - رحمة الله عليه ورضوانه - وما يرجع إليه من شرف الأصل وكبر المحل في العلم والفضل وكثرة الأصحاب من الحنفية والمالكية والشافعية الذين رغبوا في علم الأصول، وأحبوا معرفة دلائل العقول، ... إلخ ما قال رحمه الله .

راجع «طبقات الشافعية» للسبكي (٣/ ٣٩٥-٣٩٩) ؛ وقد دخل عليه ذلك - أعني البيهقي - بسبب تأثره بشيخه ابن فورك؛ فقال العلامة المعلمي - رحمه الله - في «التنكيل» (٢/ ٣٤٥): «واني والله ما آسى على ابن فورك، وإنما آسى على مسحوره البيهقي الذي امتلأ من تهويلات ابن فورك وغيره رعباً، فاستسلم لهم وانقاد وراءهم»^١. هـ . ومع ميل البيهقي - رحمه الله - إلى مذهب الأشعري إلا أنه خالفهم في مسائل، موافقة منه لمذهب السلف وأهل الحديث، وذلك مثل إثباته الوجه واليدين والعين لله عز وجل، وقد وصفه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - بأنه من فضلاء الأشاعرة، حيث قال - رحمه الله - (٦/ ٥٣) : «وأما التميميون كأبي الحسن، وابن أبي الفضل، وابن رزق الله؛ فهم أبعد عن الإثبات، وأقرب إلى موافقة غيرهم وألين لهم، ولهذا تتبعهم الصوفية، ويميل إليهم فضلاء الأشعرية كالباقلائي والبيهقي ؛ فإن عقيدة أحمد التي كتبها أبو الفضل هي التي اعتمدها البيهقي، مع أن القوم ماشون على السنة». انتهى.

(١) ● قال الذهبي في «التذكرة» له (٤/ ١٣٢٨) وما بعدها :

«الإمام الحافظ الكبير محدث الشام فخر الأئمة ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسن الدمشقي الشافعي صاحب التصانيف والتاريخ الكبير ... عمل «تاريخ دمشق» في ثمانين مجلداً، و«الموافقات» في ست مجلدات ... وعدّ تصانيفه الضخمة في ذلك ثم قال: قال السمعاني: «أبو القاسم حافظ متقن دين خيّر حسن السمّت جمع بين معرفة المتن والاسناد» ثم قال: قال ابن النجار: «وكان فقيهاً أديباً سنياً وجزاه الله خيراً وكثّر في الإسلام مثله، واني كثيراً سألته عن تأخره عن المجيء إلى أصبهان فقال: لم تأذن لي أُمي». توفي سنة ٥٧١هـ.

(٢) ● قال الشافعي - رحمه الله - :

«لأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ؛ ما عدا الشرك، خير له من أن ينظر في =

الذمّ، وليس كذلك؛ بل الشافعيُّ أنكر كلامَ الجهمية؛ كلام حفص الفرد، وأمثاله .

وهؤلاء كانت منازعتهم في الصفات، والقرآن، والرؤية، لا في القدر . وكذلك أحمد بن حنبل خصومه من أهل الكلام هم الجهمية الذين ناظروه في القرآن؛ مثل أبي عيسى محمد بن عيسى برغوث؛ صاحب حسين النجار، وأمثاله، ولم يكونوا قدرية، ولا كان النزاع في مسائل القدر، ولهذا يُصرّح أحمد، وأمثاله من السلف بدمّ الجهمية، بل يكفرونهم أعظم من سائر الطوائف .

ذمّ الجهمية
وتكفير
السلف لهم

● (وقال عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط وغيرهما : «أصول أهل الأهواء أربع» : «الشيعة، والخوارج، والمرجئة، والقدرية» ، فقليل لهم: الجهمية؟ ، فقالوا: الجهمية ليسوا من أمة محمد) (١) .

= الكلام» وقال : «إذا سمعت الرجل يقول: «الاسم هو المسمى أو غير المسمى، فاشهد أنه من أهل الكلام ولا دين له» وقال : «حكمي في علماء الكلام أن يضربوا بالجرید، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام» .

● وقال أحمد بن حنبل - رحمه الله - :

«لا نعلم صاحب كلام أبدًا ؛ علماء الكلام زنادقة» . راجع تعليقي على «الفرق» لابن الجوزي ص : ١٣ ، ١٤٣ (بتحقيقي) .

● قلت : ومقالة الشافعي؛ أخرجها البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤) باب «ما جاء عن الشافعي - رحمه الله - في مجانبة أهل الأهواء، وبغضه إياهم، وذمه كلامهم، وإزرائه بهم، وذمه عليهم ومناظرته إياهم» .

وأخرجها أيضًا البيهقي في «الاعتقاد» (ص : ٣٢٠) ط الفضيلة .

(١) سبق في (ص : ٢٩٧) .

ولهذا ذكر أبو عبد الله ابن حامد ^(١) عن أصحاب أحمد في الجهمية: لم يذم
 السلف: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة؟ وجهين؛ أحدهما: أنهم ليسوا منهم؛
 مطلق النظر والاحتجاج والمناظرة لخروجهم عن الإسلام.

وطائفة تظن أن الكلام الذي ذمه السلف: هو مطلق النظر،
 والاحتجاج، والمناظرة.

ويزعم من يزعم من هؤلاء أن قوله: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، و ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، منسوخ بآية السيف.

وهؤلاء أيضاً غالطون، فإن الله تعالى قد أخبر عن قوم نوح وإبراهيم بمجادلتهم للكفار؛ حتى: ﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾ [هود: ٣٢]. وقال عن قوم إبراهيم: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ﴾، إلى قوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ [الأنعام: ٨٣]، وذكر محاجة إبراهيم للكافر. والقرآن فيه من مناظرة الكفار، والاحتجاج عليهم ما فيه؛ من شفاء، وكفاية.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقوله: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]: ليس في القرآن ما ينسخهما، ولكن بعض الناس يظن أن من المجادلة ترك الجهاد بالسيف، وكل ما كان متضمناً لترك الجهاد المأمور به فهو منسوخ بآيات السيف ^(٢) والجهاد.

(١) قال ابن تيمية في «الفتاوى» ٦ / ٥٢) عنه: «قوي في الإثبات». وقد تقدمت نبذة عنه.

(٢) كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ =

والمجادلة قد تكون مع أهل الذمة، والهدنة، والأمان، ومن لا يجوز قتاله بالسيف. وقد تكون في ابتداء الدعوة؛ كما كان النبي ﷺ يُجاهد الكفار بالقرآن^(١)، وقد تكون لبيان الحق، وشفاء القلوب من الشبه، مع من يطلب الاستهداء والبيان، وبسط هذا له موضع آخر.

والمقصود هنا؛ أن المبتدعين الذين ابتدعوا كلاماً وأصولاً تُخالف الكتاب، وهي أيضاً مخالفة للميزان؛ وهو العدل؛ فهي مخالفة للسمع، والعقل؛ كما ابتدعوا في إثبات الصانع إثباته بحدوث الأجسام، وأثبتوا حدوث الأجسام بأنها مستلزمة للأعراض لا تنفك عنها. قالوا: وما لا يخلو عن الحوادث، فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها.

أصول
المبتدعين
تخالف
الكتاب
والعقل

فهؤلاء إذا حقق عليهم ما قالوه، لم يوجدوا قد أثبتوا العلم بالصانع، ولا أثبتوا النبوة، ولا أثبتوا المعاد، وهذه هي أصول الدين والإيمان. بل كلامهم في الخلق، والبعث، المبدأ والمعاد، وفي إثبات الصانع ليس فيه تحقيق العلم لا عقلاً، ولا نقلاً.

طريقة إثبات
الصانع عند
المبتدعة

وهم معترفون بذلك؛ كما قال الرازي^(٢): لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عيلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق: طريقة القرآن. أقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، و﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠] وأقرأ في الإثبات ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿أَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦].

ندم الرازي
واعترافه

ثم قال: «ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي».

= وَخَذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ [التوبة: ٥].

(١) كما في قوله: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢].

(٢) وقد سبق (ص: ٢٠١).

وكذلك الغزالي^(١)، وابن عقيل، وغيرهما^(٢) يقولون ما يشبه هذا، ^{نُسبُ} وهو كما قالوا؛ فإن الرازي قد جمع ما جمعه من طرق المتكلمين ^{الرازي لا} والفلاسفة، ومع هذا فليس في كتبه إثبات الصانع؛ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع وبيّن جميع ما ذكره في إثبات الصانع، وأنه ليس فيه ذلك، وليس فيه أيضاً إثبات النبوة؛ فإن النبوة مبناها على أن الله قادر، وأنه يحدث الآيات لتُصدّق بها الرسل، وليس في كتبه إثبات أن الله قادر، ولا يريد. بل كلامه فيه تقريرٌ حجج من نفى قدرته وإرادته، دون الجانب الآخر؛ كما قد بينا ذلك في الكلام على ما ذكره في مسألة القدرة والإرادة، مع أنه - والله الحمد - الأدلة الدالة على إثبات الصانع، وإثبات قدرته ومشيتته تفوق الإحصاء.

لكن من لم يجعل الله له نوراً، فما له من نور.

○ وسبب ذلك؛ إعراضهم عن الفطرة العقلية، والشرعة النبوية؛ بما ابتدعه ^{سبب الضلال} المبتدعون مما أفسدوا به الفطرة، والشرعة؛ فصاروا يُفسطون في «العقلية»، ويقرمطون في «السمعية»؛ كما قد بيّن هذا في مواضع. وأيضاً فإذا عَرَفَ أن الله قادر، كما قد عرفه غيره، فليس عنده في النبوة ^{مسلك} إلا طريق أصحابه الأشعرية؛ الذين سلكوا مسلك الجهمية في أفعال الله ^{الرازي في النبوات} تعالى، أو طريق الفلاسفة.

(١) في «الإحياء» ١ / ٢٢؛ وحكاه ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» ١ / ٤٥٥ تحقيق الحلبي.

● وعزاه الدكتور محمد رشاد في تعليقه على «درء تعارض العقل» ١ / ١٦٢ لكتاب «المنقذ من الضلال» (ص ١٢٢).

(٢) كالشهرستاني في «نهاية الإقدام» حكاه عنه المصنف في «درء تعارض العقل والنقل» ١ / ١٥٩.

ولهذا يقول من يقول من علماء الزيدية - وهم يميلون إلى الاعتزال^(١) مع
 الزيدية مع
 الشيعة
 المل
 الاعتزال
 تشيع الزيدية - يقولون: نحن لا نتكلم في الشافعي؛ فإنه إمام.

لكن هؤلاء صاروا جهمية؛ يعني القدرية فلاسفة، والشافعي لم يكن
 جهميًا، ولا فيلسوفًا.

وهؤلاء لم يعرفوا آيات الأنبياء، والفرق بينها وبين غيرها، لكن ادّعوا
 أن ما يأتي به الكهان، والسحرة، وغيرهم قد يكون من آيات الأنبياء، لكن
 من شروط
 المعجزة عند
 المتكلمين
 كلام الرازي
 في إثبات
 المعجز عندهم. وهذا فاسدٌ من وجوه كثيرة؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع.

وأما كلامه في المعاد: فأبعد من هذا، وهذا؛ كما قد بين أيضًا؛ وكذلك
 كلام من تقدّمه، من الجهمية وأتباعهم من الأشعرية، وغيرهم، ومن
 المعتزلة؛ فإنك لا تجد في كلامهم الذي ابتدعوه؛ لا إثبات الربوبية، ولا
 النبوة، ولا المعاد.

والأشعري نفسه، وأتباعه، ليس في كتبهم إثبات الربوبية، ولا المعاد،
 والأشعري
 وأتباعه ليس
 في كتبهم
 إثبات
 الربوبية ولا
 المعاد
 وكذلك من سلك سبيلهم في أدلتهم من أتباع الفقهاء؛ كالقاضي أبي يعلى،
 وابن عقيل، وابن الزاغوني، وغيرهم.

والمعتزلة كذلك أيضًا، وكذلك الكرامية.

وقد تأملتُ كلام أئمة هؤلاء الطوائف؛ كأبي الحسين البصري، ونحوه
 من المعتزلة، وكابن الهيثم من الكرامية، وكأبي الحسن نفسه، والقاضي

(١) قال ابن الجوزي في (الفرق) ص: ١٦٧ وقد ذكر ثلاث فرق للزيدية: «هذه هي فرق
 الزيدية، وأكثرهم في زماننا مقلدون يرجعون في الأصول إلى مذهب الاعتزال، وفي
 الفروع إلى مذهب أبي حنيفة؛ إلا في مسائل قليلة».

أبي بكر، وأبي المعالي الجويني، وأبي إسحاق الاسفرايني، وأبي بكر ابن فورك، وأبي القاسم القشيري، وأبي الحسن التميمي، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وابن الزاغوني، غفر الله لهم، ورحمهم أجمعين .

وتأمل ما وجدته في الصفات من المقالات؛ مثل كتاب «الملل والنحل» للشهرستاني، وكتاب «مقالات الإسلاميين» للأشعري؛ وهو أجمع كتاب رأيته في هذا الفن، وقد ذكر فيه ما ذكر أنه مقالة أهل السنة والحديث، وأنه يختارها، وهي أقرب ما ذكره من المقالات إلى السنة والحديث، لكن فيه أمور لم يقلها أحد من أهل السنة والحديث، ونفس مقالة أهل السنة والحديث لم يكن يعرفها، ولا هو خبير بها؛ فالكتب المصنفة في مقالات الطوائف التي صنفها هؤلاء، ليس فيها ما جاء به الرسول، وما دلَّ عليه القرآن؛ لا في المقالات المجردة، ولا في المقالات التي يذكر فيها الأدلة؛ فإن جميع هؤلاء دخلوا في الكلام المذموم الذي عابه السلف وذموه .

ولكن بعضهم أقرب إلى السنة من بعض، وقد يكون هذا أقرب في بعض، وهذا أقرب في مواضع؛ وهذا لكون أصل اعتمادهم لم يكن على القرآن والحديث؛ بخلاف الفقهاء، فإنهم في كثير مما يقولونه إنما يعتمدون على القرآن والحديث، فلهذا كانوا أكثر متابعة .

لكن ما تكلم فيه أولئك أجل، ولهذا يُعظمون من وجه، ويذمّون من وجه؛ فإن لهم حسنات، وفضائل، وسعيًا مشكورًا، وخطأهم بعد الاجتهاد مغفور .

الأشعري
أوسع علمًا
من
الشهرستاني
والشهرستاني
أعلم
بالمقالات من
الغزالي

والأشعري أعلم بمقالات المختلفين من الشهرستاني؛ ولهذا ذكر عشر طوائف، وذكر مقالات لم يذكرها الشهرستاني، وهو أعلم بمقالات أهل السنة، وأقرب إليها، وأوسع علمًا من الشهرستاني .

والشهرستاني أعلم باختلاف المختلفين، ومقالاتهم من الغزالي؛ ولهذا ذكر لهم في القرآن أربع مقالات، وعدد طوائف من أهل القبلة.

والغزالي حصر أهل العلم الإلهي في أربعة أصناف؛ في الفلاسفة، لا والغزالي لا والباطنية، والمتكلمين، والصوفية؛ فلم يعرف مقالات أهل الحديث والسنة، مقالات أهل الحديث ولا مقالات الفقهاء، ولا مقالات أئمة الصوفية، ولكن ذكر عنهم العمل، وذكر عن بعضهم اعتقاداً يخالفهم فيه أئمتهم.

والقشيري أعلم بأقوال الصوفية، ومع هذا لم يذكر أقوال أئمتهم.

وأبو طالب أعلم منهما بأقوال الصوفية، ومع هذا فلم يعرف مقالة الأكابر؛ كالفضيل بن عياض، ونحوه. وأبو الوليد ابن رشد الحفيد حصر أهل العلم الإلهي في ثلاثة: في الحشوية، والباطنية، والأشعرية. والباطنية عنده يدخل فيهم باطنية الصوفية، وباطنية الفلاسفة. ومن هنا دخل ابن سبعين، وابن عربي؛ فأخذوا مذاهب الفلاسفة، وأدخلوها في التصوف. وأبو حامد يدخل في بعض هذا؛ فإن ابن سينا تكلم في مقالات العارفين بتصوف فاسد.

ثم إن هؤلاء مع هذا لما لم يجدوا الصحابة والتابعين تكلموا بمثل كلامهم، بل ولا نقل ذلك عن النبي ﷺ، صار منهم من يقول: كانوا مشغولين بالجهاد عن هذا الباب، وأنهم هم حققوا ما لم يحققه الصحابة.

ويقولون أيضاً: إن الرسول لم يعلمهم هذا، لئلا يشتغلوا به عن الجهاد؛ فإنه كان محتاجاً إليهم في الجهاد. وهكذا يقول من يقول من مبتدعة أهل الزهد، والتصوف؛ إذا دخلوا في عبادات منهي عنها، ومذمومة في الشرع، قالوا: كان الصحابة مشغولين عنها بالجهاد، وكان النبي ﷺ يخاف أن يشتغلوا بها عن الجهاد.

الصوفية
وغيرهم
لم
يعظموا
الصحابة
في
العبادة
والزهد
والجهاد
والبلاغ
والعلم

وأهل السيف قد يظن من يظن منهم أن لهم من الجهاد، وقاتل الأعداء ما لم يكن مثله للصحابة، وأن الصحابة كانوا مشغولين بالعلم والعبادة عن مثل جهادهم .

ومن أهل الكلام من يقول : بل الصحابة كانوا على عقائدهم، وأصولهم، لكن لم يتكلموا بذلك لعدم حاجتهم إليه .

فهؤلاء جمعوا بين أمرين: بين أن ابتدعوا أقوالاً باطلة ظنوا أنها هي أصول الدين، لا يكون عالماً بالدين إلا مَنْ وافقهم عليها، وأنهم علموا، وبينوا من الحق ما لم يُبينه الرسول والصحابة .

وإذا تدبر الخبير حقيقة ما هم عليه، تبين له أنه ليس عند القوم فيما ابتدعوه؛ لا علم، ولا دين، ولا شرع، ولا عقل. وآخرون لما رأوا ابتداع هؤلاء وأن الصحابة والتابعين لم يكونوا يقولون مثل قولهم، ظنوا أنهم كانوا كالعامّة الذين لا يعرفون الأدلة والحجج، وأنهم كانوا لا يفهمون ما في القرآن مما تشابه على من تشابه عليه، وتوهموا أنه إذا كان الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]؛ كان المراد أنه لا يفهم معناه إلا الله؛ لا الرسول، ولا الصحابة؛ فصاروا ينسبون الصحابة، بل والرسول إلى عدم العلم بالسمع والعقل، وجعلوهم مثل أنفسهم لا يسمعون ولا يعقلون، وظنوا أن هذه طريقة السلف، وهي الجهل البسيط التي لا يعقل صاحبها ولا يسمع، وهذا وصف أهل النار، لا وصف أفضل الخلق بعد الأنبياء .

أفضل
الخلق بعد
الأنبياء هم
الصحابة

● قال ابن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم مستنّاً، فليستن بمن قد مات؛ فإن الحي لا يؤمن عليه الفتنة. أولئك أصحاب مُحَمَّدٍ أَبْرَ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً؛ قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه،

فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»^(١).

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٨١٠) قال : وحدثننا سنيد ثنا معتمر عن سلام بن مسكين عن قتادة قال : قال ابن مسعود رضي الله عنه : «من كان متأسياً فليتأس بأصحاب رسول الله ﷺ...» وعزاه القرطبي لسنيد أيضاً في «مقدمة التفسير» ١/ (٤٣) باب ما جاء في ترتيب سور القرآن وآياته).
* قلت:

وإسناده ضعيف ؛ ففيه سنيد ؛ وهو ابن داود المصيصي ؛ قال الحافظ في «التقريب» (٢٩٢٥) : «ضعيف مع إمامته ومعرفته لكونه كان يلحق حجاج بن محمد شيخه» . وفي «الجرح والتعديل» ٤ / (٣٢٦) : «قال أبو حاتم : صدوق» ! وراجع تعليق العلامة العلمي اليماني على هذا الموضع في كتاب «الجرح والتعديل» .
* وأيضاً في الإسناد قتادة ؛ وهو مدلس وكثير الإرسال ؛ قال أحمد : «ما أعلم قتادة سمع من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا من أنس بن مالك» («جامع التحصيل» للعلاني).

* قلت : «بل وعدد غير قليل من التابعين ؛ وعليه ؛ فسماعه هنا من ابن مسعود لا أميل إليه ؛ بل الثابت بالتأريخ أنه لم يدركه ؛ ففي «تهذيب المزي» ترجمة قتادة) : «وقال عمرو بن علي : ولد سنة إحدى وستين» وقد مات ابن مسعود سنة اثنتين وثلاثين ؛ كما قال ابن حجر العسقلاني في (التقريب).

* قلت: وقد رواه غير قتادة عن ابن مسعود ؛ فقد توبع فيه قتادة بمعناه من :
١ - أبي الأحوص ؛ أخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» ١ / ١٠٤ و ١٠٥ (الطبراني في «الكبير» ٩ / ١٦٦) (٨٧٦٤) ومن طريقه : أبو نعيم في «الحلية» ١ / ١٣٦ من طريق : الأعمش عن سلمة بن كهيل عن أبي الأحوص به . بلفظ : «ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً إن آمن آمن وإن كفر كفر؛ فإن كنتم لا بد مقتدين فبالميت؛ فإن الحي لا يؤمن عليه الفتنة» . قال الهيثمي (١ / ١٨٠) : «رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح».

٢ - عبدة بن أبي لبابة؛ أخرجه البيهقي في «الكبرى» ١٠ / ١١٦ ؛ وفيه رجلٌ مبهم؛ وقال ابن حزم في «الإحكام» ٦ / ٢٥٥ بعد حكمه عليه بالبطلان : «لم يلق عبدة بن أبي لبابة ابن مسعود» .
=

● وقال أيضاً: «إن الله نظر في قلوب العباد؛ فوجد قلبَ مُحَمَّدٍ خيراً قلوبِ العباد؛ فاصطفاه لنفسه، وابتعثه برسالته. ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد؛ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد بعد قلبه؛ فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه، فما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسنٌ، وما رآه المسلمون قبيحاً، فهو عند الله قبيحٌ»^(١).

= ● وقد روى مثله عن ابن عمر ؛ أخرجه أبو نعيم في («الحلية» ١ / ٣٠٥) من طريق:

عبد الله بن الجهم عن عمرو بن أبي قيس عن أبي سفيان عن عمر بن نبهان عن الحسن عنه به .

● قلتُ : وسنده ضعيفٌ كذلك ؛ فعمر بن أبي قيس وعبد الله بن الجهم فيهما كلام ؛ وعمر بن نبهان ؛ قال في («التقريب») : «ضعيف»، والحسن كثير التدليس والإرسال، وهو وإن كان نُص على سماعه من ابن عمر ؛ إلا أنه هنا لم يصرح بسماع ؛ وله طريق آخر عند ابن عبد البر في «جامعه» (١٨٠٧) عن الحسن قوله .

(١) أثر حسن: أخرجه أبو بكر البزار في (الفوائد الحسان عن الشيوخ الثقات) (حديث ٣٢) من طريق: أحمد بن عبد الجبار؛ ثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عبد الله قال فذكره .

وأخرجه من طريق أحمد بن عبد الجبار ابن الأعرابي في «معجمه» (حديث ٨٦١) (٢) / ٤٤٣ ط دار ابن الجوزي) وقد توبع أحمد بن عبد الجبار عليه، فرواه عن أبي بكر بن عياش كلٌّ من :

١ - أحمد بن حنبل وأحمد بن منيع، كما عند الحاكم في (المستدرک ٣ / ٧٨، ٧٩) ولفظه مختصر على قوله (ما رأي المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيئاً).

قال الحاكم (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وأخرجه أحمد في «المسند» (١ / ٣٧٩) بنفس طريق الحاكم - رحمه الله - .

٢ - أحمد بن يونس ، كما عند الطبراني في «الكبير» (٩ / ١١٨) (حديث ٨٥٨٢) .

٣ - عبد الواحد بن غياث، كما عند البزار (كشف حديث ١٣٠) (١ / ٨١) . =

.....

= أربعتهم (أحمد بن حنبل ، وأحمد بن منيع ، وأحمد بن يونس ، وعبد الواحد بن غياث) عن أبي بكر ابن عياش عن عاصم عن زر عن عبد الله بن مسعود موقوفاً به . وسنده حسن من أجل عاصم وهو ابن بهدلة ، وأبو بكر بن عياش ساء حفظه في آخر عمره ، وقد قال الزار (١٨١٦) :

«وهذا الحديث عن عاصم عن زر عن عبد الله لا نعلم رواه إلا أبو بكر» ١. هـ هكذا قال . لكن قد وجدنا له متابعة من ابن عينة ؛ فقال الدارقطني في («العلل» ٥ / ١٦٦) : «يرويه عاصم ، واختلف عنه ، فرواه أبو بكر بن عياش وابن عينة عن عاصم عن زر عن عبد الله» ١. هـ .

وله طريق أخرى : عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله مسعود به . رواه عن أبي وائل اثنان :

١ - الأعمش كما عند الطبراني في «الكبير» (٨٥٩٣) (٩ / ١٢١) ورجال إسناده ثقات غير عبد السلام بن حرب (ثقة حافظ له مناكير) .

٢ - عاصم بن بهدلة . قال الزار : رواه بعضهم عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله . قلت : وهذا البعض هو : المسعودي وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة . أخرجه الطيالسي (حديث ٢٤٦) ومن طريقه البيهقي في (الاعتقاد ص ٢٥١ باب القول في أصحاب رسول الله ﷺ) .

وأخرجه الخطيب في «الفيح والمنتقى» (١ / ٤٢٢) (حديث ٤٤٥) ط دار ابن الجوزي وأبو نعيم في «الإمامة والرد على الرافضة» (٢٠١) والطبراني في «الكبير» (٩ / ١١٨) (حديث ٨٥٨٣) وابن الأعرابي في «معجمه» (حديث ٨٦٢) (٢ / ٤٤٤) والبخاري في «شرح السنة» (١ / ٢١٤) (حديث ١٠٥) من طريق : (الطيالسي وأبو النضر وعاصم ابن علي بن علي ويزيد بن هارون وبقية) كلهم عن المسعودي عن عاصم عن شقيق عن عبد الله به . وفي سنده المسعودي وقد اختلط قبل موته ، قال الحافظ : وضابطه أن منه سمع من ببغداد فبعد الاختلاط ، زاد أحمد بن حنبل كما في («الكواكب النيرات» ص ٢٨٦) : «ومن سمع منه بالكوفة فسماعه جيد» ، قلت : وفي المصدر السابق نقل عن أحمد أنه قال : «سماع عاصم بن علي ، وأبي النضر هاشم من المسعودي بعد ما اختلط» ١. هـ وكذا قال الأبناسي في «الشذا الفياح» وزاد : «ويزيد ابن هارون وأبو داود الطيالسي» ١. هـ .

● وقد ثبت في «الصحيحين» من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال : «خَيْرُ الْقُرُونِ: الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١).

خير القرون

= قلت: وأضيف هنا علة أخرى وهي أن المسعودي نفسه يروي عن عاصم بن بهدلة ابن أبي النجود كما هنا، وقد قال يحيى بن معين: «كان يغلط ويخطئ فيما يروى عن شيوخه الصغار كعاصم وسلمة والأعمش»^١.هـ وكذا قال المديني . كما في الكواكب النيرات (ص ٢٩٥ ، ٢٩٦) . أما بقية فهو مدلس مشهور . وعلى كل حال فهو يتقوى ويرتقي إلى الحسن والذي قبله، وللفقرة الأخيرة من الحديث ألا وهي (ما رأي المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن...)؛ فلها شاهد آخر عند الخطيب في «الفيح والمفتقه» (١/ ٤٢٢ ، ٤٢٣) (٤٤٦) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد قال قال عبد الله فذكره . تنبيه:

١ - وقع عند البغوي في «شرح السنة» المسعودي عن عبد الرحمن عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود به . يعني بإضافة عبد الرحمن بين المسعودي وعاصم .
٢ - قال ابن عمر الشافعي في (تميز الطيب من الخبيث) (ص ١٤٦) : «رواه أحمد في كتاب السنة لا المسند عن ابن مسعود موقوفاً وهو حسن، وكذا أخرجه البزار والطيالسي والطبراني وأبو نعيم في ترجمة ابن مسعود من الحلية» .هـ. قلت: وأعجب من استثناء ابن عمر الشافعي للمسند وجزمه بأنه في السنة وأنه ليس في المسند ، وقد وجدناه في المسند !!

٣ - روي هذا الأثر مرفوعاً إلى النبي ﷺ ؛ لكنه لا أصل له ؛ كما جزم محدث العصر في «الضعيفة» (٥٣٣) ، إنما الثابت الصحيح هو الموقوف على ابن مسعود، وقد جود إسناده الحافظ ابن كثير في «تحفة الطالب» (٤٤٣ ط حراء) وحسنه السخاوي في «المقاصد» (٩٥٩) وهو كما قال .

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ : «خير القرون» وإنما الوارد الثابت الصحيح ما يلي :

١ - «خير أمتي قرني» .

٢ - «خير الناس قرني» .

٣ - «خير أمتي القرن الذي بعثت فيه» .

٤ - «سئل : أي الناس خير ؟ قال : «القرن الذي أنا فيه» .

وقد قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]؛ فرضي عن السابقين مطلقاً، ورضي عن اتبعهم بإحسان؛ وذلك متناول لكل من اتبعهم إلى يوم القيامة؛ كما ذكر ذلك أهل العلم.

● قال ابن أبي حاتم (١): قُرئ على يونس بن عبد الأعلى أنا ابن وهب حدثني عبد الرحمن بن زيد بن أسلم في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ قال: «من بقي من أهل الإسلام إلى أن تقوم الساعة»؛ وبسط هذا له موضع آخر.

○ والمقصود هنا؛ أن الهدى، والبيان، والأدلة، والبراهين في القرآن؛ فإن

-
- = ● أما الأول: فرواه البخاري (٣٦٥٠) ومسلم (٢٥٣٥) وأبو داود (٤٦٥٧) والترمذي (٢٢٢٢) وأحمد (٤/ ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٦، ٤٤٠) والنسائي (٧/ ١٧، ١٨) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً.
- وأما الثاني: فرواه البخاري (٣٦٥١) ومسلم (٢٥٣٣) وابن ماجه (٢٣٦٣) والترمذي (٣٨٥٩) وأحمد (١/ ٣٧٨، ٤٣٤، ٤٤٢) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.
- وأما الثالث: فرواه مسلم (٢٥٣٤) وأحمد (٢/ ٢٢٨) (٢/ ٤١٠، ٤٧٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.
- وأما الرابع: فرواه مسلم (٢٥٣٦) وأحمد (٦/ ١٥٦) وابن أبي شيبة (٧/ ٥٤٨) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً.
- أما عن هذه اللفظة التي أوردها المصنف - رحمه الله - ، فلم أقف عليها في كتب السنة، وقد وجدت غيره في «كتبهم» أوردوا تلك اللفظة أيضاً، وكأنهم أوردوها بالمعنى، والله أعلم.
- (١) في «التفسير» التوبة: ١٠٠ (برقم: ١٣٠٦). والطبري في «التفسير» الجمعة: ٢ (برقم: ٣٤٠٧٨).
- قلت: وإسناده صحيح إلى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

الله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، وأرسله بالآيات البينات؛ وهي ^{أرسل الله رسوله بالهدى والبيان ودين الحق} الأدلة البينة الدالة على الحق، وكذلك سائر الرسل. ومن الممتنع أن يرسل الله رسولا يأمر الناس بتصديقه، ولا يكون هناك ما يعرفون به صدقه. وكذلك من قال: إني رسول الله، فمن الممتنع أن يجعل مجرد الخبر المحتمل للصدق والكذب دليلا له، وحجة على الناس، هذا لا يُظن بأجهل الخلق، فكيف بأفضل الناس؟!.

○ وفي «الصحيحين» (١) عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا مِنْ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ إِلَّا وَقَدْ أُوتِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا آمَنَ عَلَىٰ مِثْلِهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْهُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

● قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]؛ فالبيّنات: ^{معنى البيّنات} جمع بيّنة، وهي الأدلة والبراهين التي هي بيّنة في نفسها، وبها يتبين غيرها؛ يقال: بين الأمر: أي: تبين في نفسه، ويُقال: بين غيره؛ فالبين: اسم لما ظهر في نفسه، ولما أظهر غيره. وكذلك المبين؛ كقوله: ﴿فَاحْشَهِ مُبَيِّنَةً﴾ [الاحزاب: ٣٠]، أي متبيّنة.

فهذا شأن الأدلة؛ فإن مقدماتها تكون معلومة بنفسها؛ كالمقدمات الحسّية، والبدئية. وبها يتبين غيرها؛ فيستدل على الخفي بالجلي.

والهدى مصدر هداه هُدى، والهدى: هو بيان ما ينتفع به الناس، ^{معنى الهدى} ويحتاجون إليه، وهو ضد الضلالة؛ فالضالُّ يضلُّ عن مقصوده وطريق مقصوده.

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٤٩٨١) ومسلم في «الصحيح» (١٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وهو سبحانه بين في كتبه ما يهدي الناس؛ فعرفهم ما يقصدون، وما يسلكون من الطرق؛ عرفهم أن الله هو المقصود المعبود وحده، وأنه لا يجوز عبادة غيره، وعرفهم الطريق؛ وهو ما يعبدونه به.

ففي الهدى: بيان المعبود، وما يعبد به. والبيّنات فيها بيان الأدلة والبراهين على ذلك؛ فليس ما يخبر به، ويأمر به من الهدى قولاً مجرداً عن دليله ليؤخذ تقليداً واتباعاً للظن، بل هو مبين بالآيات البيّنات؛ وهي الأدلة اليقينية، والبراهين القطعية.

وكان عند أهل الكتاب من البيّنات الدالة على نبوة محمد، وصحة ما جاء به أمورٌ متعددة؛ لبشارات كتبهم، وغير ذلك؛ فكانوا يكتُمونه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٤٠]؛ فإنه كان عندهم شهادة من الله، تشهد بما جاء به محمد، وبمثله، فكتُموها.

● وقال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ فأنزله هادياً للناس، وبيّنات من الهدى والفرقان؛ فهو يهدي الناس إلى صراط مستقيم؛ يهديهم إلى صراط العزيز الحميد الذي له ما في السموات وما في الأرض، بما فيه من الخير والأمر، وهو بيّنات دلالات، وبراهين من الهدى؛ من الأدلة الهادية المبيّنة للحق، ومن الفرقان المفرق بين الحق والباطل، والخير والشر، والصدق والكذب، والمأمور والمحظور، والحلال والحرام؛ وذلك أن الدليل لا يتم إلا بالجواب عن المعارض، فالأدلة تشتبه كثيراً بما يعارضها، فلا بد من الفرق بين الدليل الدال على الحق، وبين ما عارضه؛ ليتبين أن الذي عارضه باطل.

فالدليل يحصل به الهدى وبيان الحق، لكن لا بُد مع ذلك من الفرقان، وهو الفرق بين ذلك الدليل وبين ما عارضه، والفرق بين خبر الرب، والخبر الذي يخالفه.

فالفرقان يحصل به التمييز بين المشتبهات، ومن لم يحصل له الفرقان كان في اشتباه، وحيرة.

والهدى التام لا يكون إلا مع الفرقان؛ فلهذا قال أولاً: ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾، ثم قال: ﴿وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾؛ فالبيّنات: الأدلة على ما تقدم من الهدى؛ وهي بينات من الهدى؛ الذي هو دليل على أن الأول هدى، ومن الفرقان الذي يُفرق بين البيّنات والشبهات، والحجج الصحيحة والفسادة، فالهدى: مثل أن يُؤمر بسلوك الطريق إلى الله؛ كما يؤمر قاصدُ الحجّ بسلوك طريق مكة مع دليل يوصله. والبيّنات: ما يدلّ، ويبين أن ذلك هو الطريق، وأن سالكه سالك للطريق لا ضال. والفرقان: أن يُفرق بين ذاك الطريق وغيره، وبين الدليل الذي يسلكه ويدل الناس عليه، وبين غيرهم ممن يدعي الدلالة، وهو جاهل مضل.

وهذا، وأمثاله مما يبين أن في القرآن الأدلة الدالة للناس على تحقيق ما فيه من الأخبار، والأوامر كثير. وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

○ والمقصود هنا؛ الكلام على النبوة؛ فإن المتكلّمين المبتدعين تكلموا في النبوات؛ بكلام كثير لبسوا فيه الحق بالباطل؛ كما فعلوا مثل ذلك في غير النبوات؛ كالإلهيات، وكالمعاد، وعند التحقيق: لم يعرفوا النبوة، ولم يشبّوها ما يدلّ عليها؛ فليس عندهم لا هدى، ولا بينات.

والله سبحانه أنزل في كتبه البيّنات، والهدى؛ فمن تصوّر الشيء على وجهه، فقد اهتدى إليه؛ ومن عرف دليل ثبوته، فقد عرف البيّنات.

فالتصوّر الصحيح: اهتداء، والدليل الذي يُبين التصديق بذلك التصوّر: بينات، والله تعالى أنزل الكتاب هدى للناس، وبيّنات من الهدى والفرقان.

المراد
بالبيّنات
والفرقان

هداية
القرآن
للناس

المتكلمون
لم يعرفوا
النبوة

التصوّر
الصحيح
للشيء:
اهتداء

طريقة
الرسول في
الصفات
إثبات
مفصل
ونفي
مجمل

والقرآن أثبت الصفات على وجه التفصيل، ونفى عنها التمثيل^(١)؛ وهي طريقة الرسل؛ جاءوا بإثبات مفصل، ونفي مجمل. وأعداؤهم جاءوا بنفي مفصل، وإثبات مجمل.

فلو لم يكن الحق فيما بينه الرسول للناس، وأظهر لهم، بل كان الحق في نقيضه، للزم أن يكون عدم الرسول خيراً من وجوده، إذا كان وجوده لم يفدهم عند هؤلاء علماً ولا هدى، بل ذكر أقوالاً تدل على الباطل، وطلب منهم أن يتعلموا الهدى بعقولهم ونظرهم، ثم ينظروا فيما جاء به، فإذا أن يتأولوه ويحرفوا الكلم عن مواضعه، وإما أن يفوضوه.

فذكرنا هذا ونحوه مما يبين أن الهدى مأخوذ عن الرسول، وأنه قد بين للأمة ما يجب اعتقاده من أصول الدين في الصفات، وغيرها، فكان الجواب خطاباً مع من يقر بنبوته، ويشهد له بأنه رسول الله. فلم يذكر فيه دلائل النبوة.

وذكر أن الشبهات العقلية التي تعارض خبر الرسول باطلة، وذكر في ذلك ما هو موجود في هذا الجواب.

سبب
تأليف
كتاب در
تعارض
العقل
والنقل
لشيخ
الإسلام

ثم بعد ذلك حدثت أمور أوجب أن يبسط الكلام في هذا الباب، ويتكلم على حجج النفاة، ويبيّن بطلانها، ويتكلم على ما أثبتوه؛ من أنه يجب تقديم ما يزعمون أنه معقول على ما علم بخبر الرسول.

وبسط في ذلك من الكلام والقواعد ما ليس هذه موضعه، وتكلم مع الفلاسفة والملاحدة الذين يقولون إن الرسل خاطبوا خطاباً قصدوا به التخيل إلى العامة ما ينفعهم، لا أنهم قصدوا الإخبار بالحقائق.

وهؤلاء لم يكن وقت الجواب قصد مخاطبتهم - إذ كان هؤلاء في

(١) مجمل؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

الحقيقة مكذبين للرسول، يقولون إنهم كذبوا لما رأوه مصلحة - بل كان الخطاب مع من يقر بأن الرسول لا يقول إلا الحق باطنًا وظاهرًا، ثم بعد هذا طلب الكلام على تقرير أصول الدين بأدلتها العقلية، وإن كانت مستفادة من تعليم الرسول .

سبب
تأليف
شرح
العقيدة
الاصفهانية
وبيان
ما فيها
وذكر فيها ما ذكر من دلائل النبوة في مصنف يتضمن شرح عقيدة
صنفها شيخ النظار بمصر: شمس الدين الأصبهاني (١). فطلب مني
شرحها، فشرحتها، وذكرت فيها من الدلائل العقلية ما يعلم به أصول
الدين .

سبب
تأليف
الجواب
الصحيح
لن
بدل
دين المسيح
وبعدها جاء كتاب من النصارى يتضمن الاحتجاج لدينهم بالعقل
والسمع، واحتجوا بما ذكروه من القرآن، فأوجب ذلك أن يُرد عليهم، ويبين
فساد ما احتجوا به من الأدلة السمعية؛ من القرآن، ومن كلام الأنبياء
المتقدمين، وما احتجوا به من العقل، وأنهم مخالفون للأنبياء وللعقل؛
خالفوا المسيح، ومن قبله، وحرفوا كلامهم؛ كما خالفوا العقل، ويبيّن ما
يحتجون به من نصوص الأنبياء، وأنها هي وغيرها من نصوص الأنبياء
التي عندهم حجة عليهم لا لهم، ويبيّن الجواب الصحيح لمن حرف دين
المسيح، وهم لم يطالبوا ببيان دلائل نبوة نبينا، لكن اقتضت المصلحة أن
يذكر من هذا ما يناسبه، ويبسط الكلام في ذلك بسطًا أكثر من غيره .

أصول
التكلمين
التي
أصلوها
لدينهم
معارضة
لا
جاءت
به
الأنبياء
وقلوب كثير من الناس يجول فيها أمر النبوات وما جاءت به الرسل .
وهم وإن أظهروا تصديقهم، والشهادة لهم، ففي قلوبهم مرض ونفاق؛

(١) اسمه؛ محمد بن محمود بن محمد بن عباد السلماني، شرح المحصول للرازي، له
معرفة جيدة في المنطق والنحو والأدب؛ توفي سنة ٦٨٨ هـ بالقاهرة؛ ترجمه الحافظ ابن
كثير في «التاريخ» ١٣ / ٣٣٣ .

إذ كان ما جعلوه أصولاً لدينهم، معارضاً لما جاءت به الأنبياء. وهم لم يتعلموا ما جاءت به الأنبياء، ولم يأخذوا عنهم الدلائل، والأصول، والبيانات، والبراهين.

وإذا وجب أن يؤخذ عن الأنبياء ما أخبروا به من أصول الدين، ومن تصديق خبرهم، مع وجود ما يعارضه، فلأن يؤخذ عنهم ما بينوا به تلك العقائد؛ من الآيات، والبراهين أولى وأحرى؛ فإنه بهذا يتبين ذاك، وإلا فتصديق الخبر متوقفٌ على دليل صحته، أو على صدق المخبر به. وتصديقه بدون أن يعلم أنه في نفسه حق، أو أن المخبر به صادق: قولٌ بلا علم.

والرسول صلوات الله عليه وسلامه قد أرسل بالبينات والهدى؛ بين الأحكام الخبرية والطلبية، وأدلتها الدالة عليها؛ بين المسائل والوسائل؛ بين الدين؛ ما يُقال، وما يُعمل، وبين أصوله التي بها يُعلم أنه دينٌ حقٌ.

الرسول
بين أحكام
الدين
ما
يُقال
وما
يُعمل

وهذا المعنى قد ذكره الله تعالى في غير موضع. وبين أنه أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله؛ ذكر هذا في سورة التوبة، والفتح، والصف (١).

والهدى: هو هدى الخلق إلى الحق، وتعريفهم ذلك، وإرشادهم إليه. وهذا لا يكون إلا بذكر الأدلة، والآيات الدالة على أن هذا هدى، وإلا فمجرد خبر: لم يُعلم أنه حق، ولم يَقم دليلٌ على أنه حق: ليس بهدى.

وهو سبحانه إذا ذكر الأنبياء؛ نبينا وغيره، ذكر أنه أرسلهم بالآيات البينات؛ وهي: الأدلة، والبراهين البينة، المعلومة علماً يقينياً؛ إذ كان كل دليل لا بد أن ينتهي إلى مقدمات بينة بنفسها، قد تُسمى بديهيات، وقد تُسمى ضروريات، وقد تُسمى أوليات، وقد يُقال: هي معلومةٌ بأنفسها؛

(١) ● (التوبة : ٣٣) و (الفتح : ٢٨) و (الصف : ٩) .

فالرسلُ صلوات الله عليهم بعثوا بالآيات البينات .

○ وفي «الصحيحين» (١) عنه ﷺ أنه قال : «ما من نبي من الأنبياء، إلا ^{الرسل} ^{بعثوا} ^{بالآيات} ^{البنات} وقد أُوتِيَ من الآيات ما آمنَ على مثله البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاهُ الله إليَّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة» .

وهو سبحانه إذا خاطب جنسَ الإنس، ذكر جنسَ الأنبياء، وأثبتَ جنسَ ما جاءوا به، وإذا خاطب أهل الكتابَ المقرين بنبوة موسى، خاطبهم بإثبات نبيٍّ بعده؛ كما قال في سورة البقرة في خطابه لبني إسرائيل لما ذكر ما ذكره من أحوالهم مع موسى، وذكرهم بإنعامه عليهم، وبما فعلوه من السيئات، ومغفرته لها؛ قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَفَقَيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧]، ثم ذكر مُحَمَّدًا؛ فقال: ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ . بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ [البقرة: ٨٩ - ٩٠] .

فذكر سبحانه أنه أرسل المسيح إليهم بالبينات، بعدما أرسل قبله الرسل، وأنهم تارة يكذبون الرسل، وتارة يقتلونهم، وذكر أنه أرسل عيسى بالبينات لأنه جاء بنسخ بعضِ شرع التوراة، بخلاف من قبله، ولهذا لم يذكر ذلك عنهم .

وقال في موسى إنه آتاه الكتاب؛ لأنهم كانوا مُقرِّين بنبوته، ولكن حَرَّفُوا كتابه في المعنى باتفاق الناس، وحرفوا اللفظ أحياناً، وفي بعض

(١) وقد تقدّم (ص : ٤٤١) .

المواضع .

وهو تعالى قد ذكر في غير موضع أنه أرسل موسى بالآيات البينات؛ فقال لما ناجاه: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ . إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ [النمل: ١٠ - ١٢]، وقال في سورة القصص: ﴿يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ . اسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ [القصص: ٣١ ، ٣٢]، وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالْدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٣] .

وقد قال تعالى لما قصَّ قصصَ الرسل: نوح، وهود، وصالح، ولوط، وشعيب عليهم السلام، ونصره لهم، وإهلاك أعدائهم. ثم ذكر ذكر الأنبياء عموماً؛ فقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٤] إلى قوله: ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ . تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ . وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٠ - ١٠٢] .

فقد أخبر أن أهل القرى كلهم؛ الذين أهلكهم، جاءتهم رسلهم بالبينات، ولكن شابه متأخروهم متقدميهم، فما كان هؤلاء ليؤمنوا بما كذب به أشباههم، كذلك يطبع الله على قلوب الكافرين، وهذا كقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ ﴾ [الذاريات: ٥٢] .

قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٣] .

فبيّن سبحانه أنه بعث موسى بآياته .

وقال في أثناء القصة: ﴿إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأعراف: ١٠٤، ١٠٥]؛ فأخبر أنه جاء ببينة من الله؛ أي: بآية بينة من الله، بدليل من الله وبرهان؛ فهي آية منه، وعلامة منه على صدقي، وأني رسول منه؛ فإن قوله: ﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾: متعلق بالرسول وبالآية؛ يقال: فلان قد جاء بعلامة من فلان فالعلامة منه، والرسول منه، والآية منه؛ كما قال: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢]؛ فدلّ على أنّ كلّ واحدٍ من الرسول، ومن آيات الرسول، هو من الله تعالى .

قال له فرعون: ﴿إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٦] .

وذكر القصة ومعارضة السحرة له، إلى أن قال: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ . فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ . فَغُلِبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صَاغِرِينَ . وَأَلْقَى السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ . قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ . رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ . قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكْرَتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ . لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ . قَالُوا إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ . وَمَا نُنْقِمُ مِنْهَا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَقَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١١٧ - ١٢٦] .

فذكر السحرة أنهم آمنوا بآيات ربهم لما جاءتهم، وهم من أعلم الناس بالسحر؛ لما علموا أن هذه الآيات آيات من الله؛ كما قال موسى: ﴿قَدْ

علم
السحرة
ولمّا آمنهم
بآيات ربهم

جَنَّتْكُمْ بَيِّنَةً مِّن رَّبِّكُمْ ﴿١٠٥﴾ [الأعراف: ١٠٥] إلى قوله : ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالْدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٣]، إلى قوله : ﴿فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٦].

وليس المراد بالآيات هنا: كتاباً منزلاً؛ فإن موسى لما ذهب إلى فرعون لم تكن التوراة قد نزلت، وإنما أنزلت التوراة بعد أن غرق فرعون، وخلص بني إسرائيل، فاحتاجوا إلى شريعة يعملون بها؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِن بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَىٰ بَصَائِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى﴾ [القصص: ٤٣].

منى نزلت
التوراة على
موسى

ولكن تكذيبهم بآياته: إنكارهم أن تكون آية من الله، وقولهم: إنها سحر؛ كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله : ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. ﴿وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٦]؛ لم يذكروها، ويتأملوا ما دلّت عليه من صدق موسى، وأنه مرسل من الله.

فالتكذيبُ: ضدُّ التصديق، والغفلة عنها: ضدُّ النظر فيها؛ ولهذا قيل: النظر: تجريدُ العقل عن الغفلات، وقيل: هو تحديق العقل نحو المرئي. والأول: هو النظر الطلبي؛ وهو طلب ما يدلُّه على الحق، والثاني: هو النظر الاستدلالي؛ وهو النظر في الدليل الذي يوصله إلى الحق. وهذا الثاني هو الذي يوجب العلم.

تعريف
النظر

فدّمهم على الغفلة عن آياته، يتضمن النوعين؛ النظر فيها والتأمل لها. والتذكر لها: ضدُّ الغفلة عنها، وهي آيات معينة، فإذا جرد العقل عن الغفلة عنها، وحدقه للنظر فيها، حصل له العلم بها، وقد يحصل العلم بها، ولكن يمتنع عن اتباعها لهواه؛ كما قال الله عن قوم فرعون : ﴿وَجَعَلُوا بِهَا أَسْتَيْقِنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]؛ فإن الحق إذا ظهر، صار معلوماً

اتباع
الهوى بعد
العلم حال
عامة
المكذبين

بالضرورة.

والآيات، والدلائل الظاهرة تدلُّ على لوازمها بالضرورة، لكن اتباع الهوى يصدُّ عن التصديق بها، واتباع ما أوجبه العلم بها، وهذه حال عامة المكذبين؛ مثل مُكذِّبِي مُحَمَّدٍ، وموسى عليهما السلام، وغيرهما؛ فإنهم علموا صدقهما علماً يقينياً، لما ظهر من آيات الصدق، ودلائله الكثيرة. لكن اتباع الهوى صدُّ؛ قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وقال تعالى عن قوم فرعون: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

وقال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَافِرٍ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، ولهذا قال: ﴿وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٦]؛ فاعلموا أنها حق، وغفلوا عنها؛ كما يغفل الإنسان عما يعلمه.

ومنه الغفلة عن ذكر الله تعالى؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨].

● وقال تعالى: ﴿وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

● وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ . أُولَئِكَ مَاوَاهُمُ النَّارُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾

[يونس: ٧، ٨]

فذكر الذين هم عن آياته غافلون هنا؛ كما ذكرهم هناك، وهناك وصفهم بالتكذيب بها، مع الغفلة عنها، وضد الغفلة التذكر. والتذكر لآياته سبحانه وتعالى: يوجب العلم بها، وحضورها في القلب، وهو موجب لاتباعها إلا أن يمنعه هوى؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ

الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ . وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿[الأنفال: ٢٢، ٢٣]﴾ فهو سبحانه لو علم فيهم خيراً؛ وهو قصد الحق، لأفهمهم، لكنهم لا خير فيهم، فلو أفهمهم لتولَّوا وهم معرضون.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَقَالَ إِنِّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ . وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا وَأَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿[الزخرف: ٤٦ - ٤٨] .

○ وقد ذكر أن الآيات التي هي دلائل النبوة منه، في غير موضع غير ما تقدم؛ كقوله تعالى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ قَدْ جِئْنَاكَ بَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكَ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى . إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّى . قَالَ فَمَنْ رَّبُّكُمَا يَا مُوسَى . قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى . قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى . قَالَ عَلِمَهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى . الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّى . كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النَّهْيِ . مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى . وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى . قَالَ أَجِئْتَنَا لِنُخْرِجَنَّهُ مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَا مُوسَى . فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ ﴿إلى قوله عن السحرة: ﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ ﴿[طه: ٤٧ - ٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴿[آل عمران: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِّن رَّبِّهِ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَىٰ ﴿[طه: ١٣٣] .

فالآيات التي هي دلائل النبوة، وبراهينها، هي آيات من الله، وعلامات منه أنه أرسل الرسول.

وكما أن الآيات التي هي كلامه تتضمن إخباره لعباده، وأمره لهم؛

ففيها الإعلام والإلزام؛ فكذلك دلائل النبوة هي آيات منه تتضمن إخباره لعباده بأن هذا رسوله، وأمره لهم بطاعته؛ ففيها الإعلام والإلزام.

الآيات
القولية
والآيات
الفعلية
وحال
المكذبين
معه

وكما أن آياته القولية: زعم المكذبون أنها ليست كلامه، ولا منه، بل هي من قول البشر، وزعموا أن الرسول افترأها، أو من معه، أو تعلمها من غيره، فكذلك الآيات الفعلية: زعم المكذبون أنها ليست آية منه، وعلامة ودلالة منه على أن الرسول رسوله، بل مما يفعله الرسول فيكذب، وهذه من فعل المخلوقين لكنها عجيبة فهي سحرٌ سحرٌ بها الناس، فلم يكن (١) من المكذبين من قال: إنها من الله، ولكن لم يخلقها لتصدقك بها، بل خلقها لا لشيء، أو خلقها، وإن كنت كاذباً فإنه قد يخلق مثل هذه على أيدي الكذابين، ليضل بها الناس، فإن هذا وإن كان يُقال إنه قبيح، فإنه لا يقبح منه شيء. كما أنه لم يكن في المكذبين من قال: إن الكلام كلام الله، لكنه كذب؛ إذ الكذب وإن كان قبيحاً من المخلوق، فالخالق لا يقبح منه شيء، وهذا لأنه من المعلوم بالفطرة الضرورية لجميع بني آدم أن الله لا يكذب، ولا يفعل القبائح؛ فلا يؤيد الكذاب بآيته ليضل بها الناس، لكن قالوا: ليست آية من الله، بل هي سحر من عندك. وهم وإن كانوا قد يعلمون أن الله خالق كل شيء، ففرق بين ما يفعله البشر، ويتوصلون إليه بالاكْتِسَاب، وبين ما لا قدرة لهم على التوصل إليه بسبب من الأسباب، وفرق بين ما قد علموا أنه يخلقه لغير تصديق الرسل؛ كالسحر، فإنه لم يزل معروفاً في بني آدم، فقد علموا أنه لا يخلقه آية وعلامة لنبي؛ إذ كان موجوداً لغير الأنبياء، معتاداً منهم، وإن كان عجيبيّاً، خارجاً عن العادة عند من لم يعرفه، بل كان المكذبون يُطالبون الرسل بالآيات؛ كقول فرعون: ﴿قَاتِ بِهَا إِن كُنتَ مِنَ

(١) قوله: «فلم يكن»؛ أي: فلم يوجد. فد (كان) هنا تامة؛ بمعنى: وجد، وكذا هي في قوله بعد (كما أنه لم يكن من المكذبين). «محمد الفقي».

الصَّادِقِينَ ﴿ [الأعراف: ١٠٦] ، وقول قوم صالح له : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ . مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا فَأْتِ بَآيَةٍ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [الشعراء: ١٥٣، ١٥٤] .

وكانت الأنبياء تأتي بالآيات، وهي آيات بينات؛ فيكذبون بها؛ كما يكذب المعاند بالحق الظاهر المعلوم؛ كما قال فرعون : إنه ساحر .

ولما غلب السحرة، وآمنوا، واعترفوا بأن هذه آية من الله، قال لهم فرعون : ﴿ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ ﴾ [طه: ٧١]، و ﴿ إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكْرَتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا ﴾ [الأعراف: ١٢٣] .

وهذا كذب ظاهر؛ فإن موسى جاء من الشام، ولم يجتمع بالسحرة، إنما فرعون جمعهم، ولم يكن دين موسى دين السحرة، ولا مقصوده مقصودهم، بل هم وهو في غاية التعادي والتباين .

وكذلك سائر السحرة، والكهنة مع الأنبياء من أعظم الناس ذمًا لهم، وأمرًا بقتلهم، مع تصديق الأنبياء بعضهم ببعض . وإيجاب بعضهم الإيمان ببعض، وهم يأمرون بقتل من يكذب نبيًا، ويأمرون بقتل السحرة، ومن آمن بهم .

والسحرة يذم بعضهم بعضًا، والأنبياء يصدق بعضهم بعضًا، وهؤلاء يأمرون بعبادة الله وحده، والصدق، والعدل، ويتبرأون من الشرك وأهله، وهؤلاء يحبون أهل الشرك، ويوالونهم، ويبغضون أهل التوحيد والعدل . فهذان جنسان، متعاديان؛ كتعادي الملائكة والشياطين؛ كما قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غَرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ . وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٢، ١١٣] .

من الفروق
بين الأنبياء
والسحرة

فمن جعل النبي ساحرًا أو مجنونًا، هو بمنزلة من جعل الساحر أو المجنون نبيًا، وهذا من أعظم الفرية، والتسوية بين الأضداد المختلفة، وهو

شرٌّ من قول من يجعل العاقل مجنونًا ، والمجنون عاقلًا ، أو يجعل الجاهل عالمًا ، والعالم جاهلاً .

الفرق بين
النبي
والساحر
أعظم من
الفرق بين
العاقل
والمجنون

فإن الفرق بين النبيّ، وبين الساحر والمجنون، أعظم من الفرق بين العاقل والمجنون، والعالم والجاهل .

وموسى صلوات الله عليه أمر بتصديق من يأتي بعده من الأنبياء الصادقين؛ كما أمر بتكذيب الكذابين .

وأما السحرة فإنه أمر بقتلهم .

وفي التوراة : «سأقيم لبني إسرائيل من إخوتهم نبياً مثلك، أجعل كلامي على فمه، كلكم يسمعون» .

وهذا يقتضي طاعة من يقوم بعده من الأنبياء .

ثم من الناس من يُعَيَّن هذا؛ فاليهود يقولون: هو يوشع^(١)، والنصارى يقولون: هو المسيح؛ وبعض المسلمين يقولون: هو مُحَمَّدٌ ﷺ يحتجون على ذلك بحجج كثيرة، قد ذُكرت في غير هذا الموضع . ومنهم من يقول: بل هذا اسمُ جنسٍ، وهو عامٌ في كلِّ نبيٍّ يأتي بعده لئلا يكذبوه؛ كما فعلت اليهود وأنكروا النسخ . وهذا القول أقرب؛ فيدخل في هذا المسيح، ومُحَمَّدٌ عليهما السلام، ومن قبلهما من أنبياء بني إسرائيل؛ فإن المقصود أمرهم بتصديق الأنبياء، وطاعتهم، وأن الله سبحانه ينزل على الأنبياء

(١) ويوشع نبيٌّ من أنبياء بني إسرائيل: وهو من أتباع نبيِّ الله موسى عليه السلام؛ وهو الذي قال الله فيه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠] .

وقصته مع موسى؛ في صحيح البخاري (٣٤٠١) ووردت له في السنة الصحيحة أحاديث أخرى أوردتها في («روضة المشتاقين» ص: ٣٠١ ط الفاروق بمصر) .

كلامه، فالذي يقولونه هو كلام الله ما سمعوا منه، وبَسَطُ هذا له موضعٌ آخر.

وقد بَسَطُ القول في أن الناس يعلمون بالضرورة أن الآيات التي يأتي بها الأنبياء آياتٌ من الله، وعلامة أعلم بها عباده؛ أنه أرسلهم، وأمرهم بطاعته، والذين كذبوا بها كانوا يقولون: ليست من الله، بل هي سحرٌ، أو كهانة، أو نحو ذلك، لا يُقرون بأنها آية من الله، ويقولون مع ذلك: قد يخلقها الله لغير التصديق، أو يخلقها ليضل بها الخلق، أو نحو ذلك؛ فإن بَسَطُ هذه الأمور له موضعٌ آخر.

○ والمقصودُ هنا، أن الرسول بَيَّنَّ للناس الأدلة والبراهين الدالة على أصول الدين كلها؛ كما قد ذكر سبحانه هذا في مواضع؛ كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٥٩]، وقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

الرسول ﷺ
بَيَّنَّ للناس
الأدلة
والبراهين
الدالة على
أصول
الدين

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة آل عمران: ١٦٤].

وقد وصف الرسول بذلك في مواضع؛ فذكر هذا في البقرة (١)، في دعوة إبراهيم، وفي قوله تعالى: ﴿كَأَمَّا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ١٥١]، وفي قوله: ﴿وَاذْكُرُوا أَنَّ اللَّهَ نِعِمَّتَ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وهنا لم يذكر ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ﴾؛ لحكمة تختص

بذلك، وذكر هذا في آل عمران في قوله : ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤] .

وقد قال : ﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الاحزاب: ٣٤] ، وهذا يُشبهه الموضع الثالث في البقرة .

فأخبر في غير موضع عن الرسول أنه : ﴿يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢] ، فالتلاوة، والتزكية عامة لجميع المؤمنين؛ فتلاوة الآيات يحصل بها العلم؛ فإن الآيات هي العلامات، والدلالات، فإذا سمعوها دلّتهم على المطلوب؛ من تصديق الرسول فيما أخبر، والإقرار بوجوب طاعته؛ وأما التزكية: فهي تحصل بطاعته فيما يأمرهم به من عبادة الله وحده وطاعته. فالتزكية تكون بطاعة أمره؛ كما أن تلاوة آياته يحصل بها العلم، وسميت آيات القرآن آيات، وقيل: إنها آيات الله؛ كقوله : ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٢٥٢]؛ لأنها علامات، ودلالات على الله، وعلى ما أراد؛ فهي تدلُّ على ما أخبر به، وعلى ما أمر به ونهى عنه؛ وتدلُّ أيضاً على أن الرسول صادق؛ إذ كانت مما لا يستطيع الإنس والجن أن يأتوا بمثلها، وقد تحدّاهم بذلك؛ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع. وأيضاً: فهي نفسها فيها من بينات الأدلة والبراهين ما يبين الحق؛ فهي آيات من وجوه متعددة.

ثم قال : ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ١٢٩]، هذا لمن يعلم ذلك ^{تفسير} منهم، وقد يتعلّم الشخص منهم بعض الكتاب والحكمة، فالكتاب: هو ^{الكتاب} الكلام المنزل الذي يكتب، والحكمة: هي السنة؛ وهي معرفة الدين والعمل به. وقد قال تعالى: ﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا﴾ [الكهف: ٥٦]؛ ففرق

بين الآيات الدالة على العلم؛ التي يعلم بالعقل أنها دلائل للرب، وبين النذر؛ وهو الإخبار عن المخوف؛ كإخبار الأنبياء بما يستحقه العصاة من العذاب، فهذا يعلم بالخبر والنذر؛ ولهذا قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الاسراء: ١٥].

وأما الآيات: فتعلم دلالتها بالعقل.

والأنبياء جاؤا بالآيات والنذر، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ . بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [الحل: ٤٣، ٤٤]. وقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]. ومثل هذا كثير يذكر أن جميع الأنبياء جاءوا بالآيات التي تعلم دلالتها بالعقل.

ولما كان كثير من الناس مقصرين فيما جاء به الرسول، قد أخرجوا ما تعلم دلالته بالعقل عن مسمى الشرع، تنازع الناس في معرفة الله وتوحيده، وأصول الدين: هل يجب ويحصل بالشرع؟ أو يجب بالشرع، ويحصل بالعقل؟ أو يجب ويحصل بالعقل؟ على ثلاثة أقوال مشهورة لأصحاب الإمام أحمد، وغيرهم من أتباع الأئمة الأربعة.

الناس في معرفة الله وتوحيده على ثلاثة أقوال

● **فطائفة** يقولون: يجب بالشرع، ويحصل به؛ وهو قول السالمية، وغيرهم؛ مثل الشيخ أبي الفرج المقدسي، وهذا هو الذي حكاه عن أهل السنة من أصحاب أحمد، وغيرهم، وكذلك من شابههم؛ مثل ابن درباس، وابن شكر، وغيرهما من أصحاب الشافعي، وهو المشهور عن أهل الحديث والفقه، الذين يذمون الكلام، وهذا مما وقع فيه النزاع بين صدقة بن الحسين الحنبلي المتكلم، وبين طائفة من أصحاب أحمد، وكذلك بين أبي الفرج ابن الجوزي، وطائفة منهم؛ أولئك يقولون الوجوب والحصول بالشرع، وهؤلاء يقولون الحصول بالعقل، والوجوب بالشرع.

وقد ذكر الأمدي ثلاثة أقوال في طرق العلم؛ قيل: بالعقل فقط، والسمع لا يحصل به؛ كقول الرازي؛ وقيل: بالسمع فقط؛ وهو الكتاب والسنة؛ وقيل: بكل منهما، ورَّجَحَ هذا، وهو الصحيح.

● والقول الثاني: أنها لا تجب إلا بالشرع، لكن يحصل بالعقل؛ وهو قول الأشعري، وأصحابه، ومن وافقهم؛ كالقاضي أبي يعلى، وابن الزاغوني، وابن عقيل، وغيرهم.

● والقول الثالث: أنها تحصل بالعقل، وتجب به؛ وهو قول من يوجب بالعقل؛ كالمعتزلة، والكرامية، وغيرهم من أتباع الأئمة؛ كأبي الحسن الأمدي، وأبي الخطاب، وغيرهم، وهو قول طائفة من المالكية، والشافعية، وعليه أكثر الحنفية، ونقلوه عن أبي حنيفة نفسه. وقد صرح هولاء قبل المعتزلة، وقبل أبي بكر الرازي، وأبي الخطاب، وغيرهم: أن من لم يأت به رسول، يستحق العقوبة في الآخرة؛ لمخالفته موجب العقل.

○ وقد ذكرنا في غير هذا الموضع: أن أعدل الأقوال: أن الأفعال مشتملة على أوصاف تقتضي حسنها ووجوبها، وتقتضي قبحها وتحريمها، وأن ذلك قد يعلم بالعقل، لكن الله لا يعذب أحداً بعد بلوغ الرسالة؛ كما قال: لا يعذب الله إلا بعد بلوغ الحجة ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، ولم يُفَرِّق سبحانه بين نوع ونوع. وذكرنا أن هذه الآية يحتج بها الأشعري، وأصحابه، ومن وافقهم؛ كالقاضي أبي يعلى، وأتباعه، وهم يُجوزون أن الله يُعذب في الآخرة بلا ذنب؛ حتى قالوا: يعذب أطفال الآخرة؛ فاحتجوا بها على المعتزلة، والآية حجة على الطائفتين؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع.

تم الجزء الأول لكتاب النبوات

لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -

ويليه الجزء الثاني إن شاء الله،

